الأمم المتحدة

E

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1999/35
3 March 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ١٩٩٩

101100 101100 00-32908 (A)

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

أولا – المسائل التنظيمية ٧

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٣

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثالثا – التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ ..... ١٧

رابعا – أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها ٢٠

خامسا – استراتيجية الإعلام والاتصال ٢٩

سادسا – الصناديق والبرامج الخاصة ٣٢

سابعا – تعبئة الموارد ٣٦

ثامنا – المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية ٣٩

تاسعا – الزيارات الميدانية ٤٠

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٤٣

حادي عشر – المسائل الأخرى ٤٥

ثاني عشر – الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية .. ٤٧

المقررات المتخذة

١/٩٩ – الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٣٨

٢/٩٩ – الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة ٢٢

٣/٩٩ – استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ ٥٧

الجزء الثاني
الدورة العادية الثانية

أولا – المسائل التنظيمية ٦٣

الصفحة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤

ثالثا – الأماكن والخدمات المشتركة ٧٣

رابعا – بيانات بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٦

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – البرامج القطرية والأمور ذات الصلة ٨٠

سادسا – خدمات الدعم التقني ٨٠

سابعا – النهج القطاعية الشاملة ٨٣

ثامنا – المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ ..... ٨٩

تاسعا – تعبئة الموارد ٩٢

عاشرا – المساعدة في حالات الطوارئ ١٠١

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حادي عشر – شؤون المالية والميزانية والإدارة ١١٢

ثاني عشر – البرنامج الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ١١٣

ثالث عشر – مسائل أخرى ١١٧

مرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩: جلسة التمويل الأولى ١٤١

المقررات المتخذة

٤/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة ٨٩

٥/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات . ١٠٠

٦/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ١١١

٧/٩٩ – استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ ..... ١٢١

الصفحة

الجزء الثالث

الدورة السنوية

أولا – المسائل التنظيمية ١٥٩

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – التقرير السنوي للمدير ١٦٣

ثالثا – إصلاح الأمم المتحدة ١٦٩

رابعا – التقييم ١٧٢

خامسا – أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها ١٧٥

سادسا – استراتيجية الإعلام والاتصال ١٧٧

سابعا – تعبئة الموارد ١٨٠

ثامنا – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١٨١

تاسعا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٨٤

عاشرا – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ١٨٨

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

حادي عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ١٩٠

ثاني عشر – الزيارات الميدانية ١٩٣

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر – تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ ..... ٢٠٠

رابع عشر – خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي ٢٠٨

خامس عشر – استراتيجية الإعلام والاتصال ٢١١

سادس عشر – مسائل أخرى ٢١٤

المقررات المتخذة

٩٩/٨ – الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩ ..... ١٦٣

٩٩/٩ – إدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي ١٨٩

الصفحة

١٠/٩٩ - استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة ١٧٩
١١/٩٩ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١٨٣
١٢/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي ١٨٥
١٣/٩٩ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وسلطة الإنفاق البرنامجي ٢١١
١٤/٩٩ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ .... ٢١٦

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة

أولا - المسائل التنظيمية ٢٢٢

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية ٢٢٤
ثالثا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٢٣٧
رابعا - الصناديق والبرامج الخاصة ٢٤١
خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية، والإدارية، والمتعلقة بالميزانية ... ٢٤٥

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٥٢
سابعا - خدمات الدعم التقني ٢٦٥
ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٢٧٥
تاسعا - مسائل أخرى ٢٨٣

المقررات المتخذة

١٥/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ..... ٢٤٦
١٦/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: مستوى الاحتياطي التشغيلي ٢٤٧
١٧/٩٩ - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين ٢٤٨
١٨/٩٩ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات ٢٥١
١٩/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ..... ٢٧٣

الصفحة

٢٠/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ٢٣٧

٢١/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ٢٦٣

٢٢/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٢٤٣

٢٣/٩٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التمويل المتعدد السنوات وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ..... ٢٣٢

٢٤/٩٩ - المركز التمويلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٣٥

٢٥/٩٩ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ ..... ٢٨٦

المرفقات

الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ ..... ٢٩٢

الثاني - أعضاء المجلس التنفيذي عام ١٩٩٩ ..... ٣٥٠

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى، المعقودة في مقر الأمم المتحدة

في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الدورة الرئيس الذي انتهت مدته سعادة السيد جاكوب بوتوي ويلموت (غانا). فشكر أعضاء المكتب الذين انتهت مدتهم وكذلك أعضاء الوفود والموظفين الذين مكنوا المجلس التنفيذي من تحقيق نجاحات في عام ١٩٩٨. وقدم عرضا موجزا لأنشطة المكتب منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ واستشهد بالتشريعات البارزة التي أقرها المجلس في عام ١٩٩٨. وذكر أن هذه المقررات تمثل دليلا على تفاني أعضاء المكتب وروح الشراكة التي يتمتعون بها والتي ستؤدي في آخر الأمر إلى تغيير حياة أصحاب المصلحة الحقيقيين، وهم أولئك الذين يعيشون في أوضاع فقيرة وغير مستقرة في سائر أنحاء العالم. وأعرب عن اعتزازه بأن المجلس كان يكفل دوما أن تحظى البلدان الأقل نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل باهتمام على سبيل الأولوية.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٩:

الرئيس: سعادة السيد أسدا جياناما (تايلند)

نائبة الرئيس: السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: سعادة الدكتور جون و. آش (أنتيغوا وبربودا)

نائبة الرئيس: السيدة آن بارينغتون (أيرلندا)

نائب الرئيس: السيد أبو بكر ديون (غينيا)

٣ – وفي غياب الرئيس، ترأس الجلسة نائب الرئيس، سعادة الدكتور جون و. آش (أنتيغوا وبربودا).

جدول الأعمال وخطة العمل

٤ – شرحت أمينة المجلس التنفيذي العناصر الواردة في الوثيقة DP/1999/L.1، وجدول الأعمال المؤقّت، وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة. وأشارت إلى أنه جرى وضع جميع الوثائق الرسمية للدورة على شبكة الإنترنت باللغة المقدمة بها بحلول ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أي قبل ستة أسابيع من بداية الدورة. وذكرت أن الوثائق متوفرة الآن باللغات الرسمية. وأضافت أن أوراق قاعة المؤتمر وضعت أيضا على شبكة الإنترنت وهي متاحة بلغات العمل الثلاث. وأشارت إلى أنه تم توزيع تصويب للوثيقة .DP/1999/5.

٥ – وذكر مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الخدمات الإدارية والمالية أن الوثيقة DP/1999/5 قُدمت في البداية للاطلاع فقط. بيد أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستقوم الآن باستعراضها وتقديمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وورد في التصويب للوثيقة DP/1999/5 اقتراح بكيفية المضي في هذه المسألة.

٦ - وأشارت الأمينة إلى أن خطة عمل الدورة قد وزعت بصورة مستقلة صباح اليوم وأنها تشمل الدورات غير الرسمية التي ستعقد خلال الأسبوع. وأكدت أن الأمانة العامة لم تتلق أي طلب لإجراء مناقشات مستقلة لأطر التعاون القطري للبرنامج الإنمائي أو البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمام المجلس التنفيذي لإقرارها في الدورة الحالية. واستدركت بأنه سيكرس وقت لإجراء مناقشة عامة لأطر التعاون القطري في إطار البند ٤ وللبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار البند ١٠. وذكرت أنه من المزمع عقد جلسات غير رسمية لبحث أنشطة الصندوق الإنمائي في ميانمار، والوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والحالة في أمريكا الوسطى بعد إعصار ميتش. وذكرت أن أسماء الممثلين المقيمين الذين حضروا إلى نيويورك خلال الدورة قد نُشرت في لوحة الإعلان. وذكرت أيضا أنه أقيم معرض خاص عن أنشطة البرنامج الإنمائي في أفريقيا.

٧ - واقترح أحد الوفود إرجاء النظر في البند ٨ المتعلق بالمسائل المالية والميزانية والإدارية إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/5/L.1) بصيغتها المعدلة.

٩ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1999/1).

خطة العمل لعام ١٩٩٩

١٠ - عرضت الأمينة مشروع خطة العمل للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩ (DP/1999/CRP.1). وتستند خطة العمل إلى مشروع قُدم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ وتراعي المقررات المتخذة في تلك الدورة. وصممت الخطة لتقديم المساعدة في مجال تخطيط عمل المجلس وترشيده على نحو أكثر فعالية، مع زيادة تخصص الدورتين الأولى والثانية والاحتفاظ بنهج مرن. وسوف يُعدل جدول أعمال الدورات المقبلة ويُكمل بناء على المقررات المتخذة في كل دورة سابقة ولا سيما في الدورة الحالية وذلك فيما يتعلق بمتابعة المقرر ٢٣/٩٨ بشأن استراتيجية تمويل البرنامج الإنمائي.

١١ - وستكون المناسبة المتعلقة بالتمويل، أحد الملامح الرئيسية للدورة العادية الثانية، على النحو الذي قرره المجلس التنفيذي في مقرريه ٢٣/٩٨ و ٢٤/٩٨ فيما يتعلق باستراتيجيات تمويل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكان من المزمع عقد الدورة العادية الثانية للفترة ما بين ٥ إلى ٩ نيسان/ أبريل على النحو المدرج في خطة العمل لعام ١٩٩٩. بيد أن الأمانة نظرت، في طلب مقدم من عدة وفود، بشأن إمكانية تغيير المواعيد من ٥-٩ نيسان/أبريل إلى ١٢-١٦ نيسان/أبريل. وألغت لجنة التنمية المستدامة جلساتها المقررة سابقا لذلك الأسبوع وأبلغ وفدا استراليا والهند الأمانة العامة أن سفيريهما قد وافقا على عدم تحديد موعد الاجتماع الذي يشتركان في رئاسته بشأن تمويل التنمية خلال الأسبوع الممتد من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل كما كان مقررا في السابق.

١٢ - واقترحت الأمانة إجراء تغييرات في شكل التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٨ بغية زيادة الطابع التحليلي للتقرير وجعله أوجز وأيسر قراءه. وينبغي اعتبار العام الحالي عاما انتقاليا. وسيجري استعراض النهج المتعلق بالتقرير السنوي للسنة التالية بالقياس مع متطلبات إطار التمويل المتعدد السنوات. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتنظيم

المناسبة الخاصة التي ستقام أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩. وتقرر عقب إجراء مشاورات غير رسمية مع المكتب أن يكون الموضوع ''إدارة التنمية في عالم يتحول إلى العولمة''. وسيعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعاون التقني بين البلدان النامية في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وسيحال تقريره إلى الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ للاطلاع عليه.

١٣ - كانت الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ دورة مالية ومتعلقة بالميزانية أساسا وستقدم ميزانيات فترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي حالتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، فإن ميزانيتي فترة السنتين ستراعيان مراعاة كاملة المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل الجديدة. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية تقريره عن النتائج التي تمخضت عن تقييم أدائه خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وستتاح للمجلس التنفيذي تقارير عن استعراضات أطر التعاون القطري التي جرت في عام ١٩٩٩ وذلك في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ أو الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. وأتيحت للمجلس قائمة بالاستعراضات المقررة في عام ١٩٩٩.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تغيير موعد انعقاد دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ من ٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

١٥ - وطلب أحد الوفود الاستعاضة عن عبارة ''بما في ذلك التمويل'' بعبارة ''بما في ذلك أهداف الموارد'' في الصفحة ٥، الفرع هاء، من مشروع خطة العمل. وطلب أحد الوفود أن يشتمل موضوع المناسبة الخاصة لعام ١٩٩٩ تركيزا محددا على دور البرنامج الإنمائي.

١٦ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغته المعدلة شفويا.

١٧ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٨ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني المؤقت التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عام ٢٠٠٠:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٢٧-٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١٩ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي تقررت مناقشتها في دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩٩، على النحو المدرج بالقائمة الواردة في مرفق القرار ٣/٩٩.

بيان لمدير البرنامج

٢٠ - أعرب مدير البرنامج عن شكره للمكتب الذي انتهت مدته ولأعضاء المجلس التنفيذي الذين انتهت مدتهم، وعن ترحيبه بالمكتب الجديد وبأعضاء المجلس الجدد. ثم قام بتقديم مدير البرنامج المعاون، السيد زفيرين ديابريه، الذي تسلم مهام منصبه في ١٥ كانون الثاني/يناير. وأشاد بمدير البرنامج المعاون الذي انتهت مدته، السيد رفيع الدين أحمد، الذي شغل منصبه منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعلن أيضا أن السيدة إيلينا مارتينيز ستتولى منصب مدير البرنامج المساعد ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلفا للسيد فرناندو زومبادو، الذي رأس المكتب لمدة ثماني سنوات.

٢١ - وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أنه سيصب كل جهوده، خلال الشهور الباقية له في العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ التشريعات الأساسية التي اعتمدها المجلس في عام ١٩٩٨. وأشار إلى جدية البرنامج في تنفيذ القرار ٢٣/٩٨ المتعلق بالتمويل، وهو البند الذي ما برح يتصدر التحديات التي تواجهها المنظمة. فالبرنامج الإنمائي ملتزم بتحقيق النتائج. وأعرب عن شكره للبلدان التي زادت قيمة مساهمتها في البرنامج أو أبقتها على ما هي عليه. وقام أيضا بإحاطة المجلس التنفيذي علما بما جرى في اجتماع كبار المديرين الذي انعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن البرنامج الإنمائي ومستقبله، وبجهود البرنامج إزاء مشكلة عام ٢٠٠٠، وأعلن عن جلسة إحاطة تقرر عقدها بشأن أنشطة كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بعواقب الإعصار ميتش.

٢٢ - وقال مدير البرنامج المعاون إن مما يشرفه أن يخدم البرنامج الإنمائي وأن يعمل مع مدير البرنامج، الذي فعل الكثير لمكافحة الفقر. وأبدى تقديره للأعمال التي قام بها سلفه، الذي يحمل له كل تقدير. وأكّد التزامه بالنهوض بقضية التنمية وتطلعه إلى العمل مع المجلس التنفيذي.

٢٣- وأعلن أحد الوفود أنه سيحتفظ بالمستوى الحالي لمساهمته الأساسية، رهنا بموافقة البرلمان. وأضاف أن بعض المساهمات غير الأساسية يمكن زيادتها، رهنا بالموافقة النهائية كذلك. ذلك أن التنمية مهمة جدا لوفده، الذي تدعو حكومته في الوقت الحالي لاستراتيجية إنمائية جديدة تستند إلى مفهوم الملكية القطرية. وأشاد بالنجاح الكبير الذي حققه مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية الأفريقية، الذي انعقد مؤخرا. ووجّه المتكلم شكره للبرنامج الإنمائي على الدور البناء الذي اضطلع به بوصفه مشاركا في تنظيم المؤتمر.

٢٤ - وتكلم أحد الوفود، بوصفه رئيسا لمجموعة الـ ٧٧، فامتدح كلا من مدير البرنامج ومدير البرنامج المعاون الذي انتهت مدته لالتزامهما بالتنمية. وأبرز أهمية الاجتماع المتعلق بالتمويل، الذي سيلقي الأضواء على التزامات الحكومات تجاه البرنامج الإنمائي. وأضاف أن ما يسهم به البرنامج الإنمائي من مدخلات في المؤتمر المعني بتمويل التنمية سيكون موضع ترحيب.

٢٥ - واقترح متكلم آخر أن توزع الأمانة رسالة توجز الغرض من الاجتماع المتعلق بالتمويل المقرر عقده في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ والإجراءات التي ستتبع فيه.

٢٦ - وذكر متكلم آخر أن الوثائق المعروضة في الدورة الحالية ذات طابع يميل إلى التقنية. وسيكون من الأفيد أن يعطي المجلس التنفيذي توجيهات أكثر عمومية فيما يتعلق بالسياسات، بدلا من أن يصبح مجموعة من المتخصصين في جميع مجالات البرنامج الإنمائي. وأكد أيضا الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس التنفيذي في حشد الموارد. وأوصى المجلس باجتناب الإدارة التي تهتم بالجزئيات، فكلما كانت الوثائق ذات طابع تقني أقل كان ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢٧ - وقال مدير البرنامج إنه يتعين على البرنامج الإنمائي التمسك بمبادئه الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات. وقد عمل البرنامج على تحديد مهمته الجديدة ومحور تركيزه الجديد في الأعوام الأخيرة، وتمثلت إحدى النتائج التي تمخض عنها ذلك في عملية إدارة التغيير. واستدرك قائلا إن التمويل ما زال أكبر مشاكل المنظمة، وأعرب عن ترحيب البرنامج حقا بإجراء دراسة للدور الذي يؤديه المجلس التنفيذي في عملية التمويل، كما اقترح أحد المتكلمين. وأكد أن البرنامج الإنمائي يود أن يعمل على إعداد ما يسهم به في المؤتمر المعني بتمويل التنمية.

بيان للمديرة التنفيذية

٢٨ - أعربت المديرة التنفيذية عن تهنئتها للمكتب الجديد على انتخابه، ووجهت الشكر للمكتب الذي انتهت مدته على ما قدمه من توجيه ممتاز خلال عام ١٩٩٨. وأشارت أيضا إلى ما تمتع به صندوق الأمم المتحدة للسكان من علاقة طيبة جدا مع مدير البرنامج المعاون الذي انتهت مدته. وأعربت عن ترحيبها بخلفه، وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتطلع إلى العمل في تعاون وثيق معه.

٢٩ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن العام المقبل سيكون مثيرا بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولكنه سيتطلب منه الكثير. فعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ تزداد كثافة مع دخولها في الشهور الستة الأخيرة من عملية استعراض وتقييم مدتها سنتان. وقالت إن منتدى لاهاي سوف يجتمع في الفترة ٨-١٢ شباط/فبراير؛ واللجنة التحضيرية التابعة للجنة السكان والتنمية في الفترة ٢٤-٣١ آذار/ مارس؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه.

٣٠ - وأبلغت المجلس التنفيذي بالجديد في شأن التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي دعي إلى إعداده في القرار ٢٤/٩٨. وقالت إنه نظرا لطابع هذه العملية وأهميتها، فإنها قد أنشأت فريقا عاملا مشتركا بين الشُعب داخل الصندوق للعمل على صياغة هذا الإطار ولإعداد ورقة غرفة الاجتماع التي سيجري تقديمها للمجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩. وقد اضطلع الفريق العامل بعملية استشارية واسعة النطاق مع جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة فضلا عن وكالات التعاون الإنمائي للاستفادة من خبراتها في الأخذ بالنهج التي تركّز على النتائج. وقد عقد الفريق العامل أيضا عدة حلقات عمل مثمرة

للغاية، سواء داخلية أو بالتعاون مع شركاء الصندوق في منظومة الأمم المتحدة، وهو يستوثق من مشاركة كل من المقر والمكاتب الميدانية.

٣١ - وأشارت إلى أن صندوق السكان قد حدد الكثير من عناصر الإطار، إلا أنه يلزمه الربط بين هذه العناصر ضمن إطار شامل للنتائج والموارد. وسيتم ذلك بالتدريج عن طريق خطة عامة متطورة مدتها ٤ سنوات تحدد خطوط الأساس في بداية هذه المدة والنقاط المرجعية التي يتعين بلوغها في نهايتها.

٣٢ - وأجملت المديرة التنفيذية الخطوط العريضة لبعض التحديات التي تواجه صندوق السكان وبعض أولوياته لعام ١٩٩٩. فقالت إن التحدي الرئيسي يتمثل في تنفيذ برامج جيدة التصميم والإدارة. ومن التحديات الأخرى كفالة توافر بيانات خطوط أساس كافية لجميع برامج الصندوق القطرية وإقامة النظم اللازمة لتوثيق ورصد وتحليل وفهم التقدم المحرز والنتائج المتحققة. وأوضحت أن الرصد والتقييم يتصدران الأولويات، وأنهما مسؤولية مشتركة لجميع الموظفين، شأنهما في ذلك شأن المساءلة والمراقبة. بيد أن أكبر تحد هو تأمين موارد يمكن التنبؤ بها، تكون مضمونة ومستمرة وأكبر حجما. وصندوق السكان على ثقة من أن ما يقدمه من دعم يمكن أن يتمخض عن آثار، بل ترتبت عليه آثار بالفعل. ولكنه يعلم أيضا أن عليه إثبات ذلك وبيان النتائج المترتبة على أعمال الصندوق. ويتطلع الصندوق إلى مساعدة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في هذا المسعى.

٣٣ - وقامت بتقديم السيدة ثريا عبيد إلى المجلس التنفيذي، والسيدة عبيد، وهي المديرة الجديدة المعينة لشعبة الدول العربية وأوروبا، قد جلبت معها خبرة ميدانية ومعرفة مستفيضتين، إذ عملت لمدة ٢٣ عاما مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حيث كان آخر مناصبها نائبة للأمين التنفيذي.

٣٤ - واختتمت المديرة التنفيذية بيانها بالتنويه بحدثين بارزين لهما أهمية خاصة بالنسبة لصندوق السكان وهما: ولادة الشخص الذي يصل به عدد سكان الأرض إلى ستة بلايين نسمة والذكرى السنوية الثلاثون لإنشاء الصندوق، وسيحدث كلاهما في وقت ما من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٣٥ - وتحدثت عدة وفود وأعربت عن تقديرها للبيان الشامل الذي أدلت به المديرة التنفيذية وقدمت تهانيها بمناسبة قدوم الذكرى السنوية الثلاثين للصندوق. وأعلن وفد اليابان أن حكومته ستبقي مساهمتها في الصندوق لعام ١٩٩٩ على مستواها الحالي، رهنا بموافقة البرلمان. وأشار الوفد إلى أن حكومته من كبار داعمي صندوق السكان وكانت أكبر مانحي الصندوق طوال عقد من الزمان وستواصل تعاونها الوثيق مع الصندوق. وأعرب الوفد عن ترحيبه بأنشطة الصندوق المتعلقة بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات وعن أمله في أن يشترك الصندوق مع شعبة الأمم المتحدة للسكان في القيام بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأعرب وفد آخر عن ترحيبه بتعيين المديرة الجديدة لشعبة الدول العربية وأوروبا. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة الدور القيادي الذي يؤديه الصندوق في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. وأجزى هذا الوفد الشكر للدولة المضيفة، ولصندوق السكان، وللجهات المانحة الأخرى على جعلها من الممكن عقد منتدى لاهاي. وشدد الوفد على أن بلده قد أفاد كثيرا من أعمال الصندوق وناشد المانحين مواصلة دعم الصندوق بسخاء.

٣٦ - وتقدمت المديرة التنفيذية بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها وعلى ما أعربت عنه من تمنيات بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين القادمة للصندوق. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق يعمل في تعاون وثيق جدا مع شعبة الأمم المتحدة للسكان بشأن جميع جوانب عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك إعداد تقرير الأمين العام. ورحبت بآراء عضوة الصندوق الجديدة سواء فيما يتعلق بضرورة زيادة التركيز على حشد الموارد أو بإشراك المجلس في تعبئة الموارد على نحو أوثق وأكثر فعالية. وأضافت قائلة إن عددا من المانحين يعملون مع الصندوق للمساعدة على حشد الموارد. ولاحظت أنه قد اقترن بالتحول من مجلس الإدارة إلى المجلس التنفيذي زيادة في تركيز جدول الأعمال واتجاه إلى الابتعاد عن الإدارة التي تهتم بالجزئيات. وذكرت أنه منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أجرى الصندوق حوارات هامة كثيرة مع المجلس واستفاد بدرجة كبيرة من توجيهات المجلس بشأن مسائل أساسية من قبيل الأولويات البرنامجية، وتخصيص الموارد، وإعداد المؤشرات. وأضافت قائلة إن الصندوق يعكف حاليا على القيام بعملية بالغة الأهمية، وهي إعداد إطار تمويلي متعدد السنوات، يجري إعداده استجابة لمقرر رئيسي (٢٤/٩٨) اتخذه المجلس.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٧ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية التقرير المتعلق باستعراض عام مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويشمل جدولا زمنيا مستكملا (DP/1999/3) والتعليقات ذات الصلة التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/513). ولاحظت أن البرنامج الإنمائي، توصل في جميع الحالات تقريبا، إلى اتفاق مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن جوهر توصياتهم وبشأن المتابعة اللازمة. وأفاضت في بيانها في الحديث عن مسألتين هما: (أ) التحفظ على حسابات البرنامج الإنمائي بسبب النقص في استلام شهادات مراجعة الحسابات المتعلقة بمشاريع التنفيذ الوطني و (ب) التعليقات المتعلقة باستثمارات البرنامج الإنمائي في نظم المعلومات وفي الخدمات الاستشارية بغية المساعدة في عملية إدارة التغيير.

٣٨ - وفيما يتعلق بمشاريع التنفيذ الوطني، ذكرت مديرة البرنامج المساعدة أن صعوبة الحصول على شهادات مراجعة الحسابات ليست أمرا جديدا وأن البرنامج الإنمائي ما فتئ يجتهد كثيرا في العمل على معالجة المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات. وقد تمخضت الجهود التي بذلت مؤخرا عن إحراز تقدم ملحوظ، حيث بلغ مستوى النفقات التي تمت مراجعتها ٧٣ في المائة عن فترة السنتين السابقة مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٠ الذي بلغ ٣ في المائة. واستدركت قائله إنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عنصرا التوقيت فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات والقيود التي تعوق القدرات الوطنية. وتشمل المبادئ التوجيهية الجديدة للتنفيذ الوطني، الصادرة في أيار/ مايو ١٩٩٨، توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما فيها الاحتياجات من القدرات، وتفسح المجال أمام الحكومة القطرية المستفيدة

من البرامج لإشراك مؤسسة مراجعة حسابات تابعة للقطاع الخاص حين تكون قدرة الحكومة غير كافية. ويعتزم البرنامج الإنمائي إعداد خطة عمل لمعالجة الجوانب غير المُرضية المشار إليها في بعض مشاريع التنفيذ الوطني.

٣٩ - وأبلغت مديرة البرنامج المساعدة المجلس التنفيذي أن مدير البرنامج يضطلع بالتحقيق الذي اقترحته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالحصول على فائدة مقابل الأموال من استثمارات البرنامج في نظم المعلومات والخدمات المتعاقد عليها. وسوف يقدم مدير البرنامج تقريرا إلى اللجنة الاستشارية عن نتائج التحقيق في وقت لاحق من هذا العام. وأشارت في سياق هذه المسائل إلى أن المبلغ الإجمالي المنفق على إدارة المعلومات يشمل، بالإضافة إلى الاستثمار في إعداد البرامج الحاسوبية، جميع المعدات المشتراة، فضلا عن الخدمات والمرتبات اللازمة لصيانة نظام التشغيل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات في البرنامج الإنمائي وإدارته سواء في المقر أو في جميع المواقع الأخرى غير المقر، بما فيها المكاتب القطرية.

٤٠ - وفيما يتعلق بعملية التغيير، أوضحت مديرة البرنامج المساعدة أن التقدير البالغ ٤,٤ ملايين دولار المذكور في التقارير لا يمثّل سوى التقدير المتعلق بمرحلة تصميم عملية التغيير. فعندما عرضت خطة إدارة التغيير على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧، لم يعط أي رقم محدد للتكاليف اللازمة للتغير حيث كان تحديدها لا يزال قيد النظر. وتوضح الخطة المستكملة لتنفيذ التغيير الواردة في الوثيقة DP/1997/CRP.22 أن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ سوف تتحمل مبلغ ٥,٨ ملايين دولار لمرافق الموارد دون الإقليمية و ٤ ملايين دولار لإدارة الشواغر، ويغطي صندوق الائتمان السويدي ومساهمات المانحين بقية التكاليف، رهنا بإجراء المفاوضات مع هذه الأطراف.

٤١ - ورحبت وفود كثيرة بهذا التقرير وأعربت عن ارتياحها لتدابير المتابعة.

٤٢ - وأعرب عدة متحدثين عما يساورهم من القلق بشأن إبداء تحفظات على حساب البرنامج الإنمائي بسبب النقص في شهادات مراجعة حسابات التنفيذ الوطني التي جرى استلامها. ولاحظت إحدى المتحدثات أنه أبدي تحفظ على تقرير مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي سابقا لهذا السبب نفسه، وحثت على اتخاذ إجراء سريع لتسوية هذه المشكلة إذ أنها تجعل من الصعب على حكومتها الدفاع عن مساهمتها في البرنامج أمام البرلمان الوطني. وطلب متحدث آخر مزيدا من التوضيح لارتفاع مستوى النفقات في سياق مشاريع التنفيذ الوطني. وشدد أحد المتحدثين على ضرورة تدريب المكاتب القطرية تدريبا كاملا فيما يتعلق بأدوات الإدارة النقدية حتى يمكنها تعزيز اعتماد البلدان المستفيدة من البرامج على نفسها في الاضطلاع بمشاريع التنفيذ الوطني. وأعرب عن الترحيب بالمبادئ التوجيهية الجديدة بشأن التنفيذ الوطني.

٤٣ - وشدد أحد الوفود على أنه لا توجد طريقة وحيدة للتنفيذ الوطني بما أنه يتفاوت وفقا للنظم والظروف الوطنية. وحث متحدث آخر على تبسيط طرائق اختيار مراجعي الحسابات على الصعيد القطري وتوحيدها.

٤٤ - ومن المواضيع الأخرى التي أثارها الوفود مستوى السُلف التي يقدمها البرنامج الإنمائي للشركاء المنفذين، واعتزام البرنامج التحقيق في الدور الذي يؤديه موظفو المقر وواجباتهم، ومسألة عام ٢٠٠٠.

٤٥ - وردت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية على ما أثير من استفسارات. فلاحظت أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية قد أقرت المبادئ التوجيهية المتعلقة بأماكن العمل والخدمات المشتركة وأن هذه المبادئ التوجيهية قد أرسلت بعدئذ إلى جميع المنسقين المقيمين. وأضافت قائلة إن البرامج الحاسوبية للبرنامج الإنمائي مطابقة تماما لمواصفات عام ٢٠٠٠ بما في ذلك توافقه من حيث إعداد البرامج الحاسوبية في المقر وفي المكاتب القطرية. وقد نظر البرنامج أيضا في علاقاته مع المصارف والمرافق واتخذ الإجراءات الضرورية فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠. وسيجري إبلاغ المجلس التنفيذي بما يبذل من جهود إضافية في عام ١٩٩٩.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبديت بشأن مستوى السُلف المقدمة للمتعاقدين وافقت مديرة البرنامج المساعدة على أنه ينبغي إجراء استشارة محددة مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن هذه المسألة. وقالت إنها لا ترى معيار شهر واحد كافيا. ولاحظت أن تغيير الطريقة التي تصرف بها السُلف سيمثّل، كما أشار أحد الوفود، انحرافا رئيسيا عن الممارسة المتبعة إزاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى النفقات البرنامجية في هذا المجال لا يبلغ من الحجم ما يبرر بذل الجهد المطلوب الذي يلزم لإجراء تغيير نظامي.

٤٧ - وردا على أحد الاسئلة المثارة، أشارت إلى أن مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء سيقوم بالتحريات التي طلبتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسوف يُرسل تقرير بالنتائج إلى اللجنة الاستشارية ويتاح لاطلاع المجلس التنفيذي.

٤٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق باستعراض عام مستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما فيه جدول زمني مستكمل (DP/1999/3).

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٩ - وكان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير أعد استجابة للقرار ٢/٩٧، المعنون ''متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1999/2)''. وأبرز نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة)، في معرض عرضه للتقرير، التدابير الهامة التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، فيما يتعلق بجملة أمور منها، الإجراءات المالية، وإدارة البرامج، وإدارة الملكية، وإدارة الموارد البشرية، والتوافق مع مسألة عام ٢٠٠٠.

٥٠ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك تكلمت عدة وفود وعلقت على أمور منها، المسائل المتعلقة بالتنفيذ الوطني؛ والشراء؛ وتقارير المبالغ المدفوعة مقدما والمصروفات قيد الاسترداد؛ ودليل إجراءات وسياسات الصندوق؛ والتوافق مع مسألة عام ٢٠٠٠. وأحاط أحد الوفود علما بأن إدارة الصندوق قد اتخذت إجراءات، بما فيها تعزيز الإشراف على الشعبة المعنية، فيما يتعلق بمشكلة الشراء. وفيما يتعلق بمسألة السلف التي لم تسترد، اقترح الوفد إقامة نظام لرد المبالغ تقدم بموجبه الوكالات المنفذة السلف على أن ترد إليها فيما بعد. وسيكون من شأن هذا النظام تشجيع الوكالات المنفذة على التزام جانب الحصافة والتأني في تقديم السلف. وفيما يتعلق بمسألة التوازن بين المقر والموظفين الميدانيين،

أكد الوفد ضرورة الاحتفاظ في المقر بالدراية الفنية الكافية. وتساءل الوفد عما إذا كانت المسألة قد أدرجت في صلاحيات مراجعي الحسابات.

٥١ - وأعرب وفد آخر عن ارتياحه لإجراءات المتابعة المتخذة تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات؛ بيد أنه أعرب عن القلق بأن رأي مجلس مراجعي الحسابات كان مشفوعا بتحفظات لأن شهادات المراجعة لم تغط جوانب هامة من النفقات. وطلب الوفد إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان حل تلك القضايا وأكد أن هذه المسائل تجعل من الصعب لحكومته الدفاع عن مساهماتها خلال المفاوضات بشأن الميزانية. وفيما يتعلق بطلب اللجنة الاستشارية المعنية بشؤون الإدارة والميزانية إجراء تحقيق خاص في حالة من حالات الشراء تمت في الصندوق، ذكر الوفد أن التحقيق يوفر فرصة لإعادة تأكيد مناخ الثقة الذي ساد بين المجلس التنفيذي والصندوق. وفيما يتعلق بموظفي المشاريع الذين يتم توظيفهم بالمقر، نصح الوفد بدراسة أدوارهم وواجباتهم. وسأل وفد، في معرض ترحيبه بالمتابعة التي تمت استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، عن الموعد الذي سيتم فيه وضع المعايير والمبادئ التوجيهية للنفقات المتعلقة بالأماكن. وطلب الوفد أيضا تقديم إيضاح عن مسألة تقارير السلف وسداد المبالغ.

٥٢ - وشدد أحد الوفود، في معرض إشارته إلى أهمية إيجاد حلول لقضايا التنفيذ الوطني، في إطار القواعد والأنظمة القائمة، على أن التنفيذ لم يكن ممكنا بدون توفير التدريب الكافي لموظفي المكاتب الميدانية. وسأل وفد آخر، في معرض ترحيبه بالنهج القائم على المشاركة المستخدم في إعداد دليل السياسات والإجراءات، عن الوقت الذي سيتم فيه وضع الدليل في صورته النهائية. وسأل وفد آخر أيضا عن الإجراءات المتخذة بالنسبة للإنفاذ المتعلق بالتعجيل باستلام تقارير سداد المبالغ المتبقية بالنسبة للمشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق باختتام المشاريع، أعرب نفس الوفد عن غبطته بملاحظة التقدم المحرز واستفسر عما إذا كانت هناك آلية وضعت لكفالة اختتام المشاريع في حينها مستقبلا. ورحب الوفد بعملية تخطيط القوى العاملة التي تجري حاليا وتساءل عما إذا كانت المكاتب الميدانية تشارك فيها أيضا. وأعرب الوفد عن سعادته بملاحظة الخطوات التي اتخذها صندوق الإسكان لجعل النظم الخاصة به تتوافق مع النظام الحاسوبي لعام ٢٠٠٠. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي توحيد وتبسيط الإجراءات المتخذة لاختيار مراجعي الحسابات على الصعيد القطري. وسأل الوفد عن صاحب القول الفصل في اختيار مراجعي الحسابات وأشار إلى أنه ينبغي، توخيا للشفافية والمساءلة، إطلاع السلطات الوطنية دائما على الأسباب التي تؤدي إلى رفض مراجعي حسابات معينين ولاحظ وفد آخر مع الارتياح الجهود التي يبذلها الصندوق امتثالا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٥٣ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) في معرض رده، عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات وذكر فيما يختص بحادثة الشراء التي أشار إليها بعض الوفود، أنه ينبغي تأكيد أن عملية الشراء المعنية كانت تتعلق بمنتجات تطلبت مواهب ابتكارية وفنية خاصة كان من الصعب تقييمها. وتختلف عملية الشراء هذه اختلافا جوهريا مثلا عن، شراء معدات طبية، أو سلع موانع الحمل، أو المركبات. ومع ذلك، سيواصل الصندوق التشديد على الحاجة إلى التطبيق الدقيق لإجراءات الشراء المعمول بها. ولاحظ فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، أنه يجري معالجة القضايا في هذا الشأن باستخدام نهج على نطاق المنظومة. وفيما يتعلق بالرأي المشفوع بالتحفظات الذي أبداه مجلس مراجعي

الحسابات، ذكر نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق يجري مناقشات مع مراجعي الحسابات بشأن النظام المنقح لتقارير المشاريع التي تشفع بشهادات تصديق، والتي ستتطلب تقديم خطط سنوية لمراجعة الحسابات. سيستلزم ذلك إجراء تغييرات في القواعد المالية للصندوق، وسيقدمها الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورة قادمة. وسيعرض الصندوق ذلك على المجلس في دورة قادمة خلال عام ١٩٩٩. وفيما يتصل بالانتهاء من دليل السياسات والإجراءات، لاحظ أنه نظرا لاتباع عملية تقوم على أساس المشاركة، قد يكون من الصعب، في ذلك الوقت، تحديد موعد دقيق؛ بيد أنه أعرب عن توقعه أن يتم الانتهاء من الدليلين الإداري والمالي بحلول أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق باختتام المشاريع، ذكر أن الصندوق يجري رصدا عن قرب ويطبق إجراء ملائما في هذا الصدد. وأبلغ المجلس أن عملية تخطيط القوى العاملة الجارية حاليا تقيم الوظائف بالمقر خلال المرحلة الأولى وسوف تقيم وظائف المكاتب الميدانية خلال مرحلتها الثانية. وأعرب عن تقديره للتعليقات التي أبدتها الوفود فيما يتعلق بالتوافق الذي أحدثه الصندوق مع النظام الحاسوبي لسنة ٢٠٠٠. وأعرب عن موافقته مع الاقتراح الذي يقضي بتوحيد وتبسيط الإجراءات التي تتخذ لاختيار مراجعي الحسابات على الصعيد القطري. وأكد أن الاختيار يتم دائما على الصعيد القطري بالتشاور مع السلطات الوطنية.

٥٤ - وردا على التعليقات بشأن تقارير السلف والمبالغ التي لم تسدد ذكرت رئيسة مكتب الإشراف والتقييم، أنه رغم أن الالتزام التام قد لا يكون قد تحقق بعد، فإن الصندوق يشدد على الالتزام الدقيق لمتطلبات سداد السلف ومراقبتها على النحو المبين في الدليل المالي، بما في ذلك حصر السلف فيما لا يزيد عن ربع النفقات. وأشارت إلى أن مراجعي الحسابات الداخليين يفحصون ذلك بشكل منتظم في إطار مراجعة حسابات المكاتب الميدانية التابعة للصندوق. وإشارت إلى ضرورة تعزيز القدرة في مجال الإدارة المالية والنقدية، لا سيما بالنسبة لموظفي المكاتب القطرية.

٥٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمتابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/1999/2).

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثالثا - التقرير المرحلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١

٥٦ - عرض مدير البرنامج التقرير المرحلي عن تنفيذ إدارة التغيير (DP/1999/CRP.2). وأبرز في تعليقاته، الانجازات الرئيسية التي تحققت في عملية إدارة التغيير وأشار إلى الجوانب التي شهدت خيارات أو صعوبات في التنفيذ. ولاحظ أنه قد تحقق تقدم محل تقدير في جميع المسائل الاستراتيجية الهامة منذ بدء البرنامج في أيار/ مايو ١٩٩٧.

٥٧ - وذكر مدير البرنامج، في معرض إشارته إلى الأخذ باللامركزية بوصفه الموضوع المحوري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١، أنه يمكن القول عن حق بأن البرنامج الإنمائي قد حدد لنفسه وضعا بوصفه أكثر الوكالات أخذا باللامركزية في القطاع الإنمائي. واستشهد بأمثلة من عدة مبادرات لعام ٢٠٠١ تسهم في تحقيق تلك

النتيجة، بما في ذلك مرافق الموارد دون الإقليمية، ودليلين جديدين مبسطين للبرامج والمالية، ومبادئ توجيهية جديدة بشأن التنفيذ الوطني، والتعاون مع القطاع الخاص، واتفاقات تستند إلى اللامركزية بشأن تقاسم التكاليف.

٥٨ - وقال مدير البرنامج أن السياسات المتعلقة بالموارد البشرية التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ١٩٩٨ سيكون لها أثر إيجابي على فعالية المكاتب القطرية. وستؤدي السياسة المتعلقة بإدارة التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وهي أول سياسة من نوعها في أي مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الى النهوض بالقدرات المهنية وآفاق التطوير الوظيفي للموظفين الوطنيين. وتسهم المرحلة ٢ من سياسة التوازن بين الجنسين التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تهدف الى بلوغ نسبة ٤ نساء لكل ٦ رجال بحلول عام ٢٠٠١، في زيادة عدد الموظفات في جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، زاد عدد النساء برتبة مساعد مدير البرنامج بواقع ثلاثة أمثال. وخلال الفترة نفسها، تجاوز عدد الموظفات من الرتبة مد - ٢ بواقع ٢٠ في المائة المستهدفة. وزاد عدد الممثلات المقيمات من ١٤ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ في عام ١٩٩٨.

٥٩ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يستخدم آلية سريعة لاختيار وتوزيع الموظفين في المكاتب القطرية بالبلدان التي تمر بظروف إنمائية خاصة. ويتحرك البرنامج الإنمائي قدما في خطته لاتباع نهوج قائمة على الكفاءة لتزويد المكاتب الأخرى بالموظفين. وأوضح مدير البرنامج أيضا أن ارتفاع عدد الموظفين بالمقر يرجع إلى زيادة عدد العقود المبرمة من أجل الأنشطة التي تستمر لفترة محددة. وتمت تعيينات مماثلة في مجال مواجهة الأزمات. وأيد الرأي القائل بأن الوظائف من هذا القبيل لا يمكن مقارنتها دائما بالوظائف الأساسية، ولذا، ثمة حاجة لتقييم فائدتها بطريقة مختلفة. وأكد للمجلس أن استراتيجية الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستتضمن تدابير لإدارة زيادة عدد الموظفين بالمقر.

٦٠ - واستعرض مدير البرنامج أيضا المعلومات الواردة في ورقة غرفة الاجتماع بشأن تحسين النظم، حيث لاحظ أن جميع موظفي المقر قادرون على الوصول إلى شبكة الانترنت، وأن هناك ١٢٥ مكتبا قطريا قادرا على الوصول إليها، منها ٦٤ مكتبا تم وصلها داخليا بشبكة الإنترنت.

٦١ - وشملت المجالات الأخرى التي تناولها مدير البرنامج المشاكل المتعلقة بتنفيذ ولاية الرد خلال خمسة أيام على الطلبات المقدمة من المكاتب القطرية، وبناء ثقافة تقوم على المسؤولية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية الإصلاح العامة للأمم المتحدة عن طريق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٢ - وقدمت وفود عديدة تعليقات أشادت فيها بنوعية الوثيقة DP/1999/CRP.2، مشيرة بشكل خاص إلى نهجها الصريح في إبراز الإنجازات مع تسليمها في نفس الوقت ببطء التقدم في بعض مبادرات إدارة التغيير. ورأى عدد من المتحدثين أن الوثيقة تزخر بالمعلومات ومتوازنة، ولذلك فهي معقولة. ورحبت الوفود أيضا بدعوة المدير لالتماس التوجيه والاقتراحات، وذلك لدفع عملية إدارة التغيير إلى الأمام، مما يضمن تزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل كامل بالقدرة على الاستجابة للنظام الجديد لإبلاغ النتائج تحت إطار التمويل المتعدد السنوات.

٦٣ - وأبرزت بعض الوفود أهمية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها، وأعربت عن تقديرها لما تفعله المنظمة في برنامج العمليات المتصلة بالألغام. كما رحبت بدعم الموظفين السريع للبلدان التي تنشأ فيها أزمات. ورد المدير بأنه ينبغي للبرنامج تعزيز دعم الموارد لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية عن طريق الحكومات الوطنية المعنية. وطلب أحد المتحدثين أن يطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء على أدلته البرنامجية وغيرها من الأدلة لكي تلم الحكومات الوطنية إلماما كاملا بالنظم الجديدة. وفي سياق إطار الموارد والنتائج المقترح، شددت بعض الوفود على ضرورة إعادة تنظيم الأدلة بحيث تتوافق مع الإطار الجديد.

٦٤ - وطلب أحد الوفود معلومات عن الكيفية التي يحقق بها البرنامج إنجازه المستهدف المتمثل في نقل ٢٥ في المائة من موظفيه في المقر إلى المكاتب القطرية. وردا على ذلك، قال مدير البرنامج المساعد، لمكتب التخطيط وتعبئة الموارد، إن جهودا كبيرة ستبذل في سياق الاستراتيجية المتصلة بميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٦٥ - وأكد بعض المتحدثين على الدور الهام لمرافق الموارد دون الإقليمية في عملية التنمية لبلدان البرنامج واقترحوا تعزيز تنسيق أنشطتهم لضمان استخدام هذه الموارد التقنية على الوجه الأمثل. واقترح أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدراسة أثر آلية مرافق الموارد دون الإقليمية في وقت لاحق لكي يتسنى تحديد إمكانية تطبيقها الفعلي والعملي على نطاق المنظومة. وأكد مدير البرنامج المساعد، مكتب التخطيط وإدارة الموارد، للوفود أن البرنامج حريص على تقييم الأثر وسيتم الاضطلاع بتقييم شامل في الوقت المناسب، مع مراعاة إرضاء العملاء.

٦٦ - وأثنت عدة وفود على الدرجة العالية من التنفيذ القومي لأنشطة البرنامج، وهو عامل تترتب عليه آثار بالنسبة لبناء القدرة في بلدان البرنامج. وقد اعترف بمسائل من قبيل اللامركزية والتفويض، وتدابير زيادة المساءلة، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموظفين الوطنيين، وسياسة التوازن بين الجنسين على أنها إنجازات هامة في سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١.

٦٧ - وطلب عدة متحدثين أن يركز البرنامج اهتماما أكبر على المسائل البطيئة الحركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠١، التي أشار إليها المدير والتي ترد في الوثيقة DP/1999/CRP.2. وينبغي تسليط الضوء على التقدم المحرز في هذه المسائل في التقارير القادمة.

٦٨ - وشدد بعض الوفود على ضرورة أن يولي المنسق المقيم مزيدا من الاهتمام لبرامج المساعدة الطارئة، والأمن الغذائي، والمسائل المتصلة بنوع الجنس والتنمية. ومن المهم في هذا السياق أن تمنح للمنسق المقيم، عن طريق اللامركزية، ضوابط أكثر مرونة من أجل توفير الدعم لبلدان البرنامج. وأوضح المدير أنه قد طلب من المنسقين المقيمين، في البلدان ذات الحالات التنموية الخاصة، تكريس كامل وقتهم لمهامهم كمنسقين مقيمين وذلك لكي تتسنى الاستجابة على نحو فعال لاحتياجات النظام. وفي حالات كهذه يتولى النائب الأول للممثل المقيم التابع للبرنامج الإنمائي مسؤولية إدارة الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج.

٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ إدارة التغيير (DP/1999/CRP.2).

رابعا – أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة

٧٠ – قدم مدير البرنامج ورقة غرفة الاجتماع DP/1999/CRP.3، التي توفر المعلومات التي طلبت في المقرر ١٩/٩٨ المتعلق باستعراض الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وصرح أنه من الضروري التوصل إلى قرار في الدورة الحالية لكي يمكن تذليل الصعوبات التي نشأت عند تطبيق نموذج توزيع المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية ولكي يتسنى للبلدان أن تمضي قدما في التخطيط البرنامجي في المستقبل.

٧١ – ومن بين الخيارات المختلفة المعروضة في الوثيقة DP/1999/CRP.3، ذكر مدير البرنامج أن تعديل قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الفاصلة بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتوسطة الدخل من ٧٥٠ دولارا إلى ٩٠٠ دولار، هو أكثرها تقيدا بالمبادئ الرئيسية لتخصيص الموارد البرنامجية في البرنامج الإنمائي. ويضمن هذا الخيار زيادة التركيز على البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى أقل البلدان نموا، التي يقع معظمها في أفريقيا، حيث يركز البرنامج الإنمائي دائما معظم موارده. وعلاوة على ذلك، يؤمن هذا الخيار أيضا مبدأ انتقال البلدان التي حققت ارتفاعا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي انتقالا تدريجيا إلى مركز البلدان المساهمة الصافية، حيث أنه يسمح بتغطية الاعتمادات الأساسية لمجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

٧٢ – وأكد مدير البرنامج من جديد مبدأ العالمية وشدد على أهمية الدور الذي يلعبه البرنامج في البلدان المساهمة الصافية عن طريق نظام المنسق المقيم وبالاشتراك في الأنشطة الإنمائية ذاتية التمويل. ويأمل أن يؤدي هذا الاشتراك، على المدى الطويل، إلى مستوى أكبر من التبرعات من البلدان المساهمة الصافية. وأشار إلى أهمية تأمين دور البلدان المساهمة الصافية ضمن أسرة البرنامج الإنمائي ودعا المجلس التنفيذي إلى توفير التوجيه بشأن مسألة عتبات البلدان المساهمة الصافية. وفي هذا الصدد، أشار إلى التوضيح الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.3 فيما يتعلق بالأثر المالي الهامشي لتعديل العتبة.

٧٣ – وأشارت الوفود التي تحدثت، والتي بلغ عددها أكثر من أربعين وفدا، إلى أن النوعية الرفيعة للوثيقة DP/1999/CRP.3، فضلا عن المناقشات التي جرت أثناء المشاورات غير الرسمية، تشكل منهاجا قويا للمداولات المتعلقة بالترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وصرح معظم المتحدثين بأنه من الهام التوصل إلى قرار أثناء الدورة الحالية. واستشهد عدة ممثلين للبلدان البرنامجية بأمثلة عن الأثر الإيجابي للتعاون مع البرنامج الإنمائي. وأشار عدد من المتحدثين من البلدان المساهمة الصافية إلى ضرورة المحافظة على زخم التنمية عند تطبيق التدرج في البلدان وضرورة مواصلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أكثر فعالية.

٧٤ – وأيدت غالبية المتحدثين تعديل القيمة الفاصلة لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتوسطة الدخل في نموذج توزيع المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية من ٧٥٠ دولارا إلى ٩٠٠ دولار. وأشار بعض الوفود إلى أن الرقم المقترح لا يعوض إلا جزئيا عن التضخم القائم منذ آخر تعديل في عام ١٩٨٥، وأنه يماثل الرقم الحالي للمؤسسة الإنمائية الدولية. وذكر أحد الوفود أن حصة

الـ ٨٨ في المائة المخصصة للبلدان ذات الدخل المنخفض من المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية وفقا لتحديدها بقيمة فاصلة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تبلغ ٧٥٠ دولارا يعتبر ميزة نسبية للبرنامج الإنمائي، وعلى ذلك ينبغي ألا تعالج بطريقة مخصصة.

٧٥ - وأعرب عن التأييد بصفة عامة لاستخدام البيانات الأساسية لعام ١٩٩٧ في نموذج حسابات المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية. وأشار كثير من المتحدثين إلى أنه قد جرى استعراض لبدائل بيانات الناتج القومي الإجمالي والسكان بوصفها معلومات أساسية للمقرر ٢٣/٩٥، واقترحوا أن تدرس أيضا الاستعراضات التي تجرى في المستقبل للترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة البارامترات التي يمكن أن تفيد كمؤشرات تكميلية للفقر والحاجة للمساعدة الإنمائية وذكر أن خيار القيمة الفاصلة المنقحة يتماشى مع التركيز على البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى أقل البلدان نموا، خاصة في أفريقيا. وأكد عدد من الوفود من جديد أهمية الوصول إلى الرقم المستهدف البالغ ١,١ بليون دولار من المساهمات في الموارد الأساسية في السنة إذا كان لهذه المخصصات أن تتحقق بالقيم المطلقة، بالإضافة إلى أن بعض المتحدثين اقترح بعض التدابير التي من شأنها أن تضمن هذه المخصصات.

٧٦ - وأشار معظم الوفود التي تحدثت إلى ضرورة الإبقاء على عتبة البلدان المساهمة الصافية بقيمتها الحالية البالغة ٧٠٠ ٤ دولار، من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وذكر البعض أنها قد زيدت إلى هذا المستوى بموجب المقرر ٢٣/٩٥. وعلى ذلك، فأي نقصان فيها من شأنه تجاهل مستويات التضخم السائدة مؤخرا. واقترح أحد المتحدثين زيادة تتماشى مع الرقم الحالي للبنك الدولي وهو ٤٠٠ ٥ دولار لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

٧٧ - وحبذت عدة وفود تخفيض العينة إلى ٠٠٠ ٤ دولار لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وذكر بعضهم أن تخفيض المستوى من شأنه أن يوازن الزيادة المقترحة في القيمة الفاصلة بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتوسطة الدخل ويعكس تأكيد البرنامج على التدرج، خاصة إزاء القيود على الموارد. أما المتحدثون الذين أحاطوا علما بمعاملة البلدان المساهمة الصافية، بوصفها مجموعة مستقلة، وبإلغاء الجزء المستحق للسداد من المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية، بعد فترة المهلة البالغة ثلاث سنوات، فقد أيدوا هذه التغييرات مع طلب بعضهم توضيحات للجزء المقترح المتجدد المحلي المستحق السداد من المبلغ المستهدف لمخصصات الموارد من الأموال الأساسية وأثرها على البلدان المساهمة الصافية والبرنامج الإنمائي على حد السواء. وشدد عدد قليل من الممثلين على عدم قبول أية شروط تفرض على تبرعات البلدان المساهمة الصافية.

٧٨ - وأشارت عدة وفود الى أن التحليل الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.3 بشأن البلدان المتبرعة الصافية غير كاف لدراسة المسائل المعنية بما تتصف به من ثراء وما تحظى به من اهتمام، وطغت عليه المداولات التي جرت بشأن النقطة الفاصلة بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وأيدت تلك الوفود إجراء دراسة أكثر شمولا للمسائل المتصلة بالبلدان المتبرعة الصافية في الاستعراضات المقبلة للترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

٧٩ - وذكرت بضعة وفود أن من السابق لأوانه بحث الآثار المترتبة في مجال البرمجة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بناء على مرحلة تجريبية. وشددت تلك الوفود على ضرورة مشاركة الحكومات في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأعربت عن تأييدها لدوره الهام في مجال تنسيق المعونة.

٨٠ - وقام مدير البرنامج ومدير البرنامج المساعد، مكتب التخطيط وإدارة الموارد، بالرد على ما طرحته الوفود من أسئلة. وذكر أن الاستعراضات المقبلة لكل من مسألة البلدان المتبرعة الصافية وبارامترات منهجية التوزيع في إطار هدف المخصصات من الأموال الأساسية ستكون مفيدة. ووضح أن التغيير في المخصصات القابلة للسداد من الأموال الأساسية يشمل مبالغ ضئيلة جدا من المال، ولكنه سيزيد من البساطة والشفافية الإداريتين. وسيحدد مستوى آلية الصندوق الدائر المحلي بالاشتراك مع الحكومة على الصعيد القطري لأغراض تخطيط البرامج. ولا توجد تغييرات مقترحة في ترتيبات تكاليف المكاتب الحكومية المحلية للبلدان المتبرعة الصافية، وهي مسألة ستظهر بصفة طبيعية في سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين، المقرر أن تكون أحد البنود التي سيناقشها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

٨١ - وقرر المجلس التنفيذي أن يتخذ المقرر التالي:

٢/٩٩ - الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمعلومات الإضافية عن استعراض الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.3؛

٢ - يشير إلى أن المجلس التنفيذي، في مقرره ١٩/٩٨، وفي جملة أمور:

(أ) قرر تطبيق البارامترات المختلفة للتخطيط المالي الواردة في المقرر ٢٣/٩٥ بالنسبة للسنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥؛

(ب) أيد إجراء التوسيع المقترح للنسب المئوية لتخصيص موارد البرنامج الموضحة في المقرر ٢٣/٩٥، مع إدخال بعض التعديلات عليها اعتبارا من سنة ٢٠٠١ فصاعدا (كما هو محدد في الفقرة ٤ من المقرر ١٩/٩٨)؛

(ج) أكد من جديد أن المنهجية الأساسية المتبعة في توزيع الموارد، حسبما وردت في الفقرات من ٢١ إلى ٢٦ من المقرر ٢٣/٩٥، تعتبر أساسا لحساب هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية المخصصة لفرادى البلدان، وكذلك لجميع المخصصات لتلك الأهداف، مع إدخال بعض التعديلات عليها اعتبارا من سنة ٢٠٠١ (كما هو محدد في الفقرة ٥ من المقرر ١٩/٩٨)؛

٣ - يؤكد من جديد المبادئ الأساسية لتخصيص الموارد البرنامجية وفقا للفقرات ٢١-٢٦ من المقرر ٢٣/٩٥، وهي: التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا؛ والتدرج لفائدة البلدان المنخفضة الدخل؛ وانتقال البلدان التي تحقق مستويات أعلى لناتجها القومي الإجمالي انتقالا تدريجيا الى مركز المتبرع الصافي وإخراجها من فئة البلدان المتبرعة غير الصافية؛

٤ - يقرر أن يستخدم بيانات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والبيانات السكانية لسنة ١٩٩٧ أو أحدث بيانات متاحة، في حساب المخصصات في إطار هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

٥ - يقرر تعديل النقطة الفاصلة بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٧٥٠ دولارا إلى ٩٠٠ دولار؛

٦ - يعرب عن القلق لأنه ما لم يتوفر في وقت مبكر الرقم المستهدف وهو ١,١ بليون دولار فإن التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا لن يحقق أثره، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يقترح على المجلس السبل والوسائل اللازمة لمعالجة أي عجز عن بلوغ الرقم المستهدف؛

٧ - يعترف بالإسهام الهام الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان المتبرعة الصافية في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة؛

٨ - يقرر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعتبر البلدان المتبرعة الصافية فئة مستقلة من بلدان البرنامج خارج نموذج التوزيع في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛

٩ - يؤيد المقترح الرامي إلى إلغاء نظام المخصصات القابلة للسداد في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، اعتبارا من سنة ٢٠٠١، رهنا بالأحكام التالية:

(أ) تواصل البلدان التي تصبح متبرعة صافية لأول مرة، لفترة إعفاء مدتها ثلاث سنوات، الحصول على مخصصات في إطار هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية بنسبة ٦٠ في المائة من مخصصات الفترة السابقة؛

(ب) تواصل البلدان التي تصبح متبرعة صافية لأول مرة الاستفادة من الإعفاء من دفع تكاليف المكتب الحكومي المحلي طوال فترة الإعفاء التي مدتها ثلاث سنوات؛

(ج) بعد فترة الإعفاء، يكفل البلد المتبرع الصافي سداد تكاليف المكتب القطري عن طريق مزيج مرن من الأدوات؛

(د) يجب أن يتشاور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات بشأن التكاليف المرتبطة بهيكل المكتب المحلي للبرنامج الإنمائي؛

(هـ) كلما تطلب الأمر وجود ممثل مقيم ونائب ممثل مقيم، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل تغطية التكاليف؛

١٠ - يؤيد أيضا مقترح إنشاء موارد دائرة مسددة محليا بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في جميع البلدان المتبرعة الصافية المعنية، تكون أداة مرنة ومستجيبة تدعم البرنامج الإنمائي على النحو التالي:

(أ) تمول المصروفات الأولية للموارد الدائرة المسددة محليا في البلد المتبرع الصافي الجديد في فترة الإعفاء التي مدتها ثلاث سنوات من المخصص في إطار هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية. وبالنسبة لبلد متبرع صاف قديم، تمول المصروفات الأولية من طرف البلد المتبرع الصافي نفسه. وأية مصروفات تدفع في إطار الموارد الدائرة تسدد فيما بعد من مساهمات الحكومة أو طرف ثالث في تقاسم التكاليف؛

(ب) تستخدم الموارد الدائرة المسددة محليا كمصدر تمويل أساسي للشروع في أنشطة إنمائية من خارج الأموال الأساسية للبرنامج الإنمائي؛

(ج) يناقش مستوى التمويل واستخدامه ويوافق عليه على الصعيد القطري؛

(د) يستمر تطبيق جميع قواعد البرنامج الإنمائي وأنظمته وإجراءاته، بما في ذلك وضع إطار تعاون قطري يُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة؛

١١ - يقرر الإبقاء على عتبة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحالية للبلدان المتبرعة الصافية عند ٧٠٠ ٤ دولار؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبدأ حساب المخصصات في إطار هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية وفقا لأحكام هذا المقرر وأحكام الفقرتين ٤ و ٥ من المقرر ١٩/٩٨، باستخدام بيانات عام ١٩٩٧ أو أحدث بيانات متاحة، والمضي على هذا الأساس في تخطيط البرامج وتنفيذها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢، تقريرا عن التحسينات الممكن إدخالها في النموذج الحالي للتوزيع في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، بما في ذلك استعراض العتبات.

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

أطر التعاون القطري

٨٢ - وافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لكل من كينيا (DP/CCF/KEN/1)، ومدغشقر (DP/CCF/MAG/1) والنيجر (DP/CCF/NER/1)، وطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/1)، وسورينام (DP/CCF/SUR/1). وفي حين أن الأمانة لم تتلق طلبا رسميا من أعضاء المجلس التنفيذي بإجراء مناقشة مستقلة لأي من أطر التعاون القطري، فإن نائب الرئيس فتح الباب لإجراء مناقشة ذات طابع عام.

٨٣ - أعربت الوفود التي أعطيت لها الكلمة عن ترحيبها بأطر التعاون القطري الخمسة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحالية وعن تأييدها لتلك الأطر. وكان التقييم العام لهذه الوفود هو أن البرامج القائمة ذات نوعية جيدة وتستهدف تحديدا تلبية احتياجات البلدان التي جرت مناقشتها. وأشاد أحد الوفود بالمعلومات المتعلقة بالتعاون

مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ومع المانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين، في أطر التعاون القطري، سواء في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما هو الحال بالنسبة لكينيا ومدغشقر، أو في غيره من السياقات.

٨٤ - ونوه أحد الوفود بأهمية تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والقاضي بالمراعاة التامة للمبادئ الإرشادية الثمانية التي أشار إليها المقرر، في أطر التعاون القطري واستعراضات منتصف المدة من عام ١٩٩٩ فصاعدا: مضيفا أن أطر التعاون القطري التي قدمت في الدورة الراهنة تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، بيد أنه ما زال هناك الكثير مما يلزم القيام به. ولذا سيكون من دواعي امتنان الوفد أن تقدم أمانة البرنامج الإنمائي تقييما للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ المقرر، وأن تبين الخطوات المتخذة لتنفيذه بصورة كاملة.

٨٥ - وتساءل أحد الوفود، في معرض إشارته إلى إطار التعاون القطري لكينيا، عما إذا كانت الخطة الوطنية للقضاء على الفقر تصلح أساسا معقولا للأنشطة المتوخاة. كما أحاط الوفد علما مع شيء من القلق بأن البرنامج الإنمائي يزمع إنشاء أمانة في وزارة المالية الكينية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن البرنامج الإنمائي يدرك أن تلك الأمانة قد تشكل عقبة في سبيل تعزيز قدرات التنفيذ الوطنية ومن ثم فقد نصح البرنامج الإنمائي بأن يضيق نطاق أنشطة تلك الأمانة بحيث تنحصر في بناء القدرة الوطنية. وشجع المتكلم البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى في الميدان وتوسيع تغطية تلك الأنشطة في تقاريره، وألا يقتصر ذلك على التغطية الجماعية لأطر التعاون القطري، بل ينبغي أن يكون ذلك أيضا في سياق كل إطار على حدة.

٨٦ - ولاحظ وفد آخر، استنادا إلى تقرير مرسل من بعثته في الميدان، أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة قد تحسن. وقال إن أعمال منسق الأمم المتحدة المقيم تتسم بالفعالية كما يجري اتخاذ خطوات لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشار إلى أن موضوعي الحكم والمبادرات البيئية اللذين طرحهما البرنامج الإنمائي قد جاءا في حينهما بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها كينيا.

٨٧ - وأعرب أحد الوفود عن موافقته على تحليل الحالة الوارد في إطار التعاون القطري لمدغشقر وعن تأييده للتركيز على المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي. ففي مجال الحكم الرشيد وتعزيز المقاطعات المتمتعة بالإدارة الذاتية على وجه الخصوص، يمكن للبرنامج الإنمائي - في رأي الوفد - أن يستخدم الميزة النسبية التي يتمتع بها استخداما مؤثرا. كما أن له دورا مهما يمكن أن يضطلع به في تنفيذ خطة العمل البيئية. وطلب الوفد في هذا الصدد أن يعمل البرنامج الإنمائي على زيادة الترابط بين جميع الأنشطة المضطلع بها في المجالات المتصلة بالاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، وغير ذلك من المجالات.

٨٨ - وقال وفد آخر إنه إذا كان الهدف الطويل الأجل لإطار التعاون القطري لمدغشقر هو حقا مكافحة الفقر، فإن من المستصوب قطعا أن تركز الأنشطة المضطلع بها في الميدان على أشد المناطق حرمانا. وعلى وجه الخصوص، يعتبر استقلال القضاء وفعاليته من صميم إقامة أية دولة تقوم على سيادة القانون؛ وهو أمر يلزم أن تعكسه استراتيجية إطار التعاون القطري ومجالاته المواضيعية بصورة أفضل. وتطرق المتكلم إلى موضوع التنسيق على الصعيد الوطني، فأشار إلى

احتمال وجود ازدواجية، وتضعضع لبعض الهياكل الإدارية الوطنية. وقال إن التنسيق السليم من جانب الحكومة في العملية بأسرها أمر لا يمكن الاستغناء عنه.

٨٩ - وأعرب وفد مدغشقر عن ترحيبه بالموافقة على إطار التعاون القطري الأول لبلده. وقال إن مقرر المجلس التنفيذي ينطوي على تشجيع حقيقي للحكومة في نهوضها بالمهمة الصعبة المتمثلة في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفقا لسياستها العامة، وإطار سياستها الاقتصادية، واستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن إطار التعاون القطري يعكس رغبة الحكومة والبرنامج الإنمائي في تعزيز روابط التعاون بينهما، التي يكاد يصل تاريخها إلى ٤٠ عاما. والوفد مقتنع بأن البرنامج الجديد سيزيد من فعالية هذا التعاون - وهو أمر تولي له الحكومة أهمية خاصة. وأعرب الوفد عن امتنانه للبرنامج الإنمائي لدعمه الذي لا يقدر بثمن للتنمية المتعددة الأبعاد في البلد وعن شكره لجميع الشركاء الإنمائيين لمدغشقر لما قدموه من إسهامات في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

٩٠ - وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بتركيز البرنامج الإنمائي على أربعة مجالات ذات أولوية تحتاج إلى عناية خاصة في عملية التنمية في النيجر. وأعرب وفد النيجر عن ترحيبه بالموافقة على إطار التعاون القطري الأول لبلده. وقال المتكلم إن هذه المرحلة تعتبر مرحلة مهمة، معربا عن تقدير الحكومة للمساعدة القيمة التي قدمها البرنامج الإنمائي في العملية الانتخابية وعملية الأخذ باللامركزية الجاريتين حاليا وعملية تعزيز السلام في البلد.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه على وجه الخصوص باعتزام البرنامج الإنمائي الإسهام في إنعاش طاجيكستان وتعميرها، وهو بلد منكوب بالنزاعات. وأعرب الوفد عن تأييده للنهج القائم على المشاركة المتبع بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. كما أعرب عن اعتقاده بأن أنشطة البرنامج الإنمائي ستسهم بصورة مهمة في تحقيق الاستقرار والتطور السلمي بعد انتهاء الصراع.

٩٢ - وأعطيت الكلمة لمتكلميْن حكومتاهما من الحكومات الضامنة لتنفيذ الاتفاق العام لإحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، فأعربا عن تأييدهما لإطار التعاون القطري لطاجيكستان. وقالا إن هذا الإطار سيؤدي إلى نمو ملموس في الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. وأشارا إلى أن أهم عنصر في أطر التعاون القطرية في المنطقة هو العملية النشطة والسلمية الرامية إلى تعزيز الوئام والاتفاق الوطنيين. ويتضمن إطار التعاون القطري لطاجيكستان على وجه الخصوص عناصر عديدة سيكون لها في نهاية المطاف أثر مفيد في وجود عملية سياسية مواتية وقيام مؤسسات وطنية فعالة، في سياق انتقال البلد من مرحلة المساعدة الغوثية إلى مرحلة التعمير والتنمية. وقال متكلم آخر إن البرنامج له تأثير واسع النطاق، وسيكون لأي مساعدة تقدم لتحقيق استقرار الأوضاع في طاجيكستان أثر مفيد على جميع بلدان المنطقة، التي ستقوم، في هذا الصدد، بمراقبة سير البرنامج على نحو وثيق جدا. واغتنم أحد المتكلمين تلك الفرصة ليعرب عن ارتياح وفده للتعاون الإنمائي النشط بين المكتب الإقليمي وحكومته. وأكد عدة متكلمين أن تنفيذ البرنامج وبلوغ أهداف إطار التعاون القطري سيتوقفان إلى حد بعيد على توافر الموارد اللازمة. وأشاروا إلى أن تعبئة الموارد، بما في ذلك تعزيز الموظفين، تشكل أمرا بالغ الأهمية لإبقاء البلد على طريق السلام والاستقرار.

٩٣ - وأفاد أحد الوفود، استنادا إلى معلومات حصل عليها من بعثته في الميدان، بأن الوكالة الإنمائية لحكومته لديها علاقة تعاونية وابتكارية متينة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طاجيكستان. وقال إنه يبدو أن مشاريع البرنامج الإنمائي في مناطق الصراعات الأهلية تنفذ تنفيذا جيدا وأنها مفيدة لسكان تلك المناطق.

٩٤ - وقال وفد طاجيكستان إن موافقة المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لطاجيكستان تشكل حدثا تاريخيا. وقد طرأ نمو على مجموعة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي يزيد عدد سكانها عن ٤٠٠ مليون نسمة، مما يهيئ أساسا دوليا تفاعليا لتوفير التعاون التقني الذي تتسنى من خلاله التلبية الملائمة لاحتياجات تلك المنطقة الواسعة. وتتضمن الموافقة مبادئ وأولويات واضحة تحدد الخصائص التي تتميز بها المرحلة الراهنة من عملية السلام والإصلاحات الجاري الاضطلاع بها في طاجيكستان، فضلا عن القواعد المعترف بها عموما لتقديم المساعدة إلى برنامج التنمية. ويشكل إدراج الدولة ضمن عناصر التنمية الإقليمية والعالمية الأساس الذي ينبغي أن تنبني عليه جميع البرامج القطرية. فهذا النهج يستجيب على الوجه الكامل لمبدأين أساسيين من مبادئ الأمم المتحدة وهما المساواة والعدل. وتكمن قيمة إطار التعاون القطري لطاجيكستان في روابطه الوثيقة بالأهداف الاستراتيجية الوطنية، التي ترمي إلى تعزيز عملية السلام في طاجيكستان باعتبارها شرطا أساسيا للتنمية المستقرة الطويلة الأجل للقدرات البشرية في البلد. ومن المهم أن يستجيب البرنامج لروح وهدف القرار المعنون ''تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان''، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأعرب الوفد عن خالص امتنانه لمدير البرنامج، ولمديره الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ولممثله المقيم بصفته منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق أنشطتها الإنسانية، ولنائب الممثل الخاص للأمين العام، للمساعدة القيمة التي قدموها في إعداد إطار التعاون القطري الأول لطاجيكستان. وقال إن العمل المشترك هو استثمار مهم جدا لخدمة قضية السلام في طاجيكستان، معربا عن امتنان البلد للمجلس التنفيذي للدعم الذي قدمه.

٩٥ - ولاحظ أحد الوفود أنه يبدو أن برنامج سورينام، الذي كان يعمل لبعض الوقت بنجاح كبير، قد تأثر بصورة غير مواتية بسبب عدم وجود مدير محلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ممثل للبرنامج. وبدا أن البرنامج قد تغير وأنه تجري إدارته حاليا من ترينيداد وتوباغو. وأفادت سفارة الوفد أن أوساط المانحين في المنطقة ترى أن برنامج سورينام تنقصه الأولويات الواضحة في مجال السياسات أو القدرة على الاستجابة للفرص في مجالات المبادرات المتعلقة بشؤون الحكم والبيئة. غير أن ممثلي الوفد أفادوا أن مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اتخذوا تدابير خلال السنة السابقة لمعالجة تلك الشواغل. وإذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قرر إدارة مشروعه في سورينام على نطاق إقليمي، فإن هذا القرار يتمشى تماما مع أولويات عديدة حددها المجلس. غير أن الوفد سيطلب إلى البرنامج الإنمائي النظر في الآثار المحتملة المترتبة على ذلك مثل الموارد لتدعيم البرنامج ومدى توفر الخبراء الخارجيين لتقاسم التكاليف عند اتخاذ قرارات في المستقبل بشأن توفير الموظفين، حتى يمكن استمرار البرامج القوية والراسخة بدون أدنى تعطيل.

٩٦ - وأعطيت الكلمة لوفد سورينام فأعرب عن خالص تقدير حكومته لأعضاء المجلس التنفيذي على قرارهم بالموافقة على إطار التعاون القطري الأول لسورينام. وقد مارس البرنامج الإنمائي نشاطه في سورينام لبعض الوقت، مع عدم وجود إطار تعاون قطري محدد لدعم السياسات الإنمائية للحكومة. وعلى الرغم من أن إجراءات البرنامج الإنمائي

في الماضي ساعدت كلا من الحكومة والقطاع غير الحكومي على معالجة مجموعة متنوعة من المشاكل والقضايا، فإنه من المفهوم أن عدم وجود إطار للتعاون يرمي إلى مساعدة الحكومة في تحقيق أهدافها الإنمائية يمكن اعتباره معوقا للجهود الرامية إلى زيادة فوائد التعاون مع البرنامج الإنمائي إلى أقصى حد. وتناول إطار التعاون الحالي المسألة وسيُرسي الأساس لعلاقة جديدة ومستمرة بين البرنامج الإنمائي وسورينام. وقد ضمنت سورينام، بإمكانياتها الإنمائية الهائلة، استنادا إلى ثروتها من الموارد الطبيعية، ومواردها البشرية والتزام حكومتها بالتنمية المستدامة، تفاعلا واسع النطاق مع المؤسسات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما البرنامج الإنمائي. ولذلك فإن الوفد يأمل في أن تتوفر لدى البرنامج الإنمائي والمؤسسات التنفيذية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة رؤية طويلة الأجل عن البلد وإمكانياته. وبصورة جزئية، سيرهن أيضا التنفيذ الناجح لإطار التعاون القطري برغبة بعض الشركاء الإنمائيين لسورينام في تقديم جزء من الموارد المالية اللازمة. ويأمل الوفد بإخلاص في أن تشكل مزايا إطار التعاون القطري والأهداف التي سيحققها إذا نُفذ بنجاح العوامل الوحيدة لتوفير هذا الدعم.

٩٧ - ووجهت مديرة البرنامج المساعِدة ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا الشكر إلى الوفود التي علقت على أطُر التعاون القطرية التي عُرضت وتمت الموافقة عليها في الدورة الحالية لمجلس أفريقيا، وكذلك للتعليقات العامة التي قُدمت بشأن عملية إطار التعاون القطري. وفي كينيا، أدرك البرنامج الإنمائي الحاجة إلى تعزيز الأمانة في وزارة المالية، مع وضع استراتيجية ملائمة للبيع، كما أشير في إطار التعاون القطري. وعما إذا كانت خطة القضاء على الفقر ستشكل أساسا لتعاون البرنامج الإنمائي في كينيا، فإن البرنامج الإنمائي في حاجة إلى برنامج وطني للتعاون لكي يمكن أن يضطلع معه بأنشطته؛ وبالرغم من أن خطة الفقر جديدة، فإن لدى الحكومة نية خالصة لتنفيذ هذه الخطة، ويعتزم البرنامج الإنمائي العمل مع الحكومة لتعزيز قدرتها على القيام بذلك. وأعرب البرنامج الإنمائي عن الارتياح لسماعه باستمرار خلال الدورة الحالية لتعليقات تعكس العمل مع البرنامج الإنمائي في تقارير ميدانية. ورحبت المنظمة بوجود تغذية مرتدة على الصعيد الميداني من وكالات مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية باعتبارها تتيح فرصة لتعزيز وتدعيم عمل البرنامج الإنمائي مع جميع الشركاء. وفيما يتعلق بمسألة المبادئ التوجيهية، وباعتبارها إحدى المشاركات في مكتب السياسات الذي صدرت عنه المبادئ التوجيهية - قالت مديرة البرنامج المساعِدة إنها تود أن تشير إلى أن هذه المبادئ ليست جديدة - فقد جرى تطبيق عدد كبير منها بالفعل على نطاق واسع وهناك استمرار في تطبيقها في حالة أطُر التعاون القطرية. وأشارت أيضا إلى أن البلدان الأفريقية المشاركة في التقييمات القطرية الموحدة النموذجية وأطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تضطلع بالعمل بصورة جيدة جدا - وكانت جميع المبادئ التوجيهية والنهج البرنامجي والعمل وفقا للدروس المستفادة سارية المفعول. غير أنه يتعين القول بأن البرنامج الإنمائي سيشعر بالتقدير لأي مساعدة إضافية يتلقاها في تطبيق إطار العمل الذي يركز على النتائج. وسيكون تدريب موظفي البرنامج الإنمائي وإعادة تشكيل بؤرة اهتمامهم وإعادة توجيههم لازما لضمان تفهمهم التام للمعنى الحقيقي للعمل الموجه نحو تحقيق نتائج إلى جانب المهارات المطلوبة. وفيما يتعلق بمسألة تنسيق المعونات المقدمة لمدغشقر، فإنه من المهم الإشارة إلى أن إطار التعاون القطري قد نص على أن يدعم البرنامج الإنمائي قدرة الحكومة على تنسيق المعونات؛ ولا يعمل البرنامج الإنمائي على إنشاء آلية مستقلة لتنسيق المعونات خارج إطار الحكومة.

٩٨ - وأعرب نائب مدير البرنامج المساعِد للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديره للتعليقات على إطار التعاون القطري لسورينام، لا سيما ما لقيه البرنامج الإنمائي من الإعراب عن التأييد من جانب حكومة سورينام عند إعداد إطار التعاون القطري. وأقر أيضا أنه أحاط علما بتعليقات الوفود التي أعربت عن القلق إزاء عدم تناسق وتماسك البرنامج الإنمائي الموجود في البلد. وأشار إلى أن الموافقة على إطار التعاون القطري لسورينام يعتبر الخطوة الأولى نحو زيادة تنسيق وتماسك إطار التعاون مع حكومة سورينام. ويشارك البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي في الشعور بالقلق لأن البرنامج الإنمائي لا يمتلك قدرا كبيرا كافيا من الموارد الرئيسية لإنشاء مكتب متكامل الاختصاصات في ذلك البلد. ويعمل البرنامج الإنمائي حاليا على إتمام اتفاق مع الحكومة لإنشاء مكتب فرعي. ويوجد مدير للبرنامج الإنمائي معين محليا لإدارة عمليات البرنامج في سورينام في إطار التوجيه العام للممثل المقيم/المنسق المقيم في ترينيداد وتوباغو. ويتطلع البرنامج الإنمائي إلى إجراء مناقشات تتيح له إنشاء وجود أفضل في البلد، استنادا إلى الحجم الكبير اللازم من الموارد. ويعمل البرنامج الإنمائي لترويج مفهوم فريق الأمم المتحدة في إطار المكتب المحلي في سورينام؛ وتوجد منظمة الأمم المتحدة للطفولة في المكتب، بين منظمات أخرى، لتقديم الدعم للبرامج الرئيسية التي تشتد الحاجة إليها. وعلى الصعيد المحلي، يأمل البرنامج الإنمائي في أن تتيح الاتصالات مع سفارة الولايات المتحدة في سورينام، ضمن جهات أخرى، للبرنامج الإنمائي أن يقدم المزيد من الدعم لعملية التنمية في البلد. وأشار نائب مدير البرنامج المساعِد إلى أنه سيشعر بسرور بالغ إذا تسنى له إبلاغ المجلس في وقت ما في المستقبل بأن البرنامج الإنمائي يمتلك حجما كبيرا من الموارد يكفي لإنشاء مكتب كامل الاختصاصات في سورينام.

خامسا - استراتيجية الإعلام والاتصال

٩٩ - أدلى مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية ببيان بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصال والدعوة والإعلام، كما هو مطلوب في المقرر ١٥/٩٨. وأفاض في الحديث عن برنامج النقاط العشر للاستراتيجية الذي نوقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأشار إلى أنه في المقرر ٢٣/٩٨ بشأن استراتيجية تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيد المجلس التنفيذي الجهود الرامية إلى تعزيز تأثير استراتيجية الدعوة والإعلام. وفي هذا الصدد، سيجري التوفيق بين استراتيجية الاتصال والدعوة واستراتيجية التمويل وإطار التمويل لسنوات متعددة. وتختلف الأوقات المستهدفة لتحقيق أهداف الاستراتيجية وسيحتاج النهج إلى صقل بمرور الوقت. وهناك ثلاثة أسئلة يتعين طرحها تتعلق بالإجراءات المتخذة في مجال الاتصال والدعوة: فهل ستؤدي الإجراءات إلى زيادة تفهم ما يمثله البرنامج الإنمائي وما يفعله، وإلى زيادة الدعم المقدم للبرنامج الإنمائي وزيادة موارده؟ ولمواجهة تلك التحديات، سيعمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع المجلس التنفيذي. وأثنى على جهود الفريق الذي يرأسه مدير شعبة الشؤون العامة وكذلك على الجهود التي تبذل في مجال الاتصال والدعوة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وأشار إلى أنها أبدت التزاما كبيرا بتحقيق أهداف الاستراتيجية.

١٠٠ -واستعرض مدير شعبة الشؤون العامة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في مجال الاتصال والدعوة خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ ديسمبر ٨٩٩١ في مجالات الاتصال الرئيسية. وأشار إلى أن الهدف الكلي للاستراتيجية يتمثل في تحسين صورة وتأثير البرنامج الإنمائي عن طريق تعزيز الجهود في أفقر مجتمعات العالم للوفاء

بالأهداف العامة للمنظمة. ومنذ اعتماد الاستراتيجية، أحرز البرنامج الإنمائي تقدما ملموسا في إعلاء صورة المنظمة. غير أن انكماش قاعدة الموارد أدى إلى فرض قيد رئيسي على الوفاء بالاحتياجات والمطالب الإعلامية اللازمة لتعزيز فهم دور وأنشطة البرنامج الإنمائي وتأثيره بصورة أفضل.

١٠١ -وأشار المدير إلى أن جهودا كبيرة بُذلت لتطوير ثقافة في مجال الاتصالات على جميع مستويات ومواقع المنظمة. ويعي البرنامج الإنمائي بصفة خاصة الحاجة إلى مروجين إعلاميين - صحفيين وصحف ومذيعين - لنقل المعلومات إلى عدد لا حصر له من المستمعين أو القراء. ويعتبر استخدام الاتصالات الإلكترونية مسألة أساسية. واستجابة للاتجاهات الراهنة، حوَّل البرنامج الإنمائي عمله في مجال الشؤون العامة إلى تعزيز استراتيجية فعالة في مجال الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى عمله مع وسائط الإعلام المطبوعة. وتعتبر الدعوة وبناء الثقة لدى جمهور المتعاملين، والأحداث الخاصة والمساعدة في صياغة برنامج وسائط الإعلام مجالات تركيز أخرى للاستراتيجية.

١٠٢ -وبُذل جهد كبير لاستكمال المواد الإعلامية والبيانات الرئيسية لكي تعكس إصلاح البرنامج الإنمائي، ودوره القيادي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والعمل على متابعة أهدافها الرئيسية. ورصد استخدام وسائط الإعلام للمواد الإعلامية للبرنامج الإنمائي هو عمل هام آخر يجري الاضطلاع به فيما يتعلق بالاستراتيجية. وعملت شعبة الشؤون العامة بصورة وثيقة مع إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة في مجال تبادل المعلومات وتوفير الخبراء الزائرين لجلسات الإحاطة الصحفية. وبذل البرنامج الإنمائي جهودا خاصة لجعل وجهة نظر المنظمة مسموعة من خلال صفحات الرأي ومن خلال الأحاديث التي تجريها وسائط الإعلام مع إدارته العليا.

١٠٣ -وارتبط التحدي الرئيسي في تنفيذ الاستراتيجية بالانكماش العام للمساعدة الإنمائية في البلدان المانحة والمنافسة فيما بين الصناديق والبرامج على الموارد المحدودة. ويعتبر التمويل الكافي لأنشطة الدعوة والاتصال مسألة هامة للتنفيذ الناجح للاستراتيجية. وتحديدا، هناك حاجة إلى موارد إضافية لجعل الرسائل جلية، وتوسيع نطاق وعي وسائط الإعلام، وتوسيع نطاق الإرشاد، وزيادة ترجمة المواد إلى اللغات، وتوسيع نطاق الجهود لتشمل الرصد والتقييم وتحديد الجمهور المستهدف.

١٠٤ -وأعربت الوفود التي أعطيت الكلمة عن الشكر للأمانة على البيانات الشفوية. وأعرب عدد كبير منها عن الترحيب بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية وبرنامج النقاط العشر والتطلع إلى المناقشة المقبلة بشأن الموضوع في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩.

١٠٥ -وأكد عدة متكلمين على ضرورة مخاطبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجمهوره بعناية بالغة. وأكد أحد الوفود أن من الضروري أن تستخدم البلدان المشمولة بالبرامج أساليب اتصالات بإمكانها الوصول إلى الفقراء في الأرياف بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المجموعات النخبة. وبغية الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس، اقترح استخدام الإذاعة والصحف، وشُدد على أهمية مخاطبة الناس بلغتهم المحلية. وذكر أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يُبلغ المستفيدين منه بما يفعله على المستوى القطري. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان البرنامج الإنمائي يعمل مع الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المشمولة بالبرامج. وفي البلدان المانحة، يقتضي توجيه مواد إلى البرلمانيين ووسائط الإعلام والمسؤولين الحكوميين إتباع نُهُج مختلفة. وشُدد على ضرورة مخاطبة صنّاع القرار الذين يشغلون

مناصب حساسة من خلال طرح المواضيع التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزة نسبية، من قبيل شؤون الحكم والقضاء على الفقر. وأشير إلى أن من المهم تحديد استراتيجيات فرعية في البلدان وبالنسبة لفئات معينة. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام عدة استراتيجيات اتصال بآن معا.

١٠٦- ووافق عدة متكلمين على وجود رابطة فعلية بين استراتيجية الاتصالات والدعوة، واستراتيجية التمويل. ولاحظ أحد الوفود أن استراتيجية الاتصالات ينبغي أن تسبق استراتيجية التمويل، باعتبار أن التوعية بفعالية البرنامج الإنمائي يمكن أن تُفضي إلى زيادة التبرعات.

١٠٧- ولاحظت عدة وفود التحسن الذي طرأ على زيادة وعي الجمهور بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أمثلة الأدوات الناجحة التي استشهد بها في هذا الصدد ''تقرير التنمية البشرية'' وسفراء الخير وسلسلة الزوايا السمتية التليفزيونية ومنشورات من قبيل المنشور المعنون ''خيارات''، ولا سيما العدد المتعلق بحقوق الإنسان، و ''تقرير عام ١٩٩٨ عن الفقر''. وأكد بعض المتكلمين إمكانية توزيع تلك الإصدارات على نطاق أوسع. وأشير أنه يتعين على البرنامج الإنمائي كفالة إذاعة أنشطته الناجحة على نطاق واسع. وامتدحت عدة وفود فائدة الرحلات التي ينظمها البرنامج الإنمائي للصحفيين.

١٠٨ -وأكد عدة متكلمين ضرورة توفر تمويل كاف للاضطلاع باستراتيجية الاتصالات والدعوة. ودعا أحد الوفود البرنامج الإنمائي إلى القيام، في دورته السنوية لعام ١٩٩٩، بدراسة مستوى الموارد المكرسة للاستراتيجية، بما في ذلك الموارد المخصصة للموظفين. ولتشجيع إجراء مناقشة مفيدة حول الموضوع، ينبغي إدراج معلومات حول الأهمية النسبية لتلك الموارد مقارنة بالموارد الإجمالية للمنظمة وفضلا عن الحقائق التاريخية والأرقام المتعلقة بالموارد المكرسة للمعلومات.

١٠٩ -وأشار أحد الوفود إلى بيان قدمه مؤخرا إلى المجلس التنفيذي المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن برنامج أنشطة المكتب لعام ١٩٩٩ بوصفه مثالا إيجابيا على الاتصال ينبغي أن تحذو حذوه المكاتب الإقليمية الأخرى التابعة للبرنامج الإنمائي. كما أعرب ذلك المتكلم عن تقديره لمواصلة شعبة الإعلام عقد جلسات إحاطة إعلامية لأعضاء المكتب التنفيذي في نيويورك وإجراء حوار معهم.

١١٠ -وطلب عدة متكلمين الحصول على معلومات عما إذا كان قد تم الاضطلاع بتقييم لآثار استراتيجية الاتصالات والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١١ -وقامت مديرة البرنامج المساعدة، مديرة مكتب تعبئة الموارد والشؤون الخارجية بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن التعليقات التي أبديت ستؤخذ في الحسبان لدى إعداد التقرير المكتوب الذي سيعرض على الدورة السنوية لعام ١٩٩٩. وردا على استفسار، أشار إلى أن النقطة الحادية عشرة المتعلقة بإجراء اتصالات مع المجلس التنفيذي التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ قد أدرجت تحت النقطة العاشرة المتعلقة برفع مزيد من التقارير التحليلية إلى المجلس. وأعرب عن اتفاقه مع المتكلم الذي دعا إلى أن تسبق استراتيجية الاتصالات والدعوة استراتيجية التمويل، لكنه أكد على ضرورة توفر موارد على الصعيد القطري للاتصال بأفقر القطاعات في المجتمع. وأعرب عن ترحيبه بآراء

المجلس بشأن مخاطبة الجمهور. وأعلن أن البرنامج الإنمائي بصدد اتخاذ إجراءات لتوفير مزيد من المواد المترجمة إلى اللغات المحلية.

١١٢ -وأكد مدير شعبة الشؤون العامة أهمية ثقافة الاتصالات في البرنامج الإنمائي. وأشار إلى ضرورة تجاوز الاستراتيجية إلى ما هو أبعد من تعبئة الموارد. وردا على الاستفسارات المثارة، أشار إلى وضع خطة عمل مفصلة اشتملت على استراتيجيات للمانحين وللبلدان المشمولة بالبرامج. وفيما يتعلق بحفز الدعم وإدرار الموارد، قال إن من المفهوم أن البرنامج الإنمائي يلتمس الدعم لما يقوم به من أعمال من خلال تعبئة الرأي العام الإيجابي والإرادة السياسية، وكذلك من خلال تعبئة الموارد المالية. وقال إن البرنامج الإنمائي سيقوم بذلك من خلال توضيح فعالية برامجه وإظهار هويته بوصفه داعيا عالميا رائدا، ومركز معرفة بشأن التنمية البشرية المستدامة، وكذلك من خلال الترويج لإقامة مناسبات خاصة تبرز أعماله. وأوضح المدير العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمخاطبة الجمهور، والاتصال بوسائط الإعلام، وتدريب الموظفين. وقال إن البرنامج الإنمائي سيضطلع ببحث عن الجمهور وبرصد وتقييم لاستراتيجيته ويقدر الحصول على توجيه من المجلس التنفيذي. وأشار إلى أن المنشور المعنون ''خيارات'' سيتاح الآن بشكل إلكتروني مباشر بهدف توسيع قاعدة جمهوره.

١١٣ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالبيانات الشفوية المقدمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي المشتركة للاتصال والدعوة وأحاط علما كذلك بالتعليقات التي أدلت بها الوفود بهذا الشأن.

سادسا - الصناديق والبرامج الخاصة

١١٤ -عرضت مديرة البرنامج المساعدة، ومديرة مكتب وضع السياسات التقرير المتعلق بأنشطة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج بروتوكول مونتريال، ومكتب ومكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (DP/1999/4).

١١٥ -وقدم المدير الإداري للآلية العالمية المنشأة لتعزيز تعبئة الموارد لأغراض الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، معلومات مستكملة عن أنشطة الآلية العالمية.

١١٦ -ورحبت الوفود التي أعطيت الكلمة بالتقرير وأثنت عليه باعتباره يقدم لمحة عامة جيدة عن الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في الصناديق والبرامج قيد المناقشة. وبينما أشار عدة متكلمين إلى المساهمة القيمة التي قدمتها الصناديق لأنشطة البرنامج الإنمائي في ميدان البيئة، فقد أعربوا في الوقت نفسه عن تأييدهم لإدماج البيئة في جميع الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي. واقترح أحد الوفود بأن اعتبار تغير المناخ والتنوع البيولوجي عنصرين هامين من عناصر أطر التعاون القطري. وطلبت وفود أخرى الحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن الاستراتيجية العامة لمكتب وضع السياسات وخططه لإدماج البيئة في الأنشطة الرئيسية للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي.

١١٧ -وأقرت مديرة البرنامج المساعدة، ومديرة مكتب وضع السياسات بأن إدماج البيئة في الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي بحاجة إلى تقوية وأشارت إلى أن البرنامج يعتزم تنظيم حلقات عمل وغير ذلك من الأنشطة الرامية لمعالجة الموضوع من خلال عمليات مختلفة منها، اجتماعات المائدة المستديرة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

وأطر التعاون القطري، والتدريب وبناء القدرات. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيقدم معلومات مفصلة عن ذلك الموضوع في التقرير السنوي الذي سيقدمه مدير البرنامج في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩. وذكر مدير شعبة الطاقة المستدامة والبيئة أن الغرض من الاستراتيجية العامة لمكتب وضع السياسات هي كفالة معالجة البرامج التي تتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي للشواغل الإنمائية والبيئية على حد سواء، وكذلك ضمان إدماج جميع القضايا البيئية العالمية في عمل البرنامج الإنمائي. وأبرز بعض الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي بغرض إدماج البيئة في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي الرئيسية. وفي جملة تلك التدابير إنشاء شعبة الطاقة المستدامة والبيئة التي تجمع في إطارها جميع الوحدات ذات الصلة بالبيئة في شعبة واحدة، وتنسيب ٤١ من مستشاري التنمية المستدامة في المكاتب القطرية، ووضع مبادئ توجيهية للإدارة البيئية. كما أكد من جديد الأهمية التي توليها شعبة الطاقة المستدامة والبيئة لإدماج البيئة في الأنشطة الرئيسية وضرب أمثلة على ذلك، منها تخصيص أموال في البرنامج العالمي والتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية في المساعدة على دفع عجلة العمل في ذلك المجال.

بروتوكول مونتريال

١١٨ -أثنت عدة وفود على العمل الجيد الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون العالمية وامتدحت تعاون البرنامج الإنمائي مع الوكالات المنفذة الأخرى التابعة للصندوق. واقترح أحد الوفود أن يكون عرض المعلومات المتعلقة بإجمالي التبرعات المعلنة بالمقارنة مع الإيرادات المقبوضة في شكل أيسر للقراءة وطلب بأن تُقسم المعلومات المتعلقة بالمشاريع إلى ثلاث فئات: منجزة، وجارية، ومقبلة، من أجل بيان المتبقي من العمل الواجب إنجازه في اطار البرامج الوطنية. وأثنى وفد آخر على البرنامج الإنمائي لشراكته الممتازة في مساعدة المانحين الثنائيين على تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا الرامية لمساعدة البلدان المشمولة بالبرامج في القضاء على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأثيرت كذلك بعض الأسئلة عن معايير اختيار المشاريع وعن مدى صلة البرنامج بأهداف البرنامج الإنمائي غير البيئية.

١١٩ - وأوضح رئيس وحدة بروتوكول مونتريال في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في حين بلغت التبرعات المعلنة ما مجموعه ١,٢ بليون دولار فإنه لم يقبض منها سوى ٧١٦ مليون دولار حتى منتصف آب/أغسطس ١٩٩٨ وقال إن المتأخرات الباقية مستحقة بذمة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبلدان أوروبا الشرقية التي تواجه صعوبات اقتصادية. إلا أنه خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧ تم قبض ٨٨ في المائة من التبرعات المعلنة، ويُعزى الفضل الكامل في ذلك للحكومات المانحة التي اتخذت إجراءات عاجلة بشأن هذا الموضوع. ووافق أنه بالرغم من استلام مبلغ ٧١٦ مليون دولار، فإن البرامج الوطنية المنفذة بمساعدة من الموارد المحددة حصرا للبرنامج الإنمائي تحتاج إلى ما يزيد على خمسة بلايين دولار، وهذا يعني أنه لا يزال يتعين بذل قدر كبير من العمل في هذا المجال. وقال إن البرنامج الإنمائي يساعد حاليا استراليا وألمانيا والدانمرك والسويد والولايات المتحدة الأمريكية في تصميم وتنفيذ برامج ثنائية في البلدان النامية في المنطقة. وأعلن أن عملية اختيار المشاريع تتقرر بموجب خطة العمل السنوية التي يُعدها البرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ثم تُنسق عن طريق أمانة الصندوق المتعدد الأطراف في مونتريال، وتُصادق عليها بعد ذلك اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد

الأطراف. وتشتمل حافظة أوراق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ٩٠٠ مشروع منها ما يزيد على ٤٠٠ مشروع في مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، مما يجعل البرنامج الإنمائي أكبر برامج المنظمة المتعاملة مع القطاع الخاص. وأكد في ختام كلمته أن البرنامج الإنمائي تولى طيلة السنوات الأخيرة الماضية الريادة في تصميم وإعداد وتنفيذ برامج شاملة تغطي عددا واسعا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولولا ذلك لكانت قد أفلست في أثناء عملية الانتقال. وقد نتج عن ذلك المحافظة على آلاف من فرص العمل مما ساهم بدوره في مجال آخر من المجالات ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي.

مرفق البيئة العالمية

١٢٠ -أثنت وفود، في تعليقاتها على التقرير، على الطابع المهني الذي اتسم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية. فأبرز أحد الوفود، في معرض إشارته إلى مقرر اتخذه مجلس مرفق البيئة العالمية الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٨، إلى أهمية إدماج أنشطة مرفق البيئة العالمية في التيار الرئيسي لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واقترح أن يمنح البرنامج الإنمائي اهتماما أكبر للسياسات الإنمائية. وطلب متكلم آخر تقديم توضيحات إضافية بشأن العملية والمعايير المتبعة في اختيار مشاريع مرفق البيئة العالمية. واستفسر أحد الوفود عن دور المجلس التنفيذي إزاء مجلس مرفق البيئة العالمية.

١٢١ -ووضحت نائبة المنسق التنفيذي لمرفق البيئة العالمية أن المرفق يعمل كآلية مالية للاتفاقيات المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي، وأن مجلس المرفق قد اعتمد برامج واستراتيجيات تنفيذية. أما المعيار الأول للأهلية فهو التصديق على الاتفاقية، والموافقة على مركز التنسيق التابع للمرفق في البلد المعني، والتوافق مع استراتيجيات المرفق وبرامجه التنفيذية. وشددت على أن دور البرنامج الإنمائي يتمثل في التعاون التقني وبناء القدرات، حيثما تكون له مزايا نسبية. وذكرت أن البرنامج الإنمائي أحرز نجاحا في حشد الشركاء على الصعيد المحلي، وأن أكثر من ٨٠ في المائة من المشاريع قد شاركت فيها المجتمعات المحلية وجهات غير حكومية. وبهدف تعزيز الشراكة، يجري البرنامج الإنمائي حاليا حوارا مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي، ويستكشف إمكانية إقامة روابط مع القطاع الخاص. ولاحظت أن المجلس التنفيذي قد وافق على صك المرفق وأجازه. وكان توحيد الأنشطة من المواضيع البارزة التي تناولها مجلس المرفق، فقد طلب إلى الوكالات المنفذة إعداد خطة عمل لمجلس المرفق الذي سيعقد في أيار/ مايو ١٩٩٩.

مكتب مكافحة التصحر والجفاف

١٢٢ -وأثنى كثير من المتكلمين على مكتب مكافحة التصحر والجفاف للدعم الإيجابي المستمر الذي يقدمه في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولإنشاء الآلية العالمية. وطرح سؤال عن خطط ملء الشواغر في مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وأعرب وفد آخر عن قلقه بشأن العمل الذي يضطلع به مكتب مكافحة التصحر والجفاف فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وأشار المتكلم إلى أن البرنامج الإنمائي لم يدخل عمل الاتفاقية في آلية الموائد المستديرة في ثلاث بلدان في غرب أفريقيا. واقترح أن يكون العمل في مجال الاتفاقية استباقيا، وأن ينظر

البرنامج الإنمائي إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كآلية مناسبة لتنسيق أعمال اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد القطري. وطُلب تقديم إيضاحات إضافية بشأن الفرق بين عمل مكتب مكافحة التصحر والجفاف وعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وطرح سؤال حول التعاون بين الآلية العالمية، ونادي منطقة الساحل، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة التصحر في منطقة الساحل.

١٢٣ -وأعلنت المديرة المعاونة لمكتب السياسات الإنمائية عن تعيين السيد فيليب دوبي مديرا لمكتب مكافحة التصحر والجفاف. وردا على تعليقات من المجلس التنفيذي، ذكرت أنه جرى تجميد الوظائف الأخرى لإتاحة الفرصة أمام المدير لتحديد الوجهة الجديدة التي سيتخذها مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وأبرز القائم بأعمال المكتب، في تعليقاته، أن عددا من البلدان لجأ إلى إدخال أنشطة تتعلق بالتصحر والجفاف في أطر التعاون القطرية التابعة لها، مع الإشارة إلى بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة حديثة العهد ومؤداها أن ٢٣ في المائة من البلدان التي يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببرامج فيها قد لجأت إلى ذلك. وأشار إلى أن إدماج الأنشطة في مجال التصحر لا يزال يمثل تحديا بالنسبة لمكتب مكافحة التصحر والجفاف، إلا أن المكتب سيكثف أعماله في هذا المجال، وسيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن النتائج التي يحرزها. ولاحظت أن تعزيز العمل في هذا المجال يتوقف على منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأكملها وعلى البلدان المعنية، إذ وجدت حالات لم تستهدف الاتفاقات الثنائية فيها التصحر والجفاف. وأوضح أن أنشطة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر محددة في الاتفاقية، وأعلن عن عقد حلقة عمل مصغرة بين المنظمتين في آذار/ مارس ١٩٩٩ بشأن مجالات التداخل، وميادين التعاون، ومسائل أخرى. وأعاد التأكيد أيضا على أنه يجري إنشاء فرقة عمل معنية بالآلية العالمية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

١٢٤ -وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعادة توجيه أنشطة الصندوق الدائر لكي تزيد من تركيزها على المسائل البيئية، وبناء القدرات، ونشر المعلومات. ومع ذلك، أعربت عدة وفود عن قلقها بشأن الغرض من الصندوق، مشيرة إلى أن البرنامج في قطاع المعادن يبدو غير ضروري نظرا لوجود قطاع خاص قوي. وطلبت وفود أخرى الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة الصندوق قبل أن توافق على استمراره، وطلبت إجراء استعراض شامل لمهامه ولمستقبله. وطلب المجلس التنفيذي أيضا إلى المدير تقديم تحليل لجدوى الصندوق واستمراره، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته السنوية. وقدم اقتراح بأن يخطر المجلس التنفيذي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بما يفيد ذلك حسب الاقتضاء.

١٢٥ -وردت المديرة المعاونة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أحاط علما بتعليقات المجلس التنفيذي وبأنه سيجري تحليلا متعمقا للصندوق، نظرا لأنه لم يتلق أموالا فيما يتعلق بهذه السنة. وأبرزت أيضا الجهود التي بذلها العدد الضئيل من موظفي الصندوق الدائر لإعادة توجيه أنشطة الصندوق نحو الأنشطة الصغيرة.

١٢٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية .(DP/1999/4).

سابعا – تعبئة الموارد

١٢٧ –عرض مدير البرنامج على المؤتمر الورقة DP/1999/CRP.4 بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات على النحو المطلوب في المقرر ٢٣/٩٨. وذكر أن محتويات الوثيقة تستند إلى عملية تشاور مستفيضة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع أعضاء المجلس التنفيذي. وأكد مراعاة مفهوم وشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمبادئ التي وضعها المجلس وأنه سيتم صقلهما أيضا من خلال الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المقرر ٢٣/٩٨.

١٢٨ –وكما يتضح من ورقة غرفة الاجتماع، عرض مدير البرنامج العملية التي ستنفذ على النحو التالي: (أ) إطار تمويلي متعدد السنوات يشمل إطارا استراتيجيا يركز على النتائج وإطار متكامل للموارد؛ (ب) تقرير سنوي يركز على النتائج، ويقدم إلى المجلس التنفيذي سنويا في دورته العادية الثانية؛ و (ج) تقرير كل أربع سنوات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات تُقيّم فيه المحصلات والنواتج بطريقة شاملة. وأكد أهمية توطيد الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي من أجل قلب مسار الاتجاه النزولي في الموارد الأساسية واستعادة النمو في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩ –وأعرب جميع الوفود الذين أعطوا الكلمة، عن ارتياحهم للطريقة التي أديرت بها عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأشاروا إلى ما اتسمت به من شفافية وعناية ورؤية تطلعية. وجرى التسليم على نطاق واسع بأن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات أسهمت في بناء شراكات أقوى بين أعضاء المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترح أحد الوفود توسيع نطاق النهج الشامل القائم على المشاركة الذي تتسم به عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات بحيث يمتد إلى مجالات أخرى في عام ١٩٩٩. واقترحت قلة من الوفود أن تتوافق عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع العملية التي تجري في الصناديق والبرامج الأخرى وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان نظرا لأنه يقدم تقاريره إلى المجلس ذاته. وتناول اقتراح آخر إجراء دراسة مشتركة لشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتبادل الخبرات بصورة شاملة مع الصناديق والبرامج الأخرى.

١٣٠ –ولئن أيد معظم الوفود مفهوم وشكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فقد أعربوا عن اتفاقهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه سيكون من الضروري إدخال تعديلات على الإطار التمويلي المتعدد السنوات كلما زادت معرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بمعايرة ومطابقة النواتج والمحصلات من خلال عملية تفاعلية. وتُشجع المكاتب القطرية على التعاون بصورة وثيقة مع كل من نظرائها الوطنيين لتحديد النواتج والمحصلات وتقييم النتائج والآثار. وفيما يتعلق بموضوع إدماج الأنشطة الممولة غير الأساسية في النواتج والمحصلات المُحددة، أكد مدير مكتب التخطيط أن برنامج الأمم المتحدة سيفعل ذلك كما أكد أن أول تقرير سنوي يركز على النتائج سيمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دراسة هذا الموضوع.

١٣١ –ولاحظ بعض الوفود أنه سيكون من السابق لأوانه بدء مشروع الإطار التمويلي المتعدد السنوات بصورة متكررة في المكاتب القطرية. وسلم مدير البرنامج المساعد لمكتب التخطيط وإدارة الموارد بتفاوت مستوى المعرفة في المكاتب القطرية وأشار إلى أن مجموعة التدريب الشاملة المزمع إصدارها في مطلع آذار/ مارس، ستركز على تدريب موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكاتب القطرية. وفي ذلك الصدد، سيلزم تقديم الدعم بصورة مستمرة من

جانب المقر فضلا عن المجلس التنفيذي. وأيدت وفود عديدة الفكرة المقترحة في الوثيقة DP/1999/CRP.4 بإنشاء صندوق استئماني للأنشطة يرمي إلى تعزيز قدرة المكاتب القطرية. وذكرت كندا أنها ستسهم في ذلك الصندوق كما أعلنت المملكة المتحدة التزامها بالإسهام بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٣٢ -ولكي لا يؤدي الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى خلق عبء عمل إضافي بالنسبة للمكاتب القطرية أكدت وفود عديدة الحاجة إلى تبسيط متطلبات إعداد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشملت الاقتراحات تبسيط إجراءات إعداد التقارير، وتقليص عددها، ويشمل ذلك احتمال إلغاء التقرير السنوي لمدير البرنامج، أو تقديم تقرير كل سنتين. وأكد مدير البرنامج المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) أنه تبذل جهود لخفض عدد التقارير التي تكون المكاتب القطرية مسؤولة عن إعدادها، وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستعرض مع المجلس التنفيذي الترتيبات المتعلقة بالتقرير السنوي لمدير البرنامج.

١٣٣ -وأكد بعض الوفود أن على البلدان التي تنفذ فيها البرامج أن تحدد بوضوح مدفوعات الحكومات لسداد تكاليف المكاتب المحلية وعلى البلدان المانحة أن تسهم في الموارد الأساسية بصورة قابلة للتنبؤ، ومؤكدة ومستمرة لكي يفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالولاية المنوطة به. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على موضوع تقاسم الأعباء وتنويع قاعدة المانحين في التبرعات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لنظام التمويل الموصوف في الوثيقة DP/1999/CRP.4. وأعلن وفد السويد أنه سيعلن عن زيادة في تبرعاته المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩. كما أعلن أحد الوفود أن حكومته ستجمد ١٠ في المائة من تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ حتى أيلول/ سبتمبر، وتفرج عنها بعد ذلك إذا تبين وجود تقدم كاف في تعزيز التعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإذا أدى التقييم الذي تضطلع به في الوقت الراهن بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري إلى نتائج مرضية. ولتسهيل إعلان الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عن التبرعات في وقت مبكر، اقترح أحد الوفود أن يبعث مدير البرنامج برسالة رسمية إلى الحكومات يبرز فيها الحاجة إلى إعلان الالتزامات في الدورة العادية الثانية عام ١٩٩٩.

١٣٤ -ولم توافق وفود عديدة على اقتراح بفصل دورة إعلان التبرعات عن دورة استعراض التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأكدوا ضرورة الإبقاء على الصلة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتبرعات المعلنة. وأكد مدير البرنامج المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يحبذ عقد دورتين منفصلتين وأكد أن الدورة العادية الثانية ستكون أنسب وقت لاستعراض التقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

١٣٥ -والتمست وفود عديدة إيضاحات بشأن مختلف الصلات بين: (أ) إطار النتائج الاستراتيجية وإطار الموارد المتكامل؛ (ب) المقرر ١/٩٨ بشأن التركيز والإطار التمويلي المتعدد السنوات؛ (ج) الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار التعاون القطري، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك؛ (د) مؤشرات الأوضاع ومؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأكد مدير البرنامج المساعد (مدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد) حدوث تفاعل دينامي بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتركيز وأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

سيوفر بيانات ومعرفة سيشكلان أساسا يمكن بالاستناد إليه تحديد التركيز. وفيما يتعلق بإعداد دورة متساوقة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقارير، أعرب مدير البرنامج المساعد عن وجود صعوبات تعترض ذلك نظرا لمراعاة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدورات البلدان المشمولة بالبرامج ودورات الصناديق والبرامج الأخرى وأنه لا يُتوقع منها التكيف مع دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد مدير مكتب التخطيط أنه سيتم التمييز بصورة واضحة بين مؤشرات الأوضاع ومؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأوضح أيضا أنه ولئن كان إطار الموارد المتكاملة الموصوف في الوثيقة DP/1999/CRP.4 سيحل محل إطار التخطيط العام الوارد في الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة، فإن المجلس سينظر في المبادئ التي تنظم تخصيص الموارد بصورة منفصلة.

١٣٦ -ورحب مدير شعبة تعبئة الموارد بالتعليقات التي أبديت بشأن اجتماع التمويل المعقود في نيسان/ أبريل. وأشار إلى أن المدفوعات المبكرة من جانب المانحين ساعدت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الوصول بموارده إلى أقصى حد، وشمل ذلك اتقاء تقلبات العملة. وأضاف قائلا إن المقرر ٢٣/٩٨ سيؤدي إلى إجراء مزيد من الحوار والمناقشة الاستراتيجية بشأن ترتيبات التمويل، وهذا اتجاه يحظى بترحيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٧ -وأعرب مدير البرنامج عن الامتنان للمجلس التنفيذي لتعليقاته الموضوعية العملية. ورحب باستمرار الشراكة مع المجلس بشأن التمويل، وأكد مجددا أن المبادئ التي يسترشد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبينة بوضوح في الفقرة ٣ من الوثيقة DP/1999/CRP.4. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بتخصيص موارده الأساسية للبرامج. وأعرب عن الامتنان للوفود التي أعلنت التزاماتها بالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية، من أجل تدريب موظفي المكاتب القطرية على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. واختتم مدير البرنامج كلمته بتوجيه نداء من أجل تهيئة زخم أقوى في مجال التعاون بين المجلس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل قلب مسار الاتجاه النزولي في التبرعات من الموارد الأساسية.

١٣٨ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١/٩٩ - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤكد من جديد مقرره ٢٣/٩٨، ويحيط علما في هذا الصدد بتقرير مدير البرنامج عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/1999/CRP.4)؛

٢ - يؤكد أيضا من جديد ضرورة قلب مسار التدهور في الموارد الأساسية ووضع التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس مستمر يمكن التنبؤ به، والوصول في أقرب وقت ممكن إلى الهدف المتمثل في توفير ١,١ بليون دولار، مع التسليم في الوقت ذاته بالخطر الذي ينطوي عليه الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين؛

٣ - يؤكد كذلك من جديد أهمية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات كعنصر يدخل في صلب استراتيجية التمويل التي وافق عليها المجلس في مقرره ٢٣/٩٨؛

٤ - يرحب بالخطوات التي اتخذها مدير البرنامج في هذا الصدد، ويحيط علما بوضع نظام لتقديم التقارير إلى المجلس يتضمن تقريرا سنويا يركز على النتائج وتقييما يجري كل أربع سنوات للإطار التمويلي، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونظام تقديم التقارير وفقا للجدول الزمني المبين في الفقرة ٦٥ من الوثيقة DP/1999/CRP.4، آخذا في الحسبان آراء المجلس ومع الاحترام التام للمبادئ الواردة في مقرره ٢٣/٩٨؛

٥ - يقرر، وفقا للفقرة ١٢ (ب) من مقرره ٢٣/٩٨، أن يعقد دورته التمويلية الأولى خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، ويطلب إلى مدير البرنامج وضع الترتيبات اللازمة على النحو المبين في الفقرات ٥٢ إلى ٦٣ من الوثيقة DP/1999/CRP.4؛

٦ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تبلغ الأمانة العامة خطيا في موعد أقصاه أول نيسان/أبريل بتبرعاتها الأساسية، على النحو الموضح في المقرر ٢٣/٩٨، وكذلك مواعيد سدادها، وذلك لتيسير الإعداد الكفء لدورة التمويل؛ ويطلب إلى مدير البرنامج أن يوفر لتلك الدورة سجلا بالمساهمات الأساسية الفعلية والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية؛

٧ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يواصل عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة مع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٨ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم التقريرين التاليين ضمن مواصلة تنفيذ استراتيجية التمويل:

(أ) تقرير مؤقت يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ عن الآثار المترتبة على استراتيجية التمويل بالنسبة للصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ عن التوقيت المقترح للإطار التمويلي المتعدد السنوات وشكله ومحتواه، بما في ذلك بيان واضح للطريقة التي سيجري بها إدخال الدروس المستفادة من دورة إطار تمويلي واحد متعدد السنوات في الدورة التالية؛

٩ - يقرر مواصلة النظر في السبل والوسائل اللازمة لمعالجة أشكال النقص في الموارد عند الاقتضاء.

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

ثامنا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

١٣٩ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

تاسعا – الزيارات الميدانية

١٤٠ –أشار نائب رئيس المجلس التنفيذي أن المجلس وافق في دورته الثالثة لعام ١٩٩٨ على أن يرجئ إلى الدورة الجارية استعراض الزيارات الميدانية إلى بنغلاديش (DP/1998/CRP.13) وتونس ولبنان (DP/1998/CRP.14) وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15).

١٤١ –وقامت إحدى المقررات عن الزيارة الميدانية إلى بنغلاديش والمقرر عن الزيارة الميدانية لتونس ولبنان وأحد منسقي فريق الزيارة الميدانية إلى جنوب أفريقيا بعرض التقارير المتعلقة ببعثاتهم. وقدموا تلخيصا بالنتائج التي توصلوا إليها والواردة تفاصيلها في التقارير وأبرزوا مجالات بالغة الأهمية يتعيّن مناقشتها.

١٤٢ –وذكر أعضاء المجلس التنفيذي الذين قاموا بزيارات ميدانية إلى بنغلاديش ولبنان وتونس وجنوب أفريقيا أنهم أعجبوا بالبرامج التي يدعمها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبحماس وتفاني الموظفين في المكاتب القطرية. وأعربوا عن امتنانهم للصندوق والبرنامج على مساهمتهما في تنظيم الزيارات الميدانية ومضمونها. وقد تضمنت تقارير الزيارات الميدانية توصيات لكل من البرنامج والصندوق.

١٤٣ –وأعربت وفود البلدان التي جرت زيارتها عن امتنانها للمجلس التنفيذي وللذين شاركوا في تلك الزيارات وأبرز كل وفد منجزات البرنامج والصندوق في بلده وأعرب عما يساوره من شواغل تتعلق بعملهما.

١٤٤ –وقد تناول العديد من ملاحظات البعثات وتوصياتها مواضيع مشتركة على النحو المبين أدناه.

١٤٥ –فقد قالت إحدى المشاركات إن التنسيق يكون صعبا جدا أحيانا وأبدت إعجابها بجودة عمل البرنامج والصندوق في البلد الذي زارته. ويقيم كل من البرنامج والصندوق على مستوى المجتمعات المحلية شبكة للتعاون الواسع والوثيق مع العديد من المنظمات غير الحكومية. وأعربت عن اعتقادها بضرورة أن يواصل كل من البرنامج والصندوق تقديم الدعم لزيادة قدرات التنمية البشرية حيث أن وجودهما هو الذي أحدث الفارق على حد قولها.

١٤٦ –ولاحظت إحدى المشاركات أن من المسائل التي أثيرت كثيرا في المناقشة اختيار البلدان التي ستشملها الزيارات. وقالت إن من المستحسن إجراء حوار بشأن هذا الموضوع في نيويورك. ذلك أنه ظهرت مؤخرا فكرة مؤداها أن يكون أحد المعايير هو اختيار البلدان اعتمادا على مواضيع محددة – أي التفكير في مسألة تحظى بالأولوية في جدول الأعمال الدولي للتنمية واختيار بلد له صلة كبيرة جدا بهذا الموضوع لزيارته. ومن البلدان التي اقتُرح زيارتها مثلا مالي استنادا في ذلك إلى الاستعراض الذي أجراه المانحون في لجنة المساعدة الإنمائية. ورحبت في هذا الصدد بالزيارة الميدانية الوشيكة إلى البرازيل ولاحظت أنها تأتي في الوقت المناسب. ووصفت الرحلات الميدانية بأنها تمثّل عموما فرصة ذهبية للتعرف على عمل المنظمة وبأنها تخدم أهدافا كثيرة. وقالت إن الأهم من كل ذلك أن يتعرف أعضاء البعثة على البلد الشريك على كل من المستوى الحكومي ومستوى القاعدة الشعبية. ثم إن الزيارات الميدانية فرصة ممتازة للاطلاع على عمل البرنامج وصندوق السكان على الطبيعة. وذلك، بزيارة المشاريع إذ أن في التعرف على موظفي البرنامج والصندوق ومعايشة حماسهم وتفانيهم في العمل والدخول معهم في مناقشات مطولة أمر له قيمة لا تُقدر. كما أن قضاء وقت مع الأعضاء الآخرين في المجلس التنفيذي مفيد جدا.

١٤٧ -ومضت تقول إن المجلس التنفيذي قد يتذكر أن وفدها أثنى في بيان سابق على الصندوق لدعوته أعضاء المجلس إلى المشاركة في التقييمات السكانية القطرية. ورغم أن المشاركة في تلك التقييمات تختلف إلى حد بعيد عن المشاركة في رحلة ميدانية فقد تكون مفيدة في نفس الوقت إذا أتيحت لأعضاء المجلس الفرصة للاطلاع كذلك على عمل البرنامج بصورة مباشرة. ورغم إشادتها بالبرنامج والصندوق للتنظيم الممتاز للرحلة إلى بنغلاديش، فقد قالت إنها كانت ستشعر شخصيا بالسعادة وبمزيد من الراحة لو كانت ترتيبات السفر أكثر تواضعا شيئا ما. وختمت متسائلة عن مآل التقارير المقدمة للتو إلى المجلس. ولاحظت أيضا أن التوصيات الواردة في التقارير تظل رغم فائدتها وأهميتها الكبيرتين عبارة عن انطباعات نجمت عن زيارة مكثفة وقصيرة جدا وينبغي تناولها من هذه الزاوية.

١٤٨ -وأعلن مشارك آخر في زيارة ميدانية أنه أمكن له بفضل زيارته أن يحدد ثلاثة مشاكل تعطل التكامل بين الوكالات على المستوى الميداني وتستحق اهتمام المجلس التنفيذي. وأول هذه المشاكل انعدام التكامل بين الوكالات فيما يتعلق بتقاسم النفقات المشتركة. وثانيها صعوبة التنسيق بين منظمات تختلف في نهجها البرنامجية وأشكالها المؤسسية ومجالات تدخلها المواضيعية. وثالثها نقص الدعم المقدم من مختلف المقار كلما طلب منها أن تفي على المستوى الميداني بالاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بين الوكالات.

١٤٩ -وأبدت مشاركة أخرى مزيدا من الملاحظات العامة بشأن الزيارات الميدانية تعقيبا على ملاحظات أبديت من قبل، فأعربت عن اهتمامها بمعرفة الطريقة التي ستربط بها نتائج الزيارات الميدانية بعمل المجلس التنفيذي. وهي إذ تؤمن بجدوى عقد دورات مثل هذه الدورة، تلاحظ أن ثمة مجالا لإدخال تحسينات حتى لا تكون الزيارات الميدانية قيّمة للمشاركين فقط بل وقيّمة أيضا للمجلس التنفيذي عموما. ووصفت التقارير بأنها انطباعات تولدت لدى عدد صغير نسبيا من أعضاء المجلس أو المراقبين وعن استعراضات قاموا بها. وأشارت إلى اقتراح يدعو إلى أن يختار المجلس البلدان التي ستتم زيارتها من بين البلدان التي سينظر إما في برامجها القطرية وأطرها القطرية للتعاون أو يستعرض برامجها لمنتصف المدة. وقالت إنه بهذه الطريقة يمكن أن توفر تقارير الزيارات الميدانية جزءا من المعلومات الأساسية. ويمكن اختيار البلدان على أساس مواضيع محددة وتتصل في نفس الوقت بالبنود المقبلة في جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥٠ -وأعربت ممثلة من أحد الوفود عن شكرها لمقدمي التقارير ولجميع أفرقة البعثات للعمل الذي بذلوه في تقاريرهم عن الرحلات الميدانية والنظرة التي قدموها من منظور المجلس التنفيذي لما يجري من عمل ميداني. وقالت إن من الأهمية بمكان أن يركز المجلس التنفيذي على ما يجري على المستوى الميداني وكيفية ترجمة سياسات المجلس إلى واقع ملموس. ويستخلص من قراءة التقارير وجود عدد من المواضيع المشتركة بينها - فبالرغم من التخفيضات الشديدة وتقلص الموارد، جرت المحافظة على مترلة الأمم المتحدة عموما، والمزايا النسبية لصناديقها وبرامجها في دعم الحوار بشأن السياسة العامة والإعلام والدعوة، وبناء القدرات، والتركيز على الفقراء. وأعربت عن أملها في أن تعكس تقارير الزيارات الميدانية مزيدا من التقدم المحرز عندما تنفذ استراتيجية التمويل الجديدة.

١٥١ -ومضت تقول إن البرنامج والصندوق أثبتا قدرتهما على الابتكار والتجديد ومن الواضح أنهما يقومان بدور حفاز يستحق الثناء. كما أنه يبدو بوضوح أن للمنظمات غير الحكومية دورا حاسما في تأمين الفعالية. وقالت إن

وفدها سيشجع استمرار التعاون وتوسيعه بين الصناديق والبرامج الميدانية بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ومن المواضيع المشتركة ضرورة إيجاد نهج ابتكارية وزيادة التضافر والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. فمن الواضح أن هذه المؤسسات تحتاج هي أيضا إلى تسهيل زيادة التعاون والتنسيق بكل طريقة. وبما أنه ليس لحكومة بلدها سوى سفارة في بلد واحد من البلدان قيد النظر، فإنها ستقصر تعليقاتها على ذلك البلد. ومضت تقول إنها لا تتوقع إجابة أثناء الدورة الحالية ولكنها ستتحدث مباشرة إلى المسؤولين في المكتب الإقليمي. وأيدت آراء الوفود الأخرى بشأن كيفية اختيار البلدان التي ستتم زيارتها. وأضافت قائلة إن وفدها يشدد على ضرورة إيفاد أعضاء من المجلس في رحلات ميدانية ممن لهم صلة مباشرة بعمل المجلس. وأعربت عن أملها في أن يصبح نظر المجلس في الزيارات الميدانية بندا ثابتا في جدول أعمال المجلس. ولما كانت التقارير توفر مساهمة عملية وتأكيدا لجدوى عمل البرنامج والصندوق في الميدان، تصبح لمساهمة الوفود في عمل المجلس قيمة حقيقية.

١٥٢ -وتقدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالشكر إلى جميع من شاركوا في الزيارات الميدانية، ونوهت بأهمية مشاركة أعضاء المجلس التنفيذي واطلاعهم بأنفسهم على ما يجري في الميدان. وأضافت قائلة إنه كان لتلك التجربة أثر إيجابي من حيث الإسهام في مناقشات المجلس ومداولاته. وذكرت أن التقارير عن الزيارات الميدانية مفيدة أيضا من حيث أنها تقدم منظورا جديدا ومختلفا. ومن جهة أخرى، أعربت عن اطمئنانها لكون المشاركين في الزيارات الميدانية حددوا عددا كبيرا من القضايا ذاتها التي يركز عليها الصندوق، ومنها التنسيق وتعبئة الموارد وإقامة علاقات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وأعربت عن اغتباطها إذ تلاحظ استحسان أعضاء المجلس لبرامج الصندوق وللتعاون من جانب الموظفين الميدانيين. ودعت أعضاء المجلس إلى المداومة على القيام بزيارات ميدانية. وردا على استفسار، أشارت إلى أن الصندوق يدعم الأنشطة البرنامجية على الصعيد الإقليمي في جنوب أفريقيا، بما في ذلك تعزيز الوحدات المؤقتة للسكان على الصعيد الإقليمي.

١٥٣ -وشكر نائب المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقدمي التقارير والفرق المرافقة لهم على الزيارات التي قاموا بها. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الزيارات عملية مفيدة للغاية. فقد رفعت من المعنويات في المكاتب القطرية، وبدأ صداها الإيجابي يصل فعلا إلى المقر. وأشار إلى وجوب التأكيد على بعض القضايا المشتركة بين المناطق (ومنها مثلا أنه كلما حدث اتصال مباشر بين أعضاء المجلس التنفيذي في المكاتب القطرية بمنطقة معينة): لم تكن النتائج مفيدة للمجلس التنفيذي فحسب بل للمكاتب القطرية أيضا. وأفاد بأن التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير البعثة تؤخذ بقدر بالغ من الاهتمام ويستفاد بها كأداة لتحسين نوعية البرامج القطرية. وأكد أن الدراسات التحليلية التي أعدتها البعثات تنص على الدور الهام الذي يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام به في البلدان المتوسطة الدخل؛ وتزداد أهمية ذلك الدور حين يكون البلد في مرحلة انتقالية تتطلب تعاونا أمتن في المجال الإنمائي. وتشكل الموارد، هي وغيرها، عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الدعم، كما أن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد، تناظرها إلى حد كبير جهود مكافئة من جانب البلدان نفسها.

١٥٤ -وتقدمت أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالشكر إلى الوفود على ما أدلت به من تعليقات طيبة بشأن مضمون الزيارات الميدانية وبشأن جانبها التنظيمي أيضا. وأفادت بأنها أحاطت علما بالأسئلة المطروحة وأنه سيجري تقديم المعلومات المطلوبة. وقالت إن اختيار البلدان التي يتعين زيارتها يتم بالطريقة التالية. يتم التشاور بين البرنامج الإنمائي والصندوق ثم يقدمان اقتراحات إلى مكتب المجلس. وبعد ذلك يقرر المكتب الاختيارات النهائية. والتوزيع الجغرافي والتناوب معياران من معايير اختيار البلدان. ويراعي أيضا الاختلاف في أنواع البرامج المشمولة. كما تحاول الأمانة أن تأخذ في الاعتبار البلدان التي يرجح أن تحظى برامج كل من البرنامج الإنمائي والصندوق فيها بالاهتمام. وبطبيعة الحال تراعي أيضا الجوانب العملية؛ ومنها على سبيل المثال ما إذا كان هناك ممثل مقيم أم لا في وقت الزيارة، وما إذا كان البلد يمر بمرحلة انتقالية، ومدى توافر فرص الالتقاء بممثلين للحكومة. وقالت إن جميع التعليقات بشأن الزيارات الميدانية تؤخذ في الاعتبار وإنها أحاطت علما بالاقتراحات الداعية إلى التماس البلدان التي ستنفذ فيها برامج قطرية أو توجد بها أطر للتعاون القطري سوف يعرض على المجلس استعراض بشأنها. وكما يعلم كثيرون، ستكون الزيارة الميدانية المقبلة للبرازيل. وأعربت عن سرورها البالغ لأن الزيارة ستشمل تمثيلا جيدا لجميع المناطق، بل ولمجموعة المانحين التي لم تكن دائما ممثلة بالشكل المناسب. وستتم زيارة أخرى في آب/أغسطس، ولكن المكتب يلزم أن يبت في الاختيار النهائي للبلدان. وقالت إنها أحاطت علما كذلك باقتراح أحد الوفود زيارة بلد يكون قد تم فيه استعراض المانحين في إطار لجنة المساعدة الإنمائية - مثل مالي - وإن الأمانة والمكتب سيدرسان إمكانية ذلك. ورحبت بتلقي أي اقتراحات إضافية من أعضاء المكتب، يكون من شأنها أن تساعد الأمانة في تحسين الزيارات الميدانية. وذكرت أن الزيارات تتسم بأهمية خاصة لأنها تتيح الفرصة للجميع كي يطلعوا عن كثب على برامج البرنامج الإنمائي والصندوق، ولأنها تستحث دائما استجابة متحمسة من جانب الوفود.

١٥٥ -وعلق وفد البرازيل على الزيارة المقبلة التي سيقوم بها المجلس لبلده. وأعرب عن سعادة حكومة البرازيل ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برازيليا باستقبال أعضاء المجلس. وستوفر هذه الزيارة فرصة للتعرف بصورة مباشرة على برنامج إنمائي سبقت مناقشته على نحو مستفيض في هذا المنتدى. ويشكل البرنامج نموذجا جديدا للتعاون يعتمد في المقام الأول على استخدام موارد غير أساسية وموارد تعاونية وطنية.

١٥٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية لبنغلاديش (DP/1998/CRP.13) وتونس ولبنان (DP/1998/CRP.14) وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٥٧ -كان معروضا على المجلس التنفيذي برنامجان قطريان مقترحان هما: تقديم المساعدة إلى حكومة بوروندي (DP/FPA/BDI/4)؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة مدغشقر (DP/FPA/MDG/4). وحيث أنه لم ترد أي طلبات بإجراء مناقشة، ووفقا للمقرر ١٢/٩٧، أقر المجلس بدون مناقشة البرنامجين القطريين المعروضين عليه.

١٥٨ -وأشادت عدة وفود بالبرنامجين القطريين لجودة تصميمهما وحسن توازنهما وأعربت عن اغتباطها لما لاحظته من تعاون رائع بين الحكومتين والمانحين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في عمليتي التقييم السكاني القطري اللتين أجريتا في بوروندي ومدغشقر. ورحب أحد الوفود بالعناية الخاصة التي ستولى لتلبية احتياجات الرجال والمراهقين في مجال الصحة الإنجابية في مدغشقر. وأعرب الوفد ايضا عن تقديره للمرونة التي ينطوي عليها البرنامج الخاص ببوروندي. وذكر ذلك الوفد نفسه أن حكومته أوقفت مؤقتا مساعدتها لبوروندي. ونوه وفد آخر بما يتميز به البرنامجان القطريان من جودة رفيعة. ورحب بواقعية أهداف البرنامج القطري لمدغشقر وتأكيده على تحسين التنسيق. وأعلن ذلك الوفد أن حكومته ستتبرع بخمسة ملايين فرنك فرنسي لتنفيذ البرنامج في مدغشقر، وأضاف أن مبلغا مماثلا سيتم التبرع به لكوت ديفوار. وأفاد الوفد أنه يوافق على الاستراتيجية المعتمدة في البرنامج القطري لبوروندي معربا عن سروره لإيقاف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد. وشكر وفد آخر المديرة التنفيذية على التزامها الراسخ تجاه بلدان أفريقيا وعلى ما تبذله من جهود لا تكل من أجل تعبئة الموارد. وشكر الوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان على البرنامجين الجيدين اللذين صمما لبوروندي ومدغشقر ثم حث المانحين على زيادة مساهماتهم في الصندوق.

١٥٩ -وتقدم وفد بوروندي بالشكر إلى المجلس التنفيذي على إقراره برنامج تقديم المساعدة إلى بوروندي بمبلغ ٨ ملايين دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، مشيرا إلى أن ذلك يمثل نبأ سارا بالنسبة لشعب بوروندي. وأضاف الوفد أن البرنامج أعد بتعاون كامل مع الحكومة وبمشاركة المجتمع المدني. وأشار الوفد إلى اجتماع عقده المانحون في شهر كانون الثاني/يناير في نيويورك، ونظمته حكومة كندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأضاف أن رؤساء دول شرق أفريقيا اتفقوا، في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، على رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي. ودعا الوفد نفسه المانحين إلى تقديم دعم مالي سخي إلى البرنامج في بوروندي والمساعدة بالتالي على ضمان نجاحه.

١٦٠ -وشكر وفد مدغشقر المجلس التنفيذي على إقرار برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة مدغشقر بمبلغ ١٤,٤ مليون دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، مشيرا إلى أن البرنامج أعد بتعاون وثيق مع الحكومة والمجتمع المدني وأنه أخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية الوطنية والسياسة الديمغرافية الوطنية. وفي معرض الإعراب عن الشكر لمختلف المانحين على ما قدموه من دعم مالي، أكد الوفد أن البرنامج سيكون أداة فعالة لمكافحة الفقر.

١٦١ -وتقدمت مديرة شعبة أفريقيا بالشكر إلى الوفود على ما أدلت به من تعليقات إيجابية وبناءة، وأعربت عن تقديرها بصفة خاصة لعضوي المجلس التنفيذي اللذين شاركا في التقييمين السكانيين القطريين. وأشارت إلى أن مساهمة العضوين كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة لعملية التقييم السكاني القطري. كما أجزلت الشكر لحكومتي بوروندي ومدغشقر على ما بذلتاه من دعم ومن تعاون وثيق وعلى مشاركتهما في عملية التقييم السكاني القطري التي أفضت إلى تصميم البرنامجين القطريين اللذين تمت الموافقة عليهما منذ قليل. وأضافت قائلة إن ذلك التعاون يكفل ملكية كل من الحكومتين لبرنامجها. وأعربت عن الشكر لوفد فرنسا على الدعم المالي الذي أعلن أن حكومته ستقدمه للبرنامج القطري لمدغشقر. وأفادت بأنها إذ تحيط علما بإعلان وفد آخر أن حكومته أوقفت مؤقتا تقديم المساعدة إلى بوروندي، تأمل في أن تستأنف تلك الحكومة تقديم المساعدة عما قريب، بالنظر إلى ما تقرر مؤخرا من رفع الجزاءات

الاقتصادية. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع الحكومات المعنية والمانحين المعنيين في تنفيذ البرنامجين القطريين.

١٦٢ -كما شكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على التعليقات الايجابية التي أبدتها. وذكرت أن مشاركة أعضاء في المجلس التنفيذي في عمليات تقييم السكان القطري كانت مفيدة للغاية. ورحبت بقيام أعضاء المجلس بمزيد من المشاركة في عمليات تقييم السكان القطري في المستقبل، وأشارت إلى أنه تم خلال الدورة الحالية توفير قائمة أولية بعمليات تقييم السكان القطري القادمة. وذكّرت بأن عملية تقييم السكان القطري اختلفت عن العملية التي سبقتها، وهي استعراض البرامج وتنمية الاستراتيجيات. ذلك أن تقييم السكان القطري، خلافا لاستعراض البرامج وتنمية الاستراتيجيات، لا يركز على بعثة ما، بل ينطوي على عملية تحليلية على مدى فترة زمنية معينة، ويتضمن مشاركة وتعاون الحكومة والمانحين والمجتمع المدني في هذه العملية. وأضافت أنه سيجري، تمشيا مع قرار المجلس، تقاسم المعلومات المتعلقة بعمليات تقييم السكان القطري المقبلة مع جميع أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان كيما يتمكن الراغبون في استعراض توصيات تقييم السكان القطري من القيام بذلك.

١٦٣ -وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز اهتماما متزايدا على مسألة إشراك الذكور في الصحة الإنجابية وأن هذا الموضوع يشكل مجال اهتمام رئيسي في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده. وأضافت أن الصندوق ينظر في تنظيم اجتماع جانبي بشأن الموضوع داخل اللجنة التحضيرية التابعة لمؤتمر السكان والتنمية.

حادي عشر - المسائل الأخرى

لجنة التنسيق المعنية بالصحة

١٦٤ -أذن المجلس التنفيذي للمكتب أن يوافق على ترشيح عضو وعضو بديل من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ليعملا لمدة عام واحد في لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن يُثبت هذا الترشيح في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

البيانات الختامية

١٦٥ -تحدث نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسة والإدارة) باسم المديرة التنفيذية، فشكر المجلس التنفيذي على البدء بداية حسنة في عام ١٩٩٩، فقد ترك المجلس انطباعا إيجابيا لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان نتيجة لما اتسمت به مداولاته أثناء الدورة من أسلوب كفؤ وعملي واتجاه بنّاء. وقد سر الصندوق أن المجلس وضع مسألة الموارد في طليعة اهتماماته لهذا العام. وكان الدعم الذي قدمه المجلس في ذلك المجال ضروريا، والصندوق شاكر للمجلس على ثاقب بصيرته وابداعه في تصور الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعلى التزامه بوضع هذا الإطار موضع التنفيذ. ويتطلع الصندوق للعمل مع المجلس على مدى السنتين المقبلتين على إنشاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات التابع للصندوق وجعله يؤتي أُكله. وفي هذا الصدد، أبلغ نائب المديرة التنفيذية المجلس بأن المديرة التنفيذية ستتمكن من

توجيه صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء هذه العملية، بفضل تمديد الأمين العام تعيينها حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

إشادة بالسيد رفيع الدين أحمد

١٦٦ -قام نائب الرئيس، سعادة الدكتور جون آش (انتيغوا وبربودا) بتلاوة وبيان نيابة عن المجلس التنفيذي للإعراب عن أفضل تمنيات المجلس إلى السيد رفيع الدين أحمد وأسرته نظرا لتركه منصب المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن السيد أحمد تمتع بفترة طويلة من العمل المبرز في الأمم المتحدة وجلب حكمته وخبرته إلى البرنامج الإنمائي، وأن تفانيه في العمل من أجل التنمية لا سيما لمصالح بلدان البرنامج وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحظى بفائق التقدير. وقال إن المجلس سيفتقد وجوده إلى حد كبير ثم طلب نائب الرئيس من المجلس أن ينضم إليه للإعراب عن التقدير للسيد أحمد.

ملاحظات مدير البرنامج الإنمائي

١٦٧ -أعلن مدير البرنامج الإنمائي أن الدورة كانت مهمة ومثمرة للغاية. فقد اعتمد مقرران يمثلان نقطة تحول: أحدهما بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والآخر بشأن الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة. وقال إنه يود، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يؤكد على بالغ تقديره لروح الشراكة التي سادت لدى اعتماد التشريعات الرئيسية التي سوف ترشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الآتية. وأعرب عن التزام البرنامج الإنمائي بدعم النتيجة النهائية لهذين المقررين وبتحقيق نتائج ملموسة. غير أنه أكد على أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى الحصول على مستوى الموارد الذي اُتفق عليه جماعيا وإلا فإنه سيجد نفسه في وضع صعب. وفي هذا الصدد، ذكر أنه يجب بذل أقصى الجهود في سبيل الاجتماع التمويلي في نيسان/أبريل لأنه يقدم فرصة فريدة من نوعها لاثبات الالتزام بتنفيذ التشريعات وتحويل الاتجاه السلبي في التبرعات إلى الموارد الأساسية إلى اتجاه إيجابي. وأشار إلى المسائل الأخرى التي تناولها المجلس التنفيذي خلال الأسبوع، بما فيها ما تم تناوله في الاجتماع المشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وقد أظهرت مناقشة مسألة الزيارات الميدانية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحقق أثرا فعالا على المستوى القطري. وأغتنم هذه الفرصة لإطراء الموظفين الدوليين والوطنيين الذين يعملون على المستوى القطري في ظروف شاقة في أغلب الأحيان.

١٦٨ -ووجه مدير البرنامج الإنمائي الشكر لنواب الرئيس الذين رأسوا الاجتماعات عوضا عن الرئيس، الذي أعرب له عن أفضل الأمنيات بالشفاء العاجل. وشكر نائب الرئيس على الكلمات التي أدلها بها عن مدير البرنامج المعاون الذي انتهت مدته، وأعرب للسيد أحمد عن أفضل أمنياته للمستقبل.

ثاني عشر – الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

ألف – المجالات الرئيسية موضع الإجراءات المتضافرة عام ١٩٩٩

تدفقات الموارد، متابعة المؤتمرات الدولية، ونظام المنسق المقيم

١٦٩ –أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أمله في أن تؤدي الاجتماعات المشتركة في المستقبل دور مجلس استعراض مشترك للأنشطة التي تضطلع بها أفرقة قطرية معينة، حيث أن من المهم، أن ينصب التركيز على المسائل القطرية. وتحقق الأمم المتحدة نجاحا مستمرا في ميدان الأنشطة التنفيذية، بما فيها تدخلاتها المتصلة بالشؤون الإنسانية والإنمائية على السواء. وأشاد بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق باستعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، قائلا إنه يعكس حسا عميقا بحقيقة العمل الذي يجري على المستوى القطري. ذلك أن القرار يؤيد بصورة خاصة عمل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري. وأعرب عن ارتياحه للتوجيه الذي يقدمه القرار بشأن جوانب كثيرة هامة من الأنشطة التنفيذية.

١٧٠ –وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، لاحظ أن ثمة تقدما كبيرا قد أحرز في العام الماضي. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه ممول نظام المنسق المقيم ومديره، على تعزيز النظام، ويقدر الدعم الذي يقدمه شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وللمرة الأولى، اضطلع بنجاح بعملية تقييم كفاءة ٤٠ مرشحا لمنصب المنسق المقيم. وفي أعقاب تقييم الكفاءة، وضع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في اجتماعه الأول قائمة بأفضل المرشحين لكل منصب شاغر من مناصب المنسقين المقيمين. ومن مجموع ١٣٠ منسقا مقيما، يوجد الآن ٢١ منسقا مقيما من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالمقارنة بمنسق مقيم واحد فقط من خارج البرنامج في عام ١٩٩٣، مما يعكس تقدما حقيقيا صوب توسيع قاعدة المنسقين المقيمين. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة النساء من المنسقين المقيمين ٢١ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣.

١٧١ –وقال إن وجود نظام معزز للمنسق المقيم لا يقدر بثمن في الجهود المشتركة التي تبذل من أجل تعزيز الإجراءات المتسقة والمتماسكة التي تتخذها الأمم المتحدة على المستوى القطري حسبما عهد به إليها الأمين العام. وأصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مذكرة إرشادية ثانية لنظام المنسق المقيم تتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية. ويشكل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة مثلى لكفالة متابعة المؤتمرات على المستوى القطري.

١٧٢ –وأضاف مدير البرنامج الإنمائي أن قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ خصص ١٠ فقرات للتمويل، وهي مسألة ذات أولوية عليا. ولا بد من وقف التناقص المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. فمنذ عام ١٩٩٢، انخفضت التبرعات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية كليهما بنسبة ٢٠ في المائة. ولاحظ أن أطر التمويل المتعدد السنوات قيد المناقشة في المجالس التنفيذية.

الرصد والتقييم واستخدام المؤشرات المشتركة

١٧٣ -ركزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة رئيسية على المسائل المتعلقة بالرصد والتقييم بما في ذلك المؤشرات. وقالت إن الرصد والتقييم جزء هام من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ عن استعراض السياسات العامة الذي يجرى كل ثلاث سنوات. ووافقت الصناديق والبرامج على أهمية استعراض وتقييم ما يتم إنجازه في مجال الأنشطة التنفيذية بالإضافة إلى توثيق النتائج. كما سلمت جميع الصناديق والبرامج بضرورة تحليل وجوه النجاح والضعف وجمع الدروس المستخلصة والاستفادة منها عند وضع البرامج في المستقبل.

١٧٤ -وقالت إنه من المفيد الإشارة إلى عدة نقاط. فلم تبدأ الصناديق والبرامج من لا شيء؛ فلديها خبرة وتجارب اكتسبتها منذ مدة طويلة في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنسيق في عملية الرصد والتقييم، ولا سيما على الصعيد الميداني، ولكنها تفتقر إلى التوثيق الجيد. ويوفر الفريق العامل المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة والمعني بالتقييم محفلا مفيدا لتبادل المعلومات التقنية حول المسائل التنفيذية والمنهجية، وقد واءمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية عمليات الرصد والتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وساعد إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة على التمهيد لإدخال تحسينات ملحوظة على التنسيق والتعاون في هذا المجال. كما قام أعضاء المجموعة الإنمائية باستعراض نماذج الإبلاغ لمعرفة كيف يمكن تبسيطها؛ ومناقشة الطرق التي يمكن بها مواءمة تدريب النظراء الوطنيين في مجال بناء القدرات ووضع الميزانيات القائمة على النتائج؛ واستعراض المسائل المتصلة بالتنفيذ الوطني والنهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٧٥ -وقالت إن التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة يتيحان فرصة هامة لتعزيز عنصري الرصد والتقييم في البرامج. وقد وضع التقييم القطري المشترك أساسا لقياس التقدم، وقاعدة للبيانات، وقائمة من المؤشرات المشتركة المتفق عليها. واشترط أيضا ضرورة اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة البلدان على جمع وتحليل واستخدام البيانات. وإذا أنجز التقييم القطري المشترك جزءا على الأقل من هذا البرنامج الطموح فإنه سيقدم للمرة الأولى أساسا متينا للاضطلاع بعملية الرصد والتقييم التي خططتها ووافقت عليها جميع البلدان المعنية. ومن بين الاهتمامات البالغة الأهمية تعزيز قدرة البلدان في هذا المجال على المدى الطويل. وتتضمن المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة عنصرا هاما يتعلق بالرصد والتقييم ويدعو إلى وضع خطة للرصد والتقييم ويتطلع إلى القيام بأنشطة مشتركة أكثر على فترات منتظمة.

١٧٦ -وقالت المديرة التنفيذية إنه من الأهمية البالغة أن توافق منظومة الأمم المتحدة على مجموعة مشتركة من المؤشرات بالنسبة لبلد معين. وهذا ممكن بفضل العمل الذي تم إنجازه في عدد من المحافل، بما في ذلك، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وقد وضعت في الاعتبار الأطر الجديدة للتقييم القطري المشترك المؤشرات الرئيسية للنتائج الواردة في القوائم السابقة، ولا سيما مؤشرات القطاع الاجتماعي الـ ١٥ المتعلقة بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ومؤشرات التنمية الرئيسية ال ١١ المتعلقة بفرقة العمل

المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. واهتمت الأمم المتحدة، عند وضعها إطار المؤشرات المتعلق بالتقييم القطري المشترك بضرورة عدم زيادة أعباء الإبلاغ الذي تقوم به البلدان، والتأكد من ملكية الأقطار للمؤشرات، وتعزيز القدرة الإحصائية المحلية.

١٧٧ -واختتمت كلامها بالإشارة إلى عدد من المسائل الأخرى المتصلة بمواءمة السياسات والإجراءات التي سيتصدى لها أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في الشهور المقبلة. فمثلا ستراقب هذه البلدان بصورة وثيقة التقدم المحرز في مواءمة الدورات البرنامجية، التي قدمت بشأنها الإرشاد والتعليمات إلى المكاتب القطرية. وسينظر أعضاء المجموعة نظرة جديدة في الإجراءات البرنامجية لكل منظمة في سياق تنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة بهدف زيادة تبسيطهما.

مواءمة دورات البرنامج؛ والأماكن والخدمات المشتركة؛ وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والتقييم القطري المشترك

١٧٨ -قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مواءمة دورات البرنامج عنصر رئيسي في استعمال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفعاليته، وقد طلب رؤساء الصناديق والبرامج إلى جميع المكاتب مواءمة دورات برنامجها بحلول عام ٢٠٠٣. وحتى هذا التاريخ، تمت المواءمة في ٣٩ بلدا، وستعقد اتفاقات قريبا مع ٤٩ بلدا على القيام بذلك. وتنظر الصناديق والبرامج في شأن تلك البلدان التي تأخرت مواءمة دوراتها لمدة سنة واحدة. وفي كولومبيا وباراغواي مثلا حيث من المقرر أن تنتهي برامج اليونيسيف في عام ١٩٩٩، ستعد اليونيسيف برامج مدتها سنتان من أجل مواءمة الدورات مع دورات الوكالات الأخرى. ومن شأن تزامن دورات البرامج تهيئة الظروف الضرورية لتنفيذ إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة بنجاح وتحسين تكامل برامج الوكالات. ومع ذلك ما زالت هناك بعض المسائل المعلقة وهي كما يلي:

(أ) على دورات برامج وكالات الأمم المتحدة أن تتوافق مع فترات التخطيط الحكومية، على الرغم من أن ازدياد ''الخطط المتكررة'' والنطاق الواسع لدورات التخطيط، ربما لا يجعلان عملية التزامن ممكنة في كل حالة؛

(ب) من أجل ضمان التزامن المستمر للدورات، يجب الاتفاق على طول مدة الدورة البرنامجية المقبلة. وذلك من شأنه أن يضع في الاعتبار كلا من دورة التخطيط الحكومية والعمليات الداخلية الخاصة بالوكالات، بما في ذلك العمليات المكلف بها المجلس. وترد المسألة في خطة عمل وكالات المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩؛

(ج) هناك عدد من البلدان التي تمر بظروف صعبة، مثل النزاعات، أو التي فيها وكالات لديها برامج متعددة الأقطار تغطي أشكالا مختلفة من البلدان، أو التي فيها دورات برنامجية غير متزامنة لمدة سنة أو أكثر. وفي هذه الحالات، طلب إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل مع المقر لإعداد خطة عمل في سبيل تحقيق المواءمة.

١٧٩ -وفيما يتعلق بالأماكن المشتركة، قالت إنه يوجد حاليا سبعة بيوت تابعة للأمم المتحدة افتتحها الأمين العام، إلى جانب ٢٣ بيتا ستحدد رسميا في مناسبة ملائمة في الأشهر المقبلة. وفي ١٤ بلدا آخر شارك في استخدام الأماكن بعض الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستقوم المجموعة الفرعية المعنية بالأماكن المشتركة والتابعة لمجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية، برئاسة اليونيسيف، بتقييم ٢٠ موقعا آخر كل سنة خلال السنوات الثلاث القادمة. ويتوقف الاستمرار في إنشاء بيوت الأمم المتحدة على التقييم وتوفر التمويل.

١٨٠ -واستمرت تقول؛ فيما يتعلق بالخدمات المشتركة، إن المجموعة الفرعية بدأت، بدعم من مانحين رئيسيين، بتحليل ممارسات الخدمات المشتركة، وستقوم بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن أفضل الممارسات التي ستحث الأفرقة القطرية على اعتمادها. بيد أن هناك الكثير مما يجري على المستوى القطري. ففي هندوراس، مثلا، التي يوجد فيها بيت للأمم المتحدة، وقعت الوكالات اتفاق تعاون يفصّل مجالات الاستفادة من الخدمات المشتركة وإدارتها. وفي غواتيمالا، أشارت تقديرات اليونيسيف إلى أن تطوير الخدمات المتقاسمة والمشتركة قلص تكاليف الإدارة والسفر المدرجة في الميزانية. وتوجد خدمات متقاسمة أو مشتركة في جميع البلدان التي يوجد فيها بيت للأمم المتحدة؛ وفي بلدان عديدة أخرى، ومنها الهند والفلبين وزمبابوي، تقوم الأفرقة القطرية باستحداث وسائل معززة للتعاون.

١٨١ -وقالت إنه تم بطرق عدة تقييم المرحلة التجريبية من عملية إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وأجرت الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا داخليا أشفع باستعراض أجراه الفريق الخارجي لـ ''الشخصيات البارزة''. وأجرت فرادى الوكالات، ومنها اليونيسيف، تحليلاتها الخاصة بها. وقد توّجت المرحلة التجريبية بمشاورة عقدت على نطاق المنظومة في برينستون، بنيوجرسي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وإلى جانب الحاجة إلى مواءمة الدورات البرنامجية، سلط الاستعراض الضوء على الحاجة إلى ما يلي: (أ) كفالة أن تكون مشاركة الحكومات في البرامج وملكيتها لها كاملتين؛ (ب) إجراء تقييم قطري مشترك وتحليل شاملين باعتبارهما شرطا أوليا أساسيا لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛ و (ج) تنقيح المبادئ التوجيهية المؤقتة القائمة ونظام الدعم العالمي، والتركيز على شبكات الدعم الإقليمي والانطلاق من الخبرة المكتسبة في المرحلة التجريبية.

١٨٢ -واستنادا إلى تلك الاستعراضات، وافق أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على مقترحات بتوسيع نطاق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وقد أنيطت بالمجموعة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي ترأسها اليونيسيف، مسؤولية إعداد مبادئ توجيهية جديدة للتقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ونظام الدعم العالمي. وأكملت المشاريع الأولية لهذه المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وعممت على جميع الأفرقة القطرية في البلدان النموذجية وعلى الأفرقة القطرية التي أكملت عملية التقييم القطري المشترك. وطلب من جميع الأعضاء في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الإقليمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي والوكالات المتخصصة تقديم تعليقاتها. وكان هدف المجموعة الفرعية أن تكمل المشروع الثاني في أوائل شباط/فبراير؛ وحالما يوافق أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على المبادئ التوجيهية، ستوزع هذه المبادئ على جميع الأفرقة القطرية بحلول أوائل آذار/ مارس. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد خطة النشر النهائية إلا عندما يتضح عدد البلدان التي أكملت التقييم القطري المشترك وواءمت بين الدورات البرنامجية، فإن المؤشرات الأولية تبين أن نحو ٥٠ بلدا ينبغي أن تبدأ العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ بيد أنه تم حث البلدان جميعها على أن تبدأ بعملية التقييم القطري المشترك.

١٨٣ -ومضت قائلة إن هناك عددا من المسائل التي لا يزال يتعين معالجتها. فإضافة تقييم قطري مشترك وإطار مساعدة إنمائية للأمم المتحدة إلى فرادى عمليات التنمية البرنامجية لكل صندوق أو برنامج هي ببساطة أمر غير عملي. فستقوم كل وكالة باستعراض أثر ذلك على عمليتها، وسيكون لدى اليونيسيف، من ناحيتها، في غضون الأشهر القليلة القادمة، مقترحات للمناقشة تتعلق بطريقة تكييف عملية برمجتها مع هذا الواقع الجديد. والمسألة الثانية هي كيف يمكن تطبيق ومواءمة إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة على البلدان التي تعاني من الصراعات وكيف يتم الربط بينه وبين الإطار الاستراتيجي.

الصلات بين التنمية والعمليات الإنسانية

١٨٤ -وقال المدير التنفيذي بالنيابة لبرنامج الأغذية العالمي إن أحد الأسباب الكامنة وراء صعوبة إدماج المبادرات الإنمائية في عمليات الإغاثة يتمثل في إطارها الزمني الذي لا يتجاوز في الحالات النموذجية بضعة أشهر بالنسبة للعمليات الطارئة. ويتطلب الأمر وضع الخطط اللازمة لمراحل متابعتها في نفس الوقت تقريبا. ففي أثناء المرحلة الأولى، يستحيل تقريبا تحديد إمكانية إنمائية، ودعوة الشركاء المحتملين لإعداد مقترحات بشأنها، وتعيين موظفين، ونشرهم في الميدان، وبناء الثقة لدى المجتمع المحلي، والبدء بأعمال التنمية. ولا يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يضمن لشركاء التنمية، من قبيل المنظمات غير الحكومية، سوى تمويل قصير الأجل جدا، وعليه، فليس من السهل دائما العثور على شركاء مؤهلين ومستعدين للعمل على هذا الأساس.

١٨٥ -وأضاف أنه ثمة مشكلة أخرى وهي أن البقاء لمدة تطول أكثر مما ينبغي في مرحلة القيام بأنشطة إغاثة محض، يمكن أن يحدث تشوهات في الهياكل الاقتصادية، ويعوق عملية إعادة البناء ويبطئ نشوء أنظمة محلية للإمداد بالأغذية. وعليه فإن من الأهمية بمكان الانتقال في أسرع وقت ممكن إلى مرحلة الإنعاش بالحد من التوزيع العام للأغذية المجانية والاستمرار في نفس الوقت في استهداف أكثر الفئات ضعفا. بيد أنه نظرا لأن التكاليف الإجمالية للعملية تنخفض. وفي بعض الأحيان، يكون انخفاضها كبيرا فقد تغيّر التوازن بين تكاليف الدعم البرنامجي والبنود المتعيّن تنفيذها من البرنامج. وتبدو العملية، من هذه الزاوية الضيقة، أبهظ تكلفة، وأصبح من الصعب أحيانا إقناع المانحين بعدم صحة القول بأن العمليات أصبحت أقل فعالية.

١٨٦ -ومضى يقول إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وافق على أن إعداد استراتيجية للإنعاش سيستغرق، مع بعض الاستثناءات، ١٨ شهرا من بداية أي عملية إغاثة. بيد أن على برنامج الأغذية أن يبدأ الأخذ بنهج إنعاشي متى سمحت الفرصة بذلك، حتى وإن كان ذلك قبل صياغة أي استراتيجية للإنعاش. وأشار إلى أن المجلس يقوم أيضا باستعراض استراتيجية قائمة للأنشطة البرنامجية من أجل تمكين برنامج الأغذية العالمي من الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية المحددة في استراتيجية الإنعاش، مستفيدا من تبرعات المانحين لأي من بندي الإغاثة أو التنمية في الميزانية أو من كليهما. وتتضمن الفئة البرنامجية آلية للطوارئ للاستجابة لما يمكن أن يحدث من انتكاسات أو أوضاع غير مواتية أو طوارئ أو كوارث جديدة. وقد أصبحت عمليات التكييف هذه مستقرة الآن، واستخدمت في كمبوديا وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والصومال، والعراق.

١٨٧ -وأضاف قائلا إن المجلس التنفيذي وافق على سياسات أخرى، منها مواصلة العمل مع الشركاء من خلال آليات مشتركة بين الوكالات من قبيل الإطار الاستراتيجي، وعملية النداءات الموحدة، وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛ وتحقيق الحد الأقصى من المساهمة والمشاركة على الصعد المحلية؛ وإشراك المرأة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها؛ وتعزيز المؤسسات والقدرات المحلية والوطنية؛ وتعزيز مناطق الاستقرار أثناء الأزمات؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ ومساعدة الناس على مواجهة الأزمات.

المناقشة

١٨٨ -تكلم عدد من الوفود عن أهمية الدورة المشتركة ذاتها في سياق إصلاح الأمم المتحدة، على الرغم من الاقتراح الداعي إلى أن تركّز الدورات المشتركة، في المستقبل، على مواضيع أقل عددا.

١٨٩ -وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم المستمر لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة باعتباره وسيلة لتعزيز برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال تحسين تنسيق الموارد وتوظيفها. واعتبرت التقييمات القطرية المشتركة خطوة أولى حاسمة هامة في إعداد إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وهو ما يعتبر أيضا وسيلة لتنفيذ برامج المؤتمرات الدولية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لما أحرز من تقدم حتى الآن، وبالتزام الصناديق والبرامج نحو هذه العملية، وخاصة التزامها بمواءمة الدورات البرنامجية وتبسيط إجراءات البرمجة. ورئي أن توسيع نطاق مجموعة الشركاء، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، من شأنه أن يزيد من فعالية إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وشدد العديد من الوفود على ضرورة أن تكون العملية مملوكة للبلدان المشمولة بالبرامج. وأعرب المتكلمون عن ترحيبهم بما حدث من تحسينات في شبكة المنسقين المقيمين، وبوجه خاص توسيع مجموعة المرشحين وعملية الاختيار الجديدة.

١٩٠ -وقال أحد المتكلمين إن انخفاضا حدث في موارد التنمية، وإن المواءمة وسيلة لتجنب الازدواجية وزيادة الفعالية من حيث التكلفة من خلال جملة وسائل منها المشاركة في استخدام الأماكن. بيد أن تقليص التكاليف ليس هدفا بحد ذاته. فالمطلوب هو أن تنفذ في البلدان النامية مشاريع متفق عليها. واقترح متكلم آخر أن يصدر الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج بيانا مشتركا عن تدفق الموارد للتأكيد على أهمية هذه المسألة. واقتُرح أيضا أن يسعى المنسقون المقيمون للحصول على الموارد في البلدان المشمولة بالبرامج بإقامة تحالفات استراتيجية. ووافقت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للسكان على أن ثمة حاجة إلى بيان مشترك بشأن حشد الموارد ولكنها اقترحت أن يحدد البيان ما يمكن أن تحققه هذه الموارد. كذلك أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده لفكرة إصدار بيان مشترك بشأن تدفقات الموارد.

١٩١ -وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سألت بعض الوفود عن إمكانية البرمجة المشتركة والإبلاغ المشترك؛ وعن صكوك البرمجة التي يمكن إلغاؤها وما إذا كان قد نشأت أفكار عن الكيفية التي ستعمل بها إجراءات البرمجة المبسطة. وسئل أيضا عما إذا كانت الصناديق والبرامج تفكر في الإبلاغ عن أنشطة الحكومات والمانحين المتعددي الأطراف والمانحين الثنائيين. وطُرحت بعض أسئلة عن اشتراك البنك الدولي في عملية إطار الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية. وطرح بعض المتحدثين أسئلة بشأن عمليات التقييم القطري المشترك. وسأل أحدهم عما إذا كان من الممكن إتاحة الاطلاع عليها لشركاء آخرين في التنمية. وقال وفد إحدى بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إن التقييم القطري المشترك سيعزز الشراكة في مجال التنمية بين وكالات الأمم المتحدة وبلدان البرامج ومؤسسات بريتون وودز، بما يتمشى مع ضرورة التنفيذ الوطني للعملية والملكية الوطنية لها.

١٩٢ -وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن من الممكن أن ينقضي وقت طويل قبل أن تفقد الصناديق والبرامج سمتها الفردية على الصعيد القطري. بيد أنه يتعين فعلا تبسيط عملية البرمجة. فالبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، على استعداد للتخلي عن مذكرته الاستشارية في أي بلد يوجد فيه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتستكشف الأفرقة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتشغيل البرنامجي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعض الطرق لتبسيط الإجراءات والتنسيق. وعلى الصعيد القطري، يلزم لأسرة الأمم المتحدة التنسيق الذي يشمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بحيث يسمح لها بدمج مواردها المتواضعة في استراتيجيات مشتركة متوازية تدعم جدول أعمال القطر المعني مع توفير ''مائدة كبيرة'' لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية. ويوفر نظام المنسق المقيم وسيلة للتنسيق على الصعيد القطري. وقد نجح التآزر في البرمجة في بعض الحالات، كما في بوروندي، ولكن المشاكل تظل بصفة عامة باقية نظرا للالتزام بترتيبات الإبلاغ المنفصلة.

١٩٣ -وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه يوجد التزام قوي بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلا أن من المهم الحفاظ على هويات الصناديق والبرامج، فهي لازمة لأغراض جمع الأموال. وثمة أمثلة كثيرة لمساعدات مشتركة على الصعيد القطري لا تشمل جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها مبادرة الأمم المتحدة لصحة المراهق في بوتسوانا، التي اشترك فيها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية؛ والتآزر بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والمانحين الثنائيين في إجراء التعداد السكاني لعام ١٩٩٨ في ملاوي. وثمة تساؤل بشأن ما إذا كان ينبغي أن تشترك جميع الوكالات في كل مبادرة، إذ أن ذلك قد يتمخض عن ''قائمة أنشطة يختار منها كل على هواه''. وإنما ينبغي، أولا، أن تقيم الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة ما لديها من أولويات ثم تدعو الوكالات اللازمة للمشاركة.

١٩٤ -وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه لا بد من الموازنة بين استقلال الوكالات والتنسيق بينها. وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو إطار التخطيط يضفي على مداخلات الأمم المتحدة وتفاعلاتها مع البلدان اتساقا وقيمة، متفاديا بذلك الإفراط في عدد الأولويات. وفيما يتعلق بعملية الإبلاغ، ذكرت أنها تقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي لليونيسيف من خلال طائفة متنوعة من التقارير، من بينها استعراضات منتصف المدة وغير ذلك من الوثائق البرنامجية القطرية. وقالت إن تقارير المنسقين المقيمين والتقارير السنوية لكل وكالة متاحة أيضا لوكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩٥ -وقال أحد الوفود إن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية تعرقل التقدم الاقتصادي الاجتماعي للبلدان في كثير من الحالات. وأضاف أن استعداد هذه المؤسسات لأخذ تحليل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعين الاعتبار سيعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة من حيث فعاليتها في مواجهة تحدي التنمية. وسأل عن رد فعل المؤسسات

المالية الدولية لعمليات التقييم القطري المشترك ولنظام المنسق المقيم وعن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري. وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق السكان أنه متى أنجز تقييم قطري مشترك، فإنه يتيح فرصة لإشراك وزارات المالية في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن عمليات التقييم القطري المشترك تشمل جميع الشركاء في التنمية، وقد وقع البنك الدولي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بعض البلدان، كملاوي وغانا على سبيل المثال. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن المناقشات جارية بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي بشأن نهج جديد للشراكة.

١٩٦ -وقال أحد المتكلمين إن مزيدا من التنسيق يلزم في الحالات الطارئة وسأل عما يعتزم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صنعه سعيا لتحقيق هذا الهدف. وطلب متحدث آخر إلى الرؤساء التنفيذيين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف التصدي لمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إنه يمكن الاستعانة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في توسيع نطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميادين الإنسانية. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن كلا من الجزء الإنساني لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات قد تناول في سنة ١٩٩٨ الأعمال المشتركة لشركاء الأمم المتحدة. وثمة أشكال أخرى للتعاون، تشمل الأفرقة العاملة، وبعثات التقييم المشتركة، وإنشاء مذكرات تفاهم، والآليات المشتركة بين الوكالات. ومن الأمثلة على التنسيق الإطار الاستراتيجي لأفغانستان. وعلى الصعيد القطري، لا يوجد سبب لعدم إدراج الجوانب الإنسانية للتنمية في عمليات التقييم القطري وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٩٧ -وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه ليس من بين بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الـ ١٨ أي حالات طارئة معقدة. ومن القضايا التي ما زال يتعين معالجتها مسألة الإطار الاستراتيجي أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالات عدم وجود حكومة تؤدي مهامها. والإغاثة والتنمية كلتاهما جزء من الاستجابة الإنسانية، ولكن من الممكن تحسين تعريفات المانحين للمصطلحات ذات الصلة بهما. فعلى سبيل المثال، تعتبر الصحة استجابة إنسانية ولكن لا يعد التعليم كذلك، رغم أن التعليم هو السبيل الرئيسي لمساعدة الأطفال في حالات النزاع.

١٩٨ -وقال أحد المتحدثين إن البرنامج الإنمائي اشترك في بعض البلدان في أنشطة من قبيل إزالة الألغام ومد يد المساعدة للعائدين، وطلب أن يستجيب البرنامج الإنمائي، بوصفه مديرا لنظام المنسق المقيم، على نحو أكثر نشاطا لهذه الاحتياجات. وذكر ممثل لبنان أهمية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مشيرا إلى تجربة بلده، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها تنسيق هذا العمل ودراسته لاستخلاص الدروس المستفادة منه. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إنها زارت لبنان وأعجبت بالتقارب بين أنشطة الإغاثة والإصلاح/التشييد والتنمية الجاري الاضطلاع بها، ويشترك فيها جميعا القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمانحون الثنائيون. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن أكاديمية السلم الدولية عاكفة على دراسة ما يمكن تقاسمه من الدروس المستفادة من عملية بناء السلام.

١٩٩ -وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الدولية، قال أحد الوفود إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد عقد دورة عن المتابعة المتكاملة وسأل عما إذا كانت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد تناولت هذه المسألة. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن الاستجابة المشتركة المنسقة ستكون مفيدة في هذا الصدد، إذ أنها تتيح للوكالات التركيز على المؤتمرات التي تناسبها. وسأل أحد المتكلمين عن الخبرة المكتسبة حتى الآن في الدمج بين متابعة البرامج العالمية والأولويات الوطنية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن من أفضل التحليلات على هذا النسق تحليل أجراه فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان، الذي تناول كيفية التطابق بين الأهداف الوطنية وأهداف المؤتمرات. وقال إن اتفاق لجنة التنسيق الإدارية بشأن القضاء على الفقر نموذج لكيفية البناء الفعال على نتائج المؤتمرات.

٢٠٠ -وطلب أحد المتحدثين، في معرض الإشارة إلى زيارة قام بها مؤخرا إلى سيراليون، إلى الرؤساء التنفيذيين أن يتناولوا متابعة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقرير الأمين العام عن أفريقيا، وعلى وجه التحديد كيفية تطبيق الاستنتاجات الواردة في التقرير على الصعيد الميداني. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن سيراليون مثال للبلدان التي كانت الآمال عالية في إغاثتها وإنمائها، ولكنها عادت إلى حالة الأزمة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أسهمت بمدخلات في تقرير الأمين العام وإن لجنة التنسيق الإدارية أبرزت أهمية المتابعة. وقد أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مصفوفة لنشاط المتابعة تم إرسالها إلى جميع المكاتب القطرية، وسوف يجري استعراض هذه العملية بصفة دورية. وأضافت أن عمليات التقييم القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير المتعلقة بمواضيع محددة تأخذ أيضا في حسبانها الأولوية بالنسبة لأفريقيا.

٢٠١ -وسأل أحد المتكلمين عن إمكانية توسيع نطاق المشاركين في عملية أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من فئات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأفادت المديرة التنفيذية لليونيسيف بأنه كان يوجد نوع من مشاركة المجتمع المدني في معظم بلدان المرحلة النموذجية لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٠٢ -وقال أحد الوفود إن إعداد مؤشرات موحدة هو مجال يمكن أن تسهم الأمم المتحدة عن طريقه في عملية التنمية. فهذه المؤشرات مفيدة للغاية في تحديد التقدم الذي تحرزه برامج الأمم المتحدة. وسأل المتحدث عن كيفية مشاركة الشركاء الآخرين في إعداد المؤشرات الموحدة واستخدامها. وسأل وفد آخر عن مدى اشتراك الحكومات الوطنية في إعداد هذه المؤشرات. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إن منظومة الأمم المتحدة قد أنجزت عملا كثيرا في هذا المجال. وثمة اتفاق على الاستعانة بمؤشرات موحدة على الصعيد القطري، على أن يوقف انطباقها على مستوى التنمية في البلد المعني. ولا يتعين أن تتناول البرامج جميع المؤشرات. ويمكن استخدام المؤشرات بمثابة معايير لإعداد النظم التحليلية اللازمة لرصد التقدم.

٢٠٣ -وسأل أحد الوفود عن التآزر على الصعيد القطري في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الجنوب الأفريقي. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إن فريقا مواضيعيا تابعا للأمم المتحدة يقوم، في بوتسوانا، بإعداد برنامج للأولويات الوطنية بغية التصدي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوجد أيضا برنامج لصحة الصغار يشارك فيه المانحون الثنائيون.

٢٠٤ -وختاما، قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد وفر كثيرا من المزايا، وإن كان ما زال يطرح تحديات كثيرة. وما زلنا في مستهل هذه العملية، التي بدأت في منتصف عمليات البرمجة التي تقوم بها البلدان. وتوجد الآن أفرقة أكثر تماسكا على الصعيد القطري، وقد جلب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى عملية البرمجة قضايا أساسية من قبيل حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فأثارها بوصفها مسائل منهجية، وليست مسائل متعلقة بفرادى الوكالات. وذكر أن التحليل أفضل لحالات البلدان التي تركز فيها أنشطة الأمم المتحدة على المناطق الأشد فقرا، كما في حالة فييت نام مثلا، أو التي تعمل فيها الوكالات بالاشتراك مع الحكومات على إعداد البرامج اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما في موزامبيق. وتمثل التحدي الأصلي في توضيح دور الحكومة وإشراك الوكالات غير العاملة في البلد المعني، وما زال يلزم التخفيض من حجم عملية البرمجة.

٢٠٥ -وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إن الهدف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في الاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان على الصعيد القطري.

٢٠٦ -وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يكون أكثر الأطر فعالية على الصعيد القطري، واستدرك قائلا إن انطلاقه على الوجه الكامل سوف يستغرق عدة سنوات. وستعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على لجنة التنسيق الإدارية في دورتها لربيع عام ١٩٩٩. ولا ينبغي أن يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مظلة تضم فرادى برامج متباينة فيما بينها. وقال إنه يود أن يكون إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وثيقة برنامجية مشتركة تحل محل جميع صكوك البرمجة وتوحدها. وأعرب عن تفضيله، في الوقت الحالي، للجمع بين مؤسسات بريتون وودز في ترتيبات استراتيجية على الصعيد القطري بدلا من إدراجها في عملية أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد العوامل في أن البنك الدولي لا يعترف بالمنسق المقيم بوصفه منسقا له على الصعيد القطري. وختاما قال إن مراجعة شاملة جرت للبرنامج الإنمائي، فضلا عن الأمم المتحدة ذاتها، في الأعوام الأخيرة، رغم أنه لم يصل من المانحين القدر المنتظر من الدعم. ويلزم للأمم المتحدة، وهي من ''الأصول الثمينة'' لدى الدول الأعضاء، أن تحصل على المزيد لكي تستطيع أن تفعل المزيد. وشدد على ضرورة نمو الموارد المؤكدة التي يمكن التنبؤ بها لأغراض التنمية. وقال في نهاية كلمته إن الدول تقع على عاتقها مسؤولية الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

باء - المواءمة بين الميزانيات

٢٠٧ -بالنيابة عن المنظمات الثلاث، عرضت المراقبة المالية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التقرير الثاني بشأن ''تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (DP/1999/6؛ DP/FPA/1999/1؛ E/ICEF/AB/L.2)'' وأعربت عن تقديرها للتعليقات البناءة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (DP/1999/7؛ DP/FPA/1999/3؛ E/ICEF/1999/AB/L.4).

٢٠٨ -وأكدت المراقبة المالية مجددا استمرار التزام المنظمات الثلاث بالعمل معا لكفالة وضع نهج منسق لميزانيات الدعم الخاصة بها، والتي سيستمر إدخال تعديلات على شكليها لكي تعكس ليس فقط التحسينات المحددة، بل كذلك

المتطلبات الجديدة حال ظهورها. ونوهت بالجهود التي أدت إلى الاقتراح المنسق الذي ركز على وضع معلومات قابلة للمقارنة وشفافة للميزانية، والحفاظ في الوقت نفسه على الطبيعة والمتطلبات الفريدة لكل منظمة. وبمعنى آخر، قالت إن التنسيق يعني مزيدا من التشابه ولكنه لا يعني التماثل.

٢٠٩ -وبهدف إطلاع الوفود التي لم تشارك في مناقشات سابقة حول الموضوع، قدمت وصفا موجزا للتعاريف المتعلقة بالبرامج، ودعم البرامج، والتنظيم والإدارة. ووصفت أيضا التغييرين الرئيسيين المقترحين في التقرير. وقد أعيد تنظيم الموجز التنفيذي لنقل مخطط الموارد لتقديمه كجدول أول، وجعل الإطار المالي الجزء الأول في الموجز التنفيذي. ولخص جدول جديد أيضا المجالات الرئيسية للوفورات والطريقة التي أعيد بها توجيه الوفورات. وتبين جميع الجداول أرقام الميزانية الإجمالية والصافية، إلا أن الموافقة ستتم على الميزانية الإجمالية المقترحة.

٢١٠ -وطلب إلى المراقبة المالية توضيح ميزانيات الدعم الإجمالية والصافية، فقالت إن ميزانية الدعم الإجمالية تعكس مجمل الأنشطة التي ستضطلع بها المنظمة، وإن ميزانية الدعم الصافية هي نتيجة لاقتطاع الإيرادات من الميزانية. وستقوم كل منظمة بشرح ذلك بوضوح في وثيقة الميزانية الخاصة بها.

٢١١ -وسأل أحد الوفود إن كانت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة بالتوزيع المفصل لتكاليف الموظفين ومصروفات التشغيل سيجري توفيرها أيضا لأعضاء المجالس التنفيذية عند الطلب. وقالت المراقبة المالية إن كل منظمة ستقدم أية معلومات تطلبها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأيد متحدث آخر إدراج بند ''المساهمة في تكاليف المكتب المحلي الحكومي''، كإيراد في الميزانية.

٣/٩٩ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٩:

الرئيس: سعادة السيد أسدا جاياناما (تايلند)

نائب الرئيس: السيدة يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: سعادة الدكتور جون و. آشي (أنتيغوا وبربودا)

نائب الرئيس: السيدة آن بارنغتون (أيرلندا)

نائب الرئيس: السيد أبو بكر ديون (غينيا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.1) بصيغتها المعدلة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1999/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا؛

ووافق على إعادة تحديد موعد دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ من ٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ١٩٩٩:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:	١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩
الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ووافق على الجدول الأولي التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ٢٠٠٠:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٢٧-٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٩، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستعراض العام المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك الجدول الزمني المستكمل (DP/1999/3)؛

وأحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاستعراض العام المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/FPA/1999/2)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ إدارة التغيير (DP/1999/CRP.2)؛

البند ٤: أُطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٢/٩٩ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والمتعلق بالترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة؛

ووافق على أُطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الأول لكينيا (DP/CCF/KEN/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لمدغشقر (DP/CCF/MAG/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للنيجر (DP/CCF/NER/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لسورينام (DP/CCF/SUR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/1)؛

البند ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالبيانات الشفوية عن المجالات الرئيسية المتعلقة باحتياجات الاتصالات وبالتعليقات التي أبدتها الوفود بشأنها؛

البند ٦ - الصناديق والبرامج الخاصة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية (DP/1999/4)؛

البند ٧ - تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ١/٩٩ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن إنشاء إطار تمويلي متعدد السنوات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٨ - المسائل المالية، والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

قرر إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩؛

البند ٩ - الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية إلى كل من بنغلاديش (DP/1998/CRP.13)، وتونس ولبنان (DP/1998/CRP.14)، وجنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامجين القطريين التاليين:

تقديم المساعدة إلى حكومة بوروندي (DP/FPA/BDI/4)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة مذغشقر (DP/FPA/MDG/4)؛

البند ١١ - مسائل أخرى

أذن للمكتب بالموافقة على الترشيح المقدم من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى لتعيين عضو وممثل مناوب في لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة سنة واحدة، مع تأكيد الترشيح في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩.

البند ١٢ - الاجتماع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

المجلسان التنفيذيان لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

عقد المجلسان اجتماعا مشتركا قُدمت خلاله بيانات تتعلق بمجالات العمل المتضافر في عام ١٩٩٩ وبالشكل المنقح المقترح لميزانية الدعم لفترة السنتين في المستقبل، بما في ذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بهذا الموضوع (DP/1996/6-DP/FPA/1999/1-E/ICEF/1999/AB/L.2؛ DP/1999/7-DP/FPA/1999/3-E/ICEF/1999/AB/L.4).

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المرفق

خطة عمل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٩

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت والشروح وقائمة الوثائق
				(DP/1999/L.2)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩
	رسمي	للعلم		المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته الأولى لعام ١٩٩٩
			نصف يوم	
				الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		
٣				الأماكن والخدمات المشتركة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تقرير مرحلي
٤				البيانات المالية بشأن التزامات التمويل المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	يوم واحد	
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	
٦				خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقرير مرحلي عن فعالية التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني (٦/٩٨)
				النهج على مستوى القطاعات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٧	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		
٨				المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	تقرير مرحلي عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك نتائج محفل لاهاي الدولي
٩				تعبئة الموارد
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٢٤/٩٨ بشأن استراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٠				المساعدة في حالات الطوارئ
	رسمي	للعلم	نصف يوم	المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالات الطوارئ
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١				المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	إدارة المخاطر
				أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
١٢	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري
١٣			نصف يوم	مسائل أخرى

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية، المعقودة في مقر الأمم المتحدة

في الفترة من ٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الاجتماع الرئيس، سعادة السيد أسدا جاياناما (تايلند). ولأنه لم يكن حاضرا في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ للمجلس التنفيذي، فقد شكر أعضاء المكتب الذين ترأسوا الاجتماعات بدلا منه. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات المتعمقة التي سيجريها المجلس حول إطاري التمويل المتعدد السنوات سواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وكذلك لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات (+ ٥)، والعلاقات مع مؤسسات بريتون وودز وميزانيات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لكلتا المنظمتين.

٢ – وذكر الرئيس أنه يعول على المجلس التنفيذي في أدائه لمهامه بروح من المشاركة ومن خلال حوار مفتوح وشفاف فضلا عن استخدام الوقت بصورة تجمع بين الكفاءة والفعالية. وسوف تبدأ الاجتماعات في موعدها وينبغي قصر البيانات المدلى بها على النقاط الرئيسية. ثم أعرب عن أمله في توثيق العمل مع أعضاء المجلس وكذلك مع مدير البرنامج والمديرة التنفيذية.

٣ – وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس أن نائب الرئيس الذي يمثل المجموعة الأفريقية، السيد أبو بكر ديون (غينيا) قد عُين سفيرا لبلاده لدى ليبيا ولسوف يغادر نيويورك في القريب العاجل. وعليه فقد وافق المجلس على ترشيح السيد كوابينا أوسيدانكوا (غانا) للحلول محل السيد ديون بوصفه نائبا للرئيس وممثلا للمجموعة الأفريقية. وقد طلب أحد الوفود الكلمة لتهنئة السيد ديون على عمله كنائب للرئيس.

جدول الأعمال وخطة العمل

٤ – قدمت أمينة المجلس التنفيذي معلومات فيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت وشروحاته وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة (DP/1999/L.2 و Corr.1). ولاحظت أن جميع الوثائق متاحة بجميع اللغات فيما عدا الوثيقة DP/1999/CRP.6 التي سوف يتم توزيعها فور توافرها. وفي معرض استعراضها خطة العمل، أبلغت الأمينة المجلس أنه سيتم في ١٤ نيسان/أبريل عقد اجتماع إحاطة غير رسمي بواسطة ممثل البرنامج الإنمائي المقيم بشأن برنامج جافنا في سري لانكا، وأنه سيتم في ١٦ نيسان/أبريل عقد اجتماع إحاطة غير رسمي بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وذكرت أن الأمانة لم تتلق أي طلب لإجراء مناقشة مستقلة لواحد من أطر التعاون القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن ثمة برنامجا قطريا لصندوق الأمم المتحدة للسكان معروض على المجلس التنفيذي لإقراره في الدورة الحالية.

٥ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.2 و Corr.1).

٦ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/8).

٧ - كما وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المعقودة مستقبلا للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع المقرر مناقشتها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ للمجلس على النحو الواردة به في خطة العمل التي يشملها المرفق الأول للمقرر ٧/٩٩.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - عرض مدير البرنامج تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10)، ولاحظ أن التقرير قد تم إعداده امتثالا لقرارات الجمعية العامة ١٩٢/٣٥ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٩/٤٨ إضافة إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/١٩٩٤ و ٢٧/١٩٩٨. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أولى اهتماما خاصا لإعداد التقرير من أجل معالجة المعايير والمتطلبات الجديدة التي وضعها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨، ولا سيما تلك التي تدعو إلى تقرير يتسم بطابع تحليلي أكثر ليوضح الدروس المستفادة والمشكلات المثارة. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل التقرير توصيات تدعو لاتخاذ إجراءات من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وثمة نهج وصيغة شارك في اتباعهما صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وقد أفادت هذه المنظمات منهما بينما أتاحا لكل منظمة التركيز على الجوانب ذات الصلة الخاصة بمجالات عملها.

٩ - واستعرض مدير البرنامج النقاط البارزة من التقرير وبعدها أبدى ملاحظات موجزة تتصل بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي.

١٠ - ففيما يتعلق بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، أوضح أن ثمة تحديا مزدوجا يتمثل في تأمين إطار استراتيجي وشامل حيث أن هذا الإطار للمساعدة يرمي إلى كفالة المزيد من التجانس والتعاون والفعالية لجهود الأمم المتحدة الإنمائية المبذولة على الصعيد القطري. وقال إن مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة وسائر الاجتماعات التي عملت الأمم المتحدة على عقدها في التسعينات، قد أرست الأساس لرؤية راسخة ومشروعة للدعم المقدم إلى البلدان التي يشملها البرنامج من خلال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. ولقد كان لجميع منظمات الأمم المتحدة أدوار مهمة تضطلع بها في إطار عمل جماعي. ويتاح للمجلس التنفيذي تقرير دوري مستكمل زمنيا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات الإصلاح بالأمم المتحدة ويقوم على إعداده مكتب الفريق الإنمائي للأمم المتحدة.

١١ - ولاحظ المدير أنه فيما يتعلق بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، فإن النهج المتبع على أساس ملكية البلدان ينبغي تمييزه عن النماذج التي تسعى إلى صهر المجتمع الدولي كيما يشكل قوة مفردة وموحدة بغير شريك وهو أمر غير صحي، ولا ينبغي استخدام إطار المساعدة الإنمائية أداة لتحقيقه. ولقد أثبتت التجربة أن الجهد الإنمائي الذي تبذله الأمم المتحدة، أمر له قيمته الكبرى من حيث استقلالية تفكيره وعدم مشروطيته وتوخيه عنصر الملكية القطرية. وينبغي لوكالات التعاون الإنمائية أن توفر الخيارات أمام بلدان البرنامج التي يمكن أن تساورها مخاوف مشروعة فيما يتعلق بنشوء تحالف شديد الوطأة يضم جميع الشركاء الخارجيين.

١٢ - وأكد مدير البرنامج أنه لا ينبغي الخلط بين هدف إطار العمل الإنمائي الشامل وهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية. ولا ينبغي أن يُنظر إلى إطار العمل الإنمائي الشامل كبديل عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لأن الغاية من هذا الإطار الأخير هي جعل المجهود الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد القطري أكثر اتساقا وتعاونا وفعالية.

١٣ - وذكر أن العمل سوف يتواصل بشأن التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما كان مخططا. فعملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، تهدف إلى تعزيز القيمة الاستراتيجية للتعاون الإنمائي للأمم المتحدة واتساقه في آن معا. ومن شأن هذه العملية أن توفر قاعدة وطيدة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة للتحاور مع الشركاء الوطنيين والبنك الدولي بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل. ويمكن للحكومات أيضا أن تستمر في تشجيعها البنك الدولي على المساهمة والمشاركة في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي ستصدر عما قريب. وفي الختام، قال إن الدول الأعضاء هي التي تقرر وسائل البرمجة التي ترغب في استخدامها والدور الذي تريد أن يضطلع به المجتمع الدولي.

١٤ - وقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي تقريرا شفويا موجزا عن حصيلة الدورة الأولى لعام ١٩٩٩ للجنة التنسيق الإدارية، التي تضمنت الموافقة على مذكرة توجيهية أعدت في نطاق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل

البرنامجية والتنفيذية بشأن عملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتُشجع المذكرة التوجيهية الوكالات المتخصصة على تعزيز مشاركتها في العملية، بما في ذلك ما يتم من خلال مجالس إدارتها.

المناقشة

١٥ - تناول العديد من الوفود الكلمة لتهنئة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقريره، الذي وصفوه بأنه تقرير تحليلي يُركز على معالجة المشاكل ومن ثم فهو مفيد جدا بالنسبة لمناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة من خلال التوصيات التي خلص إليها. وذكر أن التقرير جاء مستوفيا للأحكام التشريعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي ويمكن أن تتخذه الصناديق والبرامج نموذجا تحتذي به في إعداد تقاريرها إلى المجلس. ويمكن أن تطرح التوصيات للنقاش في إحدى جلسات المجلس غير الرسمية.

١٦ - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. تطرق العديد من المتكلمين إلى دور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تعزيز الإصلاحات التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية، معربين عن دعمهم القوي لعملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد أحد الوفود أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ما هي إلا هيئة داخلية للأمانة وذات دور فني محدود. وشدد المتكلمون بقوة على مواصلة التعاون فيما بين الوكالات، مؤكدين ضرورة مشاركة الوكالات المتخصصة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم الترحيب بالقرار الذي اتخذته لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا بهذا الشأن. وأكد العديد من الوفود ضرورة استجابة إطار العمل لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، كما أكدوا الحاجة إلى تطوير إطار العمل ليصبح وثيقة استراتيجية. وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الواردة في الفقرة ٣٣ (ب)، تساءل عدة متكلمين بشأن العبارة المتعلقة بالتنسيق، قائلين إنه تنبغي الإشارة إلى التنسيق ''مع'' المانحين الآخرين وليس التنسيق ''الذي يقوم به'' المانحون الآخرون. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن التوصيات الواردة في الفقرة ٣٣ من الوثيقة DP/1999/10 قد تؤدي إلى التباس بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل. وذكر المتكلم أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على عكس إطار العمل الإنمائي الشامل، عملية داخلية للأمم المتحدة هدفها تمكين هيئات الأمم المتحدة المختلفة من تقديم استجابة متسقة ورشيدة ومنظمة لاحتياجات أعضاء البرنامج. أما هدف إطار العمل الإنمائي الشامل فهو أكثر طموحا لأنه يشمل جماعة المانحين قاطبة، على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي معا. وأكد أحد الوفود أن المسائل المتصلة بالرصد والتقييم، كما وردت في الفقرة ٢٥ من الوثيقة DP/1999/10، غير مطروحة، ما دام أن إطار عمل المساعدة الإنمائية ما هو إلا إطار عمل فحسب وليس برنامجا تنفيذيا. وأعرب بعض المتكلمين عن أملهم في أن تُنسّق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو متزايد مع مجموعات الإصلاحات القطاعية الأخرى التي أنشأها الأمين العام. وشددت وفود أخرى على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وأشير إلى أن تقديم مزيد من المعلومات بشأن نتيجة تقييم أطر عمل المساعدة الإنمائية الرائدة سيكون موضع ترحيب.

١٧ - نظام المنسق المقيم. أشاد عدة متكلمين بالتقدم المحرز في مجال تعزيز نظام المنسق المقيم، وبخاصة فيما يتعلق بعملية الاختيار القائم على الكفاءة والتدريب المتكامل وتعزيز المشاركة بين الوكالات. وساد تأييد عام للتوصيات الواردة في الوثيقة DP/1999/10 بشأن نظام المنسق المقيم.

١٨ - التمويل. أكد المتكلمون التقدم الملحوظ في تصميم استراتيجية لتمويل المؤسسة، استراتيجية من شأنها أن تكفل قدرة أكبر على التنبؤ والربط بين الموارد والنتائج. وشدد العديد من الوفود على الأهمية البالغة التي يكتسيها تحقيق الأهداف التمويلية الموضوعة للمساهمات في الموارد الأساسية. وأعرب عن تأييد النص الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/1999/10.

١٩ - إطار العمل الإنمائي الشامل. علق العديد من المتكلمين على آثار إطار العمل الإنمائي الشامل بالنسبة إلى الأمم المتحدة، حيث أعرب بعضهم عن انشغاله إزاء مدى تأثير إطار العمل الإنمائي الشامل على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن إمكانية تأثير الأول في هدف الثاني المتمثل في ترشيد الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، سواء بالنسبة للحكومات أو بالنسبة لموظفي المنظمات الدولية الموجودين في البلدان المستفيدة من البرامج. وجرى التسليم أيضا بهذا الصدد بضرورة زيادة تعزيز قدرة البلدان المستفيدة من البرامج على تنسيق تنفيذ الصكوك المختلفة. واعتبر إطار العمل الإنمائي الشامل نسقا مختلفا عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية رغم إمكانية وجود تداخل بينهما في بعض الميادين. وذكر العديد من المتكلمين أنهم سيحتفظون بآرائهم بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل ريثما تظهر نتيجة المناقشات داخل البنك الدولي. وأعرب عن التأييد لمواصلة المشاورات بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل تفادي الازدواجية وكفالة التكامل. وأكد المتكلمون الحاجة إلى خلق شراكة حقيقية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. بيد أن آراء الوفود تباينت إزاء التوصية الواردة في الفقرة ٣٣ (د)، التي تُشجع على التعاون مع البنك الدولي بشأن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل. وطالب المتكلمون بمزيد من المعلومات بشأن طبيعة العلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار العمل الإنمائي الشامل من جهة، ومذكرة الاستراتيجية القطرية من جهة أخرى. واعتبر أحد الوفود أن التوصية ٣٣ (د) سابقة لأوانها لأن إطار العمل الإنمائي الشامل لم يدخل بعد مرحلة التنفيذ، بل لا يزال في مرحلة التجريب والتبلور. وعلاوة على ذلك، لاحظ ذلك الوفد أن المبادرة كانت بالفعل موضع نقاش أولي داخل المجلس التنفيذي للبنك الدولي وطلب مديرو البنك الدولي في أثناء ذلك تزويدهم بتوضيحات بشأن الاقتراح. وعليه، فمن الأفضل انتظار انتهاء المناقشات الجارية داخل المجلس التنفيذي للبنك الدولي قبل أن ينظر المجلس التنفيذي في الموضوع أو قبل النظر في مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إطار العمل الإنمائي الشامل.

٢٠ - وذكر ممثل البنك الدولي أن التعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسم بالإيجابية على الصعيدين التنفيذي والمؤسساتي معا. وهناك حوار دائم مع البرنامج الإنمائي بشأن طائفة متنوعة من المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجري البنك الدولي حاليا حوارا مع الأمم المتحدة بشأن إطار العمل الإنمائي الشامل. ولاحظ الممثل أن إطار العمل الإنمائي الشامل وإطار المساعدة الإنمائية يختلفان من حيث الأساس المنطقي الذي يستندان إليه

ومن حيث التصميم والتنفيذ أيضا. وأكد أن البنك الدولي لا يرغب في تهميش إطار عمل المساعدة الإنمائية وإنما يريد تعزيزه.

٢١ - التعاون الإقليمي. أكد العديد من الوفود أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الإقليمي، وخاصة عن طريق اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. كما أن التعاون الأقاليمي، بما فيه التعاون التقني بين البلدان النامية، مهم بدوره.

٢٢ - الأماكن والخدمات المشتركة. ذكرت وفود عدة أن الأماكن المشتركة لا ينبغي أن تستخدم إلا حيثما يكون ذاك الاستخدام فعالا، وهو عنصر أقر به استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلب عدة متكلمين الحصول على معلومات بشأن نسبة المنافع للتكاليف في الأماكن والخدمات المشتركة. ولاحظ أحد الوفود أن الخيارات المتعلقة بالأماكن المشتركة ينبغي أن تدرس على أساس كل حالة بمفردها. وطلب بعض الوفود موافاته بمزيد من المعلومات بشأن إمكانية زيادة الخدمات المشتركة.

٢٣ - التوازن بين الجنسين. أعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم للتقدم المحرز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب تحقيق أهداف التوازن بين الجنسين داخل المؤسسة. وتساءل أحد الوفود عن سبب تخلي النساء من الرتب الوسطى في الفئة الفنية عن العمل في المؤسسة بأعداد كبيرة خلال عملية تخفيض عدد الموظفين.

٢٤ - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة. أعرب المتكلمون عن دعمهم القوي للإشارات الكثيرة الواردة في الوثيقة DP/1999/10 بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك الإشارة الواردة في الفقرة ٥٦ المتعلقة بالقلق إزاء عدم تحقق التوقعات التمويلية الناجمة عن المؤتمرات، وكذا الإشارة التي جاءت في الفقرة ٥٩ (أ) المتعلقة بضرورة دعوة مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة إلى النظر في تخصيص موارد خاصة للمتابعة الأفقية. وأشير إلى الأهمية الخاصة التي يتسم بها دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتساءل أحد الوفود عن الإشارة في الفقرة ٥٩ التي تربط متابعة المؤتمرات بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٥ - متابعة المساعدة الاقتصادية والإنسانية الخاصة والمساعدة في حالات الكوارث. تطرقت الوفود لدور إطار عمل المساعدة الإنمائية بوصفه وسيلة لوضع إطار عمل للمساعدة في حالات الكوارث، وأهمية اتباع نهج شامل للمساعدة الإنسانية بمشاركة سائر الجهات الفاعلة، واستحداث آليات مرنة خاصة بالبلدان التي تمر بأزمة. وطلب أحد الوفود بتوخي الحرص لدى استخدام المصطلحات التي لم تُقبل بإجماع حكومي دولي.

٢٦ - شكل التقرير وتصميمه. بينما رحب العديد من المتكلمين بالشكل العام لتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشار بعض المتكلمين إلى أن تقديم تقرير موحد قد يكون أجدى للمناقشة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها لمواصلة إعداد تقريرين منفصلين. وفي كلتا الحالتين، ينبغي مواصلة التركيز في التقريرين على مواضيع مختارة، كما ينبغي تجنب الازدواجية في التقريرين قدر الإمكان.

الردود

٢٧ - فيما يتعلق بالشواغل التي أعرب عنها بشأن عملية إطار العمل الإنمائي الشامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ذكر مدير البرنامج أن من المهم بالنسبة إلى البنك الدولي أن يتم توضيح الدور والهدف من إطار العمل الإنمائي الشامل. وأكد الالتباس الذي يحيط بإطار العمل الإنمائي الشامل، حيث توجد في الوقت الراهن العديد من الآراء المختلفة فيما يخص هدفه ودوره. ومن شأن المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي أن تساعد في توضيح هذه المسائل. ولاحظ أن إطار العمل الإنمائي الشامل قد يخلق العديد من الطلبات على البلدان المستفيدة من البرامج، التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم لها تعاونه التقني. وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي.

٢٨ - وذكر مدير البرنامج أنه يتوقع أن تعمل الأفرقة القطرية سويا على تقديم تأكيدات على اتساق البرامج الفردية المضطلع بها مع إطار عمل المساعدة الإنمائية. ولاحظ أن اللجان الاقتصادية الإقليمية شاركت في وضع مبادئ توجيهية بشأن إطار عمل المساعدة الإنمائية وأنها اضطلعت بدور واضح في العملية. وأشار إلى أن رصد وتقييم هذا الإطار سيقتصران على تقييم الأهداف الإجمالية والاستفادة من الدروس التي اكتسبتها فرادى الوكالات. وليس من المتوخى إدخال شركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة في عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية، ولكن يمكن تعزيز التعاون مع هذه الجهات الفاعلة لدعم الأولويات القطرية، من خلال وسائل أخرى. وسوف تتاح نتائج تقييم أطر عمل المساعدة الإنمائية الرائدة.

٢٩ - ولاحظ مدير البرنامج في معرض إجابته على ما أبدي من تعليقات أخرى، أن أعدادا كبيرة إلى حد غير متوقع من النساء اللواتي مازلن في منتصف حياتهن الوظيفية تركن العمل بالمؤسسة في نطاق عملية تخفيض عدد الموظفين الأخيرة نظرا لعوامل عديدة من قبيل اللامركزية والمسائل العائلية. ومع ذلك، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتز بالأهداف التي حققها في مجال التوازن بين الجنسين. وفيما يخص أنشطة التدريب، بما فيها تلك المتعلقة بالمنسقين المقيمين، ذكر أن هذه الأنشطة تشهد حاليا قدرا أكبر من المشاركة بين الوكالات. وأبلغ المجلس التنفيذي أنه ستتاح خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات أخرى عن أنشطة المساعدة في حالات الكوارث التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10) وقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بشأنه.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣١ - في معرض تقديم المديرة التنفيذية تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1999/5)، أكدت التزام الصندوق التزاما كاملا، بكافة آليات الأمم المتحدة للتنسيق والتعاون. وقالت إن الصندوق كان شريكا في غاية الفعالية في العديد من العمليات التي استمر بها التنسيق، سواء في نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها - من خلال آليات لجنة التنسيق الإدارية، واللجان التنفيذية التابعة للأمين العام ولا سيما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أو عن

طريق عدد آخر من المشاورات والترتيبات، ومنها مثلا المشاورات الأخيرة الرفيعة المستوى التي جرت بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت أن الصندوق تعاون بنشاط مع جميع شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بالمساعدة على التنفيذ المتسق والتكميلي والمتكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة خلال التسعينات.

٣٢ - وفيما لاحظت أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨ كانت حدثا بارزا من عدة نواح، فقد استرعت انتباه المجلس التنفيذي إلى عدد من الأمور ذات الأهمية الخاصة: الدورة الاستثنائية المعنية بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية خلال التسعينات، والمحادثات المستفيضة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات في دورة المجلس السنوية؛ وقرار وضع جدول زمني لعقد دورة استثنائية في أيار/ مايو ١٩٩٩ معنية بالمؤشرات الأساسية، واعتماد المجلس مواضيع أساسية لسنة ١٩٩٩ جسدت أولويات الدول الأعضاء، بما في ذلك دور فرص الاستخدام والعمل في مجال القضاء على الفقر وتمكين المرأة والنهوض بها وتنمية أفريقيا.

٣٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي شمل مجموعة كبيرة من المسائل، بما فيها استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات وأعمال متابعته؛ والتقدم المحرز بشأن برنامج الأمين العام للإصلاح؛ وأنشطة المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات وتقييمه؛ والمبادرات العديدة المتواصلة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما فيها نظام المنسق المقيم، ومسألة الموارد المخصصة للبرامج السكانية، والعمليات الإنسانية/الطارئة. ولفتت الانتباه إلى فرع التقرير الذي ركز على التعاون القائم فيما بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز وقالت إن الصندوق كان قد واصل بنشاط مشاوراته مع البنك الدولي على مستوى المقر والمكاتب الميدانية. ولاحظت أنها سبق لها مناقشة مسألة الإطار الإنمائي الشامل في أحد البنود السابقة من جدول الأعمال.

٣٤ - وقالت المديرة التنفيذية إن العمل يمضي قدما بصورة جيدة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأنه يجري إصدار المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التقييم القطري المشترك وكذلك بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوضحت أن عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتيحان فرصة حاسمة لمعالجة مسائل القدرات الاستيعابية ولوضع الخطط لبناء القدرات الوطنية. وبينما نوهت المديرة التنفيذية بالتزام الصندوق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومشاركته النشطة فيه، على مستوى المقر والصعيد الميداني، لاحظت أن ذلك يستوجب الكثير من الجهد والوقت وأن موارد الصندوق من الموظفين لا تمثل إلا حوالي ربع حجم ملاك الموظفين في المنظمات الأخرى الشقيقة. وختمت بالثناء على مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزامه بإصلاح الأمم المتحدة وحسن توجيهه أثناء رئاسته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٥ - وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، ركزت الوفود بصورة رئيسية على المسائل التالية: نوعية التقرير؛ والالتزام بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وشراكات الصندوق مع غيره من شركاء التنمية؛ والحاجة إلى تخفيف عبء تقديم التقارير بشأن البلدان التي يشملها البرنامج.

٣٦ - وعلقت وفود عديدة بصورة إيجابية على نوعية التقرير وأثنت عليه لكونه جاء تحليليا وموجزا وحافلا بالمعلومات. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير ينبغي أن يكون أكثر تحليلا وأوصت بضرورة اتباع نمط تقارير البرنامج الإنمائي، مع التركيز على طرح الدروس المستخلصة والتوصيات. ولاحظ عدد من الوفود بارتياح توحيد تقريري الصندوق والبرنامج الإنمائي ورأى أن ذلك يُيسر سبل المناقشة. وبينما فضل بعض الوفود إصدار تقريرين منفصلين من جانب الصندوق والبرنامج الإنمائي، لأن هذا الترتيب يتيح للمؤسستين التعبير عن آرائهما الخاصة، أيد البعض الآخر فكرة تقديم تقرير مشترك إلى المجلس مشيرين إلى أن من شأن التقرير الموحد الحيلولة دون التكرار.

٣٧ - وأثنت عدة وفود على التزام الصندوق العميق بإصلاح الأمم المتحدة والتأكيد المتجدد على ذلك الوارد في التقرير وعلى مشاركة الصندوق في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظت هذه الوفود أن تقدما طيبا أخذ في التحقق بشأن إصلاح الأمم المتحدة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لا سيما في مجال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت عن ارتياحها للدور النشط والداعم الذي يقوم به الصندوق في هذا الصدد. واقترح أحد الوفود تقديم البرامج القطرية إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لتحليلها وذلك لضمان اتساق هذه البرامج القطرية ومسايرتها للمبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأيد وفد آخر بقوة استخدام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه وسيلة إنمائية طويلة الأمد في حالات ما بعد ظروف الطوارئ.

٣٨ - وأدلى عدد من الوفود بآرائه عن تكامل و/أو تداخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل (للاطلاع على تلك المناقشة، انظر الفقرات ١٦ و ١٩-٢٠).

٣٩ - وبينما أقر أحد الوفود بدور الصندوق الأساسي في تصميم برامج تساعد البلدان على بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قال إن للصندوق دورا هاما آخر يتعين عليه القيام به في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وإن التقرير كان عليه أن يسلط الضوء على النتائج المحققة في مجال قضايا نوع الجنس.

٤٠ - وأكدت عدة وفود على أهمية شراكات الصندوق مع غيره من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وبينما أثنى بعض الوفود على تعاون الصندوق مع مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية وغيرها من شركاء التنمية، أوضح أنه ينبغي تعزيز التعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ونبه وفد آخر إلى ضرورة أن يعمد الصندوق إلى استخدام اللجان الإقليمية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولاحظ أن بالإمكان اتخاذ هذه اللجان كشركاء هامين يسهمون في الأنشطة التنفيذية بفضل خبرتهم ومعرفتهم التقنية عن المنطقة المعنية. وأوضح وفد أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يوصي بمزيد من التعاون المتعمق مع اللجان الإقليمية. ولاحظ وفد آخر أنه كان يتعين إيراد إشارة خاصة في التقرير إلى تعاون الصندوق مع لجنة السكان والتنمية، بما في ذلك عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. وأكد أحد الوفود على أهمية العمل مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات القواعد الشعبية، في تنفيذ البرنامج ولاحظ أن هذا التعاون أفضى إلى خفض التكاليف وتحسين المتابعة وتعزيز مجتمعات القواعد الشعبية. وأضاف هذا الوفد أن بلده والصندوق كليهما قد استفادا من هذا التعاون.

٤١ - وشاطر عدد من الوفود الصندوق اهتمامه، المعرب عنه في التقرير، بموجب تخفيض عبء إعداد التقارير عن البلدان التي يشملها البرنامج وتبسيط متطلبات إعداد التقارير. وفي حين لاحظ أحد الوفود أنه لا ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن يشكلا عبئا زائدا عن الحاجة على المكاتب الميدانية، حذر من أنه لا ينبغي للتنسيق أن يصرف الوكالات عن التكليفات الأصلية الموكلة إليها.

٤٢ - وأشار أحد الوفود، إلى الفقرة ٨ من التقرير قائلا إنه لم يعتبر إنشاء قواعد البيانات أمرا حيويا بالنسبة لرصد أهداف المؤتمرات. وذكر هذا الوفد أن الدور الذي كان الصندوق يقوم به على نحو صحيح تجاوز نهج الرصد المحدود وركز على توفير الموارد المالية والتقنية للبلدان التي يشملها البرنامج لمساعدتها على بلوغ أهداف المؤتمرات. وأقر الوفد بأن ما أعاق تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين كان نقص الموارد المالية والبشرية. وأضاف أنه يوافق تماما على الاستنتاجات الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ بشأن الآثار المتعلقة بنوع الجنس والأثر غير المتناسب فيما يتعلق بالمرأة والمترتب على خصخصة الخدمات الاجتماعية وعولمة الاقتصاد العالمي.

٤٣ - وقد شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وأسئلتها الصريحة والبناءة. وأقرت بأن تقرير البرنامج الإنمائي كان أفضل من تقرير الصندوق وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيعد للعام المقبل تقريرا أكثر تحليلا يشمل الدروس المستخلصة. وأضافت أن تقريرا مشتركا من إعداد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سيقدم أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووافقت تماما على الملاحظة القائلة بأهمية منهاج عمل بيجين بالنسبة لعمل الصندوق، خاصة وأنه شمل مجالات ومسائل أساسية طرحها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى أنها ستواصل التشاور مع شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة فيما يتعلق بعملية متابعة مؤتمر بيجين. وفيما يخص عموم عملية متابعة المؤتمر، اقترحت المديرة التنفيذية استفادة أكبر بكثير من آليات المتابعة الأفقية، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستعمال والتعزيز الفعالين لنواتج فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٤٤ - ورحبت بالاقتراح القائل بضرورة استعراض الفرق القطرية للبرامج القطرية وأكدت أن الصندوق يؤيد منذ مدة هذا النهج، خصوصا وأنه يساعد على تحديد الاحتياجات والثغرات وأوجه التداخل كما أنه يتيح الفرص للمساهمة في بلوغ الأهداف المشتركة. وأضافت تقول إن الصندوق يؤكد أيضا الأهمية الأساسية للمشاورات مع الحكومات وغيرها من شركاء التنمية وأصحاب المصلحة، بما فيهم المنظمات غير الحكومية وأطراف آخرين من المجتمع المدني. وأكدت أن عملية البرامج القطرية التابعة للصندوق تقوم على الملكية والقيادة الوطنيتين وتعكس الأولويات الوطنية. ولاحظت أن للصندوق ولاية جد هادفة ومعربة عن الأمل في أن تصبح عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلة لشركاء التنمية ليدعموا بصورة إيجابية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتفقت مع الوفد الذي أكد أهمية وجدوى العمل مع منظمات القواعد الشعبية ودوائر المجتمعات المحلية. كما أقرت بضرورة إيضاح ذلك في التقرير. وأكدت للمجلس التنفيذي أن للصندوق علاقة تعاون جد طيبة مع اللجان الإقليمية واتفقت مع الرأي القائل بإمكانية تعزيز دور هذه اللجان في أعمال متابعة المؤتمر. وأردفت قائلة إن نائبة الأمين العام تجري مشاورات بشأن هذه المسألة ومسائل ذات صلة بها.

٤٥ - وأكدت المديرة التنفيذية أن المساعدة المقدمة من أطراف متعددة ينبغي أن تمر عبر منظومة الأمم المتحدة. إذ أكدت الحاجة إلى ترشيد مختلف عمليات التنسيق ومواءمتها، تساءلت عما إن كان من الضروري إيجاد عملية جديدة أخرى. و لم توافق على التمييز الذي حدده ممثل البنك الدولي الذي يرى أن الإطار الإنمائي الشامل أداة للتنمية وأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة للتخطيط. وأكدت أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو بالتأكيد أداة إنمائية وأن تعزيز التنمية وبناء القدرات الوطنية في البلدان التي يشملها البرنامج هما سبب وجود الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وعن العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وبخاصة البنك الدولي، أكدت المديرة التنفيذية على الأهمية الأساسية التي يكتسيها قيام الدول الأعضاء بإعطاء تعليمات متسقة إلى ممثليها لدى الأمم المتحدة والبنك الدولي واتفقت مع الوفود التي أعربت عن هذا الرأي.

٤٦ - كما اتفقت مع الوفود التي أكدت على الحاجة إلى خفض عبء تقديم التقارير عن كاهل البلدان التي يشملها البرنامج. وقالت إنها علمت خلال زيارتها لفييت نام كيف تم ترشيد ومواءمة العبء الباهظ لتقديم التقارير من خلال عمل فريق مواضيعي معني بالصحة الإنجابية، تحت رئاسة الصندوق، حتى إنه بدل تقديم تقارير منفصلة عما يزيد عن ٥٠ مشروعا يدعمه المانحون، أصبح من الممكن الآن تقديم التقارير على أساس مؤشرات قليلة منتقاة. والأهم من ذلك، أن هذا الجهد قد سمح للحكومة بالاستعانة بالآليات الجديدة لتقديم التقارير لصالح قيامها هي بإدارة البرنامج.

٤٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي نص تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصيغته المنقحة شفويا.

ثالثا - الأماكن والخدمات المشتركة

٤٨ - قامت المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب الخدمات المالية والإدارية بعرض التقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5). وذكرت أن هذا التقرير هو التقرير المشترك الأول الذي يقدمه أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المؤلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. وأفادت بأن كلا من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي سيقدم التقرير المرحلي الخاص به إلى مجلسه التنفيذي.

٤٩ - وأشارت إلى أن الغاية من الورقة هي عرض الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز حتى ذلك الحين في العمل الهادف إلى تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة. وتستهدف الورقة أيضا توفير بعض المعلومات عن الغطاء المالي لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، لدى تناوله المقترحات المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد عُرض خياران فيما يتعلق بسرعة التنفيذ، مشفوعين بمؤشرات عن المخصصات المطلوبة المقترحة من الموارد المالية.

٥٠ - وأبلغت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي بأن نتائج رئيسية قد تحققت وأن العمل في برنامج دار الأمم المتحدة يتقدم بمعدل أسرع من المعدل الذي أعلنه مدير البرنامج في العرض الذي قدمه في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وقد خصص الأمين العام رسميا دورا للأمم المتحدة في ٣١ بلدا من بينها ثلاثة بلدان خصصت فيها دور للأمم المتحدة إثر

بعثات التقييم التي أوفدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهناك أيضا عدد من دور الأمم المتحدة المحتملة التي من المقرر أن يحدث فيها في المستقبل القريب نقل إلى مبان جديدة تتفق مع تعريف دار الأمم المتحدة.

٥١ - وأشارت أيضا إلى مفهوم دار الأمم المتحدة ''التقديري'' الذي يمكن استخدامه في الحالات التي لا تتوافر فيها احتمالات وشيكة على إنشاء دور للأمم المتحدة. ويجري تطبيق ذلك المفهوم حيثما تكون هناك مكاتب متفرقة تتصل ببعضها عن طريق شبكة داخلية موجودة داخل البلد وتيسر تبادل المعلومات والممارسات والخبرات. ويجرى الاضطلاع بدراسة استقصائية بشأن الخدمات المشتركة على الصعيد القطري من شأنها أن توفر أساسا لوضع استراتيجية تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تنظيم الخدمات الإدارية والمالية.

٥٢ - وأبرزت المديرة المساعدة الفوائد المختلفة التي تحققت من إنشاء الأماكن والخدمات المشتركة. ومن هذه الفوائد تحقيق الفعالية من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن الأماكن والخدمات المشتركة أن تتيح النجاح في تنفيذ تدابير الإصلاح الأخرى، كإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عن طريق إيجاد إحساس بروح الجماعة والقصد المشترك فيما بين أعضاء الأفرقة القطرية وأيضا عن طريق تسليط الضوء على وجود الأمم المتحدة في العواصم المعنية.

٥٣ - ونوهت وأقرت الوفود العشرة التي أعطيت لها الكلمة، مع التقدير، بالجهود التي بذلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تقديم عرض مستكمل عن برنامج دار الأمم المتحدة. كما أشارت إلى التقرير الشامل والمبين والمفيد الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.5 وأثنت على المجموعة الإنمائية للعرض الذي قدمته ولما اتخذته من إجراءات وبذلته من جهود وحققته من نتائج حتى الآن.

٥٤ - وأشارت عدة وفود إلى أن ورقة غرفة الاجتماع تركز على الجانبين المادي والمالي لدار الأمم المتحدة، وشددت على أمور منها: الحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن تحقيق الاتساق بين القواعد والأنظمة؛ وآليات التنسيق بين كل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛ وأحكام وشروط الاتفاقات الأساسية المعقودة بين أعضاء المجموعة الإنمائية والحكومة المضيفة؛ وشروط التأجير، وأُشير إلى أن تبسيط أساليب وإجراءات العمل المتبعة في مختلف وكالات الأمم المتحدة هو أيضا عامل هام في الإعداد لإنشاء دار للأمم المتحدة تستوفي تماما للشروط. وينبغي أيضا، عند السعي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وفوائد بصفة عامة عن طريق الإدماج المادي للمباني، مراعاة الطابع المميز لفرادى الوكالات واستقلالها. وذكّر أحد الوفود المجموعة الإنمائية بعدم إغفال الجانب الوظيفي لدار الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بال المجموعة أهمية تنسيق السياسات فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة التي تعيش تحت سقف واحد وفي ظل قيادة المنسق المقيم وتوجيهه. وأشار المتكلم إلى الأهمية البالغة لدور المنسق المقيم وأدائه في قيادة مختلف البرامج والأنشطة وكذلك في الاتصال مع البلد المضيف، وهو عامل لم يُشر إليه في الوثيقة DP/1999/CRP.5. واستعلم وفد عما إذا كانت هناك حالة انضمت فيها مؤسسات بريتون وودز إلى دار الأمم المتحدة وطلب الحصول على المزيد من المعلومات بشأن رد الفعل المؤسسي من جانب مقر البنك الدولي على هذا الاقتراح.

٥٥ - وإعرابا عن التأييد الكامل للحكمة من إنشاء دار الأمم المتحدة، طرح معظم الوفود التي أعطيت لها الكلمة اقتراحات على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى التحول

من تقديم الحكومات للأراضي كمنح واضطلاعها بالتشييد إلى اتباع الطريقة الفعالة من حيث التكلفة المتمثلة في تقديم الحكومة المضيفة مبنى دون تقاضي أي إيجار فاقترح أن تنظر المجموعة الإنمائية في اختيار طريقة ملائمة على أساس كل حالة على حدة، تبعا لاحتياجات البلدان المضيفة وأوضاعها، بدلا من اعتماد طريقة واحدة تطبق في جميع البلدان.

٥٦ - وفيما يتعلق بمنح الأرض على سبيل الهبة اقترح أحد الوفود إعادة الأرض الموهوبة إلى الحكومة المضيفة حيثما يكون ذلك مناسبا. ومن الناحية الأخرى، ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر في وهب الأرض على أساس كل حالة على حدة، مع الإشارة إلى الدروس المستفادة كما ينبغي لها ألا تنتهج سياسة ثابتة ضد وهب الأرض. وطلب أحد الوفود توفير مزيد من المعلومات عن التعليمات التي صدرت إلى المنسقين المقيمين فيما يتعلق بإعادة الأرض الموهوبة التي قدمتها الحكومة من أجل إنشاء دور الأمم المتحدة. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي ألا تصدر أي تعليمات إلى المنسقين المقيمين لإعادة الأرض إلا بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، وطلب إعادة النظر في التعليمات.

٥٧ - وأعرب العديد من الوفود عن بالغ اهتمامهم بأنشطة الخدمات المشتركة التي يمكن أن تتحقق فيها الفعالية من حيث التكاليف والكفاءة. وذكرت تلك الوفود أنها تتطلع إلى معرفة النتائج التي يسفر عنها مشروع المجموعة الإدارية المعنية بالخدمات والأماكن فيما يتعلق بجمع المعلومات بطريقة منهجية بشأن المركز الحالي للخدمات المشتركة أو المتقاسمة على الصعيد القطري والخبرة المستفادة منها.

٥٨ - وأشار أحد الوفود إلى أن التقرير المرحلي لم يتطرق إلى الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بالأمن.

٥٩ - وطلب وفد آخر زيادة إيضاح الفرق بين الخدمات المشتركة والخدمات المتقاسمة والمفهوم الذي يستند إليه في التمييز في استخدامهما. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد توفير مزيد من المعلومات بشأن العوائق الرئيسية التي تعرقل إنشاء أماكن وخدمات مشتركة في البلدان التي لم تضع بعد ذلك المفهوم موضع التنفيذ. وطلب المتكلم أيضا إيراد أمثلة عن حالات أدى فيها استعمال الخدمات المشتركة إلى تحقيق وفورات وزيادة الفعالية من حيث التكلفة.

٦٠ - وأشار أحد الوفود إلى أنه جرت الاستعانة بخبير استشاري لاستعراض وتقييم إنشاء المباني المشتركة. وطُلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توفير معلومات عما إذا كانت قد روعيت أيضا إمكانية الاستعانة بالخبرة الاستشارية المحلية من البلدان التي توجد بها برامج أو على الأقل من بلدان من نفس المنطقة.

٦١ - واعترف أحد الوفود بأن التقرير يعطي انطباعا مفصلا عن البيروقراطية المعقدة التي يجب أخذها في الاعتبار لدى إنشاء الأماكن والخدمات المشتركة. كما أبدي اهتمام بنظم المعلومات والاتصالات التي تتطلب من جميع شركاء المجموعة الإنمائية أن يرصدوا لها مخصصات وميزانيات كبيرة. وأعرب عدد من الوفود عما يصادفه من صعوبات إزاء ما يوفر له من معلومات، في إصدار حكم مستنير، بشأن الخيارين المتعلقين بتنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة في المستقبل. وأحاط أحد الوفود علما بما تنطوي عليه هذه العملية من تعقيد، فذكر أن النتائج الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.5 هزيلة نوعا ما. وسأل وفد آخر عن كيفية احتساب مبلغ الـ ١٢ مليون دولار المخصص لإنشاء ١٥ دارا أخرى للأمم المتحدة قبل عام ٢٠٠٤. وطلب المتكلم أيضا توفير مزيد من المعلومات بشأن ما يقدر تحقيقه من وفورات للوكالات المشاركة، عن طريق تنفيذ الأماكن والخدمات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت من المجموعة

الإنمائية مزيد من التوضيح بشأن الإطار الزمني فيما يتعلق باستخدام مبلغي الـ ١٢ مليون دولار والـ ٢٤ مليون دولار. وتساءلت عدة وفود عن كيفية تحديد تلك الأرقام وعن العناصر الداخلة فيها.

٦٢ - وذكر أحد الوفود أن الانتقال إلى دار للأمم المتحدة غالبا ما ينطوي على تكاليف إضافية لا يمكن تغطيتها إلا عن طريق توفير تمويل إضافي. وعليه تبرز على المدى القصير حاجة إلى توفير إضافي، لكن على المدى الطويل يمكن تحقيق فوائد ووفورات في التكاليف ناجمة عن تشاطر الخدمات والتنسيق الفعال.

٦٣ - وذكر وفد آخر أن الانتقاء من بين الخيارات المطروحة سيعتمد على توفر الموارد. وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان من الممكن العمل على توفير موارد خارجة عن الميزانية. وردا على ذلك اقترحت المديرة المساعدة، أن يدرس الوفد إمكانية توفير التمويل بغرض المساعدة في تنفيذ مشروع دار الأمم المتحدة على غرار التمويل الذي وفرته حكومة المملكة المتحدة.

٦٤ - وأشارت المديرة المساعدة إلى أنه سيتم وضع تفاصيل المقترحات ودقائقها في سياق المقترحات المتعلقة بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي لكل عضو من أعضاء المجموعة الإنمائية. وتهدف الوثيقة DP/1999/CRP.5 إلى توفير المعلومات الأساسية التي من شأنها أن تيسر المداولات بشأن تخصيص الموارد المالية. وذكرت أن تنسيق عروض الميزانية التي سيقدمها كل عضو إلى مجلسه التنفيذي لن يشكل تحديا للأمانة الحالية فحسب، بل أيضا للمجالس التنفيذية فيما يتعلق باتخاذ قرار بشأن المشاركة المالية لكل منها في تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة.

٦٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5).

رابعا - بيانات بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٦ - عقد المجلس التنفيذي جلسته الأولى المتعلقة بالتمويل وفقا للمقررين ٢٣/٩٨ و ١/٩٩، وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتوفير التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ وما بعده (DP/1999/CRP.6) ونقح الجدولين رقم ١ و ٢ مع ما أبدي بشأنهما من تعليقات. وكما اتفق عليه مع المجلس، سيجري مزيد من التنقيح على الجدولين بحيث يقدمان بيانات دقيقة قبل توزيعها رسميا.

٦٧ - وبالنظر إلى الطابع الخاص الذي تميزت به الجلسة الأولى المتعلقة بالتمويل، التي حلت محل المؤتمر التقليدي لإعلان التبرعات الذي تعقده الجمعية العامة، والذي دعي إليه تحديدا جميع أعضاء البرنامج الإنمائي، ترد في المرفق ملخصات للبيانات التي أدلت بها الوفود التي أعطيت لها الكلمة منسوبة إلى البلدان، كما ترد التبرعات المعلنة بالصورة التي عرضت بها.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيانات المديرة التنفيذية

٦٨ - نوهت المديرة التنفيذية في بيانها الافتتاحي بأن الدورة الحالية دورة هامة للغاية بالنسبة لصندوق السكان، وركّزت على عدة قضايا أساسية منها: إطار التمويل لعدة سنوات؛ والنهج القطاعي الشامل والمساعدة الطارئة؛ ونظام خدمات الدعم التقني. ولاحظت أنه ليس هناك قضية تهم الصندوق في الوقت الحاضر مثل إطار التمويل لعدة سنوات، وأن الصندوق يتطلع قُدما إلى مساهمة المجلس التنفيذي وتوجيهه للبدء في مواجهة التحدي المطروح أمامه وهو ترجمة هذا المفهوم إلى عمل. وأكدت للمجلس أن الصندوق يؤيد تماما استخدام كافة القطاعات في القطاع الصحي، ويدرك إمكانية اعتبارها وسيلة لمساعدة الحكومات في تعزيز الرعاية الصحية الأساسية التي تعتبر أمرا لا غنى عنه للإنجاز الفعال لخدمات الصحة الإنجابية. وإن كانت مشاركة الصندوق في نهج كافة القطاعات الصحية ستحول دون اشتراكه في قطاعات أخرى، مثل التعليم والرعاية الاجتماعية، فضلا عن المبادرات المشتركة بين القطاعات ومنها قطاع السكان.

٦٩ - وأفادت بأن الصندوق قد حقق إنجازا تاريخيا في التمويل في عام ١٩٩٨، فقد وصل مجموع المساهمات التي تراكمت لديه بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٩٨ إلى مبلغ ٤,٦ بليون دولار كما أن مالية الصندوق قد ظلت تتجاوز مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من حيث مجموع موارده السنوية للسنة الرابعة على التوالي. ولكن رغم زيادة المساهمات النقدية الوطنية الآتية من عدد من كبار المانحين في عام ١٩٩٨، فإن موارد الصندوق العامة انخفضت بنحو ١٦ مليون دولار عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وفي الوقت الحاضر يمكن القول من واقع التعهدات والمعلومات ذات الصلة الواردة حتى الآن أن مجموع إيرادات الصندوق عام ١٩٩٩ سوف تتجاوز مرة أخرى ٣٠٠ مليون دولار. ثم شكرت في هذا الصدد المانحين على استمرار دعمهم وعلى مداومة التزامهم ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبأعمال الصندوق.

٧٠ - وفيما يتعلق باستخدام الموارد، لاحظت أن الصندوق اتخذ في العام الماضي خطوات مشهودة في تحسين التخطيط، وتدفق واستخدام موارده النقدية. وكنتيجة لذلك، تحسن إنجاز البرنامج في عام ١٩٩٨، وتم استخدام إيرادات الصندوق بالكامل في عام ١٩٩٨، فضلا عن ترحيل الموارد غير المنفقة المرحّلة من السنة السابقة. وكان على الصندوق أن يسحب في الربع الأخير من ذلك العام من الاحتياطي التشغيلي مبلغ ٦,٥ مليون دولار لتمويل العجز الناتج. لهذا لم تتجاوز قيمة الاحتياطي التشغيلي بنهاية ١٩٩٨ مبلغ ٤٩,٥ مليون دولار، أي دون المعدل المأذون به وهو ٥٦ مليون. كما اقترض الصندوق مؤقتا حوالي مبلغ ٢,٩ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي لتلبية حاجاته النقدية اللازمة للعمليات الجارية، ريثما ترد المساهمات. وقد طرحت المديرة التنفيذية المسألة على المجلس التنفيذي لسببين: أولهما، التقيد بالمادة ١٢-٢ من النظام المالي، التي تشترط إبلاغ هذه المعلومات إلى المجلس؛ والسبب الثاني هو مناشدة مانحي الصندوق سداد مبالغ تعهداتهم في أقرب فرصة ممكنة من عام ١٩٩٩، لتمكين الصندوق من تخفيف مشكلته الحالية وهي التدفق النقدي، وإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى معدل تمويله الكامل وقدره ٥٠ مليون دولار.

٧١ - وفيما يتعلق بالإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي، أشارت إلى أهمية دخول منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في حوار حول الإطار. فهذا الحوار مفيد لمعرفة طريقة استخدام هذا الإطار، فضلا عن استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري الموحد، كذلك طريقة استخدام التقييم القطري للسكان بالنسبة

للصندوق. وأضافت قائلة إن من الأساسي عند التعاون مع مختلف الأدوات التأكيد على أهمية استخدام نظام موحد للبيانات، وتعزيز قدرات البلدان على جمع وتحليل واستخدام بيانات موثوقة عند صياغة البرامج ورصدها.

٧٢ - وانتقلت إلى البند المتعلق بموضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، فلاحظت أنه منذ اجتماع المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقد اجتماعان هامان في إطار عملية مؤتمر السكان والتنمية + ٥ وهما: منتدى لاهاي الدولي الذي نظمه الصندوق وتكرمت باستضافته حكومة هولندا في لاهاي من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير؛ ثم اجتماع اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بين ٢٤ و ٣١ آذار/ مارس. ولاحظت أن اجتماع اللجنة التحضيرية كان عملية مكثفة عبرت عن الأهمية التي توليها البلدان لمسألة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. كما كان علامة على التزام وقوة إحساس كثير من الفئات بهذه القضايا. وجاء دليلا على ضرورة استمرار الجهود لإبلاغ وإيضاح الحقائق والتعاريف وخصوصا بالنسبة للمفاهيم والمصطلحات التي يمكن أن تظل مثارا لسوء التفاهم. ورأت أن تنفيذ نتائج مؤتمر السكان والتنمية يسير بشكل سليم، وأن التغير ملحوظ بجميع المناطق في معظم البلدان. ومع ذلك، يلزم بذل جهود حثيثة ومستمرة لتأمين مكاسب السنوات الخمس الأولى في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستمرارها وزيادة تعزيزها. وقد نظر الفريق العامل التابع للجنة التحضيرية في إجراءات يتم اتخاذها مستقبلا لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ورغم عدم استكمال أعمال اللجنة التحضيرية، فإن الاجتماع استطاع إن يبت في معظم أجزاء النص بعد أن عمد إلى تنحية تسع فقرات جانبا على أن يعود إليها مرة أخرى في الاجتماع المستأنف. ثم أثنت المديرة التنفيذية على الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة لمهارته في رئاسة الاجتماع وعلى فهمه العميق للقضايا المطروحة.

٧٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى القضايا التي تناولها تقرير الصندوق المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1999/5) فأكدت من جديد التزام الصندوق بكافة عمليات إصلاح الأمم المتحدة. لا سيما الجهود الجارية التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأيضا جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها من خلال جهاز لجنة التنسيق الإدارية. وأبدت سعادتها لأن الصندوق شارك بنشاط في اللجان التنفيذية الأخرى المعنية بالقضايا ذات الشأن، وخصوصا في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية. كما أبلغت المجلس التنفيذي أن منظمة الصحة العالمية والصندوق قد أجريا مؤخرا مشاورة وحوارا على مستوى رفيع وكانا مفيدين وبناءين. وقد وافقت المنظمتان على توجيه رسالة مشتركة إلى موظفي كل من المنظمتين بهدف زيادة التعاون بينهما.

٧٤ - وختمت كلمتها بالإشارة إلى أن الصندوق يتطلع دائما إلى انعقاد الدورة وأنه مستعد لتزويد المجلس التنفيذي بأية إيضاحات أو معلومات قد يحتاجها. كما أن الصندوق يرحب بالتوجيه والمشورة التي قدمها المجلس خلال الدورات.

٧٥ - وخلال المناقشة التي دارت بعد ذلك، علقت عدة وفود على إطار التنمية الشامل الذي وضعه البنك الدولي وشدد وفد على ضرورة توخي الحذر من هذا الإطار، وأشار إلى ضرورة احترام المهارات والمزايا النسبية للصناديق والبرامج. وقال الوفد إن أموال وبرامج منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تركز دائما على إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وألا تتوه في عملية الإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي. وسأل وفد عن طبيعة موقف مناقشة لجنة

التنسيق الإدارية من إطار البنك الدولي، وكيف يتفق الإطار مع ولايات الصناديق والبرامج. وطلب وفد أن يعرف كيف يمكن التوفيق بين إطار البنك الدولي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومع جوانب أخرى من عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وقال الوفد إنه برغم ما ذكره البنك الدولي من أن إطاره عبارة عن عملية موجهة نحو البلدان، فإن البنك لم يقم بأية عملية للتشاور مع البلدان. وشدد وفد آخر على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة باستقصاء أوجه التكامل مع إطار البنك الدولي وحث على بدء هذا الحوار في وقت مبكر. ورأى وفد عقد مؤتمر صحفي يتناول إطار البنك الدولي قبل أن يبحث المجلس التنفيذي بند جدول الأعمال المتعلق بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية. وسأل وفد عن مستقبل العلاقة بين إطار البنك الدولي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري. ولاحظ وفد أن إطار البنك الدولي على المستوى التشغيلي لا يمثل أي صعوبات، لأن البنك الدولي يحتاج إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الخبرات الثرية. ومع ذلك أشار إلى إمكان ظهور صعوبات على المستوى السياسي.

٧٦ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي إلى أن إطار البنك الدولي ما زال في طور النشوء، وأنه تم الاتفاق في اجتماع أخير لأعضاء المكتب التنفيذي على أنه من المفيد عقد اجتماع رسمي مع البنك الدولي خلال الدورة السنوية للمجلس.

٧٧ - وأشار وفد إلى أن البنك الدولي يوسع أنشطته في مجالي السكان والصحة، فسأل عن طبيعة التعاون المنهجي المنتظر من البنك الدولي. وأثنى وفد آخر على تعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، وأبدى سعادته لمبادرة الصندوق في مجال القطاع الخاص. وسأل وفد عن طبيعة المجالات التي يتعاون فيها الصندوق مع منظمة الصحة العالمية.

٧٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها المفيدة. ولاحظت أنه في مجال تعاون الصندوق مع البنك الدولي فإن هذا التعاون مستمر عالميا، كما تضاعف نشاطه إقليميا وقطريا. فمثلا في إطار تقييمات البنك في بلدان مختارة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تم الاتفاق على أن يعتمد البنك على أمور منها الدعم الفني من الصندوق. وقد كان تعاون الصندوق مطردا مع البنك الدولي في مجال شراء وسائل منع الحمل ونظم الإدارة السوقية. كما يعمل الصندوق مع الموظفين الفنيين في البنك الدولي لإدراج موضوع الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة، ضمن ما يقوم به البنك من تحليلات قطاعية وأنشطة للتدريب.

٧٩ - وفيما يتعلق بإطار البنك الدولي، لاحظت المديرة التنفيذية أن هذا الأمر في مفهومها لا يعدو حاليا أن يكون مجرد اقتراح، ومن ثم فإن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع اعتماده أو الأخذ به. كذلك فالأمر متروك للحكومات كي تبت في موضوع إطار البنك الدولي. وفي نفس الوقت فإن منظومة الأمم المتحدة تتحرك طبعا صوب الأخذ بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والاتجاه الذي تسلكه المنظومة هو تسهيل التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة في موضوع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي صكوك أخرى مثل التقييمات القطرية المشتركة. وأكدت المديرة التنفيذية على الطابع العالمي والمحايد والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة، وأشارت إلى أن برامج الصندوق موجهه نحو الأقطار. ولاحظت أن إطار البنك الدولي لم يكن موضع مناقشة في الاجتماع الأخير للجنة التنسيق الإدارية. ومع ذلك فإن زملاءها في الوكالة الموجودين في باريس ولندن قد أطلعهم البنك على موضوع إطار عمله.

٨٠ - وفيما يتعلق بتعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، ذكرت أن المنظمتين تعملان سويا في عدد من المجالات، منها الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية للمراهقين، فضلا عن مجالات مثل المؤشرات والدعوة، خصوصا على المستوى القطري. ويتعاون الصندوق مع منظمة الصحة العالمية في منهجيات لقياس وفيات المواليد، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومع بعض الوكالات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة. كما تعاون الصندوق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في موضوع لجنة التنسيق المعنية بالصحة. وقرر الصندوق مع منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة إصدار رسالة مشتركة توضح طبيعة العلاقة بينهما قطريا وتحدد أدوارهما ومسؤولياتهما، بما في ذلك طريقة التعامل بين المنظمتين.

خامسا - البرامج القطرية والأمور ذات الصلة

٨١ - اعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري: تقديم المساعدة إلى حكومة بنن (DP/FPA/BEN/5 و .Corr.1).

٨٢ - وألقى الوزير المسؤول عن التخطيط وعن تشجيع إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والتوظيف في بنن كلمة أعرب فيها عن تقديره للمجلس التنفيذي لاعتماد برنامج تقديم المساعدة إلى بنن. وشكر المديرة التنفيذية للصندق على الدعم الذي قدمه الصندوق لبلده، وأكد على قيام تعاون ممتاز بين حكومته والصندوق، وأكد على التزام بلده بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٣ - وأعرب وفد آخر عن تأييده الكامل للبرنامج الذي يجري تنفيذه في بنن، وذكر أنه رحب في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، بالطريقة الجديدة لإعداد وتصميم البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وأضاف الوفد ذاته أنه يشعر بالارتياح لأن التعليقات التي أبداها في الاجتماع غير الرسمي المعقود قبل الدورة قد أخذها الصندوق في الاعتبار وأن المعلومات الإضافية المطلوبة قدمت في إطار التصويب.

٨٤ - وأعربت مديرة شعبة أفريقيا عن شكرها لحكومة بنن للتعاون الممتاز الذي تم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن شكرها لوزير التخطيط وإعادة التنظيم الاقتصادي وتعزيز العمالة لحضوره الدورة، وكذلك عن شكرها للوفد لأنه قدم تعليقات بنّاءة كما أعربت عن تقديرها لما قدمه من دعم. ثم أعربت عن ارتياحها لما لاحظته بأن الوفد مقتنع بالمعلومات الإضافية التي قدمها الصندوق.

سادسا - خدمات الدعم التقني

٨٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4). وقد أعد التقرير استجابة للفقرة ٤ من المقرر ٦/٩٨ التي طلب فيها المجلس إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ تقريرا مرحليا موجزا عن فعالية التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني منذ الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، ولا سيما فيما يتعلق بوظائف اختصاصيي خدمات الدعم التقني على صعيد المقر.

٨٦ - وأبرز مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لدى عرضه التقرير المرحلي، الأهمية المعطاة لتعزيز التنسيق بين اختصاصيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية، والتركيز على بناء القدرة الوطنية. واسترعى الانتباه إلى مرفقات التقرير، التي وفرت أمثلة عن أنشطة التضافر المحددة المضطلع بها لتعزيز وتقوية الاتصالات والترابط بين مستويات نظام خدمات الدعم التقني الثلاثة وهي الخبراء الوطنيون، وأفرقة الدعم القطرية، واختصاصيو خدمات الدعم التقني، فيما يتعلق بالورقات البحثية، والمقالات، والحلقات الدراسية وحلقات التدريب. وأوضح أنه في مطلع عام ١٩٩٨، أنشئ فرع التنسيق داخل شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لتحقيق جملة أمور منها تعظيم التنسيق، وتعبئة الخبرة التقنية بهدف بناء القدرة على الصعيد القطري. وأضاف قائلا إن هذا التقرير قد أعد استنادا إلى المعلومات والتحليل اللذين تم الحصول عليهما من أفرقة الدعم القطرية ومن منسقي وكالة خدمات الدعم التقني، ومن المكاتب القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٧ - وذكر مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات أن الصندوق يتطلع إلى تلقي الاستجابات والتوجيه من المجلس التنفيذي، ولا سيما بشأن الطريقة التي يتوقع بها المجلس تقدم نهج المستويات الثلاثة لخدمات الدعم التقني. ويرى الصندوق أن نظام خدمات الدعم التقني قد تطور وأصبح أقوى منذ عام ١٩٩٧، على أن الصندوق يدرك بنفس القدر أنه لم يتحقق بعد النظام الكامل. وأضاف قائلا إنه استجابة للمقرر ٦/٩٨ سيقدم الصندوق تقريرا أكثر تفصيلا إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وسيتضمن في جملة أمور مجموعة كاملة من الدروس المستفادة من خبرة اختصاصيي خدمات الدعم التقني، وأفرقة الدعم القطرية، والخبراء الوطنيين، علما بأن اختصاصيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية، قد شاركوا بنشاط في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. ثم أكد على أهمية التضافر في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإن الصندوق يتقصى طريقة دمج المنظمات غير الحكومية في هيكل خدمات الدعم التقني. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن ممثلين من الوكالات الشريكة في خدمات الدعم التقني حضروا الدورة.

٨٨ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك أعربت وفود عديدة عن تقديرها للملاحظات الاستهلالية التي قدمها مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات. وأبدوا ترحيبهم بالتقرير وأعربوا عن ارتياحهم لملاحظاتهم التقدم المحرز في تعزيز نظام خدمات الدعم التقني. وأعرب وفد عن موافقته على أن استخدام تكنولوجيات الإعلام سيفيد كثيرا في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الخبراء. وتساءل وفد عن إمكانية إتاحة تلك التكنولوجيات والقدرات اللازمة لتيسير ذلك التبادل أيضا للبلدان المستفيدة، مؤكدا على ضرورة مساهمة نظام خدمات الدعم التقني في بناء الخبرة الوطنية وعلى الحاجة الى إقامة صلات وثيقة بين الخبرة التقنية المقدمة والاحتياجات الفعلية للبلدان المستفيدة. وتكلم وفد باسمه وباسم وفد آخر فتساءل عن النسبة المئوية للوقت الذي يكرسه اختصاصيو خدمات الدعم التقني في مجال الدعم التقني وأعرب عن اهتمامه بمعرفة تكاليف اختصاصيي خدمات الدعم التقني. وأعرب الوفد عن أمله في أن يخصص فصل في التقرير المقبل للتضافر القائم بين الوكالات وأن تدرج أيضا في ذلك التقرير الحلول والخيارات لتحسين نظام خدمات الدعم التقني. ولاحظ وفد أن التقرير تنقصه معلومات عن التفاعل بين نظام خدمات الدعم التقني والمنظمات غير الحكومية، وضرورة تقديم تلك المعلومات الى المجلس التنفيذي في التقرير اللاحق. وأضاف أن من

الضروري تلبية الحاجة إلى مستشاري أفرقة الدعم القطرية من ميادين إنمائية متنوعة وليس من الميادين ذات الصلة بالسكان فحسب.

٨٩ - وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي أدخلت مختلف الورقات الفنية التي أعدها نظام خدمات الدعم التقني في الدروس والخبرات التي جمعت من أجل استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمعرفة نوع التوجيه الذي قدمه نظام خدمات الدعم التقني فيما يتعلق بالنهج القطاعية والمبادرة العالمية المتعلقة بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات. واستفسر الوفد أيضا عن حجم الطلب على الخبراء الاستشاريين الوطنيين وتساءل عن إمكانية الاستعانة بهم مباشرة بالنسبة للبرامج القطرية. ولاحظ وفد أن نظام خدمات الدعم التقني يقوم بدور في النهج القطاعية. وأوضح الوفد ذاته أنه لتحسين نظام خدمات الدعم التقني لا بد من المضي إلى ما هو أكثر من مستوياته الثلاثة والاستفادة من وكالاته الشريكة لإحداث أثر يتسم بمزيد من التفاعل مع النهوض في الوقت ذاته بالبرنامج السكاني في تلك المنظمات الشريكة.

٩٠ - وأعرب وفد عن ارتياحه إذ يلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قامت بتمويل مركز تعليمي بشأن السكان في سانتياغو، شيلي. وأعرب عن الأمل في أن تتخذ منظمات شريكة أخرى في خدمات الدعم التقني تدابير مماثلة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على قدراتها الداخلية في التصدي للشواغل السكانية. وأضاف الوفد يقول إن التقرير المقبل سيوفر تحليلا لفعالية التكلفة في نظام خدمات الدعم التقني كما يركز مزيدا من الاهتمام على تفاعله مع المكاتب القطرية، ولا سيما من حيث دعم البرامج القطرية. وذكر الوفد أنه سيرحب بفرصة التشاور مع الصندوق بشأن التقرير المقبل. وتساءل وفد آخر أيضا عن تكاليف خدمات الدعم التقني واستفسر عن كيفية تعزيزها. وتساءل الوفد في معرض إشارته للفقرة ٥ من التقرير، عن السبب في عدم إدراج برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ومع الإشارة إلى الفقرة ١٩ طلب الوفد إيضاحا بشأن معايير قائمة الخبراء الاستشاريين.

٩١ - واستفسر وفد عن التغييرات في نظام خدمات الدعم التقني التي يتوخاها الصندوق، وخاصة الطريقة التي يمكن بها تعزيز النظام من حيث بناء القدرات والنهج القطاعية النطاق. ولاحظ الوفد أن نظام خدمات الدعم التقني له دور مهم وطبيعي يقوم به في مجال النهج القطاعية النطاق، ونبّه إلى ضرورة تقديم معلومات أكثر تحديدا عن ذلك الموضوع وعن موضوع التغييرات المقبلة في التقرير المقبل ليتسنى للمجلس التنفيذي توفير التوجيه المناسب للصندوق.

٩٢ - وقد أعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للوفود لما أبدته من تعليقات واقتراحات بنّاءة. وفيما يتعلق بالإشارة الى الاستفسار عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ذكرت أن الصندوق يدرك الحاجة إلى الوعي الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في نظام خدمات الدعم التقني كما يدرك أنه ينبغي تدريب جميع المستشارين، وليس فقط المستشارين الصحيين، في هذا المجال. وأضافت قائلة إن الصندوق يعمل مع البرنامج المشترك على استحداث تدريب من هذا القبيل.

٩٣ - وشكر مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات الوفود لما أبدته من تعليقات وطرحته من أسئلة وأشار إلى أن التقرير الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ سيتضمن عددا من المواضيع التي أثارها مختلف الوفود. وأضاف قائلا إنه يمكن تنظيم الاجتماع غير الرسمي بشأن ذلك التقرير مع أعضاء المجلس التنفيذي للحصول على استجابة من جانبهم قبل وضع التقرير في صورته النهائية. وردا على السؤال المتعلق بالنسبة المئوية للدعم التقني الذي تضطلع به الوكالات الشريكة، قال إن منظمتا العمل الدولية واليونسكو أفادتا بأنها تبلغ ما بين ٤٠ إلى ٦٠ في المائة وقدرت منظمة الصحة العالمية ذلك بحوالي ٦٠ في المائة. وأوضح أنه ستقدم معلومات إضافية في التقرير المقبل، كما ستدرج في التقرير المقبل أيضا معلومات عن المساءلة المالية والتكاليف. وفيما يتعلق بقائمة الخبراء الاستشاريين، ذكر أنه ينبغي أن يكون الخبراء الاستشاريون الوطنيون أول من يُطلب للعمل ولاحظ أن الاتجاه يتزايد من أجل استخدام الخبراء الوطنيين. وأحاط علما بالاقتراح الذي قدمه أحد الوفود فيما يتعلق بدعم القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيات الإعلام. وأشار الى أن جميع أفرقة الدعم القطرية تشارك في المبادرة العالمية المتعلقة بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات. وأردف قائلا إن فريق الدعم القطري في إثيوبيا قد شارك في النهج القطاعية النطاق، وأنه سيستفاد بصورة أكبر في المستقبل دونما شك من خبرة خدمات الدعم التقني، في تصميم وتنفيذ النهج المذكورة في بلدان أخرى. واختتم كلمته بأن ذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحاط علما بالاقتراحات المفيدة التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي وأنها ستؤخذ في الاعتبار عند إعداد المقترحات للدورة المقبلة لترتيبات خدمات الدعم التقني.

٩٤ - وذكر ممثل منظمة العمل الدولية، باسم جميع الوكالات الشريكة في خدمات الدعم التقني، أن خدمات الدعم التقني ستسترشد بالاقتراحات البنّاءة التي قدمها أعضاء المجلس التنفيذي لزيادة تعزيز أعمالها. وفي معرض الإشارة إلى أصول نظام خدمات الدعم التقني قال إنه برغم أن النظام قد أنشئ قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد أصبح منذ ذلك الحين آلية استراتيجية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد المركز الفريد لنظام خدمات الدعم التقني، ولا سيما فيما يتعلق بهيكله اللامركزي وتشديده بصورة محددة على التضافر المشترك بين الوكالات ونهجه المتعدد التخصصات في الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للبرامج القطرية. وأكد أن نظام خدمات الدعم التقني يمكنه أن يقوم بالمزيد في مجالات التطوير والدعوة في ميدان السكان أكثر من أي وكالة أخرى. وأنه يجري أيضا تقصي التضافر بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية. واختتم كلمته بأن أشار إلى أن الوكالات الأعضاء في خدمات الدعم التقني ترى أن النظام ناشئ، وأنها ملتزمة بتحسينه وتعزيزه.

٩٥ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي بشأن التحسينات المنفذة في تشغيل نظام خدمات الدعم التقني في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4).

سابعا - النهج القطاعية الشاملة

٩٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع بعنوان ''صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة'' (DP/SPA/1999/CRP.1). وقدمت الورقة استجابة للمقررين ١٧/٩٨ و ٢٥/٩٨.

٩٧ - وقد رحبت نائبة مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات، لدى تقديم الورقة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة، بإتاحة الفرصة للصندوق لكي يدير حواره الأول مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن طبيعة ومدى مشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة. وأشارت إلى أنه بينما تركز الورقة على النهج القطاعية الشاملة للصحة، فإن توجيهات المجلس فيما يتعلق بمشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة تنطبق كذلك على القطاعات الأخرى، بما فيها قطاع التعليم. وألقت الضوء على المنطلقات الأساسية التي تصدر عنها النهج القطاعية الشاملة ومنها استراتيجية وسياسات قطاعية مترابطة واضطلاع الحكومة بالدور القيادي في تحديد الاستراتيجية القطاعية؛ وتعزيز ملكية تلك الاستراتيجية على كافة الأصعدة؛ وبناء شراكات واسعة النطاق مع الجماعات المدنية والقطاع الخاص؛ وتمكين أشد الفئات فقرا وضعفا من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتعزيز القدرات الوطنية؛ والاستفادة من ترتيبات التنفيذ المشترك. وتنسجم تلك المبادئ مع ولاية الصندوق والتزامه بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بما في ذلك الدور الرئيسي للصندوق في مساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظت أن توخي الصندوق الحذر إزاء النهج القطاعية إنما يرجع إلى اهتمامه بأن توجد درجة من المساءلة المالية تسمح للصندوق بتعقب أمواله والتأكد من إنفاقها في ميدان الصحة الإنجابية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الصندوق شارك في المناقشات المتعلقة باستراتيجية النهج القطاعية الشاملة في كل من غانا وزامبيا، فإنه لم يضع أمواله في السلة المشتركة.

٩٨ - ومع ذلك، شهد أسلوب النهج القطاعية الشاملة في السنوات الأخيرة تطورا ملموسا ليستوعب عدة ترتيبات تمويلية كالتمويل الموازي والتجميع الجزئي للموارد. ولم يعد تجميع الموارد في سلة مشتركة يعتبر شرطا أساسيا. وتيسر هذه المرونة مشاركة الصندوق على نطاق أوسع في النهج القطاعية الشاملة. وأضافت نائبة المدير قائلة إن الصندوق قام بدور فعال في النهج القطاعي الشامل للصحة في إثيوبيا، وتمثل مشاريع التعليم المتعلقة بحياة الأسرة التي يدعمها الصندوق جزءا من النهج القطاعي الشامل للتعليم في ذلك البلد. وشارك الصندوق مشاركة نشطة أيضا في النهج القطاعي الشامل في بنغلاديش. وقد اعترف بالميزة النسبية للصندوق في ميدان الصحة الإنجابية واستفيد منها في النهج القطاعية الشاملة في كل من بنغلاديش وإثيوبيا. ويتوقع الصندوق أن يُشارك على نطاق أوسع في النهج القطاعية الشاملة في المستقبل وهو يُدرك تماما الحاجة إلى تعزيز مهارات موظفيه، لا سيما العاملون منهم في المكاتب القطرية، وذلك بتوفير التدريب على استخدام أسلوب النهج القطاعية الشاملة. والخبرة التي اكتسبتها أفرقة الدعم القطرية التابعة للصندوق في مجال النهج القطاعية الشاملة تجعلها مؤهلة لتقديم المساعدة الفنية ولتجميع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. واختتمت نائبة المدير بيانها مشيرة إلى أن الصندوق يُرحب بالتوجيه الذي قد يرى المجلس التنفيذي تقديمه تعزيزا لمشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة.

٩٩ - وفي أثناء المناقشات التي دارت عقب ذلك، رحبت عدة وفود بالورقة المتعلقة بالنهج القطاعية الشاملة وبالفرصة التي أتاحتها للحوار والمناقشة. ورأت بعض الوفود أن الصندوق اتبع أسلوبا حذرا أكثر من اللازم إزاء النهج القطاعية الشاملة، وحثته على اتباع أسلوب أكثر جرأة وإقداما وعلى القيام بدور أقوى في تنفيذها. وأشارت وفود عديدة إلى أن للصندوق أيضا دورا هاما يؤديه في المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة للنهج القطاعية الشاملة. وأعربت بعض الوفود عن خيبة أملها لأن الورقة اقتصرت على النهج القطاعية الشاملة للصحة، وأبدت اهتمامها بمعرفة آراء

الصندوق بشأن النهج القطاعية الشاملة للتعليم. وأكدت وفود عديدة على أهمية تبادل الدروس المستفادة. وأبرزت بعض الوفود أهمية وجود كفاءات كافية لدى الصندوق للاشتراك في النهج القطاعية الشاملة وأشارت إلى فائدة استغلال نظام خدمات الدعم التقني في هذا الصدد.

١٠٠ -وأكد أحد الوفود أنه يود أن يكون الصندوق ملما تماما بمنطق التفكير القطاعي الشامل في جميع البلدان، وليس في البلدان التي تجري فيها مفاوضات نشطة بشأن النهج القطاعية الشاملة فحسب. ولاحظ هذا الوفد أنه كان يمكن تضمين التقرير المزيد عن دور الصندوق في توجيه الحوار والمساهمة بنشاط في تحقيق المزيد من التطور المفاهيمي والتنفيذي للنهج القطاعية الشاملة، كدوره على سبيل المثال في الأخذ بالممارسات الجيدة مثل تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. وأيد الوفد النتيجة الرئيسية للورقة لأنه يجب أن يكون أسلوب الصندوق عمليا ومستندا إلى قرارات تتخذ لكل حالة على حدة وتبت فيما إذا كان تنفيذ ولايته سيكون أفضل داخل النهج القطاعي أم خارجه. ورحب الوفد بفرصة المشاركة في حوار مع الصندوق على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر وعرض إطلاع الصندوق على ما لدى بلده من خبرة فنية وعملية في نظرية النهج القطاعية الشاملة وتطبيقها.

١٠١ -وأعرب وفد آخر عن ارتياحه إذ يلاحظ أن هذه الورقة هي أول ورقة تكتب عن النهج القطاعية الشاملة من وجهة نظر منظمة متعددة الأطراف. وذكر وفد أن بلده ملتزم بالنهج القطاعية التزاما عميقا وقد دعمها في قطاع الصحة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق. وإضافة إلى ذلك، فإن بلده استضاف مؤتمرين دوليين للنهج القطاعية الشاملة، أحدهما عن الصحة عُقد في عام ١٩٩٧ والآخر عن الزراعة عُقد في عام ١٩٩٩. ويمثل النهج القطاعي الشامل أداة جديدة هامة لدعم البرامج بطريقة تُساعد على تحقيق ملكيتها المحلية واستدامتها، وله آثار هامة على جميع الشركاء في التنمية من حيث التغييرات التي يلزم إدخالها على السياسات والممارسات والإجراءات من أجل المشاركة. وحذر الوفد من اتباع نهج متزمتة وأكد على ضرورة مراعاة الحقائق المحلية وعلى أهمية العمل على إيجاد نظم تعبر عن الشواغل المشتركة، بما في ذلك شواغل الحكومات الشريكة. وتتمثل رؤية النهج القطاعي الشامل في وجود صندوق مشترك تساهم فيه الأطراف المعنية ويستخدم لتمويل برنامج الأنشطة المتفق عليه. ولئن وجدت بعض المرونة حاليا فيما يتعلق بترتيبات التمويل، فإن الوفد لا يتوقع أن تستمر هذه المرونة عندما يبلغ النهج القطاعي الشامل مرحلة النضوج. وبذلك فإن السؤال الذي يُثار هو ما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قادرا على المساهمة في صندوق يمول برنامج أنشطة كان مشاركا في التفاوض بشأنه. ولاحظ الوفد أن النهج القطاعية الشاملة للصحة جرى الأخذ بها دائما في سياق الإصلاح، فأكد أنه ينبغي ترتيب أولويات الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية الطرف ترتيبا محكما ضمن إطار أولويات البلد الشريك وفي سياق الحاجة لبناء نظم مستدامة. وعرض الوفد مساعدة الصندوق بأي شكل ممكن لضمان مشاركته الكاملة في النهج القطاعية الشاملة.

١٠٢ -وأيد أحد الوفود تماما النهج القطاعية الشاملة ولاحظ أن المساعدة الخارجية لم تثبت في الماضي لأنها كانت موجهة نحو مشاريع لم تكن ذات ملكية وطنية ولأن تصميم المشاريع كان يهتم بالمدخلات أكثر من اهتمامه بالنواتج والمحصلة المتحققة. وتمثل النهج القطاعية الشاملة أسلوبا أكثر استصوابا من حيث ترتيب أولويات النفقات العامة؛ وتحسين فعالية المساعدة الخارجية؛ وضمان الملكية الوطنية للعملية الإنمائية. وفيما يُسلم الوفد بوجود صعوبات عملية

في تنفيذ النهج القطاعية الشاملة، فقد أكد أنها ليست صعوبات لا يمكن تذليلها. وأضاف يقول إن من العناصر الأساسية لنجاح عملية النهج القطاعية الشاملة إنشاء قيادة وطنية في تحديد أولويات الإنفاق العام وفي وضع البرامج وتنفيذها، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الخارجيين ومع الأطراف المحلية المعنية؛ واعتماد إجراءات مرنة لتقديم المساعدة والاستفادة منها بحيث تتفق مع نهج الشراكة الجديد؛ وتحسين تنسيق المساعدة الخارجية وتكاملها؛ وزيادة الشفافية في تقديم المساعدة بالنسبة للجهات المانحة، وفي المساءلة بالنسبة للحكومات المتلقية؛ وزيادة مشاركة الأطراف المحلية المعنية غير الحكومية في الإدارة الإنمائية؛ واستخدام عملية استشارية منسقة تديرها الحكومة من أجل تذليل العقبات.

١٠٣ -ورحب وفد آخر بالعملية الاستشارية المكثفة التي يضطلع بها الصندوق للوقوف على خبرة شركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف فيما يتعلق بالنهج القطاعية الشاملة والاستفادة من هذه الخبرة. واتفق الوفد مع الصندوق على ضرورة تطويع النهج القطاعية الشاملة لاحتياجات البلدان المختلفة. وشدد الوفد على أهمية اضطلاع الصندوق بدور أساسي في النهج القطاعية الشاملة لقطاع الصحة وإلا أصبح مهمشا كغيره من المنظمات التي بدأت تشترك في النهج القطاعية. وأكد الوفد أن الملكية الحكومية أمر لا بد منه لنجاح النهج القطاعي الشامل، وأضاف أن من بين العوامل الأخرى الضرورية للنجاح التزام الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بالأهداف المشتركة؛ واستعداد الشركاء للتخلي عن الحق في اختيار مشاريع للتمويل لقاء الحق في أن يكون لهم رأي في عملية وضع الاستراتيجيات القطاعية وتخصيص الموارد. وأضاف الوفد موضحا أن خبرة بلده تشير إلى الأهمية البالغة لمشاركة جميع الأطراف المعنية في مرحلة مبكرة من عملية النهج القطاعي الشامل مما يُعزز المشاركة وملكية النتائج. ومن التحديات الهامة التي تواجه في النهج القطاعية الشاملة تحقيق التوازن الصحيح بين الجهات الفاعلة ذات الصلة والاحتفاظ في الوقت ذاته بالحجم الصغير والتركيز حفاظا على الكفاءة. وأبدى الوفد استعداده لنقل خبرته إلى الصندوق.

١٠٤ -وقال أحد الوفود، مشيرا إلى خبرة بلده، إن تنفيذ النهج القطاعي الشامل لم يخل من تحديات ذات شأن، ولكن التقدم الذي أحرز في توفير الخدمات وتطوير المؤسسات كان إيجابيا حتى في المرحلة الانتقالية المبكرة. وبفضل النهج القطاعي الشامل، أصبح لدى البلد استراتيجية صحية متوسطة الأجل، وبرنامج عمل خمسي بمظروف تمويلي متفق عليه وأهداف لتخصيص الموارد، وترتيبات إدارية مشتركة للبرنامج، ومذكرة تفاهم، ومدونة قواعد سلوك مشتركة مع الجهات المانحة. واقتضى تطوير هذه العناصر وقتا وجهدا، ولكن النتيجة كانت إطار سياسات واضحا ومتفقا عليه، وهذا شرط لا بد منه لتطوير القطاع الصحي. وأشار الوفد إلى أن عملية الإصلاح في ميدان الصحة تركز على تطوير المؤسسات كأساس للترتيبات الإدارية المشتركة، وإن الجهات المانحة كانت ترفض في الماضي النظم الحكومية وتنشئ نظمها الخاصة. ومع ذلك فإنها تعمل الآن مع الحكومة، بموجب الترتيبات الحالية، على إقامة نظم مقبولة لدى الطرفين للشراء والتخطيط والإدارة المالية ومراقبة الأداء. ودعا إلى تزويد الصندوق بالمرونة اللازمة للمشاركة في النهج القطاعية الشاملة، وذلك على أساس تجريبي في بادئ الأمر. ورأى أن المفاوضات مع الحكومات يمكن أن تساعد على كفالة احتواء المؤشرات القطاعية على المؤشرات الخاصة بولاية الصندوق. وخلص الوفد إلى توجيه السؤال التالي: إذا كان بإمكان البلد أن يقدم بيانا ماليا مدققا ويغطي الأموال المتلقاة من جميع المصادر ويؤكد أن هذه الأموال استخدمت على النحو الصحيح، وإذا كان باستطاعته أن يُبين أنه أمكن إحراز تقدم جيد في مجال ولاية الجهة المانحة فماذا يهم إذ لم تتمكن الجهة المانحة من تعقب الدولارات المحددة التي ساهمت بها؟

١٠٥ -وقال وفد آخر إنه كان ينبغي أن تُشدد الورقة على أهمية دور الصندوق في عملية صنع السياسات وأن تقدم تحليلا إيجابيا للتغييرات اللازمة داخل الصندوق لتمكينه من المشاركة في النهج القطاعية الشاملة. وأبدى ترحيبه بقرار يُصدره المجلس التنفيذي ويوصي فيه بأن يقوم الصندوق بدور قيادي في النهج القطاعية المذكورة. ولاحظ وفد آخر أنه على الرغم من مرور عدة سنوات على اتباع النهج القطاعية الشاملة، فإنها لم تتطور كثيرا. ولذلك، ولصغر حجم الصندوق، أيد الوفد نهج الصندوق الذي يتسم بالحيطة والحذر إزاء تنفيذ النهج القطاعية الشاملة. وأضاف الوفد قائلا إنه فيما ينبغي تأييد النهج القطاعية الشاملة فإنها تمثل تحديا كبيرا ولا يمكن أن يتحقق تنفيذها بمجرد خطوة واحدة. ورأى فضلا عن ذلك أنه ينبغي ألا يجري توسيع النهج القطاعية الشاملة إلا بعد أن يثبت نجاح المرحلة التجريبية.

١٠٦ -وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي أن تشجع النهج القطاعية الشاملة السياسات والبرامج المترابطة التي تديرها الحكومة، وأن تخفف، فضلا عن ذلك، من الأعباء الثقيلة في الوقت والتكلفة المترتبة على تعدد نظم إعداد التقارير. وينبغي أيضا عدم تقييد عملية صنع القرارات الحكومية، بصرف النظر عما إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة صغيرة أم كبيرة. ولاحظ الوفد أن من شأن علاقة بين النهج القطاعية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن تكون علاقة توافق وتكامل لأن الحكومة ستدير كلتا العمليتين، ولكنه أرجأ إبداء موقفه من إطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي إلى أن تنتهي المناقشات الجارية بشأنه. وأضاف الوفد يقول إنه يود أن يرى الصناديق والبرامج والبنك الدولي تعمل يدا بيد للاستجابة للأولويات الوطنية، مع احتفاظها بهوياتها وأدوارها وولاياتها المستقلة والمتميزة. وباختصار، فإن المطلوب على حد قوله هو التكامل وليس التوحد. وأوضح الوفد أنه فيما يتعلق ببلده، ستقدم المساعدة الخارجية للنهج القطاعية الشاملة عن طريق الوزارات والإدارات الحكومية المعنية، ولن تقدم مباشرة إلى الهيئات على مستوى المحافظات أو إلى المنظمات غير الحكومية. وأيد الوفد تقييم الصندوق الوارد في الفقرة ٢٥ من الورقة، بأن مشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة ستحدد مع مراعاة السياق القطري المحدد.

١٠٧ -واعترف وفد آخر بوجود مشاكل في الطرائق الحالية التي تعتمدها الجهات المانحة في صياغة البرامج، وأشار إلى ضرورة النظر بعناية في اتباع نهج جديدة. وأيد الوفد التماس أدوات وأساليب علاجية أفضل، بما في ذلك عمل الفريق الدولي العامل المعني بالنهج القطاعية الشاملة لتطوير قطاع الصحة والبرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأشار إلى أن الافتقار إلى التوحيد بين الوكالات المانحة في المتطلبات الإدارية وشروط إعداد التقارير والتضارب في إجراءات الشراء والإدارة أمر يكبد البلدان النامية تكاليف إضافية باهظة. ومن الضروري معالجة هذه المسائل عند النظر في النهج القطاعية الشاملة، ويلزم أيضا توضيح أوجه الترابط بين النهج القطاعية الشاملة واستراتيجية القرن ٢١ للجنة المساعدة الإنمائية وكذلك الإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي. وأكد الوفد استعداده لإطلاع الصندوق والحكومات التي يهمها الأمر على خبرة بلده والأدوات التي تمولها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مساعدة البلدان على رصد وتقييم التحسينات التي أدخلت على النظم الصحية، بما في ذلك الجهود المبذولة ضمن إطار مشروع الرصد والتقييم لتقدير النتائج واستخدامها/الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية والمبادرات المتعلقة بالحسابات القومية للصحة بهدف متابعة أداء البرنامج وأوجه الإنفاق. ولضمان التكامل، رحب الوفد بالتعاون مع الصندوق في الأنشطة القطرية المحددة القطر.

١٠٨ -وذكر أحد الوفود، وهو يتكلم أيضا باسم وفد آخر، أنه يحث الصندوق على ألا يقصر نفسه على النهج القطاعية الشاملة في قطاع الصحة، وفي الوقت ذاته تساءل عما إذا كان الصندوق يخطط لاقتراح تغيير القواعد والتشريعات المالية التي ربما تستبعد حاليا مساهمته في سلة تمويل مشتركة. كما طلب الوفد توضيحا عن الفقرة ٢٨ وتساءل عن المبادرات التي بوشرت مع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة.

١٠٩ -وذكر وفد آخر، أنه يتفهم الصعوبات التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في جذب انتباه الآخرين من الناشطين في مجال النهج القطاعية الشاملة إلى التركيز على مجال الصحة الإنجابية، غير أنه يجب تعزيز التزام الصندوق بالحوار في شأن سياسات النهج القطاعية الشاملة. وطلب الوفد من المجلس التنفيذي أن يزود الصندوق بالمبادئ التوجيهية المناسبة فيما يختص بذلك. وسأل الوفد عما إذا كان بإمكان الصندوق أن يحصل على دعم المنظمات الأخرى الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فيما يختص بالتجربة في البلدان التي ليس للصندوق برامج فيها. وعبّر الوفد عن قلقه بشأن اتساع الطبقة الإدارية التي قد تُدخلها النهج القطاعية النطاق، وعن أمله في تقديم تقرير يبرز مستقبلا المشاكل التي تجري مواجهتها والدروس المستفادة.

١١٠ -وأكد أحد الوفود، وهو يبرز أهمية الحاجة إلى المزيد من المرونة في ترتيبات التمويل، على أهمية المساءلة، لا في مسائل الإدارة المالية فقط، بل وفيما يتعلق بالنواتج. وتساءل وفد آخر، وهو يشير إلى الفقرة ٧ من الورقة، عن نوع المشاكل التي قد تستلزم كفالة المساءلة المالية. وأعاد وفد آخر، وهو يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٥/٤٢، تأكيد أنه يجب أن تكون جميع الجهود الإنمائية تحت قيادة الحكومات، التي يجب أن تتولى أيضا المسؤولية العامة عن أي برنامج.

١١١ -وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها. وأشارت إلى أنه من المهم أن يكون الصندوق قادرا على تعديل نظمه وإجراءاته المالية من أجل السماح بمشاركة أكثر اكتمالا في النهج القطاعية الشاملة، وأوضحت أن الصندوق يشارك حاليا في التمويل الموازي، وأن من الضروري أيضا أن يؤخذ في الاعتبار قلة عدد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في كل من المقر والمكاتب القطرية. ولاحظت أن المجلس التنفيذي قد يرغب في أن يستعرض، بالاشتراك مع الصندوق، النهج القطاعية الشاملة، وأن يقترح نهجا مشتركا يمكن استخدامه من قبل مختلف الصناديق والبرامج.

١١٢ -وشكرت نائبة المديرة، شعبة الشؤون التقنية والتخطيط، الوفود على تعليقاتها المفيدة، ورحبت بالعروض المقدمة من عدد من الوفود بشأن تقاسم تجاربها في مجال النهج القطاعية الشاملة مع الصندوق. وأكدت التزام الصندوق بتعزيز دوره في النهج القطاعية المذكورة. وأشارت إلى أن للصندوق ولاية شديدة التركيز يتحتم عليه الالتزام بها. وقالت إن الصندوق ملزم أيضا بأن يبين لمانحيه كيفية إنفاق الأموال، وإن كان اتباع طريقة النهج القطاعية الشاملة لا يتيح دائما تعقّب أوجه صرف الأموال. وبعد أن لاحظت أن النهج القطاعية الشاملة تثير التحديات وتتيح الفرص معا، ذكرت أن الصندوق سيسعى إلى تعزيز دوره في الحوار بشأن سياسات النهج القطاعية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية وقضايا الجنسين وتمكين المرأة. وأضافت أن الصندوق سيواصل التشاور مع شركائه فيما يختص بالنهج القطاعية الشاملة. وردا على الاستفسار بشأن الفقرة ٢٨، أشارت إلى أن الصندوق قد ناقش موضوع النهج القطاعية الشاملة مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية. وشملت

الحوارات التي أجراها الصندوق مع البنك الدولي مناقشات بشأن النهج القطاعية المذكورة. وأضافت أن هناك فرقة عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تتولى التركيز على النهج القطاعية. وأفادت أيضا أن الصندوق سيتابع الموضوع مع المجلس التنفيذي لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لإحداث تغييرات في النظم المالية من أجل تمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من المشاركة في النهج القطاعية الشاملة بصورة أكثر اكتمالا.

١١٣ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٤/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج القطاعية الشاملة

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بالنهج القطاعية الشاملة الوارد في الوثيقة DP/FPA/1999/CRP.1؛

٢ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على القيام بدور فاعل في مراحل صنع السياسات والتخطيط في النهج القطاعية الشاملة في البلدان التي تنفذ بها البرامج، مع تعاون الحكومات الوطنية وتوجيهها العام، وعلى الاضطلاع بدور هام في مجال الدعوة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية في هذه العمليات، مع مراعاة مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في هذا السياق، توسيع الاختصاصات المطلوبة وتعزيزها وذلك لضمان الاشتراك الكامل والفعال للصندوق في مراحل صنع السياسات والتخطيط، في النهج القطاعية الشاملة، ولتعزيز الترتيبات اللازمة للحصول على مجموعة كاملة من الخبرة التقنية؛

٤ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينظر كذلك، بالتشاور مع الشركاء، في التحديات المطروحة والفرص المتاحة لمشاركة الصندوق الكاملة في النهج القطاعية الشاملة، ودراسة الحاجة إلى إدخال تغييرات على القواعد الإدارية المالية، إذا لزم الأمر، بما ييسر مشاركة الصندوق، مع مراعاة إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، ورقة غرفة اجتماع عن مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في النهج القطاعية الشاملة.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

ثامنا - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥

١١٤ -خلال المناقشات، شكر عدد من الوفود، المديرة التنفيذية على بيانها الافتتاحي الضافي. وفيما أعربت وفود أخرى عن خيبة أملها أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية لم تتمكن من إنجاز أعمالها. غير أن وفودا أفادت بأنها متفائلة بشأن خروج الاجتماع المستأنف بنتيجة إيجابية، وأضافت وفود أنها قد سعدت لمعرفة التقدم الذي أنجز في

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مختلف البلدان على نطاق العالم. وشدد عدد من الوفود على أنه من الضروري ألا يُعاد فتح باب المناقشة بشأن المسائل التي جرى بشأنها التفاوض والاتفاق في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي الوقت نفسه أكدت وفود عديدة الحاجة إلى دفع العملية إلى الأمام. كما أبدت وفود عديدة تفهمها للحاجة الملحة لتناول مسائل الصحة الإنجابية للمراهقين. كما عبرت عدة وفود عن سعادتها بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الأهداف الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأبرز عدد من الوفود الحاجة إلى تعبئة الموارد مؤكدين على أهمية منح أولوية قصوى للموضوع في الاجتماع المستأنف للجنة التحضيرية.

١١٥ -وذكر أحد الوفود أنه بنهاية العامين الأولين بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، توقف تدفق المساعدات الدولية ثم بدأ يتقلص تدريجيا. وأضاف هذا الوفد أن مما له مغزاه أن الموارد المحلية أصبحت أكثر توفرا مقارنة بالالتزامات الدولية. ولفت الوفد الانتباه إلى أن تعبئة معظم الموارد تجري في عدد قليل من البلدان، وأشار إلى الحاجة لتوسيع قاعدة الموارد. وأوضح أن تعبئة الموارد من أجل السكان والتنمية يجب أن توضع في مقدمة جدول الأعمال العالمي للتنمية. وأنه نظرا لتولي صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية متابعة وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستوى القطري، فإنه يجب زيادة الموارد المتاحة له.

١١٦ -وعبّر وفد آخر عن قلقه لأن فقرات معينة تتعلق بالمراهقين كانت ضمن الفقرات التي نُحّيت جانبا في اجتماع اللجنة التحضيرية. وقال الوفد إنه منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بدا واضحا أن أفضل طريقة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر سلامة وأوفى صحة للأطفال، هي النهوض بتعليم وصحة وحقوق الشباب. وأضاف أنه بينما يجب أن تُولى أدوار ومسؤوليات الوالدين ما تستحقه من الاهتمام، يجب أيضا الاهتمام بحقوق الشباب وقدراتهم النامية.

١١٧ -وذكر أحد الوفود أنه يود لو تجلّت التوصيات المقدمة من وفود بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان في الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، على أن يأخذها الصندوق في الاعتبار عند تنفيذ برامجه القطرية في تلك المنطقة. وأبرز الوفد المستوى العالي للتعاون بين حكومته وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطالب باستمرار تقديم المساعدة التقنية من الصندوق لأغراض شتى منها، تحسين الصحة الإنجابية للمرأة، على أن يشمل ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة، ومن أجل وضع برامج تدريب للشباب.

١١٨ -وذكر وفد آخر أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ يجب ألا يناقش في دورة المجلس التنفيذي، حيث أن هيئة أخرى ذات اختصاص تقوم بتناول المسألة. ولاحظ الوفد أن مناقشات المجلس التنفيذي قد يكون لها أثر سلبي على مناقشات اللجنة التحضيرية، ونصح، من ثم، المجلس التنفيذي بعدم مناقشة الموضوع.

١١٩ -واقترح أحد الوفود، بعد أن لاحظ أن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ تشكل مَعلما بارزا، أن إنشاء روابط بين المجلس التنفيذي والأعمال الرئيسية الخاصة بمواصلة التنفيذ النابعة من عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

١٢٠ -وقال وفد آخر إنه مع تكرار التأكيد على التزامه بممارسة التعاون، خاصة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتثقيف المراهقين من أجل تحسين الصحة الإنجابية، فإنه يدعو إلى النظر بحرص في الهدف المقترح بأن تخصص للسكان نسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف الوفد أن ذلك الرقم المستهدف لم يظهر في أية وثيقة حكومية دولية متفق عليها. وذكر أحد الوفود، بعد أن أعاد تأكيد تأييد حكومته القوي للمضي قدما بعملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، أن حكومته قد خصصت للسكان نسبة ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد أن عبّر وفد آخر عن قلقه إزاء الافتقار إلى الموارد، وجّه الاهتمام إلى أن بلدانا معينة ذات دخل متوسط تُواجه بمؤشرات اجتماعية واقتصادية متدنية، مما يثير الحاجة لبيانات إضافية بغرض تصنيف البلدان في مختلف فئات تخصيص الموارد.

١٢١ -وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة. وعبّرت عن سعادتها بالتعليقات المؤيدة التي صدرت عن وفود عديدة بشأن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، وعن أملها في أن توضح الوفود التي عبرت عن تأييدها للصحة الإنجابية للمراهقين ولدور المجتمع المدني وللمؤشرات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، آراءها هذه في الاجتماع المستأنف للجنة التحضيرية. وأبدت اتفاقها مع الوفود التي أبرزت الحاجة لتعبئة الموارد لصالح السكان والتنمية وأيضا الحاجة لتوسيع قاعدة الموارد. وعبّرت عن موافقتها أيضا على الاقتراح الداعي إلى الربط بين الماضي والمستقبل عن طريق عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ولاحظت أن منتدى لاهاي الدولي قد سعى إلى تحقيق ذلك. كما عبّرت عن اتفاقها الكامل مع الوفود التي ذكرت أنه يجب ألا تكون هناك محاولات لإعادة فتح باب المناقشة بشأن الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في القاهرة.

١٢٢ -ووافقت المديرة التنفيذية على أن الصحة الإنجابية للمراهقين موضوع خطير على مستوى العالم وأنه يحتاج للمعالجة على سبيل الأولوية. ولاحظت أنه يجب القيام، على أساس الاحتياجات القطرية، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجالات رئيسية مثل تعليم البنات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صفوف الشباب. وأوضحت أن الصندوق يدعم برامج التثقيف بالنواحي الجنسية في ٩٠ بلدا. وعبّرت عن سعادتها لملاحظة أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية قد توصلت إلى اتفاق على أهداف انتقالية لخفض معدل وفيات الأمهات وتوفير التعليم الأساسي للبنات، وعلى أهداف جديدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وركزت على أن الوفود يجب أن تبدي نفس الملاحظات في منتديات متابعة جميع المؤتمرات العالمية الأخرى، لكي يتسنى تحقيق الاتساق، على أن يشمل ذلك التشريعات الصادرة عن هيئات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت أهمية تقديم الدعم الدولي لإنشاء وتعزيز نظم بيانات في بلدان البرنامج. ولاحظت أنه بدون نظم بيانات جيدة لن يتاح الحصول على مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر. وأبدت موافقتها التامة على أن تعليم البنات أمر ضروري. ولاحظت أن الصندوق يدعم أنشطة الدعوة في هذا المجال. وأضافت تقول إن المبادئ التوجيهية للتعليم الأساسي قد وردت ضمن مجموعة المبادئ التوجيهية الصادرة عن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي يرأسها الصندوق.

١٢٣ -وردا على الاستفسار بشأن النسبة المئوية من المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظت المديرة التنفيذية، أن تخصيص نسبة ٤ في المائة من تلك المساعدة للسكان قد اقتُرح في منتدى أمستردام في عام ١٩٨٩، واعتمدته حكومتا هولندا والنرويج. ثم أعربت عن موافقتها على النقطة الهامة التي أثارها أحد الوفود فيما يختص بالبلدان ذات الدخل المتوسط التي تصنف في الفئة ''باء'' لكنها تندرج، بسبب المؤشرات المتدنية، في الفئة ''ألف''. وذكرت أن الصندوق على وعي بهذه المسألة وأنه ينظر في إيجاد السبل لمعالجتها.

١٢٤ - وردا على تعليق من أحد الوفود أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ يجب ألا يُناقش في دورة المجلس التنفيذي، أشارت المديرة التنفيذية، إلى أنه فيما يختص بالمفاوضات بشأن الوثيقة الخاصة بالدورة الاستثنائية، فإن تلك المفاوضات ستجري في اجتماع اللجنة التحضيرية. بيد أن موضوع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ مدرج في جدول أعمال المجلس التنفيذي، ومن ثم سيقوم المجلس بمناقشته. وذكّرت الوفود بأن الموضوع في الواقع كان مدرجا أيضا، في جداول أعمال دورات المجلس التنفيذي السابقة، وأن الصندوق قد التمس التوجيه وحصل عليه من المجلس فيما يتعلق بعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

تاسعا - تعبئة الموارد

١٢٥ -كان معروضا على المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع بعنوان ''إطار التخطيط والإدارة والتمويل المتعدد السنوات: متابعة المقرر ٢٤/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/CRP.2)''. ووفقا للمطلوب في المقرر ٢٤/٩٨، عرضت ورقة غرفة الاجتماع الإطار المفاهيمي للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يدمج الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج مع الهدف المتعلق بزيادة الموارد الأساسية.

١٢٦ -وفي سياق عرض الورقة، شدد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات أساسي لكفالة أن تتوفر للصندوق الموارد اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة وأن تستخدم تلك الموارد بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وأعلن أن تنفيذ النهج القائم على النتائج عملية معقدة تتطلب تحولات أساسية في طريقة التفكير. وشدد على أن الصندوق ملتزم التزاما تاما بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات. غير أن الصندوق لا يقلل من شأن التحديات التي سيوجدها الاتجاه الجديد بالنسبة للمؤسسة والتي تشمل فيما تشمله ما يلزم من وقت الموظفين والاحتياجات من التدريب والتغييرات في الثقافة التنظيمية. وأشار إلى أن الورقة المعروضة على المجلس التنفيذي هي خلاصة نهج يعتمد على الاستعانة بأفرقة على نطاق الصندوق كله، تعكس الجهود التي بذلها فريق عامل مؤلف من ممثلين من جميع الوحدات التنظيمية في الصندوق. كما أن الورقة أفادت من مساهمات وفرتها المكاتب القطرية للصندوق وأفرقة الدعم القطرية ومن مشاورات أجراها الصندوق مع شركائه في التنمية. وأعلن، مع التقدير، أن الصندوق يسلّم بالدور البارز الذي قام به المجلس في هذه العملية بوصفه موجها وشريكا على حد سواء.

١٢٧ -وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى أنه سيلزم بذل عدد من الجهود للأخذ رسميا في الصندوق بنهج قائم على تحقيق نتائج، وسيلزم توفير الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بهذه المهمة. ولتغطية تكاليف هذه الجهود، بما في ذلك

الجلسات الإعلامية وحلقات العمل التدريبية ودراسات الجدوى وتوفير موظفين بعقود قصيرة الأجل، يلتمس الصندوق موارد من خارج الميزانية على النحو المبيّن في المرفق ٤ من الورقة. وفي النهاية، أشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق سيواصل العملية الاستشارية الشاملة والمفتوحة التي يجريها مع المجلس وسائر الشركاء في التنمية.

١٢٨ -وقدم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية عرضا موجزا للعناصر الأساسية الواردة في الورقة المعروضة على المجلس التنفيذي. وأقر بأن الصندوق أفاد لدى إعداده الوثيقة من خبرات مؤسسات ووكالات أخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أن العمل باستمرار على ربط النتائج بالموارد أو بنسبها إليها هو الاعتبار الأساسي في وضع إطار تمويلي متعدد السنوات. وتضمّن المرفق ٢ من الوثيقة عرضا مدعوما برسوم بيانية للإطار الذي اقترحه الصندوق. ويفترض الإطار الوجود المسبق لعدد من المقومات مثل بيان واضح بالمهام وأولويات برنامجية محددة تحديدا جيدا ومؤشرات موثوقة للنتائج والنواتج ونهج تنظيمي داعم. وكما هو مبيّن في الفقرة ٩ من الورقة، فإن معظم هذه العناصر متوفرة بالفعل لدى الصندوق إلا أنه بحاجة إلى إطار شامل للربط بين هذه العناصر وغيرها على نحو متكامل. ولاحظ أن التصور المفاهيمي للإطار التمويلي المتعدد السنوات انطوى على أربعة عناصر: (أ) النتائج والمؤشرات؛ و (ب) النواتج ومقاييس الأداء؛ و (ج) الاحتياجات من الموارد وأشكال استخدامها؛ و (د) نظام التمويل. وتضمنت الوثيقة أمثلة توضيحية للنتائج والمؤشرات والنواتج ومقاييس الأداء بالنسبة للمجالات البرنامجية الثلاثة التي تندرج في ولاية الصندوق، وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة.

١٢٩ -وأعلن المدير أنه سيتم وضع الإطار في شكل خطة عملية وتشغيلية مدتها أربع سنوات تتضمن ما يلي: (أ) أهداف تنظيمية (أهداف برنامجية وأهداف تتعلق بالتنظيم والإدارة)؛ و (ب) تحديد النتائج والمؤشرات والنواتج ومقاييس الأداء؛ و (ج) توزيع الموارد اللازمة حسب المجالات البرنامجية ذات الأولوية وفئات البلدان؛ و (د) توزيع عام للموارد حسب البرامج وما يرتبط بها من ميزانيات الدعم. ويعتزم الصندوق وضع هذه الخطة المتعددة السنوات، التي ستغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. ولاحظ أن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس سنويا لإطلاعه باستمرار على التقدم المحرز في تنفيذ مختلف عناصر الخطة المتعددة السنوات. علاوة على ذلك، سيقدم الصندوق إلى المجلس قرب نهاية الفترة المشمولة بالخطة، أي في أواخر عام ٢٠٠٢، تقريرا مفصلا عن التنفيذ التراكمي للخطة المتعددة السنوات يتضمن تقييما كميا ونوعيا للأهداف البرنامجية المحققة والدروس المستخلصة واقتراحات بتعديل الدورة المقبلة للخطة المتعددة السنوات والآثار المترتبة بالنسبة لتعزيز العملية التنظيمية. واختتم كلامه بالتشديد على أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات يتوقف على وجود إحساس بضرورة تبني الإطار والمشاركة في تنفيذه لدى جميع موظفي الصندوق والمجلس التنفيذي وشركاء الصندوق في التنمية؛ وعلى كفالة الشفافية لهذه العملية؛ وعلى التزام الجميع بالوفاء بالمتطلبات اللازمة.

١٣٠ -وفي سياق ما تلا ذلك من مناقشة، ركّزت الوفود على المسائل الرئيسية التالية: المساهمات المالية المقدمة للصندوق؛ وتوقيت الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتزامن دورة إعلان التبرعات والإبلاغ السنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛ والمؤشرات؛ والاحتياجات من خارج الميزانية لمواصلة عملية وضع الإطار والأخذ به.

١٣١ -وقد أثنت وفود عديدة على جودة الوثيقة وشفافية العملية الاستشارية التي اضطلع بها الصندوق في وضع إطار تمويلي متعدد السنوات. وأعربت الوفود عن تقديرها لما أبداه الصندوق من التزام وما قام به من عمل شاق ونوهت بالنهج القائم على الشراكة الذي اعتمده الصندوق. ولاحظت بعض الوفود أن الصندوق نجح في معالجة الجانبين المفاهيمي والمنهجي للإطار. وفي إشارة إلى ما يتطلبه الإطار من مؤشرات وجمع وتحليل للبيانات، أعلن عدد من الوفود أنه يتعيّن ألا تصبح هذه العملية مرهقة بالنسبة للبلدان وألا تعيق تنفيذ البرامج على المستوى القطري. ولاحظت عدة وفود أن الإطار سيكون مفيدا جدا في تحقيق النتائج وزيادة الكفاءة وتعبئة الموارد. وأشارت وفود إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي تعذر عليها المشاركة في عملية إعلان التبرعات المتعددة السنوات. والتمس عدد من الوفود توضيحات بشأن التمييز بين النتائج والنواتج. وسأل أحد الوفود عما إذا كانت جميع فئات البلدان (ألف وباء وجيم وغيرها) مشمولة بتحليل الأطر المنطقية الذي أجري كجزء من عملية وضع الإطار. وشددت وفود على أهمية كفالة إشراك جميع موظفي الصندوق في المقر والميدان في العملية المتعلقة بالإطار، وحثّت الصندوق على مواصلة العملية الاستشارية المفتوحة مع الشركاء الآخرين في التنمية.

١٣٢ -المساهمات - أعلنت عدة وفود عن مساهماتها في الصندوق. وأعلن وفد الجمهورية التشيكية أن حكومته ستدفع مساهمتها لعام ١٩٩٩ في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان/أبريل. وأعلن وفد الدانمرك أن حكومته ستواصل دعمها للصندوق على نفس المستوى المسجل في السنة السابقة أي ٢٢٠ مليون كرونة دانمركية أو ما يقارب ٣٠ مليون دولار. وأضاف الوفد أنه سيعجل في دفع القسط الأول المستحق عليه. وأشار وفد الهند إلى أن حكومته ستقدم إلى الصندوق مساهمة قدرها ٩ ملايين روبية هندية في عام ١٩٩٩ وأن المبلغ سيدفع في نيسان/أبريل. وأعلن وفد أيرلندا أن حكومته رفعت المساهمة المقدمة إلى الصندوق في عام ١٩٩٩ إلى ٠٠٠ ٣٦٠ جنيه أيرلندي، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة بالمقارنة مع مساهمتها في عام ١٩٩٨، وتعهّد بأن تكون مساهمة حكومته لكل من عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ على الأقل على مستوى مساهمتها لعام ١٩٩٩. وأضاف الوفد أن مساهمته لعام ١٩٩٩ سُددت بالفعل بالكامل. وأعلن وفد هولندا أن مساهمة حكومته لعام ١٩٩٩ ستُضاهي مساهمتها في العام السابق، أي ٧٨ مليون غيلدر هولندي أو ما يقارب ٤٠ مليون دولار، وستدفع في شكل أقساط كل شهرين. علاوة على ذلك، فإن السفارات الهولندية ستواصل تمويلها المباشر لعدة برامج يضطلع بها الصندوق على الصعيد القطري. وأعلن وفد المملكة المتحدة أن حكومته تعهدت بدفع ٤٥ مليون جنيه استرليني على مدى ثلاث سنوات وأنها عدلت جدول مدفوعاتها للتعجيل بسداد المساهمات إلى الصندوق.

١٣٣ -توقيت الإطار - أعربت الوفود عن آراء مختلفة فيما يتعلق بتقديم الإطار إلى المجلس التنفيذي، وتزامن التقرير السنوي المقدم بشأن الإطار مع إعلان التبرعات التي يقدمها أعضاء الصندوق. وأعلنت بعض الوفود أنه يتعيّن تقديم الإطار إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بحيث يكون من الممكن إعلان التبرعات في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في الدورة العادية الثانية للمجلس. وشدد عدد من الوفود على ضرورة الربط بين النتائج والموارد، ولاحظ أنه يتعيّن بالتالي، أن يتزامن إعلان التبرعات مع تقديم التقرير السنوي عن نواتج الإطار ونتائجه. كما أن بعض الوفود شدد على ضرورة أن يشارك أعضاء الصندوق بنشاط في عملية التمويل بغية التوصل

إلى الهدف البالغ ٤٠٠ مليون دولار. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة أن يضطلع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق بالعملية المتعلقة بالإطار بصورة متوازية.

١٣٤ -وفي معرض الإشارة إلى الطابع المعقّد الذي تتسم به عملية وضع الإطار، تساءل وفد عما إذا كانت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ لا تعتبر وقتا مبكرا لإنتاج إطار جيّد واقترح أن تكون المناقشة التي سيجريها المجلس التنفيذي بشأن الأهداف المالية خلال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ فرصة يغتنمها الصندوق لتبادل المزيد من المعلومات بصورة غير رسمية مع المجلس بشأن التقدم المحرز في وضع الإطار. وفي أعقاب ذلك، يمكن تقديم إطار أولي خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ على أن يتم فيما بعد وضعه في صيغته النهائية وتقديمه رسميا إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ التي ستكون أيضا دورة إعلان التبرعات. وهذا سيوفّر لأعضاء في الصندوق مهلة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر للتشاور والمشاركة على نحو أوسع في العملية.

١٣٥ -واقترح بعض الوفود دمج التقرير السنوي عن الإطار مع التقرير السنوي الذي يقدمه الصندوق إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية. لكن أعرب أحد الوفود عن عدم تأييده لهذا الاقتراح إذا أنه سيفصل الإبلاغ عن إعلان التبرعات، نظرا إلى أن إعلان التبرعات يتم كل سنة خلال الدورة العادية الثانية للمجلس. وكرر الوفد التأكيد على أهمية مواصلة الربط بين النتائج والموارد، ومعربا عن قلقه إزاء توقيت الإبلاغ عن الإطار ولاحظ أن عام ٢٠٠٠ يمثل سنة انتقالية وأن التقرير الذي سيقدم في عام ٢٠٠١ ينبغي أن يكون أكثر تحديدا.

١٣٦ -ونبّه وفد آخر إلى ضرورة أن يعكس توقيت الإطار اعتبارين أساسيين: مراعاة المدخلات والتحليل الميدانيين اللازمين لجعل الإطار منتجا جيدا؛ ومراعاة ما يتسم به التقرير السنوي من فائدة بالنسبة لأعضاء الصندوق فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن مساهماتهم في الصندوق. وأضاف الوفد أنه سيكون مستعدا لدعم فكرة تقديم التقرير المرحلي السنوي عن الإطار إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية إذا كان ذلك أكثر ملاءمة للصندوق وإذا تمت مراعاة الاعتبارين المشار إليهما أعلاه.

١٣٧ -وأعلن أحد الوفود أنه ينبغي إعطاء الصندوق الوقت الكافي للتوصل إلى أفضل إطار وينبغي للمجلس التنفيذي عدم تقييده بإطار زمني غير واقعي. وشدد الوفد على ضرورة مواصلة الربط بصورة واضحة بين الإبلاغ عن التقدم المحرز والمناقشة المتعلقة بالتمويل، واقترح مواصلة مناقشة هذا الأمر في المجلس ضمن اجتماع غير رسمي يعقد خلال دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

١٣٨ -المؤشرات - في إشارة إلى أن مسألة وضع المؤشرات ومقاييس الأداء مسألة آخذة في التطور، أثار أحد الوفود عدة نقاط تتعلق بما ينبغي أن تكشف عنه المؤشرات وبمسألة تجميع مقاييس الأداء. ونظرا إلى ضرورة الاستمرارية، فإن المؤشرات المستخدمة في قياس النتائج الإنمائية الطويلة الأجل ينبغي أن تشتمل على عنصر ثابت لتقييم مدى نمو القدرات الوطنية ومدى إمكانية عزو النتائج المقيسة إلى القدرات الوطنية وإلى تبني عملية التنمية على الصعيد الوطني. وقد يكون من الضروري معرفة ما إذا كان النمو الإيجابي المسجل يعود إلى مشاركة الصندوق النشيطة أو كان نتيجة نمو القدرات الوطنية وتعزيز مفهوم تبني عملية التنمية على الصعيد الوطني من خلال الدعم الذي يوفره الصندوق. وأشار الوفد إلى وجوب التعمق في بحث مسألة تحقيق اللامركزية مقابل تجميع المقاييس المشتركة للأداء. وتتمثل

المشكلة في التوفيق بين النهج اللامركزي، أي تحديد مقاييس الأداء المناسبة على أقرب مستوى ممكن من المستفيدين من البرامج، والمبادئ المتفق عليها عموما بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة. لأن مقاييس الأداء المعتمدة محليا من شأنها أن تجعل من الصعب مقارنة برنامج ما ببرنامج آخر وتجميع نواتج المؤسسة ككل، وبالتالي، فإن دراسات الجدوى التي يعتزم الصندوق إجراءها لتحديد مقاييس الأداء المشتركة التي ينبغي استخدامها ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لمواصلة تطوير العملية.

١٣٩ -وأعلن وفد آخر أنه من اللازم الاتفاق على المؤشرات وقد يقتضي الأمر اعتماد ثلاثة أو أربعة منها. علاوة على ذلك، فإن استخدام مؤشرات مجمعة لا بد وأن يسمح بتبيان عدد البلدان المشاركة بصورة واضحة. وأعلن أحد الوفود أنه من الضروري اعتماد مؤشرات نوعية وكمية على السواء؛ إلا أن الاختبار الحاسم سيكون مصداقية المعلومات المتعلقة بالنتائج التي ستقدم للمجلس التنفيذي سنويا أو كل أربع سنوات وبحيث يقوم المجلس على أساسها بتقييم الدروس المستفادة واتخاذ قرار بشأن خطة الأربع سنوات التالية. وسأل أحد الوفود عن كيفية تجميع البيانات وتحليلها. ووافق الوفد على أنه ينبغي التعبير عن معايير الصحة الإنجابية بصورة كمية بحتة. وأعرب عن أمله في أن يقدم الصندوق في وقت لاحق مؤشرات نوعية، لا سيما عند إعادة النظر في نظام تخصيص الموارد. وأعلن أحد الوفود أنه يتعيّن إجراء مناقشة موضوعية للمؤشرات وأعرب عن قلقه إزاء جدول استخدام مؤشرات من قبيل عدد النساء في البرلمان، مشيرا إلى أن عدد النساء في البرلمان صغير في بلده إلا أن هذا لا يعني أنه لم يتحقق أي تقدم في المجال الصحي.

١٤٠ -ولاحظ وفد آخر أهمية توضيح مدى مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ضوء موارده المالية والبشرية المتاحة. وعلى سبيل المثال تضمنت الوثيقة حصة النساء البرلمانيات كمؤشر توضيحي بيد أن ذلك ربما لا يصلح كمؤشر مفيد لصندوق الأمم المتحدة للسكان نظرا لأن أنشطة الصندوق لا يمكن ربطها بشكل مباشر بمثل هذا المؤشر. وأشار الوفد إلى ضرورة توجيه موارد الصندوق إلى الأنشطة التي يمكن استخدامها فيها بفعالية لإحراز نتائج. كما ينبغي أن يكون الصندوق واقعيا وألا يبالغ في تحديد الأهداف التي يتوخاها. وسيكون من الصعب بلا شك تعبئة الموارد إذا لم يستطع الصندوق إحراز النتائج. ولذلك ينبغي أن يحدد الصندوق وبوضوح أهدافا واقعية وأن يعلن النتائج المحققة علنا من أجل زيادة الوعي العام وإيجاد الدعم لتعبئة الموارد.

١٤١ -وأشار أحد الوفود إلى أهمية نوع التدابير المتخذة عن كيفية إنجاز الصندوق لأعماله في مجال الصحة الإنجابية في أوساط الشباب. ونظرا للطابع المعقد للنتائج والتدابير المتعلقة بالأداء النوعي من أجل السكان لتحقيق المساواة للمرأة وتمكينها وتساءل الوفد عن كيفية تعريفها لا سيما في مجال الدعوة حيث يمكن أن يثور الخلط بين الأنشطة والنواتج. وطلب الوفد معلومات إضافية عن الجوانب التالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات: استمارة الإبلاغ؛ تجميع النواتج في ضوء لامركزية اتخاذ القرار والمسؤولية عن اتخاذ خيارات البرمجة الاستراتيجية والروابط بين النواتج وأوجه الإنفاق. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد خطط لكي يجرب الإطار التمويلي المتعدد السنوات في عدد قليل من البلدان أولا قبل تنفيذه بشكل كامل وأشار إلى أنه مهتم بمناقشة مصفوفة النتائج/النواتج أثناء تطورها.

١٤٢ -وذكر وفد آخر، وهو يؤكد الصلة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات وزيادة الموارد الرئيسية، أن استعراض السياسة العامة الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات قد سلّم بالحاجة إلى زيادة فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في التمويل وضمان أن يقوم التمويل على أساس مستمر ومأمون ويمكن التنبؤ به. وأكد الوفد الحاجة إلى مؤشري المدخلات والنواتج على السواء. وطلب معلومات إضافية بشأن المؤشرات النوعية المقترحة في الفقرة ٢٥ ووافق على الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٤ ومفادها إمكانية عدم تحقق تحسن في كل حالة على حدة في المدى القصير. وأضاف الوفد أن غياب هذا التحسن لا ينبغي أن يصبح حائلا يعوق تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٣ -وأشار وفد آخر إلى أن النتائج الواردة في الورقة تتسم بالعمومية في نطاقها ولن توفر مؤشرا واضحا لأداء الصندوق نظرا لأن منظمات عديدة سوف تساهم أيضا في إحراز النتائج. ولذلك يعتبر من الأهمية تقييم النواتج ودراسة مساهمتها في تحقيق النتائج. ولاحظ الوفد أن الوثيقة لم تعالج موضوع التكاليف مؤكدا على ضرورة مراعاة وجهات نظر المستفيدين من البرامج والمستخدمين النهائيين لها. ولاحظ وفد آخر أن هنالك حاجة لتوخي المرونة في وضع نهج يقوم على النتائج وأضاف أنه ينبغي أن يستفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من المؤشرات الوطنية في البلدان التي تتوفر فيها وأن يقوم في حالة البلدان التي لا تتوفر فيها بمساعدتها في جمع البيانات. وأكد الوفد أهمية رصد وتقييم البرنامج.

١٤٤ -ولاحظ أحد الوفود أنه فيما أولت الورقة أهمية لربط النتائج بالموارد، فقد افتقرت إلى التفاصيل المتعلقة بالتخصيص المباشر للموارد لفرادى النتائج. على سبيل المثال وفي الجدول ١ من الوثيقة لا تتوفر معلومات عن مستوى الموارد التي يخصصها صندوق الأمم المتحدة للسكان للجهود المتعلقة بتحقيق النواتج التي يعتبر نفسه مسؤولا عنها. وأضاف الوفد يقول إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمتع بمركز أفضل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إيجاد الصلة بين النتائج والموارد نظرا لأنه يملك أداتين بالفعل موجهتين إلى وضع الميزانية القائمة على النتائج وهما منهجية الإطار المنطقي ونظام تخصيص الموارد. وأعرب الوفد عن ارتياحه إذ يلاحظ تعاون الصندوق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأعرب عن تشجيعه للصندوق لمواصلة هذا النهج.

١٤٥ -أعرب وفد آخر عن تقديره لإدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الاقتراح المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات وأكد على ضرورة أن يجري التعبير عن نتائج عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وبشكل كامل في الوثيقة النهائية للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي ضوء ولاية الصندوق في مجال الصحة الإنجابية، أعرب الوفد عن الأمل بصفة خاصة في أن ينعكس تركيز المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ على برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جوانب تنفيذ البرنامج وتقييمه للإطار التمويلي المتعدد السنوات لأن ذلك سوف يساعد في ضمان الإدماج التام للاهتمامات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات والبرامج السكانية والإنمائية. ولفت وفد آخر الاهتمام إلى أهمية وضع سياسات بشأن موضوع الشيخوخة الرئيسي ولاحظ أن معهد الأمم المتحدة الدولي للشيوخة الموجود في بلاده يقدم دورات تدريبية في علم الشيخوخة. وكجزء من استراتيجية المعهد الجديدة ستنشأ معاهد إقليمية وقطرية لزيادة فرص التدريب.

١٤٦ -وأكد وفد آخر، وهو يلاحظ أن الوثيقة قد عالجت بشكل رئيسي الشراكات مع بلدان البرامج والبلدان المانحة وركزت على المساهمات في الميزانية الرئيسية، أهمية وصف الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات ذات الصلة ومؤسسات الإقراض. وأكد الوفد أهمية إنشاء شراكات متعددة والتماس الدعم من جميع فئات المانحين. ولتفادي خيبة الأمل نبّه إلى ضرورة الاعتراف بأن من المستبعد في المدى القصير تحقيق زيادة كبيرة في مستوى المساهمات المقدمة من المجموعة الصغيرة للمانحين الرئيسيين. ولذلك ينبغي أن تأتي الزيادة الرئيسية في المساهمات في الوقت الحاضر من شركاء آخرين من مؤسسات الإقراض والقطاع الخاص والهيئات وبلدان البرامج. وأضاف الوفد يقول إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وجمعية الألفية قد وفّرتا الفرص لتعبئة الموارد.

١٤٧ -وركز وفد آخر على المساءلة وذكر أنه من أجل تشغيل الإطار التمويلي المتعدد السنوات بشكل ناجح، ينبغي تعريف دورَي المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة في ذلك المجال وبشكل واضح. وذكر الوفد أن دور المجلس ينبغي أن يتمثل في استعراض برامج الصندوق والمصادقة عليها واعتبار الصندوق مسؤولا عن التنفيذ طبقا للخطة المتفق عليها. وينبغي ألا يسعى المجلس إلى إدارة العمليات اليومية للصندوق نظرا لأن ذلك هو واجب الإدارة العليا ولكنه ينبغي أن يخدم كآلية للمساءلة ويشرف على الإدارة السليمة للعمليات، ورصد النتائج وضمان تنفيذ الخطط بشكل ناجح. كما ينبغي أن يوضح المجلس أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأن يوافق على مؤشرات الأداء لقياس النجاح وعلى أن يشارك المجلس أيضا في تقييم أداء الإدارة العليا. وتساءل الوفد، وهو يشير إلى الفقرة ٣٥ من الوثيقة، عما إذا كانت المساءلة المذكورة ''تصاعدية'' أي أن يكون الموظفون مسؤولين أمام الإدارة العليا عن تنفيذ الأهداف المحددة سنويا في الخطة وعما إذا كانت الإدارة العليا مسؤولة أمام المجلس وما إذا كانت المسؤولية ''تنازلية'' بمعنى مسؤولية الإدارة العليا ومن خلال السلطة الممنوحة للتعامل مباشرة مع العملاء المعنيين أو إذا كانت المسؤولية ''تجاه الخارج'' أي عما إذا كان الخبراء الفنيون والخبراء الآخرون المشتركون في المشاريع ممتثلين للمعايير الأخلاقية والمهنية والقواعد والأنظمة التي تحكم البرنامج ككل. ذكر الوفد أن باستطاعة المجلس أن يسد ثغرة المساءلة لضمان أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير على نحو ملائم إلى المجلس عن أدائه ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

١٤٨ -الأموال الخارجة عن الميزانية - أيد كثير من الوفود طلب الصندوق المتعلق بتوفير مليون دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية من أجل زيادة وتنقيح وتطبيق الإطار التمويلي المتعدد السنوات على مدى ١٨ شهرا. ولاحظت وفود قليلة أن المبلغ المطلوب ينبغي أن يأتي من الموارد الرئيسية وتساءلت عما إذا كانت التكلفة لمرة واحدة. وتساءلت بعض الوفود أيضا عن كيفية حساب مبلغ المليون دولار وطلبت معلومات مفصلة عن الاحتياجات.

١٤٩ -وفي ردها شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعهداتها وعلى اقتراحاتها المفيدة. وذكرت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات هو ممارسة مهمة للغاية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يدرك تماما الحاجة إلى ضمان التزام جميع المعنيين بالعملية. ولاحظت أن الأموال المطلوبة من خارج الميزانية سوف تتيح للصندوق، في جملة أمور، إجراء مشاورات في كل منطقة بالإضافة إلى أنها ستتيح الفرصة لتدريب موظفي الصندوق ونظرائهم الحكوميين. وأوضحت أنه بالرغم من أن الصندوق كان يخطط لعرض إطار تمويلي متعدد السنوات للمجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠،

ينبغي التسليم بأن العمل مستمر نظرا لأن الانتقال إلى نهج يقوم على النتائج سيتم على مدى فترة من الزمن. ومن المهم في الوقت ذاته أن يساعد المجلس التنفيذي الصندوق في تعبئة الموارد. ووافقت على تقديم تقرير سنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات وعلى قيام أعضاء الصندوق بعقد تبرعات كل سنة أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس. وذكرت المديرة التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشعر بالارتياح إزاء التحدي الجديد الذي يظهره الإطار التمويلي المتعدد السنوات ويعتبره أداة جديدة ينطوي على إمكانيات لتعزيز البرامج والفعالية وزيادة الموارد.

١٥٠ -وشكر نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها الإيجابية. وأعرب عن تقدير الصندوق العميق للوفود التي أعلنت عن تبرعاتها وذكر أن الصندوق يقدر بدرجة كبيرة جهود الحكومات في حال سدادها اشتراكاتها إلى الصندوق في وقت مبكر من العام. كما شكر أيضا البلدان التي تبادلت خبراتها مع الصندوق وساعدته في تنقيح منهجيته بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفيما يتعلق بموعد تقديم الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمجلس التنفيذي ذكر أن الصندوق واثق من إمكانية عرض الإطار التمويلي المتعدد السنوات في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٠. إلا أن الصندوق منفتح أيضا إزاء اقتراحات المجلس بشأن توقيت الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكّر المجلس بأن عملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات عملية متطورة ومن ثم فقد لا يكون الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأول إطارا مكتملا. وفيما أشار إلى الموارد المطلوبة من خارج الميزانية وقدرها مليون دولار، أكد أن الأموال ضرورية حتى يقوم الصندوق بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات بطريقة منظمة. وأشار إلى أن التماس الأموال من الموارد الرئيسية سيؤدي فقط إلى تأجيل العملية وأن الصندوق لن يستطيع تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات في فترة الـ ١٨ شهرا المتوقعة حاليا. ثم شكر الوفود التي أيدت طلب الصندوق من أجل الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٥١ -واتفق نائب المديرة التنفيذية (السياسة العامة والإدارة) مع الوفود التي أكدت أهمية ربط النتائج بالموارد وقال إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سيكون أداة فعالة من أجل زيادة فعالية الصندوق وتعبئة الموارد على السواء. وأعرب عن شكره للوفد الذي أثار النقطة المهمة المتعلقة بضرورة أن يشمل الإطار التمويلي المتعدد السنوات مساهمات من القطاع الخاص بما في ذلك الهيئات ذات الصلة. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيدمج ذلك العنصر في الإطار. ووافق على أن من المهم للغاية مراعاة آراء المستخدمين النهائيين والمستفيدين من البرامج. وأحاط علما بالاقتراح المتعلق بضرورة تزامن عمليات الإطار التمويلي المتعدد الأطراف في صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن الصندوق سوف يواصل عملية استشاراته المفتوحة مع شركائه الإنمائيين. وفيما يتعلق بموضوع الشيخوخة، ذكر أنه قد أدمج في استراتيجيات الصندوق المتعلقة بالسكان والتنمية.

١٥٢ -وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة. ووافق على ضرورة عقد التبرعات وتقديم تقرير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات في نفس الدورة. ولاحظ أن الصندوق يتوقع أن يكون في مقدوره عرض إطار تمويلي متعدد السنوات إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. بيد أنه إذا لم يتم إعداد الإطار حتى ذلك التاريخ، فسوف يخطر الصندوق المجلس وفقا لذلك ويقدم الإطار التمويلي المتعدد الأطراف إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠.

١٥٣ -وفي رده على التعليق القاضي بأن النتائج والمؤشرات المذكورة في الوثيقة تتسم بعمومية فضفاضة، لاحظ أنه من أجل التبسيط وعدم تحميل الوثيقة أكثر مما تطيق فقد أدرجت قائمة منتقاة فقط بالنتائج والمؤشرات في الورقة بيد أنه تتوفر للصندوق مؤشرات عديدة بشأن النتائج منها على سبيل المثال ما يتعلق بمجال الصحة الإنجابية. وينبغي أن يُفهم أنه لا يوجد مؤشر واحد صالح لجميع النتائج. وأبدى موافقته مع الوفد الذي اقترح ضرورة انتقاء مؤشرات قليلة. ولاحظ أن المؤشرات المنتقاة ينبغي أن تستوفي المعايير المبينة في الورقة وأن تتيح إمكانية للرصد. كما وافق على ضرورة الإبقاء على النتائج والمؤشرات وأن من الضروري إيجاد مؤشرات نوعية بالإضافة إلى المؤشرات الكمية. كما أعرب عن موافقته على ضرورة استخدام المؤشرات والنظم الوطنية لجمع البيانات عند توافرها. وذكر أيضا أن التحدي سوف يتمثل في إدماج وجمع المؤشرات وأن الصندوق سوف يستخدم الإطار اللوغارتمي كأساس لعمله. إلا أن ذلك لا ينبغي استخدامه في المدى القصير كمانع يحول دون تخصيص أموال لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكر الوفد الذي قدم اقتراحا مهما يتعلق بوضع رقم قياسي لقياس النتائج في مجال بناء القدرات. وشكر أيضا الوفود التي استرعت الاهتمام إلى الحاجة للتمييز بين النتائج التي ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان فيها مع شركائه الإنمائيين الآخرين وبين النتائج التي ساهم فيها الصندوق بشكل حصري ويتولى المسؤولية عنها.

١٥٤ -ثم أشار إلى السؤال المتعلق بالإطار اللوغارتمي مؤكدا أن الأطر اللوغارتمية المحللة أتت من مجموعة كبيرة من البلدان وتشمل الفئات ألف وباء وجيم والفئات الأخرى. وذكر أن الصندوق سوف يدمج مرجعيات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الناجمة عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وكذلك المرجعيات الأخرى التي يمكن أن تبرز إلى حيز الوجود. وفيما يتعلق بالتعليق في مجال الدعوة، فقد ذكر أن الصندوق يميز بين الدعوة بشأن القضايا التي تقع ضمن ولايته بصفة خاصة على سبيل المثال الصحة الإنجابية، وبين الدعوة بشأن المجالات العريضة مثل تعليم البنات. وفي إشارة للسؤال المتعلق بالخيارات الاستراتيجية أوضح أنه ستكون هنالك حاجة لإجراء دراسات حالة لتقييم المفيد وعدم المفيد منها.

١٥٥ -وأكد أن الغرض من الأموال الخارجة عن الميزانية التي تم طلبها هو تسهيل تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات على مدى الـ ١٨ شهرا المقبلة. وأوضح أن مبلغ المليون دولار المطلوب هو تكلفة لمرة واحدة وأشار إلى أن الفقرتين ٦٤ و ٦٥ تقدمان تفصيلا للأنشطة التي طلبت لها الأموال. وذكر أن الصندوق منظمة صغيرة للغاية وسوف يحتاج في جملة أمور إلى خبراء استشاريين لفترات قصيرة للمساعدة في عملية التنفيذ. كما ستتيح الأموال الخارجة عن الميزانية للصندوق إجراء بعض دراسات الجدوى لاختبار التنفيذ على نحو ما اقترحه كثير من الوفود وكذلك كإطار عريض لأنشطة التدريب و/أو تقديم إحاطات إعلامية.

١٥٦ -اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٩/٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي:

١ - يؤكد من جديد مقرره ٢٤/٩٨ بشأن استراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي قرر فيه، في جملة أمور، أن يضع الصندوق إطارا تمويليا متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية،

والموارد، والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية، وفي هذا السياق، يحيط علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية بشأن وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات (DP/FPA/1999/CRP.2)؛

٢ - يرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ المقرر ٢٤/٩٨ ويطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات، على أن تضع في الاعتبار آراء المجلس التنفيذي بهذا الشأن وأن تحترم بالكامل المبادئ الواردة في المقرر ٢٤/٩٨؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل على أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ الإطار الأول المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛ ويقرر عقد دورة التمويل الأولى، كما ورد في الفقرة ١١ (ب) من المقرر ٢٤/٩٨، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، عند مواصلة وضع الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات لما بعد عام ٢٠٠٠، التأكد من إتمام دورة التمويل وتقديم التقارير السنوية بشأن الإطار خلال الدورة العادية الثانية، وفقا للمبادئ الواردة في المقرر ٢٤/٩٨؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل إجراء مشاورات منتظمة غير رسمية مفتوحة العضوية مع الدول أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مواصلة وضع وتنفيذ الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

عاشرا - المساعدة في حالات الطوارئ

١٥٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير تحت عنوان ''دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ'' (DP/FPA/1999/6).

١٥٨ - وقد ذكرت شعبة الشؤون التقنية والسياسة منذ البداية لدى عرض تقرير مسؤول التنسيق الأقدم أن الصندوق هو وكالة للمساعدة الإنسانية، وأن ولايته هي دعم برامج السكان التي تركز على الصحة الإنجابية ومنها الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة؛ واستراتيجيات السكان والتنمية والدعوة. وقد حدث كثيرا للصندوق خلال قيامه بولايته للمساعدة في تأمين وصول الخدمات والمعلومات إلى السكان لحماية الصحة الإنجابية أن انهمك تماما في الحالات الإنسانية والطارئة. وفي السنوات الأخيرة التي تلت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أخذت أنشطة الصندوق تتصارع وأصبحت حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية ملحوظة فيها. وقد طلب الصندوق من المكاتب القطرية أن تستجيب بسرعة لحالات الطوارئ والأزمات الناجمة عن الحرب والحروب الأهلية و/أو الكوارث الطبيعية وأكدت الشعبة أن الصندوق حقق تقدما كبيرا في مجال ضمان تأمين حصول المشردين واللاجئين على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية. ومنذ عام ١٩٩٤ جرى تنفيذ ٥٢ مشروعا للصحة الإنجابية في حالة الطوارئ بدعم من اليونيسيف في ٣٣ بلدا بالتعاون مع ٢٤ وكالة منفذة وبكلفة ٦.٤ مليون دولار. ونشط الصندوق في عمليات تقييم الاحتياجات

التي كان يتصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما شارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

١٥٩ -ولاحظت أن مستشار الصندوق للإغاثة في حالات الطوارئ يعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع منظمة الصحة العالمية، ومع تجمع من منظمات غير حكومية قامت بأمور منها إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالصحة الإنجابية للاجئين. وتم وضع مجموعة من الخدمات المبدئية الدنيا بسرعة تزويد الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات. وذكرت أن مجال الدعوة لدى الصندوق يعتبر أساسيا لزيادة الوعي بوجوب اعتبار الصحة الإنجابية عنصرا متكاملا من الصحة العامة والخدمات الاجتماعية المطلوبة للاجئين والمشردين. ولاحظت أن الصندوق أقام اجتماعا تقنيا في رين بفرنسا في موضوع الصحة الإنجابية في حالات الأزمات كجزء من عملية استعراض تقييم المؤتمر الدولي المعني بالسكان + ٥. كما استعرض الصندوق خبرته الماضية فتوصل إلى ضرورة صقل المبادئ التوجيهية لأنشطته في حالات الطوارئ والأزمات، وضرورة التعمق في فحص أساليب تمويله. وكان التقرير معروضا على المجلس التنفيذي (DP/FPA/1999/6) كجزء من عملية الاستعراض هذه. وجرى التأكيد على أن الصندوق لا يسعى إلى الحصول على أموال إضافية وإنما يطلب من المجلس تأييده في زيادة المرونة عند استخدام مبالغ صغيرة من أموال البرامج العادية، وإن الصندوق يستطيع طبعا بذل مجهود لجمع أموال إضافية من أجل الصحة الإنجابية لحالات الطوارئ والأزمات، من جهات منها النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة.

١٦٠ -وخلال المناقشة التي تلت، أثنت وفود كثيرة على الصندوق لما قام به من جهود لدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات، واعترفت بضرورة إتاحة مزيد من المرونة للصندوق لاستجابته لهذه الحالات. بيد أنه رغم كثرة الوفود التي أيدت حاجة الصندوق إلى زيادة المرونة في استخدام الموارد العادية، حذرت بعض الوفود من مغبة تحويل الموارد العادية للبرامج القطرية إلى مساعدات للطوارئ. وأكدت عدة وفود ضرورة جمع أموال إضافية للمساعدة الطارئة، خصوصا من خلال عملية النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة. وشجعت وفود كثيرة الصندوق على استمرار اشتراكه في عملية النداءات هذه، وأشارت عدة وفود إلى ضرورة وضع تفاصيل إضافية وزيادة إيضاح الدور الذي يريد الصندوق القيام به في مجال المساعدة الطارئة، بما في ذلك المعلومات عن التعديلات المطلوب إدخالها في الإجراءات الإدارية للصندوق اللازمة لتنفيذ ذلك.

١٦١ -وأثنت وفود كثيرة على الصندوق لتعاونه في العمل مع وكالات المساعدة الإنسانية عند الخط الأمامي، ومنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة. وشجعت وفود الصندوق على توسيع هذه المشاركة لتشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وشددت على ضرورة قيام الصندوق بالدعوة إلى تشجيع إدخال الصحة الإنجابية في عمل هذه الوكالات. وأثنت عدة وفود على الدور المفيد للصندوق في المساعدة في إقامة قواعد البيانات الديمغرافية، وأشار بعضها إلى أهمية ضمان إدخال الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/الإيدز في مجموعة خدمات الصحة الإنجابية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم في حالات الطوارئ والأزمات. وطلبت عدة وفود من الصندوق تقديم تفاصيل محددة عما ينوي أن يقوم به في حالات الطوارئ وما بعدها. ووجهت بعض الوفود الأنظار إلى قرار الجمعية العامة

١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ فذكرت أنه يصلح أساسا لدعم الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات.

١٦٢ -واسترعى وفد الأنظار إلى أزمة اللاجئين في إقليم كوسوفو اليوغوسلافي وأشار إلى المعاناة المفجعة التي يتحملها اللاجئون في منطقة وسط أفريقيا والناجون من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى وغيرها، فأكد أن من واجب المجتمع الدولي أن يعتني بالحاجات العاجلة للصحة الإنجابية لهؤلاء الناس في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار وفد إلى أن حكومته تبدي أهمية كبيرة بمساعدة اللاجئين وغيره من المشردين، وأنها رصدت لهم في العام الماضي ٥٠٠ مليون دولار لأنشطة المساعدة الخارجية للاجئين والمهاجرين الموجودين في ١٢٥ بلدا. وشكر الوفد الصندوق على استجابته الفورية لأزمة كوسوفو ولحالات الطوارئ الأخرى، ولما قام به من دعوة قوية إلى إدخال الحاجات الأساسية للصحة الإنجابية ضمن قائمة الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات الطوارئ. وحث الوفد المجتمع الدولي على أن يعتني بالحاجات العاجلة للصحة الإنجابية للبشر في حالات الأزمات. وذكر وفد أنه يؤيد التوصيات الرئيسية التي أصدرها الاجتماع التقني الذي نظمه الصندوق في عام ١٩٩٨ في رين بفرنسا في موضوع الصحة الإنجابية في حالات الأزمات، مؤملا أن تنعكس هذه التوصيات تماما على جهود الصندوق في تحسين دعمه للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.

١٦٣ -وذكر وفد أنه بحكم الموارد البشرية والمادية المحدودة للصندوق ينبغي عليه أن يركز جهوده على تنظيم وخلق مؤسسات تتولى تقديم المساعدة في مجال الصحة الإنجابية وما يتصل بها في حالات الأزمات. وقال إنه لا يتوقع أية زيادة كبيرة في موظفي الصندوق أو في تمويله لدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ على مستوى الميدان، وشجع الصندوق على أن يعمل من خلال الفريق العامل المشترك في الوكالات في جنيف، مع التركيز على المزايا النسبية للكيانات المعنية. ولاحظ وفد أن الدليل الميداني المشترك بين الوكالات ومجموعة الخدمات المبدئية الدنيا يتسم بطابع نظري. ويلزم وضع نظام مدروس لإيصال الخدمات، بما في ذلك نشر المبادئ التوجيهية الإجرائية للموظفين الميدانيين المتدربين. وأكد على أهمية إدخال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في هذه الجهود. ورأى نفس الوفد أن دعم الصندوق للصحة الإنجابية في المرحلة الأولى من حالات الطوارئ عند حدوث الأزمات ينبغي أن يكون موضوع التمويل من خلال استنفار الجهات المانحة للأمم المتحدة، أما بالنسبة لمرحلة الأنشطة فيما بعد انتهاء حالة الطوارئ، فينبغي أن تكون النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة مصدرا أساسيا للتمويل. واقترح الوفد أن يستكشف الصندوق طرقا لوضع مؤسسات تتولى سداد مختلف التكاليف، مثلما هو الحال في تكاليف مجموعة المواد الصحية الإنجابية في حالات الطوارئ التي يقدمها الصندوق من خلال وكالات أخرى تقوم ولايتها على رعاية اللاجئين والصحة.

١٦٤ -وذكر وفد آخر أنه لا يؤيد خط العمل المقترح في الوثيقة (DP/FPA/1999/6)، معربا عن إعجابه بالعمل الذي قام به الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات ولكنه أبدى قلقه من سعي الصندوق إلى زيادة انهماكه في الأنشطة الإنسانية. وشدد وفد على أن الموارد المخصصة للتنمية ينبغي استخدامها للتنمية وحدها وليس للأنشطة الطارئة القصيرة الأجل. لذلك حث الصندوق على مواصلة تعاونه مع اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومع اللجنة الدائمة

المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المسائل الإنسانية. ومع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر ومع وكالات أخرى مشابهة، على أن يركز على التوعية والتدريب على احتياجات وحقوق الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. ورأى الوفد أنه لا ضرورة لسعي الصندوق للحصول على تمويل خارجي من أجل الأنشطة الإنسانية. واقترح وفد أن يقدم الصندوق خلال انعقاد المجلس التنفيذي في دورته العادية المزيد من المعلومات التي تحدد طبيعة العمل الذي يرغب في دعمه في حالات الطواري والأزمات.

١٦٥ -ورحب وفد بشراكات الصندوق الوثيقة مع فاعلين آخرين في مجال المساعدة الطارئة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، كما رحب بتعاونه الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، مشددا على ضرورة التركيز على قضايا مراعاة التوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولاحظ الوفد أن للصندوق دورا يؤديه في هذا الصدد، مع سائر وكالات وهيئات الأمم المتحدة. وأيد الاقتراح الوارد في الوثيقة DP/FPA/1999/6 الداعي لزيادة المرونة في استخدام الموارد لتمكين الصندوق من أداء مهامه بمزيد من الفاعلية في حالات الطوارئ والأزمات. وشدد وفد آخر على ضرورة اقتران الرعاية الصحية الإنجابية بالرعاية الصحية الأساسية. وذكر وفد أن على الصندوق أن يتوخى المرونة لإعادة برمجة الصناديق القطرية في حالات الطورائ والأزمات؛ ومع ذلك فلأن الموارد الأساسية محدودة، ينبغي أن يقلل الصندوق إلى أقصى حد من استخدامه للموارد العادية.

١٦٦ -وأكد أحد الوفود أن السكان الذين يعيشون في حالات الطوارئ لهم من الحقوق في الصحة الإنجابية ما للسكان في الأحوال العادية. ورحب الوفد بجهود الصندوق فيما اتخذه من إجراءات لكفالة الحصول على المواد الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية وغير ذلك من الخدمات أثناء حالات الطواري والأزمات، ثم أعرب عن موافقته على ما يمكن أن يضطلع به الصندوق من دور في الجوانب الديمغرافية من التخطيط في حالات الطوارئ. وأشار الوفد على أن الدعم المقدم في رواندا مثال دال على ذلك. وأكد الوفد أن دور الصندوق في حالات الطوارئ يتمثل في تقديم الدعم للخدمات التي تكون المنظمات الأخرى، كمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، في موقع أفضل لتقديمها. وفي إشارة إلى الفقرة ٢٣ من الوثيقة، طلب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات عن الظروف التي يُتوخى أن يتم التنفيذ المباشر للمشاريع في إطارها. كما طلب الوفد الحصول على توضيحات أكثر بشأن الأماكن والمجالات التي ركز عليها الصندوق في تقديم دعمه خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ ومدى فعالية هذا الدعم؛ ومصادر التمويل؛ ونظم المساءلة؛ وقياس الأثر.

١٦٧ -وتساءل الوفد ذاته عن آثار إعادة برمجة أموال البرنامج القطرية في حالات الطوارئ والأزمات على الترتيبات والموارد البرنامجية القطرية. وتساءل الوفد عما إذا كان الصندوق ينوي تحديد سقف أو نسبة مئوية للأموال التي قد تستخدم في حالات الطوارئ والأزمات. وذكر الوفد أن إنشاء صندوق إقليمي أو عالمي للطوارئ قد يكون طريقة في معالجة الاحتياجات الطارئة أنسب من إعادة برمجة أموال البرامج القطرية. وفي العديد من الحالات تكون البلدان التي جاءت منها مجموعات اللاجئين والبلدان التي تستقبلها والمتميزة بهشاشة نظمها الصحية هي الأشد حاجة إلى الحصول

على دعم طويل الأجل في نطاق البرامج القطرية. وأشار الوفد إلى أنه يهتم بمعرفة إجراءات استراتيجية الخروج التي أعدها الصندوق لحالات الطوارئ.

١٦٨ -وذكر وفد آخر أن على الصندوق أن يركّز على إتاحة خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك مجموعات أدوات الصحة الإنجابية، والمعلومات المطلوب توافرها في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف يقول إنه ينبغي للصندوق أن يزود الموظفين الطبيين التابعين للوكالات الإنسانية بتعليمات ومبادئ توجيهية موحدة بشأن كيفية إدماج رعاية الصحة الإنجابية في أنشطة الرعاية الصحية الأساسية. وأشار الوفد إلى أن على الصندوق أن يحجم عن التنفيذ المباشر للمشاريع. وذكر أنه على استعداد لأن يسمح للصندوق بدرجة عالية من المرونة، ولكن عليه أن يقدم أولا مقترحات واضحة بشأن نوع المرونة التي يحتاجها للقيام بدوره في حالات الطوارئ والأزمات. وأثنى أحد الوفود على الصندوق لما قدمه من دعم لبلاده أثناء حالة الطوارئ التي شهدها. وذكر الوفد أنه منشغل بمسألة عودة اللاجئين.

١٦٩ -وذكر وفد آخر أن من المستبعد أن ينخفض عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في المستقبل القريب. وقال إن معظم حركات نزوح السكان تتم في البلدان النامية وإن البلدان النامية المستقبلة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين. وأعرب الوفد عن تقديره للدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال توفير المساعدة في حالات الطوارئ والأزمات، وطالب بضرورة إجراء التغييرات اللازمة في الإجراءات المالية للصندوق لتزويده بالمرونة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات. ورحب الوفد أيضا بتعزيز الشراكات القائمة بين الصندوق والوكالات الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية، العاملة في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وأكد أحد الوفود أن المساعدة الخاصة برعاية الصحة الإنجابية ينبغي أن تقدم أيضا عند وقوع الكوارث الطبيعية. وذكر الوفد أنه يدعم الصندوق دعما كاملا في مطالبته بالمرونة في استخدام الموارد. وسلّم وفد آخر بأن الصندوق ليس من بين الوكالات العاملة في الخطوط الأمامية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولكنه أكد أن الصندوق بوسعه أن يقوم بدور رئيسي في تضييق الفجوة بين المساعدة الطارئة والمساعدة الإنمائية. وتساءل أحد الوفود عن الحالات الأخرى، غير المشتريات، التي قام فيها الصندوق بتنفيذ مباشر للمشاريع.

١٧٠ -وأكد أحد الوفود أنه يجب أن تظل المساعدة الإنسانية قائمة على الحياد والتجرد والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، وينبغي أن تقدم بموافقة البلدان المتضررة وبناء على طلبها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُحترم أولية دور الدولة المتضررة في بدء عملية المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل إقليمها. وأعلن الوفد أنه سيدعم، في نطاق هذه الثوابت، سائر الأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد الوفد أن الاعتمادات المخصصة للمساعدة الإنسانية يجب أن تضاف إلى الموارد الشحيحة المخصصة للتنمية. وليس من شأن التخصيص المرن للأموال البرنامجية القطرية المحدودة أن يعزز ذلك. وأكد الوفد أن الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٨ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أول جزء له خاص بالشؤون الإنسانية، قد أشارت بوضوح إلى أن عملية النداءات الإنسانية الموحدة للأمم المتحدة ما زالت تمثّل الأداة الرئيسية لتعبئة الموارد من أجل المساعدة الإنسانية.

١٧١ -ونبّه الوفد ذاته إلى أن قواعد البيانات الديمغرافية تشكل عنصرا حاسما وسببا أساسيا في الحالات التي أدت إلى نزوح اللاجئين. وفي إشارة إلى مقترحات الصندوق الواردة في الفقرة ٢٧ الرامية إلى استخدام قواعد البيانات هذه لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ذكر الوفد أن ذلك من شأنه أن يؤثر في دور الصندوق كطرف محايد. وطلب الوفد ذاته معرفة مدى تمويل أو نقص تمويل مقترحات الصندوق المقدمة في إطار عملية النداءات الموحدة. وتساءل الوفد عن كيفية تنسيق الصندوق أنشطته في حالات الطوارئ مع أنشطة الوكالات الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يوجد لديها صندوق المبادرة العامة من أجل النساء اللاجئات. وبالإشارة إلى الفقرة ٢٧، طلب الوفد الحصول على توضيح بشأن عبارة ''السكان المتأثرون بالحرب من غير النازحين''.

١٧٢- وأكد وفد آخر أن خدمات الصحة الإنجابية جزء لا يتجزأ من الرعاية الصحية الأساسية وأنه لا غنى عن إتاحة هذه الخدمات للسكان في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف الوفد أن للصندوق دورا حاسما في توفير الخبرة الديمغرافية لجمع البيانات وإعادة إنشاء قواعد بيانات لما بعد حالات الطوارئ والأزمات. ولاحظ الوفد أن موارد هذه الأنشطة ينبغي أن تستمد أساسا من نداءات المانحين الموحدة ومن أموال إعادة البرمجة على الصعيد القطري. وحذر من أن الصندوق لا ينبغي له أن يخوض على نحو مفرط في تنفيذ المشاريع المتعلقة بحالات الطوارئ والأزمات، بل ينبغي له أن يركّز على تقديم الدعم التقني لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية العاملة في الخطوط الأمامية.

١٧٣ -وذكر أحد الوفود أن احتياجات الصحة الإنجابية لا تحظى عادة بالأولوية في حالات الطوارئ والأزمات رغم حيويتها. وعليه، فقد أعرب الوفد عن ارتياحه إزاء الدور الذي يضطلع به الصندوق في الدعوة إلى إدخال خدمات الصحة الإنجابية في صلب المساعدة الإنسانية. واعترافا منه بضرورة المرونة في استخدام الموارد العادية، حث الوفد المجلس التنفيذي على دعم طلب الصندوق من أجل أن تتاح له هذه المرونة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم تمويل حالات الطوارئ والأزمات من مصدر مستقل في المستقبل؛ وفي الوقت ذاته، ونظرا لأن نسبة موارد الصندوق المخصصة لحالات الطوارئ والأزمات ضئيلة جدا، فإن استخدام الصندوق لهذه الموارد لن يؤثر، مع ذلك، في البرمجة العادية.

١٧٤ -وأعرب أحد الوفود، وكان يتكلم أيضا باسم وفد آخر، عن ترحيبه بالاتفاقات التي وقّعها الصندوق مع المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونوه مع التقدير بدور الصندوق في تنظيم الاجتماع التقني في مدينة رين بشأن الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وذكر الوفد أنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن عناصر الصحة الإنجابية التي يشملها دعم الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار إلى أن الصندوق نفذ ٥٢ مشروعا منذ عام ١٩٩٤ بتكلفة قدرها ٦,٤ملايين دولار، وطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن أثر هذه المشاريع وعن المشاكل التي اعترضت التنفيذ والدروس المستفادة في هذا الصدد. وأضاف الوفد أنه كان يود أن يتضمن التقرير اعترافا بدور لجنة السكان والتنمية. وذكر أن الصندوق ليس طرفا أساسيا في ميدان المساعدة الإنسانية وأنه ينبغي له أن يبقى داخل حدود ولايته. وأشار الوفد إلى مسألة المرونة، فذكر أن هناك مستويين من المرونة، هما مرونة البرمجة التي تسمح بمواءمة

البرامج مع الحالات الخاصة للبلدان، والمرونة المالية التي تسمح بالبحث عن مصادر أخرى للتمويل. وذكر الوفد أن على الصندوق أن يسعى، إلى جانب الشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى معرفة سبب عدم تحقيق النداءات الإنسانية المنسقة للأمم المتحدة للغرض منها على الوجه المطلوب.

١٧٥ -وذكر وفد آخر أنه ينبغي أن يكون هناك إجراء محدد تحديدا جيدا للاستخدام المرن للأموال في حالات الطوارئ والأزمات. وأضاف أن ذلك لا ينبغي أن يؤثر على التمويل العادي للبرامج القطرية. وتساءل أحد الوفود عن تخزين مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وعن نطاق توزيعها. وأكد الوفد ضرورة تدريب الموظفين. وأعلن الوفد أنه يوافق على أنه ينبغي أن يكون ثمة تقسيم للعمل فيما بين الوكالات والمنظمات العاملة في ميدان حالات الطوارئ والأزمات، ولكنه أشار إلى أنه لن يتسنى دائما في مثل هذه الحالات وضع فواصل صارمة في التقسيم. وأكد وفد آخر ضرورة التخفيف من معاناة البشر في حالات الطوارئ والأزمات، وذكر أن ضرورة الحصول على الأموال بسرعة ومرونة تقتضي النظر في إنشاء صندوق دائر أو صندوق استئماني لدعم أنشطة الصحة الإنجابية التي تتم في حالات الطوارئ والأزمات. وتساءل الوفد أيضا عن السبب في عدم إمكانية استخدام أموال المساعدة الغوثية بدلا من استخدام أموال التنمية لأغراض الإغاثة.

١٧٦ -وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت ثمة موارد من البرامج القطرية مخصصة للمساعدة الطارئة وأعرب عن انشغاله لاحتمال أن تفوق موارد هذه المساعدة موارد البرامج القطرية الاعتيادية. وتساءل الوفد عما إذا كانت موارد المساعدة الطارئة تؤخذ من أموال البرنامج القطري للبلد المضيف أو أموال البرنامج القطري للبلد الذي نزح منه اللاجئون. وتساءل الوفد عن التفاوت بين أرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وأرقام صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق باللاجئين، وطلب تزويده بمجموعة من مجموعات أدوات الإسعافات الطارئة. وأضاف الوفد أنه قد سره أن علم بأن الصندوق لا يرغب في أن يصبح من وكالات الخط الأول في مجال المساعدة الإنسانية.

١٧٧ -وأعرب أحد الوفود، وكان يتكلم أيضا باسم وفد آخر، عن شكره للصندوق على استجابته للاحتياجات إلى خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والأزمات. وأشار الوفد إلى أن الدور الأساسي للصندوق ينبغي أن يكون هو دعم الدعوة إلى كفالة مشاركة وكالات أخرى في تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية. وأنه لا ينبغي للصندوق القيام بتنفيذ المشاريع على نحو مباشر في هذا الميدان. وذكر أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل كفالة تحقيق النداءات الموحدة للأمم المتحدة للغرض منها بفعالية أكبر. وأنه من الضروري تقديم تفاصيل إضافية فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي تتطلب التغيير لتمكين الصندوق من الاستجابة بمرونة أكبر لحالات الطوارئ والأزمات.

١٧٨ -وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها المفيدة والداعمة. وأشارت إلى أن الصندوق اضطلع بدور رئيسي في تشجيع إدخال رعاية الصحة الإنجابية في نطاق الخدمات التي تقدمها وكالات أمامية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والأزمات. وذكرت، على سبيل المثال، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم في الوقت الراهن خدمات في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك تقديم المشورة في حالات الاغتصاب والتصرف في هذه الحالات. وإن الصندوق وقّع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وذكرت أنه كان يحدث

دائما في حالات الطوارئ والأزمات أن تحال مجموعة الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى الصندوق لتدبير تمويلها على الرغم من أن الصندوق ليس وكالة أمامية. وأشارت إلى أن الصندوق يشارك في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأن دوره يتمثل في تعزيز رعاية الصحة الإنجابية والدعوة إليها، بما في ذلك توفير مجموعات من أدوات الصحة الإنجابية. وأكدت المديرة التنفيذية أن من المهم الاعتراف بأن الاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية تظل قائمة في حالات الطوارئ والأزمات. وأضافت أن النساء في مثل هذه الظروف يكن هن القطاع الأضعف بين السكان وينبغي حمايتهن من العنف الجنسي وعواقبه، كما ينبغي أن يكون في متناولهن الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. وأكدت أن الصندوق لا يرغب في أن يتحول إلى وكالة أمامية في حالات الطوارئ والأزمات.

١٧٩ -وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق أنفق مبالغ محدودة للغاية لتوفير الدعم في حالات الطوارئ/الأزمات، اشتملت على بنود تمويل ثنائية متعددة مقدمة من حكومات بلجيكا والسويد وكندا. وذكرت أن الصندوق يحتاج إلى بعض المرونة بغرض الحصول على أموال للإنفاق على خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/الأزمات. ولاحظت أن اللجنة الأوروبية قد أوضحت أنها ستكون على استعداد للدخول في اتفاق مع الصندوق يتيح له إيجاد التمويل من مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، لكن يتعين على الصندوق أولا أن يعرض سياسته بالنسبة للأعمال التي يقوم بها في حالات الطوارئ/الأزمات. وأضافت أن الصندوق سيسعده أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن عمله في حالات الطوارئ/الأزمات، إذا رغب المجلس في ذلك. ولاحظت أن الصندوق قد ساهم في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وشارك في المناقشات المتعلقة بالإغاثة والتعمير والتنمية. وأشارت إلى أن المساعدة الإنسانية يمكن استخدامها كذلك لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية. وما من وكالة تتحمل المسؤولية بكاملها في ذلك المجال. وأضافت أن الصندوق سيلتزم بالتأكيد بقرار الجمعية العامة والنتائج التي اتفق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ووافقت على أنه ربما كان ما ينبغي أن يقوم به الصندوق هو تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، يحدد فيه الخيارات المختلفة لعمل الصندوق ومشاركته في حالات الطوارئ/الأزمات. واختتمت كلمتها بشكر المجلس على دعمه.

١٨٠ -وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الوفود على تعليقاتها، وذكرت أن أحد أدوار الصندوق الرئيسية هو تولي الدعوة، خاصة وسط الوكالات الإنسانية وفي اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، إلى ضمان الفهم الواضح للحاجة إلى خدمات الصحة الإنجابية في مراحل الطوارئ وما بعد الطوارئ. وأشارت إلى أن الأموال التي ينفقها الصندوق لدعم الأنشطة في حالات الطوارئ/الأزمات، كانت ضئيلة. ولم تتجاوز نسبة ١ في المائة من موارد الصندوق العادية. ووافقت على أن نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة ضرورية ومفيدة عندما تأتي بنتائج، بيد أن، النداءات لم تكن موفقة في إتاحة الأموال اللازمة. وذكرت أن الصندوق عقد قبل فترة وجيزة مناقشات مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن العمل المشترك ودمج الصحة الإنجابية في عمل المنظمة في المجال الطبي. وأكدت الحاجة إلى المزيد من المرونة وترشيد إجراءات استخدام الأموال لأغراض الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/ الأزمات. وذكرت أنه استخدم بنود التمويل الإقليمية في الحالات التي تعذر فيها استخدام بنود تمويل البرامج القطرية.

١٨١ -وفيما يختص بموضوع التنفيذ المباشر للمشاريع، ذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن الصندوق أدى دورا رئيسيا في تقديم المساعدة التقنية وأنه سيحتاج إلى مواصلة إنفاق الأموال في هذا المجال. وأضافت أن أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق قد جرى الاعتماد عليها أيضا في توفير الدعم التقني في حالات الطوارئ/ الأزمات. ولاحظت أنه نظرا إلى عدم مشاركة جميع الوكالات في توفير مجموعات أدوات الصحة الإنجابية، فقد تعين على الصندوق أن يتحمل مسؤولية توفير هذه الأدوات. وشددت على الحاجة إلى بنود تمويل طوارئ محدودة من الأموال السائلة التي يمكن الحصول عليها سريعا لمقابلة احتياجات خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ/الأزمات، بما في ذلك احتياجات الطوارئ من مجموعات الأدوات. وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وذكرت أن الصندوق سيواصل مساهمته في نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة.

١٨٢ -وشكرت كبيرة مسؤولي التنسيق الوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وأكدت أن الأموال التي استخدمت لحالات الطوارئ/الأزمات كانت مبالغ صغيرة، تراوحت في معظم الأحوال بين ١٠ آلاف و٢٠ ألف من دولارات الولايات المتحدة. وأكدت أن أكثر ما تمس إليه الحاجة هو مرونة الحصول على الأموال خلال فترة ٤٨ ساعة. وأشارت إلى أن الصندوق قد شارك في نداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة، غير أنه لم يتحقق نجاح كبير. وبرغم ذلك، وكما اقترحت عدة وفود، سيواصل الصندوق مشاركته النشطة في عملية النداءات الموحدة. ولاحظت أنه في الماضي لم يكن الصندوق يشترك دائما في هذه النداءات. كما لاحظت أيضا أن الصندوق قد حصل في عام ١٩٩٨ على بنود تمويل ثنائية متعددة من حكومات إيطاليا وكندا وهولندا لأغراض دعم أنشطة الطوارئ. وأضافت أن الصندوق شارك حتى الآن في ١٢ نداء في عام ١٩٩٩.

١٨٣ -وأبدت اتفاقها مع الوفد الذي شدد على ضرورة دمج خدمات الصحة الإنجابية في خدمات الصحة الأساسية. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل على تحقيق ذلك بالاشتراك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى ذات الصلة. وأبدت موافقتها أيضا على أنه يجب تقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى المتأثرين بالكوارث الطبيعية. وذكرت أن الصندوق ملتزم التزاما عميقا بكفالة مراعاة التوازن بين الجنسين في الخدمات التي تقدم في حالات الطوارئ/الأزمات، لما في ذلك من ضمان توفير الحماية للنساء والفتيات في معسكرات اللاجئين حيث إنهن يصبحن أكثر تعرضا للعنف الجنسي أو التفرقة على أساس نوع الجنس في مثل هذه الحالات. وأشارت أيضا إلى أن الكثير من برامج المراهقين في ظروف اللجوء تركز على منع العنف. ووافقت أيضا على أن أنشطة الطوارئ يجب أن تشمل الوقاية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحماية الحقوق الإنجابية.

١٨٤ -وفيما يتعلق بالحالة في إقليم كوسوفو في يوغوسلافيا، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق أجرى، قبل ثلاثة أشهر من الأزمة، تقييما للاحتياجات المتعلقة بالصحة الإنجابية في الإقليم. وعند حلول حالة الطوارئ التقى مستشار الصندوق بممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر لغرض التمكن من الاستجابة السريعة لاحتياجات اللاجئين، بما في ذلك توفير مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأبرزت أنه عند تقديم المساعدة في حالات الطوارئ لسكان كوسوفو كان من الضروري عدم نسيان حالات الطوارئ/ الأزمات في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك البلدان الأفريقية والآسيوية. ووافقت على أن

موضوع الإعادة إلى الوطن موضوع هام للغاية، مشيرة إلى أن الصندوق لديه مشاريع تركز على التعليم والخدمات التي تقدم إلى اللاجئين العائدين.

١٨٥ -وذكرت نائبة المديرة التنفيذية، في ردها على تساؤل بشأن شركاء الصندوق أن شركاء الصندوق يشملون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الدولية للهجرة، و ٢٢ منظمة غير حكومية منها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للوالدية المنظمة، ومنظمة كير (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان)، وصندوق إنقاذ الطفولة ورابطة المرشدات. وذكرت أن إدراك حقيقة أن العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية شيء أساسي كان من أهم الدروس المستفادة، لأن الموظفين الدوليين التابعين لمختلف الوكالات كان يجري إجلاؤهم في كثير من حالات الطوارئ والتراعات. ووافقت على أهمية التدريب فأشارت إلى أن المانحين عبروا عن اهتمامهم بدعم تدريب موظفي الصندوق وتدريب موظفي الوكالات الأخرى. وأوضحت فيما يختص بالتساؤل عن ''السكان المتأثرين بالحرب من غير النازحين''، أن الإشارة هنا تخص مجموعات السكان الذين لم يترحوا فعلا ولكنهم تأثروا بالأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية وبتوقف الخدمات بسبب الحرب. وفيما يختص بموضوع قواعد البيانات الديمغرافية، وافقت على أنها قد تشكل حساسية سياسية. ولاحظت أن الصندوق يركز أساسا على تقديم المساعدة في عمليات التقييم وجمع البيانات وتحليلها من أجل دعم التخطيط وإعادة التأهيل. وذكرت أيضا، في ردها على التساؤل بشأن المؤشرات والتقييم، أن الصندوق قد شرع في عملية تقييم في البوسنة والهرسك وجمهورية تترانيا المتحدة والصومال. وأضافت أن الفريق المشترك بين الوكالات يركز أيضا على المؤشرات وقياسات الأداء.

١٨٦ -وفيما يتعلق ببرمجة الأموال المأخوذة من البرامج القطرية، ذكرت كبيرة مسؤولي التنسيق أن البرمجة كثيرا ما تقتصر على تمويل الموارد لفترة مؤقتة. وأوضحت أن تمويل البرامج القطرية لا يستخدم في حالات الطوارئ/الأزمات إلا بموافقة الحكومات. وأشارت إلى أن برنامج الصندوق الخاص بتقديم المساعدة لأذربيجان قد اشتمل، بناء على اقتراح حكومة أذربيجان، مبلغا محددا جرى الاحتفاظ به لتلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من النازحين في الداخل. وذكرت كذلك، في ردها على تساؤل حول قيام الصندوق بتنفيذ المشاريع أن الصندوق لا ينفذ مشاريع في حالات الطوارئ/الأزمات ولكنه ينفذ في مناسبات معينة مكونات محددة في المشاريع، كالحصول على التدريب من الخارج أو في المؤسسات الدولية مثلا. وفيما يختص بالسؤال عن تخزين مجموعات أدوات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، قالت إن توفير مجموعات الأدوات كان يتم فيما مضى عن طريق صندوق دائر، غير أن الصندوق لم يكن كبيرا بما يكفي لتلبية كل الاحتياجات، مما أدى إلى نفاذ المخزون في السنة الماضية. وأوضحت أن المجموعة الأولى من أدوات الطوارئ لم تكن تشمل مستلزمات الصحة الإنجابية. وبعد ذلك تعاون فريق مشترك بين الوكالات، شمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية بجانب منظمات غير حكومية مختلفة، في إعداد مجموعة من أدوات الصحة الإنجابية لحالات الطوارئ تم تضمينها الآن في كتالوغ منظمة الصحة العالمية.

١٨٧ -وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٦/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية عن دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (DP/FPA/1999/6)؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، مع مراعاة جميع الآراء التي أبديت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، تقريرا يتضمن مقترحات محددة بشأن إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرمجة في حالات الطوارئ.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

١٨٨ -تكلم مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي عن موضوع ''برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليوم''. وقدم أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة البرنامج فيما يتعلق بأزمة كوسوفو وحقوق الإنسان والتنمية ومتابعة إعصار ميتش والاستعداد لمواجهة مشكلة سنة ٢٠٠٠.

١٨٩ -وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي قد قطع شوطا طويلا في وضع نموذج جديد، مما أسفر عن قيام منظمة ترتبط بالاهتمامات الإنمائية المعاصرة وأولوياتها. كما أن الخدمات صارت مركزة فيما أصبح البرنامج الإنمائي أكثر نشاطا في مساهمته في الجهود الأوسع للأمم المتحدة. كما أن المجلس قام بدور حاسم في تشكيل مختلف جوانب البرنامج الإنمائي في صورته الجديدة من خلال قراريه التاريخيين، هما ١٤/٢٩ و ٢٢/٩٥. وبفضل قيادة المجلس استطاع البرنامج الإنمائي أن يقدم مساهمات متميزة تركز على البلدان في كل من المجالات الرئيسية لبرنامجه، مع التركيز عموما على صقل المبادئ التوجيهية المعتمدة في القرار ١/٩٨. وقد أعادت المنظمة رصد مواردها وغيرت عملية برمجتها القطرية وفقا لتوجيه المجلس. كما أصبح البرنامج الإنمائي منظمة إنمائية أكثر رشدا وتماسكا وتركيزا على النتائج في إطار خطة البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ الموضوعة لمواكبة التغيرات. كما أن البرنامج الإنمائي يتحرك بسرعة من أجل وضع نظامه الجديد لوضع التقارير بحيث ينصب على النتائج المتحققة.

١٩٠ -وقال إن البرنامج الإنمائي هو الأداة الإنمائية الأساسية للأمم المتحدة في مجالات أساسية هامة، ويعمل حاليا بشكل أوثق مع مؤسسات المنظومة، والحكومات، والمجتمع المدني لبناء السلم وتشجيع المصالحة الوطنية واحتواء الأزمات الإنسانية لإتاحة فرص التنمية. كما تتعاون المنظمة في ترجمة الآثار العالمية للعقد إلى برامج عمل إقليمية وقطرية، لا سيما مسألتي الفقر وأساليب الحكم، وهما هدفان حددهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويقوم البرنامج الإنمائي في نطاق منظمة الأمم المتحدة بتعزيز دوره كمدير وممول

لنظام المنسق المقيم، ويعمل على أساس شراكات مع الصناديق والبرامج الأخرى داخل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لزيادة أثر عمليات الأمم المتحدة على الصعد القطرية.

١٩١ -وقال إن المستوى القطري هو المستوى الذي ما زال البرنامج الإنمائي يقدم فيه أعظم الفائدة وهناك ورقة مرفقة بالنسخة الموسعة من بيانه وهي تعطي ٢٥ مثلا على عمل المجالات الرئيسية للبرنامج. وهذه الأمثلة تبين كيف أصبح البرنامج الإنمائي حاليا شريكا حيويا ومستجيبا ومتميزا.

١٩٢ -ثم طرح مدير البرنامج مجموعة من الأمثلة عن منجزات البرنامج الإنمائي التي وردت في الورقة الموزعة. وشملت هذه الأمثلة أنشطة في إطار أساليب الحكم، بما في ذلك أمثلة من ألبانيا وبوروندي وغواتيمالا وإندونيسيا، وأيضا في إطار برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. أما في مجال الفقر والتنمية، فقد ساعد البرنامج الإنمائي أكثر من ١٠٠ بلد في دراسة نطاق الفقر ومقوماته السكانية، وصياغة خطط العمل، والمساعدة في التغلب على أوجه ضعف القدرات الوطنية. وقد قدم تقرير البرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٨ المعنون ''التغلب على فقر البشر'' نظرة عامة على المنجزات الوطنية للوفاء بأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حتى الآن. كما دعم البرنامج الإنمائي إعداد حوالي ١١٤ تقريرا وطنيا للتنمية البشرية.

١٩٣ -وبهدف دعم أفريقيا، اشترك البرنامج في رئاسة اللجنة التوجيهية لكامل منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمبادرة الخاصة بأفريقيا، التابعة للجنة التنسيق الإدارية. كما ساعد البرنامج الإنمائي في تنسيق الجهود المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة في استهداف الفقر.

١٩٤ -وشدد مدير البرنامج على أن المشاريع الواردة في مرفق بيانه تؤكد على استمرار ارتباط عمل البرنامج الإنمائي في مواجهة التحديات الإنمائية الكبرى التي تواجه العالم المعاصر.

حادي عشر - شؤون المالية والميزانية والإدارة

١٩٥ -قدمت مساعدة مدير البرنامج، مديرة مكتب خدمات المالية والإدارية، موجزا لتقرير مدير البرنامج الإنمائي المتعلق بإدارة المخاطر المالية للبرنامج الإنمائي، مع استعراض احتياطيه التشغيلي الوارد في الوثيقة DP/1999/5/Rev.1، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة DP/1999/26.

١٩٦ -وذكرت أن الاستعراض قد أجري لكي يغطي ثلاثة عناصر أساسية هي: قصور المعدل الحالي للاحتياطي التشغيلي اللازم للموارد العادية؛ وتعريف مصطلح ''السيولة'' في سياق أنشطة البرنامج الإنمائي؛ والحاجة إلى وضع احتياطي منفصل يغطي المخاطر المرتبطة بإدارة البرنامج الإنمائي للموارد الأخرى.

١٩٧ -وأوجزت مساعدة مدير البرنامج الاهتمامات الرئيسية التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عند استعراضها للوثيقة DP/1999/5/Rev.1 وهي: (أ) أن الورقة لم تعالج أثر زيادة معدل الاحتياطي على عملية البرمجة؛ (ب) هناك مسألة تتعلق بضرورة تنقيح الصيغة اللازمة لاحتياطي الموارد العادية عند ما استخدم الاحتياطي مرة واحدة فقط في السنوات السابقة؛ (ج) طرح رأي بأن الصيغة المنقحة نظرية أكثر من اللازم.

١٩٨ -وقالت إنها أبلغت المجلس التنفيذي بآراء البرنامج الإنمائي بشأن الاهتمامات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولاحظت أن المعدل الحالي الاحتياطي لن يتغير كثيرا نتيجة تطبيق الصيغة الجديدة، فالحقيقة أن هذه الصيغة الجديدة قد أدخلت مزيدا من الشفافية والاستقرار، نظرا لاستخدامها للمقابلة بين المعلومات السابق توافرها مقابل المعلومات التي تقدم التنبؤات. وعلقت على الاستخدام المحدود من الاحتياطي قبل ذلك، قالت إن الاستخدام المحدود للاحتياطي قبل ذلك لا يمثل أي دليل على احتياجات المستقبل، ولاحظت أن البرنامج كانت لديه سيولة زائدة كافية في سنوات سابقة.

١٩٩ -ثم طلبت من المجلس التنفيذي أن ينظر في استخدام الصيغة، مع تعديلها وفق معامل الارتباط الخاص بخطر المسؤولية بحيث تصبح نسبته ١٠ في المائة بدلا من ٢٥ في المائة. وعلى أساس أن هذا التغيير يستجيب لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويوفر للبرنامج الإنمائي احتياطيا قدره ١٨٣ مليون دولار، أي نحو نفس حجم الاحتياطي الحالي.

٢٠٠ -وطلب وفد تأجيل النظر في الصيغة الجديدة حتى موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٩، ولاحظ أن بعض الحكومات ليس لديها متسع من الوقت لكي تتدارس تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٠١ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الذي يتناول إدارة المخاطر المالية للبرنامج الإنمائي، واستعرض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن إدارة الأخطار المالية على البرنامج الإنمائي، كما استعرض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26)، وقرر استئناف النظر في الوثائق في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

ثاني عشر - البرنامج الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

إطار التعاون القطري

٢٠٢ -اعتمد المجلس التنفيذي أول إطار للعمل القطري الخاص بآروبا (DP/CCF/ARU/1 و Corr.1.)

تقديم المساعدة إلى الصومال

٢٠٣ -وقدم مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي، عرضا أفاد في اطلاع المجلس التنفيذي على المستجد في حالة البرنامج الإنمائي في الصومال، وسلط الضوء على نواح من تقرير مدير البرنامج (DP/1999/11). ونظرا لحالة البلد ونظرا لغياب حكومة مركزية، جرى اعتماد أنشطة البرنامج الإنمائي وتنفيذها على أساس دراسة كل مشروع على حدة. وكانت نيروبي تدير جميع الأنشطة في ضوء حالة الأمن في مقديشيو. وعمل البرنامج الإنمائي مباشرة مع ثلاث شرائح من المجتمع الصومالي وهي المجتمع المدني، والقطاعات الاقتصادية، وقطاع المقاولين، ومع مؤسسات عامة ناشئة في بعض أنحاء الصومال، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية.

٢٠٤ -ومن حيث التركيز الجغرافي، عمل البرنامج الإنمائي في ثلاث مناطق معروفة بأنها مناطق انتعاش وتحول وأزمات، وركز على ثلاثة مجالات رئيسية من التدخلات هي، تمكين المجتمع المدني، وتعزيز الهياكل الإدارية، وتشجيع إيجاد بيئة مواتية للانتعاش وإعادة التكامل.

٢٠٥ -وبعد ذلك سلط الضوء على بعض النتائج الرئيسية في مجالات المساهمة المذكورة أعلاه، خصوصا في مجال إزالة الألغام، وبرامج الحماية المدنية والتعليم المدني، فضلا عن برنامج فرعي لتشجيع الانتعاش الاقتصادي، خصوصا في مسائل جوهرية تتعلق بالموانئ والأنشطة التجارية وفي مجال برنامج الإصلاح، كان البرنامج الإنمائي موجودا في خمس مناطق منفصلة من البلد. وقد ساعد البرنامج حتى الآن في تحسين قنوات الري والإمدادات التقليدية من المياه، وأنشأ نظما للقروض الصغيرة، مع تركيز قوي على تمكين المرأة. واعتبارا من السنة الحالية، سوف يركز برنامج الإصلاح على مناطق مختارة لبناء قدرة لها في مجال الإدارة المحلية. وأخيرا، في مجال المستوطنات البشرية، دعم البرنامج الإنمائي خمس بلديات في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد. كما قدم البرنامج دعما ومساعدات في تحسين أحوال المعيشة في مجالات تخطيط المدن وإمدادات المياه والمرافق الصحية والمالية.

٢٠٦ -ومن ناحية تعبئة الموارد، كان لدى البرنامج الإنمائي برنامج قيمته ٢٩ مليون دولار للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بالإضافة إلى نحو ستة ملايين دولار. في صورة تقاسم التكاليف. بين عدة جهات أو في صورة صناديق استئمانية أما عن مسألة التنسيق، فإن الفريق القطري للأمم المتحدة وهيئة تنسيق المساعدة المقدمة إلى الصومال قد أصدر نداء موحدا من الأمم المتحدة، وهو يعتبر أول وثيقة شاملة تدعو إلى تدخل دوائر المساعدة الدولية في الصومال. وقد بدأ هذا النداء في عام ١٩٩٩ من جنيف في. كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بناء على الحاجة إلى جمع ٦٥ مليون دولار، جمع منها حتى الآن ١٠ في المائة. وعمل فريق منظومة الأمم المتحدة بشكل أوثق خلال الشهور القليلة الماضية، كما تقرر عقد معتكف عمل بقيادة المنسق المقيم في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. من أجل إعداد استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة للسنة القادمة.

٢٠٧ -وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطار النتائج الاستراتيجية في عام ١٩٩٩، وكان المشروع الأول من هذا الإطار من أجل الصومال قيد الإعداد. وبالإضافة إلى هذا، يزمع البرنامج تقييم أثر البرنامج المذكور في وقت لاحق من عام ١٩٩٩. وقد شرع العمل فعلا في الاستعراض ربع السنوي استعدادا لإطار النتائج الاستراتيجية ولتقييم الأثر على نحو أكثر عمقا فيما بعد خلال السنة. وينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى موضوع المسؤولية عن الأموال المتلقاة من الشركاء المانحين على أنه مجال يتعين تعزيزه. وقد أكدت مديرة البرنامج المساعدة لأعضاء المجلس التنفيذي أن المكتب الإقليمي للدول العربية سيعمل جاهدا على بلوغ هذا الهدف، سويا مع الفريق في الصومال.

٢٠٨ -ولاحظ أحد الوفود أن في حالة الصومال تحديا واضحا، ولا سيما في الجزأين الجنوبي والأوسط من البلاد، حيث يسهم شلل الهياكل الأساسية وانعدام السلام وغياب حكومة وطنية والبطالة المستشرية، في جعل الجهود الإنمائية الناجحة صعبة منذ البداية. وأثنى الوفد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحمله مسؤولية هذه المهمة. إذ يبدو أن لا أحد يرغب في الاشتراك في هذه الجهود إلا الأفراد المتفانين في العمل. كما أعرب الوفد عن ارتياحه إزاء تركيز ٢٨ في المائة من المشاريع على الجزأين الشمالي - الغربي والشمالي - الشرقي من الصومال، اللذين يسودهما الاستقرار

نسبيا. وتشير التقارير الواردة من المكتب الميداني للوفد المعني أن الأنشطة تضمنت مجالي إزالة الألغام وإصلاح الحكومة بكل أهميتهما. وتعمل حاليا حكومة المتكلم بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة على إعادة ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في إثيوبيا إلى الجزء الشمالي الغربي من الصومال، حيث الأحوال أكثر استقرارا من بقية البلاد. لذا كانت برامج المعونة الإنمائية هامة لنجاح إعادة الدمج هذه.

٢٠٩ -وكان الوفد قد تلقى تقارير مؤسفة عن المشاكل الداخلية في برنامج الصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن الصعوبات في التنسيق بين الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولكن يبدو استنادا إلى أحدث المعلومات لديه أن هذه المشاكل في طريقها إلى الحل. كما علم الوفد بحدوث بعض التنقلات بين الموظفين في الآونة الأخيرة، وسأل عن الوقت الذي سيصل فيه الفريق الجديد حسب رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما سأل عن الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي، بعد كل تلك التعديلات التي طرأت على البرنامج المنفذ لضمان الاستمرارية في المشاريع الجارية، التي أرجئ كثير منها فعلا. وأعرب الوفد عن تقديره للبرنامج الإنمائي إذا ما قام باستعراض للوقائع التي حدثت مؤخرا في مكتب البرنامج في الصومال. وفي هذه الأثناء، قدم الوفد إلى الأمانة أسئلة وتعليقات محددة، معربا عن التطلع إلى معرفة ما يفعله البرنامج الإنمائي لحل المشاكل في ذلك البرنامج الهام، إذ يعتبر الوفد أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابقة في شمال غرب الصومال تقوم بدور هام في إحلال قدر من الاستقرار في المنطقة، وهو يود أن يرى تلك الأنشطة تستمر بنجاح.

٢١٠ -وشكرت مديرة البرنامج الوفود لما قدمته من دعم، بما في ذلك الدعم المقدم في الميدان في الصومال. وأحاط المكتب الإقليمي للدول العربية عن استعداده لتقديم أية معلومات إضافية تطلبها الوفود عن جميع الأنشطة في الصومال، التي يضطلع بها، كما سبق أن أشير إلى ذلك، في ظل ظروف صعبة للغاية. وفيما يتعلق بمسألة إعادة الدمج، فإن هذا هو أحد المجالات الرئيسية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يضطلع بها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها. وإذا كان قد حدث بعض سوء الفهم في الماضي فهذا في طريقه إلى الحل. وسوء الفهم هذا يتعلق بمسألتي سرعة عودة اللاجئين واستعداد الصومال، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإعادة دمجهم بشكل سليم. وكانت هناك في الآونة الأخيرة بعثة مشتركة، بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توصلت إلى تقييم وخطة عمل موحّدين لمعالجة هذه المسألة في منطقة هرجسيا. وكانت هناك بعض المسائل التي تؤثر في إدارة المكتب القطري. وكما تعلم الوفود، فإن للبرنامج الإنمائي مكاتب قطرية كثيرة في جميع أنحاء العالم، ومن الطبيعي أن تظهر نواح مثيرة للقلق بين آونة وأخرى. لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينظر إلى المسألة بجدية ويتحرك بسرعة لحلها. وقد التمست الترشيحات فعلا لشغل وظائف المنسق المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولدى البرنامج عدد من المرشحين. كما أكدت لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيختار فورا أفضل المرشحين من أجل المهمة الصعبة في الصومال. وفي هذه الأثناء، كان مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرصد البرنامج عن كثب. وعلاوة على ذلك، كانت جميع المشاريع تدار من قبل كبار المستشارين التقنيين الدوليين في الميدان. ولذلك كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واثقا بأن في وسعه ضمان الانتقال السلس في الجانب التنفيذي.

٢١١ -وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن المساعدة المقدمة إلى الصومال الوارد في الوثيقة DP/ 1999/11 مع الملاحظات التي أبديت بشأنه. وفوض مدير البرنامج مواصلة الموافقة على المشاريع في الصومال على أساس كل حالة على حدة.

المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات

٢١٢ -قدم نائب مدير البرنامج المساعد، نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات (DP/1999/12 و Corr.1). وتقدم هذه المذكرة طلبا للموافقة على المشاريع لدى حكومة مونتسيرات على أساس كل حالة على حدة كتدبير مؤقت. ففي أعقاب سلسلة من ثوران البراكين استمرت من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٧، طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إرجاء موافقة المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري لمونتسيرات في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ للمجلس التنفيذي، محبذا تقديم مزيد من دعم الطوارئ والإصلاح إلى الحكومة. وقد أبلغ المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ بالتطورات فيما يتعلق بمونتسيرات ولُفت الانتباه إلى الحاجة إلى دراسة مركز القطر المساهم الصافي للبلد، بالنظر إلى آثار البراكين المدمرة. وما برح الدعم يقدم إلى الحكومة منذ ذلك الحين. وقد ساعد البرنامج الإنمائي، في جملة أمور، في استعراض مشروع خطة التنمية المستدامة لمونتسيرات، التي كانت قد أقرت، وشارك بصفة مراقب في مناقشة ورقة السياسة القطرية بين حكومتي مونتيسرات والمملكة المتحدة. كما أنجز مزيد من دعم الطوارئ وكان يقدم من خلال تعاون تشترك فيه الحكومتان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعو الأمم المتحدة. وفي ضوء هذه العمليات المختلفة الجارية خلال معظم عام ١٩٩٨، أعربت الحكومة بوضوح عن رغبتها في إبطاء خطى العمل في إعداد إطار التعاون القطري الجديد. وكان في مقدمة المجالات المثيرة للاهتمام الحاجة إلى إنجاز خطة التنمية المستدامة كأساس لوضع برنامج دعم طويل الأمد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تبدأ عملية إعداد إطار التعاون القطري الجديد بشكل جدي في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، مع توقع تقديم إطار تعاون قطري إلى المجلس في مطلع عام ٢٠٠٠. ولذلك فإن طلب الموافقة على أساس كل حالة على حدة سيسهل استمرار برنامج الدعم الحالي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانتظار إنجاز إطار التعاون القطري.

٢١٣ -وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة إلى مونتسيرات (DP/ 1999/12 و Corr.1)، وفوض المدير الموافقة على المشاريع في مونتسيرات على أساس كل حالة على حدة.

المخصصات الأولية لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

٢١٤ -قدم مدير شعبة تخطيط الموارد والتنسيق عرضا موجزا للوثيقة (DP/1999/27)، التي أعدت استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٩ وقدمت المخصصات الأولية لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، في إطار البند ١-١-١ (الهدف ١) لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣. وقد حُسبت هذه المخصصات وفقا لمنهجية التوزيع التي أقرها المجلس، وعلى أساس هدف الأموال الأساسية السنوي البالغ ١.١ بليون دولار. وسوف تقدم مخصصات (الهدف ١) النهائية، مع مراعاة أية تنقيحات مادية في الناتج القومي الإجمالي للفرد لعام ١٩٩٧، إلى المجلس التنفيذي

في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وتم الاتفاق على أن يقوم مدير البرنامج، حسب التفويض وعند الاقتضاء، بتعديل مستويات البرمجة بما يتناسب وجميع بنود البرنامج وفقا لتقديرات الأموال الأساسية المتاحة، وذلك عند الإفراج عن الموارد خلال هذه الفترة.

٢١٥ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالمخصصات الأولية بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/1999/27).

ثالث عشر - مسائل أخرى

لجنة التنسيق المعنية بالصحة

٢١٦ -وافق المجلس التنفيذي على اختيار ممثلي مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، الدكتورة كارول فلاسوف (كندا) عضوا والدكتور إيف بيرجفين (كندا) عضوا مناوبا؛ ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد إنريك نيغيل كومينديرو فرناندير (كوبا) عضوا والسيد بيدرو موراليس (كوبا) عضوا مناوبا، للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة عضوية مدتها سنة.

برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيرو

٢١٧ -بناء على طلب المجلس التنفيذي، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا موجزا للبرنامج الذي يدعمه في بيرو. وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن ترحيبها بفرصة إشراك المجلس في الاطلاع على بعض التطورات التي حدثت في البرنامج الوطني لبيرو بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأشارت إلى أنه اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٧، كانت هناك تغطية صحفية واسعة النطاق، كما تركّز الاهتمام على خدمات التعقيم داخل البلد حينما ترددت ادعاءات بإساءة استخدام البرنامج. ولأسباب واضحة، فإن هذا الموضوع أثار قلقا بالغا لدى الصندوق منذ البداية، وقام بمتابعة الحالة عن كثب. وفي الوقت الراهن، جرى الحصول على تأكيدات من السلطات الوطنية باتباع الآليات الملائمة لضمان أن تسترشد خدمات التعقيم وبرنامج الصحة الإنجابية عموما، وبصورة واضحة، بأعلى معايير نوعية الرعاية واحترام الحقوق الإنجابية للأفراد. ودعم الصندوق بنشاط العملية الرامية إلى ضمان منع الممارسات والإساءات القسرية، وضمان الحقوق الإنجابية وجعلها دائما في موقع الصدارة من برنامج تنظيم الأسرة.

٢١٨ -وأشارت إلى أن مدير برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة في بيرو سيقدم استعراضا موجزا ومستكملا للتحقيق الذي أجرته الحكومة وخطوات المتابعة التي تضطلع بها. وباختصار، فإن التقارير التي جرى توفيرها توضح أنه لم تكن هناك أي عمليات تعقيم جماعية قسرية حسبما ادعت الصحافة الدولية. ومن الواضح أن ما جرى اكتشافه لم يكن سوى حالات من إساءة الاستخدام، وسوء الخدمات، وقصور الرصد، وغياب المشورة الكافية لضمان توفير المعلومات الكاملة والاختيار الواعي، والافتقار إلى متابعة أحوال المرضى. وقالت إن وجود أهداف محددة للبرنامج ترتب عليه اتباع نُهج مغالية في تحمسها للترويج لاستخدام وسائل منع الحمل الجراحية،

مما أدى إلى بعض المساوئ. وكررت وزارة الصحة تأكيدها، في آذار/ مارس ١٩٩٨، أن التحقيقات التي أجرتها بيّنت أن نظام تحديد عدد المواليد يتعارض مع السياسة الوطنية والصحة الإنجابية، وأن برنامج تنظيم الأسرة جرى تعديله لكي يركز على مساعدة الرجال والنساء في تحديد غاياتهم الإنجابية. وجرى تنفيذ مجموعة من التدابير لكفالة مبدأ الاختيار الحر والواعي، وتحسين نوعية الرعاية.

٢١٩ -وشددت المديرة على أن الجهود التي يبذلها الصندوق في البلد دعمت تنفيذ التدابير التي اتخذتها وزارة الصحة، بالتعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والوكالات الأخرى، وتتوافق هذه التدابير تماما مع البرنامج القطري الجاري للصندوق للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، الذي يركز على النهوض بالرعاية وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية. وقد تركّز دعم الصندوق على تعزيز القدرات الإدارية والتقنية لمقدمي الخدمات الصحية، وعلى تدريبهم في مجالات الحقوق الجنسية والإنجابية، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس والقضايا الاجتماعية - الثقافية. وفيما يتعلق بدور الصندوق في معالجة المشاكل التي كشف عنها البرنامج الوطني، لاحظت المديرة أنه بناء على طلب من وزارة الصحة، في شباط/فبراير ١٩٩٨، تعاونت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع الصندوق في إيفاد بعثة استعراض تقنية مشتركة أكدت على أن التعقيم يحظى بمكان الأولوية بالنسبة إلى الوسائل الأخرى، وأن القضايا المتعلقة بنوعية الرعاية تتطلب اهتماما فوريا. وقد عززت التوصيات الواردة في التقرير المشترك بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والصندوق، المقدم إلى الوزارة، التوصيات التي سبق أن قدمها مكتب أمين المظالم وجرى إدماجها في التدابير النهائية التي اتخذتها الوزارة لتحسين البرنامج الوطني. ومنذ آذار/ مارس ١٩٩٨، دأب الصندوق على تقديم التوجيه والدعم التقني والمالي بما يكفل على نحو تام تضمين مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرنامج، بما في ذلك التأكيد الواضح على ضمان الاختيار الواعي. وشكلت اللجنة الثلاثية الوطنية للسكان والتنمية، التي أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩٧ بدعم من الصندوق، إحدى الآليات التي عمل الصندوق من خلالها على تعزيز وتحسين نوعية الرعاية. وأضافت قائلة إن وزارة الصحة تقوم، بدعم من الصندوق، بتطوير نظام متكامل ودائم للرصد والتقييم لقياس ومتابعة الجوانب النوعية لتقديم الخدمات.

٢٢٠ -وبعد ذلك قام مدير الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة في بيرو بإحاطة المجلس التنفيذي علما بالبرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وشكر المجلس على ما يبديه من اهتمام بالبرنامج الوطني. وأشار إلى أن حكومة بيرو تعطي أولوية عليا لتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتقر بأهميتها بالنسبة لنماء الأفراد وتنمية البلد. ولهذا السبب، قامت الحكومة، منذ عام ١٩٩٠، بزيادة مساهمتها في برنامج وزارة الصحة زيادة كبيرة، وهو البرنامج الذي يفي الآن باحتياجات ٧٠ في المائة من سكان البلد. وكانت الحكومة توفر نسبة ٥ في المائة من ميزانية البرنامج في عام ١٩٩٠؛ وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٠ في المائة. وأتاح التزام الحكومة بزيادة الموارد المخصصة للبرنامج إمكانية التوسع في الخدمات المقدمة إلى المناطق الريفية. ومنذ عام ١٩٩٥ أيضا، يقوم البرنامج الوطني بتوفير جميع خدمات تنظيم الأسرة للمستفيدين. وأزيلت جميع العوائق القانونية أمام التعقيم. وفي ضوء الزيادة الكبيرة في الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، تعذر الاحتفاظ بنوعية الخدمات في ذلك الوقت. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، كانت هناك شكاوى من بعض الصحف والمنظمات غير الحكومية إزاء تنفيذ البرنامج، وادعت هذه الصحف والمنظمات بحدوث عمليات تعقيم قسرية جماعية، وبعدم توفير

المعلومات الكافية قبل إجراء العمليات للمستفيدين. وكانت الحكومة قد أبلغت بنحو ٢٠٠ من هذه الحالات المدعاة، وأجرت وزارة الصحة تحقيقات خلصت إلى أن أكثر من نصف هذه الحالات لم تكن مدعمة بالأدلة الكافية، أما الحالات الباقية فقد نشأت عن عيوب في نوعية البرنامج. وبعد ذلك طلبت الحكومة من الصندوق ومنظمة الصحة العالمية إيفاد بعثة تقنية إلى بيرو لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج. وخلص فريق الاستعراض والتقييم إلى أنه كانت هناك حالات لم توفر فيها للمستفيدين المعلومات الكافية عن الإجراءات الجراحية قبل إعطاء موافقتهم. وفي بعض الحالات لم توقع نماذج الحصول على الموافقة، ولم يكن هناك تقيد ببروتوكول المتابعة فيما بعد العمليات. كما أن بعض الجراحين لم يكونوا مؤهلين حسب الأصول.

٢٢١ -وأشار المدير أيضا إلى أنه منذ آذار/ مارس ١٩٩٨، تقوم وزارة الصحة بتنفيذ استراتيجية لتحسين نوعية البرنامج الوطني. وشملت التدابير المتخذة ما يلي: تزويد موظفي البرنامج بتعليمات مكتوبة بشأن السياسات تحظر تحديد عدد المواليد من أجل تحقيق غايات البرنامج. وجرى إيضاح أن غايات البرنامج هي مجرد نقطة مرجعية لإتاحة تقييم الموارد المالية والسوقية. وتم إنشاء نظام متكامل للرصد لكي يعنى بنوعية الإدارة وليس مجرد تقديم الخدمات؛ وتم وضع قواعد للحصول على الموافقة، من بينها قيام الجراحين بتزويد المستفيدين بقوائم للمراجعة قبل القيام بأي تدخل جراحي؛ وجرى تزويد مقدمي الخدمات، بما في ذلك الأطباء، بالتدريب على توفير المشورة، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان؛ وجرى تحسين الجوانب الجراحية لعمليات التدخل الجراحي وللعلاج اللاحق للعمليات؛ وجرى الأخذ بفترة انتظار مدتها ٧٢ ساعة ما بين عملية تقديم المشورة وإجراء العملية الجراحية؛ وأصبح يتم التصديق على الجراحين بمشاركة من كلية الطب في بيرو؛ وأصبحت وزارة الصحة تشارك في كفالة توفير الهياكل الأساسية، والمعدات، وسلامة الإجراءات الجراحية. وأضاف قائلا إن القواعد الوطنية الجديدة للبرنامج أعدت في أعقاب مناقشات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أطراف المجتمع المدني. وتشارك وزارة الصحة أيضا في لجنة ثلاثية وطنية، تضم ممثلين للحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى، وهي اللجنة التي أنشئت في عام ١٩٩٧ لرصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتقوم وزارة الصحة، بصورة دورية، بإبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ومن خلال تبادل المعلومات على هذا النحو، نشر في شباط/فبراير ١٩٩٩ بيان تم التوصل إليه بتوافق الآراء وجاء فيه أن التقارير التي نشرتها وسائط الإعلام عن عمليات التعقيم القسرية المدعاة في بيرو هي تقارير خاطئة ولا تعكس واقع الحال. وأشار إلى أن وسيلة منع الحمل الرئيسية في بيرو هي ما يتم عن طريق المحقونات وليس عمليات التدخل الجراحي. ومع إدخال تحسينات على نوعية الخدمات، طرأت مؤخرا زيادة على الطلب فيما يتعلق بعمليات قطع القنوات المنوية وربط عنق الرحم. واختتم بيانه بتوجيه الدعوة إلى الأطراف المهتمة بالأمر لزيارة بيرو للتحقق بنفسها من الجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتحسين نوعية البرنامج الوطني.

٢٢٢ -وأبلغ الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة المجلس التنفيذي بأن بيرو سبق لها أن قدمت تقارير في مختلف محافل الأمم المتحدة عن برنامجها الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. بيد أنه من دواعي سرور حكومة بيرو أن تقدم المعلومات الإضافية التي طلبها المجلس. وأكد أن حكومة بيرو، تمشيا مع دستور البلد ومع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا تلجأ إلى القسر مع الأفراد الذين يستفيدون من الخدمات التي يوفرها برنامج الصحة الإنجابية

وتنظيم الأسرة. وأشار إلى أن البرنامج يوفر لذوي الموارد المحدودة فرصة المعرفة الواعية بخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحصول عليها مجانا، وهي الخدمات التي لم تكن لتتوفر لهم عن طريق آخر. وأضاف قائلا إن القضاء على الفقر هو أحد الأهداف الإنمائية الأساسية في البلد وأن الاستراتيجية الوطنية تركز على تلبية احتياجات الناس في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والعمالة. وقال إن تنظيم الأسرة يشكل خيارا شخصيا يمكن لكل مواطن أن يمارسه بحرية كل حسب ظروفه الخاصة. وفي بيرو، استشيرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن توفير خدمات تنظيم الأسرة. ثم وجه الدعوة إلى جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمر إلى زيارة بيرو للتحقق بنفسها من أوجه التقدم التي أحرزها البرنامج الوطني بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

٢٢٣ -وفي إثر بيان الإحاطة أعطيت الكلمة لثلاثة وفود أعربت عن تقديرها لهذا البيان. ووجهت الوفود الشكر إلى مدير برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة لقيامه بزيارة خاصة إلى ليما، بيرو، لتقديم الإحاطة الإعلامية إلى المجلس التنفيذي، ولاحظت هذه الوفود أن المعلومات المقدمة ستكون بالغة الإفادة للسلطات في بلدانها في تناولها لما أثير من استفسارات وما أعرب عنه من شواغل. وأعرب أحد الوفود عن سروره لما لاحظه من قيام بيرو، بالتشاور مع الصندوق ومنظمة الصحة العالمية، باتخاذ خطوات للمعالجة الفورية للمشاكل التي واجهت البرنامج الوطني. وطلب وفد آخر أن تتاح لأعضاء المجلس التنفيذي نسخ من البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، ورد السفير على ذلك بقوله بأن البيان سيجري توفيره فيما بعد لجميع أعضاء المجلس التنفيذي.

٢٢٤ -وأشارت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أنه من دواعي سرورها أن المجلس التنفيذي رأى أن المعلومات المقدمة وافية بالغرض. وقالت إن الصندوق على استعداد لتقديم تفاصيل بشأن أي من المسائل التي جرت مناقشتها. ووجهت الانتباه أيضا الى الدعوة التي وجهها السفير توديلا إلى الأطراف المهتمة بالأمر لزيارة بيرو للاطلاع عن كثب على برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وأكدت من جديد أن الصندوق يشعر بالارتياح إزاء التدابير والاستراتيجية التي اعتمدتها وزارة الصحة في بيرو لتحسين نوعية البرنامج الوطني. وأكدت للمجلس أن الصندوق سيواصل تركيز الاهتمام على تعزيز الاستراتيجية المتعلقة بتحسين نوعية البرنامج.

ملاحظات ختامية

٢٢٥ -شكرت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على نصائحه وتوجيهاته التي قدمها للصندوق. وذكرت أن الدورة كانت ممتازة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان معربة عن تقديرها لارتفاع مستوى المناقشات وعمقها. ولاحظت أن الصندوق قد أفاد كثيرا من الحوار البناء الذي ساعد على إيضاح عدد كبير من المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للصندوق. وفي معرض ملاحظتها أن المجلس قد اتخذ ثلاثة مقررات هامة تتصل بأعمال الصندوق، فقد أكدت على أن من المهم بالنسبة للمجلس التنفيذي أن يشارك بصورة أوثق في مسائل التمويل، مضيفة أن العملية الاستشارية كانت من أنجع ما تكون بالنسبة لصندوق السكان. ثم وجهت شكرا خاصا إلى ممثلي كل من غانا والسويد والمملكة المتحدة واليابان لأنهم عملوا كوسيط ميسر للقرارات التي اتخذها المجلس.

٢٢٦ -كما شكرت المديرة التنفيذية موظفي خدمات المؤتمرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تسهيل الإدارة السلسة للاجتماع معربة عن تقديرها الخاص للمترجمين الشفويين على حسن أدائهم. كما شكرت رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المكتب على دعمهم وشكرت بشكل خاص الرئيس على الطريقة الحيوية والصريحة والفعالة التي أدار بها وقائع الدورة. وأخيرا وجهت شكرها إلى جميع موظفي صندوق الأمم المتحدة على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. ونوهت بأن الصندوق أصغر حجما من عدد من المنظمات الشقيقة له في منظومة الأمم المتحدة وأن هذا يعني باستمرار أن كثيرا من موظفيه يعملون وقتا أطول. وبالإضافة إلى ذلك كانت السنة حافلة بالأعمال بصورة غير اعتيادية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء ما تم من استعراض الجهود الإنمائية للأمم المتحدة وعملية التقييم. وخلصت إلى تسجيل امتنانها لموظفي الصندوق على التزامهم وتفانيهم.

٢٢٧ -وتكلم معاون مدير البرنامج باسم المدير فشكر جميع الوفود التي شاركت في الاجتماع الأول للتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في ١٥ نيسان/أبريل. ووجه شكره الخاص إلى الوفود التي أرسلت ممثلين من مستوى رفيع دعما للبرنامج معربا عن الأمل في أن يكون المؤتمر الأول لإعلان التبرعات الذي جاء حدثا تاريخيا للبرنامج الإنمائي، بمثابة الأساس لتعاون وثيق، بل يكون أداة لتمكين الشركاء من إعادة تأكيد التزاماتهم. كما شكر جميع المانحين الذين أعربوا عن الدعم مؤملا أنه لن يمضي وقت طويل حتى يصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى هدفه المتمثل في مبلغ ١,١ مليار دولار من التبرعات الأساسية سنويا. كما شكر الرئيس وسائر أعضاء المكتب والمديرة التنفيذية وجميع الذين شاركوا في الدورة.

٢٢٨ -وقامت السيدة يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)، نائب رئيس المجلس التنفيذي التي كانت تترأس الاجتماع، بإلقاء نظرة عامة على أبرز أعمال المجلس فلاحظت بأنه أمضى أسبوعا من العمل المكثف والمستمر. وشكرت جميع أعضاء المجلس على ما أسدوه من توجيهات ومشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شكرت أعضاء المكتب وأمانتي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وكذلك موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين وسائر موظفي خدمة المؤتمرات الذين عملوا على تيسير أعمال المجلس.

٢٢٩ -واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٧/٩٩ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي:

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.2 و Corr.1)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/8)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ بشأن البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية للمجلس لعام ١٩٩٩، بصيغتها المدرجة في خطة العمل (انظر المرفق الأول)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/10) والمديرة التنفيذية (DP/FPA/1999/5) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاقتران بالتعليقات التي أبديت عليهما؛

البند ٣: أماكن العمل والخدمات المشتركة

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5)؛

البند ٤: البيانات المقدمة عن التزامات التمويل المعقودة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عقد اجتماعه الأول المتعلق بالتمويل عقب اتخاذ المقرر ١/٩٩ وأحاط علما بالتقرير المقدم عن التزامات تمويل الموارد الأساسية المعقودة لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ وما بعدها (DP/1999/CRP.6) والتعليقات المقدمة عليه، بما في ذلك الجدولان المنقحان ١ و ٢ (انظر المرفق الثاني)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على طلب تقديم المساعدة إلى بنن (DP/FPA/BEN/5 و Corr.1)؛

البند ٦: خدمات الدعم التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4) ؛

البند ٧: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اعتمد المقرر ٤/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

البند ٨: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

أحاط علما بالإفادة الشفوية المقدمة عن عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك نتائج منتدى لاهاي الدولي؛

البند ٩: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٥/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات؛

البند ١٠: المساعدة في حالات الطوارئ

اعتمد المقرر ٦/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ١١: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بإدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن إدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26) وقرر استئناف النظر في هاتين الوثيقتين في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

البند ١٢: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على إطار التعاون القطري الأول لأروبا (DP/CCF/ARU/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/1999/11) مقرونا بالتعليقات التي أبديت عليه وأذن لمدير البرنامج بمواصلة الموافقة على المشاريع في الصومال في كل حالة على حدة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى مونتيسيرات (DP/1999/12 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمخصصات الأولية للأرقام المستهدفة من أجل تحديد الموارد من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/1999/27) ؛

البند ١٣: مسائل أخرى

وافق على اختيار ممثلين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمدة سنة واحدة.

وأحاط علما بالموجز الإعلامي المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

المرفق الأول

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الاثنين، ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل والموافقة على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩
		٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج
	مساء	٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج (تابع)
الثلاثاء، ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة إصلاح الأمم المتحدة
	مساء	٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم
الأربعاء، ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
		١٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: إدارة المخاطر المالية
	مساء	٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية الإعلام والاتصال
الخميس، ١٧ حزيران/يونيه	صباحا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعبئة الموارد
		٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
	مساء	٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الجمعة، ١٨ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
		١٠	مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية
		١٥	الزيارة الميدانية الى البرازيل
	مساء		مناسبة خاصة
			القطاع الخاص في أفريقيا: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الاثنين، ٢١ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩
	مساء	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان
			صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
	مساء	١٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب تفويض بالإنفاق على البرامج

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الأربعاء، ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال
	مساء	١٥	مسائل أخرى
			– تقرير عن المبادرة التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا
			– برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
			– المقررات التي لم يُبت فيها

إحاطات إعلامية غير رسمية مقترحة:

– إحاطة إعلامية من البنك الدولي بشأن إطار التنمية الشامل والصندوق الاستئماني العالمي

– المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى عملية الانتخابات الإندونيسية

– إفادة مقدمة من مكتب الدراسات الإنمائية عن الإمكانات العامة العالمية – التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين

– متابعة الأنشطة المضطلع بها لمواجهة إعصار ميتش

المرفق الثاني

الجدول ١ - التعهدات بالمساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديراتها: ١٩٩٩-٢٠٠١ والإيرادات المتسلمة لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية: ١٩٩٧-١٩٩٨[أ]

(في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠١[د] والتقديرات	
	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
١ - أ الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي														
اسبانيا	٨٤١,٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	٠,٨٪	٧٤١,٠	٥ ٢٩٢ ٨٥٧	٠,٧٪	٨١٥*	٥ ٢٥٥ ٦٢٣	٠,٧٪	١٠,٠٪		-٠,٧٪		
استراليا	-	-	٠,٠٪	١٣,٢[ج]	٨ ٢٥٧ ٣٤٨[ج]	١,١٪	٦,٧*	٤ ٢١٣ ٨٣٦	٠,٦٪	٠,٠٪		٥,١٪	٦,٧*	٤ ٢١٣ ٨٣٦
ألمانيا	١٢٠,٠٠	٦٩ ٣٧٩ ٩٣٢	٩,١٪	١٠٠,٠	٥٦ ٨٢٥ ٩٠٠	٧,٦٪	٧٥,٠	٤١ ١٤٤ ٨١٣	٥,٦٪	-٢٥,٠٪		-٢٧,٦٪		
أيرلندا	١,٨٥	٢ ٩٥٦ ٧٦٠	٠,٤٪	٢,٢	٣ ٠٨٤ ٤١٢	٠,٤٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨	٠,٤٪	١٠,٠٪	٢,٤٢	٦,٩٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨
إيطاليا	٣٢ ٠٠٠,٠	١٩ ٥٥٣ ٦٩٩	٢,٦٪	١٩ ٠٠٠,٠	١٠ ٧٣٤ ٤٦٣	١,٤٪	٢٢ ٠٠٠,٠	١٢ ١٩١ ٠٦٧	١,٧٪	١٥,٨٪	٢٢٠٠٠,٠*	١٣,٦٪	٢٢ ٠٠٠,٠*	١٢ ١٩١ ٠٦٧
البرتغال	-	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-		١٤,٣٪		
بلجيكا	٦٦٠,٠٠	١٨ ٥٩١ ٥٤٩	٢,٤٪	٤٥٤,٢	١٢ ٢٤٥ ٢٨٣	١,٦٪	٤٦٤,٢	١٢ ٣٤٦ ٧٩٥	١,٧٪	٢,٢٪		٠,٨٪		
الدانمرك	٥٠٨,٥٥	٧٦ ٣٣٠ ٣٠٨	١٠,٠٪	٥٥٠,٠	٨٤ ٥٥٠ ٠٩٧	١١,٣٪	٥٧٥,٠*	٨٥ ٣٢٤ ٢٣٢	١١,٦٪	٤,٥٪		٠,٩٪		
السويد	٤٦٠,٠	٦١ ١٦٢ ٠٨٠	٨,٠٪	٤٧٠,٠	٥٩ ٩٦٨ ١٠٢	٨,٠٪	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩	٨,٠٪	٤,٣٪	٤٩٠,٠	١,٠٪ -	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩
سويسرا	٥٦,٠	٣٨ ٦٢٠ ٦٩٠	٥,١٪	٥٦,٠	٤١ ٧٩١ ٠٤٥	٥,٦٪	٥٦,٠*	٣٧ ٥٨٣ ٨٩٣	٥,١٪	٠,٠٪		١٠,١٪ -		
فرنسا	٨٠,٠٠	١٣ ٦٠٦ ٠٧٢	١,٨٪	٣١,٦	٥ ١٤٦ ٥٨٠	٠,٧٪	١٠٠,٠[ج]	١٦٣٥٧١٨٩[ج]	٢,٢٪	٥٥,٠٪		٥١,٦٪		
فنلندا	٦١,٠٠	١١ ٨٨٨ ١٠٤	١,٦٪	٦٢,٠	١١ ٤٥٣ ٢٧٣	١,٥٪	٦٥,٠	١١ ٧٢٩ ٨٤٥	١,٦٪	٤,٨٪		٢,٤٪		
كندا	٤١,٢٥	٢٩ ٧٨٣ ٧٨٢	٣,٩٪	٤١,٣	٢٩ ٢٩٠ ٧٨٠	٣,٩٪	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣	٣,٧٪	٠,٠٪	٤١,٣	٦,٦٪ -	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣
لكسمبرغ	١٥,٠	٤٣١ ٠٣٤	٠,١٪	٢٠,٠	٥٢٦ ٥٣٥	٠,١٪	٢٤	٦٣٨ ٣٥٢	١,٠٪	٢٠,٠٪	٣٠	٢١,٢٪	٣٠	٧٩٧ ٩٤٠

* استنادا الى مؤشرات غير رسمية مقدمة من المانحين أو الى أفضل تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لم تتح التعهدات النهائية قبل وضع هذا الجدول في صيغته النهاية.

00-32908

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]				التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات		التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠١[ج] والتقديرات	
	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	النسبة المئوية للزيادة بالعملة المحلية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
المملكة المتحدة	٢٤,٠	٣٨ ٨٥٠ ٨٧٤	٥,١٪	٣٠,٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦,٧٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤	٧,٧٪	١٦,٧٪	٣٥,٠	١٣,٣٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤
النرويج	٥٢٤,٠	٧٥ ٨٢٠ ٤٩٢	١٠,٠٪	٥٦٠,٠	٧٤ ٥٩٠ ٢٤٥	٩,٩٪	٥٥٠,٠	٦٩ ٩١٢ ٢٩٢	٩,٥٪	– ١,٨٪		٦,٣٪ –		
النمسا	١٣٦,٩٠	١١ ٤٥٢ ٥٥٠	١,٥٪	١٢٥,٩	١٠ ٠٥٢ ٠٠٨	١,٣٪	١٤٣,٨[د]	١١٢١٤٣٨٥[د]	١,٥٪	٠,٠٪	١٢٥,٨	٢,٤٪ –	١٢٥,٨	٩ ٨٠٩ ٢٧٣
نيوزيلندا	٤,٤	٣ ٠٣٤ ٤٨٣	٠,١٪	٤,٤	٢ ٥٧٣ ٠٩٩	٠,٣٪	٤,٤*	٢ ٣٤٠ ٤٢٦	٠,٣٪	٠,٠٪		٩,٠٪ –		
هولندا	١٧٠,٠	٨٧ ٤٨٠ ٨١٦	١١,٥٪	١٦٥,٠	٨٢ ٣٣٥ ٤٥٤	١١,٠٪	١٥٠,٠	٧٣ ٠٣٣ ٢١٦	٩,٩٪	٩,١٪ –		١١,٣٪ –		
الولايات المتحدة	–	٧٢ ٣٥٠ ٠٠٠	٩,٥٪	–	٩٥ ٥٤٨ ٤٦٥	١٢,٧٪	–	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣,٥٪	–	–	٤,٧٪	–	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
اليابان	–	٩٩ ٢٧١ ٢٠٠	١٣,٠٪	–	٧٩ ٨٩٦ ٠٠٠	١٠,٦٪	–	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠,٨٪	–		٠,١٪		
المجموع الفرعي للجنة المساعدة الإنمائية		**٧٣٧٥٦٤٤٢٥**	**٩٦,٩٪**		**٧٢٥٥٦١٩٤٦**	**٩٦,٦٪**		**٧١١٥٦٢١٥٩**	**٩٦,٤٪**			**١,٩٪ –**		
بلدان أخرى		٢٣ ٤٠٠ ٦١٣	٣,١٪		٢٥ ٣٦٣ ٤٥٥	٣,٤٪		٢٦ ٥٠٩ ٠٥٢	٣,٦٪			٤,٥٪		
مجموع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**٧٦٠٩٦٥٠٣٨**	**١٠٠,٠٪**		**٧٥٠٩٢٥٤٠١**	**١٠٠,٠٪**		**٧٣٨٠٧١٢١١**	**١٠٠,٠٪**			**١,٧٪ –**		
١ - ب البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية														
أندورا		٨ ٠٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪					
ايسلندا	٣١٨٠٠٠٠٠	٧٦٧ ٨٥٧	٠,١٪	٢٢ ١٠٠ ٠٠٠	٣٦٤ ٩١٠	٠,٠٪	١٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٧٢ ٣٢١	٠,٠٪	١٧,٢٪ –		٢٥,٤٪ –		
قبرص			٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪					
الكرسي الرسولي		٢ ٥٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪					
ليختنشتاين	١٠ ٠٠٠	٦ ٩٤٤	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٨٤٩	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٧١١	٠,٠٪	٠,٠٪		٢,٠٪ –		
مالطة		١٤٨ ٩٣٤	٠,٠٪		٢٥ ٠٠٠	٠,٠٪			٠,٠٪					
موناكو	٧٥ ٠٠٠	١٣ ١٥٨	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠	١١ ٤٥٠	٠,٠٪					
اليونان		٧٨٨ ٣٤٦	٠,١٪	٧٠ ١٦٥ ٣٤٣	٢٧٦ ٢٩٦	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٩ ٤٦٤	٠,٠٪	٠,٢٪ –		١٣,٣٪ –		

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات			التبرعات المعلنة لعام[ج] ٢٠٠١ والتقديرات		
	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
مجموع البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية		**١ ٧٣٥ ٧٣٩**	٠,٢٪		**٦٧٣ ٠٥٥**	٠,١٪		**٥٢٩ ٩٤٦**	٠,٠٪					
	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
	مجموع[ط] الإيرادات	صافي المساهمة[ق] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع[ك] الإيرادات	صافي المساهمة[ل] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة													
١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة														
أفريقيا														
إثيوبيا	١٤٨ ٩٣٨	صفر	١٤٨ ٩٣٨	١٥٢ ٢٥٧	صفر	١٥٢ ٢٥٧	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤
بنن	٢٥٦ ١٧٣	٤ ٥٠٠	٢٥١ ٦٧٣	٣٠٤ ٣٧١	صفر	٣٠٤ ١٣٧	٥ ٠٠٠					
بوتسوانا	٤١ ٢٧٣	صفر	٤١ ٢٧٣	٤٣٦ ٧١٦	صفر	٤٣٦ ٧١٦						
بوركينا فاسو	صفر	صفر	صفر	٣٨ ٧١٩	صفر	٣٨ ٧١٩	٥٠ ٠٠٠					
بوروندي	٢٩ ٦٧٤	صفر	٢٩ ٦٧٤	١٢ ٤٢٩	صفر	١٢ ٤٢٩	١٠ ٠٠٠					
تشاد							٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٣ ٨١٠	صفر	٢٣ ٨١٠	صفر	صفر	صفر						
جمهورية تترانيا المتحدة	٨ ٤٥٣	صفر	٨ ٤٥٣	صفر	صفر	صفر	٥٠ ٧١٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠				
جنوب أفريقيا	٢٠٠ ٢٢٦	صفر	٢٠٠ ٢٢٦	١٧٤ ٠٨١	صفر	١٧٤ ٠٨١	١٤٤ ٦٩٥					
رواندا	صفر	صفر	صفر	١٦ ٩٩٠	صفر	١٦ ٩٩٠						
زامبيا	صفر	صفر	صفر	١ ٩٧٦	صفر	١ ٩٧٦						
زمبابوي	١١٢ ٧٧٧	صفر	١١٢ ٧٧٧	صفر	صفر							

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ك]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
سان تومي وبرينسيبي	صفر	صفر	صفر	٤٥ ٩٣١	صفر	٤٥ ٩٣١						
السنغال							٢٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠				
سوازيلند	١٤٤ ٢٢٧	صفر	١٤٤ ٢٢٧	١٣٣ ٥٣٣	صفر	١٣٣ ٥٣٣						
سيشيل	٢٣ ٠٠٩	صفر	٢٣ ٠٠٩	صفر	صفر	صفر						
غامبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠					
غانا	٤٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	
الكاميرون	٣٧ ٢٣٤	صفر	٣٧ ٢٣٤	صفر	صفر	صفر						
ليسوتو	١٠٥ ٣٥٢	صفر	١٠٥ ٣٥٢	٤١٢	صفر	٤١٢	٢١ ٤١٧	٥٧ ٨٧٨				
مالي	١١ ٧٢٦	صفر	١١ ٧٢٦	صفر	صفر	صفر						
مدغشقر	٥٢ ٢٦٦	صفر	٥٢ ٢٦٦	٥٣ ٠٢٤	صفر	٥٣ ٠٢٤						
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤ ١٢١					
موريشيوس	٩١ ٣٧٠	صفر	٩١ ٣٧٠	٩٧ ٢١٦	صفر	٩٧ ٢١٦						
ناميبيا	٥٠٠	صفر	٥٠٠	٤٤٤ ٩٢٩	صفر	٤٤٤ ٩٢٩						
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	٢٨٦ ٦٧٧	صفر	٢٨٦ ٦٧٧						
المجموع الفرعي	**١ ٣٢٧ ٠٠٨**	**٣٦ ٥٠٠**	**١ ٢٩٠ ٥٠٨**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**صفر**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**٥٣٥ ٨٧٩**	**١ ٤٤٥ ٤٧٢**	**٢٣٤ ٩٢٨**	**١٠٧ ٥٩٤**	**٢٠٤ ٩٢٨**	**٧ ٥٩٤**
الدول العربية												
الأردن	٥٠٩ ٨٨٧	١٥٧ ٨٨٧	٣٥٢ ٠٠٠	٢٤٠ ١١٣	صفر	٢٤٠ ١١٣	٢٨٤ ٧٣٥	٣٣٥ ٤٢٠				
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٥ ٧٩٨	صفر	٦٨٥ ٧٩٨	١ ٣٥٨ ٧٧٢	٥٧٠ ٨٠٠	٧٨٧ ٩٧٢						
البحرين	٤٨٠ ٠٠٠	صفر	٤٨٠ ٠٠٠	٥٦٦ ٦٣٩	٥٦ ٠٠٠	٥١٠ ٦٣٩						
تونس	٣١٨ ٥٨٤	صفر	٣١٨ ٥٨٤	٤٦٧ ٤٢٠	١٦١ ٧٢٠	٣٠٥ ٧٠٠	٢٢٣ ٤٧٨	١٣٠ ٤٣٥				
الجزائر	٢٦٦ ٣١٩	صفر	٢٦٦ ٣١٩	١٠٠ ٠٠٠	صفر	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠					
الجماهيرية العربية الليبية الجمهورية العربية السورية	٦٦٥ ٩١٠	صفر	٦٦٥ ٩١٠	صفر	صفر	صفر						
	٩٩ ٠٩٥	صفر	٩٩ ٠٩٥	٩٦ ٩٤٢	صفر	٩٦ ٩٤٢						
جيبوتي	١ ٠٠٠	صفر	١ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١ ٠٠٠					
العراق	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	صفر	صفر						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ك]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
الكويت	٥٧٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٥٧٠ ٠٠٠					
لبنان	٣٨٩ ٠٠٠	صفر	٣٨٩ ٠٠٠	٩٩٣ ١٧٧	صفر	٩٩٣ ١٧٧						
مصر	١ ١٢١ ٩٩٤	٣٥٥ ٠٨٠	٧٦٦ ٩١٤	٤٢٢ ٠٥٩	١٩٦ ٠٥٩	٢٢٦ ٠٠٠						
المغرب	٤٨٦ ٧٠٥	١٦ ٨٠٥	٤٦٩ ٩٠٠	٦٥٧ ٩١٥	١٩١ ٨٨٦	٤٦٦ ٠٢٩						
المملكة العربية السعودية	٢ ٣٥٩ ٩٦٧	١ ٩١٩ ٠٦٧	٤٤٠ ٩٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠					
اليمن	٤٠ ١٥٢	صفر	٤٠ ١٥٢	٢٠١ ٠٦٢	صفر	٢٠١ ٠٦٢	٤٠ ٠٠٠					
المجموع الفرعي	**٨ ٨٥٢ ٤٣١**	**٣ ٠١٦ ٨٣٩**	**٥ ٨٣٥ ٥٩٢**	**٧ ١٠٤ ٠٩٩**	**٣ ١٧٦ ٤٦٥**	**٣ ٩٢٧ ٦٣٤**	**٣ ٢١٩ ٢١٣**	**٤٦٥ ٨٥٥**	صفر	صفر	صفر	صفر
آسيا/المحيط الهادئ												
اندونيسيا	١ ١٥٥ ٠٠٠	٨٣٧ ٥٠٠	٣١٧ ٥٠٠	صفر	صفر	صفر						
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٢١ ٣٣٣	صفر	١٢١ ٣٣٣	١٢١ ٥١١	صفر	١٢١ ٥١١		٦٦ ٠٧٩				
باكستان	٨٨٨ ٠٩٥	٦١١ ٥٢٩	٢٧٦ ٥٦٦	٧٧٥ ٧١٩	٥١٤ ٠١٩	٢٦١ ٧٠٠	٤٩٦ ٧٤٣	٢٣١ ٠٦٧	٥٤٦ ٤١٧			
بنغلاديش	٢٥ ٢٢٩	صفر	٢٥ ٢٢٩	٣٢٢ ٧٤٦	٦٥ ٦٤٦	٢٥٧ ١٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٧٤٦	٤٠٠ ٠٠٠		٤٠٠ ٠٠٠	
بوتان	٥٣ ٣٥٤	صفر	٥٣ ٣٥٤	٦٧ ٣٤٠	صفر	٦٧ ٣٤٠	١١ ٢٣٢		١١ ٢٣٢		١١ ٢٣٢	
تايلند	١ ٦٧٨ ١٠٠	٧٣٢ ٧٠٠	٩٤٥ ٤٠٠	١ ٨٧٩ ٣٢٣	٩٨٤ ٤٢٣	٨٩٤ ٩٠٠	٨٦٥ ١١٢	٤١٣ ٦٤٤				
تونغا	١٥ ٠٠٠	صفر	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	صفر	١٥ ٠٠٠						
جزر توكيلاو	١٨ ٩٥٣	صفر	١٨ ٩٥٣	٤٨ ٩٩٢	صفر	٤٨ ٩٩٢						
جزر كوك	٢٦ ٠١٦	صفر	٢٦ ٠١٦	صفر	صفر	صفر						
جمهورية كوريا	٣ ٣٩٣ ٥٠٨	٢ ٥٢٧ ٣٠٨	٨٦٦ ٢٠٠	٢ ٥٣٤ ٤٤٥	١ ٨٣٣ ٣٤٥	٧٠١ ١٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠					
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		صفر		١٤٠ ١٨٧	٨ ٤٨٧	١٣١ ٧٠٠						
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	صفر	صفر	١١٦	صفر	١١٦	٢١ ١٦٨					
ساموا	٥٩ ١٠٠	صفر	٥٩ ١٠٠	٤٦ ٠٦٨	٦ ٠٠٠	٤٠ ٠٦٨	٦ ٠٠٠					
سري لانكا	١ ٠٣٤ ٦٤٠	٩٨٠ ٥٤٠	٥٤ ١٠٠	٢ ٠٦٩ ٢٨٠	٢ ٠٠٨ ٥٨٠[د]	٦٠ ٧٠٠						
سنغافورة	٢٥٥ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠	صفر	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠					

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
الصين	٣ ١٦٤ ٧١٩	٢ ٩٢٥ ٤١٩	٢٣٩ ٣٠٠	٣ ٢٥٢ ٣٧١	٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٣٠٢ ٣٧١	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٢ ٢٩٧				
فانواتو	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠	صفر	٥ ٠٠٠						
الفلبين	١ ٣٥٤ ٢٧٢	٦٢٨ ١٦٣	٧٢٦ ١٠٩	٦٤٨ ٧٧٧	٣٠٢ ٩٤٩	٣٤٥ ٨٢٨	٧ ٠٠٠	٤٥٩ ٨٤٥				
فيجي	٤٨ ٦٨٦	صفر	٤٨ ٦٨٦	٤٣ ٨٢٥	صفر	٤٣ ٨٢٥	٣٤ ٠٢١	٩ ٦٣٩				
فييت نام	٤٠٨ ٧٨٩	٢٥ ٨٥٠	٣٨٢ ٩٣٩	٢٦ ٨٨٤	صفر	٢٦ ٨٨٤	٢٩ ٠٣٥					
ماليزيا	٤١٦ ٥٤٦	١٦ ٢٤٦	٤٠٠ ٣٠٠	٣٨٥ ٠٠٠	١١٨ ٥٠٠	٢٦٦ ٥٠٠	٣٨٥ ٠٠٠					
ملديف	١٠٢ ٥٠٠	صفر	١٠٢ ٥٠٠	١٢٠ ٠١١	١٠ ٠٠٠	١١٠ ٠١١	٧ ٥٠٠					
منغوليا	٧٩ ٥٥٩	صفر	٧٩ ٥٥٩	٩٢ ٧٢٧	صفر	٩٢ ٧٢٧	١٧ ٠٠٠					
ميانمار	١١٥ ٥٣٠	٥ ٧٤٥	١٠٩ ٧٨٥	صفر	صفر	صفر	٣ ٣٤٤					
ميكرونيزيا	صفر	صفر	صفر	٣ ٠٠٠	صفر	٣ ٠٠٠						
نيبال	١٣٨ ٢٢٨	١١ ٦٣٠	١٢٦ ٥٩٨	١٢١ ٧٣١	صفر	١٢١ ٧٣١	٨٠ ٠٠٠		٨٠ ٠٠٠		٨٠ ٠٠٠	
نيوي	٢٠ ٣٠٢	١ ٤٠٠	١٨ ٩٠٢	٢٠ ٣١٦	صفر	٢٠ ٣١٦						
الهند	٤ ٣٩٤ ٣٦٦	٤ ٢٩٩ ٠٦٦	٩٥ ٣٠٠	٩ ٠٣٠ ٠٧٦	٨ ٩٢١ ٧٨٤[ط]	١٠٨ ٢٩٢	٤ ٥٠٠ ٠٠٠		٤ ٥٠٠ ٠٠٠		٤ ٥٠٠ ٠٠٠	
هونغ كونغ	٤٨ ٣٣١	٣٧ ٠٠٠	١١ ٣٣١	صفر	صفر	صفر						
المجموع الفرعي	**١٩ ٠١٥ ١٥٦**	**١٣ ٨٩٥ ٠٩٦**	**٥ ١٢٠ ٠٦٠**	**٢٢ ٠٧٠ ٤٤٥**	**١٨ ٠٢٣ ٧٣٣**	**٤ ٠٤٦ ٧١٢**	**١٢ ٣١٣ ١٥٤**	**١ ٥٠٥ ٣١٧**	**٥ ٥٣٧ ٦٤٩**	صفر	**٤ ٩٩١ ٢٣٢**	صفر
أمريكا اللاتينية												
الأرجنتين	٢٨٠ ٥٦١	صفر	٢٨٠ ٥٦١	٨٠١ ٦٠٤	صفر	٨٠١ ٦٠٤	٥٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠				
أروبا	١٠ ٩٨٨	صفر	١٠ ٩٨٨	صفر	صفر	صفر						
إكوادور	صفر	صفر		١١١ ٢٨١	صفر	١١١ ٢٨١						
أنغيلا	٢٦ ٨٠٧	صفر	٢٦ ٨٠٧	٢٤ ٦٠٠	صفر	٢٤ ٦٠٠						
أوروغواي	صفر	صفر		٢٦٣ ٠٠٠	صفر	٢٦٣ ٠٠٠						
باراغواي	٢٢٧ ٦٧٩	صفر	٢٢٧ ٦٧٩	٤٠ ٢١٣	صفر	٤٠ ٢١٣						
البرازيل	٦٠٠ ٠٠٠	صفر	٦٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر						
بربادوس	١٤٥ ١٧٥	صفر	١٤٥ ١٧٥	١٦٢ ٤٦٤	صفر	١٦٢ ٤٦٤						
بليز	٣٧ ٨٧٩	صفر	٣٧ ٨٧٩	٥٠ ٥٠٥	صفر	٥٠ ٥٠٥						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ك] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ك]	صافي المساهمة[ك] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
بنما	٧٢٢ ٩٦٠	١٤٨ ٧٤٠	٥٧٤ ٢٢٠	٤٣٣ ٧٦٠	١٤٠ ٨٦٠	٢٩٢ ٩٠٠						
بوليفيا	٧٠ ٠٠٠	صفر	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	صفر	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠					
بيرو	صفر	صفر		٤٥٠ ٠٠٠	صفر	٤٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠					
ترينيداد وتوباغو	١٥٩ ٢١٩	٢١ ٣١٩	١٣٧ ٩٠٠	١١ ٢١٨	صفر	١١ ٢١٨						
جامايكا	١٠٦ ٠٥٢	صفر	١٠٦ ٠٥٢	صفر	صفر							
جزر الأنتيل الهولندية	١٨ ٨٣٦	صفر	١٨ ٨٣٦	صفر	صفر							
جزر تركس وكايكوس	٢٩ ٩٠٠	صفر	٢٩ ٩٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٣ ٦٠٠	٢٦ ٤٠٠						
جزر فيرجن البريطانية	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢						
جزر كايمان	صفر	صفر	صفر	١٨ ٨٠٠	صفر	١٨ ٨٠٠						
الجمهورية الدومينيكية	٣٧ ٧٤١	٣٧ ٧٤١		صفر	صفر							
سانت فنسنت	٣٢ ٩٧٣	صفر	٣٢ ٩٧٣	صفر	صفر							
سانت كيتس ونيفيس	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠						
سانت لوسيا	٤٦ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	٤٣ ٨٠٠	٥١ ٨٠٠	صفر	٥١ ٨٠٠						
السلفادور	٥٥٢ ٦٤٠	صفر	٥٥٢ ٦٤٠	٣٨٣ ٠٦٠	صفر	٣٨٣ ٠٦٠						
سورينام	٥١ ٤٤٥	صفر	٥١ ٤٤٥	صفر	صفر							
شيلي	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٨٣ ٨٠٠	٨١٦ ٢٠٠	٦١٢ ٠٠٠	صفر	٦١٢ ٠٠٠	٩٧٥ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠				
غواتيمالا	٩٨ ٣٢٥	صفر	٩٨ ٣٢٥	٢٥١ ٣٦٢	صفر	٢٥١ ٣٦٢		٢٥١ ٣٦٢				
غيانا	٦٠ ٠٠٢	١٦ ١٤٢	٤٣ ٨٦٠	٥٨ ٣٤٣	١٤ ١٦٠	٤٤ ١٨٣						
فنزويلا	صفر	صفر		٣٠٦ ٧٨٠	صفر	٣٠٦ ٧٨٠						
كوبا	١ ٥٥٧ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٥ ٠٠٠	١ ٥٥٢ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠
كوستاريكا	٢٦١ ٢٥٢	صفر	٢٦١ ٢٥٢	٥٥٩ ٣٩٤	٢٧٩ ٩٩٤	٢٧٩ ٤٠٠						
كولومبيا	١ ٠١٦ ٠٥٧	٤٤٠ ٣٥٧	٥٧٥ ٧٠٠	٦٥٠ ٩٩٤	٧٩ ٨٩٤	٥٧١ ١٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠				
المكسيك	١ ٠٠٢ ٤٢٦	٣٩٥ ٨٢٦	٦٠٦ ٦٠٠	٩٩٦ ٧٣٠	٣١٨ ٣٣٠	٦٧٨ ٤٠٠						
نيكاراغوا	صفر	صفر		١٩٨ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٥٨ ٠٠٠						
هايتي	٨٣ ٧٩٥	صفر	٨٣ ٧٩٥	٤٧٧ ٩٩٠	صفر	٤٧٧ ٩٩٠						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ك]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
هندوراس	٤٥ ٢٧٩	صفر	٤٥ ٢٧٩	٧١ ١٠٦	صفر	٧١ ١٠٦						
المجموع الفرعي	**٨ ٤٥٧ ٤٧٣**	**٢ ٧٠٧ ١٩٥**	**٥ ٧٥٠ ٢٧٨**	**٨ ٧٣٣ ٤٨٦**	**٢ ٢٥٧ ٩٠٨**	**٦ ٤٧٥ ٥٧٨**	**٣ ٨٤٧ ٧٥٤**	**١ ٧٠١ ٣٦٢**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**
أوروبا												
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠	١٦٠ ٨٠٠	٢٨٩ ٢٠٠	٧٥ ٠٠٠	صفر	٧٥ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠[ط]					
إستونيا	٦٨ ٠٢٧	صفر	٦٨ ٠٢٧	٧٣ ٥٢٩	صفر	٧٣ ٥٢٩						
أوكرانيا	٧٢ ٤٥٦	صفر	٧٢ ٤٥٦	٥١ ٥٠١	صفر	٥١ ٥٠١						
بلغاريا	صفر	صفر		١٥٢ ٤٥٧	٥ ٧٢٢	١٤٦ ٧٣٥	١ ٠١٤	٥٠ ٠٠٠				
بولندا	٤٢٠ ٦٠٣	٢٣٠ ٢٧٩	١٩٠ ٣٢٤	٥١٠ ٧٦١	٢٩١ ٦٦٧	٢١٩ ٠٩٤	٣٩٤ ٧٣٧	٢٠٠ ٠٠٠				
بيلاروس	١٢٣ ٥٤٣	صفر	١٢٣ ٥٤٣	١٠٠ ٠٠١	صفر	١٠٠ ٠٠١						
تركمانستان							٣ ٠٠٠					
تركيا	٢ ٨٩٩ ٧٠٧	١ ٣٧٨ ٦٤٤	١ ٥٢١ ٠٦٣	١ ٥٣٠ ٠٠٠	٦٨٨ ٤٠٠	٨٤١ ٦٠٠	٧٧٠ ٠٠٠					
الجمهورية التشيكية	٢٣٩ ٥٢١	٢٣٩ ٥٢١		٢٤٣ ٩٠٢	٢٤٣ ٩٠٢		١٧٠ ٠٢٠	٢١ ٢٥٢	٢٥٥ ٠٣٠[ج]		٢٨٣ ٣٦٦[ج]	
جمهورية مولدوفا	٢٦ ٦٠٠	صفر	٢٦ ٦٠٠	صفر	صفر							
رومانيا	٤٤ ٢٧٤	صفر	٤٤ ٢٧٤	١١٧ ٢٠٣	٨ ٦٠٣	١٠٨ ٦٠٠	١٦ ٨٤٩	٧٠ ٧٦٤				
سلوفينيا	صفر	صفر		٢ ٠٣١	صفر	٢ ٠٣١	١ ٤١٧					
لاتفيا	١٤٣ ٤٢٦	صفر	١٤٣ ٤٢٦	١٤٦ ٧٣٦	صفر	١٤٦ ٧٣٦						
ليتوانيا	٢٤٥ ٠٠٠	صفر	٢٤٥ ٠٠٠	صفر	صفر							
يوغوسلافيا	صفر	صفر		٩ ٧٤٣	صفر	٩ ٧٤٣						
المجموع الفرعي	**٤ ٧٣٣ ١٥٧**	**٢ ٠٠٩ ٢٤٤**	**٢ ٧٢٣ ٩١٣**	**٣ ٠١٢ ٨٦٤**	**١ ٢٣٨ ٢٩٤**	**١ ٧٧٤ ٥٧٠**	**٢ ٢٥٧ ٠٣٧**	**٣٤٢ ٠١٧**	**٢٥٥ ٠٣٠**	**صفر**	**٢٨٣ ٣٦٦**	**صفر**
التقديرات							**٤ ٣٣٦ ٠١٦**[ك]					
مجموع جميع المناطق	**٤٢ ٣٨٥ ٢٢٥**	**٢١ ٦٦٤ ٨٧٤**	**٢٠ ٧٢٠ ٣٥١**	**٤٣ ١٢٠ ١٥٥**	**٢٤ ٦٩٦ ٤٠٠**	**١٨ ٤٢٣ ٧٥٥**	**٢٦ ٥٠٩ ٠٥٢**	**٥ ٤٦٠ ٠٢٣**	**٧ ٣٨٠ ٣٦١**	**٣٠٧ ٥٩٤**	**٦ ٨٣٢ ٢٨٠**	**٢٠٧ ٥٩٤**

حواشي المرفق الثاني

(أ) استنادا إلى الإيرادات الفعلية التي تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل سنة ميلادية، لا التبرعات المعلنة لتلك السنة.

(ب) استنادا إلى أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

(ج) لم تدفع استراليا أي مبالغ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من التبرعات المعلنة لتلك السنة. وبدلا من ذلك، قدمت مبلغين قدرهما ٦,٥ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) و ٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في عام ١٩٩٨، مما يمثل مدفوعات لكل من التبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي. وبإعلان استراليا عن التبرع لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) فإنها تكون قد أبقت على مستوى تبرعها محسوبا بالعملة المحلية عند مستوى عام ١٩٩٨. بيد أنه استنادا إلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ فإن النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة هي ٥.٠٨ في المائة تقريبا عن السنة الماضية.

(د) حسبما أكد، يظل التبرع الذي أعلنته النمسا لعام ١٩٩٩ عند مستوى عام ١٩٩٨ أي ١٢٥.٨ مليون شلن نمساوي؛ وبناء عليه، لا يوضح الجدول أي نسبة مئوية للتغير محسوبة بالعملة المحلية لعام ١٩٩٩. بيد أن المبلغ المبين لعام ١٩٩٨ هو إيراد فعلي جرى تسلمه ويبين جزءا من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨، فضلا عن مدفوعات جزئية عن السنوات السابقة. ونظرا لأن الجزء الأخير من التبرع المعلن من النمسا لعام ١٩٩٨ يتوقع تسلمه في عام ١٩٩٩ فإن التقديرات المبينة للنمسا لعام ١٩٩٩ تشمل الجزء المتبقي من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨ زائدا التبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(هـ) أعلنت فرنسا عن التبرع بمبلغ ٥١,٦ مليون فرنك فرنسي لعام ١٩٩٨، ورد منه الدفعة الأولى وقدرها ٣١.٦ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٥,١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وورد المبلغ المتبقي وقدره ٢٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٣,٤٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وسيظهر، بناء على ذلك، كجزء من الإيرادات المتسلمة في السنة الميلادية ١٩٩٩. واستنادا إلى التبرع المعلن الفعلي لعام ١٩٩٨ (٥١,٦ مليون فرنك فرنسي، تعادل ٨,٦٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩ وقدره ٨٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ١٣,٠٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تمثل المساهمة زيادة قدرها ٥٥,٠٤ في المائة محسوبة بالعملة المحلية ٥١,٦٣ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة لمدفوعات عام ١٩٩٩ على الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨، فإنها ستبلغ ٢١٧ في المائة محسوبة بالعملة المحلية و ٢١٨ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة.

(و) لم تدفع الهند أي مبالغ من تبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ٤,٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة الميلادية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ قدرهما ٤.٣٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة و ٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة مما يمثل مدفوعات للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، على التوالي. وبإعلان الهند عن تبرعها لعام ١٩٩٩ بمعدل ٤.٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة تكون قد حافظت على مستوى تبرعها المعلن لعام ١٩٩٨.

(ز) لم تدفع سري لانكا أي مبالغ للوفاء بتبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة الميلادية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ يبلغ كل منهما ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل مدفوعاتها للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ على التوالي.

(ح) تشمل مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية التي لم تقدم تفاصيل بشأنها.

(ط) مجموع الإيرادات المتسلمة من البلدان التي تنفذ فيها البرامج وتشمل التبرعات فضلا عن مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية. وقد تظهر أجزاء أو كل التبرعات الأولية بوصفها مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية من خلال الربط المحاسبي. ويبين صافي المساهمة الأساسية التبرعات بعد تطبيق الربط المحاسبي.

(ي) وردت مدفوعات الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٨ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويبين مجموع التبرع المعلن وقدره ٩٠٠ ٠٠٠ دولار مجموع مدفوعات عام ١٩٩٨ والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(ك) يقدر أنه سيرد على الأقل ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من المساهمات الأساسية للبلدان التي تنفذ فيها البرامج. ويستند هذا الرقم إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتجاهات المعهودة.

المصدر : تقرير إدارة الشؤون المالية، A431 للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وكشوفات مؤتمر الإعلان عن التبرعات لفترة السنتين الصادرة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

شعبة تعبئة الموارد / مكتب الموارد والشؤون الخارجية
٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الجدول ٢: الجدول الزمني للمدفوعات المؤكدة من التعهدات المعقودة في عام ١٩٩٩ من أجل الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
المانحون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	
استراليا	مطلع تموز/يوليه ١٩٩٩.
ألمانيا	أربعة أقساط. الدفعة الأولى قدرها ١٨,٧٥ مليون مارك ألماني (تعادل ١٠,٩٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المقرر دفع مبالغ أخرى في ١٥ أيار/ مايو و ١٥ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
أيرلندا	٢٠٠ ٠٠٠ جنيه أيرلندي (تعادل ٣٨٠ ٢٩٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتسلم الرصيد البالغ قدره ٢,٢٢ مليون جنيه أيرلندي (تعادل ٣,٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
إيطاليا	تموز/يوليه ١٩٩٩.
بلجيكا	أيار/ مايو ١٩٩٩.
السويد	قسطان متساويان، الدفعة الأولى وقدرها ٢٤٥ مليون كرونا سويدية تسلمت في آذار/ مارس ١٩٩٩. وسيدفع المبلغ النهائي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.
فرنسا	قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
فنلندا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
كندا	تسلم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبلغ بكامله وقدره ٤١,٣ مليون دولار كندي في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
لكسمبرغ	ورد المبلغ النهائي وقدره ٢٤ مليون فرنك من فرنكات لكسمبرغ (تعادل ٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
المملكة المتحدة	سيبدأ الدفع في نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النرويج	أربعة أقساط متساوية. وردت الدفعة وقدرها ١٣٧,٥٠ مليون كرونة نرويجية (تعادل ١٨,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويتوقع تسلم الدفعة الثانية وقدرها ١٣٥,٥ مليون كرونة نرويجية بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النمسا	أقساط شهرية.

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
هولندا	١٢ قسطا، دفعت فعلا ثلاثة مبالغ قدرها ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ بليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٠١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
الولايات المتحدة	تسلم مبلغ ٧٧ مليون دولار في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
اليابان	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
البلدان التي تنفذ فيها البرامج	
باكستان	الأسبوع الأول من أيار/ مايو ١٩٩٩.
بلغاريا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
بوروندي	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
بولندا	النصف الأول من عام ١٩٩٩.
تركيا	خريف عام ١٩٩٩.
الجمهورية التشيكية	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
جمهورية كوريا	حزيران/يونيه ١٩٩٩.
رومانيا	النصف الثاني من عام ١٩٩٩.
غانا	النصف الأول من عام ١٩٩٩ (سيشمل مدفوعات عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على السواء).
نيبال	سيدفع التبرع المعلن في عام ١٩٩٩ في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبالنسبة للتبرعات المعلنة لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستقدم المدفوعات في كانون الثاني/ يناير من كل عام.
الهند	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا إلى رسائل رسمية وردت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شعبة تعبئة الموارد/ مكتب الموارد والشؤون الخارجية) في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقدمت شعبة المراقب المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات تكميلية، مكتب الخدمات المالية والإدارية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الجدول ٣ - المساهمات العينية الحكومية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أفريقيا		
بنن	٣٤,٣	٣٢,٨
بوروندي	٦٠,٦	٦٥,٢
توغو	١٢٧,٩	١٢٢,٣
جزر القمر	٠,٠	١٨,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠,٨	٤٨,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٧٥,٤	١٧٥,٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٧,٨	٠,٠
جنوب أفريقيا	*٧٠,٠	*٧٠,٠
سيراليون	٥٤,٢	٥٤,٢
سيشيل	٨,٢	٨,٠
غامبيا	١٨,٤	١٧,٨
غانا	٢٠٤,٦	١٧٥,٨
غينيا الاستوائية	١٥,٧	١٥,٠
كوت ديفوار	٨٥,٩	٨٢,٢
الكونغو	٠,٠	٩٠,٠
ليسوتو	٠,٠	٧٨,٣
ملاوي	٤٠,٥	٢٥,٢
النيجر	٧٥,٧	٧٢,٤
نيجيريا	٨٣,٣	٨٣,٣
مجموع منطقة أفريقيا	**١ ١٩٣,٣**	**١ ٢٣٥,١**
الدول العربية		
الإمارات العربية المتحدة	١٠٦,٥	١٠٦,٧
البحرين	٦٧,٠	٦٧,٠
تونس	٧١,٥	٧٦,٦
الجزائر	٤٢,١	٤٢,١
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٩,٧	١٣٥,٥
السودان	٤٤,٨	٤٤,٨
قطر	٦٧,٣	٦٧,٣
الكويت	٥٩,٠	٥٨,٦

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
لبنان	٠,٠	٤٢٤,٠
المملكة العربية السعودية	٢٨٠,١	٢٨٠,١
مجموع المنطقة العربية	**٨٧٨,٠**	**١ ٣٠٢,٧**
آسيا والمحيط الهادئ		
إندونيسيا	٣٥٤,٩	١٥٥,٨
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٤٤٧,٤	٠,٠
بوتان	٨,٩	٨,٠
جمهورية كوريا	٦٤,٤	٤١.٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٣٢,١
سري لانكا	١١٣,١	١٠٥,٠
الفلبين	١٨٥,٨	١٩٠,٧
فييت نام	١٣١,٤	١١٧,١
ماليزيا	٣٢,١	١٠١,٣
ملديف	١٢١,٥	٠,٠
الهند	٠,٠	٣٢٠,٠
مجموع منطقة آسيا المحيط الهادئ	**١ ٤٥٩,٥**	**١ ٠٧١,٥**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
أوروغواي	١٠,٥	٤٠,٠
باراغواي	٥٠,٠	٣٩,٨
بربادوس	٩٦,٧	٩٦,٧
بنما	٤٠,٠	٤٠,٠
جامايكا	٥٣,٨	٥١,٨
الجمهورية الدومينيكية	١٨٣,٣	٢٢٧,٠
شيلي	٣٣٩,٢	٣١٦,٦
غيانا	٦٩,٦	٦٧,٢
كوبا	٨٤,٥	٩٣,٠
مجموع منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**٩٢٧,٦**	**٩٧٢,١**
أوروبا ورابطة الدول المستقلة		
أذربيجان	٧٢,٦	٧٢,٦
أوزبكستان	٠,٠	٢١٩,٥
أرمينيا	٤١,٠	٤٥,١
استونيا	٩,٩	٩,٩
ألبانيا	٧١,٦	٦٣,٧

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أوكرانيا	٢٧٤,٢	٣٠١,٦
بلغاريا	٦٤,٨	٦٨,٦
بولندا	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢
بيلاروس	١٩١,٨	١٨٥.١
تركمانستان	١٣٥,٦	١٣٥,٦
جمهورية مولدوفا	١١٨,٥	١١٨,٥
جورجيا	٤٣,٣	١٧٨,٠
رومانيا	٧٠,٣	٧٠,٣
طاجيكستان	٠,٠	١٥,٠
قبرص	٥٥,٢	٥٢,٤
قيرغيزستان	٥٩,٤	٦٥,٣
كازاخستان	٠,٠	٥٢٩,١
لاتفيا	٩٦,٠	١٠٥,٦
ليتوانيا	٤١,٠	٤٥,١
مجموع منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة	**١ ٥٧٧,٤**	**٢ ٥١٣,٠**
المجموع الكلي	**٦ ٠٣٥,٨**	**٧ ٠٩٤,٤**

* تبين المبالغ التقديرات الأولية لمساهمات جنوب أفريقيا العينية التي لم تسجل ولكن سينظر فيها لدى حساب المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا الى معلومات مقدمة من المكاتب القطرية الى مكتب الميزانية، مكتب التخطيط وإدارة الموارد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

مرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩

جلسة التمويل الأولى

بيان رئاسي

١ - افتتح الجلسة رئيس المجلس التنفيذي فأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشهد فصلا جديدا في تاريخه بعقد المجلس التنفيذي جلسته التمويلية الأولى. وذكر أن المجلس سينظر، خلال الجلسة الحالية في بيانات التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط نظرا لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال في مرحلة مبكرة من مراحل وضع استراتيجيته التمويلية.

٢ - وقد حدد المقرر ٢٣/٩٨ الذي اتخذه المجلس التنفيذي والخاص بوضع استراتيجية تمويل للبرنامج الإنمائي، دورته الثانية العادية التي تبدأ في عام ١٩٩٩، موعدا تعلن فيه جميع الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي تبرعاتها الأساسية له. وينبغي أن تتضمن إعلانات التبرعات التزاما راسخا بتقديم التمويل في العام الحالي، على أن تقدم البلدان القادرة تبرعات مؤكدة أو تعهد بالتبرع في العام التالي ثم تبرعات مؤكدة أو مؤقتة للعام الثالث. ويتعين على الدول الأعضاء أيضا تحديد جداول زمنية للسداد بالنسبة للعام الحالي.

٣ - وأعاد المجلس التنفيذي تأكيد الاستعدادات لجلسة التمويل في قراره ١/٩٩ بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات، وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي إبلاغ تبرعاتها الأساسية كتابة إلى الأمانة مع بدء شهر نيسان/أبريل كحد أقصى، بغرض تسهيل إعداد جلسة التمويل المذكورة بشكل فعال. وترد الرسائل الواردة من الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.6، التي عممها المجلس التنفيذي.

٤ - ويعقد المجلس التنفيذي جلسة التمويل قبل اكتمال إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وكان المجلس قد طلب، في مقرره ٢٣/٩٨، من البرنامج الإنمائي إعداد هذا الإطار، ومن المنتظر أن يستعرض المجلس مشروع الإطار في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩. ويعني ذلك أن المجلس يعمل في الجلسة الحالية على أساس شبه تجريبي، وهو عامل يجب أن يؤخذ في الحسبان نظرا لأن وقائع الجلسة الحالية سيجري تحليلها لاستخلاص الدروس المستفادة.

٥ - وبالنسبة لوقائع جلسة اليوم، أعرب الرئيس عن أمله في أن يجرى حوار حقيقي وموضوعي بشأن قضية التمويل، بما في ذلك الأساس المنطقي لزيادة أو نقصان التبرعات. وقال إن من المستصوب أن يدور الحوار خارج الشكل الذي درجت عليه مؤتمرات إعلان التبرعات التي عقدت في إطار الجمعية العامة. إن من شأن تكثيف الحوار عن التمويل تمكين المجلس التنفيذي من الحصول بشكل أفضل على صورة أوضح عن الوسيلة الدقيقة لتقوية البرنامج

الإنمائي وكفالة استمراره قويا، بحيث يقدم خدمات مثالية إلى البلدان التي تنفذ فيها البرامج. ومن ثم فقد رئي تحديد زمن البيانات بثلاث دقائق فقط على أن توزع البيانات الطويلة المكتوبة عند الطلب.

بيان مدير البرنامج

٦ - رحب مدير البرنامج بالمجلس التنفيذي في أول جلسة تمويل خاصة يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشار إلى أن الجلسة تشكل جزءا من المظهر المستمر للشراكة الجديدة، التي بدأت في العام السابق، وأنها تمثل الخطوة التالية على الطريق إلى إعادة تحديد مستويات تمويل أساسي للمنظمة، تكون كافية ويمكن التنبؤ بها وكفالة استمرارها. ويجري الحوار المفتوح لكل الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي، في إطار مقرري المجلس ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ بشأن التمويل، اللذين يشكلان معلمين بارزين ويعتبران بمثابة تصويت بالثقة في البرنامج الإنمائي. وقد امتلك المجلس، باتخاذه المقررين، زمام إعادة تشييد القاعدة المالية للبرنامج الإنمائي بمستوى سنوي قدره ١,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة. واستجاب البرنامج الإنمائي لذلك بأن آل على نفسه أن يؤسس نظاما متكاملا يوفر معلومات واضحة وأكثر شمولا عن النتائج، كوسيلة لإدرار التمويل اللازم لدعم أنشطته.

٧ - وقد أُجملت الاتجاهات الرئيسية لحالة التمويل الأساسي اللازم للبرنامج الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأشارت آخر التقديرات، بالنسبة للحجم، إلى أن مجموع الموارد الأساسية لعام ١٩٩٩، معبرا عنه بدولارات الولايات المتحدة سيبلغ ٧٣٨ مليون دولار تقريبا، وهو رقم يقارب مستوى دخل عام ١٩٩٨. وما يزال الوضع القوي للدولار، يشكل عاملا رئيسيا في تحديد حالة الموارد الأساسية. وسيكون رقم التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ بالعملات المحلية أعلى كثيرا إذا تحسنت الأسعار الحالية لصرف هذه العملات مقابل الدولار. إذ أنه بتطبيق أسعار صرف شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، مثلا، على التبرعات المقدرة لعام ١٩٩٩، ستبلغ القيمة المقابلة بدولارات الولايات المتحدة ٧٨٦ مليونا، أي بزيادة قدرها ٤,٧ في المائة عن عام ١٩٩٨. وتُبرز حالة أسعار الصرف مدى الأهمية الحاسمة للقدرة على تثبيت قيمة التبرعات المعلنة بالعملات المحلية من خلال الاستفادة التامة من أدوات الوقاية في أسواق العملات الأجنبية. وكان ذلك سببا آخر لتحديد مواعيد ثابتة ومبكرة للسداد، بناء على التبرعات المعلنة المتعددة السنوات.

٨ - وبالنسبة لتحقيق هدف الوصول بالتبرعات الأساسية إلى ١,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة، أشار مدير البرنامج إلى أن من المقدر حاليا، لأول مرة منذ سبع سنوات، يتوافر ١٢ من المانحين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، وهم يعتزمون زيادة تبرعاتهم بالعملات المحلية في عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق. وفي حين أنه يتعيّن على عدد من البلدان التي تنفّذ فيها البرامج، أن تؤكد تبرعاتها المعلنة للموارد الأساسية لعام ١٩٩٩، فإن ثمانية بلدان قد أعلنت حتى الآن عن زيادة تبرعاتها. وأكدت ستة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، و ٢٣ من البلدان التي تنفّذ فيها البرامج، أنها ستحافظ في عام ١٩٩٩ على مستوى تبرعاتها الأساسية المعلنة بالعملات المحلية لعام ١٩٩٨. وستعمم جداول منقحة تتضمن المناقشات بهذا الشأن في ١٦ نيسان/أبريل.

٩ - وبالنسبة لتحسن القدرة على التنبؤ، أعلنت ١٣ من البلدان تبرعات متعددة السنوات، وأعلن ١٢ بلدا منها تبرعات عن عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على السواء. وظلت معظم إعلانات التبرعات المتعددة السنوات على نفس مستواها لعام ١٩٩٩، على أقل تقدير، إن لم ترتفع.

١٠ - وفيما يختص بتقاسم الأعباء، وهو إحدى القضايا الرئيسية التي ستناقش في الجلسة الحالية، أشار مدير البرنامج إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب إنجازه. وأوضح أن عشرة من أكبر المانحين بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما زالوا يشكلون نسبة ٨٥ في المائة من مجموع التمويل الأساسي لعام ١٩٩٩. وتزداد الحالة تعقيدا لأن التبرعات للفرد بالنسبة للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي تختلف اختلافا كبيرا من مانح إلى آخر.

١١ - وقدم مدير البرنامج إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بإطار التمويل المتعدد السنوات. وقال إن نهج الإدارة على أساس النتائج يسجل تقدما حقيقيا مطردا يثير الإعجاب. وقد أجرى مدير البرنامج اتصالات مع جميع الممثلين المقيمين، ثم عن طريقهم مع سلطات البلدان التي تنفذ فيها البرامج، حيث قدم مجملا عن القضايا الأساسية وإجراءات المتابعة التي يتطلبها البرنامج الإنمائي، نتيجة لتطبيق المقررين ٢٣/٩٨ و ١/٩٩. وقد بذلت جهود جماعية ضخمة في مقر البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية النموذجية، لتطبيق إطار النتائج الاستراتيجية، الذي ينتظر أن يشكل قاعدة لتقييم أداء البرنامج. كما أُخضعت الأداة الجديدة لعملية اختبار وإجازة صعبة على المستوى القطري، لضمان تماسكها كأداة تشغيلية عملية ومفيدة. وقد جرى تطبيقها في المكاتب القطرية في أوائل آذار/ مارس عبر سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بحيث أصبحت قدرات البرنامج الإنمائي معبأة الآن بكاملها في جميع المناطق. وينتظر أن تنتهي جميع مكاتب البرنامج القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، في أوائل حزيران/يونيه، من تطبيق عملية إطار النتائج الاستراتيجية، الذي سيغذي عملية إعداد مشروع إطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك في الوقت المناسب للعرض على الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

١٢ - وأشار مدير البرنامج، في معرض رده على الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي عازم على تجنب تحميل المكاتب القطرية الكثير من الأنظمة والأدوات الجديدة بما يفوق طاقتها، بل إنه سيعمد إلى إلغاء بعض الأدوات المعمول بها الآن التي يمكن الاستعاضة عنها بإطار النتائج الاستراتيجية.

١٣ - وعلى وجه الإيجاز ذكر مدير البرنامج أنه قد أبرز القضايا الأساسية المتعلقة بتمويل البرنامج الإنمائي المتمثلة في حجم التمويل والقدرة على التنبؤ به والاعتماد الزائد على عدد من المانحين. وأكد أن البرنامج الإنمائي يعبئ جهوده من أجل تطبيق نظام شامل للإبلاغ بالنتائج، وكما أن البرنامج الإنمائي يقف الآن عند مفترق طرق، حيث يتقاسم المسؤولية عبر شراكة واتفاق مع المجلس التنفيذي من أجل السلامة المالية للمنظمة. وأوضح أن المسؤولية تقع على عاتق المجلس وجميع الدول الأعضاء في البرنامج، وأن الفرصة سانحة ويجب اغتنامها للعودة بالقاعدة الأساسية الحرجة إلى اتجاه النمو. وأضاف يقول إن جلسة التمويل تتيح الفرصة لأن يناقش الأعضاء بصراحة فيما بينهم، الاتجاهات، التي تم إجمالها. وإن من الضروري أن تتكاتف جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة بغرض تأمين المستقبل المالي للبرنامج الإنمائي.

بيان مدير شعبة تعبئة الموارد

١٤ - قدم مدير شعبة تعبئة الموارد، مكتب الموارد والشؤون الخارجية، بيانا عن النتائج الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأبرز المجالات المتعلقة بالعمليات والاتجاهات الخاصة بحجم التمويل، والقدرة على التنبؤ به، وأهمية تقليل الاعتماد على عدد محدود من المانحين، كما ألقى نظرة على المستقبل. وقد عُممت نسخ من المعلومات الواردة في بيانه على المجلس التنفيذي. وسيجري توفير جداول التبرعات المنقحة، التي تتضمن البيانات المقدمة خلال جلسة التمويل، في ١٦ نيسان/أبريل.

بيانات وزارية

١٥ - أشار وزير التخطيط في بنن، إلى الاجتماع الإقليمي الذي ضم الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي انعقد في الآونة الأخيرة في بنن. وأعرب عن تقدير بلاده للبرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي والأنشطة التي يقوم بها في مجال التنمية المستدامة. كما أعرب عن امتنانه لمدير البرنامج، والمساعد الجديد لمدير البرنامج. وقال إن البرنامج الإنمائي ينفرد من بين جميع المنظمات بأنه يتيح لأفريقيا الأمل في تحقيق انتعاش حقيقي، برغم أنها قارة مهددة بالتهميش. وأضاف يقول إن تركيز البرنامج الإنمائي على العامل البشري ينطوي على أكبر قدر من الأهمية، خاصة لأن المنظمة تركز على القواعد الشعبية بالمجتمعات المحلية. وذكر أن البرنامج يحتاج إلى الموارد لكي ينفذ مهمته التي تتمثل في العمل الشامل مع الوكالات المتخصصة. وقال إن الشراكة الجديدة المتعلقة بالتمويل أوجدت مناخا من التضامن أتاح للبرنامج الإنمائي تنقيح أهدافه، وإنه يجب تعزيز البرنامج، بزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به، بوصفه عاملا حافزا على التنمية ولأنه رائد في ميدان الكفاءة.

١٦ - وهنأ الوزير المسؤول عن التنمية الاقتصادية في بوركينا فاصو، البرنامج الإنمائي على ما أنجزه من عمل. وأكد حاجة البرنامج إلى قاعدة موارد يمكن التنبؤ بها لتحقيق الأمن المالي للمنظمة. وقال إن بلده لا يزال عُرضة للهزات الاقتصادية برغم ما يتمتع به من نمو اقتصادي. وأعلن أنه سيجري تقديم تبرع بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية الأساسية للبرنامج، لعام ١٩٩٩.

١٧ - وأوضح وزير التخطيط في تشاد، أن الظروف البيئية والاقتصادية في بلاده ليست إيجابية في الوقت الحاضر، وأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ليست مؤاتية بدورها، برغم الإمكانات التي تتيحها موارد بلده الطبيعية. وأضاف أن البرنامج الإنمائي قدم مساعدة جيدة لبلده. وأعلن أن تشاد ستقدم مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار كتبرع أساسي، ومبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف المكاتب الحكومية المحلية.

١٨ - وأبرز وزير الدولة في مكتب الرئيس الكيني التعاون الإيجابي بين بلده والبرنامج الإنمائي في دعم الأهداف الوطنية الإنمائية، ودعم أولويات خطة كينيا الإنمائية الوطنية وغيرها من صكوك التخطيط. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي ظل يواصل دعمه لكينيا حتى عندما جمد شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف دعمهم. وقال إن الدعم الذي قدمه البرنامج كان فعالا بصفة خاصة في مجالات القضاء على الفقر، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتعليم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ثم أعرب عن قلق وفده إزاء تدني

مستوى الموارد الأساسية المتاحة للبرنامج، وناشد المانحين أن يزيدوا مخصصاتهم للمنظمة بمبالغ كبيرة. وذكر أنه سيجري بذل كل جهد ممكن من أجل المحافظة على مستوى المساهمة في التكلفة المحلية المقدمة للبرنامج. وقال إن تبرع كينيا سيعلن عنه عندما تكتمل عملية الميزنة العادية.

١٩ - ذكر وزير المالية والاقتصاد والتخطيط في السنغال أن وفده شارك على مستوى الوزراء للإعراب عن تقديره لما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أعمال. فهذه المنظمة أسهمت إسهامات جمة في القضاء على الفقر وتعزيز الحكم السليم في بلده. وأضاف أن وفده يساوره القلق بخاصة لارتفاع مستويات خدمة الديون التي تميّز بعضا من أفقر البلدان في العالم، وأعرب عن أمله أن يعمل أعضاء مجموعة السبعة من أجل مواصلة تدابير التخفيف من عبء الديون. وقدم اقتراح السنغال لاستضافة اجتماع للمجلس التنفيذي مستقبلا. وقال إن بلده سيساهم بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار في الموارد الأساسية في عام ١٩٩٩، أي ما يفوق عشر مرات ما ساهم به في عام ١٩٩٨، وسيساهم بـ ٠٠٠ ٢٨٠ دولار في المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية.

بيانات الوفود

٢٠ - أشاد وكيل وزارة الخارجية للتعاون الدولي في الأرجنتين بالدور الذي يضطلع به المجلس التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان ذات المساهمة الصافية. ومع الترحيب بخاصة بالنهج الذي يتيح الانتقال التدريجي إلى مركز المساهم الصافي مع الأخذ في الاعتبار لمختلف الدخول ومستويات التنمية في البلدان المستفيدة من البرنامج. وقال إن وفده يود أن تزداد تخصيص الموارد الأساسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس معايير من قبيل مستويات الفقر والفئات السكانية التي تعيش في فقر مدقع، ومستويات السكن والتعليم بما من شأنه أن يعكس المستويات المتفاوتة للفقر داخل المناطق في البلدان. وأشار إلى أن البلدان المستفيدة من البرنامج في المنطقة، رفعت حجم الموارد المتاحة من خلال تقاسم التكاليف، وهي آلية كان لها دور هام ومكمّل في الميزانيات الأساسية. وأوضح أن الأرجنتين ستساهم بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية في عام ١٩٩٩.

٢١ - وأكد ممثل استراليا دعم وفده للإطار التمويلي المتعدد السنوات وارتياحه لتنفيذ الاستراتيجية التمويلية الجديدة حتى الآن. وأشار إلى أن اجتماع إعلان التبرعات كان خطوة أولى على طريق تنفيذ هذا الإطار. وبعد أن لاحظ أن الجدول ١ من الوثيقة DP/1999/CRP.6 يبيّن أن مساهمة استراليا لعام ١٩٩٧ لم تأت في وقتها، لترد في مدفوعات تلك السنة شدد على ضرورة تسديد المانحين للمدفوعات بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب. وقال إن وفده يتوقع أن يوفر الإطار التمويلي المتعدد السنوات مجموعة من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في برنامجه ولقياس الأثر الممكن، مما يسمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المستفيدة من البرنامج باستخلاص المقاييس والدروس. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه التحدي لدوره في مواصلة تنفيذ النهج الثاني من إصلاحات الأمين العام. وقال إن استراليا ستواصل رصد الدور الريادي للبرنامج الإنمائي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي نظام المنسقين المقيمين، وإنه

لا يزال هناك شاغل يتمثل في أن البرنامج الإنمائي عليه أن يركّز نظرا لموارده المحدودة على المناطق التي يؤثر فيها تأثيرا حقيقيا على التنمية.

٢٢ - وأعلنت نائبة مدير التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في النمسا أن مساهمة حكومتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستظل عند نفس المستوى، في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ مع تسديد المدفوعات حسب مواعيد ثابتة. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمر بمنعطف ويساهم مساهمة جيدة في التنمية العالمية. ومن المؤمل أن يكون النظام المرتكز على النتائج مفيدا للمنظمة.

٢٣ - وأكد مدير المساعدة متعددة الأطراف، بوزارة التعاون الإنمائي في بلجيكا، مساهمة حكومته بمبلغ ٤٦٤ مليون فرنك بلجيكي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مبلغ يعكس زيادة بالمقارنة بمساهمة عام ١٩٩٨. وقال إنه يتطلع خلال الدورة السنوية إلى مناقشة التمويل غير الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن بلجيكا تؤيد مبدأ التمويل المتعدد السنوات لكنها لم تتمكن في ذلك الوقت من إعلان مساهماتها للسنوات القادمة. وأردف قائلا إن وفده يؤيد تعزيز تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجالات التي يكون له فيها ميزة نسبية ويتطلع إلى الإبلاغ عن النتائج أثناء الدورات المقبلة.

٢٤ - ولاحظ ممثل البرازيل أن بلده انتقل إلى مركز المساهم الصافي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. لكن هذا لم يقلل من اهتمام البرازيل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم هذا التعاون. وأوضح أن بلده لديه أحد أكبر البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الممولة عن طريق تقاسم التكاليف، وتبلغ قيمته حوالي ٢٥٠ مليون دولار، وهو ما يدل على الأهمية التي تولى لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن البرازيل تؤيد الإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يعد وسيلة لتعبئة الموارد وتعزيز دور البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرنامج. واستطرد يقول إنه، نظرا للأزمة المالية التي تمر بها البرازيل وتخفيض الميزانيات الحكومية، فإن المناقشات ما زالت جارية كما أن حكومته لم تستطع حتى الآن إعلان مساهمتها في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٥ - وأعلن ممثل بلغاريا زيادة قدرها ٩ في المائة بالعملة المحلية في مساهمة حكومته في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقارنة مع مساهمة عام ١٩٩٨. وأضاف أن المساهمة الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية سترتفع كذلك. وكان وفده لا يستطيع، في الوقت الراهن، إعلان التبرعات لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٢٦ - وأعرب الممثل الدائم لبوروندي عن امتنان بلده للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال القضاء على الفقر، وأعلن مساهمة أساسية تبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لعام ١٩٩٩.

٢٧ - وأعلن المدير العام لفرع البرنامج المتعدد الأطراف، في الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بكندا، أن المساهمة الأساسية لبلده لعام ١٩٩٩ ستظل عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٨ بالعملة المحلية، موضحا أن التسديد الكامل سيكون في أوائل نيسان/أبريل. وسيظل مستوى المساهمة مستقرا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولأول مرة خلال عشر سنوات، تم رصد مبلغ في ميزانية كندا لعام ١٩٩٩ الغرض منه تحقيق زيادة مؤقتة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية في عام ٢٠٠٠. ويرجى، مع تطور الإطار التمويلي المتعدد السنوات، تحقيق نتائج أكثر إيجابية في

مجال التمويل. ويعتبر حفاظ كندا على مساهمتها دليلا واضحا على التزامها إزاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ - وأعرب نائب الممثل الدائم للصين عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لريادته القديرة وأشار إلى المساعدة التي قدمتها المنظمة لبلده. وأعلن أن الصين سترصد ٣ ملايين دولار للمساهمة الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبلغ ٢٩٧ ٣٠٢ دولارا للمساهمة الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩. وأضاف أن حكومته ستساهم أيضا في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية. وأكد أن مبادئ الحياد والعالمية والتعددية التي يرتكز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يجب أن تكون موضعا للشك. واستطرد يقول إن الصين، شأنها شأن بلدان أخرى مستفيدة من البرنامج، تولي اهتماما كبيرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويرجى أن يوحد جميع المانحين قدراتهم لبلوغ هدف المساهمات الأساسية للبرنامج الإنمائي. ولاحظ أن حكومة الصين قدمت ١٠ ملايين دولار سنويا في إطار تقاسم التكاليف.

٢٩ - وأعرب الممثل الدائم للجمهورية التشيكية عن قلق بلده إزاء الانخفاض الذي شهدته الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة. ولاحظ أن مشروعا هاما لشؤون الحكم في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى يعني بالديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة تم تأجيله لعدم توافر التمويل، مما دفع حكومته إلى دعم المشروع مباشرة من خلال إعادة توجيه جزء من مساهمتها الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. ويعزى أيضا النقصان في مساهمة الجمهورية التشيكية في عام ١٩٩٩ إلى تقلبات أسعار الصرف. وفيما أعلنت الجمهورية التشيكية انخفاضا في مساهمتها لعام ١٩٩٩، فإنها سترفع مساهماتها في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وستسدد المساهمات لعام ١٩٩٩ بنهاية نيسان/أبريل.

٣٠ - وقال ممثل الدانمرك إن كلمته ستكون موجزة. وأعرب عن شكره للأمانة لإعدادها الوثيقة DP/ 1999/CRP.26. وقد أشارت هذه الورقة إلى انخفاض نسبته ١,٧ في المائة في تبرعات عام ١٩٩٩ مقارنة بالمساهمات المتلقاة عام ١٩٩٨. وهذا ما يعني أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتوفر لديه ثلثا المبلغ المستهدف وهو ١,١ بليون دولار. وفيما يتعلق بالمساهمة الدانمركية، قال إنه لا يستطيع الآن تأكيد الرقم الذي أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوثيقة DP/1999/CRP.16، البالغ ٥٧٥ مليون كرونا دانمركية. وأضاف أن الرقم، حسب ما جاء في ورقة غرفة الاجتماع، يعتبر ''أفضل تقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي''. وفي الوقت الراهن، يجب وصف حجم مساهمة الدانمرك حسب ما أوردته الوثيقة DP/1999/CRP.6، بأنه أفضل السيناريوهات. وقد ختمت ورقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنظرة تفاؤلية، معلنة أن ''الاتجاه التنازلي الأخير سوف يتوقف بنهاية العام''. وهذا تعبير عن الأمل ولكنه للأسف ليس تعبيرا عن الواقع. وقال إن حكومة الدانمرك تشاكر تماما هذا الأمل. وأعرب ممثل السلطات الدانمركية عن أمله العميق في أن تتحقق لهذه السلطات جميع العناصر الضرورية للتوصل إلى قرار إيجابي بشأن المساهمات الدانمركية في أعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ثم أعرب عن شكره للرئيس.

٣١ - وأكد الممثل الدائم لإثيوبيا شكوك البلدان المستفيدة من البرنامج الناتجة عن النقص في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الحالة في تلك الدول أصبحت أدق مع مواجهتها للتحديات التي تطرحها العولمة. وقال إن إثيوبيا باعتبارها بلدا مستفيدا من البرنامج، ستعمل كل ما بوسعها لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتثني على أولئك المانحين الذين رفعوا من مساهماتهم. واستطرد يقول إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المنظمة الإنمائية الوحيدة التي تعتبر خدماتها المتواصلة، المعتمدة على التمويل الأساسي، ضرورية لا سيما لأقل البلدان نموا.

٣٢ - وأعلن نائب الممثل الدائم لفنلندا مساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ بمبلغ ٦٥ مليون ماركا فنلنديا (١١,٧ مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٥ في المائة عن مساهمة عام ١٩٩٨ بالعملة المحلية. وكانت الزيادة تقديرا لوضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأضاف أنه، فضلا عن المساهمة الأساسية، فلسوف تساهم فنلندا أيضا في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب مكافحة التصحر والجفاف بنفس مستويات عام ١٩٩٨. وستسدد المساهمات بنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. وختم كلمته قائلا إن حكومته لا يسعها بعد تقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣٣ - وأكد نائب الممثل الدائم لفرنسا أن حكومته ستساهم بمائة مليون فرنك فرنسي (١٥,٢٥ مليون يورو) في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. ولاحظ أن فرنسا زادت، لأول مرة منذ خمس سنوات، مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن هذه الزيادة ضخمة. وأضاف أن التسديد سيتم كاملا بنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومضى يقول إن دوافع الزيادة المساهمة والإسراع في السداد واضحة إذ أن وفده يرغب في تأكيد تأييده للاستراتيجية التمويلية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بخاصة، يبين الإمكانيات الكبرى لتعزيز أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشفافية عمله. فالاستراتيجية ستبني الثقة بين أعضاء البرنامج الإنمائي وتوجد وسيلة للحصول على الموارد المالية. ومن المهم ملاحظة أن الاجتماع المعني بالتمويل كان مرحلة فحسب في العملية الجديدة التي ستنتهي باستعمال الإطار التمويلي المتعدد السنوات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وستكون هذه مرحلة حاسمة لأن نوعية الإطار التمويلي المتعدد السنوات ستؤثر على قدرة حكومته على تعبئة الموارد. وأوضح أن المساهمات التي ستقدمها حكومته مستقبلا ستتوقف على قدرة الميزانية والقرارات المستقبلية بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأفاد بأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتوقف على القدرة على إيجاد ظروف تأييد سياسي حقيقي يتيح تعبئة الموارد لأنشطته. ومن الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن يوضح لمختلف المتلقين أنه ستكون هناك روابط بين الأمن والاستقرار من جهة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يجب تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح في زمن الإصلاح الذي تشهده منظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف. ولاحظ أن فرنسا بدأت تقييما واسعا لمساعدتها الإنمائية وهي عملية أدت بالفعل إلى إصلاحات واسعة النطاق. ويجرى حاليا تقييم مماثل للعلاقة بين فرنسا والمنظمات المتعددة الأطراف. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، ستنظم ندوة في البرلمان الفرنسي بشأن الموضوع وستكون مناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم معلومات عن الأعمال التي يقوم بها والدور الفريد الذي يضطلع به فيما بين الوكالات الإنمائية متعددة الأطراف.

٣٤ - وقال رئيس الإدارة، في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، إن حكومته ستواصل تسديد مساهماتها على شكل أربع دفعات سنوية متساوية. ونظرا للتغير الذي حدث في الحكومة، فإن تحديد عملية الميزانية لعام ١٩٩٩ في ألمانيا سيتم فقط بحلول ١ حزيران/يونيه. وقال إنه يستطيع في الوقت ذاته أن يعلن، رهنا بالموافقة البرلمانية، أن ألمانيا ستساهم بمبلغ ٧٥ مليون مارك ألماني في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩. وأضاف قائلا إنه رغم الشك الذي يحيط بمساهمة حكومته، فإنها حاولت تجنب أي أثر على إمكانية التنبؤ بالتمويل وسددت قدر إمكانها مساهمتها المزمعة في موعدها المقرر، على أن يتم تعديل المدفوعات بعد وضع الصيغة النهائية لعملية الميزانية. ومضى قائلا إن ألمانيا لا يمكنها بعد إعلان مساهمتها لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٣٥ - ولاحظ مدير شعبة العلاقات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف بوزارة المالية في غانا أن الاستراتيجية التمويلية الجديدة هي أول مجهود لتحويل الاتجاه التنازلي في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف جعل الموارد الأساسية قابلة للتنبؤ. وذكر أن غانا ستزيد مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة مع مساهمتها في عام ١٩٩٩ وستزيد من مساهمتها في عام ٢٠٠١ بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة مع مساهمتها في عام ٢٠٠٠. وقد أكدت غانا من جديد التزامها بتسديد مدفوعاتها كاملة للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية. وسيتعيّن على المانحين بذل المزيد من الجهد لبلوغ هدف التمويل الذي حدده المجلس التنفيذي. وسيُطالب مدير البرنامج بالنظر في سبل معالجة أوجه النقص التي ستؤثر على البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى أقل البلدان نموا. ولاحظ المدير أن المجلس عزز في السنوات الأخيرة الطلب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء في المقر أو على مستوى البلدان، مما أثّر أيضا على الموظفين الحكوميين في البلدان المستفيدة من البرنامج. وأضاف أن غانا تقترح توفير جدول للتعهد بالتبرعات يتاح في الدورة العادية الثالثة في كل سنة حتى يتسنى للمجلس أن يتأكد من أن الأموال المتبرع بها في الدورة العادية الثانية قد تم تلقيها.

٣٦ - وأيدت ممثلة غواتيمالا الحاجة الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد المالي وأثنت على الجهد المبذول لجعل مالية البرنامج ترتكز على أساس متعدد السنوات. وقالت إن غواتيمالا ترى أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي لها أن تمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم أعربت عن قلق بلدها بشأن عدد المانحين المحدود. وأضافت أن مساهمة بلدها تأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر هي التضامن مع أقل البلدان نموا والمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية وتقاسم التكاليف.

٣٧ - وأكد ممثل الهند مساهمة حكومته البالغة ٤,٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩، وهو مبلغ يشمل المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية، وأضاف أن الهند تنوي المساهمة بنفس المبلغ في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولاحظ أن مساهمة الهند تفوق مساهمة بعض المانحين الأساسيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية وتمثل ١٧ في المائة من مساهمات المانحين غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستطرد يقول إن وفده يشيد بالبلدان التي زادت مساهماتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما البلدان المستفيدة من البرنامج، ويأمل أن يتوقف قريبا الاتجاه التنازلي في التمويل الأساسي. وينبغي أن يصبح بالإمكان حاليا تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ وبلوغ هدف ١,١ بليون دولار في المساهمات الأساسية السنوية المقدمة لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي. وختم كلمته قائلا إن وفده يأمل أن تنظر الدورات القادمة في طبيعة النقص وأسبابه وأن تشمل مقررات يصدرها المجلس التنفيذي بشأن أنجع السبل لمواجهة هذا النقص.

٣٨ - وذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن تخصيص الموارد على أسس مستدامة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ما زال يمثل عملية شاقة. ويُعرب وفد بلده عن الأمل في أن يزيد المانحون التقليديون من تبرعاتهم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرا لانخفاض أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، ستواصل حكومته تقديم تبرعاتها بالعملة المحلية حسب مستوى عام ١٩٩٨، أي مبلغ ٤٥٠ مليون ريال إيراني.

٣٩ - وأعلن الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة عن زيادة التبرعات الأساسية التي تقدمها حكومته إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بنسبة ١٠ في المائة، وقد سدد المبلغ بالكامل فعلا وأضاف يقول إن حكومته ستواصل التبرع بمثل هذا المبلغ في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقال إن التبرع يمثل التزام حكومته بمبدأ تعددية المانحين وإزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المنظمة التي تحتل مكان الصدارة في مجال الإصلاح. وأشار إلى أنه لو استخدمت أسعار الصرف التي كان معمولا بها في السنة السابقة لبلغت الزيادة ١,٢ في المائة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عامة. ويتجسد الإيمان بأهمية المنظمة في الزيادات في تبرعات ١٢ من المانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، وثمانية من البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأعرب عن الأمل في أن يحذو المانحون الآخرون حذوهم فيما يتعلق بزيادة التبرعات في أواخر السنة. مع التأكيد على أن يعمل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يبدأ حاليا في إحدى عملياته، في مضاعفة جهوده. وطالب بأن يقدم في المستقبل المزيد من المعلومات عن نسبة تبرعات الحكومات التي تقدمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الفرد.

٤٠ - وأعلن نائب الممثل الدائم لإيطاليا عن زيادة تبرع حكومته الأساسي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٩. فبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستبلغ التبرعات ٢٢ بليون ليرة، أي بزيادة نحو ١٥ في المائة عن عام ١٩٩٨، أما بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فستبلغ التبرعات ٦ بليون ليرة، أي بزيادة نحو ١٥٠ في المائة عن عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالالتزامات بالنسبة لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فلم يتح تأكيدها بعد، وإن كان من الأرجح أن تواصل إيطاليا تقديم تبرعاتها عند مستوى عام ١٩٩٩. وسيقدم تبرع بمبلغ ٥,٨ بليون ليرة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أي بزيادة ٥,٤ بليون ليرة مقارنة بعام ١٩٩٨. وقد عززت حكومة إيطاليا التزامها تجاه أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كجزء من سياساتها العامة المتمثلة في زيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بصورة كبيرة بالنسبة لعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتوقع إيطاليا بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق قاعدة المانحين من خلال زيادة المشاركة مع القطاع الخاص.

٤١ - وذكر المدير المساعد للتعاون المتعدد الأطراف في مكتب التعاون الاقتصادي، بوزارة الشؤون الخارجية في اليابان، أن حكومته قامت بتنفيذ استراتيجية إنمائية جديدة تهتم بالشراكة والملكية الحكومية. وأضاف قائلا إن حكومته تقدر التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما في أفريقيا، ومن خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي الثاني

المعني بالتنمية في أفريقيا. ومضى قائلا إن اليابان ملتزمة بتقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه مديرا لنظام المنسق المقيم، ورئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كما يتجلى ذلك في دوره في قيادة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال إن اليابان ستتبرع بمبلغ ٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٩، أي بزيادة طفيفة مقارنة بعام ١٩٩٨. وإن كان لا يستطيع بعد أن يعلن التبرعات بالنسبة للسنوات المقبلة، إلا أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لتكفل تأمين التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٤٢ - وأعلن ممثل الأردن عن التبرع بمبلغ ٠٠٠ ١٩١ دينار أردني (حوالي ٠٠٠ ٢٦٥ دولار) إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ١٩٩٩. وسيسدد مبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ دينار أردني (قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ دولار) كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية.

٤٣ - وأعرب ممثل ليسوتو عن تقديره لدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وقال إن المؤشر المبكّر لتبرعات بلده للسنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠ يبلغ ٠٠٠ ٢٦ لوتي (٥٠٠ ٤ دولار) في الميزانية الأساسية، و ٠٠٠ ٣٦٠ لوتي كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية و ٥٠٨ ١٠٦ لوتي كمساهمة محلية (بما مجموعه ٥٠٨ ٤٦٦ لوتي في التكاليف المحلية أي ٧٥٠ ٧٧ دولارا). ومضى قائلا إن مبالغ التبرعات لعام ١٩٩٩ ثابتة بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مع الأمل في زيادتها قدر الإمكان. وأوضح أن ليسوتو سوف تقدم تبرعاتها الأساسية في المستقبل بالدولارات.

٤٤ - وأبلغ ممثل هولندا المجلس التنفيذي أن حكومته تعيد توجيه مساعدتها الإنمائية الرسمية في الوقت الراهن بغرض تحقيق مزيد من التركيز الجغرافي والمواضيعي وتنفيذ البرامج بمزيد من الكفاءة. وأشار إلى أن المساعدة المتعددة الأطراف تنطوي على إمكانية أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من المعونة الثنائية. وأعرب عن ارتياح حكومته إزاء التحول إلى وضع الميزانية الموجهة لتحقيق نتائج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنها تتطلع إلى وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات في صورة نهائية مما يوفر أساسا للتعلم والتقييم. ومضى قائلا إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يعكس وجود شراكة جديدة داخل المجلس. بيد أنه لاحظ أن الاعتماد على مانحين قليلين يضر بحالة تمويل المنظمة. ونوه بما أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعاون إيجابي مع البنك الدولي وأنه تجدر الإشادة به للجهود التي يبذلها لتحقيق أقصى قدر من التكامل. على أن المستجدات الأخيرة ومنها المؤسسة الإنمائية الدولية، التجديد الثاني عشر للموارد، والإطار الإنمائي الشامل تمثل تحديات رئيسية. أما الآليات الأخرى مثل الصندوق الاستئماني العالمي، فينبغي التعامل معها بقدر من الحذر، مع دراستها لمعرفة قيمتها المضافة. وأردف قائلا إن هولندا بسبيلها إلى تقييم أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما على الصعيد القطري. وإلى أن تتم هذه العملية وتناقش مع مدير البرنامج، فإن حكومته لا تستطيع الإبقاء على مستويات عام ١٩٩٨ من تبرعاتها إلى الموارد الأساسية وغير الأساسية، وهو ما مجموعه ١٢٦ مليون دولار. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، فإن هولندا ستسهم بمبلغ ٧٥ مليون دولار في الميزانية الأساسية مسددا على اثني عشر دفعة شهرية، وهو مبلغ لا يزال يمثل ١٠ في المائة من الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تقرر هولندا زيادة تبرعاتها لتبلغ مستوى عام ١٩٩٨ بنهاية العام، رهنا في الأساس بنتيجة تقييمها لأداء برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من شركاء الأمم المتحدة، وثانيا لأداء وتنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وريثما تتضح نتيجة تقييمها، في نهاية الصيف على الأرجح، لا تستطيع هولندا أن تعلن تبرعها بالنسبة للسنوات اللاحقة بل تأمل في أن تتمكن من ذلك بحلول نهاية هذا العام نظرا لأنها تؤيد فكرة التمويل المتعدد السنوات. وتلتزم حكومة هولندا سياسيا بهدف تخصيص نسبة ٠,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - وذكر ممثل النرويج أن بلاده دأبت دوما على أن تكون مؤيدا قويا للأمم المتحدة. ولقد أدركت دور هذا النظام والحاجة إليه، بيد أنها تبينت أيضا في السنوات الأخيرة ضرورة إصلاحه بما يكفل استمرار ملاءمته. وبالرغم من الإصلاحات المضطلع بها، لا يزال تمويل التنمية يمثّل أحد المواضيع المسببة للقلق، نظرا لأن الإصلاحات المتفق عليها ليست شاملة بالقدر الكافي. إلا أنه قد حدث بعض التقدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما يتبيّن من اجتماع التمويل. ويمكن النظر إلى السنة الحالية باعتبارها سنة انتقال نظرا لأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم يستقر بعد بالكامل. ويلزم توفير الحماية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المنظمة من الاضطلاع بولايتها من حيث تهيئة الظروف المواتية للتنمية البشرية المستدامة. وأشار إلى أن تبرع النرويج وارد في الوثيقة DP/1999/CRP.6. وأنه في عام ١٩٩٨، بلغت حصة النرويج من مجموع التبرعات الأساسية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل من ١٠ في المائة تماما، وقد اتبعت مواعيد سداد ثابتة. وسيجري الإبقاء على تبرع السنة الحالية تقريبا ليكون هو المبلغ ذاته الذي يتم سداده بالنسبة للسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، رهنا بموافقة البرلمان. وقال إن وفد بلده قلق بشأن موضوع الاعتماد على عدد صغير من المانحين، ويأمل أنه متى نفّذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، فإن المانحين المتبرعين بأقل مما يجب، سيزيدون تبرعاتهم.

٤٦ - وذكرت الأمينة المشتركة لشعبة الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية في باكستان، في معرض الإشارة إلى الشراكة الطويلة الأمد بين بلدها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن قوة البرنامج تكمن في جهوده المتواصلة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع الأولويات التي تحددها البلدان. ومضت قائلة إن الأنشطة والبرامج المنفذة في باكستان وثيقة الصلة للغاية بالأولويات الإنمائية للبلد. وأن التحول الشديد إلى الملكية الوطنية من خلال التنفيذ الوطني كطريقة من طرائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد خطوة جديرة بالترحيب. وعلاوة على ذلك فإن الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم منظومة الأمم المتحدة برمتها قيّمة للغاية بدورها. ومن ثم تؤكد باكستان مجددا دعمها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سواء أدبيا أو ماليا، ولكن، رغم أن من المرجح أن يحقق الإطار التمويلي المتعدد السنوات بعض النتائج، فإن باكستان قلقة للغاية إزاء الاتجاه الحالي لتدني التبرعات المقدمة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستصل التبرعات المقدمة من باكستان إلى الموارد الأساسية للبرنامج في عام ١٩٩٩، إلى مبلغ ٢٤,٤٠ مليون روبية باكستانية، وهو ذات المبلغ الذي تم سداده في عام ١٩٩٨. وسيكون المبلغ متاحا في الأسبوع الأول من أيار/ مايو ١٩٩٩. وتدرس باكستان زيادة تبرعاتها بنسبة ١٠ في المائة في السنة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك قررت باكستان التبرع بمساحة من الأرض بالقيمة الحالية وتبلغ مليون دولار لدار الأمم المتحدة في

إسلام أباد. وقد بلغت تبرعات باكستان كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية ١١,٠٣٥ مليون روبية للسنوات ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩.

٤٧ - وأعرب المدير العام لإدارة التعاون الاقتصادي الدولي في وزارة الشؤون الخارجية، باراغواي، عن قلقه إزاء التدهور الأخير في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتبار أن هذا اتجاه يجب وقفه. وأضاف قائلا إن الاعتماد المفرط على قليل من المانحين يعد مخاطرة. وأن باراغواي ستواصل التبرع للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبالغ تُسدد في الوقت المناسب. وأردف قائلا إن الجهود الوطنية لدعم الإطار التمويلي المتعدد السنوات قد زادت.

٤٨ - وأكد الممثل الدائم لبيرو جدوى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده، ووصفها بأنها جهود ساعدت على دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في بيرو وأنه يمكن استخدامها كنماذج بالنسبة لبلدان أخرى. وأشاد بأعمال المجلس التنفيذي ولا سيما إنشائه نظام التمويل الجديد الذي سيتيح حوارا أكثر شفافية وديناميةوقدرة أكبر على التنبؤ فيما يتعلق بتدفقات الموارد. وقال إن بيرو ستتبرع بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩.

٤٩ - وأكد ممثل الفلبين تبرع حكومته بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩. ورغم أن كثيرا من البلدان التي تنفّذ فيها البرامج زادت من تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن وفد بلده يرى أن على المانحين الرئيسيين تحقيق فارق حقيقي بزيادة التمويل المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن أن تعزيز الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على عوامل كثيرة، بما في ذلك الكفاءة على الصعيد القطري، وتجديد التزام أعضاء البرنامج بدعم المنظمة.

٥٠ - وأكدت ممثلة بولندا دعم بلدها القوي للأنشطة التنفيذية في الأمم المتحدة. وقالت إن بولندا أنشأت صندوقا ''للخبرة'' لنقل المساعدة الإنمائية وتقاسم الخبرات إلى البلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولاحظت أن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بولندا له دور مهم، ولا سيما في مجال بناء القدرة من أجل التكامل الأوروبي، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة سيليزيا العليا. وأضافت قائلة إن بولندا ستتبرع بمبلغ ١,٥ مليون زولوتي (٤٠٠ ٠٠٠ دولار) إلى الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩، و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وأوضحت حدوث زيادات مضطردة في تبرعات بولندا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٧.

٥١ - وأشادت ممثلة البرتغال بالتبرعات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال القضاء على الفقر وقالت إن وفد بلدها يلاحظ الدور الفريد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفضل أهدافه الإنمائية وخبرته التقنية. وأضافت قائلة إن البرتغال قدمت زيادات متواضعة ولكنها مطردة في تبرعاتها للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة وأنها ستتبرع بمبلغ ١,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩.

٥٢ - ولاحظ ممثل جمهورية كوريا أن الأرقام المقدمة إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/1999/CRP.6 ربما لم تلب التوقعات الكاملة للمجلس إلا أن هناك علامات إيجابية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد أن نجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات يكمن في الصلة بين النتائج والتمويل. أما بالنسبة لعام ١٩٩٩، فقد أعلن عن تبرع بمبلغ ٢,٢٥ مليون دولار تُقدم في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩. كما أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لزيادة تبرعاتها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٥٣ - وأشاد نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي بالتغيرات الحاصلة في نظام التمويل في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ولاحظ مزيدا من التركيز والترشيد للبرامج في الأمم المتحدة، وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف قائلا إنه بالرغم من الحالة المعقدة في الاتحاد الروسي، المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، فإن حكومته ترغب في تقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإبقاء على التبرع بالنسبة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، عند نفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٨. على أن الأرقام ستعتمد على نتيجة المناقشات التي ستجرى بشأن الميزانية الوطنية وأنها ستكون موضعا للتأكيد.

٥٤ - وأبلغ ممثل اسبانيا المجلس التنفيذي أن وفد بلده لا يستطيع الإدلاء ببيان رسمي بشأن تبرع حكومته إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أنه أكد أن عملية التمويل الجديدة حظيت بترحيب حكومته وأن وحدة خاصة قد أنشئت لمعالجة مسألة التبرعات المقدمة إلى جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة في إطار نظام التمويل المتعدد السنوات. وأنه بحلول السنة المقبلة ستكون لدى جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة معلومات اعتبارا من الشهر الأول من كل سنة مالية بشأن المبالغ التي سيتم التبرع بها وستوزع الأموال وفقا لجدول زمني ثابت. وأعلن وفد بلده رقما إرشاديا للتبرع بمبلغ ٥,٢٥ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩.

٥٥ - وشدد نائب المدير العام، في وزارة الخارجية، بالسويد أن عملية التمويل لا تزال في مرحلة البداية نظرا لأن الأجزاء الأخرى من الإطار التمويلي المتعدد السنوات لم توضع بعد. وأضاف قائلا إن الدورة الحالية خطوة أولية يرجى أن توقف الاتجاه السلبي للتمويل الأساسي وأن تمهد الطريق لزيادة مطردة في الموارد لتلبية بلوغ رقم ١,١ بليون دولار في التمويل الأساسي سنويا. وأردف قائلا إن العملية المتبعة في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات، جديرة بالإعجاب وقد جرت المشاركة فيها على مستوى كل من المقر والبلد المعني. وفي هذا الصدد، تؤيد السويد زيادة مشاركة المجلس التنفيذي والأعضاء الآخرين في البرنامج عن طريق المشاركة في الحوار الجاد ليس فقط أثناء الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وإنما أيضا فيما بين عواصم البلدان أثناء تقدم العملية. وأردف قائلا إن السويد ستكون شريكا فعالا في ذلك الحوار، ومن المؤسف أن مانحين قليلين جدا هم الذين استطاعوا إعلان التبرعات المتعددة السنوات بل إن بعض التبرعات قد انخفضت من حيث قيمتها بالدولار. على أن من الأمور المشجعة أن ١٢ مانحا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، قد زادوا تبرعاتهم بالنسبة لعام ١٩٩٩. وقد زادت السويد تبرعاتها (٤٩٠ مليون كرونا سويدية/٦٠ مليون دولار) بأكثر من ٤ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٩، إلا أن ذلك سجل كنقصان بنسبة ١ في المائة بالقيمة الدولارية بسبب تقلبات العملة، وهذا عامل يؤثر أيضا في تبرعاتها لسنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وتعتزم السويد أن تتبرع بالمبلغ ذاته في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١، رهنا بموافقة

البرلمان. وسيساعد القرار الذي سيتخذ في أيلول/سبتمبر بشأن أول إطار تمويلي متعدد السنوات، في زيادة حالة الموارد وجعلها مستقرة. وإذا توقف الاتجاه التزولي، تكون أول خطوة مهمة قد اتخذت، ومن ثم يجب الإبقاء على الزخم دون أن يتغلب الشعور بالغرور.

٥٦ - وذكّر ممثل سويسرا المجلس التنفيذي أن حكومته قد أبقت على تبرعاتها المقدمة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة عند مستوى ٥٦ مليون فرنك سويسري. وأضاف قائلا إنه لم يكن سهلا الإبقاء على الدعم المقدم إلى التبرعات في الوقت الذي خفض فيه المانحون الرئيسيون الآخرون ما يقدمونه من تمويل. وأشار في هذا الصدد إلى أن سويسرا دعّمت حصة غير متناسبة من تبرعات برنامج الأمم المتحدة الأساسية فيما لو أجرى تحليل على أساس الناتج القومي الإجمالي/ للفرد. وأردف قائلا إن حكومته قدمت أيضا تبرعات محددة تعزيزا لنظام المنسق المقيم والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وستعلن التبرعات المقدمة من سويسرا لسنة ١٩٩٩ في غضون أسابيع قليلة. ولم يستطع أن ينفي أنه قد يحدث تخفيض في تبرعات بلده. علما بأن سويسرا ترى أن الأمر يتطلب تقاسم الأعباء بين المانحين بصورة أفضل. وأعرب وفد بلده عن الأمل في وقف اتجاه الهبوط في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما لم يتحقق توازن أفضل بين التبرعات المقدمة من المانحين فقد يلزم أن يولي المجلس مزيدا من التفكير في دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل.

٥٧ - وأعرب ممثل تايلند عن أمل وفد بلده في الوفاء بهدف تحقيق تبرعات أساسية تبلغ ١,١ بليون دولار. وأضاف قائلا إن تقلبات أسعار الصرف التي لا يمكن التحكم فيها كان لها أثر قوي على المبلغ الفعلي للموارد المتاحة لأنشطة التنمية. وقد أبدت البلدان التي تُنفذ فيها البرامج التزامها إزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مساهماتها، بالرغم من المصاعب الاقتصادية التي صادفتها. وفي عام ١٩٩٩، ستسهم تايلند بمبلغ ٦٦٥ ألف دولار في الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ١٥,٥ مليون باهت كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية، ويمثل ذلك زيادة في التبرعات مقارنة بعام ١٩٩٨. وأكد وفد بلده الحاجة إلى مانحين كبار يبذلون المزيد لإظهار التزامهم بالتنمية وفقا لقدراتهم، بما يسمح بتخفيف العبء عن كاهل البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٥٨ - وأعربت الممثلة الدائمة لتركمانستان عن امتنان بلدها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ثم أعلنت عن تبرع أساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠٠٠ ٣ دولار.

٥٩ - وذكر نائب مدير شعبة الأمم المتحدة والكومنولث في إدارة التنمية الدولية، بالمملكة المتحدة أن حكومته ملتزمة بالكامل بأداء دور نشط رئيسي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبزيادة تطوير علاقاتها بهاتين الوكالتين اللتين تضطلعان بدور رئيسي في مجالي القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وأعرب نائب المدير عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمعلومات التي قدمها إلى الاجتماع وأشار إلى عدة أمثلة واردة في الورقة المتعلقة بكل من العلامات الإيجابية والأقل إيجابية في العملية الأولية لاستراتيجية التمويل الجديدة. وقال إن تبرع المملكة المتحدة لعام ١٩٩٩ سيكون بمبلغ ٣٥ مليون جنيه استرليني أي بزيادة أكثر من ١٦ في المائة مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٨. وأردف قائلا إن الالتزام في المستقبل سيكون على فترات متكررة مدة كل منها ثلاث سنوات مما يُبين الالتزام ببرامج التنمية الطويلة الأجل التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستوفر المملكة

المتحدة قاعدة متعددة السنوات قيمتها ٣٥ مليون جنيه استرليني لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مما يصل بالالتزام إلى ما مجموعه ١٠٥ مليون جنيه استرليني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ (زهاء ١٧٠ مليون دولار). وسيستهدف الحصول على تمويل تكميلي بصورة دقيقة. وينبع الالتزام الراسخ والطويل الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الثقة في المنظمة، والدعم المقدم لوضع الميزانية بصورة متكاملة تؤدي إلى تحقيق نتائج، والالتزام بتحسين التنسيق على الصعيد القطري، وتقديم الدعم من أجل بناء الشراكات، مثل تلك القائمة مع مؤسسات بريتون وودز وستنظر المملكة المتحدة إلى التقارير السنوية المتعاقبة المعنية بتحقيق النتائج، باعتبارها قواعد رئيسية لوضع مستويات الدعم المقبلة للميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن وفد بلده سيترقب بصفة خاصة تحسن تقييم أداء المنظمة والآثار المترتبة على ذلك، والإسهامات في مجال القضاء على الفقر، والأهداف والمقاصد الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، والتعاون من أجل تحقيق التقدم في تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي الأوسع نطاقا، والإسهام في تحسين الترابط بين منظومة الأمم المتحدة برمتها، سعيا لتحقيق التنمية الدولية.

٦٠ - وأكد نائب الأمين الدائم لوزارة المالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أهمية حياد ونزاهة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف قائلا إنه يجب أن تعود للبرنامج حالة استقرار الموارد ليتسنى له الاضطلاع بأنشطته المفيدة، ولا سيما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي تهيئة سبل المعيشة المستدامة. وقال إن تبرع بلده الأساسي لعام ١٩٩٩ (٧١٨ ٥٠ دولارا) يمثل زيادة رئيسية بالدولارات. وبالإضافة إلى ذلك فإن بلده سيسدد المبالغ المستحقة عليه كمساهمة حكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩.

٦١ - وأعربت نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة عن التزام حكومتها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يكمل في ضوء التكامل بين ما يقوم به، وبين عمل المانحين الثنائيين إذ يشكل البرنامج الإنمائي قوة دافعة في مجال بناء القدرات. وستزيد الولايات المتحدة مساهمتها خلال عام ١٩٩٩ لتصل إلى ١٠٠ مليون دولار. وفي حين أنه ليس بالإمكان تأكيد مبلغ التبرعات المعلنة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حتى الآن، ذكرت أن الميزانية لعام ٢٠٠٠ شملت طلبا بشأن ٨٠ مليون دولار في شكل تبرعات أساسية للبرنامج الإنمائي. ولا يشكل هذا النقص انخفاضا في قدر الثقة بالمنظمة. ثم أكدت على نظرة حكومتها الإيجابية إلى إطار التمويل المتعدد السنوات الذي يقوم البرنامج الإنمائي بإعداده، وذكرت أن احتياجات تقديم التقارير المتعلقة بذلك لا ينبغي أن تشكل عبئا لا ضرورة له على الصعيد القطري، وإن التحول إلى نهج قائم على تحقيق النتائج في البرنامج الإنمائي قد يكون أمرا محبطا في بعض الأحيان، لكنه من المحتم العمل بهذا النهج من أجل اجتذاب الموارد. ومن الضروري بشكل خاص دعم النهج القائم على تحقيق النتائج على الصعيد القطري.

٦٢ - ورحب نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة بالتدابير المتخذة لضمان قاعدة الموارد اللازمة للبرنامج الإنمائي. وأعرب عن تأييده لها، وعن أمل وفده في أن يزيد كافة المانحين من تبرعاتهم لهذه المنظمة ليتسنى بذلك استعادة النمو والقدرة على التنبؤ. وبالرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية في آسيا خلال السنوات الماضية، فقد قررت فييت نام زيادة تبرعها الأساسي لعام ١٩٩٩ المقدم إلى البرنامج الإنمائي بنسبة ٨ في المائة.

ردود الوفود

٦٣ - أعلن الرئيس فتح باب إلقاء الكلمات أمام الوفود التي تود الإدلاء بمزيد من التعليقات أو للرد على أي تعليقات أدلي بها خلال المناقشة.

٦٤ - وأكد ممثل فرنسا أن المجلس التنفيذي قد استهل عملية تهدف إلى استقرار حالة الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي وبلوغ هدف جمع ١,١ بليون دولار من التبرعات الأساسية. وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة التبرعات المقدمة من البلدان التي تنفذ بها البرامج، وعن تقديره لحضور العديد من الوزراء الأفارقة هذه الجلسة. وأكد أنه يجب على المانحين التطلع إلى المستقبل والسعي بصورة جماعية لبلوغ الهدف الذي حدده المجلس التنفيذي. وتحقيقا لذلك الهدف يجب على كل مانح أن يتحمل مسؤوليته وأن يحاول زيادة تبرعه أو المحافظة على مستواها على الأقل. ولاحظ الاعتماد الكبير على عدد قليل من المانحين ومع ذلك، فمن بين ٢١ من المانحين الرئيسيين، لوحظ أن ١٨ من بينهم يزيدون من تبرعاتهم، وهذا يمثل اتجاها إيجابيا.

٦٥ - وذكر نائب المدير العام، في وزارة الشؤون الخارجية بالسويد، أن الاجتماع كان بداية طيبة في عملية الاستراتيجية الجديدة للتمويل وأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر، في ضوء الاستجابة البناءة من جانب البلدان المنفذ بها البرامج والإحساس المتزايد بالشراكة فضلا عن الإحساس بالمسؤولية الجماعية إزاء البرنامج الإنمائي. وهكذا فإن المجلس التنفيذي يستطيع أن يعول على الإحساس بالشراكة الذي أظهرته المناقشة التي جرت بشأن موارد المنظمة لأول مرة في تاريخها. وأعرب عن الأمل في أن يوفر إطار التمويل المتعدد السنوات أساسا متينا لتعميق المناقشة خلال الجلسة التي ستخصص لمسألة التمويل في العام المقبل.

٦٦ - وأعرب نائب مدير شعبة الأمم المتحدة والكمنولث بإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة عن شعوره بالتفاؤل في ضوء نتيجة أول اجتماع يخصص للتمويل. فقد برهن هذا الاجتماع على وجود شعور حقيقي بالشراكة، وتشكل التبرعات المعلنة لدعم تمويل البرنامج الإنمائي وغيرها من أشكال الالتزام تصويتا قويا بالثقة في موظفي ومدير البرنامج. وفي هذا الصدد، استحق مدير البرنامج وموظفوه التهنئة على ما قاموا به من أعمال تحضيرية لهذا الاجتماع. وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة العمل في المجلس التنفيذي بشأن عملية إطار التمويل المتعدد السنوات، بما في ذلك إجراء مزيد من الحوار الإيجابي على غرار ما تجسد خلال الاجتماع الحالي.

ملاحظات ختامية

٦٧ - أعرب مدير البرنامج عن تقديره الخالص لما صدر من التزامات بالتمويل وما أبدي من تعليقات إيجابية بشأن البرنامج الإنمائي فضلا عن روح الشراكة التي شهدتها الجلسة. وقال إن هناك ما يدعو إلى التفاؤل، الذي تجسد في أولى الخطوات التجريبية التي اتخذت خلال السنة الانتقالية الحالية. وحيث أن المجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي يمضيان قدما في ظل إطار قائم على تحقيق النتائج، ينبغي للدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي أيضا المضي قدما من أجل ضمان قاعدة تمويلية للمنظمة تحقيقا للرقم المستهدف المتمثل في جمع ١,١ بليون دولار. وقال إن البرنامج الإنمائي ما زال يعتمد على قيادة المجلس التنفيذي لتنفيذ القرارات المتخذة بشأن استراتيجية التمويل الجديدة. وأشار إلى أن المستويات

المتدنية التي بلغتها المساعدة الإنمائية الرسمية جعلتها تبدو وكأنها في تراجع. وحث البلدان التي لم تزد مساعدتها الإنمائية الرسمية على النظر في زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البرنامج الإنمائي. ويجب على البلدان المانحة الرئيسية أن تتحمل نصيبا أكبر من التبرعات إذا أريد للبرنامج الإنمائي بلوغ الرقم المستهدف الذي حدده المجلس التنفيذي. وسيبذل البرنامج، من جهة، كل ما في وسعه ليتسنى بلوغ الرقم المستهدف من خلال الوفاء بالتزاماته ضمن عملية إطار التمويل المتعدد السنوات.

٦٨ - ولاحظ مدير البرنامج أن البلدان المنفذ بها البرامج برهنت على توافر قدر كبير من الالتزام خلال الاجتماع الحالي وأن العديد من المانحين التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية قدموا التزامات كبيرة الحجم للسنة الحالية والسنوات المقبلة. وأشار إلى أن البلدان المنفذ بها البرامج ذكرت أن البرنامج الإنمائي بدأ فعلا في تحقيق نتائج. وأعرب عن أمله في أن يكون تصويتها بالثقة بمثابة إلهام للمجلس التنفيذي بقدر ما كان إلهاما للبرنامج الإنمائي. كما أعرب عن امتنانه لما بذلته الأمانة من جهود للتحضير لهذا الاجتماع وعن امتنانه للمجلس التنفيذي لما قدمه من توجيه له. وفي حين أن هناك ما يدعو لبعض التفاؤل، فلا تزال ثمة حاجة إلى المزيد. وقال إنه يعول على المجلس التنفيذي في العمل مع البرنامج الإنمائي سعيا للوصول إلى الرقم المستهدف البالغ ١,١ بليون دولار. ثم أعرب عن تقديره للاقتراح المقدم من السويد بشأن إجراء حوار مكثف بشأن عملية التمويل وطلب إلى المجلس التنفيذي العمل مع البرنامج الإنمائي للارتقاء بهذا الحوار إلى المستويين البرلماني والوزاري، لكي يمكن من خلاله كسب بعض الالتزامات. وفي الختام، قال إنه في حين أن ذلك تحديا ضخما، فثمة ما يدعو إلى التفاؤل لو تعاون الجميع تعاونا وثيقا.

٦٩ - ونوه الرئيس بالعدد الكبير من المشاركين والممثلين الرفيعي المستوى الأول الذين حضروا الاجتماع للتمويل الذي عقده المجلس التنفيذي. كما أعرب عن التقدير للوزراء والسفراء الذين أتوا للتعبير عن دعمهم للبرنامج الإنمائي. وأشار إلى أن العديد من الوفود برهنت على أن هناك توجها إيجابيا آخذا في الظهور بعد أن أعلنت عن زيادات في تبرعاتها المقدمة للبرنامج الإنمائي. كما بذلت حكومات كثيرة جهدا خاصا لضمان القدرة على التنبؤ من خلال إعلانات بالتبرع تمتد على مدى سنوات مع سداد تبرعاتها في وقت مبكر. ولاحظ روحا متجددة للشراكة بين المانحين والبلدان المنفذ بها البرامج وكذلك بين الدول الأعضاء في البرنامج الإنمائي وأمانة البرنامج. ومع ذلك، يستوجب الأمر جهدا أكبر بكثير لبلوغ رقم ١,١ بليون دولار المستهدف، فضلا عن تقاسم أعدل للأعباء فيما بين المانحين. ويسود اليوم تفاؤل حول مستقبل البرنامج الإنمائي في ضوء الاهتمام الواضح بزيادة التمويل والقدرة على التنبؤ به وذلك من أجل تعزيز البرنامج الإنمائي. ثم أعرب عن شكره لمدير البرنامج وموظفيه على ما بذلوه من جهود مكثفة لإصلاح البرامج وإعادة تنظيمه، كما يصبح الآن منظمة تلبي بصورة أكثر فعالية احتياجات البلدان التي تشهد تنفيذ البرامج وتركز أنشطتها على تحقق فيه أكبر قدر من الفعالية وعلى ما يكون هناك حاجة ماسة إلى القيمة.

ملحوظة: للاطلاع على إعلانات التبرعات الإضافية المقدمة للصندوق، انظر الفصل التاسع، الفقرة ١٣٢ عن تعبئة الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء الثالث

الدورة السنوية، المعقودة في مقر الأمم المتحدة

في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الرئيس، سعادة السيد أسدا جايناما (تايلند)، الجلسة فذكر أن الدورة تنعقد بعد شهرين فقط من جلسة التمويل الاستثنائية التي انعقدت في ١٥ نيسان/أبريل، والتي لم تبرز أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإيجابية في العديد من بلدان البرنامج فحسب، وإنما أكدت أيضا الحاجة إلى المزيد من التزام البلدان المانحة، التزاما أكثر إيجابية، بزيادة الموارد الأساسية. وقال إن الدعم المتزايد المقدم من الكثير من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية المانحين ومن بلدان البرنامج يبعث على التشجيع. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يبذلان جهدا ملحوظا لرفع كفاءة وفعالية عملياتهما بصفة مستمرة. والأمل معقود على أن تكافأ تلك الجهود بالدعم المتجدد للتبرعات الأساسية.

٢ – وهنّأ الرئيس مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعيّن، السيد مارك مالوك براون، على تولّي المنصب، وأعرب عن تطلعه إلى العمل معه عند بدء مهام عمله في ١ تموز/يوليه.

٣ – وأشار الرئيس إلى أنه، منذ الدورة العادية الثانية، عقد المكتب ثلاث جلسات: في ٢٣ نيسان/ أبريل و ٢٥ أيار/مايو و ١٤ حزيران/يونيه، تضمنت مواضيعها الأعمال التحضيرية للدورة السنوية والجلسات غير الرسمية للمجلس التنفيذي، التي انعقدت قبل وأثناء انعقاد الدورة السنوية، والزيارة الميدانية الثانية إلى بلغاريا وجورجيا، والأعمال التحضيرية للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، بما في ذلك خطة عمل المجلس لعام ٢٠٠٠. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وبدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اجتمع مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج بمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسة مشتركة، بهدف تعزيز المناقشات المتعلقة بالأعمال التنفيذية في الدورة الموضوعية للمجلس. وكانت تلك الجلسة جزءا من سلسلة جلسات انعقدت بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب الصناديق والبرامج. وشملت المواضيع التي نوقشت في الجلسة الدور التنسيقي للمجلس، ومتابعة التقارير المقدمة إلى المجلس من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ونتائج الدورة العادية الثانية، بما في ذلك جلسة التمويل.

٤ – وأشار الرئيس إلى أن الجلسات ستبدأ في مواعيدها وأن على الوفود الاقتصار في بياناتها على النقاط الهامة بما يضمن إجراء حوار مثمر.

جدول الأعمال وخطة العمل

٥ – وتناولت أمينة المجلس التنفيذي بالتفصيل العناصر الواردة في الوثيقة DP/1999/L.3/Rev.1، التي تتضمن جدول الأعمال المؤقت والشروحات وقائمة وثائق الدورة وخطة عملها. وأشارت إلى وجود خطأ مطبعي في خطة العمل فيما يختص بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أن التقرير هو عن عام ١٩٩٨ وليس عن

عام ١٩٩٩ كما هو مبين. وقد صدرت جميع وثائق الدورة باللغات الرسمية، ونشرت نسخ مسبقة منها على موقع أمانة المجلس التنفيذي على الشبكة العالمية حسبما هو متاح، قبل ستة أسابيع من انعقاد الجلسة عموما.

٦ - وقد وزعت نسخة منقحة من خطة العمل، اشتملت على قائمة بالاجتماعات غير الرسمية التي تضمنت: جلسة إحاطة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد انتهاء الصراع في دول أوروبا الشرقية ووسط أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة؛ وجلسات إحاطة عن المساعدة المقدمة من البرنامج للانتخابات الإندونيسية، وعن حلقة عمل الدول العربية دون الإقليمية بشأن حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة؛ وجلسة إحاطة من كتاب البرنامج الإنمائي المعنون: ''المصالح العامة العالمية: التعاون الدولي في القرن ٢١''؛ وجلسة إحاطة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأطر الإنمائية والصناديق الاستئمانية؛ وحوار مع المنظمات غير الحكومية؛ وعرض من فريق مشروع مالي ومكتب البرنامج الإنمائي في مالي عن ''منهاج العمل متعدد المهام''. وتقرر عقد مناسبة خاصة في ١٨ حزيران/يونيه عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية القطاع الخاص في أفريقيا.

٧ - ووزعت على أعضاء المجلس التنفيذي مذكرات إعلامية من البرنامج عن متابعة إعصار ميتش والامتثال لمتطلبات مشكلة سنة ٢٠٠٠ في مجال الحواسيب. وأتيحت أيضا أبرز الملامح المالية للبرنامج، توطئة لاستعراض الحالة المالية في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

٨ - وذكرت الأمينة أن تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/13) لم يكن متاحا بعد بكل اللغات، مما أدى إلى اقتراح إرجاء اعتماده بصورة رسمية إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

٩ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة عمل دورته السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.3/Rev.1) بالصيغة المعدلة شفويا.

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١١ - وأثار أحد الوفود، بدعم من وفد آخر، مسألة مكان انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، وطلب بحث إيجابيات وسلبيات عقد الدورة في جنيف مقارنة بنيويورك. وطلب المتكلم تناول الموضوع في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩. لكن وفودا أخرى عارضت إثارة الموضوع ثانية، وذكرت أنه نوقش من قبل. وطلب أحد المتكلمين تحليل تكلفة الخيارين. بينما ذكر آخرون أنهم فوجئوا بإثارة الموضوع في الدورة الحالية، دون سابق إنذار. وأعرب عن آراء

متباينة عما إذا كان تمثيل بلدان البرنامج سيكون أسهل أم أصعب عند انعقاد الدورة في جنيف. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتعليقات التي أبديت.

١٢ - وطلب وفد أن يقدم المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، تقريرا عن حالة الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على أن تجري مناقشة هذه المواضيع في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، حسبما هو مدرج في خطة العمل الواردة في مرفق المقرر ١٤/٩٩.

وداع مدير البرنامج

١٤ - أعرب مدير البرنامج الإنمائي عن تقديره لزملائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمجلس التنفيذي، لما قدموه من دعم خلال سنوات عمله الست. وقال إنه تعلّم خلالها الكثير. وأعرب عن تقديره للحماس الذي لمسه فيما يختص بالتعاون الإنمائي، وإنه سيفتقد الأشخاص والآراء المتنوعة في المجلس التنفيذي. وشكر كل من عاونه على تقديم مساهمته كمدير للبرنامج منوها بحيوية جميع المساهمين في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل أنحاء العالم، بمن في ذلك من قابلهم من الأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر المدقع، التي كانت مصدر إلهام له. وقال إن موظفي البرنامج متفانون ومنكرون لأنفسهم وقادرون على العمل في مختلف الظروف. وأعرب عن امتنانه للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وللزملاء الذين أدوا أعمالا ذات ارتباط بالمجلس التنفيذي.

١٥ - وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من المحزن أن تفقد الأمم المتحدة شخصية قيادية بمثل هذا التفاني. وإن مدير البرنامج كان مبدعا وقاد البرنامج في أصعب الأوقات بسبب تقلص ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية، والتشكك في جدوى العمل التعددي الأطراف. وقالت إنه كان صوتا جهورا في الدعوة إلى الدعم المتجدد للمساعدة الإنمائية وجريئا فيما أدخله من تجديدات في إدارة الشؤون الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمبادرة بوضع ترتيبات أكثر مرونة للبرمجة. وأشارت إلى أن التزام مدير البرنامج بعملية الإطار التمويلي المتعدد السنوات كان راسخا، وأنه ساعد في كسب تأييد المجلس التنفيذي للعملية. وأشادت المديرة التنفيذية بحسن قيادة السيد سبث لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وروحه المرحة وسلوكه الإيجابي، وبما أنجز تحت إدارته من أعمال هامة فيما يختص بالمسائل التنفيذية على المستوى القطري. وأعربت عن اقتناعها بأنه سيواصل المناداة من موقعه الجديد بضرورة توفير الموارد الإنمائية.

١٦ - وتكلم الممثل الدائم لأيرلندا، بالنيابة عن مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، فقال إن السيد سبث أحد قادة الإصلاح ومساندي تعددية الأطراف في الأمم المتحدة، وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان تحت قيادته متصدرا للالتزام بتنفيذ مجموعة السياسات الإصلاحية التي وضعها الأمين العام، والتي يشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حجر الزاوية فيها. وأضاف أن السيد سبث وضع الأولويات الوطنية في مقدمة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوجد لها شركاء داخل وخارد منظومة الأمم المتحدة. وأكد السفير الحاجة إلى أن يعمل الجميع معا من أجل الالتزام بالترتيبات التمويلية الجديدة، التي بدأ العمل بها في فترة عمل مدير البرنامج. وفي الختام أعرب الممثل

الدائم لأيرلندا عن شكره للسيد سبث لالتزامه بالنهج الإصلاحي ومبادرته باتخاذ تدابير تقدمية لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يستطيع المدير التالي أن يزيد عليها.

١٧ - وأشار نائب رئيس المجلس التنفيذي وممثل غانا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى التقدير والاحترام اللذين حظي بهما مدير البرنامج الإنمائي في بلدان أنشطة البرنامج. ونوه إلى التغير التام الذي طرأ على الإدارة وفي حدة تركيز البرامج، التي تحققت أثناء تولي السيد سبث منصب المدير. وبيّن، في هذا الصدد، أن البرنامج كان يلتزم في معظم الأحيان بمعايير للكفاءة والفعالية لا تطبق في غيره من المنظمات، قائلا إن أحد معايير قياس نجاح مدير البرنامج هو المحافظة على القدرة التأثيرية لعمل البرنامج مع تحفيز الموظفين في نفس الوقت. وقال إن دفاع مدير البرنامج عن الفقراء والمستضعفين وعمله القيادي داخل منظومة الأمم المتحدة سيفتقدان تماما. وأعرب عن الأمل في أن يواصل من موقعه الجديد دوره في إعلاء المبادئ، التي ظل يرفعها أثناء إدارته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٨ - وأعربت نائبة رئيس المجلس التنفيذي وممثلة الجمهورية التشيكية، بالنيابة عن مجموعة أوروبا الشرقية، عن التقدير لتفاني السيد سبث. وأشارت إلى أنه أدخل مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وأجرى تغييرات أساسية خلال فترة عمله في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي قاد فيها دفة المنظمة بحنكة الرجل المجرب ذي النظرة الاستراتيجية الثاقبة. وقالت إن أحد الإنجازات الهامة التي دعمها مدير البرنامج هو إصدار التقارير الوطنية عن التنمية البشرية، التي انتشر عبرها بنجاح مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وقالت إن وجود السيد سبث كان مهما جدا للبلدان في منطقتها، بسبب إدراكه للمركز الخاص للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وأعربت عن امتنان مجموعتها لإخلاصه في تحقيق المساواة في المعاملة بين المناطق.

١٩ - وأشار الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى التاريخ الطويل للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقته، والتي كان أثرها قويا بصفة خاصة خلال السنوات الست الماضية. وقال إن البرنامج بقيادة السيد سبث واصل توثيق العمل مع البلدان في منطقته، بما في ذلك البلدان التي بلغت مرحلة التخرج أو شارفتها. وأضاف أن هذه الفترة تميزت أيضا بحدوث تحولات رئيسية بالنسبة لبلدان عديدة في المنطقة، بسبب انتقالها من أنظمة الحكم العسكرية إلى الأنظمة الديمقراطية. وأشار إلى الأنشطة الخاصة التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة السيد سبث لصالح بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قائلا إن مدير البرنامج بذل على الدوام جهودا دؤوبة لصالح المنطقة وفي سبيل وضع التنمية البشرية المستدامة في قلب جدول أعمال التنمية.

٢٠ - وتكلم الرئيس والممثل الدائم لتايلند، بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك باسم هيئة المجلس التنفيذي بكاملها، فأعرب عن أطيب التمنيات لمدير البرنامج بالنجاح والسعادة في مستقبل حياته. وقال إن السيد سبث طور، خلال السنوات الست التي عمل فيها كمدير، نوعية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقاد المنظمة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في تحديد وتحقيق أهدافها وأولوياتها ومجالات اهتمامها. ونوه مع التقدير بنظرة السيد سبث الثاقبة وابتكاراته وجهوده في سبيل تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز موقعه داخل منظومة الأمم المتحدة، عبر الإصلاحات الداخلية والشراكات المعززة.وأضاف أن تفاني مدير البرنامج الشخصي في سبيل القضاء

على الفقر نال الكثير من الإعجاب، خاصة ممن شاهدوه على الطبيعة في مناطقهم وبلدانهم. وإنه بالرغم من أن النضال من أجل تحسين حياة الكثيرين ممن ولدوا في ظروف صعبة وغير مستقرة في كافة أنحاء العالم لا يزال بعيدا عن الانتهاء، فإن مدير البرنامج ساهم بقدر كبير، وسيظل يساهم، في إعلاء المبادئ التي رسّخها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٩٩ - الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

إذ يلاحظ مع الأسف أن السيد جيمس غوستاف سبث سيعتزل منصبه كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩،

وإذ يعترف بجهود السيد سبث الدؤوبة المبذولة بلا كلل لكي يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صميم عملية تعزيز التنمية البشرية المستدامة، وبالتقدم الذي تحقق في عهده كمدير، في أعمال البرنامج الفائقة الأهمية المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ يعترف أيضا بالجهود التي بذلها السيد سبث، دعما لتعددية الأطراف، ولوضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طليعة عملية الإصلاح والتغيير في منظومة الأمم المتحدة، ولتزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل وإقامة شراكات مع الجهات الإنمائية الفاعلة بجميع صورها، لكفالة تعزيز دور البرنامج في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وزيادة فعالية ذلك الدور وكفاءته،

١ - يعرب عن خالص تقديره وامتنانه للسيد جيمس غوستاف سبث لإدراته الفعالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩؛

٢ - يعرب عن أطيب تمنياته للسيد جيمس غوستاف سبث وأسرته بحياة مديدة سعيدة وباستمرار النجاح في جميع مساعيه المقبلة.

١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

٢٢ - ووجّه المدير الشكر للمجلس التنفيذي على تعليقاته وعلى المقرر.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - التقرير السنوي للمدير

٢٣ - عرض المدير تقريره السنوي لعام ١٩٩٨(DP/1999/15) ، بما في ذلك التقرير المتعلق بتقارير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1999/15/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/1999/15/Add.2)، ونوه إلى أن التقرير السنوي هو تقرير

انتقالي، أعد ليكون بمثابة حلقة وصل بين التقارير السابقة والنظام الجديد لإعداد التقارير وفقا لإطار التمويل المتعدد السنوات. ويسلط التقرير السنوي الضوء على الإنجازات التي تحققت في مجالات الموارد والنتائج والشراكات والقدرات التنظيمية، ويشير إلى قضايا وتحديات المستقبل. وفي بيانه، عاد المدير بالذاكرة إلى عام ١٩٩٤، عندما اقترح لأول مرة على المجلس التنفيذي خطة للتغيير. وفي السنوات اللاحقة كلف المجلس التنفيذي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة واضحة تتمثل في القضاء على الفقر من خلال التنمية البشرية المستدامة، وتركيز أعماله على أربعة مجالات.

٢٤ - وذكر المدير أن تحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يكتمل بعد. فالبرنامج الإنمائي يواجه تحديا يتمثل في استكمال الإصلاح الذي يركز على النتائج، والذي بدأ بمقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩، وأصبح البرنامج الإنمائي به صاحب دور قوي في التعاون الإنمائي في القرن القادم. ويجب أن تعزز الشراكات، وأن تتناسب موارد البرنامج الإنمائي مع مسؤولياته. ومن الضروري أن يصل مستوى التمويل، بأقصى سرعة، إلى الرقم المستهدف البالغ ١,١ بليون دولار سنويا. وأكد المدير على ضرورة التزام المجلس التنفيذي تجاه البرنامج الإنمائي وأن يعمل معه في شراكة لتحقيق التحول. وذكر المدير أن البرهان على أعمال إصلاح البرنامج الإنمائي تتجلى في التحول الذي يطرأ على حياة الناس، أي حياة نصف البشرية الذي يعيش على أقل من دولارين في اليوم. وإنه سيواصل متابعة أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من موقعه الجديد كعميد لكلية الحراجة وعلوم البيئة في جامعة ييل. أما البرنامج الإنمائي فسوف يتولى أمره مديره الجديد المقتدر، السيد مارك مالوك براون، ومديره المعاون، السيد زيفيران ديابريه. وأضاف قائلا إنه على يقين من أن موظفي البرنامج الإنمائي سيواصلون العمل بتفان والتزام لتعزيز البرنامج باعتباره المنظمة الإنمائية الرئيسية في العالم، وأن أعضاء المجلس التنفيذي سيواصلون دعم البرنامج الإنمائي وتوجيه المنظمة وهي تستكمل عملية التحول التي تجتازها.

٢٥ - وأدلى المدير المعاون ببيان عن الموارد والاتجاهات البرنامجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشملت المعلومات التي قدمها المساهمات الأساسية وغير الأساسية، والنفقات المتصلة بالأنشطة البرنامجية، والصناديق الاستئمانية، ومجالات الاهتمام، وتخصيص التمويل حسب المنطقة، بما في ذلك تقاسم التكاليف.

٢٦ - وقدم المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية الاستعراض المتعلق بإطار التعاون العالمي (DP/1999/CRP.7) وقد أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٩/٩٧ والتعليقات التي أبديت في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وهو يتضمن استعراضا للبرنامج العالمي الذي ووفق عليه للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وخصص له ١٢٦ مليون دولار ويعتمد على أمور، منها، نتائج التقييم التطلعي لإطار التعاون العالمي الذي أجراه فريق من المستشارين المستقلين. وتضمن الاستعراض الدروس التي ستطبق على البرامج اللاحقة (٢٠٠١-٢٠٠٤). كما نوه إلى المساهمات المقدمة من مختلف المانحين للأنشطة التي سيضطلع بها في إطار البرنامج العالمي.

٢٧ - ووجه المتكلمون الشكر للمدير على تقريره، وهنأوه على المنجزات التي حققها خلال ست سنوات في منصبه. ونوه كثيرون بالإصلاحات الكبرى التي تحققت في البرنامج الإنمائي وفي أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وذكروا أن المدير، بصفته مدير البرنامج الإنمائي ورئيس المجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة، قدم مساهمة

كبرى في إصلاح الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ورحب عدد كبير من المتكلمين بتعيين السيد مالوك براون، الذي سيتولى مهام منصبه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٨ - وأثنى معظم الوفود التي تكلمت على التقرير السنوي لحسن تنظيمه ودقته ولكونه خطوة تقدمية نحو التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، الذي سيبدأ تقديمه في عام ٢٠٠٠ جنبا إلى جنب مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وحث بعض الوفود البرنامج الإنمائي على تجنب وضع قوائم بالأنشطة. واقترح أحد الوفود دراسة توقيت الجلسات حرصا على توفير وقت كاف للمناقشات المتعمقة بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

٢٩ - وأكد عدد كبير من المتكلمين ضرورة بلوغ الهدف الذي حدده المجلس التنفيذي والمتمثل في توفير ١,١ بليون دولار سنويا من الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد، يتعين أن ينفذ نظام التمويل الجديد القائم على تقاسم مسؤولية التمويل، بما في ذلك زيادة تقاسم العبء بين المانحين الرئيسيين. وأكد ممثل سويسرا أن مساهمة بلده في الموارد الأساسية عن عام ١٩٩٩، تبلغ ٥٢ مليون فرنك سويسري.

٣٠ - وسلط الضوء على الدعم القوي للبرنامج الإنمائي الذي أعرب عنه عدد كبير من بلدان البرنامج في الاجتماع التمويلي المعقود على هامش الدورة العادية الثانية. وأعربت عدة وفود عن ضرورة عدم التضحية بطابع العالمية والهبة الذي تتسم به مساهمات البرنامج الإنمائي. وذكر أن الأولويات الوطنية لا تزال هي المحددات الرئيسية للتعاون الإنمائي الذي يقدمه البرنامج.

٣١ - ورحب عدد كبير من المتكلمين بالمعلومات المقدمة من المدير المعاون بشأن الموارد غير الرئيسية. غير أنهم طلبوا عقد المزيد من المناقشات وتوفير المزيد من التأكيدات بأن التقارير السنوية المقبلة التي تركز على النتائج ستشمل الأنشطة الممولة من كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وذكر أحد الوفود أن إحداث زيادة في الموارد غير الأساسية سيعتبر علامة إيجابية على الشراكة مع البرنامج الإنمائي. وذكر وفد آخر أن النمو المتضاعف في الموارد غير الأساسية يحتمل أن يربك أولويات المنظمة. وأكدت وفود أخرى على ضرورة كفالة استخدام الموارد غير الأساسية وفقا للمبادئ التوجيهية التي أيدها المجلس التنفيذي. وأعرب عن قدر من القلق إزاء اللامركزية المتمثلة في تفويض الممثل المقيم سلطة تعبئة الموارد من أجل تقاسم التكاليف. وقيل إن لدى الممثل المقيم مهام أخرى، وينبغي ألا يصبح ''مندوب مبيعات'' لجمع أموال إضافية.

٣٢ - ونوه أحد الوفود إلى عدم وجود إشارة إلى متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨ المتعلق بزيادة تركيز تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المبادئ التوجيهية التي أيدها ذلك المقرر. وأشار الوفد أيضا الى ضرورة وضع مؤشرات عن التقدم المحرز واستدامة النتائج. وأكد متكلمون عدة على ضرورة زيادة التركيز في الأنشطة البرنامجية للبرنامج الإنمائي من أجل الحفاظ على الفعالية والكفاءة. وأكد عدد كبير من المتكلمين ضرورة استمرار تطوير البرنامج الإنمائي كمنظمة للتعلم تسودها عقلية التقييم والاستفادة من الدروس على جميع المستويات. وحض بعض المتكلمين على بيان مدى تأثير ذلك على تأثر الأفراد على الصعيد المحلي.

٣٣ - وأكدت وفود عدة على ضرورة تعريف البرنامج الإنمائي بنتائجه، من أجل تحقيق تأييد جماهيري أوسع. وقال أحد الوفود إن للبرنامج الإنمائي دورا مزدوجا: تقديم الدعم لبلدان البرنامج والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، من أجل المساعدة في تعزيز المؤسسات والحوار مع المجتمع المدني؛ والعمل كمحور للتنسيق على الصعيد القطري.

٣٤ - وأثنى بعض المتكلمين على أنشطة البرنامج الإنمائي في مجالي الحكم وحقوق الإنسان. ومع ذلك، حذر آخرون من أن مثل هذا التدخل قد يؤثر، في بعض الحالات، على الثقة التي تتمتع بها المنظمة كشريك محايد. وأشير إلى ضرورة أن تتاح للمجلس تقييمات بشأن أنشطة الحكم. وذكر أحد الوفود أن أفضل المساهمات التي يمكن أن يقدمها البرنامج الإنمائي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تتمثل في القضاء على الفقر. وأشيد بالجهود التي بذلت لحل المشاكل المحددة في بعض مناطق العالم. وأكدت الوفود على فائدة ''تقرير التنمية البشرية'' والتقارير الوطنية عن التنمية البشرية.

٣٥ - وطلبت عدة وفود إعداد تقرير مرحلي عن مرافق الموارد دون الإقليمية.

٣٦ - وجرى التنويه بأعمال البرنامج الإنمائي في بلدان ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في أنشطة إزالة الألغام وإعادة توطين اللاجئين والمهاجرين. واقترح بعض الوفود إعادة النظر في العدد الكبير من البلدان التي تحصل على تمويل من البند ١-١-٣ من الرقم المستهدف لتوزيع الموارد الأساسية، وذلك لأن التمويل من هذا المصدر مقصود به بعض البلدان التي تعيش حالات خاصة. وأبرز أحد الوفود الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي في التنمية العلاجية، وهي خاصية تميز المنظمة عن سائر الشركاء في جهود التعمير والإنعاش في بلدان ما بعد انتهاء الصراع.

٣٧ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء انخفاض النسبة المئوية التي تمثلها قضايا الجنسين في البرامج الإنمائية. وأثنى وفد آخر على البرنامج الإنمائي لتعاونه مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في زيادة الوعي بالعنف الموجه ضد المرأة. والتمس متكلم آخر معلومات عن كيفية اعتزام قيام البرنامج الإنمائي بتعميم مسألة مراعاة الفوارق بين الجنسين وتعميم مبادئ حماية البيئة على الصعيد القطري. وتساءل أحد الوفود عن تنفيذ البرنامج الإنمائي لجدول أعمال القرن ٢١.

٣٨ - وحث العديد من الوفود البرنامج الإنمائي مع إقامة شراكات استراتيجية والحفاظ عليها. وأكد أحد المتحدثين الأهمية المتزايدة لدور البرنامج الإنمائي في متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا. وذكر وفد آخر العلاقة الطيبة التي تربط بين أمانة البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي. بينما أكد بعض المتحدثين الحاجة إلى مزيد من التعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية.

٣٩ - وأبرزت بعض الوفود الحاجة الأساسية إلى مواصلة التعاون بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، خاصة فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل. وطلب تقديم تقرير مرحلي عن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. وأكدت بعض الوفود حاجة البرنامج إلى تبوء مكانة راسخة في الأنشطة الإنمائية للحد من خطر تهميشه. ولاحظ أحد المتحدثين أنه ينبغي ألا يجري السعي إلى تحقيق المواءمة التامة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل لأن أولويات بلدان البرنامج قد تختلف فيما يخص القروض والهبات.

٤٠ - ولوحظ عدم الإشارة إلى الشراكات القائمة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤١ - وبخصوص الوثيقة DP/1999/15/Add.2، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت النفقات المصروفة على الخبراء الدوليين غير متناسبة مع مستوى التنفيذ الوطني. وأعرب عن الأمل في استخدام الخبراء الدوليين على نحو يعزز التعاون الفعال بين بلدان الجنوب.

إطار التعاون العالمي

٤٢ - لقي التركيز المتزايد للبرنامج العالمي المعني بالقضاء على الفقر، وشفافية نتائج التقييم الاستشرافي ترحيبا من قبل العديد من الوفود. ومع ذلك، حذر أحد الوفود من إيجاد فئة أخرى من المشاريع من خلال البرنامج العالمي. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية في مجال تخفيف عبء الديون، المشار إليه في الهدف الثالث في الوثيقة DP/1999/CRP.7. بينما طلب متكلم آخر عدم إدراج إشارة إلى مصطلحات لم يتفق عليها في المنتديات العالمية مثل ''المصالح العامة العالمية'' و ''الأمن الإنساني''، في وثائق المجلس التنفيذي ولوحظ أيضا أن المجلس التنفيذي لم يقر بعد الخدمات الإنمائية الأساسية. وأكد أحد الوفود الحاجة إلى قيام ارتباط أوسع بين البرامج العالمية والإقليمية والقطرية. وقوبل بالترحيب إدراج البرنامج العالمي في إطار التمويل المتعدد السنوات. كما أكدت بعض الوفود الحاجة إلى إجراء مشاورات واسعة أثناء التحضير للبرنامج العالمي المقبل وإظهار قيمته الإضافية.

الرد

٤٣ - شكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على الملاحظات التي أدلي بها بمناسبة مغادرته لمنصبه. ورحب بالتعليقات على التقرير السنوي وتوقعات إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج خلال السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، أكد أن التقارير المقبلة ستتضمن مزيدا من المعلومات عن المصادر واستخدام الموارد غير الأساسية. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيواصل إبراز المجهودات الإنمائية المبذولة في أفريقيا، بما في ذلك من خلال متابعة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا وغيره من العمليات الإقليمية. وذكر أن اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة كانت قد وافقت على التأليف بين جميع الجهود الإقليمية لضمان تكاملها. وفيما يتعلق بالبند ١-١-٣ من التوزيع المستهدف للموارد الأساسية من حيث المخصصات للحالات الإنمائية الخاصة، أقر بأن الموارد خصصت بصورة أكبر مما يلزم وينبغي أن تركز المخصصات في المستقبل على عدد أقل من التدخلات الحرجة. وعبر مدير البرنامج عن تحمسه لبرامج شؤون الحكم السليم لكنه حذر من أن تتحول مسألة الحكم إلى فئة تستأثر بكل شيء في ظل نموها عبر السنوات. وأعرب عن خيبة أمله لانعدام التقدم في موضوع نوع الجنس في مجال التنمية، وأكد أن الاستجابة يمكن أن تكون أقوى من ذلك بكثير. وأوضح أن الشراكة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي ستعزز تحت إشراف مدير البرنامج الجديد. وفي الختام، حث المجلس التنفيذي على الإعراب عن دعمه لمكتب مدير البرنامج لصالح أيجاد برنامج إنمائي أقوى.

٤٤ - وأبلغ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد المجلس التنفيذي بأن التدابير اتخذت لضمان اختيار أفضل المرشحين كمنسقين مقيمين. واشتملت الطريقة الجديدة على ضمان أن يكون لمنظومة الأمم المتحدة كامل الثقة في هذه العملية. وساهم أيضا في تعزيز عملية الاختيار هذه إجراء تدريب المحاكاة الذي استغرق يومين بهدف تقييم الكفاءات الأساسية للمرشحين لشغل وظائف المنسقين المقيمين. وشكلت مجموعة للمرشحين المؤهلين من داخل البرنامج الإنمائي ومن مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل ملء شواغر المنسقين المقيمين خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من خلال ثلاث جولات من التمارين التقييمية. وردا على تساؤل أثير بشأن المستشارين الذين يستعين بهم البرنامج الإنمائي، أوضح مدير البرنامج المساعد أن استخدام الخبرات الوطنية تزايد بصورة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية. وأن المهام أصبحت أقصر مدى وأكثر استهدافا وأصبح جميع مديري المشاريع ذوي قاعدة وطنية. وردا على سؤال آخر عن الآثار السلبية الممكنة للتقاسم اللامركزي التكاليف، أوضح مدير البرنامج المساعد أن البرنامج الإنمائي كان قد خلص إلى أن المعارف والسياق القطريين أمران أساسيان لتعبئة الموارد غير الأساسية. وقد تمت تعبئة مكاتب المقر والمكاتب القطرية على السواء من أجل جمع الأموال للموارد الأساسية المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات. وفي هذا الصدد، كان من المهم وجود شراكة قوية بين مكاتب المقر والمكاتب القطرية في العمل معا لجمع الأموال من أجل البرنامج الإنمائي وبرامجه. وفيما يخص العلاقات بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، لفت الانتباه إلى جلسة الإحاطة غير الرسمية التي ستعقد خلال الدورة الحالية.

٤٥ - وشكرت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب السياسة الإنمائية المجلس التنفيذي على ما أدلى به من تعليقات بشأن البرنامج العالمي. ورأت أنها تزيد تعزيز الأساس المنطقي للبرنامج العالمي والقيمة المضافة للبرامج الإقليمية والقطرية. وأشارت إلى اعتزام إجراء مشاورات مع المجلس بشأن البرنامج العالمي المقبل من أجل ضمان أخذ آراء أصحاب المصلحة في الاعتبار. وستراعى أثناء تخطيط المرحلة المقبلة الدروس المستخلصة من الدراسة التي أجريت بشأن الكيفية التي تضع بها الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية الأخرى برامجها العالمية. وردا على أحد التساؤلات التي أثيرت، قالت إن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين كان قد أفضى إلى ما يبدو أنه نسبة مئوية منخفضة من المشاريع المكرسة لقضايا الجنسين في التنمية. وكان للعديد من البرامج جوانب ذات أبعاد متعددة وبالتالي كان من الصعب الإحاطة بالإحصائيات الحقيقية في هذا المجال. وذكرت بتعدد مصادر المعلومات المتاحة للمجلس التنفيذي بشأن عمل البرنامج الإنمائي في مجال قضايا الجنسين، بما فيها الرسالة الإخبارية الإلكترونية ''Gender Beat''، وقالت إن هناك تقدما أحرز في تعميم مراعاة البيئة في البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وأشارت المديرة المساعدة إلى إنشاء ستة مرافق معنية بالموارد دون الإقليمية دخلت عمليا حيز التشغيل وملئت جميع وظائفها الشاغرة.

٤٦ - وردت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا على التساؤلات التي أثيرت بشأن منطقة أفريقيا. وذكرت أن الدراسة التي أجريت عن الفقر وعدم المساواة في جنوب أفريقيا يمكن أن تتكرر في غيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط التي توجد لديها المؤسسات الداخلية ذات الصلة وتتوافر لحكوماتها الإرادة السياسية. وكانت دراسات المنظور الوطني الطويل الأجل، إحدى الوسائل التي يستخدمها المكتب الإقليمي لأفريقيا لتشجيع الإدارة وبناء القدرات على المدى الطويل. واستخلصت الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من دراسات المنظور الوطني الطويل الأجل

ما يلي: (أ) وجوب ربط الرؤية الطويلة الأجل بالأطر الاقتصادية المتوسطة الأجل؛ و (ب) وجود فراغ فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية التي يمكن أن توفر الإدارة الاستراتيجية. ومن أجل معالجة النتيجة الثانية، تبين أن ١٣ مؤسسة وطنية تشكل مصادر قوة للقضايا الاستراتيجية. ووجهت المديرة المساعدة انتباه المجلس التنفيذي إلى الاتفاق المبرم بشأن المبادئ الأساسية للشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا، التي تم التوصل اليها مؤخرا فيما بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي. وتتولى مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، التي يوجد مقرها في زمبابوي إدارة الشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٨ (DP/1999/15)، والتقرير المقدم عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1999/15/Add.1)، والمرفق الاحصائي (DP/1999/15/Add.2)، واستعراض إطار التعاون العالمي (DP/1999/CRP.7).

ثالثا - إصلاح الأمم المتحدة

٤٨ - قدم مدير البرنامج تقريره عن متابعة إصلاح الأمم المتحدة (DP/1999/16). وأكد على أهمية العمل الذي حققته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم مجموعة إصلاحات الأمين العام، وتحسين نوعية استجابة البرنامج الإنمائي للاحتياجات التي أعرب عنها المجتمع الدولي في مجالات الفقر وانعدام المساواة، والعولمة والتهميش، والنزاعات المسلحة، والأوبئة، وتدهور البيئة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي اضطلع بدور رائد في صياغة وتنفيذ برنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام.

٤٩ - وقال إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وسيلة تنفيذية وشفافة وأن خطة عملها تحدث على نحو منتظم. ووجه الشكر خاصة لرؤساء كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي لدعمهم له كرئيس، ومساهماتهم الحاسمة في منجزات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٠ - وعرض مدير البرنامج رؤيته للعمل الإنمائي الذي ستقوم به الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ مس فيها مجالات التنسيق على المستوى القطري، والصلة بالسلم والعمل الإنساني، والتمويل والبرمجة.

٥١ - وأكد مدير البرنامج أنه من الأهمية بمكان إجراء زيادة هامة في المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق تلك الرؤية. وذكّر باقتراحاته التي قدمها أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته في عام ١٩٩٩ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأول هذه الاقتراحات، أنه ينبغي على جميع أصحاب المصلحة الموافقة على المشاركة في عمليات رائدة في بلدان مختارة لتقديم المساعدة في مجال التنسيق، على أن تنظم هذه العمليات في شكل مائدة مستديرة جامعة ترأسها الحكومة. وثانيها، أنه ينبغي على جميع أصحاب المصلحة الاجتماع في بلدان مختارة لمقارنة وخفض الاحتياجات والإجراءات المتعددة بما يفيد تلك البلدان. وثالثها، أنه ينبغي على جميع أصحاب المصلحة الاجتماع لتحديد الإجراءات غير المتناسقة وغيرها من الحواجز التي تعترض الاضطلاع بمبادرات برنامجية مشتركة أو تعاونية والحد من هذه الإجراءات والحواجز. ورابعها، أنه ينبغي على جميع أصحاب المصلحة تحديد برنامج 'رائد' بارز وأن يتخذوا من أجله إجراءات جماعية أو شكلا من أشكال المبادرة المشتركة على الصعيد القطري.

وخامسها، أنه ينبغي على جميع شركاء المساعدة الإنمائية التعهد بإجراء التقييم القطري المشترك على سبيل الإرشاد. وسادسها، أنه ينبغي إعادة النظر في عمليتي المائدة المستديرة، والفريق الاستشاري للنظر فيما إذا كان ثمة حاجة إلى تغييرهما. وسابعها، أنه ينبغي لبلدان الاتحاد الأوروبي النظر في إجراء عملية مماثلة للعملية التي يضطلع بها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما قد يفضي إلى وضع ''إطار الاتحاد الأوروبي للمساعدة الإنمائية''. واختتم مدير البرنامج كلمته متمنيا أن يحظى خلفه، السيد مارك مالوك براون، بدعم مماثل للدعم الذي حصل عليه هو من المجلس التنفيذي خلال السنوات الست التي قضاها في منصبه.

٥٢ - وعلقت عدة وفود بشكل إيجابي على نوعية التقرير وأشادت به لكونه تحليليا ومقتضبا ويتضمن معلومات مفيدة. وقال أحد الوفود إن الوثيقة DP/1999/16، إذا اقترنت بالتقرير الذي قدمه مدير البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1999/10) في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، توفر أساسا لمناقشات جوهرية ولاتخاذ قرارات خلال الدورة القادمة للمجلس. واقترح أحد الوفود توجيه نظر مجلس الأمن إلى التقرير.

٥٣ - وأكدت عدة وفود من جديد الدور الرئيسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وعلى المستوى القطري في مجال التنسيق في ميدان التنمية. وأثنى عدة متحدثين على العمل الذي قامت به المجموعة الإنمائية في عام ١٩٩٨ وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة وتعزيز دعم الجهود الجارية لإقامة روابط بين المجموعة الإنمائية وباقي منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ورأوا أنه من الممكن تحقيق ذلك عن طريق اشتراك البرنامج الإنمائي في المجموعة الإنمائية ولجنة التنسيق الإدارية وآليتها وتقديم الدعم المباشر لمكتب المجموعة الإنمائية. وأشار عدد من الوفود إلى أن التنسيق هو من صلاحيات حكومة البلد المضيف، وسلمت هذه الوفود بأن الأمم المتحدة أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال.

٥٤ - وشدد عدد من الوفود على التقدم المحرز في انتقاء المنسقين المقيمين وشجع المجموعة الإنمائية على مواصلة عملها في هذا المجال الأساسي. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لعمل البرنامج الإنمائي والمجموعة الإنمائية، ولكنه أكد أهمية تجنب المزيد من البيروقراطية في مجال التنسيق. وشدد وفد آخر على التنافس الذي ما زال قائما فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والتنازع الناتج عن تعدد القواعد والأنظمة التي تثقل كاهل الإدارات العامة الوطنية.

٥٥ - وقال أحد المتحدثين إن من المبكر جدا تقييم نواتج أعمال المجموعة الإنمائية وإنه ينبغي إجراء تحليل دقيق لنتائج التقييم الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣. وأعرب متحدث آخر عن أسفه لعدم إدراج إشارة واضحة في التقرير إلى المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء المسؤولية المزدوجة للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون أيضا كمنسقين مقيمين وقال إنه يتعين على المجلس التنفيذي أن يرصد هذه المسألة عن كثب. وأعرب عن التأييد لزيادة التدريب المنهجي للموظفين.

٥٦ - وشاطرت عدة وفود مدير البرنامج رأيه بشأن الإمكانات المتاحة للأمم المتحدة في مجال التنمية في عام ٢٠٠٥. وأكد عدد منها أن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ترتبط على وجه الحصر بعمل الأمم المتحدة.

وأكد أحد الوفود أن اقتراح وجود ''إطار أوروبي للمساعدة الإنمائية'' لا يقبل التطبيق لأن هناك وكالة أوروبية واحدة فقط تتولى شؤون التعاون الإنمائي، بينما هناك عدة منظمات في الأمم المتحدة تعمل في ميدان التنمية.

٥٧ - وأكد متحدث آخر أهمية تقسيم العمل تقسيما واضحا بين كيانات الأمم المتحدة لاستمرار وجود بعض التداخل في الأنشطة على المستوى القطري. وقال وفد آخر إنه بوسع البرنامج الإنمائي تعزيز الحق في التنمية، غير أن ولايته لا تشمل إنفاذ صكوك حقوق الإنسان.

٥٨ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء استمرار انخفاض الموارد الأساسية، وهو ما قد يعرض للخطر الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرنامج. وأفاد عدد من الوفود أن المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات الذي يعقد في سياق الجمعية العامة لم يعد يفي بالغرض لأن عدة مانحين أساسيين لا يكونون في وضع يسمح لهم بإعلان التبرعات في ذلك المحفل بسبب توقيت دورات ميزانياتهم. وأيدت عدة وفود الاجتماع السنوي للتمويل المعقود في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي واعتبرته مناسبا من حيث الزمان والمكان. بيد أن عدة وفود قالت إن المجلس التنفيذي ليس في وضع يسمح له باتخاذ قرار بشأن مستقبل آلية مؤتمر إعلان التبرعات حيث أن من مسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في هذه المسألة وأن يقدم توصياته بشأنها إلى الجمعية العامة. واقترح أحد الوفود إنشاء آلية للتشاور بشأن الموارد غير الأساسية ورصد هذه الموارد التي تمثل حاليا نحو ثلثي مجموع موارد البرنامج الإنمائي.

٥٩ - ولاحظت عدة وفود مع الارتياح الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي والمجموعة الإنمائية للتعاون مع البنك الدولي وشجعت على مواصلة تعزيز هذه العلاقة، لا سيما فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشامل. وأيد أحد الوفود قيام المجلس التنفيذي بدور في إقامة شراكة حقيقية بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. ورأى أنه من الضروري مراعاة مختلف الولايات والمزايا النسبية للمنظمات مع الانتباه في نفس الوقت للطابع التكميلي لنشاط كل شريك وإلى مركزه المتساوي. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحظى على سبيل المثال بميزة نسبية في إجراء الدراسات المتوسطة والطويلة الأمد وفي بناء القدرات في أفريقيا وينبغي أن يواصل هذه الأنشطة. وأشار المتحدثون أيضا إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به حكومة البلد المضيف في الاختيار بين مختلف الأدوات المتاحة عن طريق التعاون الإنمائي. وأكدت عدة وفود على أنه ليس هناك تنافس بين إطار التنمية الشامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حد ذاتهما. غير أنه لا بد من اتباع نهج مرن يرتكز على الظروف الخاصة السائدة في كل بلد مضيف. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى تلافي المشروطية في عمليتي إطار التنمية الشامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقال بعض المتحدثين إن من المبكر جدا تقييم تلك الصكوك. وشدد أحد الوفود على أهمية أن يدرج البرنامج الإنمائي في علاقته مع البنك الدولي أنشطة للقطاع الخاص في التنمية.

٦٠ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للإنجازات في مجال التخفيف من حدة الكوارث وشجعت على إقامة مزيد من الروابط بين تلك الأنشطة والأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج في مجال بناء القدرات. وعرض أحد الوفود مساعدة البلدان التي تتكرر فيها الكوارث الطبيعية كثيرا بتوفير ما اكتسبه بلده من خبرة ذاتية في هذا المجال. وقال وفد آخر إنه من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تحسين استجابتها في المرحلة الفاصلة بين حالات الطوارئ وعملية التنمية

المستدامة. واقترح وفد آخر أن تخصص الموارد الأساسية لأعمال الإنعاش الطويلة الأمد التي تستمر بعد حدوث الكارثة الطبيعية بوقت طويل.

٦١ - وشكر مدير البرنامج الوفود عما قدمته من تعليقات وأسئلة صريحة وجوهرية وبناءة. وطلب إلى مكتب المجموعة الإنمائية أن يقدم لرئيس المجموعة بالنيابة مذكرة مكتوبة وشاملة يعالج فيها الأسئلة الرئيسية المطروحة ويمكن عرضها بعد ذلك على المجلس التنفيذي. وقال مدير البرنامج إن إطار التنمية الشامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في طور التنفيذ في بلدان مختارة حسبما قررته حكوماتها. وسيجري رصد تلك التجارب عن كثب بغية استخلاص دروس يستفاد منها في المستقبل.

٦٢ - وأعرب مدير البرنامج عن انشغاله هو أيضا بمسألة نمو الصناديق الاستئمانية للبنك الدولي في مجالات التعاون التقني القائم على المنح. وقال إنه يتعين على المجلس التنفيذي رصد هذه المسألة ودعم البرنامج الإنمائي عن طريق كفالة التلاحم الداخلي داخل الحكومات ذاتها، لا سيما بين وزارات المالية والشؤون الخارجية. وذكر مدير البرنامج، في رده على استفسار مطروح، أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سيعطي دفعة جديدة لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا ولمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا. ولاحظ مدير البرنامج مع الارتياح أن أكثر من ٩٠ في المائة من الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي ستخصص في عام ٢٠٠٢ للبلدان التي تجري فيها دورات مواءمة على صعيد البرامج. وقال مدير البرنامج إن من المهم الحفاظ على التنوع السليم بين الجهات الفاعلة الدولية في مجال التنمية.

٦٣ - وأكد مدير البرنامج المعاون أن إسهام البرنامج الإنمائي في إصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة وسوف يتوفر العديد من المناسبات الرسمية وغير الرسمية لمناقشة المسألة والعودة إليها. وقال إن المجموعة الإنمائية تعمل بشكل يتسم بالشفافية الكاملة، وأن البرنامج الإنمائي يتطلع إلى مشاركة تدريجية لمنظمة الأمم المتحدة بكاملها في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستعرض تعليقات الوفود المتعلقة بمؤتمر إعلان التبرعات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال محضر هذا الاجتماع. وأكد أن العلاقة بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي علاقة قديمة العهد وأن التعاون والحوار كانا دائما قائمين بين المؤسستين. وسيرصد البرنامج الإنمائي عن كثب تطور كل من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشامل فضلا عن مسألة صناديق البنك الدولي الاستئمانية التي تقدم من خلالها المنح. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يركز عمله على الملكية الوطنية لبرامجه وليس على مسائل المشروطية.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن متابعة إصلاح الأمم المتحدة (DP/1999/16).

رابعا - التقييم

٦٥ - قدم مدير مكتب التقييم تقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/1999/17). وأشار إلى أن المشاغل المتعلقة بالرصد والتقييم تصدرت في السنة الماضية عمليتي البرنامج الإنمائي المتمثلتين في التغيير والتعلم. وقال إن إطار التمويل المتعدد السنوات وإطار النتائج الاستراتيجية جمع بين الإعلام والإدارة والمحاسبة في البرنامج الإنمائي عن طريق تحديد الأهداف ووضع المعالم والمؤشرات لقياس التقدم. وأورد المدير في تقديمه عرضا عاما لعمل المكتب في مجالات الإدارة المرتكزة على النتائج والتعلم ونشر المعرفة والمساءلة الفعلية. وقد أنجزت ثلاثة تقييمات رئيسية في عام ١٩٩٨: بشأن نهج

البرامج، وتقييمات مشاريع الحكم في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والدول العربية على التوالي. ويجري حاليا تنفيذ تقييمين استراتيجيين: بشأن دور البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد انتهاء الصراع والعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٦٦ - ورحبت عدة وفود بما عرضه المدير وأشادت بجودة الوثيقة DP/1999/17 وفائدتها الإعلامية، ونوهت بالتطور الإيجابي للتقرير السنوي عن التقييم. ورأى أحد المتحدثين أن التقرير هو أهم وثيقة يناقشها المجلس التنفيذي خلال الأسبوع لأنه يتيح استيعاب الدروس المستفادة في عمل البرنامج الإنمائي.

٦٧ - وشددت عدة وفود على أهمية التقييم في تعزيز قدرة البرنامج الإنمائي على إبراز إنجازاته. فالتقييم رابطة مهمة في الدورة العامة لإدارة البرامج وينبغي أن يحظى بالاعتبار اللازم أثناء مرحلة الصياغة.

٦٨ - وأكد المتحدثون، إجمالا، الاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة لمكتب التقييم وهي دعم البرنامج الإنمائي ليصبح منظمة تتجه نحو تحقيق النتائج، وتعزيز المساءلة الفنية وتشجيع التعلم التنظيمي. ورأت بعض الوفود أن مكتب التقييم يمكنه أن يسهم أيضا في زيادة الشفافية، وأنه بوسع المنظمة أن تكون أكثر استعدادا عن طريق تقييماتها المخططة ونتائج هذه التقييمات. أشير بإيجابية في هذا السياق إلى نية المدير المعلنة بتعميم الخطط التقييمية.

٦٩ - وامتدحت وفود كثيرة مكتب التقييم على قيادته التقنية ودوره الموضوعي في وضع أطر النتائج الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ولما قدمه من دعم إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في هذه العملية. وأوصى أحد الوفود بصفة خاصة بأن يخدم المكتب بوصفه مركز امتياز في البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنهج الإدارة القائمة على النتائج، وأن يطلع المؤسسات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وبلدان البرنامج على ما لديه من خبرة ودروس مستفادة. ورحبت بعض الوفود بالأعمال المحددة بشأن المنهجيات المتصلة بالنتائج والمؤشرات، واقترحت إقامة روابط بأعمال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ذلك المجال. ورحبت وفود كثيرة بتحديد وتطبيق المؤشرات في ميدان الحكم. بيد أن أحد المتحدثين حذر من أن الجهود الانفرادية التي تبذلها المنظمات في هذا الصدد تسبب ارتباكا، واقترح كذلك ربط مؤشرات الإدارة بالمبادرات الوطنية والاستجابة للطلبات الوطنية.

٧٠ - وأظهرت وفود كثيرة اهتماما خاصا بحافظة مكتب التقييم ورأت أن التقييم الاستراتيجي والموضوعي مطلب أساسي للإدارة القائمة على النتائج. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها للتقييمات الجارية التي تتناول تدخلات البرنامج الإنمائي في بلدان ما بعد الصراع، والعلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وبالنيابة عن بلدان الشمال طلب أحد الوفود إفادة عن تقييم عمليات المائدة المستديرة والفريق الاستشاري. وعرض وفد آخر إتاحة الاطلاع على خبرته بالنسبة لتقييم حالات ما بعد الصراع. وطالبت بعض الوفود بزيادة التأكيد على التقييمات المشتركة. ورحب بتقييمات التأثير القطري المخطط للقيام بها بوصفها خطوات لتعزيز حافظة التقييم، وكانت بعض الوفود حريصة بالفعل على معرفة البلدان التي يمكن اختيارها لهذه الممارسات.

٧١ - وكان التعلم من التقييمات والاستفادة من الدروس المستفادة إلى أقصى حد أحد الاهتمامات القصوى التي أعرب عنها معظم الوفود. ورئي أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بالعرض التحليلي لنتائج التقييم الموالفة بين

الدروس المستفادة (بما في ذلك الخبرات الجيدة والسيئة) التي تغذي البرامج وصنع القرارات، وأن هناك حاجة إلى تأكيد التوصل إلى المعرفة القائمة على التقييم.

٧٢ - وطلبت وفود كثيرة إدخال مزيد من التحسينات في عملية الامتثال بالرغم من التحسينات المشار إليها من قبل. وأثير استفسار عن كيفية فرض المسؤولية الإدارية، فيما يتعلق بالامتثال لسياسات التقييم الإلزامية. واعتبر أن إعداد خطط للتقييم على المستوى القطري أداة مفيدة لشحذ وظيفة الإدارة.

٧٣ - ووافقت وفود كثيرة على أنه ينبغي للتقارير المقبلة أن تتضمن خططا لاتمام استعراضات البرامج القطرية لمنتصف المدة (التي تسمى الآن الاستعراضات القطرية) وسجلا للامتثال المؤسسي للاستعراضات. وطلبت إدراج البرنامج الشامل في التقرير السنوي عن التقييم.

٧٤ - وأشير إلى المساهمة التي قدمها مكتب التقييم في تنقيح المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الرد

٧٥ - رد مدير مكتب التقييم على الملاحظات والاستفسارات التي أثيرت أثناء المناقشة. وأشار إلى أن تحديث المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أوصى به فريق تقييم الإطار الذي تولى قيادته في عام ١٩٩٨. وكانت المبادئ التوجيهية المنقحة ناتجا لمشاورات وثيقة مع أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم برئاسة البرنامج الإنمائي. وأكد المدير أنه يدرك قلق بعض الوفود إزاء مسألة المؤشرات، وقال إن هذه المؤشرات لا تفسر النتائج لكنها مع ذلك مفيدة في فهم القضايا بصورة أفضل وإبراز بيانات النتائج المخططة المبنية على مشاورات وثيقة مع بلدان البرنامج. وأوضح قائلا إنه سوف توضع منهجية لتقييمات الأثر القطري في عام ١٩٩٩، وعلى أساس تلك المنهجية ستجري مناقشة وضع قائمة موجزة بالبلدان مع المكاتب الإقليمية وقبل أن يتم الاختيار النهائي منها.

٧٦ - وأشار المدير إلى أن استقلال مهمة التقييم داخل البرنامج الإنمائي عولج على مستويين. الأول، بشأن المسألة المحددة المتعلقة بالوضع المؤسسي لمكتب التقييم. وأقر المدير بالدعم الضخم المقدم من المجلس التنفيذي والمدير في المحافظة على استقلال المكتب. وقال إن هذا الوضع يمكن مكتب التقييم من استطلاع الأفق بآراء علمية ومن اختيار حتى أكثر القضايا حساسية ليجري تقييماته بشأنها. والثاني، بشأن طريقة إجراء التقييمات، التي يتمثل الهدف الرئيسي منها في التأكد من إعطاء الاهتمام الكامل للقضايا. وتضم أفرقة التقييم، التي يرأسها أفراد بارزون في ميادينهم، استشاريون من الشمال والجنوب على دراية كاملة بالقضايا الإنمائية محل الدراسة وعلم قدير بتقنيات التقييم. ولا يفرض المكتب آراءه على أفرقة التقييم وإنما يساعدها في استيضاح القضايا وإثبات الحقائق.

٧٧ - وذكر المدير أن جميع تقارير التقييم توجد الآن على موقع مكتب التقييم على الشبكة. ووافق على ضرورة إلقاء نظرة أكثر تركيزا على الدروس المستفادة، والاعتماد على التقييمات في وضع منتجات معرفية جديدة كجزء لا يتجزأ من عملية التعلم الشاملة في المنظمة.

٧٨ - وردا على الملاحظة التي أشار إليها أحد الوفود بشأن النقص في عدد التقييمات التي أجريت في السنوات القليلة الماضية، أوضح نائب مدير مكتب التقييم أن متوسط حجم المشاريع التي يساندها البرنامج الإنمائي زاد من مشاريع ذات ميزانية قدرها مليون دولار إلى مشاريع ذات ميزانية قدرها ٤ ملايين دولار. ومع غياب الزيادة المقابلة في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي انخفض العدد الفعلي لمشاريع البرنامج، وبالتالي انخفض العدد الفعلي للمشاريع المتعين تقييمها. وفيما يتعلق بنقص عدد تقارير التقييم المجهزة للقاعدة المركزية لبيانات التقييم، أبلغ نائب مدير المكتب المجلس التنفيذي بأن استخراج المعلومات من تقارير التقييم هو مسؤولية فريق التقييم. وعند إجراء ذلك العمل تحتاج المكاتب القطرية المسؤولة عن التقييم إلى استئجار شخص لإجراء التقييم بتكاليف تحملها على ميزانياتها.

٧٩ - وأكد المدير المعاون أن التقييم أداة رئيسية للتعلم وأكد، مثل معظم الوفود، أنه ينبغي تقاسم الدروس المستفادة من التجارب جيدة كانت أو سيئة. وسلط الضوء على الحاجة إلى وجود نظام شامل لإدارة المعرفة في البرنامج الإنمائي يسمح بإشراك جميع وحدات المنظمة والتزامها بالتعلم من بعضها البعض كوسيلة لضمان التقدم. وأكد المدير المعاون التزام البرنامج الإنمائي بتأكيد المساءلة الفنية. وقال إن إطار التمويل المتعدد السنوات وأطر النتائج الاستراتيجية توفر الفرصة لوضع إطار للمسؤولية يتجه إلى النتائج لجميع عمليات البرنامج الإنمائي، بما في ذلك البرنامج العالمي. كما أن إعداد تقارير الامتثال سيشمل التقارير المتعلقة باستعراضات منتصف المدة (الاستعراضات القطرية) لأطر التعاون القطري، التي بدأ العمل بالفعل في ١١ منها. وسوف يجري التركيز على متابعة توصيات التقييم لضمان قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة.

٨٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير التقييم (DP/1999/17).

خامسا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٨١ - قدم مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/1999/18) والغرض من المذكرة هو رفع تقرير إلى المجلس التنفيذي عن التقدم والتحديات في تنفيذ أنشطة مشروع مبادرة التنمية البشرية لميانمار على النحو المطلوب في مقرر المجلس ١٤/٩٨. واستجابة لهذا المقرر أجرت بعثة دولية مؤلفة من ثلاثة أعضاء استعراضا مستقلا لمبادرة التنمية البشرية في أوائل عام ١٩٩٩. وقام مساعد مدير البرنامج بتحديث معلومات المجلس بشأن حالة أنشطة المبادرة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأشار إلى أن المشاريع الجارية العشرة للمبادرة) (المعتمدة من المجلس في المقرر ١/٩٦) ستستكمل في منتصف ١٩٩٩، وقد اعتمد مدير البرنامج المشاريع الأحد عشر التي تشكل المرحلة الثالثة من المبادرة (منتصف ١٩٩٩ إلى نهاية ٢٠٠١) طبقا للمبادئ التوجيهية الواردة في المقررين ٢١/٩٣ و ١٤/٩٨.

٨٢ - ولفت مساعد مدير البرنامج انتباه المجلس التنفيذي إلى النتائج والاستنتاجات الرئيسية لقضايا المبادرة الاستراتيجية التي وضعت البعثة الاستطلاعية للمبادرة تقريرا عنها على النحو الوارد في الفصل الرابع من الوثيقة DP/1999/18. وأشار إلى أن تنفيذ مشاريع المبادرة استمر بما يتفق مع المقررات ذات الصلة لمجلس الإدارة والمجلس التنفيذي. كما أن جميع المشاريع الجارية العشرة تؤدي عملها بصورة مرضية وتنعكس فيها بدرجة كبيرة مختلف درجات النجاح وتأثيرات أنشطة المشاريع. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها المبادرة، لفت الانتباه إلى الإطار الزمني القصير الذي يستغرق سنتين ونصف لمشاريع المبادرة الذي يقترن مع ذلك بكثرة التقييمات والاستعراضات. وبالإضافة إلى ذلك أشار إلى عدم استدامة أنشطة المبادرة من الناحية المؤسسية نظرا لصيغتها التنفيذية على المستوى الشعبي ولاحظ أيضا، المساهمة الكبيرة التي قدمتها المبادرة للتنمية البشرية. وأشير إلى أن الموارد المحدودة للمبادرة غير كافية للتصدي لضخامة القضايا الإنسانية ولا سيما قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. ورئي أن عدم الوصول إلى القرى يمكن أن يحدث اختلافا في استدامة أنشطة المبادرة.

٨٣ - وقدم الممثل المقيم في ميانمار تقييمه لتحديات التنمية البشرية منذ أن تقلد واجباته في شباط/ فبراير ١٩٩٩. وأكد التقدم الكبير الذي حققته مشاريع المبادرة في التصدي لبعض الاحتياجات البشرية الأساسية، عن طريق تعزيز جهود المشاركة وبناء القدرات المحلية. وأعاد الممثل المقيم تأكيد التحديات الجارية التي تواجهها مشاريع المبادرة على المستوى التنفيذي. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي، مع غيره من منظمات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار قام ببعض المبادرات الجديرة بالملاحظة مثل إعداد تقرير عن التنمية الاجتماعية والبشرية لميانمار في عام ١٩٩٨، في جهد يستهدف مواجهة ندرة المعلومات المتصلة بالتنمية. وتشمل النواتج الأخرى خطة عمل تفصيلية للتحضير للتقييم القطري المشترك وبرنامج التنمية المتكامل لولاية راخين الشمالية. وسوف يقوم هذا البرنامج على العملية الحالية التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعائدين إلى تلك المنطقة ويندمج فيها. وسلط الممثل المقيم الضوء على تعاون البرنامج الإنمائي المستمر مع منظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية في ميانمار. واختتم بمطالبة المجلس التنفيذي بالنظر في الحاجة إلى المشاركة العاجلة في تمويل أنشطة المبادرة من أجل التصدي للاحتياجات البشرية الماسة في ميانمار.

٨٤ - وامتدحت الوفود أعمال البرنامج الإنمائي وأعرب عن التقدير للنتائج التي أنجزت حتى الآن من أجل التنمية البشرية المستدامة. وأشارت الوفود إلى القيود الكامنة في الولاية الممنوحة للبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأنشطة على صعيد القاعدة الشعبية والصعوبات التي تواجهه في تنفيذ المشاريع. وذكرت وفود كثيرة أنها تلقت تقارير من سفاراتها في يانغون تمتدح أعمال البرنامج الإنمائي. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء المشكلة المتزايدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبعدم وجود سبيل لربط القرى بأنشطة المبادرة الاستراتيجية وبالإطار الزمني لمشاريعها. وأوصى أحد الوفود بأن يشترك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في زيادة إمكانية وصول القرى للمبادرة وأعرب عن رغبته في تقديم الدعم في هذا المجال. وحثت الوفود على مواصلة التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ورحبت بإعداد التقييم القطري المشترك. وأعربت الوفود إجمالا عن بالغ تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل مواصلة المشاورات الرسمية وغير الرسمية بشأن الأنشطة التي يُضطلع بها في ميانمار. وذكر أحد

الوفود، متكلما باسم بلدان الشمال الأوروبي، أن دو أونغ سوو كيي، الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أعربت في اجتماع أخير مع أحد الدبلوماسيين من الشمال الأوروبي عن دعمها لأنشطة البرنامج الإنمائي لما يتبعه من نهج يرتكز على المجتمعات المحلية.

٨٥ - وأشادت عدة وفود بالبرنامج المقترح لتقديم المساعدة الإنمائية إلى ولاية راخين الشمالية وأيدت تعبئة الموارد غير الأساسية لصالح المبادرة الجديدة من أجل إيجاد برنامج متكامل لتنمية المنطقة. ورحب أحد الوفود بما قامت به المنظمات غير الحكومية من أنشطة في مجال الائتمانات الصغيرة وتوليد الدخل كمحاولة من جانب البرنامج الإنمائي للتخفيف من حدة الفقر وتعميم القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين.

٨٦ - وأعرب جميع المتكلمين عن تأييدهم الكامل لمواصلة البرنامج الإنمائي تقديم مساعدته إلى ميانمار في إطار تمديد مبادرة التنمية البشرية، وتقديم الدعم لبرنامج المساعدة الإنمائية في ولاية راخين الشمالية.

٨٧ - وذكر مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي أحاط علما بما أبدي من تعليقات. وشكر أعضاء المجلس التنفيذي على ما يقدمونه من إرشاد ودعم متواصلين لأنشطة البرنامج في ميانمار.

٨٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار(D P/1999/18).

سادسا - استراتيجية الإعلام والاتصال

٨٩ - قدم مدير البرنامج المعاون التقرير المتعلق باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة (DP/1999/19). ولاحظ أن العمل وفق الاستراتيجية لا يزال مستمرا. وأوضح أن هذا التقرير يتضمن معلومات بشأن الإنجازات التي تحققت في مجالي الاتصال والدعوة منذ بدء العمل بالاستراتيجية في عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى الدروس المستفادة والتحديات التي يتعين التصدي لها والإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المجالات العشرة ذات الأولوية التي حددها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي بصدد القيام بدراسة مركزة لأفضل السبل الكفيلة بتعزيز نتائج استراتيجية عام ١٩٩٥ والاعتماد عليها فضلا عن متابعة المقررين ٢٣/٩٥ و ١/٩٩، اللذين جرى التأكيد فيهما على الدور الحيوي للإعلام والاتصال في تعبئة الموارد.

٩٠ - وستقدم المعلومات المتعلقة بالنتائج المحرزة في إطار التمويل المتعدد السنوات مدخلات هامة في إعداد الرسالات الموجهة المتعلقة بالنتائج التي يحرزها البرنامج الإنمائي على الصعد، العالمي والإقليمي والقطري. وسيُبلغ المجلس بنتائج المناقشات التي تتناول صورة المنظمة، وتوسيع الربط الشبكي، وبناء الشراكات، وأعمال لجنة المنشورات والسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٩١ - وقدم مدير شعبة الشؤون العامة عرضا أسهب فيه في تناول النتائج المتحققة، والدروس المستفادة، والإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بنقاط العمل العشر ذات الأولوية. وأشار على وجه الخصوص إلى التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٥ في التفاعل بين كبار موظفي البرنامج الإنمائي ووسائل الإعلام في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. وبغية تيسير التفاعل بين موظفي البرنامج الإنمائي ووسائل الإعلام، سيجري تناول مواضيع عامة رئيسية

تسهم في تعزيز صورة المنظمة بشكل أكثر فعالية. وسيجري الحصول على معلومات مستندة إلى النتائج من أجل توثيق الصلة بعملية تعبئة الموارد. وجرى أيضا التخطيط لتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل لتطوير مهارات كبار المديرين حتى يتحسن أداؤهم كمتحدثين باسم البرنامج. وجرى كذلك الشروع في وضع خطط لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز عمل البرنامج داخل منظومة الأمم المتحدة.

٩٢ - ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية للبرنامج الإنمائي في مجال الاتصال والدعوة. ورئي أن التقرير يشكل خطوة أخرى في سبيل وضع الاستراتيجية التي سيتواصل تطويرها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ والدورة السنوية لعام ٢٠٠٠. وأثنى عدة متكلمين على عمل شعبة الشؤون العامة التابعة للبرنامج الإنمائي للدور الذي قامت به في وضع هذه الاستراتيجية. وكانت المسائل المشار إليها في العرض وثيقة الصلة باحتياجات البرنامج الإنمائي. وأعرب أحد الوفود عن استعداده لتخصيص موارد مالية لتنفيذ هذه الاستراتيجية فور موافقة المجلس التنفيذي عليها.

٩٣ - وأكد عدد من متكلمين الأهمية القصوى للاتصال والدعوة في تعبئة الموارد. ولذلك رأوا أنه من الضروري أن يعرض البرنامج الإنمائي تجاربه الناجحة وإنجازاته. وثمة صلة واضحة بين النهج القائم على النتائج الذي يتبعه إطار التمويل المتعدد السنوات واستراتيجية الاتصال والدعوة، وهي عناصر ينبغي إدماجها على جميع مستويات المنظمة. وينبغي أيضا إعداد صورة أوضح للبرنامج الإنمائي لكي تكون الرسالة المبلغة بشأن هذه المنظمة رسالة واضحة.

٩٤ - وأكد العديد من الوفود الحاجة إلى أن يحوز الممثلون المقيمون مهارات ممتازة في مجال الاتصال وأن يتلقى هؤلاء الممثلون التدريب. وأشار احد الوفود إلى أن وضع استراتيجية للاتصال على صعيد المنظومة بكاملها يكون مفيدا نظرا لتعدد المسؤوليات التي يضطلع بها الممثلون المقيمون/المنسقون المقيمون. ودعا متكلمون آخرون إلى تحسين الاتصال بين مقر البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية، وإلى المزيد من المواءمة بين الرسائل الواردة من وحدات المقر.

٩٥ - واعتُبر أنه من الأهمية بمكان تحديد أهداف للرسالات واستراتيجيات الاتصال. وأنه يجب في ذلك الصدد، تكييف استراتيجية الاتصال والدعوة لتتلاءم مع فرادى الحالات والبلدان والسكان، بطرق شتى منها، إجراء المشاورات الوثيقة مع البلدان المضيفة. وأشار أحد الوفود إلى أنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يعتمد استراتيجية فردية لكل بلد مانح بالإضافة إلى استراتيجية شاملة في مجال الاتصال والدعوة. وأيد وفد آخر فكرة تحديد أهداف للرسالات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي حتى يتسنى فيما بعد توسيع نطاق هذه الاستراتيجية لتشمل الأنشطة الإنمائية المضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة. وأكد الوفد نفسه الحاجة إلى أن تتعدى الاستراتيجية نطاق تعبئة الموارد لتشمل تعزيز التنمية البشرية المستدامة وتوفير التحليلات والمعلومات بشأن الأنشطة المضُطلع بها في ميدان التنمية.

٩٦ - وأكد عدة متكلمين أهمية توفير معلومات كاملة عن الآثار المترتبة على الاستراتيجية في الميزانية على النحو المطلوب في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٨ وقالوا إنهم يتطلعون إلى إجراء مناقشة لهذا الجانب في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

٩٧ - ومن جملة التعليقات التي أبديت على مختلف منشورات البرنامج الإنمائي أعرب عن التقدير ''لتقرير التنمية البشرية''، والتقارير الوطنية للتنمية البشرية، و ''تقرير القضاء على الفقر''، و ''تقرير المصالح العامة العالمية - التعاون

الدولي في القرن ٢١''. وذكر وفدان أن محتويات منشور اليوم الدولي للقضاء على الفقر المتعلقة بشخصيات بارزة غير ملائمة للجمهور في بلديهما. وأعرب عن تأييد شديد لترشيد المنشورات وكذلك لزيادة استخدام شبكة الانترنت. واعتبر أن لجنة المنشورات تشكل آلية إيجابية وأنها ستؤدي إلى إدخال تحسينات شاملة على منشورات البرنامج الإنمائي. وأكد أحد الوفود الحاجة إلى أن يشمل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج معلومات عن استخدام الموارد، بما فيها الموارد غير الأساسية. وأعرب المتكلم عن امتنانه للبرنامج الإنمائي لتعيينه سفير خير من بلده.

٩٨ - وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى إقامة علاقات شراكة مع القطاع الخاص من قبيل مبادرة ''Net Aid''، لكنه طلب من البرنامج الإنمائي أن يكفل رصد نتائج هذه المبادرات عن كثب.

٩٩ - وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تأخر صدور وثائق المجلس التنفيذي باللغات غير الانكليزية.

١٠٠ -وأكد مدير البرنامج المعاون للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي ملتزم في إصدار وثائقه بتعددية اللغات. وشكر المجلس على ما أبداه من تعليقات ستساعد البرنامج الإنمائي على مواصلة تطوير استراتيجيته في مجال الاتصال والإعلام، وشكر على وجه الخصوص وفد كندا على عرضه تقديم دعم مالي. ورحب بروح الشراكة التي طبعت هذا الاجتماع. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن الموضوع في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠.

١٠١ -وأشار مدير شعبة الشؤون العامة إلى الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي لاستهداف جماهير محددة لرسالاته في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. وأعرب عن تأييده للفكرة القائلة بضرورة ترجمة المفاهيم المعقدة إلى رسالات بسيطة تصل إلى جمهور أعرض. وقال إن لجنة المنشورات تقوم بدور إيجابي للغاية في تحديد جدوى استخدام المنشورات وفعاليتها من حيث التكلفة. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي بصدد التوسع في استخدام شبكة الانترنت من أجل تبليغ الرسالات بسرعة وكفاءة.

١٠٢ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٩/١٠ - استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالوثيقة DP/1999/19 المقدمة استجابة للمقرر ٩٨/١٥، ويلاحظ أيضا أن إعداد استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة لا يزال مستمرا؛

٢ - يرحب بالجهود المبذولة حتى الآن لزيادة إبراز نشاط البرنامج الإنمائي والنتائج التي تحققت حتى الآن في تشجيع ثقافة الاتصال والدعوة في البرنامج؛

٣ - يرحب أيضا بالتركيز في استراتيجية البرنامج الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة على النتائج التي تحققت والتقدم المحرز نحو زيادة إبراز الإنجازات الإنمائية للبرنامج؛

٤ - يطلب مواصلة إعداد استراتيجية البرنامج الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة التي تستهدف النتائج، بغية تمتين الصلة بإطار التمويل المتعدد السنوات ورفع تقارير عن الآثار المتعلقة بالميزانية والملاك؛

٥ - يدعو مدير البرنامج إلى تقديم تقارير أخرى في هذا الصدد، آخذا في الاعتبار نتائج المناقشة المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات، بالقيام ابتداء بتقديم تقرير شفوي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، يعقبه تقرير فني ومناقشة في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

سابعا - تعبئة الموارد

١٠٣ -قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد التقرير المؤقت المتعلق بالآثار المترتبة على استراتيجية التمويل بالنسبة للصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/20). وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أحرزت تقدما في كفالة تحقيق الاتساق بين عمليات وضع برامجها وميزانياتها في المستقبل واستراتيجية التمويل الجديدة.

١٠٤ -وقدم أيضا تقريرا مرحليا عن وضع إطار التمويل المتعدد السنوات. فمنذ انعقاد الدورة العادية الثانية في سنة ١٩٩٩، تحقق تقدم ملحوظ في تحديد أطر النتائج الاستراتيجية، مقرون بامتثال تام بالنسبة للمكاتب القطرية والبرامج الإقليمية والعالمية. وقد مثل ذلك فهما جيدا للإدارة المرتكزة على النتائج داخل البرنامج الإنمائي وأبان عن حدوث تحول عن إدارة المدخلات. ويقوم فريق مركزي حاليا بتحليل البيانات وتجميع النتائج الأولية. وأعرب مدير البرنامج المعين عن دعمه القوي لهذه العملية. ويتوقع أن يتوصل خلال الأشهر المقبلة التشاور الوثيق مع المجلس التنفيذي.

١٠٥ -وعلقت الوفود بصورة إيجابية على التقدم المحرز وعلى تطبيق مبادئ وأساليب استراتيجية التمويل الجديدة على الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي. وأفرد أحد الوفود إشارة إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ملاحظا أن التقييم الأخير للأنشطة التي اضطلع بها الصندوق على مدى ثلاث سنوات كان إيجابيا للغاية، وأنه يشكل أساسا ممتازا لإطار النتائج الاستراتيجية للصندوق. ودعا متكلم آخر المنظمات كافة إلى الاستفادة من بعضها بعضا في عملية استراتيجية التمويل.

١٠٦ -وحذر أحد المتكلمين، وأيده آخر، من الإشارة إلى هذه العملية بوصفها ''إطارا متكاملا للنتائج والموارد''، مشيرا إلى أن المجلس التنفيذي دعا، في مقرره ٢٣/٩٨، إلى وضع إطار تمويلي متعدد السنوات ''يتسم بتكامل الأهداف البرنامجية والموارد والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية''. وشدد وفد آخر على ما ورد في المقرر ٢٣/٩٨ من تأكيد مجدد على طابع العالمية والحياد وتعددية الأطراف. وحث البرنامج الإنمائي على مواصلة إجراء مشاورات وثيقة مع المجلس كما ينص على ذلك تشريعه.

١٠٧ -وطلب أحد الوفود أن يقدم البرنامج الإنمائي قبل انعقاد دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ مزيدا من المعلومات عن منهجية تصنيف الأنشطة حسب الموضوع.

١٠٨ -وأشير إلى أن الاجتماع التمويلي الذي سيعقد أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ سيتضمن تقديم تعهدات إلى الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي. على أن أحد الوفود أوضح أن اتخاذ قرار بشأن مستقبل مؤتمر الجمعية العامة لتقديم التعهدات هو من اختصاص منتديات أخرى.

١٠٩ -وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن عملية المشاورات سيتم تكثيفها بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات المتعلق بالدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، ثم بشأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والاجتماع التمويلي فيما يتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وجوابا على سؤال مطروح، أفاد المجلس التنفيذي بأن البرنامج الإنمائي وضع مجموعة من التعريفات والتصنيفات، شملت الأهداف، والأهداف الفرعية فيما يرتبط بإنشاء إدارة مرتكزة على النتائج. وسوف يتبادل البرنامج هذه المعلومات مع المجلس. أما الإبلاغ عن النتائج والموارد المستعملة في ميادين مواضيعية فسيتم عمله في سياق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وسوف يتسنى أيضا الإبلاغ عن النتائج والموارد المنفقة في نطاق تصنيفات محددة، كالبلدان التي تقدم تبرعات صافية.

١١٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المؤقت المتعلق باستراتيجية التمويل بالنسبة للصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/20).

ثامنا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١١١ -قدم مدير البرنامج المعاون التقرير المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1999/21). وأشار إلى أن المجلس التنفيذي رصد للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٠,٥ في المائة من موارده الأساسية (حوالي ١٥ مليون دولار) للفترة البرنامجية ١٩٩٧-٢٠٠٠. وأعرب عن سروره بالحصيلة الجيدة التي حققتها الوحدة الخاصة خلال الفترة الاستعراضية ١٩٩٧-١٩٩٨ ومساهماتها القيّمة في تعزيز الاتصال فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الممارسات الناجحة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفضلا عن ذلك، ساعد عمل الوحدة على توسيع الحوار بشأن السياسات بين بلدان الجنوب وتبادل الأفكار بشأن أهم قضايا التنمية، وعزز قنوات الاتصال فيما بين بلدان الجنوب وزاد قدرتها على الارتباط بشبكة الإنترنت، كما وطدت الوحدة قاعدة الدعم العالمي وتنسيق النظام المتعدد الأطراف لصالح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأطلع مدير البرنامج المعاون المجلس على تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1999/L.12) الذي يتضمن معلومات إضافية عن التقدم العام المحرز خلال الفترة ذاتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأوضح أن عددا من الاتجاهات الجديدة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يطرح تحديات وفرصا جديدة لجدول أعمال أكثر قوة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الألفية القادمة. واختتم مدير البرنامج المعاون ملاحظاته بطمأنة المجلس بأن البرنامج الإنمائي ملتزم بما يبذله الأمين العام من جهود إصلاحية تهدف إلى توجيه عمل المنظمة نحو التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٢ -وساد اتفاق عام خلال المناقشة على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أصبح بالفعل بعدا نشطا للتعاون الإنمائي الدولي. وأنه قد مكّن البلدان النامية من تحمل المسؤولية الأساسية في تنميتها ومن المشاركة في الاقتصاد العالمي بفعالية أكبر. وأشار عدة متكلمين إلى أن منظومة الأمم المتحدة تخصص حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن نصف هذا المبلغ يصدر عن البرنامج الإنمائي. وشدد بعض الوفود على الحاجة الملحة إلى إدماج أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أوجه النشاط الرئيسية للبرنامج الإنمائي بوصفه آلية عملية وفعالة من حيث التكلفة لتنفيذ البرامج. ورأى آخرون أنه يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة للتعاون لو لم يعامل معاملة العنصر المنفصل. وفي هذا الشأن، حثت عدة وفود على التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المنقحة الخاصة باستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب العديد من الوفود عن ارتياحه لقيام مدير البرنامج بإصدار استراتيجية مشتركة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يُطلب فيها إلى جميع الممثلين المقيمين إعطاء ''الاعتبار الأول'' لإدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تصميم أطر التعاون القطرية وتنفيذها.

١١٣ -وأقر عديد من الوفود التي أخذت الكلمة بالدور الفريد والفعال الذي تقوم به الوحدة الخاصة في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذه وشدد على الحاجة إلى الحفاظ على هويتها المستقلة وتعزيز قدراتها المالية والبشرية من أجل تمكينها من تنفيذ ولايتها الصادرة عن الجمعية العامة على نحو أكثر فعالية.

١١٤ -وأقر على نطاق واسع بأنه إن كان على البلدان النامية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية لإدارة وتمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن دعم المانحين يظل أساسيا لتعزيز هذا التعاون. وأعرب العديد من الوفود، في هذا الصدد، عن تقريره للمساهمات المالية الإضافية التي قدمها عدد من البلدان المانحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، سواء من خلال الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب أو من خلال الترتيبات الثلاثية، ودعى المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده في هذا الشأن. وشدد العديد من الوفود على ضرورة القيام أيضا بتخصيص موارد أكبر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة البرمجة القادمة. واقترح إيلاء اهتمام خاص لتنويع قاعدة تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في نطاق إطار التمويل المتعدد السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١١٥ -وتساءل عدد من الوفود عن دور الوحدة الخاصة في كل من المبادرة الرامية إلى منع وفيات الأمهات، والمشروع الأفريقي للتمويل الجزئي وبرنامج رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، وفي دعم البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن ميزانية الوحدة في مجال النشر. واقترحت وفود أخرى إدراج المزيد من الدروس المستفادة ومن آراء المانحين في تقارير التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في المستقبل. وأثار وفد آخر مسألة التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

١١٦ -وأخبر مدير الوحدة الخاصة المجلس بأن دور الوحدة في المبادرات المذكورة آنفا هو دور تحفيزي وتكاملي في تنفيذ عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن هناك شركاء آخرين يضطلعون بأدوار جوهرية أهم. وعلى سبيل المثال، يشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب سياسات التنمية التابع للبرنامج الإنمائي مشاركة أساسية في مشروع متعلق بوفيات الأمهات؛ ويشارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع

الإنتاجية أيضا في المشروع الأفريقي للتمويل الجزئي؛ وتشارك الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في برنامج رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا؛ وتشارك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وذكر المدير أن ميزانية المنشورات لا تمثل سوى خمسة في المائة من الميزانية الإجمالية للوحدة وأن شبكة الإنترنت أصبحت تستخدم استخداما متزايدا في تعميم تلك المنشورات خفضا للتكاليف. وأعرب عن موافقته على الاقتراح الداعي إلى تضمين التقارير القادمة الدروس المستفادة وآراء المانحين. وفيما يخص التعاون التقني فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، أوضح أن هذا التعاون لا يعتبر طريقا منفصلا. إذ أن هذا التعاون يلقى الدعم في نطاق الإطار العام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١٧ -وأوضح المدير أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية موضوع يجمع بين عدة عناصر، شأنه في ذلك شأن موضوع قضايا الجنسين. وقد وضعت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والجمعية العامة تعريفا واضحا للفظة ''تعميم'' فيما يخص مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لتفادي أي التباس أو سوء فهم. وأشار إلى أن دور الوحدة الخاصة يشبه دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال تعزيز تعميم قضايا نوع الجنس في جميع برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها.

١١٨ -وأعرب مدير البرنامج المعاون عن تقديره للدعم الكبير الذي يقدم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والوحدة الخاصة. وأكد للمجلس التنفيذي أن الإدارة العليا لا تؤول تعميم التعاون التقني بين بلدان الجنوب بأنه إلغاء للوحدة الخاصة. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيتخذ على العكس من ذلك، كل الإجراءات الضرورية لتعزيز الدور الريادي في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والوحدة الخاصة ضمن الموارد المتاحة.

١١٩ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٩٩ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1999/21)؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد تقريرا لتمكين المجلس التنفيذي، عند مناقشة الميزانية في سنة ٢٠٠٠، من الاستجابة بطريقة مناسبة وضمن عمليتي إطار التمويل المتعدد السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤٣ من قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، مع مراعاة ولاية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

تاسعا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

١٢٠ –عرض المدير التنفيذي تقريره السنوي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٨ (DP/1999/22) وعرض معه مرفقا احصائيا (DP/1999/22/Add.1). أشار إلى أن التقرير استند إلى خطة عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ١٩٩٨، التي قدمت نسخة منها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨. وأفاد في هذا الخصوص بزيادة الأداء المالي عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بالأهداف المحددة في خطة العمل، وأشار كذلك إلى استمرار الطلب بشدة على الخدمات في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٩. ولاحظ المدير التنفيذي انخفاض المشاريع الجديدة الممولة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفاد بإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بتنويع العملاء. وأعطى أيضا أربعة أمثلة لعروض إنتاجية جديدة استحدثت عام ١٩٩٨.

١٢١ –ووجّه المدير التنفيذي اهتمام المجلس التنفيذي إلى موضوع تفويض السلطة فيما يتعلق بمسائل الموظفين، وذكر أن التفويض، وهو قيد التعليق منذ اعتماد مقرري المجلس التنفيذي ١٢/٩٤ و ٣٢/٩٤ اللذين أنشئ بموجبهما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عنصر حيوي لاستكمال نظام مشتريات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأشار إلى أن تفويض السلطة له أهمية خاصة من أجل زيادة التنويع في توفير تلك الخدمات، وعرض لمحة عامة عن أثر التفويض وعواقبه على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأفاد كذلك بأن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية أعرب عن رأي مؤيّد للتفويض.

١٢٢ –وأعطيت الكلمة لثلاثة وعشرين وفدا، علّق كل منهم بصورة مواتية على أداء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ومع أن كثيرا من الوفود رأى أنه يمكن اتخاذ قرار في هذه الدورة لصالح تفويض السلطة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بعقود الموظفين، ذكر عديدون آخرون أنه لا يزال يلزم مزيد من الوقت لدراسة الموضوع، ولا سيما لضمان استشارة البرنامج الإنمائي والأطراف الأخرى المشتركة بصورة ملائمة. وطلب متكلمون عديدون توكيدا من البرنامج الإنمائي بأنه لا يعارض تفويض السلطة، وذكروا أنهم كانوا يودون لو قُدم مزيد من الأدلة عن التعاون والاتفاق. وأكد ثلاثة وفود أن نجاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أظهر أن المقررات المتخذة عام ١٩٩٤ كانت صائبة وأن هناك حاجة لتأكيد ذلك بزيادة تفويض سلطات الموظفين. ورحب أربعة وفود بقيام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بزيادة تعيين الموظفين من البلدان النامية في الخدمات التعاقدية بصورة مستمرة. واقترح أحد الوفود زيادة استعانة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالخبراء والاستشاريين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن تعكس إحصاءات المكتب تلك المعلومات. وأكد أربعة وفود أن على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يواصل تنويع قاعدة عملائه.

١٢٣ –وحث مدير البرنامج المعاون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على ألا يحجب موضوع تفويض سلطة الموظفين الإسهامات الكبيرة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرتاح عموما لتعاونه مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأهم من ذلك، أن البلدان المستفيدة من

خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مرتاحة أيضا. وأشار إلى أنه وإن لاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يفضل أن يشترك بصورة أوثق في مناقشة تفويض سلطة الموظفين قبل اجتماع المجلس التنفيذي، إلا أن البرنامج يدرك أن العلاقة بينه وبين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف تتطور ولا يعارض البرنامج اتخاذ مقرر في هذا الشأن.

١٢٤ -وذكر مدير البرنامج المساعد لمكتب التخطيط وإدارة الموارد، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الوقت لم يتسع لمكتبه لدراسة المقترحات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصورة كافية فيما يتعلق بتفويض سلطة الموظفين، وقال إن البرنامج الإنمائي يؤيد ذلك التفويض من ناحية المبدأ. وعرض أن يشترك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توضيح طرائق التفويض كما عرض المساعدة في حسم بعض المواضيع المعلقة المتصلة بعقود الموظفين.

١٢٥ -وأعرب المدير التنفيذي عن تقديره للوفود ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكلماتهم المشجعة. وأكد بقوة أن إطار العلاقة لعام ١٩٩٤ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يزال قائما وفي هذا الإطار يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تفويض سلطة الموظفين ليتمكن من تقديم الخدمات للعملاء الجدد غير التابعين للبرنامج الإنمائي. ورد المدير التنفيذي على أسئلة محددة أثارتها الوفود.

١٢٦ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٢/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1999/22 و Add.1)، ويلاحظ كذلك أن المكتب لا يزال يعمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي؛

٢ - يرحب بالتقدم المستمر الذي يحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنويع قاعدة عملائه وزيادة مستوى الخدمات التي يقدمها إلى وكالات الأمم المتحدة؛

٣ - يحيط علما بالتقييم الذي يجريه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصلة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقديمه في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، ويطلب إلى مدير البرنامج كفالة التشاور التام مع المكتب في هذه العملية لزيادة التنسيق والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعو المدير التنفيذي ومدير البرنامج إلى التعليق على نتيجة ذلك؛

٤ - يسلم بضرورة إدخال تغييرات على نظام الموظفين الحالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم، في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وبالتعاون مع مدير البرنامج وبالتشاور مع كافة الأطراف المهتمة بشأن جميع الآثار ذات الصلة، القانونية منها والمتعلقة بالميزانية والموظفين والسياسة العامة، مقترحا مفصلا بشأن مسؤولية المكتب عن المسائل المتصلة بالموظفين، على النحو المتوخى في المقررين ١٢/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تفويض السلطة في مجالات الموظفين، وذلك بهدف اتخاذ مقرر في تلك الدورة.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

تقرير المدير التنفيذي بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة

١٢٧ -عرض المفتش التابع لوحدة التفتيش المشتركة، تقرير الوحدة المعنون "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: توسيع المشاركة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/1998/REP/98/5-A/53/788) وأشار إلى ظروف إنشاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٥. وقال إن عملاء المكتب يقدرون حسن توقيت إنجازات المكتب، ومرونته، وجودة خدماته، وفعاليته من حيث التكلفة، وإدارته للمخاطر ونزاهته، وقدرته التنافسية. وأوجز توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي والجهات التي قد يكون لها أثر على إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وأعرب المفتش عن ارتياحه لملاحظة أن تعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية (A/53/788/Add.1) تتفق مع تعليقات وحدة التفتيش المشتركة ولا سيما بتوسيع المشاركة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٢٨ -وأعرب المدير التنفيذي عن امتنانه لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة على التقرير الذي قدموه، وذكر أن من غير المعتاد بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة أن تصدر تقريرا عن منظمة بمفردها. وكرر الإعراب عن أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يوافق على التوصيات المتصلة بالمكتب على نحو ما جاء في تقريره (DP/1999/25) وأفاد بأن المكتب يتابع في الوقت الراهن ٦ توصيات منها.

١٢٩ -وعرض أمين لجنة التنسيق الإدارية مذكرة من الأمين العام (A/53/788/Add.1) تتضمن ملاحظاته وملاحظات أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأبرز الرأي الوارد في مذكرة الأمين العام ومفاده أن لجنة التنسيق الإداري كانت أداة مرنة بالنسبة للإدارة وظلت تضيف قيمة دون أن تؤدي إلى زيادة البيروقراطية. وأعرب عن تقديره لوحدة التفتيش المشتركة لمساهمتها في عمليات الإصلاح الجارية في منظمة الأمم المتحدة.

١٣٠ -ولاحظ مدير البرنامج المعاون، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج يوافق على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة A/53/688/Add.1.

١٣١ -وأعطيت الكلمة لخمسة وفود للتعليق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب معظمها عن رأي مفاده أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها عام ١٩٩٤ بشأن الأسس التي أنشئ عليها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،

سليمة بصورة جوهرية ولا تحتاج إلى إعادة النقاش بشأنها. وفي الوقت ذاته اتفق على ضرورة أن ينظر المجلس التنفيذي في موضوع عام هو الطريقة التي يمكن بها تحسين إشرافه على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واتجه الرأي السائد إلى ضرورة القيام بمزيد من الدراسة للموضوع قبل اتخاذ مقررات تتعلق بدوري لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري المعني بالمستعملين، وما إذا كان يلزم تخصيص جزء منفصل في مداولات المجلس لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٣٢ -وفي رد المفتش التابع لوحدة التفتيش المشتركة، أكد أن الغرض الرئيسي من تقرير الوحدة هو توسيع نطاق الشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والوكالات المتخصصة الأخرى وزيادة فعاليتها لما فيه فائدة بلدان البرامج. وميز بين استنتاجات وحدة التفتيش المشتركة وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي وردت مقتبسة في التقرير، وأعرب عن رأي وحدة التفتيش المشتركة بأن لجنة التنسيق الإداري أدت وظيفتها الأصلية وأن الوقت قد حان كي يدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نفسه بنفسه. وأشار إلى أن الفريق الاستشاري المعني بالمستعملين لم يجتمع سوى مرة واحدة خلال خمس سنوات، وأن وحدة التفتيش المشتركة تعتبر أن آلية لجنة التنسيق الإدارية تخدم على نحو أفضل الأغراض التي أنشئ الفريق الاستشاري المعني بالمستعملين أصلا من أجل تحقيقها.

١٣٣ -وشكر المدير التنفيذي وحدة التفتيش المشتركة على تقريرها، وشكر أمانة لجنة التنسيق الإدارية على سرعة إعداد مذكرة الأمين العام مؤكدا أن الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أثبتت فعاليتها. وأيد بقوة الفكرة القائلة بعدم جدوى العودة إلى الوراء خمس سنوات لإعادة بحث المبادئ الأصلية. وأوضح أن لجنة التنسيق الإداري ليست آلية تابعة للمجلس التنفيذي وإنما أنشئت بمبادرة من الأمين العام. وأبدى اتفاقه مع استنتاجات وحدة التفتيش المشتركة بخصوص الفريق الاستشاري المعني بالمستعملين مشيرا إلى أن مصداقية الفريق تأثرت لأن المنظمة التي تولت رئاسته لم تكن مستعملا فعليا لخدمات المكتب.

١٣٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير التنفيذي عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1999/25).

متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات

١٣٥ -بعد أن عرض المدير التنفيذي التقرير المتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1992/24)، أفاد بأن العمل جار لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استجاب لتلك التوصيات، بأمور، منها تحسين اجراءات الشراء ووضع مبادئ توجيهية لإعداد أنواع جديدة من العقود، مثل اتفاقات الخدمات الخاصة. وأفاد بأن التقرير السنوي للمكتب يتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل والتلاؤم مع مشكلة سنة ٢٠٠٠ الحاسوبية.

١٣٦ -وعلق وفدان على التقرير، فأعرب أحدهما عن ارتياحه للعمل الذي أنجزه في بلده مكتب خدمات المشاريع مؤكدا بأن بلده مستعد لمنح المكتب ما قد يحتاجه من صلاحيات على النحو المبين في تقارير المكتب ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات. وطرح الوفد الآخر أربعة أسئلة محددة بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات

تتعلق بعقود اتفاقات الخدمات الخاصة ونظام المعلومات الإدارية المتكامل وحالة الأنشطة المالية للمكتب في عام ١٩٩٩ والتلاؤم مع مشكلة سنة ٢٠٠٠ الحاسوبية وما يتخذه المكتب من اجراءات في حالات الاحتيال المحتملة.

١٣٧ -وأجاب المدير التنفيذي على الأسئلة المحددة التي طرحت بشأن عقود اتفاقات الخدمات الخاصة ومسألة الاحتيال. وأشار إلى أن دور المكتب في بحث حالات الاحتيال محصور في إجراء التحريات الأولية في حالات الاحتيال المزعومة وأن القرار النهائي فيما يتعلق بالنتائج وإجراءات المتابعة يتخذ في إطار آلية محددة أنشئت لهذا الغرض داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٨ -وأفاد رئيس دائرة الإعلام في المكتب بأن الإصدار ٣ لنظام المعلومات الإدارية المتكامل يوجد في مرحلة الإعداد النهائي وأن تطبيقه سيتم في نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٩. ولاحظ أن تطبيق النظام في المكتب ما زال متوقفا على بيانات الانفاق التي يتم جمعها من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأعرب عن انشغاله إزاء المشاكل التي لا تزال عالقة دون حل فيما يخص الحصول على تلك البيانات. وأعطى نظرة مجملة عن الأنشطة المتعلقة بالتلاؤم مع المشكلة الحاسوبية لسنة ٢٠٠٠ في المكتب موضحا بأنه تم إنشاء فريق مشترك بين المكتب والبرنامج يعنى بالتلاؤم مع المشكلة الحاسوبية لسنة ٢٠٠٠ وبالعمل في مجالات الاهتمام المشتركة.

١٣٩ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير التنفيذي عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1999/24)؛ وطلب إلى المدير أن يقدم إلى المجلس، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠، عرضا مستكملا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

عاشرا - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

١٤٠ -عرضت المديرة المساعدة البرنامج، ومديرة الخدمات المالية والإدارية، تقرير البرنامج الإنمائي عن إدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن إدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26) وورقة غرفة اجتماعات تتضمن توضيحات أخرى أعدها البرنامج (DP/1999/CRP.9/Rev.1). وشرحت العناصر الرئيسية التي نعطيها تلك التقارير، بما في ذلك توصيات مدير البرنامج بمراجعة الصيغة المعتمدة لحساب الاحتياطي التشغيلي الخاص بالموارد العادية، وتعريف عبارة ''السيولة'' والمستويات التي يحتاجها البرنامج للاضطلاع بأنشطته، وإنشاء احتياطي تشغيلي منفصل للموارد الأخرى. وأشارت إلى تنقيح صيغة حساب الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية لكي تؤخذ في الحسبان التعليقات الواردة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأن التنقيح الموصى به معروض في الوثيقة DP/1999/CRP.9/Rev.1.

١٤١ -وأعرب وفدان عن تأييدهما للتوصيات بصيغتها المنقحة. ولاحظ أحد الوفود بأنه من الممكن تقليل المخاطر المالية عن طريق دفع المساهمات المعلنة في وقت مبكر، ومزاولة رقابة أكثر صرامة على الإنفاق وتدريب الموظفين المحليين، مشيرا أيضا إلى ضرورة القيام في الوقت المناسب باستعراض آثار إطار التمويل المتعدد السنوات.

١٤٢ -وأكدت المديرة المساعدة أنه سيتم بالفعل استعراض الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية بالاستناد إلى التجربة المكتسبة من إطار التمويل المتعدد السنوات.

١٤٣ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩/٩٩ - إدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/5/Rev.1) وبالإيضاحات الإضافية الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.9/Rev.1؛

٢ - يحيط علما بالنهج الذي أوصى به مدير البرنامج لتحديد درجة السيولة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يؤيد توصية مدير البرامج الداعية إلى إنشاء احتياطي للأنشطة الممولة من موارد أخرى وآلية لتمويله؛

٤ - يوافق على الصيغة الموصى بها لحساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية (انظر المرفق)؛ ويقرر إنقاص المعامل المستخدم لحساب ما ينطوي عليه الاحتياطي من عنصر مسؤولية ومخاطر هيكلية، من ٢٥ في المائة إلى ١٠ في المائة.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المرفق

الصيغة المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي للموارد العادية

الصيغة التي تستخدم لحساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية هي محصلة العناصر التالية:

١ - عنصر الإيرادات: ما يعادل ١٠ في المائة من متوسط التبرعات السنوية الواردة على مدى آخر ثلاث سنوات مقربا إلى أقرب مليون دولار؛

٢ - عنصر النفقات: ما يعادل ٢ في المائة من متوسط النفقات السنوية الكلية المتكبدة على مدى آخر ثلاث سنوات مقربا إلى أقرب مليون دولار؛

٣ - عنصر المسؤولية والمخاطر الهيكلية: ما يعادل ١٠ في المائة من محصلة عنصري الإيرادات والنفقات، مقربا إلى أقرب مليون دولار؛

٤ - عنصر التدفقات النقدية: ما يعادل الاحتياجات النقدية لشهر واحد، محسوبا كواحد على إثنى عشر من مجموع نفقات آخر سنة، مقربا إلى أقرب مليون دولار.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

حادي عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١٤٤ -عرض مدير البرنامج المعاون التقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/23). وقال إن التقرير يقدم تفاصيل لأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع للبرنامج للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة، بما في ذلك عن طريق عملية مراقبة التقييم الذاتي، وأبلغ المجلس التنفيذي أنه تم تحديد موظفين لملء اثنتا عشرة وظيفة من الوظائف الثلاث عشرة الشاغرة في مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وأبرز مدير البرنامج المعاون أيضا الجوانب المتعلقة بالمسائل المتكررة المشار اليها في التقرير، بما في ذلك إدارة النقدية، ودفع الحكومات لمساهماتها في تكاليف المكاتب المحلية، وتقديم التقارير عن البرامج، وشراء السلع والخدمات ونظام الإدارة المالية. وأفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل العمل مع مجلس المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة لزيادة الامتثال فيما يتصل بالمشاريع المنفذة وطنيا. وأكد أن مديري البرنامج، المغادر والوافد، ملتزمان كلاهما بضمان وجود ثقافة للمساءلة داخل المؤسسة.

١٤٥ -وفي سياق عرض تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/8) أشار نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) إلى أن الجهود التي بذلها الصندوق في عام ١٩٩٨ في مجالي مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين كانت موجهة نحو تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي: إضفاء طابع منهجي على تحليل نتائج مراجعة الحسابات ومتابعتها؛ توسيع نطاق تغطية مراجعة الحسابات؛ ربط الدراسات التحليلية لنتائج المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات بعمليات الرقابة الأخرى؛ إشاعة ثقافة المساءلة داخل المنظمة. وأعطى عرضا موجزا عن كل واحد من تلك المجالات الأربعة. وأوضح أن التقرير المعروض على المجلس التنفيذي يدلل على الأهمية التي يوليها الصندوق لنشر ثقافة للمساءلة داخل المنظمة، وأن التقرير اتسم بقدر كبير من الصراحة فيما يخص المجالات التي بينت أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين أنها تحتاج إلى تحسينات، بما يتماشى مع علاقات الانفتاح والنزاهة القائمة بين الصندوق والمجلس. وأضاف أن عمليات التقييم الذاتي المذكورة تشكل جزءا من المداولات الداخلية للصندوق، وأن المسائل المتصلة بنتائج مراجعة الحسابات والأنشطة الرقابية الأخرى تدرج على نحو منتظم في جدول أعمال اللجنة التنفيذية للصندوق المشكلة من جميع مدراء الشُعب. وأكد أن هذه المسائل تناقش بتعمق، وأنه يجري تحديد اجراءات للمتابعة بغرض تعزيز الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج الصندوق، ويتم رصد هذه الاجراءات بشكل منتظم. وأكد للمجلس أن الصندوق ملتزم التزاما كاملا بكفالة الاستقامة والمساءلة في عمليات الصندوق أيا كان المستوى الذي تتم فيه. وأوضح أن الصندوق يولي الاعتبار الواجب

لأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين بوصفها تدابير مهمة لضمان المساءلة، بل يعتبرها أيضا أدوات إدارية تتيح للمنظمة وموظفيها ممارسة النقد الذاتي وتمكنهم من التعلم ومن تحسين أدائهم في نهاية المطاف.

١٤٦ -وعرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بالرقابة الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1999/22/Add.2). وهو يتضمن تفاصيل عن خدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي قدمها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بشأن الأنشطة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأشار إلى أن عملاء المكتب هم أكثر مراجعي الحسابات صرامة لأنه يخضع بصورة مستمرة للتدقيق من جانبهم. وأشار أيضا إلى النجاح الذي تكللت به استراتيجيات أعمال المكتب قائلا إنه بوسع المكتب، في رأيه، إدخال مزيد من التحسينات في مجالي تدريب الموظفين وتكنولوجيا المعلومات.

١٤٧ -وأخذت وفود عديدة الكلمة كي تتقدم بالشكر إلى المنظمات الثلاث على تقاريرها والتزامها بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية والخارجية. وأبرز أحد الوفود ضرورة زيادة التنسيق بين الوكالات بشأن مراجعة الحسابات والرقابة، وطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنسيق تقاريرها في المستقبل بحيث تكون معروضة في أشكال مماثلة أو النظر في إمكانية إعداد تقرير مشترك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٨ -أعرب المتكلمون عن دعمهم للدور البين، والهيكل التنظيمي الواضح لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بما يتحمله من مسؤوليات فيما يخص إطار المساءلة، وعملية مراقبة التقييم الذاتي، ووظائف الاستعراض والرقابة. كما أعربوا عن الانشغال إزاء الوظائف الشاغرة في المكتب على النحو المبين في الوثيقة. لكنهم أحاطوا علما بالتقدم الذي أفادت الملاحظات الاستهلالية عن إحرازه.

١٤٩ -وطلب بعض المتكلمين الحصول على مزيد من المعلومات عن الامتثال، بما في ذلك بيانات عن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات للأعوام السابقة وعن السنة الحالية قيد الاستعراض. وطلب أحد الوفود أن يصدر البرنامج الإنمائي النتائج التي خلصت إليها عمليات مراجعة الحسابات الخاصة الجديدة التي أشارت إليها الفقرة ٣٧ من الوثيقة DP/1999/23.

١٥٠ -واستفسر احد الوفود، بتأييد من وفود أخرى، عن متابعة توصيات مراجعة الحسابات المرفوضة المشار إليها في الفقرة ١٤. ولاحظ المتكلم أن رفض التوصيات يمكن أن يمثل مجازفة كبيرة للمنظمة. ولاحظ أيضا أن مدير مراجعة الحسابات الداخلية في بلده يطالب بتقديم معلومات سنوية عما إذا كانت أنظمة الرقابة كافية، وأن ذلك يشمل ما يتعلق بالخسائر المادية. وقال إن صدور بيان مماثل في تقرير البرنامج الإنمائي يمكن أن يكون مفيدا كمساهمة في عمل المجلس التنفيذي في إطار إدارته العامة للمؤسسة.

١٥١ -وأعرب عدد من المتحدثين عن انشغالهم إزاء تقديم تقارير عن مراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة وطنيا. وطلب أحد الوفود، بتأييد من وفود أخرى، تحديد أهداف سنوية لإتاحة البيانات المالية المراجعة للمشاريع المنفذة وطنيا. وأثنى وفد آخر على تزايد عدد المشاريع المنفذة وطنيا وشجع على استخدامها المتزايد من أجل تعزيز الملكية والقدرات في بلدان البرنامج وتخفيض النفقات العامة. ولاحظ المتكلم ضرورة تقييم المشاريع المنفذة وطنيا ومراجعة حساباتها، وطالب بأن يعزز البرنامج الإنمائي قدرات مكاتبه القطرية في مجال تطبيق التنفيذ الوطني للمشاريع.

١٥٢ -ولاحظ مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أنه تم تحديد أهداف للمشاريع المنفذة وطنيا، لكنها لم تتحقق بسبب التأخر في استلام تقارير مراجعة الحسابات، إما لعدم اكتمالها في بعض الحالات، أو لأن بعض بلدان البرنامج لم تتمكن من تحديد مراجعين ملائمين للحسابات. وأفاد مدير المكتب التنفيذي، ردا على سؤال عن التقدم المحرز في التحقيق بشأن احتياطي الإقامة الميدانية، بأن التدابير اتخذت لمقاضاة الأشخاص المتورطين في أنشطة إجرامية. وأبلغ المجلس بأنه إذا كانت عملية التقييم الذاتي الرقابية تستهدف جزئيا معالجة مسألة مواطن الخلل في عملية الرقابة، فليس هناك حتى الآن تقييم شامل عالمي لها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيكون من السابق لأوانه أن يدلي بأي بيان بشأن أنظمة الرقابة على النحو الذي طُلب منه أثناء المناقشة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٥٣ -أعرب عدد من الوفود خلال المناقشة، عن شعوره بالاغتباط إزاء التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات ولا سيما ما يخص منها التقدم الذي أحرزه الصندوق في إغلاق المشاريع المكتملة من الناحية التشغيلية. ورحب أحد الوفود بشراكة الصندوق الآخذة في التوسع مع وحدات المجتمع المدني ومع الوحدات الحكومية، وبنهجه القائم على المشاركة في وضع البرامج. وأعرب عن الاغتباط لتبني الصندوق للنهج الذي يرتكز على النتائج في عملية البرمجة. وأعربت بعض الوفود عن انشغالها بشأن نتائج مراجعة الحسابات الخاصة بالمكاتب التي تعاني من عجز حدي وعدم وضوح حدود المساءلة، وحثت على القيام بالرصد المنهجي وتوضيح حدود هذه المساءلة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لجهود الصندوق في تعزيز مفاهيم المساءلة. ولاحظ أحد الوفود أن ارتفاع مستوى التنفيذ الذي وصل إليه الصندوق أمر يدعو إلى الانشغال، وحث على إيجاد توازن بين عمليات الشراء التي يقوم بها الصندوق وبناء القدرات الوطنية في مجال الشراء وإدارة السوقيات. واستفسر وفدان عن موعد استكمال دليل البرامج والإجراءات وأعربا عن انشغالهما إزاء بطء إعداده وإصداره. واستفسر أحد الوفود عن عدد المشاريع المكتملة التي لم يجر إغلاقها في عام ١٩٩٨. ولاحظ وفد آخر أن الدروس المستخلصة وإن تم تحديدها بوضوح فإنه لم يتم العمل بها، كما يبدو أن بعض الحالات التي تطرح مشاكل أصبحت ذات طابع مزمن. وأضاف الوفد أنه أعد قائمة بالمسائل الأساسية التي تتعين معالجتها وأنه سيشرك الإدارة العليا للصندوق في هذه العملية.

١٥٤ -ورحب أحد الوفود بما يبديه التقرير من نقد ذاتي وبالتقدم المحرز خلال عام ١٩٩٨، لكنه أعرب عن انشغاله إزاء عدم وضوح مسألة ما إذا كانت أهداف البرامج الإقليمية قد تحققت أم لا. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن تأثير البرنامج الإقليمي، وتساءل عن الاستنتاجات التي استخلصت من التقييم الأخير لطرائق التنفيذ. ودعا الوفد نفسه

إلى تحقيق التواؤم بين نظامي المعلومات الإدارية التابعين للصندوق ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترح وفد آخر أن يكون للتقرير شكل التقرير المرحلي حتى يمكن القيام بمقارنات سنوية للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وأشار أحد الوفود إلى أن تقارير مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي يعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تكون أعلى قيمة لو تم تضمينها أمثلة توضيحية أو إذا أصدرت كل منظمة من المنظمات الثلاث تقريرا مشتركا بشأنها أو قامت بخلاف ذلك بإعداد تقارير متطابقة من حيث الشكل.

١٥٥ -وشكر نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) الوفود على التعليقات والأسئلة التي قدمتها ولاحظ أن التنفيذ على مستوى الصندوق تراجع في عام ١٩٩٨، وفضلا عن ذلك لاحظ أن حوالي ٥٠ في المائة من عمليات التنفيذ كان يخص المشتريات. لكنه قال إن الصندوق سينظر في الموضوع وسيواصل التركيز على التنفيذ وبناء القدرات الوطنيين. وفيما يخص دليل السياسات والإجراءات، أشار إلى أن أبواب دليل البرنامج اكتملت ووزعت كلها، وأن المبادئ التوجيهية للبرنامج متاحة على شبكة الإنترانت. أما الدليلان المتعلقان بالشؤون المالية وشؤون الموظفين فيجري وضع اللمسات النهائية عليهما. وبخصوص إغلاق المشاريع، لاحظ أن ما يزيد عن ١ ٧٠٠ مشروع تم إغلاقها. وأضاف أن البيانات عن الحالة الراهنة للمشاريع التي تنتظر إغلاقها ماليا ستتاح في مرحلة لاحقة بعد التحقق منها.

١٥٦ -ولاحظت مديرة مكتب الرقابة والتقييم أن عدد المشاريع المقرر إغلاقها يتغير باستمرار لوجود مشاريع إضافية تكتمل على نحو منتظم. غير أن الصندوق وضع نظاما لتحديد المشاريع الخاملة. ورحبت بالاقتراحات المتعلقة بشكل تقارير الرقابة في المستقبل ولاحظت أن هذا التوجيه مفيد وجدير بالتقدير معا. وفيما يخص البرنامج الإقليمي، أشارت إلى أن المكاتب القطرية شاركت بنشاط في صياغة البرنامج الجديد المشترك بين الأقطار المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠. وقالت إن البرنامج الجديد المشترك بين الأقطار سيتضمن صلات واضحة بين مكوناته والبرامج القطرية. وفيما يتعلق بالترابط بين النظام المتكامل للمكاتب الميدانية التابعة للصندوق ونظام المحاسبة الآلية للمكاتب الميدانية، لاحظت أن استحدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيخفف من وطأة المشكلة. ولاحظت أيضا أن الصندوق بصدد معالجة المشاكل المزمنة المذكورة في التقرير، غير أن الأمور لا تتغير بين عشية وضحاها: إذ يجب أولا التوعية بأهمية التغيير حتى يمكن فيما بعد تغيير السلوك. وأضافت أن الصندوق يتطلع قُدما إلى تلقي قائمة المسائل المحددة التي أشار إليها أحد الوفود.

١٥٧ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1999/23، و DP/FPA/1999/8، و DP/1999/22/Add.2).

ثاني عشر - الزيارات الميدانية

١٥٨ -قدمت الممثلة الدائمة لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة تقريرا عن الزيارة الميدانية إلى البرازيل (DP/1999/CRP.8) ولاحظت أن هذه البعثة شكلت أكبر زيارة ميدانية في تاريخ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضمت ١٧ شخصا من

١٦ بلدا، يمثلون البلدان المانحة وبلدان البرنامج. والتقى الفريق بممثلين عن حكومة البرازيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والشعب البرازيلي. وقد خرج الوفد بانطباع جيد عن العلاقة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي لم تعد علاقة بين طرفين أحدهما مانح والآخر متلق بل علاقة شراكة حقيقة ومتساوية.

١٥٩ -ولاحظ نائب مدير مكتب السكان، التابع لإدارة السكان واللاجئين والهجرة، بوزارة الخارجية في الولايات المتحدة، في معرض تقديمه لتعليقات الفريق بشأن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل، بأن البرازيل ظلت دائما بلد المتناقضات، فاقتصاد هذا البلد يحتل المرتبة الثامنة عالميا ومع ذلك فإنه يجيء في المرتبة ٦٢ من حيث الرقم القياسي للتنمية البشرية. وفي حين بلغت بعض مناطقه درجة عالية من التقدم، تفتقر مناطق أخرى إلى الكثير من الخدمات الأساسية، ويقوم تباين شديد في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء. ورغم أن النساء العاملات يحملن مؤهلات علمية أفضل من نظرائهن من الرجال، فإنهن لا يتقاضين إلا ٦٠ في المائة من دخول الرجال. وقد أبدت الحكومة الحالية التزامها بتقليل الفوارق الاجتماعية، غير أن بعض التطورات الاقتصادية غير المؤاتية مثل تخفيض قيمة العملة تهدد إحراز التقدم لا سيما بالنسبة للفقراء والنساء. وقطعت عملية اللامركزية في البرازيل أشواطا بعيدة على الصعيد الحكومي من أجل تحسين المساءلة وتقديم الخدمات، وهو عامل يطرح تحديات خاصة للمسؤولين الحكوميين والمحليين في المناطق الأفقر في البلد، وهي أيضا تحديات اتجه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التصدي لها في برنامجيهما. ثم انتقلت إلى الحديث خاصة عن برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقالت إن المساعدة الخارجية المقدمة إلى البرازيل في مجال الصحة الإنجابية تقتصر على فئة محدودة من المانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية. ولاحظت، رغم ذلك، أن البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية قدما مساعدة قيمة في قطاع الصحة الأوسع نطاقا من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. ورغبة من الفريق في زيادة فعالية موارد الصندوق المحدودة إلى أقصى حد، شجع الصندوق على تعزيز تقاسمه للمعلومات والتعاون بين المشاريع، مع البنك الدولي على سبيل المثال بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وكذلك مع غيره من المانحين المعنيين في البرازيل. ويرى الفريق أن التركيز الجغرافي لموارد البرنامج يُعد استراتيجية فعالة.

١٦٠ -وقدم ممثل الولايات المتحدة وأحد مقرري الفريق بيانا عن البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في البرازيل. ولاحظ الزيادة السريعة في نطاق برنامج البرازيل وأن هذا البلد حظي بقسط وافر من التنفيذ البرنامجي في أمريكا اللاتينية. غير أنه لاحظ أن حجم برنامج البرازيل سببه أن كون البرازيل بلد كبير. وتمثل الموارد التي أشرف عليها البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقاسم التكاليف الحكومي والقروض المتأتية من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، من حيث نسبتها الكلية في النفقات الحكومية، جزءا ضئيلا للغاية من الميزانية العامة. وألقى المتكلم الضوء على ملاحظات الفريق وتوصياته الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.8. وقال إن الفريق خلص بشكل عام، إلى

أن برنامج البرازيل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجح بشكل يسترعي الانتباه في زيادة أثر وفعالية التمويل الحكومي والتمويل المقدم من مصارف التنمية وفي زيادة برامج للتنمية البشرية المستدامة قابلة للتكرار بسهولة.

١٦١ -ولاحظ الممثل الدائم للبرازيل باغتباط أن التقرير قدم تقييما إيجابيا لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل. وقال إن البرنامج الإنمائي سيظل شريكا إنمائيا هاما في مساعي تنمية القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في البرازيل، التي يجمعها به هدف مشترك هو تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد تطور البرنامج على مر السنين مواكبة للتغيرات التي طرأت في درجة تنمية المجتمع البرازيلي وتحقيق لا مركزية الدولة البرازيلية. وقال إن البرازيل بلد ذو أبعاد قارية، وأن اقتصاده ضمن أكبر عشرة اقتصادات صناعية حضرية في العالم. وإذا كان البلد غنيا من حيث الموارد البشرية والطبيعية، فلا يزال عليه أن يقطع شوطا بعيدا في مناهضة الاستبعاد الاجتماعي والقضاء على الفقر. ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حليفا هاما في هذه الجهود. وينبغي إيلاء أهمية متواصلة وعلى سبيل الأولوية إلى مسائل الاستدامة وبناء القدرات وتنفيذ استراتيجيات إنهاء البرامج. وأكد أن الحكومة والبرنامج الإنمائي ملتزمان تمام الالتزام بمواجهة هذه التحديات. وتولي الحكومة أيضا أهمية كبرى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وضعت وكالة التعاون البرازيلية برامج في إطار هذا النوع من التعاون مع بلدان في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ومع بلدان أفريقية، ولا سيما البلدان التي يوجد فيها سكان ناطقون بالبرتغالية، ومع بلدان في آسيا وأوروبا الشرقية. وقد زار أعضاء المجلس بعض أهم مشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان في أكثر مناطق البرازيل فقرا. غير أن الحكومة، حسبما يرد في التقرير، ترى أن تحقيق قدر أكبر من المرونة التنفيذية يضفي، في نهاية المطاف، فعالية أكثر على أنشطة الصندوق في البرازيل. وأعرب المتكلم بعد ذلك عن امتنان حكومته للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعاد تأكيد التزام البرازيل ببرنامج عمل القاهرة وبإنجاح المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية + ٥.

١٦٢ -ولاحظت الأمينة التنفيذية للتعاون الدولي في مكتب رئيس وزراء بيرو، أن جمع الأموال وإدارة الأموال المتأتية من الموارد غير الأساسية والتنفيذ الوطني تُعد في بلدها أمورا بالغة الأهمية على غرار الحاصل في البرازيل. وقد عززت بيرو مفهوم ''الشراكة من أجل التنمية''، الذي كان له، كما هو الحال في البرازيل، تأثير إيجابي على الحكومة.

١٦٣ -وعلقت الوفود التي شاركت في البعثة على التقرير واستنتاجاته. وأبرز العديد منها المساهمة الكبرى للبرنامج الإنمائي في برامج التنمية البشرية المستدامة في البرازيل والتأثير الكبير لتعاونه مع الحكومة. وركز معظم الوفود على المساهمة الرئيسية للبرنامج الإنمائي في تنمية هذا البلد الذي لا يزال يشكو من فوارق بين مناطقه وفئاته الاجتماعية ويحتاج إلى جهود مركزة للقضاء على الفقر. وركز أحد المتكلمين على البرنامج الإقليمي القوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى المبادرات الأقاليمية الهامة، كما أعرب عن الانشغال إزاء الآثار الناجمة عن الأزمة المالية البرازيلية وما قد تسببه من نكسات في تحقيق التقدم على الصعيدين الاجتماعي والبيئي. ودعا أحد الوفود إلى زيادة تركيز دور البرنامج الإنمائي في مجال الدعوة على ضرورة الإصلاح الاقتصادي في الأجل الطويل.

١٦٤ -وذكرت وفود عديدة أن البرنامج الخاص بالبرازيل كان برنامجا شديد التعقيد، وأن الدور الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في البرازيل كان دورا حافزا، ولم يقتصر على إقامة الشراكات مع الحكومة والتجمعات الإقليمية،

وإنما أيضا مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمانحين الثنائيين. وشدد البعض على هذا التعاون كنموذج طيب للغاية للطريقة التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي أن يعمل مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وأشار متكلمون آخرون إلى أن البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في البرازيل نجح في دعم العديد من الأهداف نفسها التي تسعى إليها برامجهما للتعاون الثنائي. وأثنى من تكلموا من أعضاء الفريق على كل من الممثل المقيم في البرازيل والممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٦٥ -ودخلت الوفود التي طلبت الكلمة في مناقشة حية بشأن ما ورد في التقرير من إشارات إلى تقاسم التكاليف. ففي حين شدد العديد من المتكلمين على الآثار الإيجابية للغاية التي تركها تقاسم التكاليف على البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل، رأى البعض الآخر أن المعدل المرتفع لاستخدام تقاسم التكاليف في البرازيل يثير تساؤلات ينبغي أن تكون محل نظر من جانب المجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي. فالحكومة تسيطر بدرجة كبيرة جدا على البرنامج، على حد قول أحد المتكلمين، الذي أشار أيضا إلى دينامية عملية التنمية في البرازيل، حيث تضطلع الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأدوار متفردة ومتكاملة. وأضاف أنه كان من الملحوظ أثناء البعثة الموفدة إلى البرازيل حرص موظفي البرنامج الإنمائي على أن تظل الأنشطة باستمرار داخل نطاق الولاية المسندة إلى المنظمة. وقال إن القيمة المضافة التي حققها البرنامج الإنمائي كانت واضحة فيما كان البرنامج يوفره من خبرة فنية ممتازة، فضلا عما كانت الحكومة تبديه من تقدير عال للمنظمة. وقال وفد آخر إن تقاسم التكاليف في البرازيل يتسم بالفاعلية الشديدة ويرتبط على نحو إيجابي بالإدارة القائمة على تحقيق النتائج. فقد جرى نشر الدروس المستفادة واستيعابها داخليا بصورة أسرع مما في البرامج الأخرى، مما حقق أثرا أعظم. وأضاف أن التعاون الذي يحدث في البرازيل يمثل اتجاها ينبغي أن تتوجه إليه المنظمة، وأن تستغل الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي في مجال إدارة الموارد بصورة إيجابية. وشددت إحدى المتكلمات على الدور المتفرد الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية، والذي يمكن أن يؤدي إلى إنشاء فئة مستقلة من أنشطة التعاون التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. واقترحت أن يستعرض المجلس التنفيذي هذه المسألة لإيجاد صيغة مناسبة لإدارة البلدان المساهمة الصافية. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه في حين يتركز تقاسم التكاليف حاليا في البلدان المساهمة الصافية، فإنه يمكن أن يُطبق أيضا في غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض المستفيدة من البرامج.

١٦٦ -ووجهت الوفود التي أثارت تساؤلات بشأن تقاسم التكاليف الانتباه إلى عدة عوامل. فأشار أحد الوفود إلى أن حكومته كانت تتبنى على الدوام موقفا نقديا إزاء التوسع في تقاسم التكاليف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إحدى المتكلمات إن دور البرنامج الإنمائي في البرازيل لم يكن بالدور الواضح، لأنه لم يكن لا الممول ولا المنسق لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ بل كان يقوم بكل المهام التي يمكن أن تسند إلى استشاري يُستعان به دون أن يخضع لشرط الدخول في عطاء تنافسي. وقالت إنه يبدو أن البنك الدولي ومصرف البلدان الأمريكية اعتبرا أن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي تتمثل في قدرته على الاستعانة بالموظفين اللازمين للمشروع وتعيينهم بصورة سريعة، وهو مجال يرى وفد حكومتها أنه يخرج عن نطاق ولاية المنظمة. وأضافت أن استمرار هذا النوع من التعاون يدعو إلى القلق، من حيث أنه يمكن أن يشكل بديلا للقدرات الحكومية بدلا من بناء تلك القدرات.

١٦٧ -وأثار وفد آخر عدة قضايا تتصل بما يرتبط بتقاسم التكاليف من مسائل قانونية ومحاسبية، وبالفرق بين التكاليف العامة التي يتحملها مكتب البرنامج الإنمائي في البرازيل وتلك التي يتحملها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٦٨ -وشدد متكلم آخر على أن اعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات كان بهدف زيادة الموارد الأساسية، وليس لأن المجلس رأى أن الموارد غير الأساسية أصبحت تتسم بالأهمية على نحو لا يتناسب مع ما هي عليه. فلو كان يراد لبرنامج تقاسم التكاليف الانتشار، لما كان هناك فيما يبدو سبب لاعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات، حيث أنه لا يحل المشاكل المتصلة بالتناسب بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. كما حرص المتكلم على أن يشير إلى أنه وإن كانت مسألة السيادة الوطنية قد أثيرت، فإن المجلس يظل يتمتع بالحق في طرح الأسئلة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للتمويل.

١٦٩ -وكان هناك خلاف في الرأي بشأن الارتباط بين التوسع في تقاسم التكاليف وبين مستوى الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد، قال كثير من المتكلمين إنه يجب على المجلس التنفيذي أن يفحص بدقة مسألة التمويل من الموارد غير الأساسية للتأكد من أن الأنشطة المضطلع بها تتفق مع الولاية المسندة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أنه كان من المتصور أن تجري مناقشة مسألة الموارد غير الأساسية في سياق مناقشة إطار التمويل المتعدد السنوات. وأضاف أن العناصر التي ينبغي على المجلس بحثها تشمل استراتيجيات الخروج من المشاريع، والرسوم المستردة، ومدى إمكانية تطبيق النموذج في مناطق أخرى.

١٧٠ -وأعربت بعض الوفود عن قلقها من محتوى الفقرة ١٦ من التقرير، المتعلقة بدار الأمم المتحدة والتعليقات الواردة من بعض وكالات الأمم المتحدة، ومفادها أن الانتقال إلى دار الأمم المتحدة قد يزيد التكاليف بسبب اختلاف طرق تنظيم الوكالات. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه من الممكن مواجهة هذه المشكلة في عدد من البلدان، وأنه يود ألا يترك التقرير أو المجلس التنفيذي لدى الوكالات العاملة في البرازيل انطباعا بأنه لا ينبغي عليها مواصلة العمل في هذا الموضوع لأنه قد يكون بالغ الصعوبة. وأضاف أنه يعتقد أن المجلس ينبغي أن يعود إلى تناول الموضوع في مرحلة ما، عند نظره في المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بتطوير دار الأمم المتحدة في عدد من البلدان المستفيدة من البرامج.

١٧١ -وتناولت بعض الوفود بالتعليق الفقرة ٢٧ (ب)، التي تضمنت ملاحظة عامة عن قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل بتطوير إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان هناك تأييد عام لخطط مواصلة الخطط الرامية إلى تطوير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البرازيل.

١٧٢ -وأوصى أحد المتكلمين المجلس التنفيذي بأن يستعرض البرنامج القطري للبرازيل من حين لآخر، لأن حجمه وطبيعته يثيران التساؤلات بشأن مبادئ وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ كما أن المناقشة يجب ألا تقتصر على مجرد عرض إطار التعاون القطري.

١٧٣ -وأعربت وفود عن تأييدها الشديد لجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل. وقال أحد المتكلمين إن الصندوق جدير بالثناء لاحترامه البرنامج القطري، ولما حققه من كفاءة عالية رغم الحجم المحدود للموارد المتوفرة له. وأكد وفد آخر أن برنامج الصندوق عزز حياة العديد من أكثر الفئات فقرا في البرازيل.

١٧٤ -ورد الممثل المقيم في البرازيل على ما أبدي من تعليقات. وتناول في البداية ما أعرب عنه من قلق بشأن استراتيجيات الخروج من المشاريع، فأشار إلى أن هناك الكثير من الأمثلة في البرازيل على الخروج من قطاعات ومناطق بأكملها، وليس من مشاريع فحسب. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان يركز في الماضي مثلا على نقل التكنولوجيا المتقدمة، وبخاصة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو مجال لم يعد البرنامج ينشط فيه حاليا. وردا على ما اقترحه أحد الوفود، أكد أن البرنامج الإنمائي يرحب بزيادة رقابة المجلس التنفيذي للبرنامج الذي يقوم به. وأشار إلى أن البرازيل تعد حاليا التقييم القطري المشترك. ورغم أنه كان من المزمع إكمال عملية تطوير إطار للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، إلا أنه ليس من المرجح الانتهاء منها حتى أوائل عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بدار الأمم المتحدة، قال إن بعثة مشتركة بين الوكالات قامت مؤخرا بزيارة البرازيل لاستطلاع إمكانية استئجار مبنى مشترك للأمم المتحدة أو تشييد مبنى في أرض تشارك الأمم المتحدة في ملكيتها. وقال إن الحكومة أعطت للأمم المتحدة رقعة من الأرض مساحتها ٢٠ ٠٠٠ متر مربع، يمكن للأمم المتحدة أن تشيد عليها مبناها الخاص. وقال إنه يتوقع أن توصي البعثة باقتراح تشييد مبنى مشترك، ينتقل إليه في البداية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثم تنضم إليهما سائر الوكالات فيما بعد. وردا على ما أبدي من تعليقات أثناء المناقشة، أعرب الممثل المقيم عن رغبته في أن يبدد الفكرة القائلة بأن البرنامج الإنمائي يرخص سعره بأي حال من الأحوال لإخراج القطاع الخاص أو الشركات الاستشارية من حلبة المنافسة. وردا على الوفد الذي قال إن البرنامج الإنمائي يستخدم نهج التنفيذ الوطني ولا يتقاضى إلا ٣ في المائة كتكاليف عامة، قال إن تلك المشاريع هي مشاريع تنفذها الحكومة، حيث توفر وكالة التعاون البرازيلية الدعم للوكالات والوزارات المنفذة الأخرى، أما البرنامج الإنمائي فيدعم الوكالة لتمكينها من الاضطلاع بقدرتها على التنفيذ. وأضاف أن الرسوم لا تزيد عن ٣ في المائة فحسب لأن الحكومة هي التي تقوم بالعمل، بينما يوفر البرنامج الإنمائي الدعم والتسهيلات من حين لآخر. وأشار إلى أن الحكومة أعربت مرارا عن تقديرها للبرنامج الإنمائي لكثير من الأسباب المختلفة، وليس فقط لسعة الحيلة وسرعة الإنجاز. وأشار إلى أنه من المرجح أن إنجاز البرامج في البرازيل في عام ١٩٩٩ سينخفض من حيث قيمته بالدولارات نتيجة للتقلبات في أسعار العملات.

١٧٥ -واستطرد يقول إن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل يبحث عن سبل لتقاسم خبرته مع المكاتب القطرية الأخرى. وردا على ما أثير من تعليقات على مدى وضوح دور البرنامج الإنمائي في البرازيل، أشار الممثل المقيم إلى أن الحكومة كانت تنصح البرنامج الإنمائي في بعض الأوقات بتقديم المساعدة في تنفيذ المشاريع التي تتسم بدرجة عالية من الحساسية، والتي يتعذر على القطاع الخاص إنجازها. وفي حين أنه كان يجري تمويل ٨ وظائف في البرازيل من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي، فإن أكثر من ٥٠ وظيفة كانت تمول من موارد خارجة عن الميزانية - وبالتالي، فإنه في حالة البرازيل، كانت الموارد غير الأساسية هي التي تدعم الموارد الأساسية.

١٧٦ -وقالت مساعدة مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إن ما أعرب عنه المجلس التنفيذي من شواغل بشأن ضرورة مواصلة التدقيق في تقاسم التكاليف في برنامج البرازيل، وبخاصة فيما يتعلق بالروابط بين المقر والمكتب القطري، كان موضع نقاش مطول مع الممثل المقيم. وأضافت أن إطار التمويل المتعدد السنوات، إلى جانب استحداث أطر النتائج الاستراتيجية يخلقان وضعا مختلفا بدرجة طفيفة مستقبلا. واستطردت تقول إنه مع استخدام أطر النتائج الاستراتيجية والاتفاقات، سيكون بمقدور مديري المكاتب ومكتب التخطيط وإدارة الموارد أن يرصدوا، من خلال آليات تقديم التقارير السنوية، ما إذا كان يتم فعلا الالتزام بالمخطط الموضوع لتنمية الموارد البشرية في المشاريع الممولة من موارد غير أساسية. كما أن ذلك يكفل إدماج المسائل المتصلة ببناء القدرات واستراتيجيات الخروج من المشاريع إدماجا سليما في البرامج والمشاريع عند الموافقة عليها. وأشارت إلى أنه تم مؤخرا فتح مرفق إقليمي لمراجعة الحسابات في بنما في عام ١٩٩٨، وأن مكتب البرازيل أجرى هو الآخر مراجعة داخلية للحسابات في عام ١٩٩٨، وسيجري مراجعة خارجية للحسابات في خريف عام ١٩٩٩. وقالت إنه كثيرا ما أجريت عمليات مراجعة الحسابات الداخلية، بما في ذلك مراجعة الحسابات الإدارية، في حالات المكاتب القطرية التي تدير مبالغ من الأموال كبيرة نسبيا. وأشارت إلى أنه من الضروري إتاحة الفرصة أمام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لإحراز تقدم قبل مناقشة ما إذا كان يلزم استحداث مبادئ توجيهية مستقلة أو أكثر مرونة للبلدان ذات الحسابات الكبيرة من الموارد غير الأساسية. وشددت على أن عملية التقييم القطري المشترك تزيد ترابط أعضاء الفريق القطري، وتؤدي إلى وحدة الفهم والتحليل في البلد. وردت مساعدة المدير أيضا على التعليقات المتصلة بنسبة الرسوم المستردة التي تبلغ ٣ في المائة؛ فأشارت إلى أن الحكومة هي التي تضطلع بالعمل، وأنه فيما يتعلق باستخدام المكتب القطري لنسبة الـ ٣ في المائة، فإنها تستثمر حتى الوقت الحالي في تحديث معدات وبرامج الحواسيب، وتعيين موظفين فنيين محليين إضافيين في المكتب القطري، في أثناء عملية تصميم البرامج. ومن ثم، فإن تلك الأموال تتيح للمكتب إمكانية تعزيز الاختصاصات اللازمة لكفالة الفاعلية والكفاءة في إدارة البرامج.

١٧٧ -وأشار مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد إلى أن المناقشات التي دارت مؤخرا في المجلس التنفيذي تركزت على المساءلة الإدارية العامة وعلى دور المجلس ومدير البرنامج فيما يتعلق بالموارد غير الأساسية، كما تركزت على مسألة ما تقدمه الموارد غير الأساسية من دعم إلى الموارد الأساسية. وقال إن القرار المتعلق بنهج التنفيذ الوطني أدمج في الدليل الجديد للبرمجة، ويجري تنفيذه بتوجيهات من مدير البرنامج. وفيما يتعلق بمسألة الإعانات غير المباشرة، أشار إلى أنه كان هناك اتفاق على أنه تم الوفاء بالأهداف المحددة على المستوى العالمي لاسترداد زيادات التكاليف الهامشية بالنسبة للموارد غير الأساسية. غير أن البرنامج الإنمائي سيسعى، في سياق استراتيجية ميزانيته لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى زيادة ما يسترده من تكاليف من الموارد غير الأساسية. وأكد أن إطار التمويل المتعدد السنوات سيكون أداة قوية لمراقبة الموارد غير الأساسية. كما أشار إلى أن المكتب القطري في البرازيل يحقق باستمرار مستويات عالية في قدراته في مجالات المالية والإدارة والعمليات. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من المكاتب في أمريكا اللاتينية كانت رائدة في تطوير نظم جيدة، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل استفاد من خبرات المنطقة. وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه يبدو أن ذلك لا يرتبط بانخفاض المساهمات الأساسية المقدمة من

المانحين الذين يساهمون بمبالغ أكبر في الموارد غير الأساسية. وفيما يتعلق بالمستقبل، قال إن تحليل إسقاطات الإيرادات للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ كشف عن انخفاض طفيف في الحصة النسبية للحكومات في تقاسم التكاليف، بالنسبة لسائر الموارد غير الأساسية والموارد الأساسية.

١٧٨ -ووجهت مدير شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صندوق الأمم المتحدة للسكان الشكر إلى نائب مدير مكتب السكان التابع لإدارة السكان واللاجئين والهجرة بوزارة خارجية الولايات المتحدة لما عرضه عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في البرازيل، وإلى ممثل أيرلندا على ما أبداه من تعليق على الزيارة التي تمت لولاية سيارا. وأعربت في ذلك الصدد عن تقديرها لما ورد في التقرير من تعليقات إيجابية للغاية عن البرنامج الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت بصفة خاصة إلى الموافقة على النهج الذي يتبعه الصندوق في توجيه أنشطته إلى أكثر مناطق البرازيل فقرا، متبعا في ذلك استراتيجية تتبناها المنظمة في البلدان الأكبر المستفيدة من برامجها. كما أشارت إلى أن اللامركزية ستظل عاملا رئيسيا في برامج الصندوق مستقبلا، بحيث يتم التنفيذ على المستوى المحلي. وشددت على أهمية الزيارة الميدانية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشارت إلى أنه سيتم إرسال التقرير إلى كل المكاتب في تلك المنطقة. واختتمت كلمتها بقولها إن المجلس التنفيذي يجب أن يشهد النتائج الملموسة للعمليات التي وافق عليها بالنسبة للبلدان المعنية.

١٧٩ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى البرازيل (DP/1999/CRP.8).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر - تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨

١٨٠ -ذكرت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الاستهلالية أن فترة الشهرين المنقضية منذ انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، شهدت الكثير، وخاصة في عملية تقييم واستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات التي تقترب الآن من نهايتها. وشكرت المجلس التنفيذي والمكتب على ما قدماه لصندوق الأمم المتحدة للسكان من إرشادات حصيفة وبناءة، ولاحظت أن الصندوق يقدر بإخلاص الصبغة المهنية للحوار والشراكة القائمين مع المجلس. وأشارت إلى التكريم المؤثر الذي حظي به في الأسبوع الماضي مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المغادر، جيمس غوستاف سبث، وأنه من المناسب التزام الصمت برهة من الوقت تكريما لما قدمه من خدمات للأمم المتحدة في قضية التنمية، وللإعراب له قبل كل شيء عن أخلص التمنيات بأوفر الحظوظ في مساعيه في المستقبل. ورحبت المديرة التنفيذية بمدير البرنامج الإنمائي الجديد وأعلنت أن الصندوق يتطلع إلى العمل مع القيادة الجديدة للبرنامج.

١٨١ -وركزت المديرة التنفيذية على عرض بعض المعالم البارزة للعام الماضي، ونوهت إلى بعض التحديات التي ما زالت قائمة، وأكدت أن عام ١٩٩٨ كان حافلا ومنتجا بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن أسباب ذلك، أن عددا كبيرا للغاية من برنامج الصندوق القطرية الجديدة بدأت خلال العام، وركزت مكاتب الصندوق القطرية فيه على استخدام وسائل جديدة للبرمجة مثل تحليل الإطار المنطقي، وعلى جعل البرامج الجديدة تعمل بسرعة وبأقصى طاقتها. كما اشتركت في عدد متزايد من عمليات وأنشطة التنسيق، بما في ذلك المرحلة التجريبية لإطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي الوقت ذاته، كان عام ١٩٩٨ عاما للاستعراض والتقييم، وإلقاء نظرة إلى الوراء، لتفحص ما تم إنجازه في السنوات الأربع الأولى بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتطبيق الدروس المستخلصة على البرامج الجارية والجديدة. وكما أوضح في التقرير السنوي من خلال الالتزام الذي تبديه بلدان البرنامج، ما برحت برامج الصندوق القطرية تحرز تقدما في الاتجاهات التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي المجالات ذات الأولوية المحددة في المقرر ١٥/٩٥، وهي تحديدا مجالات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجية السكانية والإنمائية، والدعوة.

١٨٢ -وبكل تأكيد، ظل الصندوق يواجه تحديات كثيرة واحتياجات هامة. فهناك بعض المجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص، كما ظهر من خلال المناقشات التي أجريت خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية لاستعراض السنوات الخمس لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك من عمليات استعراض الصندوق ذاتها. وهي تشمل التنفيذ الكامل للصحة الإنجابية والصحة الإنجابية للمراهقين؛ والصحة الإنجابية في الحالات الطارئة؛ والشيخوخة؛ والهجرة؛ والتحركات السكانية؛ ومسائل جمع المعلومات؛ والتحليل؛ ووضع السياسات. ومما يحتاج أيضا إلى اهتمام خاص الصلات القائمة بين الصحة الإنجابية والمسائل المتعلقة بنوع الجنس وأوجه الترابط بين السكان والبيئة والتنمية. فكل مجال من هذه المجالات يكتسي أهمية ليس بمعزل عن غيره، وإنما كجزء من عملية التنمية ذاتها جملة وتفصيلا، ومن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بوجه خاص. وقد كشفت الدروس المكتسبة من البرامج التي يساعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الصحة الإنجابية، في جملة أمور، أن تنفيذ البرامج كان بطيئا أحيانا بسبب عدد من العوامل، منها محدودية الهياكل الأساسية الصحية، والتعقد الكامن في تحقيق التكامل الإداري والخدمي، والفهم المحدود أحيانا للمفاهيم الرئيسية، وضعف نظم الإدارة، وعدم كفاية التنسيق بين الجهات المانحة، والموارد المحدودة لتقديم مجموعة الخدمات الكاملة. وقد سعى الصندوق بأقصى ما يستطيع لمعالجة هذه الضائقات، بالتعاضد مع الشركاء الوطنيين والتعاون مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى. ولاحظت المديرة التنفيذية أن عددا آخر من المسائل المحددة في مجال الصحة الإنجابية ذكر في التقرير السنوي مثل أنشطة الصندوق المضطلع بها بالتعاضد مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى، ومنها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي من أجل خفض معدلات المرض والوفاة بين الأمهات، وتقديم المعلومات وخدمات الصحة الإنجابية للمراهقين، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية في الأحوال الخاصة، والمساعدة في الحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وفي عام ١٩٩٨، واصل الصندوق دوره البالغ النشاط ضمن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز كما دعم أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ١٣٠ بلدا.

١٨٣ -ولاحظت المديرة التنفيذية أهمية الإشارة إلى أن الحالة تختلف بوجه عام اختلافا بينا بوجه عام على الصعيد القطري رغم الجدل الذي يحيط كما يبدو ببعض تلك المسائل عند بحثها على الصعيد العالمي. فبالنسبة للصحة الإنجابية للمراهقين مثلا، يبدو أن نهج الصالح العملي هو النهج السائد على الصعيد القطري وذلك بقيام تعاون وشراكات فعالة بين القادة السياسيين، والمجموعات المحلية، والزعماء الدينيين، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مجموعات الشباب. ومن الواضح أنها مسألة ينبغي معالجتها ضمن الاحتياجات والظروف الخاصة لكل بلد. وخلال العام الفائت عالجت

معظم البرامج القطرية في الواقع مسائل الصحة الإنجابية للمراهقين بطريقة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال، أدخل التثقيف السكاني، بما في ذلك مسائل الصحة الإنجابية، في النظم الدراسية في أكثر من ٩٠ بلدا.

١٨٤ -وفي مجال السكان والتنمية، اضطلع خلال السنة بعدد من الأنشطة الاستراتيجية مثل مساعدة البلدان في جمع وتحليل المعلومات، وتقديم معلومات موثوقة مجدية من أجل صياغة السياسات ووضع البرامج، ومن أجل الرصد والتقييم ومساعدة البلدان في فهم الصلات المعقدة بين السكان والتنمية. وقدم الصندوق الدعم لقضايا الشيخوخة والهجرة والتغير السكاني والتنمية الاقتصادية. وفي مجال الدعوة، كانت السنة الماضية سنة حافلة بالنسبة للصندوق، حيث دعمت عناصر الدعوة الفعالة في جميع البرامج القطرية، فضلا عن عدد من المناسبات والأنشطة البارزة التي اضطلع بها للإسهام في تحقيق الفهم الشامل المتزايد لدى الجمهور بوجه عام، وفيما بين متخذي القرارات بشأن الدور المهم الذي تلعبه المسائل السكانية في التنمية المستدامة وفي حياة الناس بجميع جوانبها.

١٨٥ -وفي عام ١٩٩٨ كرس الكثير من الوقت والطاقة على جميع مستويات المنظمة لمواصلة تنفيذ إصلاحات الأمم المتحدة وتوسيع وتعميق الشراكات مع جميع الأطراف، داخل منظومة الأمم المتحدة وطوائف المجتمع المدني. كما انهمك الصندوق بشكل كامل في المبادرات العديدة الجارية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك على الأخص جهود المجموعة لوضع مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٨٦ -وأحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما بحالة الإيرادات في الصندوق. ولاحظت أنه كان لا بد لسوء الحظ من تنقيح إسقاط الموارد العامة تنازليا، منذ تقديمها لتقريرها الأخير إلى المجلس في نيسان/أبريل، إلى حوالي ٢٥٥ مليون دولار، غير أن الموارد المستهدفة للإيرادات التكميلية بقيت على حالها، أي حوالي ٤٠ مليون دولار. وتعكس حالة موارد الصندوق غياب جهة مانحة رئيسية، وهي الجهة المانحة التي يأمل الصندوق استعادتها بين مانحيه الرئيسيين عما قريب. وقد نجم الانخفاض المستمر الذي حدث أخيرا في القيمة الدولارية عن أسعار الصرف غير المؤاتية في العملات الأوروبية مقابل الدولار. وبالنظر إلى وضع إسقاط أدنى للموارد العامة، اضطر الصندوق لأول مرة خلال سنوات عديدة إلى تخفيض الحد الأقصى للنفقات. وطمأنت المديرة التنفيذية بلدان البرنامج إلى أن الصندوق سيبادر فور تحسن حالة الموارد إلى الإسراع في التنفيذ حسب البرامج القطرية المقررة. واختتمت كلامها بالإعراب عن امتنانها العميق لجميع الجهات المانحة للصندوق، ولا سيما الجهات المانحة الرئيسية. وقدمت شكرها الخاص لليابان، وهي الجهة المانحة الأولى للصندوق، ولجميع المانحين الرئيسيين الآخرين والمانحين العديدين الذين زادوا دعمهم للصندوق في عام ١٩٩٨ وفي السنة الحالية، وهم استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج ونيوزيلندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. كما نوهت ببلدان البرنامج العديدة المساهمة في الصندوق وشكرتها على ذلك.

١٨٧ -وخلال المناقشة أثنت وفود عديدة على أعمال الصندوق وأكدت أنه ينفذ البرامج بكفاءة وفعالية. وأعلنت ثلاثة بلدان عن مساهماتها في الصندوق هي: اليابان التي أعلنت عن تبرعها بمبلغ ٤٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩؛ وهولندا التي أعلنت عن تبرعها بحوالي ٤٠ مليون دولار؛ وجمهورية الصين الشعبية التي أعلنت عن تبرعها بمبلغ ٨٢٠ ٠٠٠ دولار. وأعربت وفود عديدة عن قلقها بشأن اتجاه الموارد إلى الانخفاض. وأعربت وفود أخرى عن أملها

في أن يكون لإطار التمويل المتعدد السنوات أثر إيجابي في زيادة تدفق الموارد إلى الصندوق. وأبدت وفود عديدة تقديرها لما يقدمه الصندوق لبلدانها من دعم ومساعدة. كما لاحظ كثير من الوفود أن عام ١٩٩٨ كان عاما منتجا جدا بالنسبة للصندوق، وأثنى على التزام الصندوق بجهوده في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. ولاحظت وفود كثيرة أيضا أنها تشعر بالتشجيع إزاء جهود الصندوق الدؤوبة في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن سروره بملاحظة أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قدم الإطار لتحديد مجالات الالتقاء بين المنظمات وأبرز الحاجة إلى التوفيق والبرمجة المشتركة. وقال الوفد نفسه إنه مغتبط لمعرفة أن أكثرية عمليات مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كرست اهتماما كافيا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخيرة. ولاحظ الوفد أيضا أنه يوجد الآن على ما يبدو اندفاع حقيقي في عملية الإصلاح؛ وأنه يتطلع إلى معرفة الكيفية التي ستدمج بها عملية النهج القطاعي في عملية الإبلاغ عن أنشطة الصندوق في السنوات القادمة. وطلب وفد آخر تفاصيل أخرى بشأن المشاركة في الصندوق، ولا سيما على المستوى القطري، وبشأن الإنجازات البارزة التي تمت من خلال الدعوة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بختان الإناث. غير أن بعضا آخر من الوفود لاحظ أنه كان يفضل تقريرا تحليليا أكثر.

١٨٨ -وأعربت وفود عديدة عن سرورها لأن الصندوق يركز على مجالات البرنامج الأساسية الثلاثة في قطاع الصحة الإنجابية، التي تشمل تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة ولما يبذله الصندوق من جهود لزيادة التعاون مع الوكالات والمنظمات الأخرى في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأبدى بعض الوفود تشجيعه للصندوق لمواصلة عمله مع البنك الدولي بوجه خاص. وأعرب عدد منها عن سروره بملاحظة التأكيد الذي أولاه الصندوق للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثنى على النهج المبتكرة التي يدعمها الصندوق. وأشار أحد الوفود إلى أن ثمة صلة وثيقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإساءة استعمال المخدرات، وأنه بوسع الصندوق أن يتبادل خبراته مع برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات. وأثنى بعض الوفود على الصندوق لما يقوم به من أعمال في مجال الهجرة الدولية، بما في ذلك تعاونه مع المنظمة الدولية للهجرة. وتساءل أحدها عما اذا كانت الهجرة الدولية مجالا يتمتع فيه الصندوق بميزة نسبية.

١٨٩ -وأكد عدد من الوفود أن للصندوق دورا رئيسيا يتعين أن يؤديه لتخفيض معدل وفيات الأمهات، بوسائل من بينها دعم مبادرة الأمومة المأمونة. وشدد بعض الوفود على الروابط الوثيقة بين تمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات الأمهات. وذكرت عدة منها أنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرة الصندوق العالمية لإدارة سلع الصحة الإنجابية. وقال أحد الوفود إن الصندوق يمكن أن يضطلع بدور قيادي في الترويج لزيادة مساهمة القطاع التجاري الخاص في توفير خدمات الصحة الإنجابية وعدم الاكتفاء بإنتاج وسائل منع الحمل. وأضاف هذا الوفد أنه يمكن للصندوق أيضا أن يقوم بدور رئيسي في تشجيع إجراء تحسينات في نوعية الرعاية المقدمة. وأشاد كثير من الوفود بالأعمال التي اضطلع بها الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين، وحث بعضها الصندوق على زيادة دوره في الدفاع عن احتياجات الشباب المتعلقة بالصحة الإنجابية، لما يتمتع به من علاقات مع الحكومات والقيادات الدينية.

وأشاد أحد الوفود بالصندوق لكونه في مقدمة الهيئات التابعة للأمم المتحدة التي أتاحت للمراهقين وللمنظمات غير الحكومية صوتا مسموعا في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وأعرب وفد آخر عن تهنئته للصندوق على النهج العملي الذي انتهجه إزاء الصحة الإنجابية للمراهقين، وهو فيما يبدو مجال أشد إثارة للجدل على الصعيد المتعدد الأطراف منه على الصعيد الوطني. وشدد أحد الوفود على ضرورة تزويد المراهقين بالتوجيه اللازم لأغراض التربية الأخلاقية. وركز وفد آخر على ضرورة أن تكفل للمراهقين سبل الحصول على الخدمات والمشاركة في وضع سياسات وبرامج الصحة الإنجابية للمراهقين وتنفيذها. وأشار هذا الوفد إلى أن بلده سبق أن أوصى في منتدى لاهاي الدولي بشأن تخصص للصحة الإنجابية للمراهقين ٢٠ في المائة من جميع المساعدات الصحية المقدمة.

١٩٠ -وأعرب أحد الوفود عما تركته لديه جهود الصندوق وخاصة في مجال الصحة الإنجابية في الحالات الطارئة من انطباع حسن ترتب عليه تبرعه للصندوق لأغراض شراء حقائب لمستلزمات الصحة الإنجابية للاجئي كوسوفو. وشجع الوفد الصندوق على التعريف بمنجزاته على نحو أفضل لتوسيع نطاق الدعم العام الذي يتمتع به في البلدان المانحة الرئيسية. ولاحظ أيضا أنه يلزم في معالجة المسائل السكانية الأخذ بنهج شامل لعدة قطاعات، وينبغي للصندوق أن يحصر محور تركيزه في نطاق المجالات التي يوليها الأولوية وأن يعزز كفاءة وفاعلية أنشطته. وهنأ وفد آخر الصندوق للأعمال الممتازة التي يقوم بها في مجال شديد الصعوبة. وأبرز أهمية الدور الذي يؤديه الصندوق في حماية الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، حتى عند مناقشة السياسات على نطاق القطاع. وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي تركيز المزيد من الاهتمام على التصدي لقضايا العنف ضد المرأة ومسؤولية الذكور وإشراكهم في الصحة الإنجابية. وأعرب وفد آخر عما يساوره من الانشغال لبطء خطى التقدم المحرز في مجال العدل والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضاف أن القيم والقوانين الاجتماعية الثقافية كثيرا ما تشكل عوائق تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية وأن الدعم الذي يقدمه الصندوق لازم لاجتياز تلك العوائق.

١٩١ -وذكر أحد الوفود أن الصندوق ينبغي ألا يأخذ بزمام المبادرة في وضع السياسات وإنما عليه أن يطبق القرارات التي تتخذها هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة وأن ينفذها، وحث المجلس التنفيذي على التأكد من عدم اتخاذ هذه الهيئات لقرارات متناقضة. وينبغي أيضا في حالة عدم توافر الوضوح الكافي بشأن القرارات أن يرجع الصندوق إلى الهيئة ذات الصلة لاستيضاح أوجه الغموض وتجنب الخلاف.

١٩٢ -وأشار أحد الوفود إلى أن ٤٠ في المائة من ميزانية بلده توجه لخدمة الدين. وعلى الرغم من ذلك، وحتى مع قلة موارده، أنجز الكثير في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك سن قانون يوفر الحماية للصحة الإنجابية للشباب والمراهقين ولحقوقهم. وأبرز الوفد أن تخفيض الموارد المخصصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يثير القلق الشديد، ودعا المجلس التنفيذي أن يحيط علما بها. ووجه وفد آخر الاهتمام إلى مسألة اللاجئين الذين قدموا إلى بلده من البلدان المجاورة نتيجة للدمار الذي خلفه إعصار ميتش. فقد ناءت الخدمات الاجتماعية في بلده بوطأة الطلب والعبء الثقيلين الواقعين عليها. وطلب الوفد إدراج أي حالات من هذا القبيل كأحد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تخصيص الموارد. وشدد الوفد على الحاجة إلى الأخذ بنهج كلي في التركيز على البشر.

١٩٣ -وفي معرض تناول النظام الذي يتبعه الصندوق في تخصيص الموارد، رأى أحد الوفود ضرورة تنقيح هذا النظام. إذ يلزم استعراض سلامة المعايير المستخدمة فضلا عن مستوياتها الحدية. ورأى أن هذا الأمر مهم لأن بعض البلدان التي تعاني من الفقر المدقع تندرج في عداد الفئة جيم بينما بعض البلدان الميسورة الحال نوعا ما تقع في الفئة باء. وأكد الوفد أنه يلزم زيادة تعزيز معيار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عندما يقوم الصندوق بتنقيح نظامه لتخصيص الموارد. وتساءل أيضا، بالنظر إلى العجز الحالي في الموارد، عما إذا كان ينبغي أن تتحمل بلدان الفئات ألف وباء وجيم بشكل تناسبي هذا العجز في موارد الصندوق أم تلقي بلدان الفئة ألف معاملة تفضيلية. وأعرب الوفد عن تأييده الموقف الثاني، وأعرب عن أمله في أن يأخذ الصندوق تلك النقاط بعين الاعتبار عندما يستعرض نظام تخصيص الموارد الذي يتبعه في العام ٢٠٠٠، حسبما طلب المجلس التنفيذي في القرار ١٥/٩٦.

١٩٤ -ونوه أحد الوفود بدعم الصندوق للأبحاث وأعرب عن أمله في أن يكون العمل جاريا في تحويل نتائج هذه الأبحاث إلى سياسة وبرامج. وأبدى الوفد دهشته من عدم ورود أي ذكر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه صندوق السكان لمنع العنف ضد المرأة. وأعرب عن سروره لما بلغه بشأن السفراء الخاصين الموفدين من الصندوق واستفسر عن الكيفية التي تسهم بها جهودهم في إذكاء الوعي بقضايا السكان والتنمية. وأبدى وفد آخر ارتياحه لجهود الصندوق المتعلقة بالدعوة طوال السنة الماضية، ولاحظ أن إيصال رسالات هامة إلى جماهير متباينة ليس بالأمر الهين. وأشار إلى أن من الأمثلة الملحوظة على الجهود التي بذلها الصندوق في الولايات المتحدة الأمريكية العمل الذي قامت به واريس ديري، سفيرة الصندوق الخاصة التي اتسم عملها في التوعية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى بفعالية خاصة. إذ أن موضوع الغلاف المتعلق بها في أحدث عدد لمجلة ''ريدرز دايجست'' سيصل إلى عدد من القراء يناهز ١٠٠ مليون في جميع أنحاء العالم، فيعرض مسألة هامة لا دراية للكثيرين من سكان العالم بها.

١٩٥ -ووجهت المديرة التنفيذية في ردها الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات وما قدمته من أسئلة. ووجهت الشكر أيضا للبلدان التي أعلنت تبرعاتها السنوية، وناشدت جميع الأعضاء سداد دفعات من تبرعاتهم في وقت مبكر تيسيرا لإنجاز البرامج. وأكدت من جديد أملها في أن تجدد البلدان التزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الدورة الاستثنائية القادمة التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض السنوات الخمس لتنفيذ البرنامج. ولاحظت أنه من المتوقع وقد تم إعداد إطار التمويل المتعدد السنوات واعتماده أن يصبح التقرير السنوي أيضا أكثر اتساما بالتحليل واهتماما بالنتائج. وفيما يتصل بالملاحظة المتعلقة بصنع السياسات، أكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق لا يضع السياسات، وإنما ينفذ السياسات التي يضعها المجلس التنفيذي وغيره من الهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة.

١٩٦ -وفيما يتعلق بتضييق بؤرة التركيز في إعداد برامج الصندوق، بينت المديرة التنفيذية أن الصندوق سيقوم باستعراض أولوياته عقب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من موارد الصندوق مخصص لمجالين من المجالات البرنامجية ذات الأولوية، هما الصحة الإنجابية والاستراتيجيات السكانية والإنمائية. وأضافت أن الصندوق يسعى على الصعيد القطري، في نطاق الولاية المنوطة به، للتركيز على أولويات البلد المعني. وفي كثير من

البلدان، حد الصندوق من التركيز الجغرافي لبرامجه لكي يزيد إلى أقصى درجة التأثير الذي يترتب على ما يبذله من جهود برنامجية.

١٩٧ -أما بالنسبة لمبادرة الأمومة المأمونة، فأعربت عن موافقتها على ضرورة الاضطلاع بمزيد من التدخلات الاستراتيجية، ولاحظت أن الصندوق يعمل بالاشتراك مع شركاء آخرين، من بينهم منظمة الصحة العالمية، على التحرك في هذا الاتجاه وعن طريق انتقاء بعض المجالات الاستراتيجية ليجعلها موضع لتركيزه. وأبدت اتفاقها مع الملاحظة المتمثلة في وجود روابط وثيقة بين تمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات الأمهات. وأشارت إلى أن الصندوق يزمع إصدار نشرة مستكملة عن معدل وفيات الأمهات أسوة بنشرته المعنونة ''معلومات مستكملة عن الإيدز''. وذكرت أن مؤسسة ويليام هـ. غيتس تبرعت بمبلغ ٥٠ مليون دولار لجامعة كولومبيا من أجل القيام بأعمال في مجال تخفيض معدل وفيات الأمهات، وأن كلا من الصندوق، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف ستتضافر مع الجامعة في هذا السبيل.

١٩٨ -وأشارت إلى أن الصندوق يتعاون بشكل طيب للغاية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وتبين نشرة الصندوق ''معلومات مستكملة عن الإيدز'' نطاق الأنشطة التي يدعمها الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واستطردت قائلة إن الصندوق سيواصل تعاونه الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز باعتباره أحد رعاته. وأما عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فلاحظت أن الصندوق يتضافر بالفعل مع تلك المنظمة. وأوضحت أن الصندوق يتعاون مع منظمة الصحة العالمية في عدد من المجالات الرئيسية. وقد اتفق مؤخرا، عقب مشاورات رفيعة المستوى بين المنظمة والصندوق، على إصدار رسالة مشتركة تبين مجالات التضافر والتعاون بين المنظمتين. وأضافت أن الصندوق يقدم الدعم لجهات من بينها برنامج منظمة الصحة العالمية الخاص للبحث والتنمية والتدريب البحثي في مجال التكاثر البشري.

١٩٩ -وفيما يتعلق بالاستفسار عن مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، أشارت إلى أنه جرى سن القوانين لمكافحتها في عدة بلدان، منها أوغندا، وبوركينا فاسو، والسنغال، وغانا. وقالت إن العنف الجنسي حرم في جمهورية تترانيا المتحدة. وأصدر عدد من البلدان في أنحاء العالم قوانين لتحريم ارتكاب العنف الجنسي ضد المرأة. وذكرت أن الصندوق يتضافر مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرهما من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العمل من أجل القضاء على عملية تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو الشريك الرئيسي لصندوق السكان في بذل الجهود لمنع العنف ضد المرأة وأن صندوق السكان قدم الدعم المالي للبرنامج الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في ذلك المجال.

٢٠٠ -وشددت على أن برامج الصندوق تركز على النهوض بنوعية الرعاية والخدمات المقدمة. وأشارت إلى أن الحقوق الإنجابية تشكل جزءا من حقوق الإنسان على النحو الذي أبرزه الفصل السابع من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين، ذكرت أن الصندوق يعمل على الصعيد القطري

وفقا للحالة السائدة. وأشارت إلى نجاح المشاريع الرائدة التي اضطلع بها في جمهورية إيران الإسلامية والتي يجري تعميمها الآن في جميع أرجاء هذا البلد.

٢٠١ -وفيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على المبادرة العالمية، أفادت بضرورة إجراء المزيد من المناقشات في هذا الخصوص. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، قال إن الصندوق يشرع في مبادرة جديدة يشترك فيها الرؤساء التنفيذيون لبعض الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

٢٠٢ -وفيما يتعلق بالاستفسار عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لاحظت أن المكاتب القطرية التابعة للصندوق شاركت بنشاط على الصعيد الميداني في جميع أنشطة التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظت أن إعداد المؤشرات يتطلب مزيدا من العمل، وأن الصندوق ينظر أيضا في طرق لتغطية المسائل المتصلة بالسكان في التقييم القطري الموحد بشكل أفضل حتى لا يتطلب الأمر منه أن يضطلع بعملية خاصة.

٢٠٣ -وردا على السؤال المتعلق بالهجرة الدولية، أشارت إلى أن الصندوق أنفق قدرا متواضعا من الوقت والمال في هذا المجال. وأنه بناء على توجيه لجنة السكان والتنمية، نظمت ندوة عن الهجرة الدولية برعاية فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ولاحظت أن الهجرة الدولية جانب أساسي من جوانب العولمة وقد أسهم الصندوق في بعض الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع. أما من حيث التمويل الإجمالي، فتشكل الهجرة جزءا صغيرا للغاية من برنامج الصندوق.

٢٠٤ - وبالنسبة لنظام توزيع الموارد، ذكرت أن النظام سيخضع للمراجعة في عام ٢٠٠٠، وبينت أن المعاملة التفضيلية منحت إلى بلدان في الفئة ألف. وإن اعترفت بوجود حاجات ماسة كذلك لدى بعض البلدان في الفئة باء. وأقرت بأن الموارد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتعرض للضغط وأن خدمات الدين تفرض عبئا ثقيلا على بعض البلدان.

٢٠٥ - وفي ما يتصل بالسفراء الخاصين، أشارت إلى أنهم صادفوا نجاحا كبيرا. فقد حظيت السفيرة الخاصة دجيري هاليويل باهتمام كبير للغاية في زيارة أخيرة إلى الفلبين. كما شاركت السفيرة الخاصة كايكو كيشي في العديد من البرامج التلفزيونية واللقاءات العامة للترويج لمسائل السكان والصحة الإنجابية. وفي الختام شكرت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي على ما يقدمه من نصح ومشورة ولاحظت اعتماد صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوجيهات التي يسديها له المجلس.

٢٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ عن الأولويات البرنامجية، والاستعراض الإحصائي، وفعالية البرنامج، والعرض العام على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي ((Part I) DP/FPA/1999/7، Part I/Add.1)، (Part II) و (Part III)) إلى جانب التعليقات التي أبديت فيه.

٢٠٧ - وأعربت الجماهيرية العربية الليبية عن تحفظها المحدد إزاء أي عبارة تشير إلى أن مجموعة ما من ''الحقوق الإنجابية'' موجودة باعتبارها من حقوق الإنسان الدولية. وذكرت أنه حسب فهمها فإن مجموعة حقوق الإنسان تكون موجودة فقط حيثما ترد بشكل صريح في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتفق عليها عالميا والملزمة،

ولا يمكن أن ينشأ أي حق جديد متفق عليه عالميا بموجب التضمين أو التأويل. وفيما يتعلق بتوفير وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ فإن الجماهيرية العربية الليبية تعترض على استعمال حبة صباح اليوم التالي، على أساس أن هذه الحبة في نظر الوفد حبة مجهضة، وهو رأي تشاطره فيه سلطات محترمة في مجال الصحة.

رابع عشر – خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

٢٠٨ – قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) التقريرين المعروضين على المجلس التنفيذي وهما خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي (DP/FPA/1999/9)؛ وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1999/10). وشدد على النقاط البارزة للعناصر الأساسية الثلاثة لخطة العمل، وهي حالة الموارد في عام ١٩٩٨، والإيرادات المسقطة والاستخدام المقترح لموارد البرنامج؛ وسلطة الإنفاق البرنامجي المخولة للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠. واطلع المجلس على المستجدات المتعلقة بإسقاطات الإيرادات لعام ١٩٩٩ وخطة العمل، كما وزع على أعضاء المجلس الجدولين المنقحين هاء وواو من الوثيقة DP/FPA/1999/9 بأرقامهما الجديدة. ولاحظ نائب المديرة التنفيذية أن الصندوق يقدر في الوقت الراهن أن إيراداته من الموارد العادية لعام ١٩٩٩ تبلغ ٢٥٥ مليون دولار. ولا يشمل هذا الرقم مساهمة أحد أهم مانحي الصندوق التقليديين، التي أدرجت في التقدير الأولي بمبلغ ٢٥ مليون دولار. ويقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد التكميلية لعام ١٩٩٩ بزهاء ٤٠ مليون دولار. وبالتالي فإن التقدير المنقح لمجموع إيرادات الصندوق في عام ١٩٩٨، يبلغ ٢٩٥ مليون دولار. وهو تقدير يقل بمبلغ ١٠ ملايين دولار عن تقدير عام ١٩٩٨. وفي ضوء الحاجة إلى مراجعة تقديرات الإيرادات لخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، فإن الإيرادات المقدرة المنقحة من الموارد العامة ستكون ٢٩٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، و ٣١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١؛ و ٣٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٢؛ و ٣٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، والنتيجة أن مجموع الإيرادات من الموارد العامة سيبلغ ٣٢٣ ١ مليون دولار. وعلى أساس الاتجاهات الأخيرة، حسبت الموارد التكميلية في خطة العمل بمبلغ ٣٥ مليون دولار سنويا، مولدة من ثم مجموعا للإيرادات يبلغ ٤٦٣ ١ مليون دولار لفترة خطة العمل.

٢٠٩ – ولاحظ نائب المديرة التنفيذية أنه لضمان وجود موارد قابلة للتنبؤ ومستدامة، إن لم تكن متزايدة، للبرامج التي تحظى بمساعدات صندوق الأمم المتحدة للسكان يجري جزئيا وضع إطار عمل متعدد السنوات للتخطيط والإدارة والتمويل. واقترح الاستعاضة عن خطة العمل بهذا الإطار إثر اعتماده. وفي هذا الصدد أبلغ المجلس التنفيذي أن المديرة التنفيذية أنشأت مكتب الإدارة القائمة على النتائج لمواصلة وضع إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات. وأشار إلى أن الصندوق يزمع تقديم أول إطار عمل من هذا القبيل إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وأشار إلى الوثيقة DP/FPA/1999/10، حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي، ولاحظ أن البيانات المالية تبين درجة حسن التوقيت في تنفيذ البرامج.

٢١٠ – وأعرب عديد من الوفود عن القلق بسبب تدهور الموارد العادية خلال السنوات الثلاث الماضية. ورئي في ظل هذه الظروف أنه من التفاؤل المفرط وضع خطة العمل على أساس إيرادات تناهز ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠،

ومعدل نمو سنوي مسقط بنسبة ٧ في المائة خلال السنوات الثلاث الأخرى للخطة. وأوصى أحد الوفود بأن تحدد خطة العمل بمبلغ ١,٢ بليون دولار لفترة السنوات الأربع ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ولاحظ بعض الوفود أن الأمر يكون أكثر واقعية لو افترضت نسبة نمو في الإيرادات السنوية قدرها ٥ في المائة. وأشار وفد آخر إلى أنه في الوقت الذي يدرك فيه أنه لن يجري ترحيل أي مبلغ من عام ١٩٩٩ إلى فترة خطة العمل الجديدة، فإن الصندوق وافق خلال دورته السنوية في العام الماضي على استعراض المنهجية لحساب معدلات نمو الإيردات في المستقبل؛ بيد أن تقديرات الموارد الجديدة القابلة للبرمجة لخطة العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ تقوم مرة أخرى على معدل نمو سنوي للإيرادات قدره ٧ في المائة. وأضاف الوفد أن التقييم الواقعي للظروف المالية لن يظهر المنظمة في وضع سلبي. وذكر وفد آخر بأن التحفظات التي أعرب عنها خلال دورة العام الماضي بشأن تقديرات الإيرادات تبدو اليوم أنها قامت على أساس سليم. واستفسر عدد من الوفود عن مستوى الاحتياطي التشغيلي وتساءل عن مدى ضرورة الإبقاء عليه بنسبة ٢٠ في المائة من إيرادات الموارد العامة للسنة. وعليه، اقترح إعادة النظر في مستوى الاحتياطي التشغيلي. وأعرب وفد عن القلق من تزايد النسبة المئوية للاعتمادات المخصصة لميزانية الدعم وتساءل عن السبب الذي يحول دون إبقاء تكاليف الدعم في مستوى يقل عن ٢٠ في المائة.

٢١١ - وأعرب عدد من الوفود عن ثقته بأن يحفز اعتماد إطار العمل للتمويل متعدد السنوات مزيدا من تدفق الموارد على صندوق الأمم المتحدة للسكان، بأمور، من جملتها، إظهار الروابط القائمة بين الموارد والنتائج البرنامجيتين على نحو واضح. وأعرب وفد عن الأمل في أنه مع اعتماد الإطار لن يقتصر معدل النمو السنوي للإيرادات على ٧ في المائة، تمنى أن يرتفع عن هذا المعدل بكثير. وطلب وفد آخر توضيحات عن موعد إطار عمل التمويل المتعدد السنوات. ورحب وفدان بمعدل التنفيذ المرتفع لدى الصندوق ولاحظا إلى أن ذلك يبين قدرة الصندوق المتزايدة على مساعدة بلدان البرنامج. وأعرب وفد عن القلق من البطء الذي يعتري البرامج. وحث وفد آخر، مشيدا بالأهمية القصوى لأنشطة الدعوة بالنسبة لنجاح جميع البرامج، على إيلاء عناية خاصة لتمويل ذلك المجال البرنامجي الأساسي، وأن يحمي الصندوق على الأقل الحصة القائمة من الموارد المخصصة لمهمة الدعوة.

٢١٢ - وفي الرد الذي قدمه نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) شكر للوفود تعليقاتها. وبيّن أنه فيما يتصل بالفجوة بين الموارد الفعلية والإيرادات المتوقعة، يتفق مع الرأي القائل بأن الصندوق ربما يكون قد أفرط في التفاؤل في تقديراته. ولاحظ أنه في الوقت الذي ظلت فيه الإيرادات تنخفض خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن متوسط هذه الإيرادات لم ينخفض خلال السنوات العشر الأخيرة. وبالتالي، فإن المعدل السنوي لنمو الإيرادات أسس على معدل الزيادة الوسيطة، ومن ثم استخدمت نسبة ٧ في المائة. وأضاف أن استخدام معدل نمو سنوي أمر أساسي لتخطيط البرنامج المشترك بين الأقطار ونظام خدمات الدعم التقنية. ومن ثم، فقد كان من اللازم أن يقدم المجلس التنفيذي أرقاما نظرية على الأقل يمكن أن تستخدم لأغراض التخطيط. وردا على استفسار بشأن إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات، لاحظ أنه اقترح في البداية وجوب سعي صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تقديم إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠؛ لكن يبدو في الوقت الراهن أن الأمر سيكون أكثر واقعية لو قدم إطار العمل إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، وفيما يتصل بالاحتياطي التشغيلي، قال إنه سيخضع

للتنقيح في وقت لاحق. ولاحظ أن المجلس حدد مستوى ٢٠ في المائة من إيرادات الموارد العامة لكل عام بسبب الشك الذي يحوم حول مستوى إيرادات الصندوق، ومن أجل تمكينه من التعويض عن أي نقص غير منتظر في هذه الإيرادات. وبالنسبة إلى ميزانية الدعم لاحظ صعوبة تخفيضها. وقال إن الارتفاع الطفيف في النسبة المئوية لميزانية الدعم مرجعه إلى الانخفاض في الموارد العادية. وشدد على أن البرامج القطرية نفذت في حينها باستثناء حالتين اثنتين.

٢١٣ - وأضاف مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية مزيدا من الإيضاحات قائلا إن تسويات الاحتياطي التشغيلي يمكن أن تتم فقط في نهاية السنة المالية عندما تكون أرقام النفقات معلومة. وأشار إلى أن الاحتياطي التشغيلي استخدم لمعالجة مستلزمات التدفق النقدي بسبب الشكوك في تحصيل الاشتراكات. وأضاف أنه خلال عام ١٩٩٩ كان على الصندوق أن يقترض من الاحتياطي التشغيلي في ثلاث مناسبات. وبيّن أن مراجعة الاحتياطي التشغيلي يمكن أن تجري بعد سنة من اعتماد إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات والدورة الأولى لإعلان التبرعات. وأوضح، مشددا على أن ميزانية الدعم التابعة للصندوق صغيرة ومتواضعة، وأنه في الوقت الذي زادت فيه ميزانية الدعم كنسبة مئوية من الموارد العادية، فإن المبلغ المطلق خفض بمليوني دولار. وبالنسبة إلى إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات، أعرب عن ارتياحة للتقدم المحرز في وضع الإطار، وشكر للمجلس التنفيذي دعمه وتوجيهه. ولاحظ أنه بسبب تعقد عملية إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات وطابعها التدرجي، فإن الإطار سيقدم إلى المجلس خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وأشير إلى أنه بعد أن يجري تقديم إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، يمكن أن يبدأ إعلان التبرعات على أن يستمر حتى بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويمكن عندئذ أن يبلغ عن نتائج إعلان التبرعات خلال الدورة السنوية المزمع عقدها في وقت لاحق خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويتوقع أن يتزامن عقد دورتي الإعلان عن التبرعات لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠١.

٢١٤ -وعقب الرد الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، أخذ أحد الوفود الكلمة مجددا وأعرب عن شكره للتوضيحات الصريحة التي قدمها الصندوق. وأشار الوفد إلى أن منهجية خطة العمل تطرح مشاكل معينة؛ كما أن تقلب معدلات أسعار الصرف يزيد المشاكل حدة. فعلى سبيل المثال، زاد بلد هذا الوفد من مساهمته إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ١٨ في المائة بالعملة الوطنية، لكن بسبب سعر صرف الدولار غير المؤاتي انقلبت هذه الزيادة إلى نقصان. وحذر الوفد من عدم قدرة إطار العمل للتمويل المتعدد السنوات على حل تلك المشاكل وأشار على المجلس التنفيذي بوجوب إيلاء العناية المستمرة لهذه المسائل. وتساءل الوفد عما إذا كان ممكنا للمجلس أن يأذن بمستويين للنفقات، يمثل أحدهما سقفا منخفضا والآخر سقفا مرتفعا، يمكن أن تستخدمهما المديرة التنفيذية حسب مستوى الإيرادات. وطلب الوفد من الصندوق تقديم مزيد من المعلومات عن الاحتياطي التشغيلي خلال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩.

٢١٥ - وشكر نائب المديرة التنفيذية للوفد اقتراحاته البناءة وقال إن اعتماد مستويين للنفقات يمكن أن يشكل تدبيرا مرحليا مفيدا.

٢١٦ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٩٩ – خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٣ وسلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ – يحيط علما بالمقترحات المقدمة من المديرة التنفيذية بشأن تخطيط الموارد البرنامجية، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1999/9؛

٢ – يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ٢٠٠٠ بمستوى معادل للموارد الجديدة المتوقعة القابلة للبرمجة لعام ٢٠٠٠، والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أي زيادات أو انخفاضات ملموسة في الإيرادات المقدرة لعام ٢٠٠٠؛

٣ – يحيط علما بالتقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة للتخطيط البرنامجي للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٣: ٢٤٢ مليون دولار لعام ٢٠٠١؛ و ٢٥٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٢؛ و ٢٦٧ مليون دولار لعام ٢٠٠٣؛ ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعيد النظر في هذه التقديرات لدى إعداد إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٤ – يؤيد استخدام الموارد الجديدة القابلة للبرمجة لأغراض التمويل المتعدد الأطراف والثنائي بمقدار ٣٥ مليون دولار سنويا لفترة السنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٣؛

٥ – يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ تقريرا عما يحرز من تقدم في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات، كما هو متوخى في المقرر ٥/٩٩.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

خامس عشر – استراتيجية الإعلام والاتصال

٢١٧ –قدم مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية تقريرا شفويا عن تنفيذ المقرر ١٣/٩٧ المتعلق باستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال. وألقى الضوء على استراتيجية الإعلام والاتصال في جميع المستويات، بما في ذلك مستوى البرامج القطرية، وهي استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة الصندوق المؤسسي على عرض رسالاته بفعالية باستخدام أفضل وسائل الإعلام الممكنة وأكثرها فعالية. وأشار إلى أن الصندوق يعالج مشاكل أو أهدافا محددة ذات رسالات ملائمة تستهدف جماهير بعينها ومستخدما أكثر الأدوات فعالية، ومنها وسائل الإعلام ونشر الكراسات وعقد الاجتماعات المباشرة مع الأطراف وإيفاد السفراء الخاصين. وقد عمل الصندوق مع حلفائه حيثما أمكن، ومنهم قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون، والمسؤولون الحكوميون، والمشاهير، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. وفي عام ١٩٩٩، وبدعم من مؤسسة وليام هـ. غيتس، ساعد الصندوق لأول مرة في تمويل فيلم إخباري تلفزيوني. وأشار المدير إلى أن الدعوة على النطاق الدولي باهظة التكلفة وأن الصندوق مضطر إلى الاعتماد على فترات الإذاعة المجانية. وقد أدت حملة الصندوق المعروفة باسم ''وجها لوجه'' إلى توحيد ١٨ منظمة غير حكومية أوروبية في تحالف يهدف إلى تعزيز الصحة الإنجابية وتحقيق المساواة والإنصاف

بين الجنسين وتقديم المعونة إلى البلدان النامية. واستخدمت الحملة سفراء خاصين، ليساعدوا في تحقيق اهتمام إيجابي من جانب الجمهور وتكوين تعاطف ودعم للقضايا الأساسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق وسع نطاق حملته المسماة ''وجها لوجه'' لتشمل بلدان البرنامج بالاستعانة بمواطنين معروفين جيدا كسفراء خاصين للترويج للأنشطة ذات الأهمية. وأشار المدير إلى أن المعوقات الرئيسية التي واجهها الصندوق في الاضطلاع بأنشطته في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال تمثلت في وجود معارضة صريحة وفي محدودية الموارد وقلة الموظفين. وأضاف أن الصندوق صغير وقضاياه حساسة ويعتبر هدفا سهلا للجماعات المعارضة التي كثيرا ما تسيء تأويل سياساته وتشارك في تشويه المعلومات عنه. وأكد المدير أن أنشطة الدعوة والأنشطة الإعلامية للصندوق تتحسن كل عام ويبدو أن أثرها يتعاظم على الرغم من هذه المعوقات.

٢١٨ -وذكرت عدة وفود أن ما يبذله الصندوق من جهود وما حققه من إنجازات في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال والدعوة تركت لديها أثرا إيجابيا، وأعربت عن ارتياحها لذلك. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لما أنجزه الصندوق على قلة موظفيه ومحدودية ميزانيته. وأثنت عدة وفود على الصندوق لاستخدامه سفراء خاصين ليعملوا في مجال التوعية والترويج لقضايا السكان والتنمية، ومنها مسائل الصحة الإنجابية والإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار وفدان إلى لزوم استخدام السفراء الخاصين في الأوضاع التي يمكن أن يحققوا فيها أكبر قدر من الفعالية، ورأى أيضا أن تستمر جهودهم لفترة من الوقت.

٢١٩ -ولاحظ أحد الوفود أن الصندوق اضطلع بأنشطة فعالة في مجال الدعوة باستخدام وسائل الإعلام، إلا أنه اقترح أن يركز الصندوق على الدعوة من خلال مختلف وسائل الترفيه. وأضاف هذا الوفد قائلا إن على الصندوق أن يركز على التعاون مع وزارة الصحة في كل بلد برنامجي لكفالة إدراج المعلومات المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية في الكتب والمواد المدرسية المتعلقة بتعليم الكبار. وأشار إلى أن ذلك يمكن الصندوق من الوصول إلى جماهير أوسع ومن تبديد أي معلومات خاطئة في الوقت ذاته. وأضاف الوفد ذاته قائلا إنه في ضوء مشاركة الصندوق في أنشطة الصحة الإنجابية في الحالات الطارئة، ينبغي بذل جهود لكفالة أن تكون استراتيجية الصندوق في مجالي الإعلام والاتصال متناسبة مع الأوضاع الجديدة التي يعمل فيها الصندوق. وفي حين أعرب وفد آخر عن ارتياحه الشديد لتحسن أثر الجهود التي يبذلها الصندوق في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال، شدد على الحاجة إلى مواصلة العمل على مكافحة المعلومات المضللة في مجالي السكان والصحة الإنجابية.

٢٢٠ -وأثنى عدد من الوفود على الصندوق لما يبذله من جهود في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال والدعوة، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وأعربت عدة وفود عن ارتياحها أيضا إذ لاحظت استخدام الصندوق للإنترنت والقنوات المتعددة الوسائل لبث المعلومات والتوعية. واستفسر أحد الوفود عن خبرة الصندوق في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وطلب وفدان معلومات بشأن تقييم أنشطة الصندوق في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصال والدعوة. واستفسر أحد الوفود عن كيفية استخدام التقرير المتعلق بالدعوة على الصعيد الميداني. وأشاد وفد آخر ببرامج الدعوة الناجحة العديدة التي تتلقى الدعم من الصندوق، ولاحظ أن فيلما وثائقيا بشأن برامج تعليم مبادئ القراءة والكتابة والصحة الإنجابية أنتج في بيرو وتلقى

الدعم من الصندوق، وحاز على جائزة قيِّمة في مهرجان دولي للأفلام نظم في كوبا في عام ١٩٩٨. وأكد الوفد أنه ينظر إلى هذه الجائزة لا باعتبارها مجرد جائزة مقدمة إلى بيرو لكن باعتبارها مقدمة إلى العالم النامي. وأضاف أن الفيلم الحائز على الجائزة استخدمته أيضا بلدان أخرى للمساعدة في جمع أموال لبرامج في مجال الصحة الإنجابية.

٢٢١ -وأعرب مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية، في رده، عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات واقتراحات وتشجيع. وأشار إلى أن الصندوق يعمل في مجال الدعوة عن طريق وسائل ترفيهية، وإن كان ذلك عملا باهظ التكلفة. وأضاف قائلا إن الصندوق سيواصل توسيع نطاق تعاونه مع وزارات الصحة ووزارات التنمية في بلدان البرنامج. ولاحظ أن الصندوق استجاب على الفور لأزمة لاجئي كوسوفو وتمكن من جمع موارد وفيرة للاجئي كوسوفو، وللاجئين في أفريقيا، ومنهم اللاجئون في جمهورية تترانيا المتحدة. وأشار إلى أن جميع البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق تتضمن أنشطة في مجال الدعوة. وبالنسبة لإعطاء أمثلة عن الخبرة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، أشار إلى أن القرص الموسيقي الكيني المعنون ''أريد أن أعرف'' أنتجته مجموعة تسجيل محلية تحت رعاية الصندوق. وقد أصبح هذا القرص الذي يروج ثقافة الصحة الإنجابية والسلوك الجنسي المسؤول لدى الشباب أغنية رائجة في كينيا. واكتسب أيضا شعبية في نيجيريا وأصبح منطلقا لسلسلة تلفزيونية أسبوعية معنونة أيضا ''أريد أن أعرف''. وعلى نفس الغرار سهل الفيلم الوثائقي المتعلق ببرنامج تعليم مبادئ القراءة والكتابة والصحة الإنجابية الذي تلقى الدعم من الصندوق في بيرو جمع الأموال وتكرار البرنامج في بلدان البرنامج الأخرى. واستخدم فيلم أنتج في كوت ديفوار وحاز جائزة في مونتريال بكندا، لأغراض أنشطة الدعوة والأنشطة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال في بلدان أخرى في أفريقيا.

٢٢٢ - وأشار المدير إلى أن سفراء الصندوق الخاصين كلفوا بأعمال كثيرة للترويج والدعوة في مجال السكان والصحة الإنجابية ومجالات الاهتمام الرئيسية الأخرى لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع ذلك، لم تكن هناك ازدواجية في أنشطتهم. وأشار المدير إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية في مجالات الدعوة والإعلام والتثقيف والاتصال. وقال إن دليل تطبيق مفهوم الدعوة أرسل إلى جميع المكاتب القطرية التابعة للصندوق، وإن التدريب في مجال الدعوة يقدم لممثلي الصندوق. وفيما يتعلق بالتقييمات، أشار المدير إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومعه عدة مؤسسات أجروا تقييما في عام ١٩٩٨ لأعمال الدعوة المشتركة مع منظمات أوروبية غير حكومية. وأجرى الصندوق أيضا دراسة استقصائية أوروبية في عام ١٩٩٧، وقدم الدعم لإعداد دراسة استقصائية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨ ستجري متابعتها في غضون بضع سنوات لقياس أثر أنشطة الدعوة على الرأي العام. وأضاف أنه حصل على تعقيبات بشأن المنشورات ونشرات الدعوة من المستعملين النهائيين، بما في ذلك الحكومات ووسائل الإعلام. وأكد أن التقييمات المتعمقة تكلف عادة أكثر من أنشطة الدعوة الأصلية، ولا جدوى من إجرائها بالنسبة لمنظمة صغيرة محدودة الموارد المالية والبشرية. ومع ذلك، فإن الصندوق بموارده المحدودة، سيواصل التقييم والتكييف وبذل قصاراه، لتنفيذ استراتيجيته المتصلة بالإعلام والاتصال بفعالية.

٢٢٣ - وأحاط المجلس التنفيذي بالتقرير الشفوي المتعلق بتنفيذ استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال.

سادس عشر - مسائل أخرى

تقرير عن مبادرة منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا

٢٢٤ - قدمت مساعدة مدير البرنامج ومديرة مكتب سياسة التنمية تقريرا مرحليا شفويا عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المشاركة في رعاية مبادرة تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة من أجل أقل البلدان نموا. وأشارت إلى أن العولمة وتخفيف القيود الاقتصادية باتا من الاتجاهات المميزة لعالم اليوم. وقد اتخذ معظم البلدان تدابير لتخفيف القيود على اقتصاداتها، لكن حجم التجارة المحررة من القيود ليس كافيا، لأنه يجب على البلدان إلى جانب ذلك، أن تتبع سياسات اقتصادية كلية سليمة وإدارة جيدة. ورأت أن هذين العاملين يتيحان للتجارة الدولية أن تكون محركا للنمو والتنمية البشرية المستدامة.

٢٢٥ - وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بدور مهم كمنظمة مشاركة في رعاية الإطار المتكامل عن طريق المساعدة في إعادة النظر في آليات الربط والتغذية المرتدة بين العولمة والتنمية البشرية المستدامة. وقد وزعت مذكرة إحاطة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف. ومن بين الإنجازات الرئيسية المحرزة أن ٤٠ بلدا من البلدان الأقل نموا البالغ عددها ٤٨ بلدا، قدمت تقييمات للاحتياجات أعدت لها ردود متكاملة. وانتقالا إلى الخطوة التالية، وهي إعداد برامج متعددة السنوات لتقديم المساعدة التقنية، رأت أن عددا من التحديات يتعين مواجهته ويشمل مسائل التنسيق على الصعيد الوطني، بما في ذلك العلاقات بين الإدارة العامة والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية، ومسائل تحديد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية وتحديد مواقيت ومراحل تخفيف القيود التجارية.

٢٢٦ - وعلى الصعيد القطري، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرع في إعداد برامج متعددة السنوات لتقديم المساعة التقنية في أنغولا وغامبيا وغينيا ومالي ومالديف وهايتي. واتخذت اجراءات لتعزيز التعاون بين الوكالات المشاركة في تقديم الرعاية من خلال إنشاء موقع على الشبكة العالمية ومن خلال تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والاستشاريين والمشاركة في إعداد البرامج وإجراء استعراضات الأنداد. وشملت الأنشطة الأخرى حلقة عمل نظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب أفريقيا استعدادا للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وقدمت عدة بلدان إشعارات رسمية بشأن الإجراءات المتخذة لصالح التجارة وزيادة سبل الوصول إلى الأسواق. غير أن هناك حاجة إلى موارد لكفالة التنفيذ الناجح للإطار المتكامل. وأكدت مساعدة المدير الحاجة إلى وجود التزام أساسي بمواصلة توفير مزايا التجارة والاعتراف بما لأقل البلدان نموا من احتياجات خاصة، لأنه إذا أريد قيام نظام تجاري ناجح متعدد الأطراف تحكمه القواعد، فسيتعين على الجولة التالية من المفاوضات أن تعتبر التجارة والتنمية مجالين مرتبطين ارتباطا وثيقا.

٢٢٧ - ورحب أحد الوفود بدور البرنامج الإنمائي، مبرزا أهمية هذه المسألة. وقالت المتكلمة باسم الوفد إن على البرنامج الإنمائي أن يكون جهة تيسير في الأساس تركز على التنسيق بين المنظمات وتسهل مشاركة أقل البلدان نموا،

وهذه مهمة يضطلع بها البرنامج بالفعل. ولوحظ أن التجارة لا تحظى في بعض أقل البلدان نموا بالاهتمام الذي تستحقه، كما هو الأمر في عمليات المائدة المستديرة والفريق الاستشاري، حيث تكون القيادة فيها لوزارات المالية. وأشارت المتكلمة إلى أن بلدها سيولي عناية خاصة للتعاون المتصل بالتجارة في علاقاته الثنائية مع أقل البلدان نموا، وشجعت غيرها على ذلك.

٢٢٨ - وشكر وفد آخر البرنامج الإنمائي على المعلومات المقدمة والتقدم المحرز، ورحب بتقديم جلسات إحاطة مماثلة في المستقبل.

٢٢٩ - وأشارت مساعدة المدير إلى أن البرنامج الإنمائي يؤيد الملاحظة المتعلقة بالحاجة إلى زيادة مشاركة وزراء التجارة في اجتماعات المائدة المستديرة والفريق الاستشاري، وأن هذا الموضوع يواصل البرنامج الإنمائي وشركاؤه الدعوة له في مناقشاته مع البلدان.

٢٣٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق بمبادرة منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب

٢٣١ - أرجئ إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ تقديم التقرير المرحلي الشفوي عن أنشطة هذا البرنامج المشترك في عام ١٩٩٨ في جوانبها المتعلقة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ملاحظات ختامية

٢٣٢ - وجهت المديرة التنفيذية الشكر في بيانها الختامي إلى المجلس التنفيذي على توجيهاته البناءة والإيجابية. وأشارت إلى أن صندوق السكان يعتمد على المشورة والتوجيه المقدمين من المجلس. وكررت تأكيد الحاجة إلى زيادة الموارد، وأعربت عن سعادتها إذ لاحظت أن مسألة الموارد كانت محط اهتمام المجلس خلال السنة. وشكرت المجلس على ما بذله من جهود في سبيل تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات الذي يشكل أداة استراتيجية مهمة للتخطيط والبرمجة. وشكرت كذلك أعضاء المجلس التنفيذي على كلماتهم الرقيقة وملاحظاتهم المشجعة فيما يتعلق بأهمية وفعالية برنامج الصندوق. وأكدت أن موظفي الصندوق في كل من المقر والمكاتب القطرية كانوا ملتزمين ومجدين للغاية. وأشارت إلى أن على المجلس أن يضع في اعتباره عبء العمل المقترن بدورات المجلس التنفيذي والهيئات التشريعية الأخرى، ومتطلبات الإبلاغ المتعددة التي يجب على الصندوق الوفاء بها. ومع صغر حجم أمانة الصندوق وقلة عدد موظفيها، يكون الإعداد لدورات المجلس في حالات كثيرة تحديا كبيرا أمام الصندوق. واقترحت المديرة التنفيذية ألا يطلب تقديم أكثر من ورقتي عمل في مجال السياسة العامة سنويا، حتى يتسنى إجراء حوار أفضل مع المجلس، وحتى لا يختصر الوقت المخصص للأعمال اللازمة لإنجاز برنامج الصندوق.

٢٣٣ - واختتمت المديرة التنفيذية حديثها بتوجيه الشكر إلى الرئيس والمكتب وجميع أعضاء المجلس التنفيذي على هذه الدورة السنوية الممتازة. وشكرت المترجمين الشفويين وموظفي خدمات المؤتمرات وجميع موظفي الأمانة، بمن فيهم الزملاء من البرنامج الإنمائي، لكونهم كفلوا سير أعمال الدورة بيسر. ووجهت شكرها الخاص وتقديرها لأعضاء

المجلس التنفيذي المغادرين إلى أماكن عمل أخرى – وهم هانس لوندبورغ (السويد)، ودينو بيتي (سويسرا) ورونالدو باهاموندس (كندا) وألويزا فورغيتر (النمسا) وشيرلي بنكهام (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢٣٤ – وقدمت مساعدة مدير البرنامج ومديرة مكتب الموارد والشؤون الخارجية ملاحظات ختامية موجزة وأشادت بأعضاء المجلس التنفيذي الذين سيغادرون نيويورك قبل انعقاد الدورة التالية.

٢٣٥ – ووجه نائب الرئيس، السيد كوابينا أوساي – دانكواه (غانا)، الشكر للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أنشطة الدعوة التي تضطلع بها باسم الصندوق وعلى التعاون المقدم من الصندوق قبل الدورة وفي أثنائها. وأعرب عن فائق تقدير المجلس التنفيذي للمدير، وشكره على كل ما قدمه من دعم إلى المجلس التنفيذي. كما وجه الشكر إلى أعضاء المجلس ومراقبيه والأمانة وأعضاء مكتب المؤتمر والمترجمين الشفويين.

٢٣٦ –واختتم المجلس التنفيذي عمله باتخاذ المقررات التالية:

١٤/٩٩ – عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٩ بما يلي:

البند ١ – المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.3/Rev.1) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

وافق على الجدول الزمني الآتي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ رهنا بموافقة لجنة شؤون المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤ – ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣ – ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣ – ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١ – ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، على النحو الوارد في المرفق؛

اتخذ المقرر ٨/٩٩ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والمعنون الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ – التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٨، بما فيه التقرير المتعلق بتقارير وحدة التفتيش المشتركة والمرفق الإحصائي واستعراض إطار التعاون العالمي (DP/1999/15؛ DP/1999/15/Add.1؛ DP/1999/15/Add.2؛ DP/1999/CRP.7).

البند ٣ – إصلاح الأمم المتحدة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإصلاح الأمم المتحدة (DP/1999/16)؛

البند ٤ – التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/17)؛

البند ٥ – أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدات إلى ميانمار (DP/1999/18)؛

البند ٦ – استراتيجية الإعلام والاتصال

اتخذ المقرر ٩٩/١٠ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة؛

البند ٧ – تعبئة الموارد

أحاط علما بالتقرير المؤقت المتعلق بآثار استراتيجية التمويل على الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/20)؛

البند ٨ – التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اتخذ المقرر ٩٩/١١ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

البند ٩ – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٩٩/١٢ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1999/24)؛ وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ استعراضا مستكملا يشمل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1999/25)؛

البند ١٤ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٩/٩٩ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن إدارة المخاطر المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعراض الاحتياطي التشغيلي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠ - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1999/23؛ DP/1999/22/Add.2؛ DP/FPA/1999/8)؛

البند ١٥ - الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية للبرازيل (DP/1999/CRP.8)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ بشأن الأولويات البرنامجية، والعرض الاحصائي العام، والفعالية البرنامجية، والعرض الإقليمي والأقاليمي العام ((DP/FPA/1999/7 (Part. I)، (PART. I/Add.1)، و (Part. II) و (Part. III))، مشفوعا بالتعليقات الصادرة بشأنه؛

البند ١٢ - خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

اتخذ المقرر ١٣/٩٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وطلب سلطة الانفاق البرنامجي؛

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية المجازة من مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1999/10)؛

البند ١٣ - استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

البند ١٦ - مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بمبادرة منظمة التجارة العالمية من أجل أقل البلدان نموا؛

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المرفق

مشروع خطة العمل

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩

(١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

اليوم/التاريخ	الوقت	بند جدول الأعمال	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الموضوع
الاثنين ١٣ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	لاتخاذ إجراء	**المسائل التنظيمية**: جدول أعمال الدورة، والتقارير المتعلقة بالدورة العادية الثانية والدورة السنوية لعام ١٩٩٩، وقائمة بنود جدول الأعمال التي سيجري تناولها في عام ٢٠٠٠.
		٢		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			لاتخاذ إجراء	- إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣
			لاتخاذ إجراء	- تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١
			لاتخاذ إجراء	- الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٨
			للعلم	- استعراض وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			للعلم	- التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، بما فيه شراء السلع والخدمات
			للعلم	- معلومات بشأن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني في عام ١٩٩٨
			للعلم	- معلومات بشأن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني في عام ١٩٩٨: مذكرات إيضاحية
	مساء	٢		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)
الثلاثاء ١٤ أيلول/سبتمبر	صباحا	٢		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)

اليوم/التاريخ	الوقت	بند جدول الأعمال	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الموضوع
الثلاثاء ١٤ أيلول/سبتمبر	مساء	٦		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة - ميزانية السنتين المخصصة للدعم - الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٨
			لاتخاذ إجراء لاتخاذ إجراء	
الأربعاء ١٥ أيلول/سبتمبر	صباحا	٦		صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)
	مساء	٥		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة - تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ - الاحتياطي التشغيلي المناسب (٢١/٩٧) - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مسائل الموظفين (١٢/٩٩)
			لاتخاذ إجراء لاتخاذ إجراء للعلم لاتخاذ إجراء	
الخميس ١٦ أيلول/سبتمبر	صباحا	٤		الصناديق والبرامج الخاصة
	مساء	٧	لاتخاذ إجراء	- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٨/٩٧) صندوق الأمم المتحدة للسكان: خدمات الدعم التقني - خيارات المستقبل المتعلقة بخدمات الدعم التقني (٦/٩٨)
			لاتخاذ إجراء	
الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر	صباحا	٣	لاتخاذ إجراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها
	مساء	٨	لاتخاذ إجراء	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
		٩	للعلم	مسائل أخرى

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة

في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح نائب الرئيس، سعادة السيد جون آش (أنتيغوا وبربودا) الجلسة، مشيرا إلى أن الرئيس سعادة السيد أسدا جايناما (تايلند) أعرب عن أسفه للتغيب، بسبب مشاركته في اجتماع في بانكوك .

الترحيب بمدير البرنامج الجديد

٢ – رحب نائب الرئيس بمدير البرنامج الجديد، نيابة عن المجلس التنفيذي بكامله. وقال إنه رغم أن العديد من أعضاء المجلس قد التقوا به بصفة غير رسمية في الدورة السنوية، فإن الدورة الجارية هي أول دورة له بصفة رسمية. وأضاف قائلا إنه يريد أن يشيد بقدرته على القيادة وأن يرحب به أحر الترحيب. ومضى قائلا إن المجلس التنفيذي يقدر السجل المتميز لمدير البرنامج، داخل الأمم المتحدة وخارجها. فتفانيه من أجل التعاون الإنمائي معروف جدا ولهذا السبب فإن المجلس التنفيذي يتوقع شراكة مثمرة معه. وقد انضم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البرنامج في وقت حاسم يتسم فيه الدعم المقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية بعدم الاستقرار في حين أن احتياجات بلدان البرامج آخذة في الازدياد. وقد استمع المجلس إلى بيانات عديدة أعرب فيها عن التأييد لعمل البرنامج الانمائي في بلدان البرامج فضلا عن الأمل في أن تتمكن المنظمة من إحداث فرق في حياة الذين يعيشون في فقر. ومهما بدت التحديات الكامنة في الأفق جسيمة، فإن مدير البرنامج أهل جدا، بناء على ما شاهده المجلس، للاضطلاع بالمهام المطلوبة. وأكد نائب الرئيس على الدعم الكامل للمجلس التنفيذي للأهداف التي يتقاسمها مع مدير البرنامج في مجال التعاون الإنمائي، وخاصة الالتزام بتحسين معيشة الشعوب في بلدان البرامج من خلال برنامج إنمائي يتسم بالقوة والكفاءة. وأضاف أن المجلس يتطلع إلى العمل الوثيق مع مدير البرنامج في السنوات المقبلة.

٣ – ورحبت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمدير البرنامج الجديد وتمنت له النجاح في وظيفته الهامة المليئة بالتحديات. ولاحظت أن الصندوق يقيم منذ سنوات عديدة علاقات عمل وثيقة ومثمرة معه، في مجال المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة مثلا، التي ترأس خلالها كل منهما فرقة عمل مشتركة بين الوكالات داخل لجنة التنسيق الإدارية.

٤ – ولاحظت المديرة التنفيذية، وهي تؤكد من جديد التعاون الوثيق القائم بين الصندوق والبرنامج الإنمائي، أن المنظمتين تعملان اليد في اليد، لا في دورات المجلس التنفيذي فحسب بل أيضا في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك. فالسكان والتنمية مجالان يكملان بعضهما البعض، وسيظل هذان المجالان بدون شك، في الألفية الجديدة، يتطلبان التعاون المشترك من كلا المنظمتين في مواجهة التحديات الكامنة في الأفق. وشددت على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه عضوا في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يتطلع إلى جانب المنظمات الأخرى في المجموعة، إلى العمل مع مدير البرنامج على مواصلة العمل الجيد الذي بدأه سلفه بالفعل.

٥ - وأثنت المديرة التنفيذية على مدير البرنامج للخطوات الفورية التي اتخذها للدفاع بفصاحة وقوة عن قضية التنمية وتعددية الأطراف والأمم المتحدة، وخاصة الحاجة إلى الموارد. واختتمت حديثها قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتطلع إلى إقامة تعاون ممتاز مع مدير البرنامج وفريقه في الأشهر القادمة والسنوات القادمة.

جدول الأعمال وخطة العمل

٦ - أوضحت أمينة المجلس التنفيذي بالتفصيل العناصر الواردة في الوثيقة DP/1999/L.4، وجدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل للدورة. وأشارت إلى أن الوثائق التالية قد صدرت بالإضافة إلى الوثائق المذكورة في الوثيقة DP/1999/L.4: DP/1999/L.29/Corr.1 التي عدلت مقرر المجلس التنفيذي ٩٩/١١؛ و DP/1999/CRP.12 المتعلقة بإطار نتائج الاستراتيجية؛ و DP/1999/42 المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛ و DP/1999/CRP.13 المتعلقة بمسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين. ولاحظت أن الوثيقة DP/1999/CRP.10 المتعلقة بالمراجعات الخاصة لحسابات نظم المعلومات ونفقات إدارة التغيير المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لن تصدر حيث أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة DP/1999/33 تضمن المعلومات ذات الصلة بتلك المراجعات. ولاحظت أن بعض الوثائق لم تصبح متاحة باللغات الأخرى إلا ذلك الصباح. ويعود التأخير إلى شدة كثافة عبء عمل خدمات المؤتمرات خلال أشهر الصيف التي يجري فيها إعداد وثائق الجمعية العامة.

٧ - ولاحظت أمينة المجلس أن اجتماعا غير رسمي للمجلس التنفيذي سيعقد بعد ظهر ١٤ أيلول/سبتمبر، بسبب افتتاح الجمعية العامة في تلك العشية. وسيلتقي مدير البرنامج أيضا بالمجلس بصفة غير رسمية في تلك العشية مع فريقه الانتقالي. وتشمل الاجتماعات غير الرسمية الأخرى جلسات إحاطة إعلامية بشأن الذكرى السنوية العشرين للتعاون بين البرنامج الإنمائي والصين، وبرنامج سيميبالاتينسك في كازاخستان، والتقرير التقييمي لقائد الفريق عن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.4)، بصيغتهما المنقحة شفويا.

٩ - واعتمد المجلس التنفيذي التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ .(DP/1999/13)

١٠ - وتأجل اعتماد التقرير عن الدورة السنوية (DP/1998/28) إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، في انتظار صدوره باللغات الأخرى.

١١ - ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد دوراته في عام ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠: ٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠*
(دورة مشتركة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٣ -٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١٢ - ووافق المجلس التنفيذي على القائمة الأولية بالبنود التي سيناقشها في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، على النحو الوارد في مرفق المقرر ٢٥/٩٩.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على إدراج القائمة الأولية بالبنود التي سيناقشها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠ (DP/1999/CRP.11) في مشروع خطة العمل لعام ٢٠٠٠.

١٤ - وأشارت أمينة المجلس إلى أن المجلس سيدعى في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، في إطار البند ٤، المتعلق بالمسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة، إلى تناول النظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وزعت في الدورة الجارية مذكرة توضيحية ومرفقان، بما في ذلك مشروع النظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة. وستشكل المذكرة أساسا للوثيقة الرسمية التي ستصدر والتي سينظر فيها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠. وسيُمكِّن توزيع مشروع النظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة في الدورة الجارية المجلس من الدخول في مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع إذا لزم الأمر.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

١٥ - قدم مدير البرنامج هذا البند. وأكد على الحاجة إلى إعادة أسس الثقة بين بلدان البرامج والجهات المانحة، وبين الحكومات والإدارة وبين الإدارة والموظفين، وهذه عناصر لازمة إذا أريد إعادة بناء البرنامج الإنمائي. وأعطى لمحة عامة عن الحالة المالية، التي اتسمت بالانخفاض المطرد للموارد الأساسية منذ خمس سنوات تقريبا، حيث بلغت التبرعات لعام ١٩٩٩ قرابة ٧١٨ مليون دولار، مسجلة انخفاضا مقارنة بقرابة ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وقال إنه تقدم للمجلس ميزانية دعم لفترة سنتين يبلغ معدل نموها صفرا وتنطوي على تخفيض آخر قدره ٢٧,١ مليون دولار مقارنة بالميزانية السابقة. ويعني الانخفاض المستمر لتبرعات الجهات المانحة أن المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي أعطيت تعليمات بتخفيض أموالها فيما يتعلق بهدف المخصصات من الموارد الأساسية بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وأشار إلى أن البرنامج يتزلق منذ عام ١٩٩٦ عندما جرى مط الموارد التي كانت تغطي في الأول ثلاث سنوات لكي تشمل سنة رابعة. ولم يتح الإطار التمويلي المتعدد السنوات دفع التبرعات بالشكل الموعود به الذي يتسم بقدر أكبر من الاستقرار والذي يمكن التكهن به. وترتب على جميع هذه العوامل توفر موارد أقل بكثير للعمل الفعلي المتعلق بالفقر.

١٦ - وكما أشار إلى ذلك، فإن انخفاض تبرعات الجهات المانحة للبرنامج الإنمائي يعني أن الإسقاطات الفعلية للإيرادات انخفضت إلى ٧١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وأكد أن تخفيضات الميزانية قد قوضت البرنامج الإنمائي لأنه بالرغم من الإصلاحات السليمة التي جرت، فإن المنظمة قلصت نتيجة لانعدام التوظيف أو التدريب أو الاستثمار في الموظفين. وأضاف أن برنامجا إنمائيا قويا يحتاج إلى مستوى عال من الالتزام السياسي في البلدان المانحة وبلدان البرامج على حد سواء، بالتنمية وبدور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي وبالبرنامج الإنمائي ذاته.

١٧ - وطلب أن يعتمد المجلس الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقال إنه يحتفظ بالحق في الرجوع إلى المجلس، بعد إتمام العمل الداخلي للمنظمة بشأن خطة العمل الجديدة، والمزيد من المشاورات مع المجلس التنفيذي والسلطات في العواصم، إذا وجد ما يبرر ويدعم الحصول على المزيد من الموارد.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أكد مدير البرنامج على أهمية الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأطر النتائج الاستراتيجية بوصفها أدوات إدارة. وأشار أيضا إلى الأضرار المتكبدة بسبب العديد من التخفيضات في الميزانية وشدد على ضرورة تجديد الالتزام السياسي العام بالمنظمة. وفي هذا الصدد، يتعين على البرنامج الإنمائي أن يسعى إلى إيصال رسالته إلى رؤساء الحكومات وإلى الجمهور من أجل بناء الدعم السياسي للتعاون الإنمائي. وأشار إلى ما شهده أثناء جولاته الأخيرة إلى اليابان والصين، وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر، وكذلك في واشنطن لدى أعضاء الكونغرس من دعم للبرنامج الإنمائي. وأوضح أن مؤسسة نيت أيد (NETAID) مبادرة جديدة هامة ترمي إلى خلق جمهور من النشطين في مجال التنمية على الصعيد العالمي تشمل الشراكة بين البرنامج الإنمائي ومنظمات دولية وغير حكومية، وقطاع الشركات عن طريق نظم سيسكو وأوساط الفن الترفيهي.

١٩ - ومضى قائلا إن مهمة البرنامج الإنمائي واضحة: أن يكون في طليعة الكفاح من أجل التخفيف من حدة الفقر وأن يساند الأهداف الدولية التي حددت في المؤتمرات العالمية. وهناك حاجة إلى شحذ أنشطة المنظمة وتوضيحها والتخلي عن الأنشطة التي لم تعد ملائمة. وتعد الثقة التي وضعتها الحكومات في البرنامج الإنمائي لكي يوفر المشورة والدعم بشكل نزيه وموضوعي أحد المبادئ الأساسية. ويستعان في العديد من البلدان بصورة متزايدة بالدور الموثوق به للبرنامج الإنمائي في تقديم المشورة والدعم. وتمثل حالات ما بعد النزاع تحديات خاصة في مجال شؤون الحكم، ولكن البرنامج الإنمائي في حاجة أيضا إلى تنظيم المساعدة في فترة ما قبل الحكم. وهناك حاجة إلى شراكات واستراتيجيات جمع أموال ابتكارية تكون في صميم الدور التنسيقي للأمم المتحدة وتتجاوزه لتشجيع شراكات جديدة في القطاع الخاص واستراتيجيات لتمويل الاحتياجات الإنمائية لبلدان البرامج. ويؤدي البرنامج الإنمائي دورا أساسيا على الصعيدين العالمي والوطني في مجال الدعوة المتعلقة بقضايا التنمية البشرية والفقر، بطرق عديدة منها تقرير التنمية البشرية ونظرائه على الصعيد الوطني.

٢٠ - أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صعوبة الحالة التي يواجهها البرنامج فيما يختص بأنشطة تطوير قدرات موظفيه وتدريبهم وتعيينهم، التي تقلصت كثيرا خلال السنوات الأربع الماضية. وقال إن الوفورات في التكاليف ستتحدد مع تضييق مجالات المهام والتعمق فيها. وأن استثمارات جديدة ستتم من أجل إنشاء مؤسسة تنمية عالمية من الدرجة الأولى، استنادا إلى قوة آرائها ومشورتها. وقال إن هذه الاستثمارات ستساعد في تحقيق تحول المنظمة. وأعرب

المدير عن ثقته في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق الكثير، إذا وضع المجلس ثقته وموارده في هذه المنظمة، التي يحتاجها العالم وفقراء العالم.

٢١ - كان معروضا أمام المجلس الوثائق التالية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت البند ٢: الإطار التمويلي متعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣: تقرير مدير البرنامج (DP/1999/30) وإطار النتائج الاستراتيجية (DP/1999/CRP.12)، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١: تقرير مدير البرنامج (DP/1999/31)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/33)، والاستعراض السنوي للحالة المالية ١٩٩٨ مع معلومات إحصائية تفصيلية (DP/1999/32/Add.1) ، والتقرير الإحصائي السنوي ١٩٩٨، بما في ذلك شراء البضائع والخدمات (DP/1999/34)، ومعلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة للعام ١٩٩٨ مع شروحات توضيحية (DP/1999/35/Add.1)، وصندوق الأمم المتحدة الدوار لاستكشاف الموارد الطبيعية: تقرير مدير البرنامج (DP/1999/42).

٢٢ - شكرت الوفود مدير البرنامج على بيانه الافتتاحي والبرنامج على الوثائق التي قدمها لهم.

الإطار التمويلي متعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣

٢٣ - أعربت وفود كثيرة عن ترحيبها وتأييدها للتقرير الخاص بالإطار التمويلي متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/1999/30) وإطار النتائج الاستراتيجية (DP/1999/CRP.12). وهنأ متحدثون كثيرون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما أنجزه من عمل فيما يتعلق بالإطار التمويلي متعدد السنوات، وإطار النتائج الاستراتيجية، في غضون فترة زمنية قصيرة، موضحين التعاون الإيجابي في العمل بين المقر والمكاتب القطرية. ووصف عدد من المتحدثين البرنامج بأنه يُشكل جزءا من طلائع قوى الإصلاح. كما أشيد بعملية المشاورات غير الرسمية مع المجلس التنفيذي.

٢٤ - أشار متحدثون كثيرون إلى أن الإطار التمويلي متعدد السنوات سيشكل آلية ممتازة لتغيير المنظمة، بما في ذلك عن طريق استخدام مداخلات إنمائية ذات وضوح أكثر في الأهداف وبؤر التركيز، بعد إدخال نظام الإدارة المرتكزة على النتائج. ويصبح من الضروري، في هذا الصدد، أن يعمل البرنامج في المجالات التي يملك فيها تفوقا نسبيا. ومن الواضح أن البرنامج قد بدأ يسطع نجمه كوسيط وممهد في مجال التعاون الإنمائي. ولاحظت بعض الوفود أن عمل البرنامج يتواصل مع عمل البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة، في البلدان التي تُنفذ فيها البرامج. وأن عمل البنك الدولي، في مجالات العولمة والاستثمار والاستراتيجيات الإنمائية طويلة الأجل يجد ترحيبا خاصا. وتعتبر أطر النتائج الاستراتيجية مكونات بناء إنمائية تفتح الفرص أمام البلدان التي تُنفذ فيها البرامج.

٢٥ - أكد أحد الوفود أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان ذات الاقتصادات التي في حالة تحول، وأعرب عن أمله في ألا يتزعزع دور المنظمة بسبب استمرار تراجع حالتها المالية إذ لم يقتصر دور البرنامج على تنمية الأسواق، بل شمل إنشاء الهياكل القانونية والأطر التنظيمية، وكذلك تهيئة البيئة الملائمة للتنمية البشرية المستدامة.

٢٦ - اعتبرت وفود عديدة أن الإطار التمويلي متعدد السنوات يمثل الخطوط العريضة التي توجه أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات المستقبلية. فقد تولت المنظمة القيادة في السياق العام للإصلاح عبر عملية الإطار التمويلي متعدد السنوات. وبذا اكتسب عدم خضوع التمويل لسياسة الانتظار والترقب من قبل المانحين الرئيسيين أهمية حيوية. وأوضح أحد الوفود أن على مدير البرنامج أن ينتهز الفرص التي يوفرها الإطار التمويلي متعدد السنوات، من أجل إعطاء الأولوية لعمل البرنامج. وبذا يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حالة عدم ازدياد الموارد الأساسية إلى الحد المستهدف، في حاجة إلى أن يأتي بخطة طوارئ. وأكد بعض المتحدثين أن الإطار التمويلي متعدد السنوات لا يزال ''عملا في طور الإعداد''، مما يتيح المجال لتعديله وتشذيبه. لذلك السبب، ذكر بعض المتحدثين أنهم سيتجنبون التعليق على التفاصيل في هذه المرحلة.

٢٧ - لاحظت بعض الوفود أن فئات معينة من الأنشطة قد عُرفت بصورة معممة. وذكر وفد أن خمسة من فئات الأنشطة البرامجية تحتاج إلى المزيد من التوضيح الدقيق، من أجل تعزيز الإدارة الاستراتيجية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتضييق بؤرة تركيز مداخلاته. وأبلغ الوفد نفسه المجلس، أن اتخاذ القرار فيما يتعلق بالدعم المالي المستقبلي، سيرتبط مباشرة بتضييق بؤرة التركيز.

٢٨ - اقترح أحد الوفود، فيما يتعلق بعناصر محددة في الإطار التمويلي، تقديم إيضاحات أكثر تفصيلا في مجالات الإدارة الجيدة وتنسيق جهود الأمم المتحدة الإنمائية. وذكرت بعض الوفود أن هناك حاجة لإيجاد تحليل أفضل لنُهج ودور الشراكات، وحاجة خاصة للإحاطة بالنتائج المترتبة على المداخلات في مجالات مثل الدعوة وبناء القدرات. وقالت إن تنسيق دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يكون أكثر فعالية وأن ترتكز منطلقاته على النواتج.

٢٩ - ذكر متحدثون عديدون أن هناك حاجة لإيجاد مؤشرات ذات معنى بغرض قياس مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة أكثر فعالية. وأكدت بعض الوفود أن استخدام المؤشرات يجب أن يتم بالتعاون الوثيق مع الشركاء على المستوى القطري، في ضوء انعدام المعايير المتفق عليها بشأن هذه المؤشرات. وأنه يمكن استخدام المعايير المتفق عليها دوليا، مثل المعايير المعتمدة من قبل المؤتمرات الدولية. واقترح بعض المتحدثين إقامة حوار أكثر تفصيلا عن المؤشرات.

٣٠ - أبرز متحدثون عديدون الدور الأساسي الذي يلعبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الانتقال من حالة الطوارئ إلى التنمية، خاصة في المراحل الباكرة. وذكر أحد الوفود أن دراسة مستقلة أجرتها حكومته على عمليات البرنامج في المستوى القطري، أوضحت أن المنظمة في موقف يؤهلها لأن تؤدي دورا في المرحلة الباكرة التي تعقب الصراعات. وذكر متحدث آخر، في معرض حديثه عن عزم وفد بلده على تقديم دعم مالي، أن البرنامج يجب أن يلعب دورا رئيسيا في بناء السلام في كوسوفو.

٣١ - ركزت عدة وفود على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يتمكن من بلوغ الهدف التمويلي السنوي المحدد بمبلغ ١,١ بليون دولار من الموارد الأساسية، حسب الاتفاق الذي تم في قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨. وأن البرنامج يستطيع أن يمتنع صراحة عن إمداد البلدان التي تنفذ فيها البرامج إن لم يتلق الدعم المالي الكافي. وأن حقيقة

تراجع موارد الصندوق مع استمرار ازدياد مطالبه تثير القلق بصفة خاصة. وقد سبب تخفيض مخصصات هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية بنسبة ٢٠ في المائة مشاكل جمة. وذكر أحد المتحدثين أنه يتعين على مدير البرنامج أن يعمل بالتعاون مع الأمين العام من أجل استنفار الرأي العام الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لغرض وقف تراجع تمويل المساعدة الإنمائية وزيادتها. وأكد متحدثون عديدون أنه يجب تحقيق زيادة سنوية في المساهمة الأساسية إلى أن يتحقق الهدف المنشود.

٣٢ - ذكر أحد الوفود أنه سيزيد مساهمته المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ بأكثر من ١٠ في المائة، بناء على نتيجة دراسات داخلية أجراها على عمليات البرنامج على المستوى القطري وعلى علاقته بالبنك الدولي. وأكد الوفد أيضا أن امتلاك مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية للإطار التمويلي متعدد السنوات يجب استكماله من قبل الحكومات المانحة. ولفت عدد من المتحدثين الانتباه بصفة خاصة إلى الحاجة لتوسيع قاعدة المانحين، ودعوا إلى توزيع أنصبة الميزانية بينهم بصورة أكثر عدالة. وأعلن وفدان عن تخطيطهما للمحافظة على مستوى مساهمتهما لعام ١٩٩٩ في ميزانية البرنامج الأساسية، خلال السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وأكد أحد الوفود أن الطريقة الوحيدة لعكس الاتجاه التراجعي للمساهمات الطوعية في التمويل الأساسي للبرنامج، هو أن يعكس البرنامج آثار جهوده في محاربة الفقر وفي التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية في البرامج القطرية.

٣٣ - استفسرت وفود عديدة عن كيفية تضمين الأنشطة غير الأساسية في تصنيفات الإطار التمويلي متعدد السنوات. وذكر أحد الوفود أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يجب أن يربط الفئات البرامجية وغير البرامجية داخل الإطار العام للمخصصات القطرية، التي تغطي الموارد الأساسية وغير الأساسية، بغرض توفير المعلومات عن استخدام جميع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - فيما يختص بالتمويل غير الأساسي، أكد أحد المتحدثين أن البرامج التي تقوم على اقتسام التكلفة تعتبر مثالا رئيسيا لكيفية إمكانية أن يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الوسيط والممهد والمستشار. وبذا يصبح من غير اللائق أن تهاجم مشاركة الحكومات في اقتسام التكلفة بوصفها من وسائط التنمية، بينما يتم تأييد الإطار التمويلي متعدد السنوات، الذي يرمي إلى أن يصبح أداء برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنفس الطريقة التي يعمل بها البرنامج بالفعل، في البلدان التي تتميز بقوة ممارسة أنشطة اقتسام التكلفة. وأكد متحدث آخر اهتمامه القوي باقتسام التكلفة كأحد الوسائط، لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصبح يقوم، فيما يبدو، بدور الوكالة التنفيذية الذي يخرج عن إطار ولايته.

٣٥ - أكد متحدثون عديدون الحاجة لتبادل الخبرات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاءه الثنائيين في مجال الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك المؤشرات الإنمائية.

٣٦ - فيما يختص بالتقارير السنوية التي تركّز على النتائج، أكّد أحد الوفود أن بؤرة تركيز التقارير المتعمقة يجب أن تتمثل في المجالات التي تعكس القيمة المضافة والتفوق النسبي لمداخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأن كل تقرير من التقارير يجب أن يعكس بؤرة التركيز الحقيقية والآثار المترتبة على أنشطة البرنامج، مع الإشارة إلى نقاط الضعف

والقصور، وتقديم التوصيات في المجالات التي يتعيّن إدخال تعديلات على البرامج فيها. ولاحظ وفد آخر أن التقرير السنوي الأول المرتكز على النتائج لم يتضمن رؤية مدير البرنامج، لأنها قد تكون مبنية على نتائج متلقاة قبل إعداد تقرير الفريق الانتقالي. وذكر الوفد أيضا أن مكتب المجلس التنفيذي يجب أن يفحص الخيارات المنقحة فيما يختص بتوقيت الإطار التمويلي متعدد السنوات وإعداد التقارير بشأنه. وأثار وفد آخر تساؤلا يتعلق بتوقيت تقديم نتائج الإطار التمويلي متعدد السنوات في عام ٢٠٠٣، مع اعتماد الإطار لفترة السنوات الأربع التالية في الوقت نفسه.

٣٧ - وشدد وفد آخر على أهمية التحالفات الاستراتيجية بين البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى، وأشار إلى أن التقرير السنوي المتمحور حول النتائج يمكن أن يستخدم كأداة لإبراز إقامة هذه التحالفات وإظهار النتائج التي تحققت في هذا الصدد؛ وبهذا الشكل، يمكن أن يكون وسيلة لتعبئة الموارد. كما ينبغي للتقرير أن يعكس في النهاية تصورات البرنامج الإنمائي ويقدم دليلا قاطعا على إسهاماته في التعاون الإنمائي.

تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٣٨ - أعربت الوفود عن تأييدها لتقديرات الميزانية المقدمة في الوثيقة DP/1999/31. وكانت الميزانية ذات النمو الاسمي الصفري محل ترحيب.

٣٩ - وأشارت عدة وفود إلى الملاحظات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/33). وعلى وجه الخصوص، أشار عدة متكلمين إلى ما ورد في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/1999/33، التي لاحظت فيها اللجنة الاستشارية أن سيناريو الإيرادات الذي وضعت على أساسه الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد يكون غير واقعي إلى حد ما بسبب التخفيضات التي أعلنها اثنان من المانحين الرئيسيين، وارتفاع قيمة الدولار.

٤٠ - وأشار بعض المتكلمين إلى أنه قد يتعين إعادة النظر في ميزانية الدعم في عام ٢٠٠٠، استنادا إلى الموارد المتاحة وتوصيات فريق الانتقال. وأشار أحد الوفود إلى أنه بالإمكان إعادة النظر في الميزانية بغية الإفراج عن أموال تُخصص لزيادة تحسين النوعية وإعادة توجيه الأموال إلى الأنشطة البرنامجية الأساسية.

٤١ - وأشار نفس الوفد إلى أن البرنامج الإنمائي يمكن أن يحقق وفورات إضافية، وبخاصة في المقر، عن طريق عرض مجموعات من ترتيبات نهاية الخدمة ثم الإفراج عن الأموال لتعزيز تنفيذ البرامج في المجالات الرئيسية. وشدد عدة متكلمين على أهمية زيادة اللامركزية، واسترداد كامل التكاليف بالنسبة للأنشطة الخارجة عن الميزانية أو، مثلما دعا إلى ذلك أحد الوفود، استرداد كامل التكاليف مع إسهام إضافي من الأنشطة الخارجة عن الميزانية في موارد البرنامج الإنمائي العامة، وقيام الحكومات بدفع مساهماتها في تكاليف المكاتب المحلية بالكامل وفي الأجل المحدد. وشدد أحد الوفود على ضرورة وقف الاتجاه التصاعدي في التكاليف التشغيلية للبلدان المستفيدة من البرنامج، ولا سيما في ضوء خفض هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية.

٤٢ - وطلب وفدان المحافظة على الدور الاستراتيجي الرئيسي للمكاتب الإقليمية، ولاحظ أحد الوفود الدور الحاسم الذي يؤديه مكتب تعبئة الموارد والشؤون الخارجية. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء أي عمليات خفض أخرى لعدد الموظفين في منطقة الدول العربية. ولاحظ متكلم آخر أنه ما كان ينبغي خفض ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى أسلوب التوظيف المتبع فيه. وعرض متكلم آخر استضافة ممثلي جميع مكاتب الشراء وشُعب الإمدادات التابعة للأمم المتحدة في مؤتمر يعقد في المملكة العربية السعودية لمدة خمسة أيام.

إجابة البرنامج الإنمائي

٤٣ - أعرب مدير البرنامج عن عظيم سروره لما لاحظه من تأييد عام لتقديرات الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وإطار التمويل المتعدد السنوات. وأضاف أنه أحاط علما بدقة بالتعليقات المتصلة بضرورة توخي الحيطة المالية، والبيانات التي مفادها أن الميزانية يمكن أن تبدأ ولكن يجب أن تقابلها التعهدات المالية اللازمة. ومثلما لاحظ كثيرون، سوف يتعين استعراض الميزانية في ضوء استنتاجات فريق الانتقال ومستويات التمويل. وقد علم بوجود شعور مشترك بالإحباط في البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان المانحة إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ولاحظ أيضا الشواغل المتصلة بالمؤشرات المستخدمة في عملية إطار التمويل المتعدد السنوات، وبتجنب الإدارة الصغيرة النطاق. وأشار إلى أن إطار التمويل المتعدد السنوات يجب أن يكون أداة فعالة ووسيلة لإبلاغ المجلس التنفيذي بالنتائج، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وينبغي ألا يفرض شكلا من المشروطية أو طريقة للمراقبة لا تعكس أولويات البلدان المستفيدة من البرنامج. وسيقدم البرنامج الإنمائي التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن الإدارة العامة للمنظمة، وليس بشأن التفاصيل الصغيرة. وفيما يتصل بمسألة التمويل الأساسي مقابل التمويل غير الأساسي، لاحظ وجود تباين كبير بين آراء الوفود. وقد أثبتت جميع التعليقات وجود قدر هائل من الدعم لإدارة البرنامج الإنمائي، وبخاصة للفريق الذي يرأسه مساعد مدير البرنامج بمكتب التخطيط وإدارة الموارد، الذي عمل على وضع إطار التمويل المتعدد السنوات. وسيكتمل تقرير فريق الانتقال في الأشهر المقبلة، ويعقبه اتفاق بشأن أهداف الإدارة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الأهداف الداخلية وأهداف النواتج الخارجية في مجال الفعالية الإنمائية. ومن الضروري أن يكون هذا العمل مرتبطا بإطار التمويل المتعدد السنوات ضمن عملية واحدة. وإذا أبدى البرنامج الإنمائي بعض الآراء المختلفة بشأن الأولويات الاستراتيجية، سوف تدرج هذه الآراء في الأهداف الناشئة لإطار التمويل المتعدد السنوات. ولاحظ أن استعراض البرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠١ سيجري أيضا في أواخر عام ١٩٩٩. وهناك إسهام آخر هو الدراسة الاستقصائية للموظفين، التي لقيت معدل استجابة قدره ٥٠ في المائة. ومن المؤمل أن تتوافر، بحلول نهاية عام ١٩٩٩، فكرة واضحة عن التغييرات التنظيمية التي ستحدث، بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالموظفين وهي توزيع الموظفين على مراكز العمل، والتدريب، وعمليات ترك الخدمة الاختياري، والحاجة إلى استئناف التوظيف. ومهما كان حجم المنظمة، لم يعد بالإمكان تجاهل معايير الإدارة المتصلة بالتدريب وإعادة التدريب وتوظيف موظفين جدد. وأعرب مدير البرنامج عن اعتقاده بأن البرنامج الإنمائي يمكن أن يعرض على المجلس خطة أعمال جريئة تنطلق من المناقشة التي جرت في الدورة الحالية وتتمشى مع أهداف المنظمة ومهمتها. وأضاف أن هذه المرحلة هي بمثابة مفترق طرق، ذلك أن

وجود البرنامج الإنمائي في حد ذاته مهدد، ومن المستحيل مواصلة تصريف الأعمال كالمعتاد. ويجب على المنظمة أن تكسب ثقة المانحين من جديد وتستعيد فعاليتها على الصعيد القطري لتجتذب الدعم المالي والسياسي.

٤٤ - وشكر مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد المجلس على تعليقاته وأسئلته. وأضاف أن الدعم والتشجيع اللذين وفرهما المجلس ساعدا بقدر كبير في تنفيذ عملية الإطار الأول للتمويل المتعدد السنوات، وهي عملية ضخمة وشديدة التعقيد. ولاحظ أن كثيرا من الوفود ذكرت أن العملية لا تزال جارية، وأن البرنامج الإنمائي يسير في الطريق الصحيح وأن الحاجة تدعو إلى التعلم والصقل وتحسين النوعية باستمرار. وسيأخذ البرنامج الإنمائي في الاعتبار التعليقات التي أبديت في هذا الاجتماع وفي الدورات غير الرسمية بشأن المؤشرات والمصطلحات لكفالة الاتساق التام مع نصوص الاتفاقات الدولية. ويجدر الترحيب بالدعوات الموجهة لمواصلة العمل معا في إطار شراكات داخل المجلس وعلى الصعيد القطري، ولا سيما فيما يتعلق بالمواضيع الصعبة مثل مؤشرات التدخلات غير المادية وأساليب التعبير عن قيمة الشراكات. وإجابة عن سؤال أثير بشأن مواءمة اختصاصات المنظمة وكفاءات الموظفين فيما يتصل بأدوار البرنامج الإنمائي الاستشارية والتيسيرية والمتعلقة بالشراكات، لاحظ أن للبرنامج الإنمائي مجموعة من الكفاءات التي تُعرف على أنها مزيج من المهارات التقنية وأساليب العمل وأوجه السلوك والمواقف، سيجري تطويرها باستمرار. وفي هذا الصدد، يتيح إطار التمويل المتعدد السنوات أداة استراتيجية لإجراء استعراض دقيق للاحتياجات الناشئة إلى الكفاءات. وهو يتطلع إلى أن تتواصل، في الاجتماعات غير الرسمية، مناقشة إطار التمويل المتعدد السنوات، بما في ذلك التقرير السنوي المتمحور حول النتائج وموعد إعداده في عام ٢٠٠٠. وأشار إلى أن مسألة النسب الإدارية قد أثيرت. ويوافق البرنامج الإنمائي على قيمة هذه القياسات كأساس لمقارنة أداء المنظمة من سنة إلى أخرى، وكذلك مقارنة البرنامج الإنمائي بالمنظمات المماثلة، مع مراعاة ما يلزم مراعاته. وسيجري تناول هذه المسألة في الاجتماعات غير الرسمية إلى جانب التعليقات والأسئلة المتصلة باسترداد التكاليف ومسائل الموظفين. وبخصوص مسألة متعلقة بالموظفين، طمأن المتكلم المجلس التنفيذي بأن البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا ستلقى أقصى قدر من الحماية من عمليات خفض عدد الموظفين على الصعيد القطري. وشكر مساعد مدير البرنامج جميع الأعضاء على جهودهم الرامية إلى كفالة دفع التبرعات ومساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية في الوقت المناسب، ولا سيما المانحون السبعة المنتمون إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية الذين دفعوا مساهماتهم بالكامل، والمانحون الذين قدموا مدفوعات جزئية، وأعرب عن أمله في أن يقوم المانحون الخمسة المتبقون بتقديم مساهماتهم عما قريب. وذكر أن البرنامج الإنمائي يشعر بالارتياح لأن زهاء ٤٠ من البلدان المستفيدة من البرنامج قد زادت تبرعاتها المعلنة في عام ١٩٩٩ وشكرها على جهودها الرامية إلى كفالة دفع مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. وأضاف أن تقديم المدفوعات في الأجل المحدد مهم جدا، فحالة السيولة في البرنامج الإنمائي تبعث على القلق، إذ من المتوقع مواجهة مشاكل متصلة بالتدفقات النقدية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ومن المحتمل أن تدعو الحاجة إلى السحب من الاحتياطي لأول مرة منذ عدة سنوات. وأعرب عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لعرضها استضافة اجتماع للمسؤولين عن الشراء في الأمم المتحدة، سيجري تنسيقه عن طريق مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/33)، والاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨، وكذلك المعلومات الإحصائية المفصلة (DP/1999/32 و Add.1)، والتقرير الاحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، بما في ذلك مشتريات السلع والخدمات (DP/1999/34) والتقرير بشأن المعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني لعام ١٩٩٨ والمرفق الاحصائي (DP/1999/34 و Add.1) واعتمد المقرر التالي:

٢٣/٩٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التمويل المتعدد السنوات وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

ألف - الإطار التمويلي متعدد السنوات

١ - يعيد تأكيد مقرريه ٢٣/٩٨ و ١/٩٩؛

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الإطار التمويلي متعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/1999/30) وإطار النتائج الاستراتيجية (DP/1999/CRP.12)؛

٣ - يرحب بالإنجاز الهام الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وفي الميدان في مجال وضع الإطار التمويلي متعدد السنوات؛

٤ - يسلم بأن الإطار التمويلي متعدد السنوات يتيح التكامل بين أهداف البرنامج والموارد والميزانية والنتائج وبين هدفي زيادة الموارد الأساسية وتعزيز القدرة على التنبؤ بها؛

٥ - يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار الهبوط الشامل في مستوى الموارد الأساسية والاستمرار في زيادة الاعتماد على عدد محدود من المانحين؛

٦ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الحكومات التي حافظت على مستوى عال لمساهماتها الرئيسية والتي زادت من مساهماتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشجع جميع البلدان ولا سيما البلدان المانحة وغيرها من البلدان التي يكون في مقدورها أن تفعل ذلك على زيادة مساهماتها ودفع هذه المساهمات في الوقت المحدد للمساعدة في وضع أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحقيق هدف التمويل السنوي البالغ ١,١ بليون دولار؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم بالتشاور مع المجلس التنفيذي بمواصلة وضع وتنقيح الإطار التمويلي متعدد السنوات كأداة إدارية استراتيجية مع مراعاة المقررات ١٤/٩٤ و ١/٩٨ و ٣/٩٨ و ٢٣/٩٨ لتعزيز رؤية وتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المشترك والقطري ومراعاة الآراء التي أعربت عنها البلدان الأعضاء للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩؛

٨ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يواصل إجراء مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن زيادة تنفيذ دورة الإطار التمويلي متعدد السنوات بما في ذلك وضع مؤشرات ملائمة لقياس النواتج والنتائج وحجم ونطاق نظام الإبلاغ الذي يبدأ بتقديم التقرير السنوي الأول إلى المجلس التنفيذي بشأن النتائج ومجالات الأولوية لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل القضاء على الفقر وتقديم تعريف واضح لنواتج ونتائج البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٩ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يتيح إمكانية الاشتراك الكامل للبلدان المستفيدة من البرنامج في وضع إطار النتائج الاستراتيجية ورصدها والإبلاغ عنها؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ مقترحات لتنقيح واستكمال الإطار التمويلي متعدد السنوات حسب الاقتضاء ومؤشرات بكيفية الاستفادة من الدروس المستفادة من دورة الإطار التمويلي متعدد السنوات في الدورة التالية ومقترحات بشأن هيكل وتوقيت التقرير المتعلق بالإطار التمويلي متعدد السنوات؛

١١ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم كل سنة وأثناء الدورة الثالثة العادية إطارا مستكملا لتخصيص الموارد على أساس الجدول ٤ المدرج في إطار الموارد المتكاملة (انظر DP/1999/30 الفصل الخامس)؛

١٢ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم نتائج استراتيجية وأطر للموارد المتكاملة حسب الاقتضاء بشأن الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدراجها في الإطار التمويلي متعدد السنوات؛

باء - ميزانية السنتين

١٣ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من إطار الموارد المتكاملة للإطار التمويلي معدد السنوات على النحو الوارد في الوثيقة DP/1999/31 وكذلك للاهتمامات التي أعربت عنها الوفود أثناء الدورة الرسمية؛

١٤ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج على النحو الوارد في الفقرة ٣٨ إلى ٤٧ من الوثيقة DP/1999/31 بشأن موارد الوظائف المخصصة للمكاتب القطرية حسب المنطقة؛

١٥ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج على النحو الوارد في الفقرات ٤٨ إلى ٥٥ من الوثيقة DP/1999/31 بشأن المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الفقرات المذكورة آنفا ويحيط علما بالأحكام التالية:

(أ) يجب أن يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات بشكل كامل مع الحكومات بشأن التكاليف المرتبطة بهيكل المكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) يمكن تغطية المساهمات المتعلقة بتكاليف المكتب المحلي من خلال الآليتين الوارد وصفهما في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من الوثيقة DP/1999/31؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يتشاور مع البلدان المستفيدة من البرنامج بشأن طرق تلبية الالتزامات المتعلقة بتكاليف المكتب المحلي وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأنها؛

١٧ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج الوارد في الفقرتين ١١٢ و ١١٣ من الوثيقة DP/1999/31 بشأن برنامج دار الأمم المتحدة حسب الاقتضاء على ألا يقع عبء إضافي على البلدان المضيفة؛

١٨ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن الحالة الراهنة لممارسات استرداد التكاليف على النحو الوارد في الفقرات ١١٤ إلى ١٢٠ من الوثيقة DP/1999/31 ويطلب إلى مدير البرنامج أن يجري مشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن ممارسات استرداد التكاليف في ضوء الاستعراض الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا وفي ضوء أية تعليقات أخرى تقدمها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

١٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يجري مشاورات مع المجلس التنفيذي إذا اقتضت الحالة ذلك ومع مراعاة حالة الموارد عما إذا كانت هناك حاجة لتنقيح ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ويطلب إليه مواصلة بذل كل جهد ممكن لضبط تكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية في كل من المقر الرئيسي وفي الميدان؛

٢٠ - يوافق على اقتراح مدير البرنامج الوارد في الفقرات ١٠٥ إلى ١١١ بالوثيقة DP/1999/31 بشأن احتياطي إنهاء الخدمة والبالغ ٧ مليون دولار مع مراعاة التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ١٧ من الوثيقة DP/1999/33 ويوافق على اعتماد ١,٥ مليون دولار لاحتياطي التدابير الانتقالية؛

٢١ - يوافق على اعتمادات إجمالية قدرها ٦٠٠ ٣٧١ ٥٨٥ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام تقديرات الموارد البالغة ٠٠٠ ١٢٧ ٦٧ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية الناتجة عن اعتمادات صافيها ٦٠٠ ٢٤٤ ٥١٨ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

دعم البرامج		
المكاتب القطرية		٢٧٢ ٣٤١,٩
المقر الرئيسي		٥٩ ٦٩٤,٥
	المجموع الفرعي	٣٣٢ ٠٣٦,٤
الإدارة والتنظيم		١١٧ ١٩٣,٦
دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة		
المكاتب القطرية		١٠٠ ٧٢٩,٢
مكتب المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة		٢ ٥٨٣,١

مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات	٣ ٦٠١,١
متطوعو الأمم المتحدة	٢٩ ٢٢٨,٢
المجموع الفرعي	١٣٦ ١٤١,٦
إجمالي الاعتمادات	٥٨٥ ٣٧١,٦
ناقصا: تقديرات الإيرادات	٦٧ ١٢٧,٠
تقديرات الاعتمادات الصافية	٥١٨ ٢٤٤,٦

٢٢ - يأذن لمدير البرنامج بإعادة مناقلة الموارد بين خطوط الاعتمادات بنسبة ٥ في المائة كحد أقصى من خط الاعتماد الذي أعيدت إليه الموارد؛

الصناديق

٢٣ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على النحو الوارد في الوثيقة DP/1999/31؛

٢٤ - يوافق على الاعتمادات الإجمالية لكل من الصناديق على النحو التالي:

ميزانيات الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
مجموع الاعتمادات	١٣ ٥٩٤,٠	٧٤٠,٠	١١ ٦١٢,١

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

المركز التمويلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات التالية؛

٢٤/٩٩ - المركز التمويلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع القلق باستمرار الانخفاض الكبير في المساهمات الأساسية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولا سيما انخفاض الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية؛

٢ - يحيط علما مع القلق الأثر الذي يمكن أن يترتب من النقص في هذه الموارد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المستفيدة من البرنامج من أجل مساعدتها؛

٣ - يطلب من مدير البرنامج ومن المدير التنفيذي إطلاع الأمين العام بهذه الحالة الحرجة للموارد وذلك بغرض تعبئة دعم القادة السياسيين في العالم من أجل عكس الاتجاه في انخفاض المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٤٧ - ذكر أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر أنه يفهم أن الحالة الخطيرة التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تعزى للهبوط في الموارد الأساسية. وقد ضاعف من الحالة الاعتماد على عدد محدود من المانحين. وينبغي أن يركز الأمين العام على هذه المسألة وأن يشجع المانحين على المساهمة.

صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

٤٨ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية بعرض تقرير مدير البرنامج DP/1999/42 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية. وقد أعد التقرير استجابة للمناقشة التي جرت في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ عندما تساءل عديد من الوفود عن الحكمة في استمرار الصندوق. وقدم تقرير مدير البرنامج معلومات أساسية عن الصندوق وعن مركزه المالي وأوجز خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنهاء أنشطة الصندوق تدريجيا بنهاية عام ٢٠٠٠.

٤٩ - تلقى الصندوق على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة ما مجموعه ٩١ مليون دولار في شكل تبرعات وإيرادات أخرى من ٢٦ بلدا. بيد أن التبرعات قد تناقصت في السنوات الأخيرة وهبطت من مستوى ٣ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى مستوى ١,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨. ويرد في الوثيقة DP/1999/42 موجز للمركز المالي للصندوق.

٥٠ - وكما ورد في التقرير، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد إنهاء أنشطة الصندوق تدريجيا، وهي عملية يتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. أما بعد عام ٢٠٠٠، فإن دعم البرنامج الإنمائي للأنشطة على المستوى القطري في ذلك القطاع والذي يقدم وفقا لأطر التنمية البشرية المستدامة سيتم إدماجه في صلب أطر التعاون القطري، على أساس كل حالة على حدة. ولدى إنهاء الصندوق تدريجيا، يولى اهتمام دقيق للقضايا الرئيسية الثلاث التالية (أ) ضمان إنجاز جميع الالتزامات الحالية التعاقدية والمتعلقة بالمشاريع بطريقة مسؤولة؛ (ب) وضمان الحفظ الالكتروني لجميع المعلومات الصالحة للاستخدام التي جمعها الصندوق وإتاحتها لجميع البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛ (ج) وضمان استخدام رصيد الصناديق في نهاية عام ٢٠٠٠ في بناء أنشطة القدرات من أجل إدارة الموارد الطبيعية، السائدة كجزء من أطر البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتعاون القطري.

٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار التالي:

٩٩/٢٠ - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

إن المجلس التنفيذي،

يقر خطط إنهاء أنشطة صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية تدريجيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، المبينة في الوثيقة DP/1999/42.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ثالثا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

٥٢ - عرض مساعد مدير البرنامج البند، وأشار إلى أن أطر التعاون القطري الأولى لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/CCF/CAF/1 و Corr.1)، وأنتيغوا وبربودا (DP/CCF/ANT/1)، وإكوادور (DP/CCF/ECU/1)، وهايتي (DP/CCF/HAI/1 و Corr.1)، والتمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1/EXTENSION 1) كانت من بين آخر الأطر التي قدمت إلى المجلس التنفيذي في إطار ترتيبات البرمجة الجديدة التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٥. وحتى الآن، بلغ مجموع البلدان التي تنفذ فيها برامج والتي قدمت أطرا للتعاون القطري ١٥٦ بلدا، وأقر مدير البرنامج تقديم المساعدة إلى ٦ بلدان إضافية على أساس كل مشروع على حدة وما زال هناك برنامج قطري ينفذ في بلدين آخرين.

٥٣ - كما عرض مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/1999/36)، التي تأذن لمدير البرنامج بأن يواصل الموافقة على تقديم المساعدة لهذا البلد على أساس كل مشروع على حدة. وأعرب عن الأمل بأن يقدم إطار التعاون القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس في عام ٢٠٠٠.

٥٤ - ووفقا لما أبلغ به مدير البرنامج المجلس في بيانه، فإن الموارد التي خصصت أصلا لثلاث سنوات (١٩٩٧-١٩٩٩) قد مددت لتغطي سنة رابعة. ونتيجة لذلك، لا بد من تمديد عدد من أطر التعاون القطري حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

٥٥ - وأكد مساعد مدير البرنامج تزايد عدد البلدان التي تنفذ فيها البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعاني من أزمات أو في بداية طريقها للتخلص من أزمات تهدد سير أعمال حكوماتها وأفسحت لامركزية الترتيبات الإدارية التي وضعها البرنامج الإنمائي المجال أمام استجابة سريعة ومرنة. وتتزايد المنظمة اقتناعا بأن مواصلة الحد الأدنى من الأنشطة الإنمائية أثناء فترة الأزمة عنصر حيوي للسرعة في التأهيل والإنعاش والتنمية الطويلة الأمد.

٥٦ - ولا شك أن تركيز أنشطة البرنامج الإنمائي قد عُزز نتيجة للعمليات التي تجري على المستوى القطري لاستحداث أطر استراتيجية للنتائج، والمقترنة بوضع أطر التعاون القطري في صيغتها النهائية. ومن شأن وضع الأطر الاستراتيجية للنتائج كوسيلة إدارية أن يعزز التركيز على النتائج في أطر التعاون القطري. وبدءا من كانون الثاني/يناير

٢٠٠٠، سيتضمن الجيل القادم من أطر التعاون القطري، مزيدا من التفاصيل الملموسة عن النتائج المتوقعة. ويتم تدعيم الجهود المبذولة لتحسين الأداء وذلك عن طريق تدابير أخرى كثيرة الغرض منها ليس فقط زيادة التركيز بل أيضا تحسين الأثر والكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج المتوخاة. واشتملت هذه التدابير على: (أ) إجراء استعراض متعمق لكل إطار من أطر التعاون القطري قرب نهاية سنته الثالثة؛ (ب) وإجراء استعراض داخلي لتمحيص كل واحد من البرامج والمشاريع على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، بعد إقراره؛ (ج) وصياغة أطر التعاون القطري في إطار العمليات التي تجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، أي التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (د) وعقد اجتماعات دورية تضم رؤساء المكاتب الإقليمية ومساعد مدير البرنامج؛ (هـ) وإصدار دليل البرمجة الجديد للبرنامج الإنمائي في مطلع عام ١٩٩٩، الذي تضمن تشديدا على النتائج والمبادئ التوجيهية للبرمجة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ١/٩٨.

٥٧ - وتلزم الإدارة العليا بكاملها بمواصلة إبداء الفعالية والكفاءة في الاستجابة للاحتياجات الإنمائية الواردة في الأطر التي اتفق عليها مع البلدان التي تنفذ فيها البرامج وداخل ثوابت السياسة العامة للمجلس التنفيذي. وأوضح مدير البرنامج بصورة لا تدع مجالا للشك أن العمليات التي تنفذ على المستوى القطري ستعكس التركيز، الكفاءة، وفعالية التكلفة، والسرعة والأثر.

٥٨ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأولى لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/CCF/CAF/1 و Corr.1)، وأنتيغوا وبربودا (DP/CCF/ANT/1 و Corr.1)، وإكوادور (DP/CCF/ECU/1) وهايتي (DP/CCF/HAI/1 و Corr.1). وأحاط علما بالتمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1/EXTENSION 1).

٥٩ - وأعرب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن امتنانه للمجلس التنفيذي على الوثيقة DP/1999/36. واتخذ المجلس قرارا رئيسيا بالسماح بتقديم المساعدة إلى هذا البلد على أساس كل مشروع على حدة إلى أن تسنح الفرصة بوضع برمجة طبيعية. وخلال العقد الماضي، كانت المساعدات التي تلقتها جمهورية الكونغو الديمقراطية محصورة تقريبا في نطاق المساعدات الإنسانية أو الطارئة فقط. وقال إن البرنامج في بلده كان يستعرض دوريا في السنوات الماضية. وشكر مساعد مدير البرنامج للمكتب الإقليمي لأفريقيا على اهتمامه المستمر ببلده وحثه على مواصلة ذلك الاهتمام. ونظرا لاتساع رقعة جمهورية الكونغو الديمقراطية وطاقاتها الهائلة من الموارد الطبيعية، فإنها ليست بحاجة إلى مواصلة الاعتماد على المساعدات الطارئة. وعلى الرغم من الحرب الدائرة، أعرب عن أمله ببدء صياغة البرنامج القطري الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن بينها الأهداف المتعلقة بمجالات استئصال الفقر والخدمات الاجتماعية والبيئة والحكم السليم. كما أن تنفيذ أنشطة إنمائية في فترة ما بعد الأزمة ووضع استراتيجية لحشد الدعم لهذا البرنامج يمكن أن يحقق فوائد كثيرة. وأعرب عن رغبة وفده في إضافة إطار التعاون القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جدول أعمال المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠. والحرب في بلده كانت مدمرة في نواح كثيرة، وبصورة خاصة فيما يتعلق بعدد المقاتلين المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وعدد المشردين، واللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال الأكثر ضعفا. وثمة حاجة لما يتجاوز الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل مساعدة بلده.

٦٠ - وأثنى أحد الوفود على البرنامج الإنمائي في هايتي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وإكوادور لما يبذله من جهود. فالبرنامج في هايتي قد أحدث أثرا فعليا. ففي الوقت الذي عُلقت فيه المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ساهم البرنامج الإنمائي إلى حد كبير في الإصلاحات في مجال تصريف شؤون الحكم وفي تعزيز منظمات المجتمع المدني. وفي مجال سبل الرزق المستدامة، وفر البرنامج الإنمائي إمكانيات الحصول على مياه الشرب، وإنتاج الغذاء ودعم التعاونيات. وطلب وفده معلومات عن كيفية تأثر الأنشطة في هايتي اذا ما نقلت الأنشطة الصغيرة التمويل إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويتعين على البرنامج الإنمائي تركيز تدخلاته كجهة استشارية، وعنصر ميسّر ومحفز. أما البرنامج في إكوادور، فهو شديد الفعالية بفعل العمل المفيد الذي يقوم به الممثل المقيم. غير أن ثمة مسائل لم يبت فيها بعد في مجال نتائج أنشطة الأمم المتحدة في إكوادور. ويمكن تحقيق مزيد من الفعالية اذا ما أدرجت العمليات في صلب برنامج واحد، يرأسه ممثل البرنامج الإنمائي المقيم. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لعب الممثل المقيم دورا رئيسيا في المساعدة في إجراء الانتخابات.

٦١ - وذكر وفد آخر إحدى الصعوبات التي تواجه من حيث المبدأ في مجال إطار التعاون القطري لأنتيغوا وبربودا، نظرا لمؤشراتها الاقتصادية الإيجابية نسبيا. وقال الوفد إن لديه اسئلة حول جوانب البرنامج المتعلقة بمكافحة الفقر، التي تركز على جمع المعلومات. وثانيا، ثمة اسئلة تتعلق بالدراسات والتحليلات الاستراتيجية للحكم السليم المذكورة في الوثيقة. وينبغي أن تعود أنشطة البرنامج الإنمائي بالفائدة المباشرة على الشعب في أي بلد. وبالتالي، لدى وفده رأي شديد التحفظ في إطار التعاون الإقليمي لأنتيغوا وبربودا.

٦٢ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده إطار التعاون القطري لهايتي وصرح بأنه يلزم تقديم مزيد من الدعم الدولي. وتبرعت حكومة المتحدث في عام ١٩٩٧ بمبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق الاستئماني لشرطة هايتي الوطنية وحولت مؤخرا رصيد التبرع إلى الصندوق الاستئماني التابع للبرنامج الإنمائي.

٦٣ - وذكر وفد آخر بمقرر المجلس التنفيذي ١/٩٨ وفي رأي حكومة المتحدث أن أطر التعاون القطري التي رفعت في الدورة الراهنة لا تعبر بوضوح عن المبادئ التوجيهية التي أيدت في هذا المقرر. وحث المتحدث على وضع هذه المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ، وبصورة خاصة جعل تطبيقها على جميع أطر التعاون القطري في المستقبل سهلا. كما طلب المتحدث معلومات عن كيفية استخدام مبلغ ٣,٣ ملايين دولار الذي خصص كموارد أساسية لبرنامج إكوادور.

٦٤ - وأشار ممثل أنتيغوا وبربودا إلى وجود درب طويل ما زال على بلده قطعه على الرغم من ارتفاع رتبة الرقم القياسي للتنمية البشرية بها. وقال إن التكييف الهيكلي في الاقتصاد خلق لشعب بلده المشاكل الاقتصادية، والحاجة العامة إلى التركيز على تنمية الموارد البشرية. وأوضح أن تخريج بلده تدريجيا من المساعدة الإنمائية استنادا إلى معايير ضيقة، يتجاهل المشاكل الجسيمة والمتواصلة التي تواجهها معظم الدول الجزرية الكاريبية الصغيرة. وقال إن التدابير التقليدية للنمو الاقتصادي لا تأخذ بالحسبان الآثار التي تتركها الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير، التي تستلزم من الحكومة تقديم مساعدات إلى كلا القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، يشكل اللاجئون في مونتسيرات حاليا ما نسبته ٥ في المائة من سكان أنتيغوا وبربودا. وإضافة إلى ذلك، يؤدي البرنامج الإنمائي دورا مهما في الإصلاح

الحكومي في أنتيغوا وبربودا. ويقدم عدد من المؤسسات الإقليمية المساعدة في بناء المؤسسات وإنشاء الأطر التنظيمية، وسيقوم فريق صغير متعدد الاختصاصات برصد هذه الإصلاحات. وأعرب عن امتنان أنتيغوا وبربودا للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٥ - ووجه وفد آخر شكره للمجلس التنفيذي على اعتماد إطار التعاون القطري لأنتيغوا وبربودا. وأكد على أهمية العمل في إدارة القطاع العام وتصريف شؤون الحكم واستئصال الفقر. وقال إن وجود البرنامج الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي عنصر أساسي، نظرا لإفادة البلدان الجزرية الصغيرة من المساعدة التي يقدمها في هذا الوقت الذي يتناقص فيه التمويل الذي يمدها به مانحون آخرون. وعلى الرغم من ارتفاع درجة الرقم القياسي للتنمية البشرية، هناك عوامل أخرى، مثل الأعاصير، تهدد استقرار اقتصادات بعض البلدان مثل أنتيغوا وبربودا، التي تتحمل أيضا عبئا إضافيا في رعاية اللاجئين من مونتسيرات.

٦٦ - أعرب ممثل إكوادور عن شكره للمجلس التنفيذي على موافقته على إطار التعاون القطري لبلده الذي جاء متسما بكثير من الواقعية ومراعيا للعقبات القائمة. وقال إن حكومته متفائلة بتحقيق نجاح اقتصادي في المستقبل. ولا يمكن بلوغ أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا إذا تيسر تحقيق هدفه المتعلق بالموارد.

٦٧ - أجاب المدير المعاون للبرنامج على الأسئلة والتعليقات التي تم الإدلاء بها. ففيما يتعلق بعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنتيغوا وبربودا، أعلن أنه على الرغم من أن البلد قد يبدو مزدهرا بناء على رقم الدخل للفرد الواحد، ثمة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تستدعي مساعدة البرنامج. وثمة حاجة إلى إجراء تحسينات عاجلة في العديد من الميادين، وبخاصة في ميدان إدارة القطاع العام والقضاء على الفقر. وشجع على مواصلة مناقشة الموضوع مع البلد الذي أثار التساؤلات المتعلقة بإطار التعاون القطري لصالح أنتيغوا وبربودا. وجوابا على السؤال المطروح، أعاد التأكيد على أن المبادئ التوجيهية برمتها يجري تطبيقها بصورة منتظمة في أطر التعاون القطرية.

٦٨ - ولاحظ ممثل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن إطار التعاون القطري لأنتيغوا وبربودا يتعين أن ينظر إليه بوصفه جزءا من حالتها الشديدة الضعف كدولة جزرية صغيرة نامية. وتشكل الإدارة السليمة وإصلاح القطاع العام عنصرا حيويا في عملية التغيير التي شرعت فيها الحكومة. أما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، فقد كان الوزير الأول عبر عن متطلباته بأن يتمخض تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مشاريع قوية محددة يمكن تنفيذها في مجال الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وأعرب عن شكره للممثل الذي أدلى بتعليقات إيجابية بشأن إطار التعاون القطري.

٦٩ - وشكلت الخطوة المتخذة نحو تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر تشجيع للمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، وأعرب عن أمله في أن يتم إكمال إطار التعاون القطري لهذا البلد في سنة ٢٠٠٠، بعد مناقشته مع الحكومة ومع شركاء الأمم المتحدة الآخرين.

٧٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن المساعدة المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/1999/36) وأذن للمدير مواصلة الموافقة على تقديم المساعدة لهذا البلد على أساس فرادى المشاريع.

رابعا – الصناديق والبرامج الخاصة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧١ – أعلن مدير البرنامج لدى عرضه هذا البند عن شعوره بالتعاطف تجاه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والحالة التي واجهها في السنوات الأربع الماضية، وأعرب عن أمله في أن يحقق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفس النجاح الذي حققه الأمين التنفيذي فيما يخص التغيير الإيجابي الذي أنجزه. وقبل أربع سنوات، تم عرض صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على المجلس التنفيذي في وقت كان فيه تمويل المانحين والتزامهم تجاه الصندوق بصدد الانخفاض. وقد كانت ولاية الأمين التنفيذي هائلة: إنعاش الصندوق، ووقف انخفاض التمويل وتنفيذ سياسة جديدة تركز على الحكم المحلي. وفي الوقت ذاته تنفيذ برامج تصل قيمتها إلى حوالي ٤٠ مليون دولار في السنة لصالح أقل البلدان نموا. وردا على ذلك، وضع الصندوق المانحين أمام تحد واضح: إعادة التمويل إلى المستويات الحالية، وإعطاء الصندوق ثلاث سنوات لتنفيذ برنامج للتغيير وإجراء تقييم خارجي مستقل لأدائه عند نهاية تلك الفترة. فإن أخفق الصندوق في القيام بالتغيير وتنفيذ ما عليه، فللمجلس التنفيذي أن يوصي بإغلاقه. وقبل المانحون هذا التحدي.

٧٢ – ولاحظ مدير البرنامج أن التقرير عن التقييم الذي أجراه المانحون بعد مضي أربع سنوات قد جاء إيجابيا، مشيرا إلى أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد قام في ظل قيود زمنية شديدة بتعزيز هويته المتميزة عن طريق تطوير كفاءته في ميادين اللامركزية والحكم المحلي، فضلا عن التمويل الجزئي. وأوصى التقييم المانحين بمواصلة تقديم الدعم للصندوق. ومن خلال التركيز على الحكم المحلي وعدد أقل من المشاريع والبلدان، استطاع الصندوق أن ينعش عملياته. وتطرق مدير البرنامج لموضوع التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مشيرا إلى أمثلة إيجابية لمشاريع نموذجية في أوغندا وملاوي وكمبوديا. كما دلت هذه المشاريع على التعاون الوثيق بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والشركاء الآخرين، بما فيهم البنك الدولي، ومع الحكومات الوطنية. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كانا وقعا على مذكرة تفاهم مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ بلدا وأنه قد تم إحداث وحدة مشتركة خاصة معنية بالتمويل الجزئي. وفي المقر ثمة أيضا تعاون وثيق بين الكيانين في مجال الحكم وفيما يتعلق بالرصد والتقييم. وقد تم وضع سياسة مركزة بشأن التمويل الجزئي، وذلك في أعقاب استعراض مواز قام به الفريق الاستشاري لتقديم المساعدة إلى السكان الأشد فقرا.

٧٣ – وقد كانت العبر المستفادة من التقييم واضحة جدا: هي أن إدارة التغيير وتحقيقه يمكن أن يحصلا في فترة زمنية وجيزة. وفي هذا الصدد، ينبغي اعتبار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مثالا على أحسن ممارسة. وقد شرع الصندوق في العمل بالعديد من التوصيات الواردة في التقرير عن التقييم المضطلع به. وسيسير الصندوق قدما في نهجه القائم على الإقدام والتعلم، حيث تمثل المشاركة عنصرا أساسيا من عناصر دورة المشاريع ويشكل العمل الجماعي الدعامة الأساسية للتغيير.

٧٤ - وقال الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن هذه العملية طويلة وعسيرة وإن الصندوق لم يقطع بعد نصف شوطها. ووفقا لما اتفق عليه، تناول التقييم العملية وليس أثرها، مما يقتضي إجراء تقييم آخر في غضون ما بين اثنين إلى خمس سنوات. وعلى سبيل المثال، يطلب القيام بمزيد من العمل في فترة مبكرة خلال عملية الإعداد، لجلب مانحين آخرين لكفالة تكرار المشاريع النموذجية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والارتقاء بها. وأكد أن هذه المشاريع يجب أن تكون مملوكة من قبل الحكومات والحكومات المحلية والمجتمع المدني، وأن على الصندوق أن يعمل بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شكل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد أقوى أهداف الصندوق على مدى السنوات القليلة السابقة، ومن شأن الصندوق أن يندمج بطريقة أفضل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديد. وقد تم دمج مذكرة التفاهم الموقعة مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أطر التعاون القطرية ثم في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيثما لزم ذلك.

٧٥ - وأشار الأمين التنفيذي إلى أن عملية التقييم تشكل أداة وتطرح تحديا بالنسبة للمستقبل. وسيتم الفراغ من إعداد خطة عمل للمتابعة بحلول نهاية ١٩٩٩. وسيتم دمج الاستنتاجات في إطار استراتيجي للنتائج ثم في إطار التمويل المتعدد السنوات. وسيتم تعزيز اللامركزية على الصعيد القطري وسيجري تقليص توجيه الصندوق من المقر. وأعرب عن ثقته في قدرة الصندوق على تحقيق إنجازات على مدى السنوات القليلة المقبلة وذلك في مجالي الأثر وعملية إعداد المشاريع.

٧٦ - وأعربت العديد من الوفود عن شكرها لمدير البرنامج والأمين التنفيذي على بيانهما ورحبت بروح الانفتاح. كما عبرت عن موافقتها على استنتاجات التقييم. وقد تكلل الإصلاح داخل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالنجاح، مؤديا إلى الخروج بعبرة مهمة ألا وهي إمكانية إدارة التغيير. ووافق معظم المتكلمين على أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الصندوق يتمثل في متابعة التوصيات، وخاصة تقييم أثر برامج الصندوق من خلال تقييم مستقل آخر. وتمت الإشارة إلى إمكانية تكرار برامج الصندوق على نطاق أوسع من قبل الحكومات الوطنية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٧٧ - وأعلن وفدان، يمثلان الجهتين المانحتين الرئيسيتين للصندوق، واللتين تساهمان بما نسبته ٥٠ في المائة من دخل الصندوق، عن عزمهما على الإبقاء على مساهماتهما في المستوى الرفيع الراهن. كما وجها دعوة من أجل توسيع القاعدة المالية للصندوق من أجل تأمين الاستقرار له في المستقبل.

٧٨ - وأعربت عدة وفود عن دعمها لأنشطة الصندوق في مجال الحكم المحلي والتمويل الجزئي، مشيرة إلى الاستنتاج الذي انتهى إليه التقرير عن التقييم ومفاده أن الصندوق بإمكانه أن يصبح مركز امتياز في مجال تخطيط وتنفيذ المشاريع في هذه الميادين. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت التدخلات في ١٥ بلدا تكفي لتبرير وجود صندوق خاص، بالنظر للطابع التركيزي لعمله. وأعلن وفد آخر أن التغيير في سياسات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بالتنمية الإيكولوجية يقوم أساسا على الاستعراض الداخلي الذي أجري في سنة ١٩٩٧ وليس على تقييمات المشاريع في الميدان بما فيه الكفاية. واعتبر هذا الوفد أيضا أن التقرير عن التقييم لا يغطي مشاريع مفصلة في مجال الهياكل الأساسية.

٧٩ - وشددت معظم الوفود على أهمية العلاقة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترح أحد الوفود أن يقوم فريق المرحلة الانتقالية بالنظر في هذه العلاقة في ضوء الدور المتغير لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بتدخلاته في مجال الحكم المحلي، بما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل أيضا في هذا المجال. وصرح وفد آخر أن على المنظمتين أن تستفيدا من اختلافاتهما من حيث الحجم والأصول والنهج المتبع، وشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على صياغة إطار استراتيجي للنتائج يتم إدراجه ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٠ - وطلب أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات عن العناية التي توليها مشاريع الصندوق لإدارة الموارد الطبيعية. كما عبر هذا الوفد عن اعتراضه على شراكة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع الحكومات المحلية في مجال التدخلات المتعلقة بسلامة الحكم، معربا عن قلقه تجاه الإهمال الذي قد يطال الجماعات. وأشار وفد آخر إلى بعض أوجه الضعف التي تم تعيينها في التقرير عن التقييم ورحب بعزم الصندوق على معالجتها.

٨١ - وفي رده على الأسئلة والقضايا التي أثارتها بيانات الوفود، قال الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إنه يوافق على أن تقييم الأثر في المستقبل أساسي. وسيعمل الصندوق شيئا فشيئا على زيادة عدد البلدان التي يركز عليها نشاطه إذا أمكن وشريطة زيادة الموارد، وأشار إلى أن الصندوق لا يعمل مع الحكومات المحلية فحسب، وإنما يعمل أيضا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما أشار إلى أن إدارة الموارد الطبيعية في برامج التنمية المحلية تظل تشكل واحدة من الأولويات وضرب أمثلة على ذلك. أما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، فسيتم عما قريب إصدار ورقة للسياسة العامة تعالج دور الصندوق في هذا المجال. وذكر أنه رغم أن أنشطة الصندوق لا تعرض على المجلس التنفيذي إلا مرة في السنتين، فإن تقارير عنها تقدم للمانحين على أساس منتظم من خلال أصدقاء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأعرب عن أمله في مواصلة المجلس تقديم دعمه للصندوق.

٨٢ - وأعرب المدير المساعد ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، باسم مدير البرنامج، عن تقديره لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على ما حققه من إنجازات، وأشار إلى أن الأمين التنفيذي سيلتحق بالمكتب الشمالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبنهاغن بوصفه مديرا.

٨٣ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير مدير البرنامج عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/1999/37)؛

٢ - يرحب بالعمل الذي اضطلع به الصندوق منذ عام ١٩٩٥ في مجال استعراض السياسات ووضعها وكذلك في تعزيز تركيز أنشطته البرنامجية ويؤيد بقوة جهوده لإنشاء تمويل متناهي الصّغر مبتكر وفعّال وبرامج إنمائية محلية، بما في ذلك في مجال الحكم المحلي؛

٣ - يرحب أيضا بالتقييم الإيجابي لعمل الصندوق في التقييم الذي تم مؤخرا لأنشطته منذ عام ١٩٩٥، والوارد بإيجاز في الوثيقة DP/1999/37؛

٤ - يلاحظ أن التقييم يورد عددا من التوصيات بشأن زيادة تعزيز أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ والموجهة إلى الصندوق ذاته، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى المانحين للصندوق؛

٥ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ التوصيات بالتعاون مع جميع العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أدائه في سياق التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج؛

٦ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في سائر المجالات ذات الصلة، وبالأخص في ميدانَي الحكم المحلي والقروض الصغيرة، ويطلب إلى الأمين التنفيذي للصندوق أن يقدم، بالتشاور مع، مدير البرنامج وفي سياق التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج، تقريرا عن شراكة الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الميادين، مع التركيز بصفة خاصة على الأدوار والمسؤوليات المتطورة؛

٧ - يحث صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعزيز تحالفاته الاستراتيجية مع الشركاء، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والمانحون الثنائيون والوكالات المتعددة الأطراف ومنها البنك الدولي، لتعزيز أثر سياساته وبرامجه؛

٨ - يسلم بالاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين مما يشكل مخاطر على الاستمرارية المالية في الأجل الطويل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ويدعو جميع البلدان التي هي في وضع يمكّنها من القيام بذلك أن تقدم تبرعات إلى الصندوق بغية كفالة تمويل كافٍ لبرامجه؛

٩ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييم مستقل لأثر برامج ومشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس في عام ٢٠٠٣.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

خامسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية، والإدارية، والمتعلقة بالميزانية

٨٤ – قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمام المجلس التنفيذي التقارير الثلاثة المتعلقة بالمسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية: تقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/39)، وتقرير المدير التنفيذي عن مستوى الاحتياطي التشغيلي؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ .(DP/1999/41).

٨٥ – ولاحظ المدير التنفيذي أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما فتئ يبرهن عن قدرته على العمل بموجب مبدأ التمويل الذاتي وتطوير مستوى الخبرة المالية اللازمة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وقال أيضا بأنه كان قد اقترح أن يؤجل استعراض كفاية مستوى الاحتياطي التشغيلي حتى فترة السنتين المقبلة، أي حين تبلغ تجربة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ميدان إدارة الأخطار المالية ووثوقية البيانات حدا يمكن من تقديم توصيات سليمة.

٨٦ – وأعربت ثمانية وفود عن شكرها للمدير التنفيذي عن العرض الذي قدمه أو التقارير أو كليهما؛ فيما قدم أحد عشر وفدا تعليقات على هذه التقارير. وذكرت عدة وفود إنجازات خاصة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنها: إنشاؤه على شكل هيئة مستقلة بوصفه جزءا من الاتجاه نحو اللامركزية في جميع الميادين؛ وعمله بموجب مبدأ التمويل الذاتي؛ ومشاركته في تعزيز الشفافية المالية؛ وكفاءته المشهود بها؛ وعمله من أجل دعم عملية السلام؛ والجهود التي بذلها لتنويع حافظته، وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبالإضافة إلى ما أعربت عنه أربعة وفود من دعم للميزانيات المقترحة، رأى وفد آخر بأن نمو مكتب خدمات المشاريع خلال فترة تشهد تضاؤل الموارد دليل مباشر على ثقة الزبائن في المنظمة وقدرتها على تقديم خدمات ذات نوعية جيدة. وأعربت أحد الوفود الأخرى عن اغتباطها لأن الزيادة الحاصلة في الإنجاز المرتقب للمشاريع خلال فترة السنتين الحالية تهم أرباح كبيرة متأتية من مشاريع جديدة تم تمويلها من مصادر تابعة للأمم المتحدة غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التنفيذ المكثف للمشاريع في إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكلها تطورات تستجيب لمقررات وتوصيات المجلس التنفيذي التي تدعو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنويع حافظته. واقترح ممثل أحد الوفود إقامة تنسيق أكبر بين عمليات التنفيذ على الصعيد الوطني وتعزيزها في إطار توسع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٧ – وأعرب وفدان عن انشغالهما بسبب تدني المستوى المحدد للاحتياطي التشغيلي؛ غير أن وفدا آخر أشار الى قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاحتياطي على امتصاص التكاليف غير المتكررة. وأعرب أربعة ممثلين عن تطلعهم للتوصل مستقبلا بتقرير عن تحليل مدى ملاءمة مستوى الاحتياطي الذي سيقدم الى المجلس في دورته العادية الثالثة عام ٢٠٠١.

٨٨ – ورد المدير التنفيذي على المسائل المثارة، ومن ضمنها تنويع الحافظة، وارتفاع الإيرادات المرتقب، وزيادة الأنشطة مع الزبائن غير التقليديين، وإنشاء وظيفة منسق لتطوير الأعمال التجارية. ووصف الطبيعة التنفيذية لشعبة

وضع البرامج الخاصة التي أنشئت أخيرا، وأسهب في الحديث عن وحدة تطوير الأعمال التجارية، التي أنشئت حديثا للقيام بوظيفة التسويق لفائدة شعب العمليات، ولاحظ تعزز الولاية الموضوعية للعديد من الوكالات بصورة كبيرة نتيجة لتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقدم أيضا تفاصيل عن أثر مبدأ التمويل الذاتي على طبيعة التوظيف في مكتب خدمات المشاريع، ومشاركة الموظفين الفنيين المبتدئين في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والتقييم المستمر للعلاقة بين هذا المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، أكد المسؤول الإداري المساعد ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد بأن الأمر يتعلق بعملية تقييم مستقلة ستنجز بتكليف من مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى الاختصاصات التي جرت مناقشتها مع الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقال إن تقديم تقرير مؤقت عن هذه العملية لا يقتضي أية شروط شكلية وأعرب عن اهتمامه بتقديم نتائج التقييم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الدورة السنوية الأولى لعام ٢٠٠٠.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/41) واعتمد المقررات التالية:

١٥/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/39)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ١٠٢,٦ مليون دولار؛

٣ - يوافق على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١١٣,٨ مليون دولار؛

٤ - يوافق على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بما في ذلك نقل أربع وظائف من نيويورك إلى روما ونقل وظيفة واحدة من نيويورك إلى جنيف، وعلى إنشاء وظيفة رئيس شعبة وضع البرامج الخاصة، بالرتبة مد - ١.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٦/٩٩ – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: مستوى الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ – يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/1999/38)؛

٢ – يقرر أن يُبقي مستوى ومعدل تغذية الاحتياطي التشغيلي المحددين في الفقرة ٢ من المقرر ٢١/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ساري المفعول لغاية فترتي السنتين الحالية والمقبلة؛

٣ – يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا مفصلا عن مدى ملاءمة مستوى الاحتياطي التشغيلي في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٩٠ – ثم عرض المدير التنفيذي التقرير المتعلق بمسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال الموظفين (DP/1999/38) فضلا عن المعلومات التكميلية لهذا التقرير .(DP/1999/CRP.13).

٩١ – وأشار المدير التنفيذي إلى ما يلي: (أ) اعتراف المكتب التنفيذي في مقرره ١٢/٩٩ بضرورة تحسين نظام الموظفين؛ و (ب) طلب المجلس معلومات عن مضمون التغييرات المقترح إدخالها بشأن تفويض السلطة وبشأن المساءلة؛ و (ج) طلب المجلس ضمان أن تمثل المقترحات وجهات النظر المشتركة بين الأطراف التي ستتأثر من تلك التغييرات. وأكد المدير التنفيذي للمجلس أن المعلومات اللازمة في هذا الصدد ترد في الوثيقة (D P/1999/CRP.38) التي هي نتاج عملية استشارية وإن النهج الجديد الذي وضع لمعالجة شواغل الأمانة قد أخذ بعين الاعتبار في الصيغة المنقحة من مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.13 وإن كل من وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قاما باستعراضه ووافقا عليه.

٩٢ – وذكر المدير التنفيذي أن خمسة وفود أعربت عن استحسانها لهذا التقرير. وقال إن جميع الوفود التي أخذت الكلمة أعربت عن ارتياحها للعملية الاستشارية التي اشتركت فيها جميع الأطراف، وعن تأييدها طلب تفويض السلطة في مجال شؤون الموظفين. وقد لاحظ كل من مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب التخطيط وإدارة الموارد أن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذكر أنه يوافق مبدئيا على تفويض السلطة في هذا المجال فيما يتعلق فقط بالموظفين العاملين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالإضافة إلى تفويض السلطة القائم من قبل فيما يتعلق بسائر فئات الموظفين. ذلك أن البرنامج الإنمائي اعتبر أن الأمين العام لم يكن لديه أي اعتراض على أن يتوسع في التفويض الممنوح لمدير البرنامج بحيث يمتد ليشمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سبيل تفويض السلطة من الباطن. وبناء على موافقة الأمين العام على ما تقدم ذكره، أيد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الترتيب المعروض على المجلس لإقراره.

٩٣ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على تأييدها ومساهمتها في المناقشة التي دارت بشأن مسألة تفويض السلطة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ وفي الدورة السنوية لعام ١٩٩٩. ورد على استفسار بشأن السياسة العامة والإجراءات المتعلقة بالموظفين، فقال إنها تماثل الممارسات التي يتبعها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعيين الموظفين وإنه يمكن تقديم معلومات إضافية عن آخر المستجدات في هذا الصدد بعد إقرار طلب تفويض السلطة قيد النظر.

٩٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٩ - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/1999/38)؛

٢ - يؤكد مجددا أنه ينبغي أن تُناط السلطة المناسبة والمساءلة المقابلة في مجال شؤون الموظفين بالمدير التنفيذي، وفقا للمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1994/62، والتي أحاط المجلس التنفيذي علما بها في مقرره ٣٢/٩٤، وبمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٩، بما في ذلك سلطة إصدار خطابات التعيين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم كخطوة أولى بتفويض سلطة المدير التنفيذي بإصدار خطابات التعيين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبإدارة شؤون موظفي المكتب وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا منفصلا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الملاحظات الافتتاحية للمديرة التنفيذية

٩٥ - ركزت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الاستهلالية على الجوانب البارزة في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى التحديات التي لا تزال ماثلة. وأشارت مع الارتياح إلى الاختتام الناجح لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين التي خصصت لاستعراض وتقييم ما نفذ من برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر. وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي الذين عملوا جاهدين لتحقيق نتيجة إيجابية لا في الدورة الاستثنائية فحسب، بل وكذلك أثناء كامل عملية استعراض ما نفذ من برنامج عمل المؤتمر بعد مرور

خمس سنوات على انعقاد المؤتمر. وقالت المديرة التنفيذية إنه مما يقيم الدليل على أن الدول تنظر إلى هذه المسائل بجدية واهتمام أن الإجراءات الرئيسية لتعزيز تنفيذ برنامج العمل قد اعتمدت بتوافق الآراء. ولاحظت أنه يتضح من استعراض تلك العملية أنه خلال السنوات الخمس التي مرت على انعقاد المؤتمر، أحرز تقدم صوب الأهداف التي حددت في مؤتمر القاهرة. ذلك أن بلدانا عديدة أخذت بالحقوق الإنجابية والجنسية وعززتها بأن أحدثت تغييرات في السياسة العامة أدرجت بموجبها الشواغل السكانية في سياساتها الإنمائية وأضافت إلى خدمات الصحة الإنجابية عناصر جديدة ووسعت في نفس الوقت باب الوصول إليها. وقد تبين في نفس الوقت أيضا من الاستعراض المذكور أن لا تزال ثمة حاجة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات أكبر بكثير وأشد إلحاحا وذلك في مجالات مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقات وخفض معدل اعتلال ووفيات الأمهات وتوفير الرعاية في مجال الصحة الإنجابية للنساء والمراهقات في الحالات الطارئة.

٩٦ - وقالت إنه اتضح أيضا من استعراض ما نفذ من برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاد المؤتمر، أن انعدام الإرادة السياسية لتوفير الموارد ولا سيما حصة المساعدة الدولية على نحو ما اتفق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٤، هو العقبة الرئيسية التي تمنع البلدان من أن تنفذ على نحو كامل برنامج العمل المذكور. وبالرغم من أن الوثيقة التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية توفر مبادئ توجيهية مفيدة وإجراءات محددة للوفاء بالأولويات المتفق عليها، فإنه يتعين قطع وتنفيذ التزامات ترقى إلى مستوى ما تنص عليه تلك الاتفاقية، ليتسنى وقف وعكس الاتجاه المتمثل في تناقص الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية عموما وللبرامج السكانية خصوصا.

٩٧ - وتحدثت عن مشاركة الصندوق في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، فلاحظت أن تنظيم أعمال المجلس قد تعززت أكثر وأسفرت عن نتائج مفيدة كثيرة من بينها عدة قرارات واستنتاجات مشتركة تهم عمل الصندوق. وقالت إن من دواعي ارتياحها بوجه خاص أن تقدير المجلس للأنشطة التنفيذية كان إيجابيا إلى حد بعيد. ذلك أن الجهود المكثفة التي تبذل في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد بدأت تأتي ثمارها وأنها بدأت تحظى بالتقدير. وأعربت عن اعتزاز الصندوق بالطريقة الفعالة التي يشارك بها في تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٩٨ - وشكرت الحكومة الفرنسية على رعايتها السخية للتدريب الذي أجري باللغة الفرنسية واستفادت منه هي شخصيا في الصيف. وشكرت أيضا الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الكندي ووزير التعاون والفرانكوفونية للفرصة التي أتاحوها لها للمشاركة في قمة الفرانكوفونية. وقالت إن ذلك الاجتماع ركز على مسألة الشباب مما جعله في الواقع قريب الصلة ببعض المسائل التي نوقشت في سياق استعراض ما نفذ من برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية. ووقع معها السيد شارل جوسلين وزير التعاون والفرانكوفونية أثناء وجودهما في مونكتون، كندا ثلاثة اتفاقات لتعزيز التعاون بين الصندوق وفرنسا شملت تقديم الدعم للبرنامجين القطريين في كوت ديفوار ومدغشقر. وأعربت عن امتنانها الصادق للحكومة الفرنسية لهذا الدعم.

٩٩ - وأشارت إلى أنه في تقريرها لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/7 (Part III)) الذي نظر فيه المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ١٩٩٩، أورد الصندوق وفقا للمقرر ٤/٩٨، تقارير عن البرامج القطرية لباراغواي والجزائر والصين ونيكاراغوا والبرنامج دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. واستطردت تقول إنه لما كانت قد

زارت مؤخرا الجزائر والصين ومنغوليا، فإنها تود التعرض بإيجاز لهذه الزيارات. فمناسبة حضورها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر، أمكنها أيضا أن تستعرض الحالة فيما يتعلق بالبرنامج القطري الجاري تنفيذه في الجزائر بمساعدة من الصندوق، وهو برنامج يجري تنفيذه على نحو جيد ولكنه يشكو بشدة من افتقار الصندوق للموارد. ووصفت هذا البرنامج بأنه يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبرامج الجزائر في مجال الصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية لا سيما وأنه يمثل أول مساعدة تقدم لهذا البلد بعد توقف الحرب الأهلية.

١٠٠ -ومضت تقول إنها زارت الصين ومنغوليا في أواخر آب/أغسطس، وسرها أن ترى التقدم الملحوظ الجاري إنجازه في كلا البلدين بفضل تنفيذ البرنامجين القطريين اللذين أقرهما المجلس التنفيذي. ففي الصين، زارت مقاطعة ينفذ فيها برنامج فرعي للصحة الإنجابية يطبق فيه نهج مؤتمر السكان والتنمية القائم على الاختيار المدروس وجودة الرعاية. وأمكنها أن تلحظ على مستوى المقاطعة والأحياء والأسر المعيشية التغيرات التي طرأت في كيفية إسداء الخدمات حيث أصبح يركز أساسا على تقديم المشورة دونما تقيد بأهداف أو حصص. ويروج لهذه الجهود على نطاق واسع في كراسات ولوحات الإعلانات وعن طريق المشورة الفردية. وأعربت عن ارتياح القيادة الصينية لهذا البرنامج وللاهتمام بالدورة الحياتية وجودة النهج المتوخى في تقديم الرعاية. وقالت إنها أعجبت بالتعليم المقدم للمراهقات في مجال الصحة الإنجابية وبالخدمات المقدمة لهن في هذا المنحى وكذلك بالشعبية التي يحظى بها أيضا نقاط التسويق والبيع الآليين لمنتجات التنمية الاجتماعية. ووصفت التغيير الذي حصل في منغوليا في بحر السنوات الماضية بأنه مذهل. وقالت إن هناك تفتح على عدد من المسائل التي كانت حساسة فيما مضى ولكنها أصبحت تطرق الآن ومن بينها المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفيات الأمهات. ووصفت التقدم الذي أحرز في منغوليا في تنفيذ النهج المتعلق بالصحة الإنجابية بأنه حري فعلا بالإعجاب.

١٠١ -أكدت المديرة التنفيذية أن حالة الموارد الراهنة لجميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تعوق بصورة خطيرة وحرجة تنفيذ الأنشطة المزمعة. وقالت إن الصندوق يبذل، من جانبه، كل ما في وسعه لتعبئة موارد إضافية. وأفادت بأنه يجري، في إطار متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٥/٩٩ المتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات، إحراز تقدم كبير في مواصلة تطوير هذا النهج. وسيجري تقديم هذا الإطار في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في العام القادم. وأضافت أن أنشطة جمع الأموال من المؤسسات تسير بصورة طيبة. بيد أن هناك عجزا رئيسيا في الموارد البرنامجية عموما، يصل إلى نحو ٧٢ مليون دولار في السنة الراهنة مقارنة بما وافق عليه المجلس التنفيذي وما استعدت له البلدان وأبدت رغبتها في تنفيذه. وهذه الحالة لا تنحصر في كونها مصدر صعوبات جمة للصندوق ولكنها تشكل أيضا، وهو الأهم، مأساة حقيقية لجميع البلدان التي لها برامج. وآثار إبطاء البرامج وتخفيض ميزانياتها الآن ستظل انعكاساتها قائمة لسنوات قادمة وستقوض فرص الأجيال المقبلة في أن تحيا حياة يسودها السلام والازدهار فوق كوكب تتوافر فيه مقومات الاستدامة.

١٠٢ -وناشدت أعضاء المجلس التنفيذي القيام، على وجه الاستعجال، بتوجيه انتباه صانعي القرارات في بلدانهم إلى ذلك الواقع. وبالنظر إلى التسليم بأن العولمة قد جاءت لتبقى، فقد أكدت أن من المحال عدم إدراك القضايا السكانية التي تؤثر على كل شخص، حتى في البلدان المانحة الأكثر ازدهارا. وتساءلت في ختام كلامها، وهي تشير إلى أن

الموارد موجودة بدليل البلايين من الدولارات التي تنفق في مجالات أخرى، فقالت: أين الالتزام والمسؤولية المشتركة عن تنفيذ ما جرت الموافقة عليه دوليا.

١٠٣ -وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعربت عدة وفود عن تقديرها للدور القيادي للمديرة التنفيذية وللعمل الذي اضطلع به الصندوق خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وأعربت وفود عديدة عن سرورها لعلمها بالأنشطة التي أبرزتها المديرة التنفيذية في إطار متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، بما في ذلك المسائل التي قالت إنها تحتاج إلى المزيد من الإجراءات العاجلة. وأضاف أحد الوفود أن المجلس التنفيذي لديه فرصة لاتخاذ مقرر في هذا المجال. وأوضح وفد آخر أنه أعد عناصر لمقرر محتمل بشأن المتابعة المذكورة وسيجري تعميمه على جميع الوفود. وأشاد بعض الوفود بالمديرة التنفيذية لاستعمالها اللغة الفرنسية وشكروها على المشاركة في مؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية. وأعرب وفد جمهورية الصين الشعبية عن شكره للمديرة التنفيذية لزيارتها بلده وأوضح أنه جرى استنادا إلى تلك الزيارة بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية البرنامج القطري. وأعرب الوفد نفسه عن القلق إزاء عجز الموارد الذي يواجه الصندوق.

١٠٤ -وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي للتعليقات التي أدلوا بها. وذكرت أن الصندوق سيرحب بصدور مقرر عن المجلس بشأن متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، إذ أن ذلك سيساعد في إكساب العملية طابعا محدد المعالم. وأكدت أنه ينبغي الربط في المقرر بين الاقتراح المتعلق بمواصلة المتابعة وبين مسألة الموارد. وأضافت أن الدورة السنوية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ستكون الوقت المناسب لتقديم الصندوق تقريرا إلى المجلس عن متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده.

١٠٥ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٩ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة ولا سيما بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/S-21/3/Add.1)؛

٢ - يعترف بجميل الاعتراف بالدور الذي أداه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأنشطة التحضيرية وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التي ضمنت نجاح الدورة الاستثنائية؛

٣ - يسلّم بأن:

(أ) تنفيذ الإجراءات الرئيسية المتفق عليها خلال استعراض تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده تستوجب قدرا أكبر من الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي؛

(ب) لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، دورا رئيسيا تؤديه في دعم العمل الفعال فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(ج) على صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفة خاصة، أن يضطلع بدور قيادي فعال لضمان تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، بناء على ذلك، أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠، لغرض الموافقة، تقريرا عن الدور الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير الدعم للبلدان في تنفيذها للإجراءات الرئيسية ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة. وينبغي أن يُعد التقرير بالتوازي مع إعداد الورقة الخاصة بإطار التمويل المتعدد السنوات، التي ستعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام٢٠٠٠. وينبغي أن يتضمن التقرير، بصفة خاصة، ما يلي:

(أ) وصفا للطريقة التي سيؤدي بها الصندوق دوره القيادي داخل منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لكفالة توافر خدمات ومواد الصحة الإنجابية؛

(ب) بيانا بترتيبات العمل وآليات التنسيق مع حكومات البلدان التي تنفذ فيها البرامج ومع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمانحين، بما في ذلك التنسيق ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين والنُهُج المتعددة القطاعات، وذلك ضمانا للاتساق على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري؛

(ج) عرضا للأولويات الاستراتيجية في إطار استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، التي سيسترشد بها الصندوق ويركز عليها فيما يتخذه من إجراءات وما يضطلع به من أعمال وما يخصصه من موارد على كل من الصعيد الدولي والمشترك بين الأقطار والقطري.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

سادسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٠٦ - كانت التقارير التالية معروضة على المجلس التنفيذي، تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/FPA/1999/11)؛ والاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .(DP/FPA/1999/14).

١٠٧ -ولدى تقديم تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أكدت المديرة التنفيذية أن الصندوق قد وضع استراتيجية تتألف من العناصر الرئيسية الخمسة التالية: لا وظائف دولية جديدة؛ وتعزيز العمليات المضطلع بها على الصعيد القطري؛ وتعزيز القدرة الداخلية على مراجعة الحسابات؛ والاحتفاظ بميزانية عديمة النمو. وذكرت أن الميزانية المقترحة لا تتجاوز العناصر الأساسية التي لا غنى عنها وهي مصممة لكي تضمن استمرار الصندوق، على المدى الطويل، في تلبية المطالب التي تفرضها ولايته. وقالت إنه لوضع تلك الميزانية التي لا تتجاوز الحد الأدنى، فقد استبعدت منها عدة بنود منها مثلا: تنفيذ الميزنة على أساس النتائج، الذي يمول حاليا من موارد خارجة عن الميزانية (وشكرت في هذا الصدد حكومتي فنلندا وكندا على مساهماتهما)؛ ونظام إدارة الموارد المقترح، الذي تقدر تكلفته بما يتراوح بين ٤,٤ ملايين دولار و ٥,٧ ملايين دولار، وعدد من نفقات تكنولوجيا المعلومات تتصل بذلك النظام؛ والوظائف الإضافية اللازمة للمساعدة في تخفيف عبء العمل الملقى على كاهل المكاتب القطرية التابعة للصندوق، التي يطلب منها في بعض الحالات أن تغطي عددا أكبر من اللازم من البلدان؛ وعقد اجتماع للصندوق لتعريف جميع الموظفين بنتائج العملية التي جرت مؤخرا بشأن متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده وللتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما وتلبية المطالب الناشئة عن زيادة عبء العمل المترتب على المناسبات العالمية، والمشاركة في إصلاح الأمم المتحدة وفي أكثر من ٣٠ فريقا عاملا و/أو فرقة عمل بشأن مبادرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من المبادرات المضطلع بها على نطاق المنظومة. وأكدت المديرة التنفيذية أن استخدام الموارد سيتم، كما حدث في الماضي، على النحو الذي يتمشى مع المستوى الفعلي للموارد التي جرت تعبئتها. وناشدت أعضاء المجلس التنفيذي زيادة مساهماتهم في الصندوق والمساعدة في عكس الاتجاه التزولي للموارد، مما يوفر للصندوق الموارد الكافية للقيام بولايته الحيوية.

١٠٨ -وتناول نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة)، في ملاحظاته الاستهلالية، بعض المسائل الرئيسية الواردة في مقترح ميزانية الصندوق، وهي: ملاك الوظائف؛ وتجديد عقد إيجار المقر؛ وبرنامج دار الأمم المتحدة؛ ونظام إدارة الموارد؛ والتدريب. ففيما يتعلق بملاك الوظائف، أكد أن اقتراح الصندوق لميزانية الدعم لفترة السنتين لا يتضمن، كما أوضحت المديرة التنفيذية، وظائف دولية جديدة سواء للمقر أو للمكاتب القطرية التابعة للصندوق. بيد أنه لتعزيز تلك المكاتب القطرية، يقترح الصندوق إنشاء ٤٦ وظيفة في المكاتب القطرية للموظفين المعينين محليا، منها ١٤ وظيفة لموظفي برامج وطنيين و ٣٢ لموظفي الدعم، بتكلفة كلية لفترة السنتين، قدرها ١,٣ مليون دولار. وقدم توزيعا للوظائف المقترحة حسب الفئة والمنطقة وأوضح أن الصندوق سيكون لديه، نتيجة لتلك الوظائف الإضافية، وجود في ١٠٩ بلدان، منها ٧٣ بلدا سيكون له ممثل مقيم فيها، وسيجري تغطية البلدان الـ ٣٦ المتبقية بالممثل المقيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته ممثل الصندوق. وفيما يتعلق بتجديد عقد إيجار المقر، فقد أوضح أنه تبين، بعد استعراض وتقييم موسعين لخيارات شتى، أن تجديد عقد الإيجار الحالي هو أفضل الخيارات، سواء من حيث فائدة التكلفة أو من حيث ضمان أقل انقطاع في عمليات الصندوق. وفيما يتعلق ببرنامج دار الأمم المتحدة، فقد ذكر أن الصندوق ملتزم بالبرنامج وهو عضو كامل ونشط في المجموعة الفرعية المعنية بالأماكن والخدمات المشتركة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الفريق الإداري المعني بالخدمات والأماكن المشتركة. وأضاف أنه في حين أن من المحتمل أن تعود على الصندوق من البرنامج المذكور فوائد شتى على المدى الطويل، فإن الخبرة التي عاشها الصندوق حتى الآن تدل على زيادة التكلفة، سواء في تكاليف الاستقرار الأولية المتكبدة مرة واحدة أو في التكاليف التشغيلية المتكررة للمكاتب القطرية المنقولة إلى أماكن مشتركة. ولهذا يتصرف الصندوق بحذر ويتخذ القرارات على أساس البلد تلو الآخر. ولتمويل المبادرة المذكورة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يقترح الصندوق استعمال احتياطي الإيواء

الميداني الذي أنشأه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩١ لكي تقوم الوكالات الأعضاء فيما كان يسمى آنذاك بالفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بإنشاء أماكن مشتركة.

١٠٩ -وفيما يتصل بنظام إدارة الموارد، فقد أوضح أن النظام سيجمع بين مختلف التطبيقات والنظم التي يستعملها الصندوق في المقر وفي الميدان، بما في ذلك وحدة المالية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل المستعمل حاليا. وسيمكن النظام الجديد الصندوق من إدارة موارده على نحو أفضل وتحسين رصد أنشطة البرامج وغيرها من الأنشطة. وبسبب المعوقات المالية، لم تدرج تكلفة تطوير ذلك النظام في مقترح الميزانية المعروض على المجلس التنفيذي. ويعتزم الصندوق، بدلا من ذلك التماس مساهمات نقدية وعينية من مصادر مختلفة ليتسنى له المضي قدما في تطوير النظام. ومثلما ذكر في مقترح الميزانية، إذا لم تكن الاستجابة لذلك الطلب كافية، سينظر الصندوق في استعمال أموال برنامجية لهذا الغرض. وبخصوص التدريب، قال نائب المديرة التنفيذية إن الصندوق سيركز على تدريب موظفي المكاتب القطرية وفقا لأولوية الصندوق المتمثلة في بناء القدرة المحلية. ونتيجة لذلك، سيجري إنفاق ٧٦ في المائة من الميزانية التدريبية للصندوق في المكاتب القطرية. ثم قدم الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13)، فسلط الأضواء على حالة الإيرادات؛ والنفقات؛ وحالة الاحتياطي التشغيلي وحالة السيولة.

١١٠ -وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك أعربت عدة وفود عن تقديرها للطريقة المسؤولة من الناحية المالية التي وضع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ولاحظت أن هذه الميزانية مقتصدة، وشفافة وواقعية. ورحّبت عدة وفود بالتدابير التي اتخذها الصندوق في مجال خفض النفقات، بما في ذلك خفض نفقات السفر، والاستشارات والمنشورات، وتجميد إحدى عشرة وظيفة بصورة مؤقتة وأشارت إلى أنها مستعدة للموافقة على هذه الميزانية المقترحة. وأثنى عدد من الوفود على الصندوق لما بذله من جهود وحققه من نجاح في الحصول على التمويل من المانحين والمؤسسات في القطاع الخاص. وأعلن عدد من الوفود عن تبرعاته للصندوق. فقد أعلن وفد الجمهورية التشيكية أن مساهمتها في الصندوق لعام ١٩٩٩ ستزيد على ٠٠٠ ٧٠ دولار وستؤدى في وقت قريب. وأكد وفد الدانمرك أن بلده يعتزم الاستمرار في المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للسكان على مستوى رفيع جدا. ولاحظ وفد غانا أن هذا البلد قد أدى مساهمته لفائدة الصندوق بالكامل ويتوقع رفعها بالنسبة للسنة المقبلة وما بعدها. وذكر وفد أيرلندا أن بلده قد زاد من مساهمته لفائدة الصندوق بنسبة ١٠ في المائة وأعرب عن أمله في أن يواصل ذلك في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن التبرع لعدة سنوات ودفعت مساهمته السنة الحالية بالكامل بحلول نيسان/أبريل. وذكر وفد إيطاليا أن بلده قد زاد من مساهمته في الصندوق لعام ١٩٩٩ بنسبة ١٥٠ في المائة وأنه يعتزم كذلك زيادة تعاونه مع الصندوق. وأعلن وفد اليابان أن حكومته قد دفعت مساهمة قدرها ٤٨,٢٨ مليون دولار بالكامل كما جرى التعهد بذلك بالنسبة للسنة المالية اليابانية ١٩٩٩. وذكر وفد سويسرا أن بلده قد زاد من مساهمته في صندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ١٠ في المائة وأعرب عن أمله في أن يقوم بزيادة أخرى في السنة المقبلة. وأعرب العديد من الوفود عن الأمل في أن يؤدي الدفع الذي ولّده استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان + ٥ واعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى تحقيق زيادة في تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ أحد الوفود أن البيانات الواردة في الميزانية المقترحة تشكل نقطة بداية حسنة بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأقر المتكلم بوجود صعوبة في وضع المؤشرات بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، لا سيما فيما يتعلق بالدعوة. وطلب وفد آخر إطلاعه على مستجدات التقدم المحرز في مجال وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١١١ -وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التدهور الحاصل في موارد الصندوق والأثر الذي سيترتب على ذلك في البلدان المستفيدة من البرامج، لا سيما البلدان الكثيرة سكانها والبلدان الفقيرة، بالإضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشار أحد الوفود إلى أن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يقتضي، من جملة أمور، تعبئة الموارد لمجموعة منوعة من القطاعات الإنمائية. غير أنه للأسف، لم يزد تمويل الأنشطة السكانية بمعدل متسق مع الهدف المتفق عليه الذي حدد في ١٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠. ثم إن إحدى العقبات تتمثل في الاتجاه نحو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. ودعت المتكلمة المانحين إلى أن يحيطوا علما بهذا الاتجاه وأن يوفوا بالتزاماتهم إزاء زيادة تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وشكرت المتكلمة الاتحاد الأوروبي، واستراليا، وألمانيا، والدانمرك، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان لزيادة دعمهم للأنشطة السكانية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧. وشكرت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها المتواصل في مجال السكان.

١١٢ -وذكر وفد آخر، بينما كان يعرب عن القلق إزاء تدهور موارد البرامج بالنسبة للبلدان المصنفة ضمن الفئتين ألف وباء، أن بلده قد دافع على مر السنين عن زيادة حصة الموارد للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي فهو قلق إزاء نقص الموارد بالنسبة لتلك البلدان. وتساءل عما إذا كان هذا النقص مرتبطا بالصعوبات القائمة في مجال الطاقة الاستيعابية لتلك البلدان. وبينما رحب أحد الوفود بارتفاع مستوى التنفيذ على صعيد المنظمات غير الحكومية وعلى الصعيد الوطني، أعرب عن القلق بشأن نقص موارد البرامج بنسبة ١٠,٧ في المائة بالنسبة للبلدان الواقعة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالمقارنة مع ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩. وحث المتكلم الصندوق على بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق توزيع أكثر توازنا للموارد. وشدد أحد الوفود على أن المناقشة الجارية بشأن تدهور الموارد ينبغي أن تركز على كيفية زيادة هذه الموارد لا على كيفية اقتسام هذه الحصص المتناقصة فيما بين مختلف المناطق. وذكر أنه خلال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة اتضح أن البلدان المستفيدة من البرامج قد أبلت بلاء حسنا في مجال تعبئة حصتها من احتياجات الموارد المقدرة المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. غير أن الشركاء المانحين لم يقدموا الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. وحث المانحين على الوفاء بالتزاماتهم.

١١٣ -وذكر أحد الوفود أن الحالة غير المواتية من حيث الموارد تُحمّل صندوق الأمم المتحدة للسكان عبئا مفرطا على مستوى الميدان والمقار. وذكر المتكلم أن من مقاييس كفاية الصندوق ارتفاع معدلات تنفيذ البرامج؛ ورغم ذلك، لا يُماثل هذا الارتفاع زيادة في الموارد، حيث أن بعض الدول لا تفي بالتزاماتها. وأكّد المتكلم أن من مسؤولية المجلس التنفيذي أن يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع الأمين العام، من خلال إطلاع قادة العالم على الوضعية الحرجة المترتبة على الحالة المالية للصندوق. وشجّع المتكلم أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان ونظرا لميزانيته المحدودة في مجالي الإعلام والاتصال، على استكشاف سبل بديلة لتعبئة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل التأثير على الحكومات للوفاء بالتزاماتها الوطنية. وتساءل المتكلم عن التغييرات الكبيرة في النسب المئوية للإنفاق على البرامج حسب البلدان في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، لا سيما في فئة البلدان ألف. وبينما أثنى على تفاني موظفي الصندوق، أكد على ضرورة مراعاة المجلس لمسألة معنويات الموظفين نظرا لبيئة الترقب السائدة التي سببها تدهور الموارد.

١١٤ -وذكر أحد الوفود أن حكومته فوجئت بشدة عندما أبلغت في تموز/يوليه الماضي بضرورة وقف المشاريع نظرا لقلة الموارد. وكان لهذا الانقطاع أثر سلبي على الأنشطة السكانية في هذا البلد. وحث المتكلم على ضرورة عدم تكرر هذه الأحداث مرة أخرى دون إنذار. وذكر وفد آخر أنه إذا لم يزد المانحون من مساهماتهم في الصندوق، فإن

الصندوق سيغرق في أزمة مالية خانقة ولن يظهر أثرها على البلدان المستفيدة من البرامج فحسب بل سيظهر أيضا على البلدان المانحة.

١١٥ -واتفق العديد من الوفود ورحبوا بالتأكيد على تعزيز عمل الصندوق على المستوى القطري من خلال إنشاء ٤٦ وظيفة محلية جديدة. ورحبت عدة وفود أيضا بالجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تعزيز قدرته في مجال المراجعة الداخلية للحسابات، من خلال تقديم دعم مالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنى عدد من الوفود أيضا على جهود الصندوق الرامية إلى التركيز على دعم تدريب الموظفين على المستوى القطري وزيادة هذا الدعم. وبينما ارتأت بعض الوفود إدراج نظام إدارة الموارد في الميزانية المقترحة، أجمعت وفود أخرى على ضرورة أن يبحث صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أموال إضافية لهذا النظام من جماعة المانحين. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك خطة للطوارئ تُنتهج في حال عدم تدفق أموال المانحين. وأعربت بعض الوفود عن القلق لكون الصندوق يقترح الزيادة في معدل الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية من ٤,٥ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وأشارت إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد لاحظت أن معدلات الشواغر المتوقعة لعام ١٩٩٩ تتراوح ما بين ٩ و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين المعينين دوليا وما بين ١١ و ١٤ في المائة بالنسبة للموظفين المعينين محليا. وتساءل أحد الوفود بالنظر إلى معدلات الشغور المنخفضة المستخدمة في وضع الميزانية المقترحة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، عن إمكانية تحقيق وفورات أكبر في التكاليف إذا استخدمت معدلات الشغور الأعلى والأكثر واقعية مع ذلك والتي تستند إلى بيانات ١٩٩٨-١٩٩٩. وطلب وفد آخر تفاصيل تتعلق بالوظائف الـ ٤٦ المقترحة. وذكر المتكلم، مشيرا إلى معدل الشغور العالي، أن تلك الوظائف لو كانت في إطار إجراءات عادية في الميزانية لألغيت. وشكك في إنشاء وظائف جديدة مشيرا بدلا من ذلك إلى ضرورة الاستفادة من معدل الشغور العالي. وحث المجلس التنفيذي على مناقشة مسألة معدل الشغور العالي عندما تعرض ميزانية فترة السنتين المقبلة للمناقشة. ولاحظ أنه مع إدخال تكنولوجيات جديدة في مجال المعلومات، على مستوى المقر ومستوى الميدان، سيلزم عدد أقل من الموظفين للشؤون السكرتارية والمكتبية. ولاحظ أحد الوفود أن زيادة عدد الوظائف قد لا يحسّن النوعية واتفق مع اللجنة الاستشارية على أن بعض الوظائف السكرتارية والمكتبية قد لا تكون لازمة.

١١٦ -وذكر وفد آخر أن مسألة الوظائف الجديدة ينبغي النظر إليها في سياق الاتجاه السائد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالارتباط مع معدل الشغور العالي. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه المسألة بمعزل عن ملاك موظفي البرنامج الاستشاري التقني. ولاحظت المتكلمة أن معدل شغور عال قد يسبب تعطيل وقطع برامج قائمة فعلا وأن قيمة الوظائف الجديدة ينبغي النظر إليها بالارتباط مع تلك العواقب. واقترحت إجراء تحليل لتحديد المواقع التي يمكن فيها حذف الوظائف. وتساءلت إلى أي مدى تعكس الميزانية المقترحة الآثار المترتبة على ملء الوظائف المقترحة الـ ٤٦ لمدة سنتين في الأجل البعيد. وأعربت عن قلقها لكون ميزانية الدعم تستوعب حصة أكبر من الموارد الشاملة واقترحت النظر في اختيار اتجاه الثلاث سنوات. وتساءل وفد عما إذا كانت إضافة ٤٦ وظيفة جديدة على المستوى القطري مدرجة في إطار خطة قائمة وتساءلت عما إذا كان الصندوق قد قام بترشيد موارده إلى الحد الملائم.

١١٧ -وتساءل وفد آخر عما إذا كان ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ضوء الموارد المتناقصة، أن يتخذ نظرة أساسية أكثر إلى كيفية إدارة برامجه القطرية وعما إذا كان الحضور في جميع البلدان على مستوى عال أمرا لازما. وتساءلت المتكلمة، آخذة في الاعتبار ملاحظات اللجنة الاستشارية، عما إذا كان تقديم مساعدة إنمائية بتكلفة ضمنية قدرها ٢٠ في المائة طريقة مكلفة للعمل. وبينما أيّدت المتكلمة ضرورة تعزيز قدرة الصندوق على المستوى القطري،

تساءلت عما إذا كان التصدي بصورة مركزة ومنظمة أكثر من أجل التغلب على القيود الرئيسية القائمة في مجال القدرات في عدد محدود من البلدان جديرا بالنظر فيه في وقت ما مستقبلا. وشجعت الصندوق على مواصلة البحث عن مواطن الكفاية ووفورات الحجم، بالإضافة إلى المزايا العملية المشتركة التي تقدمها الخدمات وأماكن العمل المشتركة على الصعيد القطري. ولاحظت المتكلمة أن التكلفة الإدارية لتقديم الدعم التقني في فترة السنتين المقبلة يبدو تناسبيا أعلى من فترة السنتين الحالية، وطلبت توضيحا لذلك.

١١٨ - وأعرب وفد عن سروره لملاحظة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مستمر في متابعة الأولويات الاستراتيجية حتى بموارد محدودة. وفيما يتعلق بالبرنامج الاستشاري التقني، أعربت المتكلمة عن أسفها لعدم كون أي من أفرقة الدعم القطري أعد خصيصا لتلبية احتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولذلك رحبت باقتراح إنشاء أفرقة تُكلف بتناول احتياجات تلك البلدان ومسائلها ذات الأولوية. واقترحت أن ينظر في الفعالية من حيث التكلفة لجعل مقر هذه الفرقة في براتسيلافا. وأكدت على أن حالة الصحة الإنجابية في بعض البلدان الأوروبية والآسيوية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد أصبحت مصدر قلق بالغ: فهناك اعتماد كبير على الإجهاض كوسيلة أقل تكلفة لتحديد النسل وعلى معدلات منخفضة إلى متوسطة لانتشار موانع الحمل بسبب عدة عوامل، منها نقص المعلومات وانخفاض مستوى العيش. وطرأت أيضا زيادة سريعة في الأمراض التي تنقل عبر الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد العديد من البلدان في المنطقة حاليا تغيرا ديموغرافيا غير مسبوق يرجع سببه بالأساس إلى انخفاض معدلات الولادة وتضخم تدفقات المهاجرين. ونتج عن تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية والهبوط الحاد في مستويات العيش معدلات عالية لكل من الهجرة المؤقتة والدائمة لأسباب اقتصادية. وقال المتكلم، مشيرا إلى الجدول ٣ (باء) في الاستعراض المالي السنوي، لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13)، إن الجدول لا يعكس مساهمة الجمهورية التشيكية لعام ١٩٩٨ في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أديت بالكامل بنهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١١٩ -ولاحظ أحد الوفود، بينما كان يسترعي الانتباه إلى البنية السكانية غير المتوازنة والحالة الصحية العامة غير المواتية في بلده، أن العواقب الإيكولوجية الوخيمة لكارثة تشيرنوبيل النووية تزيد من خطورة العوامل الديموغرافية. وأكد المتكلم على ضرورة استكشاف سبل الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد وزيادة الإنفاق على البرامج.

١٢٠ -وبينما أعرب وفد آخر عن قلقه فيما يتعلق بالموارد المتوقعة بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، طلب توضيحا للأساس الذي قام عليه هذا التوقع. وطلب أحد الوفود إطلاعه على تنفيذ الصندوق لمقرر المجلس ٢٦/٩٧ بشأن الميزانية، وبخاصة ما يتعلق بملء الوظائف السبعة للممثلين القطريين.

١٢١ -وشجع أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدم للمجلس التنفيذي، في أقرب فرصة ممكنة، ميزانية مفصلة للموارد الإضافية اللازمة للصندوق من أجل تنفيذ الإجراءات التي دعا إليها استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. وفي ذلك الصدد، أثنى المتكلم على المدير التنفيذي لما أولاه في التقرير الذي أعده عن ميزانية الدعم لفترة السنتين من اهتمام بتعزيز قدرات الموارد البشرية، في كل من الأجلين القصير والطويل. وأضاف المتكلم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يضع خططا استراتيجية للتصدي للنقص الحاصل في الموارد ولاحظ أن وضع خطة بصورة جيدة لمواجهة الطوارئ المتعلقة بالموارد هي أفضل استراتيجية لتحسب الأوقات المالية العصيبة.

١٢٢ - وبينما أثنى وفد آخر على صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الدينامية والابتكارية التي يبذلها في مجال تعبئة الموارد لدى المانحين والمؤسسات في القطاع الخاص، شجع الصندوق على مواصلة مضاعفة جهوده من أجل

إقناع الحكومات المانحة ''المُقصِرة'' بزيادة تبرعاتها وفقا للمكانة الاقتصادية والمالية التي تحتلها في العالم، لا سيما وأن مساهمات بعض الدول المزدهرة اقتصاديا منخفضة جدا وتثير شكوكا حول دعم هذه الدول لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ المتكلم أن وزيرة التعاون في مجال التنمية لبلده قد أكدت مؤخرا في البرلمان أنها ترى صندوق الأمم المتحدة للسكان مثالا ممتازا للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وجديرة جدا بمواصلة دعمه. وأضاف المتكلم أن وفد بلده يؤيد أيضا الصندوق فيما يتعلق ببرنامج دار الأمم المتحدة والأسلوب المقترح لتمويل التكاليف.

١٢٣ -وأعرب أحد الوفود عن قلقه فيما يتعلق بسحب ٦,٥ ملايين دولار من الاحتياطي التنفيذي والذي أعيد تسديده بإيرادات ١٩٩٩. وبينما لاحظ أنه يدرك وتيرة الإيرادات والنفقات وضرورة التصدي للحالات غير المتوقعة، لاحظ أن اتخاذ تدابير أخرى قد يكون لازما للتصدي لحالات العجز. وطلب معلومات تتعلق بالسحب من الاحتياطي التنفيذي في ١٩٩٩. وطلب أيضا توضيحا للأسباب التي دعت الصندوق إلى عدم العمل بالعرض الموحّد لسداد الضريبة الوطنية على الدخل المؤداة عن الموظفين. وبينما لاحظ أن زيادة بنسبة ١٦ في المائة في مجموع الإيرادات يُعد أمرا طموحا، اتفق مع المجلس التنفيذي بأن الدفع الذي سيولده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ قد يحقق تلك النتيجة.

١٢٤ -وأشار أحد الوفود، مع إقراره بأن الزيادة المئوية في ميزانية الدعم ترجع إلى انخفاض الموارد، إلى أنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتكيف مع التغيير بأسلوب يمكنه فعليا من إنجاز البرامج مع إبقاء مستوى تكاليف الدعم عند نسبة منخفضة من إجمالي الأموال المتاحة. وبالإشارة إلى الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/ FPA/1999/11، سألت ممثلة الوفد عما إذا كان مبلغ الـ ٠,٩ مليون دولار يغطي التكاليف المباشرة المقترنة بالمشتريات، وما إذا كان مبلغ الـ ١,٨ مليون دولار المضاف إلى رصيد الإيرادات لميزانية الموارد العادية مبلغا صافيا. وقالت إنه لا ينصح باستخدام الاحتياطي التشغيلي لتعويض انخفاض التبرعات عن المستوى المتوقع. وطلبت مزيدا من المعلومات عن الاحتياطي المخصص للإقامة في الميدان، ولاحظت أنه ينبغي مراعاة تصفية الاحتياطي وتحويل الأموال الفائضة إلى بند موارد الإيرادات العادية. وفيما تعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، قالت إنه ينبغي رصد تكاليفه بعناية. وطلبت معلومات عن تمويل الصندوق لمشكلة عام ٢٠٠٠.

١٢٥ -ورحب أحد الوفود بتعزيز مكتب الصندوق في بلده، ولاحظ أن من شأن ذلك تحسين رصد البرنامج وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ المتكلم أن بلده قام بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باعتماد قوانين تحظر العنف ضد المرأة. وصارت إحدى الوزارات ترعى الشؤون الاجتماعية وشؤون الصحة والسكان، كجزء من إصلاح قطاع الصحة. ورحب بتركيز الصندوق على بحث احتياجات الشباب في بلده، وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الصندوق لإشراك المجتمع المدني في المضي قدما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢٦ -ووجهت المديرة التنفيذية في ردها الشكر لجميع المانحين على تبرعاتهم، وبخاصة من رفع منهم قيمة ما يقدمه من تبرعات للصندوق. وأعربت عن تقديرها لقيام العديد من البلدان بمتابعة استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات. واتفقت مع ما ذهبت إليه الوفود من أن مسؤولية زيادة الموارد مسؤولية يشارك فيها الجميع، وينبغي ألا تعتبر مسؤولية يتحملها الصندوق وحده. وشكرت المانحين الذين يحثون زملاءهم المانحين على تحسين أدائهم فيما يتعلق

بزيادة التبرعات. ولاحظت أن الصندوق أعد بناء على طلب بعض البلدان المانحة مذكرة معلومات أساسية موجزة عن أثر نقص الموارد على برنامج الصندوق. وكانت المذكرة متاحة في الجزء الخلفي من غرفة الاجتماعات.

١٢٧ -وفيما يتعلق بقسم المراجعة الداخلية للحسابات، لاحظت أن تعزيز قدرات القسم من شأنه تيسير إجراء مراجعات حسابية في المكاتب القطرية بصورة منتظمة. فالصندوق لا يفي حاليا بالشروط اللازمة لإجراء أفضل دورة للمراجعة الحسابية في المكاتب القطرية. وفيما يتعلق بالانخفاض في نفقات البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لاحظت أن الانخفاض يرجع أساسا إلى تقلبات أسعار الصرف بالنسبة للعام السابق، وأنه لم يحدث انخفاض ملحوظ من حيث القيمة الإسمية. ولاحظت حدوث انخفاض محدود في نفقات البلدان من الفئة ألف. وأعربت عن عميق أسفها لما لاقته بعض البلدان من مصاعب وارتباك في إعداد البرامج نتيجة لنقص الموارد. وبينت أن بعض البرامج تتحمل أكثر من طاقتها، وأن انخفاض الموارد يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة. وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبدتها واحدة من الممثلين بأن هناك حاجة إلى تقليل الاعتماد على الإجهاض في بلدها، وافقت المديرة التنفيذية تماما على أن زيادة اللجوء إلى الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة من شأنها أن تقلل من الاعتماد على الإجهاض. وبينت التجربة أن معدلات الإجهاض تنخفض عندما يتزايد تنظيم الأسرة. وشكرت المديرة ممثلة الجمهورية التشيكية على الإيضاحات التي قدمتها بشأن تبرعات بلدها في عام ١٩٩٨ للصندوق، وأكدت أن التبرعات وصلت في عام ١٩٩٩.

١٢٨ -وردا على استفسار تقدم به أحد الممثلين بشأن مستقبل إيرادات الصندوق، أعربت المديرة التنفيذية عن أملها في أن تتحسن حالة الموارد المالية في عام ٢٠٠٠. وصندوق الأمم المتحدة للسكان متفائل بشأن التمويل المتعدد الأطراف الذي تقدمه المؤسسات، ويأمل في عودة أحد كبار المانحين. وفيما يتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات، قالت إنه يجري إحراز تقدم مطرد، وشكرت عدة حكومات قدمت دعمها لإعداد هذا الإطار. وأعربت عن تقديرها للدعم التقني والمالي الذي تقدمه حكومة كندا وحكومة فنلندا. ولاحظت أنه تم إنشاء مكتب صغير للإدارة على أساس النتائج في نفس الوقت مع إنشاء الفريق الاستشاري المشترك بين الشُعب للإدارة على أساس النتائج. ويعمل هذا الفريق على كفالة التفهم التام والمشاركة الكاملة لإدارة الصندوق وموظفيه وشركائه في التقدم على طريق تأسيس الإدارة على أساس النتائج. وبموجب الإدارة على أساس النتائج، تجري دراسات جدوى في خمسة بلدان، وتنظم حلقة عمل دولية وتعقد جلسات إحاطة متنوعة. وأنشئ موقع على الشبكة العالمية لتشجيع الحوار والمناقشة. وأكدت المديرة التنفيذية أنها تريد من جميع موظفي الصندوق أن يتبعوا النهج على أساس النتائج. ولاحظت أنه تم الأخذ بهذا النهج في مجموعة متنوعة من ممارسات الصندوق الأخرى، منها على سبيل المثال، البرامج القطرية، وممارسة تخطيط القوى العاملة، وإجراء المشاورات مع الشركاء. وقالت إن هناك مذكرة عن التقدم المحرز في مجال إعداد الفريق الاستشاري متاحة في الجزء الخلفي من غرفة الاجتماعات.

١٢٩ -وفيما يتعلق بملاك الموظفين، لاحظت أن ممارسة تخطيط القوى العاملة التي بدأها الصندوق من شأنها أن تُسهم في ترشيد هيكله والوفاء باحتياجاته الطويلة الأجل. وتشمل المجالات التي يجري بحثها النظام المالي ونظام الإبلاغ؛ ونقل/تخفيض المهام نتيجة للتطورات التكنولوجية؛ وتوجهات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات؛ وزيادة فعالية استخدام برنامج المساعدة التقنية. وسيقدم الصندوق تقريرا عن التقدم المحرز في السنة المقبلة. وفيما يتعلق بما اقترح من ضرورة وضع خطة استراتيجية للتعامل مع نقص الموارد، وافقت على أنه ينبغي للصندوق أن يرشد خططه كرد فعل للنقص في الموارد. وسيقتدي أيضا الصندوق في هذا الشأن بالخطط الاستراتيجية لليونيسيف والبرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى. وبخصوص الاستفسار عما قيل عن دعم نظام إدارة الموارد، قالت المديرة إنه

لم يتم بعد تلقي معلومات في هذا الشأن. ولاحظت أن الصندوق ناقش مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إمكانية استخدام أموال البرنامج بصفة استثنائية لنظام إدارة الموارد، و لم تبد اللجنة عدم رغبتها في قبول ذلك الاقتراح. وشددت على أن نظام إدارة الموارد عنصر ضروري لإدارة البرنامج. وأضافت أن الربط الحاسوبي بين الميدان والمقر والأفرقة عنصر ضروري من عناصر برنامج المساعدة التقنية. وعلى الرغم من عدم رغبة الصندوق في زيادة ميزانية الدعم، فالحاجة كبيرة إلى نظام إدارة الموارد، وقد يلزم توفير دفعة واحدة من النفقات لتنفيذه. وفيما يتصل بتعليق اللجنة الاستشارية على ضرورة تخفيض عدد موظفي الأمانة والأعمال المكتبية، لاحظت المديرة أن الصندوق يستعرض بالفعل هذه المسألة في سياق ممارسة تخطيط القوى العاملة وفي ضوء تكنولوجيات المعلومات الجديدة، فضلا عن الحاجة إلى تحسين استخدام الموارد البشرية وزيادة فعاليته. وأكدت أيضا أنه لا بد من وجود قدرة معينة وكتلة حرجة داخل الصندوق من أجل إنجاز البرامج بكفاءة وفعالية. وفيما يتعلق بطول مدة شغر الوظائف، قالت المديرة إن ذلك ساعد على إدارة الموارد وتخفيض النفقات. ومع ذلك، فزيادة الموارد لن تستلزم معدلا مرتفعا لشغر الوظائف. وأشارت أيضا إلى أن التعيين كثيرا ما يستغرق وقتا طويلا بسبب وجود عدد محدود من الخبراء في مجال الصحة الإنجابية. وعادة ما يتعين الإعلان عن الوظائف عدة مرات. وفي حين أنها توافق على إمكانية الإفادة من أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة، فقد أشارت إلى أن هذه المسألة تتطلب زيادات فورية في التكلفة الأولية ينبغي مواجهتها.

١٣٠ -ووجهت المديرة التنفيذية الشكر للوفود على الدعم الذي قدمته لإنشاء ٤٦ وظيفة محلية جديدة من شأنها تعزيز القدرات على الصعيد القطري. وأضافت أن البرامج كبيرة ومعقدة جدا في بعض البلدان وأنه يُطلب من ممثلي الصندوق في بلدان أخرى الاضطلاع بإدارة برامج عدة بلدان. فعلى سبيل المثال، فإن ممثل الصندوق في أوزبكستان مسؤول أيضا عن البرامج في ستة بلدان أخرى. ولاحظت أن للصندوق مكاتب في ٧٣ بلدا من البلدان الـ ١٤٠ التي يعمل بها. وفي البلدان المتبقية يضطلع الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي بمهام ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع ذلك، فمكاتب البرنامج الإنمائي تحمل ما لا طاقة لها به، فذكرت أنها إن كانت تستطيع الاضطلاع ببعض التمثيل، فإنها لا تقوى على إدارة برامج الصندوق بصورة يومية. وهكذا كان لا بد من تعزيز المكاتب القطرية، وقد اقترح الصندوق الوظائف المحلية الجديدة الـ ٤٦ استنادا إلى تلك الضرورة. وأشارت المديرة إلى أن وجود الصندوق في البلد يزيد من عمليات التنفيذ ويساعد على تنمية القدرات ويحسن تعهد الحكومات. ولاحظت أن عدد ممارسات التنسيق تزايد كثيرا نتيجة لإصلاح الأمم المتحدة، وأن المنظمات الصغيرة كالصندوق صارت تتحمل أكثر من طاقتها. فعلى سبيل المثال، طلب ١٠ أو أكثر من الفرق المواضيعية، في بعض البلدان، مشاركة ممثل الصندوق أو نائبه في أعمالها وحضوره لها بصفة دورية. واتفقت في الرأي مع الوفد الذي أشار إلى الاحتياجات الماسة التي لا غنى عنها للصحة الإنجابية لشعوب بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولاحظت أنه في الوقت الذي لا تطلب فيه هذه البلدان قدرا كبيرا من المساعدة المالية، فإنها في حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية. ولاحظت أن أحد أفرقة البلدان التابعة لبرنامج المساعدة التقنية سيخصص للاستجابة لاحتياجات بلدان أوروبا الشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأوضحت أن الصندوق يقوم في البوسنة والهرسك وفي أوكرانيا بتعزيز قدرات الميدان لدعم الأنشطة السكانية وأنشطة الصحة الإنجابية داخل مكتب البرنامج الإنمائي دون فتح مكاتب جديدة للصندوق. وأكدت أنها تود تماما أن تنفذ الميزانية وأن يتم التحرك إلى الأمام.

١٣١ -وأكد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في رده بعض الفوائد التي يمكن أن يحققها برنامج دار الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين الاتصالات بين وكالات الأمم المتحدة، لا سيما في سياق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأنشطتها ذات الصلة، مثل ممارسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتخفيض الميزانية الإدارية نتيجة للتشارك في

استخدام المرافق العامة (غرف الاجتماعات، ومرافق الاجتماعات، وساحات الاستقبال) والموظفين المشتركين (موظفو الاستقبال، وحرس الأمن، والسعاة، والسائقون)؛ وزيادة إبراز صورة وكالات الأمم المتحدة على أنها وحدة متماسكة ومتكاملة. ووافق على أن الإيرادات المتوقعة التي استخدمت في ميزانية الدعم لفترة السنتين (٦٢١ مليون دولار) تختلف عن الرقم الوارد في خطة العمل (٦٠١ مليون دولار)، ومع ذلك فاعتماد إطار التمويل المتعدد السنوات والدفعة الناشئة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات يجعلان الصندوق يأمل في تحقيق المبلغ الأكبر.

١٣٢ -وفيما يتعلق بالاستفسار عن إشغال الوظائف السبع لممثلي البلدان، قال نائب المديرة إن الصندوق اتبع نهجا شديد الحرص، وتم إشغال ست من تلك الوظائف بنهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩. وظلت وظيفة واحدة شاغرة، ويجري تعيين من سيشغلها. وأشار إلى أن الفقرة ٣ من المقرر ٢٦/٩٧ تنص على أن المجلس التنفيذي ''يحث أيضا المديرة التنفيذية على أن تبقي قيد الاستعراض المناخ السائد من عدم اليقين فيما يتعلق بالإيرادات المقبلة، ولا سيما عن طريق تأخير شغل الوظائف الجديدة المقترحة لممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان بكلفة تقدر بمبلغ ٠٤٤ ٦٣٥ ١ دولارا لدى تنفيذ ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩''. وأضاف أنه تمت أيضا مناقشة المسألة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨، وأذن المجلس للمديرة التنفيذية في مقرره ٨/٩٨ بالبدء في التعيين على الوظائف السبع. وتنص الفقرة ٣ تحديدا من المقرر ٨/٩٨ على أن المجلس ''يأذن للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تشرع في تعيين سبعة ممثلين قطريين كما هو مقترح في المقرر ٢٦/٩٧، تمشيا مع مدى توافر الموارد''. وبناء على ذلك، بدأ الصندوق في التعيين لملء الوظائف الشاغرة. ولاحظ نائب المديرة أن من دواعي سرور الصندوق أن يقدم قائمة بملاك الموظفين، كما طلب أحد المتكلمين، تضم الوظائف الجديدة الـ ٤٦ المقترحة لتعزيز المكاتب القطرية. ولاحظ في رده على استفسار آخر أن معدل شغل الوظائف الجديدة الـ ٤٦ يبلغ ١٥ شخصا في الشهر. وفيما يتعلق بتجميد ١١ وظيفة، لاحظ أن ٤ منها وظائف فنية وأن ٧ منها من وظائف الخدمة العامة. ولاحظ أن من السابق لأوانه حاليا تحديد الأثر المترتب على تجميد الوظائف. ومع ذلك، فقد أعرب عن قلقه إزاء الأثر المترتب على معنويات الموظفين وصحتهم: فالموظفون مستعدون للعمل أكثر ولعدد أطول من الساعات، لكنهم يعانون من فرط الأعباء التي يتحملونها. ووافق على أن معدل الشواغر البالغ ١١ في المائة قد يكون مرتفعا، لكنه يرجع إلى المدة الزمنية اللازمة لشغل الوظيفة، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس لتحقيق وفورات في ميزانية الدعم من خلال تأخير التعيين.

١٣٣ -وفيما يتعلق بالاستفسار عن تعزيز قدرة قسم مراجعة الحسابات الداخلية من خلال تقديم إعانة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقابل استعمال ثلاث وظائف أخرى، أشار إلى أن ذلك من شأنه أن يوسع عموما نطاق شمول وحدات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال مراجعة الحسابات، التي لم تصل حتى الآن إلى الحد الأمثل المطلوب وهو مرة كل خمس إلى سبع سنوات. في حين أوصى بعض أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يكون ذلك مرة كل ثلاث إلى خمس سنوات. وسيشترك الصندوق أيضا في مراكز الخدمات الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مناطق الدول العربية وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت الحاضر، لا تجري تغطية سوى منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وردا على تعليق بشأن انخفاض النفقات البرنامجية في أفريقيا، أعرب عن أسفه لحدوث تخفيض طفيف (٤ في المائة) في النفقات بالنسبة للبلدان من الفئة ألف. ولكن لدى النظر إلى إجمالي الموارد المنفقة، يتضح أن أفريقيا لا تزال تحظى بأكبر حصة بالنسبة للمناطق الأربع. وذلك يتمشى مع خطة عمل توزيع الموارد التي أوصى بها المجلس التنفيذي. وأضاف أنه من عدة سنوات خلت، كانت نسبة الموارد البرنامجية المخصصة لأفريقيا ٢٠ في المائة، بينما تبلغ الموارد البرنامجية الموجهة اليوم لأفريقيا ٤٠ في المائة، على النحو المبين في

الجدول ٧ من الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13). ومع ذلك سوف يعيد الصندوق النظر في البيانات والاتجاه الطويل الأجل لاستعمال الموارد.

١٣٤ -وفي الرد الذي قدمه مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية، أشار إلى أن معدل الشواغر المفترض لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ كان حوالي ٤,٥ في المائة. وفي ٢٠٠٠-٢٠٠٢، من المفترض أن يكون معدل الشواغر ٦ في المائة. ويتوخى الصندوق الحذر في إدارته لكل من معدل الشواغر ومعدل شغل الوظائف بما يؤدي إلى تحقيق وفورات. ولكن ذلك لا يعني أن الوظائف لم تكن لازمة. وفيما يتعلق بالاستفسار عن الاحتياطي التشغيلي، علّق أنه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٩، انخفض مستوى احتياطي الصندوق. ولكن أعيد تحديد ذلك الاحتياطي بالكامل في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن المحتمل أن يحتاج الصندوق إلى سحب استعمال الاحتياطي قبل نهاية العام. وأعرب عن اقتناعه بأن من شأن إمكانية التنبؤ بالإيرادات أن تعزز الإدارة المالية. ولكن بما أن البرامج توضع لعدة سنوات ولأن هذا لا ينطبق على الإعلان عن تقديم التبرعات، فمن الصعب حاليا تكييف زخم البرامج. وأضاف أن وجود نظام جيد لرصد الموارد سوف يساعد على التخفيف من تلك المشاكل وأن الصندوق يأمل في أن يدعم المانحون استحداث نظام لإدارة الموارد. وأعرب عن اقتناعه بفكرة أن يكون نظام إدارة الموارد جزءا من ميزانية الدعم، وعن أمله في أن يزيد المجلس الاعتمادات المخصصة لتغطية ذلك. أما فيما يتعلق بالاستفسار عن رد الضرائب، فشرح أنه لم يجر الأخذ بالمعاملة المتسقة لعملية رد الضرائب الوطنية، التي تقوم على قيد رصيد في ميزانية الدعم لفترة السنتين وخفض المبلغ من مساهمات البلد المعني، حيث أن البلد المعني لم يقدم مساهمات تقابل الضرائب. أما فيما يتعلق بالاستفسار بشأن الاستعداد لتحويل التواريخ في الحاسوب في عام ٢٠٠٠، أشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أعد مؤخرا مذكرة بشأن حالة استعداد الصندوق لمواجهة المشكلة يمكن توفيرها لأعضاء المجلس المهتمين بالأمر. وأضاف أن الأنظمة الداخلية للصندوق (نظام إدارة الموارد البرنامجية والنظام المتكامل للمكاتب الميدانية التابع للصندوق) فضلا عن النظم الأخرى التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة المشكلة. أما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الخارجية (الهاتف، والبريد الصوتي، والمصاعد الكهربائية، وإلى ما هنالك)، فقد أعد الصندوق جردا بالأشياء التي ستتأثر بمشكلة عام ٢٠٠٠، وكان ٩٥ في المائة منها في حالة استعداد لمواجهة المشكلة. وقال إن الصندوق يجري اتصالات مع المنسق الأمني للأمم المتحدة وشركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالميدان. وردا على استفسار بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات، أشار إلى أن الصندوق خطط لعقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات في تشرين الأول/أكتوبر.

١٣٥ -وفيما يتعلق بالاستفسار بشأن النفقات الإدارية والتشغيلية للوكالات، أشار إلى أنه أجري تخفيض من ٣,٣ في المائة بالنسبة لفترة السنتين الحالية إلى ٢,٩ في المائة بالنسبة لفترة السنتين القادمة. وقال إن الصندوق، بما بذله من جهود متضافرة، قد خفّض بند شؤون الإدارة والتنظيم في الميزانية من ٥,١ في المائة إلى ٣,٩ في المائة. وقد اتخذ الصندوق عدة تدابير لخفض التكاليف بهدف تحقيق وفر في الاعتمادات قدره ٩ ملايين دولار. وأعرب عن موافقته على اعتبار معدل الشواغر أداة إدارية وليس من التقنيات المالية المستعملة لتخفيض النفقات. ولكن نظرا لأن إيرادات الصندوق كانت مقيدة، فإنه اتبع نهجا تحوطيا. ومن المحتمل أن يكون معدل الشواغر في حدود ٧ في المائة وليس ١٠ إلى ١١ في المائة. وفي التشديد على الأهمية الحاسمة للوظائف الـ ٣٢ المتعلقة بموظفي الدعم، قال إن مساعدي الشؤون المالية يشكلون العمود الفقري للهيكل الوظيفي في الميدان، ولا سيما في البلدان التي لا يوجد فيها ممثل قطري أو نائب للممثل؛ ومن غيرهم يستحيل تقريبا رصد الجوانب المالية والإدارية للبرنامج. وبالنسبة للاستفسار بشأن ما ترتبه

الوظائف الجديدة المقترحة الـ ٤٦ على التكاليف في المدى الطويل (سنتان)، أشار إلى أن معدل شغل الوظائف المفترض كان ١٥ شهرا، ولكن إن جرى افتراض معدل لشغل الوظائف مدته ٢٤ شهرا، فسينجم عن ذلك تكلفة إضافية قدرها ٠,٥ مليون دولار. وردا على استفسار آخر، قال إن أكبر تخصيص للموارد في عام ١٩٩٩ كان لمنطقة أفريقيا.

١٣٦ -وقام رئيس فرع الشؤون المالية التابع لشعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية، بتقديم معلومات مالية مستكملة فيما يتعلق بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13) الجدول ١. فقال إن الأرقام التالية تمثل عرضا تفصيليا للنفقات البرنامجية للصناديق الاستئمانية في عام ١٩٩٨: وكالات الأمم المتحدة ٠,٩ مليون دولار؛ الحكومات ٦,٦ ملايين دولار؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٨,٨ مليون دولار؛ المنظمات غير الحكومية ٣,١ ملايين دولار. وبلغ المجموع الفرعي لنفقات المشاريع ٤٩,٤ مليون دولار.

١٣٧ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1999/11 وكذا بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن هذه التقديرات (DP/FPA/1999/14)؛

٢ - يعرب عن قلقه إزاء الحالة العامة فيما يتعلق بتدني الموارد؛

٣ - يعترف بما يبذله الصندوق من جهود لاحتواء التكاليف، على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، وبرد الفعل الإيجابي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على هذه الجهود، ويرحب بالتركيز على شبكة المكاتب الميدانية للصندوق وعلى قدرته في مجال المراجعة الداخلية للحسابات؛

٤ - يحث المديرة التنفيذية على أن تواصل، في هذا الصدد، بذل جميع الجهود الممكنة لاحتواء تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي على السواء في المقر، وكذا في الميدان، عن طريق اتخاذ تدابير للحد من التكاليف دون أن يكون ذلك على حساب البرامج؛

٥ - يلاحظ النهج الذي اتبعته المديرة التنفيذية إزاء المشاركة في برنامج دار الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، ويلاحظ الحاجة، حسب الاقتضاء، لكفالة عدم وقوع عبء إضافي على عاتق البلدان المضيفة؛

٦ - يسلم بالجهود التي تبذلها المديرة التنفيذية لإيجاد تمويل من خارج الميزانية من أجل تطوير نظام إدارة الموارد؛ بيد أنه يقرر، على أساس استثنائي، إذا اتضح بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن الاستجابات

لتلك الطلبات لم تكن كافية، زيادة الاعتمادات بالمبلغ اللازم، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، ويلاحظ الحاجة، حسب الاقتضاء، لكفالة عدم وقوع عبء إضافي على عاتق البلدان المضيفة؛

٧ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعادة النظر في أولوياته فيما يتعلق بأي نقص قد يحدث في ميزانية الدعم لفترة السنتين قبل السعي للحصول على موارد إضافية؛

٨ - يُقر اعتمادات إجمالية قدرها ٦٠٠ ٣٨٤ ١٤٩ دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، وسينشأ عن ذلك اعتمادات صافية تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٣٨٤ ١٢٧ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
دعم البرامج:	
المكاتب القطرية	٧٥ ٢٠٢,٨
المقر	٢٧ ٨٣٦,٧
المجموع الفرعي	١٠٣ ٠٣٩,٥
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٦ ٣٤٥,١
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٤٩ ٣٨٤,٦
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	٢٢ ٠٠٠,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة	١٢٧ ٣٨٤,٦

٩ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

١٠ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن أي زيادة مهمة أو نقصان كبير في الإيرادات المقدرة لعام ٢٠٠٠، وأن تطرح مقترحات بشأن كيفية التعامل مع الوضع الجديد.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٣٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .(DP/FPA/1999/14)

١٣٩ -واتخذ المجلس التنفيذي أيضا المقرر ٢٤/٩٩ (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أعلاه).

سابعا – خدمات الدعم التقني

١٤٠ –ينظر المجلس التنفيذي في تقرير عن برنامج المشورة التقنية، ٢٠٠٠–٢٠٠٣ (DP/FPA/1999/12) قدم إليه استجابة للمقررين ٣٤/٩٥ و ٦/٩٨ بشأن نظام خدمات الدعم التقني التابع للصندوق.

١٤١ –ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، لدى تقديمها للتقرير، أنه جاء نتيجة عملية استعراض دامت سنتين لنظام خدمات الدعم التقني تم خلالها بحث التجارب والدروس المستفادة وبذل جهود متضافرة لإلقاء نظرة جديدة على الاحتياجات إلى المساعدة التقنية. وقد شاركت في هذه العملية مكاتب الصندوق القطرية وأفرقة الدعم القطرية والوكالات المشاركة. وقد استفاد الاستعراض من عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاده الذي أظهر مدى التقدم المحرز في النهوض بأهداف القاهرة وبالتحديات التي ما زالت قائمة. وقد كشف أنه ما من شك أن هناك حاجة إلى نظام قادر على إيصال المساعدة التقنية بصورة فعالة ومرنة ومتماسكة إلى البلدان المستفيدة من البرنامج، وكشف كذلك الطابع الفريد للترتيب المشترك بين الوكالات وفاعليته. كما كشف استعراض نظام خدمات الدعم التقني الاحتياجات المتغيرة إلى المساعدة التقنية والمعلومات العالية الجودة، واحتمال استمرار الطلب على الأفرقة القطرية لدعم بناء القدرات وتنفيذ عدد كبير من البرامج القطرية الجديدة، والحاجة إلى توفير مدخلات تقنية والمشاركة في المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من قبيل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج القطاعية الشاملة. وعلاوة على ذلك، فقد أكد أن إسهامات نظام خدمات الدعم التقني تحظى باعتراف واسع وبتقدير عال في البلدان المستفيدة من البرنامج.

١٤٢ –وأوجزت مختلف الخيارات التي بحثها الصندوق ولاحظت أنه بعد الاعتبار الواجب وبعد تقدير الآراء المؤيدة والآراء المعارضة، خلص الصندوق إلى أن أفضل سبيل لتلبية احتياجات البلدان إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات يكمن في صيغة معدلة للنظام الحالي تعمل بشكل أكثر تبسيطا وأكثر فعالية من حيث التكلفة. ولذلك، اقترح الصندوق الإبقاء على العناصر الأساسية في نظام خدمات الدعم التقني الحالي وتتمثل في النهج المتعدد التخصصات والترتيبات المؤسسية لإيصال المساعدة التقنية مع التشديد أكثر على بناء القدرات الوطنية والدعم التقني للأفرقة القطرية. وسيبسط البرنامج المقترح الوظائف في كل مستوى من مستويات النظام وذلك أساسا لتحسين القدرات الوطنية على تنفيذ البرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية. ومن المرتقب أن يكون هناك تفاعل أكبر بين جميع مستويات النظام وكذلك مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ومما سيسهل هذا التفاعل المرتقب التقدم المثير في تكنولوجيات الاتصالات خلال السنوات القلائل الأخيرة.

١٤٣ –وأكدت أن أخصائيي الوكالات يضطلعون بدور هام في توفير الموارد التقنية والتوجيه للأفرقة، وفي إعداد الطرائق والمواد الأساسية، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع الاستفادة من موارد وكالاتهم، قام الأخصائيون، في الوقت ذاته، بإعداد قدرات داخلية لإدراج الأبعاد السكانية في عمل تلك الوكالات. ويهدف البرنامج الجديد أيضا إلى الاستفادة من خبرة ومهارات الشركاء الجدد، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، لتغطية احتياجات الدعم الخاصة. ولاحظت أنه، في إطار الدورة الجديدة، يقترح الصندوق

ما مجموعه ١٥٢ وظيفة، منها ١٣٤ وظيفة مخصصة للأفرقة القطرية مع زيادة في نصيب الوظائف المخصصة لأفريقيا ونقل بعض أخصائيي الأفرقة القطرية للعمل في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وخصصت ١٨ وظيفة لأخصائيي الوكالات. ورغم أن ١٥٢ وظيفة تتماشى مع الاحتياجات والكفاءات المطلوبة، اقترح الصندوق، اعترافا بحالة الدخل الحالية الصعبة، كأدنى خيار، ما مجموعه ١٣١ وظيفة للدورة الجديدة. وستبلغ تكلفة البرنامج المقترح بما مجموعه ١٥٢ وظيفة ١١٣ مليون دولار بالنسبة للفترة الربعية ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وستوفر ٩٥ مليون دولار منها من الموارد العادية و ١٨ مليون دولار من الموارد المتعددة أو الثنائية الأطراف و/أو من الموارد الأخرى، بما في ذلك الموارد العادية لو ارتفعت مستويات الدخل. وستبلغ تكلفة الخيار الأدنى ٩٥ مليون دولار وهو ما يمثل تقليصا نسبته ١١ في المائة بالمقارنة مع البرنامج الحالي.

١٤٤ -ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية أنه تم إدراج مصطلحات جديدة في الوثيقة DP/FPA/1999/12 ويقترح الصندوق بأن يشار بالتالي إلى نظام خدمات الدعم التقني ببرنامج المشورة التقنية وإلى أخصائيي خدمات الدعم التقني بأخصائيي خدمات المشورة التقنية وإلى أفرقة الدعم القطرية بأفرقة الخدمات التقنية القطرية بدل أفرقة المشورة القطرية. كما أكدت حضور عدة وكالات مشاركة وكذلك مدراء أفرقة الدعم القطرية وقالت إنهم سيكونوا مسرورين بالإجابة على أي سؤال قد يود أن يوجهه لهم أعضاء المجلس التنفيذي.

١٤٥ -وخلال المناقشة التي تلت، ركزت عدة وفود على مسألة بناء القدرات الوطنية ورحبت بتشديد نظام برنامج المشورة التقنية مجددا على إيلاء الاهتمام لتعزيز القدرة الوطنية. وتساءل أحد الوفود عن عدد الوظائف التي ستخصص أساسا لذلك المجال. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير لا يستجيب بما فيه الكفاية للطلب الذي تقدم به المجلس التنفيذي في المقرر ٦/٩٨. وقد اعتمد عدد من الوفود الاقتراح الداعي إلى التمسك بالفترات الزمنية على نحو أكثر صرامة حينما لا يسافر مستشارو أفرقة الدعم القطرية في بعثات، وفي هذا الصدد حثت على زيادة استخدام الإنترنت وسائر تكنولوجيات المعلومات. وتساءلت بعض الوفود عما إذا كانت هناك إلى جانب إثيوبيا، بلدان أخرى شاركت فيها أفرقة الدعم القطرية في النهج القطاعية الشاملة. وسر أحد الوفود أن يلاحظ أن مستشاري أفرقة الدعم القطرية سيساعدون بشكل متزايد في إعداد نهج قطاعية شاملة ولا سيما لضمان إيلاء ما يكفي من الاهتمام للصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية ومسائل نوع الجنس. وطلب هذا الوفد مزيدا من المعلومات بشأن ترتيبات برنامج المشورة التقنية فيما يتعلق بالنهج القطاعية الشاملة. واتفقت بعض الوفود على أن نظام خدمات الدعم التقنية الحالي، معززا من حيث التركيز والدعم التقنية، يظل أفضل خيار. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى زيادة التركيز فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه أخصائيو خدمات المشورة التقنية.

١٤٦ -واقترح عدد من الوفود تعديلات وخيارات بديلة لبرنامج المشورة التقنية. وقال أحد الوفود إنه من الممكن أن تستخدم الموارد المتصلة بنظام برنامج المشورة التقنية استخداما أفضل بإلغاء النظام وتحويل وظائف برنامج المشورة التقنية إلى المكاتب القطرية بما أن استخدام الصندوق لوكالات الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج قد قل وبما أن تكنولوجيات المعلومات الحديثة تسمح بأخذ المعلومات التقنية من مختلف المصادر وبما أن هناك كذلك تبسيط لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاده في الأنشطة التي تضطلع بها وكالات أخرى.

وقال المتحدث إنه، بذلك، يمكن، تقريبا، أن يعزز كل مكتب قطري بوظيفة أو وظيفتين إضافيتين. وهذا ما سيمكن المكاتب القطرية من تحقيق تقدم أكبر فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاده، بما في ذلك في مجال بناء القدرات الوطنية. وقال المتحدث إن التدريب هو من أهم جوانب بناء القدرات الوطنية ويقتضي السفر من جانب أفرقة الدعم القطرية. غير أن الحيز الزمني للبعثة يبدو أكثر محدودية في إطار برنامج المشورة التقنية الجديد. وحث المتحدث المجلس التنفيذي على النظر عن كثب في مقترحات برنامج المشورة التقنية وقرر إلغاء النظام لصالح تعزيز المكاتب القطرية.

١٤٧ -واقترح أحد الوفود خيارا آخر لعرضه على نظر المجلس التنفيذي ملاحظا أنه سيزيد من التشديد على بناء القدرات الوطنية ويلبي احتياجات البلدان إلى الدعم التقني والاستراتيجي. واقترحت الممثلة زيادة عدد مستشاري أفرقة الدعم القطرية مع تقليص عدد أخصائيي خدمات المشورة التقنية المخصصين لوكالات الأمم المتحدة. وسيخصص لكل وكالة متخصصة، في إطار الخيار الجديد، أخصائي خدمات مشورة تقنية واحد - مع استثناءات ممكنة تسمح بتخصيص أكثر من أخصائي خدمات مشورة تقنية للوكالات من قبيل منظمة الصحة العالمية، فيما قد لا تحتاج وكالات أخرى لأي أخصائي - مما سيقلص عدد الوظائف بالنصف إذ سينخفض من ١٨ إلى ٩ وظائف. ومن الممكن تخصيص الوظائف التسعة المتبقية لأفرقة الدعم القطرية، مما سيعزز الحضور في الميدان مع الاحتفاظ بميزانية أكثر واقعية. وأضافت الممثلة أنها لا ترى القيمة المضافة لأخصائيي خدمات المشورة التقنية الذين تكمن مهمتهم الأساسية في توليف الدروس المستفادة والممارسات الفضلى على الصعيدين الإقليمي والدولي وتبليغها لأفرقة الدعم القطرية. وقالت إن هذه المهمة يمكن أن يضطلع بها مقر الصندوق على أفضل وجه. وأبدت سرورها ملاحظة أن أفرقة الدعم القطرية ستزيد من تعاونها مع المبادرة العالمية المعنية بإدارة السلع الخاصة بالصحة الإنجابية في مجال بناء القدرات وإدارة السوقيات. وأعربت عن أملها في أن تشكل المهارات في تلك المجالات معايير هامة في اختيار الأخصائيين وأن يدرج التدريب التقنية وعمليات الاستكمال في مسائل إدارة السوقيات بالنسبة لجميع الأخصائيين. وسألت الممثلة مدراء أفرقة الدعم القطرية الحاضرين عن المساعدة الإضافية التي من شأنها أن تيسّر عملهم وطلبت أيضا توفير ورقات مستكملة عن استخدام قائمة الخبراء الاستشاريين في التقارير المقبلة إلى المجلس التنفيذي.

١٤٨ -وفيما لاحظ أحد الوفود أنه يعلق أهمية على نظام خدمات الدعم التقنية المتعدد التخصصات وأن أخصائيي خدمات المشورة التقنية قد أضافوا القيمة، حث الصندوق على إجراء تحليل نقدي لتنفيذ برنامج المشورة التقنية خلال الدورة البرنامجية الجديدة. وأيد المتحدث زيادة استخدام الإنترنت ولاحظ أن ذلك سيكون كذلك من شأنه توفير التكاليف. وأيد المتحدث مبلغ ٩٥ مليون دولار بالنسبة للحجم الأدنى لبرنامج المشورة التقنية. وقال أحد الوفود إن نظام خدمات الدعم التقنية يكتسي أهمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبيّن الروابط القائمة بين مجالات مثل السكان والتنمية، والصحة الإنجابية وحقوق الإنسان والشباب والمرأة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأبرز الممثل استخدامات مستوى خدمات الدعم التقنية للنظام ولاحظ أنه من خلال خدمات الدعم التقنية أمكنت استفادة الأخصائيين من خبرة وكالة بكاملها. وعلاوة على ذلك، وفّر النظام الاستمرارية والتماسك من خلال تقاسم هذه الخبرة. كما يسمح نظام خدمات الدعم التقنية بقيام روابط بين مختلف

المشاريع الإقليمية. وأثنى على علاقات النظام بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. واعتبر دعم النظام استثمارا هاما جدا في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٤٩ - وأكد أحد الوفود أنه إذا اقترحت أي تغييرات في نظام خدمات الدعم التقني فإنها لن توقف عملية تنفيذ البرامج وبالتالي ينبغي الإبقاء على الأخصائيين التقنيين والخبرة المتوفرة حاليا في النظام لضمان عمليات فعّالة ونقل متوازن للمعارف. وأضاف المتحدث أنه إذا نظر في أي مقترحات بديلة فإنه سينبغي تقييمها وينبغي إطلاع المجلس التنفيذي بعد مضي سنة على فعالية الترتيبات المتوفرة بالمقارنة إلى البدائل الجديدة. وعلاوة على ذلك، سيكون من اللازم توضيح أن إعادة تشكيل البدائل سيفضي إلى دعم أكثر فعالية. وأبرز أن المرونة في تكوين الأفرقة ضروري للتعامل مع التطور الحيوي للأولويات القطرية. وقال إن أفرقة الدعم القطرية هي محور ترتيبات خدمات الدعم التقنية وينبغي أن يولي الصندوق اهتماما أولويا لدورها المستقبلي في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة.

١٥٠ -وشددت أحد الوفود على أن نظام خدمات الدعم التقني يقدم مساعدة تقنية حاسمة للأقطار البرنامجية. ولاحظ بارتياح استخدام خبراء وطنيين وحث على التركيز أكثر على استخدام قائمة الاستشاريين لاختيار الخبراء الوطنيين. وأيد أيضا الاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الوظائف المتعلقة بأفرقة الدعم القطري في أفريقيا. وتساءل وفد آخر عن مدى الأهمية التي توليها الوكالات المتخصصة للمختصين في الخدمات الاستشارية التقنية واقترح استعراض قيمة هذا النظام. وتساءل وفد آخر، متحدثا باسم وفد ثان، عما إذا كانت أفرقة الدعم القطري قد اتخذت أية خطوات لإشراك الجامعات في نشاطها والاستفادة من الخبرات المتاحة. وتساءل المتكلم، بناء على ملاحظته بأن تقييما سابقا خلُص إلى عدم كفاية إدماج خدمات الدعم التقني في شتى مستويات وضع السياسات على صعيد الوكالات، عن كيفية معالجة هذه المسألة في إطار برنامج المساعدة التقنية. ورحبت بنية الصندوق في تعزيز قدرات أفرقة الدعم القطري لدعم البلدان في مواجهتها لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسألت عما يعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان القيام به لإدماج الجوانب المتعلقة بالإيدز في عمل أفرقة الدعم القطري.

١٥١ -وبخصوص أفرقة الدعم القطري، تساءلت أحد الوفود، رغم اقتناعها الكامل بالحاجة إلى نظام تقني واستراتيجي مستدام وعالي الجودة في الأقطار البرنامجية، عما إذا كانت هذه الأفرقة قادرة بتركيبتها الحالية على أداء هذه المهام. وأعرب المتكلم عن اتفاقه مع اقتراح وفد آخر دعا إلى إعادة نشر أفرقة الدعم القطري في المكاتب القطرية. وقالت إن مهارات وكفاءات أفرقة الدعم القطري ينبغي أن تتسم باتساع النطاق والتركيز معا. وأعربت عن انشغالها بخصوص الوظائف المتعلقة بالخدمات الاستشارية التقنية في سياق العلاقة بين العمل الجوهري للصندوق ومكونات الخدمات الاستشارية التقنية، وأشارت على صندوق الأمم المتحدة للسكان بالكشف عن ماهية حلفائه وشركائه الأساسيين داخل النظام. وأضافت أن منظمة الصحة العالمية تقوم بدور أساسي في دعم هذا النظام. ورحبت بخطط برنامج المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية وإدارة السوقيات، وأثنت على ازدياد التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز. ولاحظت المتكلمة بأن برنامج المساعدة التقنية بإمكانه تقديم توجيه استراتيجي للبرامج القطرية، فضلا عن الموارد التقنية. وأبدت اهتمامها بمعرفة المزيد عن مؤشرات النظام وإطاره

المنطقي. وقالت إن وفدها سيدعم برنامج المساعدة التقنية بصفة مؤقتة لمدة عامين إلى أن يقدم الصندوق للمجلس التنفيذي اقتراحا يعالج الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس.

١٥٢ -وقالت أحد الوفود بأن الاسم الجديد لنظام خدمات الدعم التقني، وهو برنامج المساعدة التقنية، مفيد من حيث أنه يعكس تغير عملية تقديم المساعدة التقنية للأقطار البرنامجية، فضلا عن المجهود الذي يبذله الصندوق للاستجابة للحاجيات المتغيرة. وأعرب المتكلم عن أمله في أن تركز أفرقة الدعم القطري أكثر على المجال الهام المتمثل في البرامج. ولئن لاحظ بأنه من المفروض أن تقدم هذه الأفرقة المساعدة التقنية حين لا تكون الخبرة متاحة في القطر، فقد أشار إلى أن المكاتب القطرية خرجت عن هذا المبدأ ولجأت إلى مساعدة الأفرقة حتى لدى توفر الخبرة المحلية. وأكد أن ذلك لن يؤدي إلى بناء القدرات الوطنية.

١٥٣ -ولاحظ أحد الوفود على أن التقرير لم يتطرق بصفة واضحة إلى مسائل مثل مساندة البرامج القطرية، وتحديث الخبرات، ودور صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات تحويل الديون؛ وإلى كيفية الاستجابة للاحتياجات الناشئة عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. وقدم الممثل الاقتراحات التالية: ينبغي إيلاء الأولوية لسد حاجيات البلدان المنتمية للفئة ألف؛ ينبغي أن ينحصر عدد أخصائيي خدمات الدعم التقني في ١٨، كما ينبغي أن يستمر إدراج شعبة السكان ضمن الوكالات المتخصصة لخدمات الدعم التقني؛ ويتعين وضع نظام للرصد بمؤشرات واضحة، ومن ضمنها المؤشرات النوعية، وذلك وفقا لإطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات؛ كما ينبغي دراسة كيفية تيسير برنامج المساعدة التقنية لبناء القدرات وإقامة الشبكات والتعاون بين الجنوب والجنوب؛ وينبغي أن يُطلب من الصندوق تقديم تقارير للمجلس التنفيذي في غضون سنة واحدة بشأن كيفية التعامل مع المسائل المذكورة سلفا؛ وأن يعطى برنامج المساعدة التقنية موافقة لمدة عامين قبل استعراضه مرة أخرى بعد ذلك. وبخصوص الفريق الذي سيخدم حاجيات البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، قالت إن تركيبته وموقعه الجغرافي ينبغي أن يعكسا احتياجات هذه البلدان. وأضافت أن المجلس ينبغي أن يناقش المسألة.

١٥٤ -وقالت أحد الوفود بأنها ترغب في أن يُستكشف عدد أكبر من الخيارات الاستراتيجية. ولاحظت وجوب القيام في الماضي بتحليل أحسن للتحديات ومواطن الضعف التي كان على النظام مواجهتها. ولاحظت بأنه كان على التقرير أن يلقي الضوء على النقاط التالية: القيمة المضافة لنظام خدمات الدعم التقني، ومساهمة النظام في بناء القدرات الوطنية فيما يتصل بالتعاون بين الجنوب والجنوب، واحتياجات البلدان كأولوية الأولويات، وتقييم النظام ورصده، والترابط بين ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات النظيرة. وطلبت أيضا تقديم تحديث لتركيبة والتوسيع الجغرافي المقترح لأفرقة الدعم القطري التي ستغطي البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

١٥٥ -ولاحظ ممثل منظمة الأغذية والزراعة، متكلما باسم الوكالات الشريكة في نظام خدمات الدعم التقني، بأنه منذ دخول النظام حيز الوجود، طرأت عليه مجموعة من التغيرات بهدف تعزيز الخدمات المقدمة إلى البلدان. وقد تطور نظام خدمات الدعم التقني فأصبح هيكلا كفؤا وفعالا وفريدا من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية للبلدان. وتمت البرهنة عن نتائجه الإيجابية في المبادرات والمشاريع التي تُوجت بالنجاح والتعبئة الفعلية لجميع مكوناته. وقد مكنت طريقة تنظيمه اللامركزية وكفاءاته المتعددة التخصصات، وطريق عمله المرنة التي تتم

بالتنسيق بين المؤسسات من الاستجابة للحاجيات الخاصة لكل بلد على حدة، وذلك في الوقت المناسب وعلى نحو فريد وفعال من حيث التكلفة. ومن المزايا الهامة لنظام خدمات الدعم التقني كونه قائما على الطلب. فمن خلال الوصول الميسر إلى المعارف التقنية والمعيارية والتشغيلية في الوكالات المتخصصة، كان بوسع مستشاري أفرقة الدعم القطري وخبراء خدمات الدعم التقني تقديم مساهمات عالية الجودة فيما يتصل ببناء القدرات الوطنية. وقد أبان النظام عن أن تضافر جهود الوكالات المعنية يسفر ولا شك عن قيمة مضافة. فمن خلال التعاون المشترك بين وكالات نظام خدمات الدعم التقني، وصل هذا النظام بمساهمات كل وكالة منها على حدة إلى مستواها الأمثل مع التقليل في الوقت نفسه من ازدواجية الجهود. وقد أصبح ممثلو منطقة الدعم القطرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستخدمون بصورة متزايدة خدمات جميع مستويات نظام خدمات الدعم التقني، مما يعزز التنسيق بين جهود بناء القدرات الوطنية في مجال السكان والتنمية والصحة الجنسية والإنجابية. وهكذا يمكن لنظام الدعم التقني أن يصلح حقا كنموذج لشراكات أخرى مماثلة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

١٥٦ -وقالت المديرة التنفيذية في ردها بأن الصندوق منهمك دائما في استعراض ومناقشة مسألة إدخال تحسينات على النظام. وفيما يتعلق بزيادة قدرات الوكالات الشريكة، قالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد سعى إلى ذلك بالفعل؛ غير أن بعض الوكالات النظيرة تميل إلى تجنب بعض المسائل الحساسة مثل السكان والصحة الإنجابية. وشددت على أن العلاقة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز إيجابية جدا: فقد جمع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مستشاريهما للعمل معا بشأن نوع الجنس؛ وزود برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز الصندوق بخبير للعمل مع فريق الدعم القطري الذي يوجد مقره في بانكوك. وأضافت أن أفرقة الدعم القطري قد عملت أيضا بالاشتراك مع الأفرقة الإقليمية لليونيسيف في مجالات مثل وفيات الأمهات ونظم البيانات. ولاحظت أنه من المهم بالنسبة لنظام خدمات الدعم التقني استخدام الفرص المتاحة لإضافة عناصر سكانية في البرامج القطرية للوكالات الأخرى. وأبدت اتفاقها مع الحاجة إلى تجديد مهارات المستشارين، بوسائل من بينها الاتصال والتبادل المنتظمان مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. وأضافت أن مثل هذا التعزيز للمهارات وفرص الالتقاء ينبغي في الواقع إتاحتها لجميع موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، غير أن قصر الوقت وذات اليد لا يسمحان بذلك. ولاحظت بأن التقدم مطرد فيما يخص إنشاء إدارة قائمة على تحقيق النتائج ووضع المؤشرات. وقالت بخصوص متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات بأن الصندوق سينظم اجتماعا لفريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للجنة التنسيق الإدارية المعني بتحقيق الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

١٥٧ -وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) في ردها الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها البناءة. وأبدت اتفاقها الكامل مع الوفد الذي شدد على وجوب عدم وقوف أية تغييرات قد تدخل على النظام في وجه الأنشطة القائمة على المستوى القطري. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بالحاجة إلى المرونة، وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد تكيف حتى الآن مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان دون إعاقة الأنشطة الجارية. وأضافت أن الصندوق ما فتئ يكيف الوظائف كل فترة سنتين. وبخصوص دور النظام في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة، لاحظت بأن

جميع الوكالات سيكون عليها الاشتراك عن كثب، لدى القيام بالتقسيمات القطرية المشتركة قبل عملية البرمجة القطرية، فيما سيجري من تحليل ومناقشة موضوعيين. وهكذا، ستحتاج المكاتب القطرية للاعتماد على مستشاري أفرقة الدعم القطري للمساعدة في المجالين الموضوعي والتقني في عملية التقسيمات القطرية المشتركة. وأعربت عن أملها في انتفاء الحاجة إلى القيام بتقييم السكان القطري مع ازدياد تغطية المسائل المتعلقة بالسكان في إطار التقييمات القطرية المشتركة. وبخصوص التعليق الخاص بتراجع التنفيذ البرنامجي من قبل وكالات الأمم المتحدة، أشارت إلى الحاجة لتقديم المساعدة التقنية حتى عند توفر التنفيذ الوطني. فمن الأغراض الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية، وأهم مكوناتها الخدمات الاستشارية التقنية. وفي هذا السياق، من المهم ربط صلات مع الوكالات المتخصصة حتى يمكن لنظام خدمات الدعم التقني أن يستفيد منها في تقديم المشورة التقنية للبلدان. ولاحظت بأن مسألة نقل وظائف أكثر من نظام خدمات الدعم التقني إلى المستوى القطري قد تمت دراستها والنتيجة أن ذلك سيكون طريقة أقل فاعلية لتقديم الخدمات الاستشارية التقنية. إذ أن التكاليف ستكون أكثر ارتفاعا ولن تكون خدمات الخبراء مسترسلة أو واسعة النطاق. وأبرزت بأن أفرقة الدعم القطري قد برهنت سلفا عن أنها وسيلة لتعزيز المكاتب القطرية. وأبدت اتفاقها مع الوفد الذي شدد على الحاجة إلى الاستفادة من الخبرات الوطنية، وقالت بأن هذه الخبرات يُلجأ إليها في المقام الأول حين تدعو الحاجة إلى المساعدة التقنية. واتفقت مع الرأي القائل بأن بناء القدرات الوطنية هو أكثر بكثير من مجرد اللجوء إلى قائمة الخبراء. بل إن هذه القدرات يجري تعزيزها بطرق من ضمنها الرصد والتدريب.

١٥٨ -وفيما يتعلق بالتعليق على انعدام الخيارات الاستراتيجية، لاحظت أن الصندوق كان قد حاول تقصي الخيارات الاستراتيجية وأنه سيواصل عمل ذلك في محاولته تعزيز النظام، بما في ذلك من خلال الأخذ من جديد بالدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية وتبسيط المهام التي تنجَز خارج الوقت المخصص للبعثات والمهام التي تنجَز خلال الوقت المخصص للبعثات. وأضافت قائلة إن الاتصالات بين أفرقة الدعم القطرية وخدمات الدعم التقني قد تحسنت كثيرا. وذكرت أن الاستشارة من المجالات التي ينبغي تعزيزها. وأوضحت أن هناك حاجة إلى زيادة الكفاءة في مجال الاستخدام حتى لا تشغر الوظائف فترة طويلة من الزمن. وذكرت أن من مبررات ذلك عدم توفر الخبراء والأخصائيين في المجالات ذات الصلة - وأنه كان من الصعب أحيانا العثور على الكفاءات المطلوبة لشغل الوظائف. ولاحظت أنه مقارنة بالسنتين الأوليين من حياة النظام، ١٩٩٢-١٩٩٣، فإنه اكتسب اليوم دون شك قيمة مضافة وأن التقييمات التي أُجريت تشهد على ذلك أيضا. وردا على التعليق القائل بوجوب زيادة التركيز على الاحتياجات القطرية، ذكرت أن الصندوق بحث هذا المجال وتبين له أن الاحتياجات تتغير وأنه من الضروري أن يظل مرنا في تلبية تلك الاحتياجات المتطورة والمتغيرة في البلدان المستفيدة من البرنامج. وعلى سبيل المثال، يركز النظام الآن أكثر على مجالات مثل المراهقين، فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وإدارة السوقيات.

١٥٩ -وأعربت عن موافقتها على أنه ينبغي توسيع نطاق عمل الخبراء المتخصصين وتركيزه. وبالإضافة إلى كونهم متخصصين فإنه من الضروري أيضا أن يكونوا خبراء عامين. وفيما يتعلق بالتعليق على دور شعبة السكان، قالت إنه لا تتوفر لديها الوصلات التشغيلية اللازمة لدعم أفرقة الدعم القطري. بيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل التعاون مع شعبة السكان في مجالات اختصاصه، ومنها على سبيل المثال البحث. وستكون شعبة السكان شريكا قويا في تنفيذ برنامج الصندوق المشترك بين البلدان.

١٦٠ -وفيما يتعلق بالوصلات مع إطار التمويل المتعدد السنوات، لاحظت أن الوصلات ستتوفر لجميع جوانب عمل الصندوق وأن إطار التمويل المتعدد السنوات ينبغي ألا يُعتبر عملية منفصلة. وقالت إن التركيز العملي الاتجاه على الصعيد القطري قد تخلل بالفعل البرامج القطرية وإنه يجري إنشاء أفرقة الدعم القطري وتنفيذ العمليات الأخرى. وذكرت أن الصندوق يسعى إلى وضع مؤشرات للنظام لتقييم النتائج. بيد أنه من الصعب تحديد النتائج التي تحققت من نظام خدمات الدعم التقني وحده. ورحبت بالنصائح والتوجيهات من أعضاء المجلس في هذا الصدد.

١٦١ -وفيما يتعلق بمواجهة التحدي المتمثل في إدماج القضايا المتعلقة بالسكان في مستوى وضع السياسات في الوكالات الشريكة، لاحظت أن هذه العملية بصدد التنفيذ نتيجة للجهود المبذولة في مجال خدمات الدعم التقني وجسّدت ذلك بمثال منظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بإدماج جوانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أكدت أنه يتعين على جميع المستشارين، بصرف النظر عن تخصصهم، أن يكونوا ملمين بالمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وقادرين كذلك على توفير المعلومات والتوجيه. وانضم أحد أخصائيي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب فريق الدعم القطري في بانكوك، ويُتوقع توفير أخصائيين إضافيين. وفيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب، لاحظت أن التقرير عرض لهذه المسألة بإيجاز في حين أن كامل عمل أفرقة الدعم القطرية هو تنفيذ للتعاون بين الجنوب والجنوب إذ تم في إطاره تبادل الخبرات فيما بين البلدان والمناطق المتجاورة، وكذلك التدريب وتقديم النصح ونقل المهارات.

١٦٢ -وفيما يتعلق بالفريق المكلف بتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ذكرت أن الموقع لم يتقرر بعد. بيد أن الموقع ينبغي أن يكون ملائما فيما يتعلق بالسفر وأن يكون كذلك فعالا من حيث التكلفة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الموقع في مكان تتواجد فيه بقية الوكالات ذات الصلة.

١٦٣ -ولاحظت أنه يُتوقع أن تزداد مشاركة النظام في النّهج الشاملة للقطاعات. وأضافت قائلة إن هناك أيضا اتفاقا واضحا بين البنك الدولي والوكالات الثنائية والبلدان المستفيدة من البرنامج على أن المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية مشمولة في النّهج الشاملة للقطاعات. وذكرت أن الصندوق يسعى إلى تحسين إعداد المستشارين للقيام بهذا الدور، بما في ذلك من خلال التدريب المشترك مع موظفي البنك الدولي.

١٦٤ -وذكر مدير فريق الدعم القطري المتمركز في أديس أبابا أن من أهم جوانب عمل أفرقة الدعم القطرية تحقيق تحسينات على الصعيد الوطني في مجال تنفيذ البرامج القطرية. وذكرت أن هناك دليلا واضحا على بناء القدرات الوطنية، وعلى سبيل المثال، ففي السنوات الأولى من حياة نظام خدمات الدعم التقني، كانت أفرقة الدعم القطرية أساسا فريقا ''لإطفاء الحرائق'' يدعو إلى صياغة البرامج والمشاريع. بيد أنه أحرز تقدم على مر الزمن وأصبحت البلدان الآن قادرة على إعداد برامجها ومشاريعها بنفسها وأصبحت أفرقة الدعم القطرية تُستخدم أساسا لتقديم المساعدة التقنية الأكثر تركيزا. ولاحظت أن ثلاثة أنماط رئيسية ساعدت في مجال التدريب على بناء القدرات الوطنية هي: النقل غير الرسمي للمهارات إلى النظراء الوطنيين؛ والتدريب الرسمي في مجال الصحة الإنجابية، في مجالات منها تقييم الاحتياجات، ووضع الاستراتيجيات، وإدارة السّوقيات، وإنتاج المواد، والإعلام، والتثقيف والاتصال ونظم المعلومات الإدارية؛ والتدريب على الصعيد دون الإقليمي لتشجيع تبادل الخبرات وإثرائها من خلال التعاون مع الزملاء من المناطق الأخرى. وأضافت قائلة إن فريق الدعم التقني القطري الذي مركزه في أديس أبابا قد أنجز الكثير من العمل مع المؤسسات الإقليمية، بما في ذلك في مجال الدعوة، كما قام بتدريب موظفي منظمة الوحدة الأفريقية

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفيما يتعلق بتعزيز الأداء، لاحظت أنه ينبغي تعزيز دور أفرقة الدعم القطرية في مجال الرصد التقني للبرامج القطرية وتقييم القدرات المؤسسية. وفضلا عن ذلك، وعلى الصعيد الإقليمي، فإن إقامة علاقة رسمية أكثر مع بقية المنظمات كمجلس السكان والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة سيكون مفيدا ومن شأنه أن يساعد على تنفيذ برامج أكثر اتساقا. ولاحظت أن أفرقة الدعم القطرية ينبغي أن تصبح في الأمد الطويل مراكز امتياز وأنها في حاجة إلى المساعدة من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٦٥ -ولاحظ مدير فريق الدعم القطري في هراري أن تجربة فريق الدعم القطري في أديس أبابا ليست حالة شاذة بل إن فريق الدعم القطري في هراري قدم مساهمات مماثلة في بناء القدرات الوطنية. وذكر أنه يجري التركيز على توفير التدريب الرسمي في مجالات مثل إدارة السّوقيات، ونظم المعلومات الإدارية، والبحوث المتعلقة بالعمليات، والإعلام والتثقيف والاتصال ووضع المناهج. وعلاوة على ذلك، فإن إسداء النصح ونقل المهارات خلال البعثات عامل هام جدا وجزء لا يتجزأ من البعثات. وقال إن مستشاري أفرقة الدعم القطرية يولون اهتماما خاصا لضمان نقل المهارات في موقع العمل إلى النظراء الوطنيين في أي مهمة يُضطلع بها، سواء أكانت الرصد أو التقييم أو وضع الاستراتيجيات. وفيما يتعلق بوباء الإيدز لاحظ أنه يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجهه الجنوب الأفريقي وأنه يؤثر في جميع المجالات وبذلك يلزم توخي نهج متعدد التخصصات لمواجهات هذا التحدي. وفيما يتعلق بالصعوبات، لاحظ أن شغور الوظائف لفترات طويلة قبل ملئها يعوق عمل الأفرقة وحث البلدان على تقديم مرشحين أقوياء كلما كانت هناك وظائف شاغرة. وأضاف قائلا إن مستشاري أفرقة الدعم القطرية في حاجة إلى قضاء وقت أطول في قواعد عمل كل منهم من أجل تعزيز الخبرات الوطنية والتعامل مع بعضهم بعضا والتعلّم من بعضهم بعضا. ولاحظ أن عدم توفر الوقت يشكل عائقا في هذا الصدد. وذكر أن زيادة مشاركة أفرقة الدعم القطرية في النهج الشاملة للقطاعات سيزيد من توسيع نطاق الخبرة وتوصيل الخدمات.

١٦٦ -واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، لصندوق الأمم المتحدة للسكان كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1999/12؛

٢ - يؤيد زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية في إطار برنامج المشورة التقنية؛

٣ - يعرب عن قلقه لأن التقرير لم يستجب بالكامل للمقرر ٦/٨٩ في تقديم تحليل استراتيجي تفصيلي للخيارات المتعلقة بكفالة حصول البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم تقني واستراتيجي ذي جودة عالية؛

٤ - يعرب أيضا عن قلقه لأن التقرير لا يصف بصورة كافية القيمة المضافة من ترتيبات خدمات المشورة التقنية إلى العمل الإجمالي للصندوق؛

٥ - يعرب كذلك عن قلقه للتكلفة المرتفعة للترتيبات المقترحة؛

٦ - يؤيد المقترحات الواردة في الفقرات من ٠٣ إلى ١٥ من التقرير بشأن الأساس المؤقت لمدة سنتين فقط؛

٧ - يأذن للمدير التنفيذي أن يلتزم بمبلغ قدره ٥,٦٥ مليون دولار على مدى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية، مع توفير مبلغ ٥,٧٤ مليون دولار من الموارد العادية، و ٩ ملايين دولار من الموارد المتعددة الأطراف والثنائية و/أو الموارد الأخرى، بما في ذلك الموارد العادية، في حالة زيادة مستويات الإيرادات؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم بما يلي عند تنفيذ برنامج المشورة التقنية:

(أ) إيلاء الأولوية الواجبة للبلدان من الفئة ألف؛

(ب) التنفيذ على أساس تحليل لبرنامج الاحتياجات القطرية فيما يتعلق بالوصول إلى الخبرة المحلية؛

(ج) عدم إعاقة تنفيذ البرامج الجارية؛

٩ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية. وينبغي أن يشتمل التقرير في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) تحليلا لبرنامج احتياجات الدعم التقني والاستراتيجي القطري وكيفية الوفاء بهذه الاحتياجات بواسطة وظيفة وتكوين أفرقة الدعم القطري وخدمات المشورة التقنية، مع التركيز بصفة خاصة على متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واحتياجات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرامج التنمية القطاعية؛

(ب) شرحا لكيفية رصد برنامج المشورة التقنية، لا سيما في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

(ج) وصفا لكيفية استخدام الخبرة الوطنية والإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والربط الشبكي في إطار برنامج المشورة التقنية؛

١٠- يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا بغرض إقراره من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ بشأن الخيارات الأخرى التي ستكفل تلقي البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمساعدة الاستراتيجية والتقنية التي تحتاجها. وعند قيامه بذلك ينبغي للتقرير أن يقوم بما يلي:

(أ) عرض الأساس المنطقي والمبادئ التوجيهية للترتيبات المقترحة، والتي ينبغي أن تشتمل على تقييم للاحتياجات القطرية والإقليمية للمساعدة التقنية والتوجيه الاستراتيجي؛

(ب) تقديم تبرير واضح لاستمرار الدعم، والنشر، والاستخدام الاستراتيجي لترتيبات خدمات المشورة التقنية مع وكالات الأمم المتحدة، على أن توضع في الاعتبار التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي تحت هذا البند من جدول الأعمال؛

(ج) وصف كيفية تسهيل الخيار المفضل للروابط الأوثق، والتعاون الأفضل، والتماسك الأكبر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما في ما بين تلك الوكالات التي تضطلع بدور خاص في كفالة تحقيق أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات؛

(د) شرح كيفية تمكين الخيار المفضل لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة أفضل من تعزيز أنشطته داخل البلد والاضطلاع بدور استراتيجي أكثر فعالية في الدفاع عن الصحة الإنجابية وسائر أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(هـ) إيراد تحليل مع بيان التكاليف للخيارات البديلة لتقديم الدعم للبرامج القطرية؛

(و) وصف الترتيبات المؤسسية وترتيبات تقديم التقارير والإدارة للخيار المفضل والنّهج التي سيجري بواسطتها رصده وتقييمه؛

(ز) وصف استخدام قائمة الاستشاريين لأفرقة الدعم القطري لتحديد ما إذا كانت هذه الأداة تُستخدم وكيفية استخدامها؛

(ح) دراسة الفرص الجديدة المتاحة لاستخدام الاستشاريين الإقليميين والوطنيين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز القدرة الوطنية؛

(ط) وصف القيمة المضافة لبرنامج المشورة التقنية بالنسبة للعمل الإجمالي للصندوق؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم المزيد من التفاصيل عن الاقتراح بإنشاء مكتب لأفرقة الدعم القطري لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم المعلومات بشأن الترتيبات الموصى بها بغرض إقرار المجلس التنفيذي لها في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٦٧ -عرض على المجلس التنفيذي البرامج الثمانية المقترحة التالية، مع اقتراح بتمديد برنامج قطري واحد، وهي: تقديم المساعدة إلى حكومة أذربيجان (DP/FPA/AZE/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة كازاخستان (DP/FPA/KAZ/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة قيرغيزستان (DP/FPA/KGZ/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/6)، وتقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PHL/5)، وتقديم المساعدة إلى حكومة طاجيكستان (DP/FPA/TJK/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة تركمانستان (DP/FPA/TKM/1)، وتقديم المساعدة إلى

حكومة أوزبكستان (DP/FPA/UZB/1)، وتمديد البرنامج القطري لهايتي وتخصيص موارد إضافية له (DP/FPA/HTI/2/EXT.1). وحيث أنه لم ترد أي طلبات لمناقشات منفصلة، فقد وافق المجلس، بموجب القرار ١٢/٩٧، على البرامج القطرية التالية وعلى تمديد برنامج قطري واحد، بدون مناقشة وهي: تقديم المساعدة إلى حكومة أذربيجان (DP/FPA/AZE/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة كازاخستان (DP/FPA/KAZ/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة قيرغيزستان (DP/FPA/KGZ/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/6)، وتقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PHL/5)، وتقديم المساعدة إلى حكومة طاجيكستان (DP/FPA/TJK/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة تركمانستان (DP/FPA/TKM/1)، وتقديم المساعدة إلى حكومة أوزبكستان (DP/FPA/UZB/1)، وتمديد البرنامج القطري لهايتي وتخصيص موارد إضافية له (DP/FPA/HTI/2/EXT.1). وبعد الموافقة، أعطيت الكلمة للمشتركين في المناقشة العامة.

١٦٨ -وأثناء المناقشة أدلى عدد قليل من الوفود بتعليقات عامة عن إجراءات البرمجة، بينما ركز البعض الآخر في تعليقاته على برامج قطرية بعينها. وأعطيت وفود باكستان وتركمانستان والفلبين وكازاخستان الكلمة حيث أعربت عن تقديرها للموافقة على البرامج القطرية وأبرزت المساهمة القيمة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة لبلادهم. كما أكدت هذه الوفود على ضرورة زيادة الموارد من أجل برامج الصندوق.

١٦٩ -ولاحظ أحد الوفود، وهو يقدم معلومات عن عملية البرمجة بهدف تعزيز الترتيبات الرامية إلى إشراك وإبلاغ الجهات المانحة المعنية، أن هناك فرصة لتحسين آلية التوصية بالتقييم القطري للسكان إلى أن يقوم المجلس التنفيذي باستعراض هذه العملية الجديدة في دورته السنوية عام ٢٠٠٠. وقالت المتحدثة إنه من المفيد للوكالات اللامركزية المانحة مثل وكالتها أن تساعد بقدر الإمكان وهي تعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان قبل أن تصل البرامج القطرية المقترحة إلى المجلس. وتوجهت بالشكر إلى نائب المدير التنفيذي للبرنامج لما يقوم به من إرسال تفاصيل وبيانات بعثات التقييم القطري للسكان بانتظام. والواقع أن وكالتها شاركت في مثل هذه البعثات إلى آسيا الوسطى. وبالنسبة لنتائج التقييم القطري للسكان، تساءلت المتحدثة عما إذا كان المقصود بوثيقة التقييم القطري للسكان أن تكون تحليلا للحالة القطرية وأن تكون المذكرة الرئيسية لمفهوم البرامج في الصندوق. كما تساءلت عما إذا كان هناك نموذج يحدد العناصر الرئيسية في تقارير التقييم القطري للسكان، وما إذا كان من الممكن توزيعها على المستشارين القطريين للوكالات المانحة لضمان إدراج إسهاماتهم في وثيقة التقييم القطري للسكان بالطريقة الصحيحة وفي الوقت الصحيح. وتساءلت المندوبة عما إذا كان من الممكن إتاحة هذه الوثيقة لأعضاء المجلس المعنيين، على المستويين المركزي والميداني، عن طريق شبكة الانترنت. فمن شأن ذلك أن يساعد أيضا في تيسير المشاورات مع أعضاء المجلس المهتمين بعملية التقييم القطري للسكان، دون أن يكون لهم وجود في الميدان. كما تساءلت المندوبة عن وضع البرامج الفرعية والمؤشرات قبل وصول البرامج إلى المجلس.

١٧٠ -ولاحظ وفد آخر أنه طالما أن البرامج القطرية هي لب عمل الصندوق فإن لها أهميتها البالغة في عمل المجلس التنفيذي. ولكن قرار المجلس في عام ١٩٩٧ بشأن عملية برمجة الصندوق تلك مشاركة المجلس في عملية البرمجة بدلا من أن يزيدها. فعملية التقييم القطري للسكان تمتد لفترة عام، لتقل بذلك إمكانية بعض الجهات المانحة على استخدام استشاريين للمشاركة في هذه العملية. ولاحظ المتحدث أن المجلس ينبغي أن يأخذ دوره في الحسبان وهو يستعرض عملية البرمجة في دورته السنوية عام ٢٠٠٠.

١٧١ -وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لكازاخستان، لاحظ أحد الوفود، وهو يعلن موافقته على الأنشطة الإصلاحية المقترحة، أن التدريب لا ينبغي أن يتم عن طريق برنامج رأسي منفصل. فجميع برامج التدريب ينبغي أن تنسق مع البرامج الموجودة لتدريب طلبة الدراسات العليا وخريجي كليات الطب سواء أثناء الخدمة أو قبل الخدمة. ومع توافر مجموعة كبيرة من المعاونين الصحيين، ينبغي للصندوق أن ينظر في استخدام العاملين الموجودين للقيام بعمل مزدوج، هو الترويج للإصلاحات مع الترويج لرعاية الصحة الإنجابية في نفس الوقت. وقال المتحدث إنه إذا كان لابد من تعيين موظفين غير طبيين، فمن الأفضل إلحاقهم بنظام علاج مجموعات الأسر، لخلق نظام متكامل بهذه الطريقة. وذكر المتحدث أن هذا الاقتراح يصلح أيضا للبرنامج القطري لقيرغيزستان. وطلب مزيدا من المعلومات عن وضع نظام لإدارة السوقيات، كما جاء في الوثيقة .(DP/FPA/KAZ/1).

١٧٢ -أعربت الممثلة الدائمة لكازاخستان في الأمم المتحدة عن امتنان حكومتها العميق للمجلس التنفيذي على موافقته على برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة كازاخستان المدعوم من الصندوق. ولاحظت أن المساعدة المالية والتقنية التي قدمها الصندوق إلى كازاخستان كان لها إسهامات كثيرة ملموسة في تحسين الأحوال في مجالات غاية في الأهمية، مثل الصحة الإنجابية للمرأة، وتخطيط الأسرة، وكشف الحمل المبكر. وأعربت عن تقديرها لجهود الصندوق في تحسين الحالة الديموغرافية في كازاخستان. ولاحظت أن البرنامج القطري المدعوم من الصندوق ستكون له قيمة خاصة، إذا تمت صياغته بما يتمشى مع الأولويات الاجتماعية لاستراتيجية التنمية في كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠. وتركز هذه الأولويات على رخاء السكان ورفاهيتهم، وحماية الأطفال والنساء، وتحسين البيئة. ولاحظت بارتياح أن الصندوق ينوي، في إطار البرنامج القطري، أن يساعد حكومة كازاخستان على توفير رعاية الصحة الإنجابية في إقليم سيميبالاتنسيك وحوض بحر آرال (خوارزم)، حيث التدهور الشديد الذي حدث في البيئة. وشكرت المديرة التنفيذية على اهتمامها الشخصي بمؤتمر طوكيو الدولي بشأن سيميبالاتنسيك الذي عقد يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، واختتمت كلمتها بضرورة ضمان عدم انخفاض الموارد المخصصة لبرامج الصندوق، وأعربت عن أملها في أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لتعمير إقليم سيميبالاتنسيك.

١٧٣ -وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لباكستان، ذكر أحد الوفود أن نواتج التقييم القطري للسكان كان يمكن أن تبين بمزيد من الوضوح الأساس المنطقي والتوجيه التنفيذي المقترحين للبرنامج. ورحب المتكلم بما ورد في وثيقة البرنامج من إشارات إلى العمل مع المانحين الآخرين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال الصحة الإنجابية وطلب المزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي سيحدث بها ذلك. وتساءل المتكلم عن النواتج المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي لاستراتيجيات السكان والتنمية وعن الكيفية التي سيتم بها قياس الأثر. كما تساءل عما إذا كان قد جرى وضع إطار منطقي للبرنامج. وذكرت ممثلة أحد الوفود، متحدثة أيضا باسم وفد آخر، أنها كانت ستفضل استعمال بيانات إحصائية أحدث. ورغم ترحيبها بالتزام حكومة باكستان بتنفيذ البرنامج القطري، فقد قالت إن زيادة الحكومة لنسبة ما تنفقه على القطاع الاجتماعي، التي تقدر حاليا ب ٣ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، تشكل ضمانا لازما لنجاح البرنامج. وأشارت إلى الإجراءات المذكورة في الفقرتين ٢٤ و ٢٦ من الوثيقة (DP/FPA/PAK/6)، فطلبت المزيد من التفاصيل بشأن مدى ملاءمة تلك الإجراءات، وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز لجنة تعداد السكان. وتساءلت عن الكيفية التي يقترح بها الصندوق الوصول إلى الشباب والمراهقين كما استفسرت عن أداء وحدة الدعم التقني. وفيما يتعلق بالآلية الشاملة للمنظمات غير الحكومية، فقد طلبت معلومات عن أحدث التطورات في هذا الصدد وتساءلت عما إذا كانت فرقة العمل التابعة للجهات المانحة قد وفرت إسهامات لتطوير البرنامج القطري لباكستان. كما تساءلت عما إذا كان قد جرى وضع مؤشرات لقياس النتائج وعن كيفية رصد فرقة العمل للبرنامج بصفة

مستمرة. وذكر وفد آخر، معربا عن تأييده لتركيز البرنامج القطري لباكستان على تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن البرنامج المقترح لا يشير بوضوح إلى زيادة الدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني من خلال عملية مجتمعية حقيقية قوامها المشاركة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٤ من الوثيقة (DP/FPA/PAK/6). وقال المتكلم إنه رغم أن البرنامج يدعو إلى تدريب اخصائيين مجتمعيين وتحسين نظام الإحالة في حالات الولادة، لا يرد فيه ذكر لتشجيع إشراف متخصصين مؤهلين على حالات الولادة، ولا سيما الحاصلين منهم على تدريب طبي، على النحو الذي دعت إليه مشاورة الأمومة المأمونة التي عقدت في كولومبو، سري لانكا، في عام ١٩٩٧.

١٧٤ -وأعربت ممثلة باكستان عن امتنانها للمديرة التنفيذية للبرنامج القطري السادس الذي يسعى إلى مساعدة حكومة باكستان على تحقيق أهدافها في مجال السكان والتنمية. كما أعربت عن شكرها لممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في باكستان لما يبذله من جهود. وذكرت أن دعم الصندوق لمشروعي التوعية - مشروع الأخصائيات الصحيات ومشروع أخصائيات صحة الأسرة العاملات في القرى - كان له دور رئيسي في تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة وزيادة إمكانية الاستفادة من تلك الخدمات. وقد بدأت الديناميات الديمغرافية في باكستان تتغير: فقد زاد معدل استعمال وسائل منع الحمل إلى ٢٧ في المائة وانخفض معدل النمو السنوي للسكان إلى ٢,٣ في المائة. وطرأ تحول كبير على السياسة السكانية منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فقد اقُترحت في إطار الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) مجموعة شاملة من تدابير الصحة الإنجابية للمناطق الريفية والحضرية على السواء كما خصصت الحكومة ٣٦,٥٧ بليون روبية باكستانية لأنشطة السكان والتنمية مقارنة بمبلغ ١٩,٤٩ بليون روبية باكستانية في إطار الخطة الخمسية الثامنة. وفي مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين، بدأ تنفيذ خطة عمل وطنية للمرأة في آب/أغسطس ١٩٩٨، على سبيل المتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتبرز خطة العمل استراتيجيات تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعزيز حقوقها في السياق الأوسع لحقوق الإنسان. ويقوم الصندوق بدور قيادي في مبادرة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتنسيق تنفيذ خطة العمل. ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، سيبلغ مجموع المخصص للقطاع الاجتماعي في الخطة التاسعة نحو ٥٠٠ بليون روبية باكستانية، سينفق منها على المرأة والتنمية ٢٥٠ بليون روبية باكستانية. بيد أن هناك معوقات هائلة في سبيل بلوغ الصحة الإنجابية للجميع وستلزم زيادة الدعم الخارجي بدرجة كبيرة للمحافظة على قوة الدفع التي تولدت في مجال الصحة الإنجابية ورعاية السكان.

١٧٥ -وأشارت المتحدثة إلى أن معدل النمو السنوي للسكان، حسب أحدث بيانات لتعداد السكان، هو ٢,٣ في المائة وليس ٢,٧٧ في المائة كما ورد في الوثيقة (DP/FPA/PAK/6)، وطلبت تصحيح هذا الرقم. وأعربت عن شكرها للصندوق لدعمه لتعداد السكان، الذي كان نشاطا رئيسيا. وردا على تعليقات وفود أخرى، أكدت المتحدثة للمجلس أن حكومة باكستان ملتزمة بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك تقديم خدمات الصحة الإنجابية عن طريق المنظمات غير الحكومية. وتقوم الحكومة حاليا بإعادة تقييم أفضل آلية ممكنة لتوجيه الدعم إلى المنظمات غير الحكومية بصورة شفافة وفعالة من حيث التكاليف. وأضافت أن عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية قد زاد من ١٢١ منظمة في عام ١٩٩٤ إلى ١٧١ في عام ١٩٩٨. وتتعامل حكومة باكستان مع المنظمات غير الحكومية من خلال منظمة جامعة مستقلة معنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي المؤسسة الاستئمانية الوطنية لرعاية السكان. واستنادا إلى تقييم الصندوق والاتحاد الأوروبي لتلك المؤسسة الاستئمانية، تجري الحكومة حاليا تقييما متعمقا لالتماس بدائل ممكنة التحقيق. وفيما يتصل بالتعليق الذي يتناول الزواج في سن مبكرة،

فقد أشارت إلى أن التغير الاجتماعي لا يحدث بين عشية وضحاها. وهو يحتاج إلى نشاط كبير في مجال الدعوة. وذكرت أن البرنامج القطري السادس يتضمن برنامجا فرعيا بشأن الدعوة.

١٧٦ -وفيما يتصل بالبرنامج القطري للفلبين، قال أحد الوفود إن الأثر والاستدامة هما أهم مسألتين تواجهان البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة والصحة. ومعدل استعمال وسائل منع الحمل الحديثة في الفلبين هو أقله في جنوب شرق آسيا ولا تزال أموال المانحين حتى بعد ٣٠ عاما من بدء الحصول عليها، تمثل ٩٠ في المائة من مجموع الأموال التي تنفق على تنظيم الأسرة. وطلب المتحدث من الصندوق أن يعرض بمزيد من التفصيل للكيفية التي سيراعي بها البرنامج القطري المقترح بصورة واضحة الأهداف والنُهُج المبينة في إطار وزارة الصحة المتعلق بصحة الأسرة. وقال إن مجالات العمل الرئيسية الثلاثة الواردة في الإطار هي: تقديم مجموعة متكاملة من خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية، وخاصة تلك الموجهة إلى الفقراء؛ وحملات الدعوة والإعلام والتثقيف والاتصال ذات الطابع اللامركزي والمناسبة لاحتياجات السكان؛ والاعتماد على الذات بصورة أكبر في القطاع الخاص لتحسين إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة وزيادة استعمالها.

١٧٧ -وأعرب ممثل الفلبين عن ارتياح حكومته لأنشطة السكان والتنمية المضطلع بها في الفلبين بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب عن امتنانه للدعم الذي قدمه الصندوق طيلة ثلاثة عقود. كما شكر الجهات المانحة لدعمها لأنشطة الصندوق، وبخاصة حكومتي هولندا وإسبانيا للتمويل المتعدد الأطراف والثنائي الذي قدماه في إطار البرنامج القطري الحالي. وذكر أن حكومته ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعة استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. وحث الدوائر المانحة على عكس الاتجاه التزولي لموارد التعاون الإنمائي، طالبا منها تحسين أدائها في الوصول إلى المستويات المقدرة للمساعدة الدولية المطلوبة بالصورة المحددة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بالإطار المتعدد السنوات للتخطيط والإدارة والتمويل، قال إنه ينبغي ألا يتشتت تركيز هذا الإطار بالصورة التي تُلغي هدفه البسيط وهو تيسير توفير موارد للتنمية تتسم بالاستمرار والاستقرار ويمكن التنبؤ بها. وفيما يتعلق بإجراءات البرمجة، فقد أكد ضرورة المزاوجة بين النقاط التي تثار في مناقشات المجلس التنفيذي والنقاط التي تثار في المشاورات المعقودة على الصعيد القطري. ونبه إلى ضرورة ألا يترتب على ذلك تأخير في تنفيذ البرنامج. وأضاف أن صياغة البرنامج القطري للفلبين، كما ذكر بوضوح في الفقرة ٢ من الوثيقة (DP/FPA/PHL/5)، كانت نتيجة لمشاورات وثيقة على الصعيد القطري بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة. وأوضح أن احتياجات الفلبين كبيرة، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، كما أن البلد يبذل كل ما في وسعه لتلبية تلك الاحتياجات رغم المعوقات الخطيرة. وفيما يتعلق ببلوغ الاكتفاء الذاتي في مجال وسائل منع الحمل الحديثة، فقد وجه الانتباه إلى الفقرة ٢٦ من الوثيقة، التي تشير إلى مبادرة تحقيق الاكتفاء الذاتي من وسائل منع الحمل التي تنظر فيها الحكومة والجهات المانحة حاليا. وستسعى المبادرة إلى تعبئة القطاع الخاص والمجتمع المحلي باستخدام أحد نُهُج التسويق الاجتماعي. وفي معرض إشارة المتكلم إلى أن البلدان النامية تخصص أولوية عالية لشراكة شاملة لها صلة مباشرة بتنمية تلك البلدان، أوضح أن تنمية البلدان النامية تمثل تنمية لجميع البلدان، لأن نموها يعني أيضا نمو قدرتها على استيعاب السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي تأتيها من الخارج.

١٧٨ -وفيما يتصل بالبرنامج القطري لتركمانستان، أعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة نطاق أنشطة الصندوق والدعم النشط الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية وبرنامج وسائط الإعلام والتثقيف والاتصال. بيد أنه وبالنظر إلى

أن خدمات تنظيم الأسرة الطوعية ليست متاحة على نطاق واسع حاليا، فقد حث المتكلم الصندوق على إعارة أولوية عالية لزيادة الوعي الجماهيري والدعم الحكومي لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الطوعية لتنظيم الأسرة، ولا سيما المتعلقة بالمباعدة بين الولادات. وأضاف المتكلم أن الصندوق ينبغي له أيضا أن يستكشف فرصا للتسويق الاجتماعي لوسائل منع الحمل تتمشى مع الرؤية الثقافية لتركمانستان فيما يتعلق بالمباعدة بين الولادات.

١٧٩ -وأعربت الممثلة الدائمة لتركمانستان لدى الأمم المتحدة عن شكرها للمجلس التنفيذي لموافقته على برنامج المساعدة لتركمانستان وللصندوق لما يوليه من عناية ودعم لمنطقتها وبلدها. وقالت إن البرنامج القطري الذي يدعمه الصندوق قد جرى وضعه بالتعاون الوثيق مع حكومة تركمانستان. وأشادت بالمساعدة التقنية والمالية التي يقدمها الصندوق، وخاصة في المجالات الرئيسية التي من قبيل رعاية الصحة الإنجابية وتعداد السكان. ووجهت الانتباه إلى المشاكل الحادة التي تواجهها تركمانستان في مجال الصحة الإنجابية ورعاية صحة الأم والطفل، وبخاصة فيما يتعلق بالوفيات النفاسية ووفيات الرضع. وأعربت عن سرورها لأن الصندوق قد خصص، لأول مرة، برنامجا قطريا لكل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى الست. وذكرت أنه رغم أن من الممكن حل عدد من المسائل على أساس إقليمي، فإن البرامج القطرية الانفرادية تمكن من التعاون بصورة أوثق مع البرامج الحكومية وتتوصل إلى حلول أكثر فعالية للمشاكل التي تخص كل بلد على حدة. وأكدت أن البرنامج القطري لا يمكن تنفيذه بغير الموارد. وشكرت البلدان المانحة على دعمها، وطلبت إليها وإلى المؤسسات المالية مواصلة دعمهما للعمل الذي يضطلع به الصندوق. وأكدت للمجلس التنفيذي أن حكومة تركمانستان ستساعد الصندوق في إحراز الأهداف المشتركة للبرنامج القطري.

١٨٠ -وشكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) في ردها الوفود لما أبدته من تعليقات مفيدة بشأن عملية وإجراءات البرمجة التي يتبعهما الصندوق وقالت إن تلك التعليقات ستساعد الصندوق في استعراضه لعملية البرمجة. وذكرت أنه في أعقاب المقرر الذي اتخذه المجلس في عام ١٩٩٧ بسط الصندوق إجراءاته الخاصة بالبرمجة ووضع مباديء توجيهية جديدة لعملية التقييم القطري للسكان. وأضافت أنه سيكون من دواعي سرور الصندوق أن يتيح تلك المبادئ لمن يهمه الأمر من أعضاء المجلس. وأكدت أن ممارسة التقييم القطري للسكان تقتضي أن يُشرك المكتب القطري شركاء من منظومة الأمم المتحدة ووكالات مانحة والدول الأعضاء في المجلس التنفيذي في مراحل مختلفة لعملية التقييم القطري للسكان. والواقع أن هذا أمر مطبق في كثير من البلدان. وأضافت أن الصندوق يسعى جاهدا إلى تقديم معلومات في وقت مبكر من السنة بشأن الممارسات المقبلة للتقييم القطري للسكان حتى يتسنى للحكومات التي يهمها الأمر أن تطلب توصيات في هذا المجال و/أو تبدي اهتمامها بالمشاركة على نحو أنشط في أي مرحلة من مراحل العملية. وأوضحت أن عدة حكومات قد شاركت في ممارسات التقييم القطري للسكان، وبخاصة حكومات البلدان المانحة. وأكدت أن الصندوق يقدر هذه المشاركة مشيرة إلى إن هناك فرصا واضحة - حتى في إطار عملية البرمجة الجديدة - لأن يشارك استشاريون من الوكالات المانحة في مراحل مختلفة للعملية. وبخصوص الاستفسار عما إذا كان التقييم القطري للسكان عبارة عن تحليل للحالة، قالت إنه تحليل للحالة وأكثر من ذلك؛ ولكنه لا يمثل برنامج الصندوق. وتتألف العناصر التي تتناولها توصيات التقييم القطري للسكان من الاحتياجات الأولية للبلد وأولوياته وإجراءاته الاستراتيجية في مجال السكان والصحة الإنجابية ونوع الجنس، وتستند، حسب الاقتضاء، إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما يتضمن التقييم القطري للسكان إجراء تقييم للمجالات يمكن فيها للاستثمارات السكانية أن تسهم إلى أقصى حد في تنمية البلد؛ ويحدد الموارد التقنية والمالية الموجودة والمطلوبة؛ ويتضمن توصيات لصقل الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية. والقصد هو أن يخدم التقييم القطري للسكان جمهورا يتجاوز مجرد الصندوق.

وبالنظر إلى أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة اللذين يتم إعدادهما على فترات أقرب، فمن المأمول فيه أن يندمج التقييم القطري للسكان في عملية التقييمات القطرية المشتركة. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية أن الصندوق سينظر في إمكانية إتاحة التقارير المتعلقة بالتقييم القطري للسكان عبر شبكة الإنترنت. وأكدت أن الصندوق يرحب بأي اقتراحات إضافية قد يرغب أعضاء المجلس في تقديمها فيما يتعلق باستعراض عملية البرمجة.

١٨١ -وأعربت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي لموافقتهم على البرامج القطرية وقالت إنه سيجري إطلاع المكاتب القطرية التابعة للصندوق على التعليقات التي أبدتها الوفود حتى تتسنى مراعاة تلك التعليقات عند وضع تلك المشاريع في إطار تشغيلي وتنفيذها. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبداها أحد الوفود بشأن البرنامجين القطريين لكازاخستان وقيرغيزستان، أكدت أن كلا البرنامجين يراعي تكامل البرامج؛ واستدامتها؛ وإدارة المواد/ضمان انعدام أضرار وسائل منع الحمل. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لكازاخستان، قالت إن الأنشطة المشار إليها في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من الوثيقة (DP/FPA/KAZ/1) تتسم بأهمية قصوى لتحقيق النواتج الثلاثة للبرنامج الفرعي للصحة الإنجابية. ويسلم الصندوق بوجوب تفادي إنشاء برنامج رأسي مستقل لمراكز الصحة الإنجابية والمرافق التدريبية ذات الصلة ولذا سيعمل على إدماج خدمات الصحة الإنجابية والتدريب المتصل بها في نظام الرعاية الصحية الأولية الذي جرى إصلاحه والذي يتمثل في ممارسات أفرقة أطباء الأسرة. وسيركز التدريب على الممرضات والقابلات والممارسين العامين ولكنه سيتضمن أيضا المرشدين المجتمعيين غير الطبيين من أجل تعزيز تغطية نظام الرعاية الصحية الأولية. كما سيركز الصندوق انتباهه على استدامة الخدمات المجتمعية وسيعمل على ضمان قيام الصلة اللازمة بين أنشطته وممارسات أفرقة أطباء الأسرة. وأضافت أن الصندوق يسلم بأن التعاون مع الجهات المانحة الأخرى أمر ضروري لإنشاء نظام كفء للإدارة السوقية من أجل توزيع مستلزمات منع الحمل والعقاقير الأساسية للقطاع العام. وقد صُمم البرنامج القطري لتيسير تلك التعاون. وقالت إن الصندوق قد أجرى فعلا دراسات بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل في كازاخستان وأوزبكستان.

١٨٢ -وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لتركمانستان، أوضحت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن هناك تعاونا طيبا بين الصندوق والجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وستولى عناية خاصة، في إطار البرنامج الجديد، لتنظيم الأسرة الطوعي وتوفير بدائل أكثر من وسائل منع الحمل للاختيار بينها. وأعربت عن ترحيبها بالاقتراح المتعلق بالتسويق الاجتماعي وذكرت أن البرنامج سيسعى إلى استكشاف تلك الفرص، مستخدما وسائل منها اتحاد الشباب ورابطة المرأة لبدء أنشطة للتسويق الاجتماعي. وأوضحت أن البرنامج الفرعي المتعلق بالصحة الإنجابية يولي أهمية للوصول بالخدمات إلى المجتمع عن طريق مشاركة المنظمات غير الحكومية. وسيقوم البرنامج الفرعي المتعلق بالدعوة، في جملة أمور، بالتركيز على الحصول على دعم مقرري السياسات وقادة الرأي. وشكرت المديرة الممثلين الدائمين لكازاخستان وتركمانستان لمداخلاتهما ولتركيزهما على ضرورة زيادة الموارد لبرامج الصندوق. وذكرت أنه إلى جانب البرامج القطرية لكل بلد على حدة، سيتسنى أيضا الاضطلاع ببرامج إقليمية أو دون إقليمية إذا توافرت الموارد. وأكدت الالتزام الوطيد لحكومات جمهوريات وسط آسيا ونوهت بتعاون تلك الحكومات مشيرة إلى أن الدوائر المانحة قد أدت دورا مفيدا في إعداد البرامج القطرية الستة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. كما أعربت عن تقديرها للإسهام الذي قدمه فريق الدعم القطري لآسيا والمحيط الهادئ التابع للصندوق الذي ما كان ليتسنى بغير إسهامه إعداد البرامج في الوقت المناسب. وأضافت أنه جرى تزويد أعضاء المجلس التنفيذي بمنشوري الصندوق اللذين يركزان على استعراض للبرامج ونبذات قطرية عن أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وأنهما متوافران في مؤخرة غرفة الاجتماع.

١٨٣ -وفيما يتعلق بالفلبين، ذكرت أن الصندوق يتفق مع الوفد الذي أشار إلى أن الأثر والاستدامة تحديان يواجهان البرنامج الوطني. وقالت إن تلك المسألة قد أثيرت في اجتماعات التنسيق بين المانحين التي عقدت برئاسة الصندوق على مدى السنوات القليلة المالية. ويسعى الصندوق أيضا إلى معالجة المسألة في جميع المناسبات الممكنة. وأكدت أن البرنامج القطري قد جرى وضعه استنادا إلى مشاورات وثيقة مع الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وذكرت أنه سيجري الاضطلاع بحملة للدعوة باستخدام النهج اللامركزي للحكومة.

١٨٤ -وشكر ممثل الصندوق في باكستان المجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري لباكستان وللتعليقات القيمة التي أبدتها عدة وفود. وقال إن الصندوق عضو نشط في برنامج العمل الاجتماعي لباكستان. وقد راعى الصندوق أولويات برنامج العمل الاجتماعي لدى وضعه للبرنامج القطري. وفيما يتعلق بالتقييم القطري للسكان، قال إن الصندوق يتعاون على نحو وثيق مع عدد من الجهات المانحة، وبخاصة الجهات الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالتنسيق بين المانحين، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي وكندا وألمانيا والاتحاد الأوروبي واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والبنك الدولي. وأضاف أنه جرى عقد حلقتي مشاورات وطنيتين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٩٨ شاركت فيهما إدارات اتحادية وإقليمية ووكالات مانحة ووكالات تابعة للأمم المتحدة. كما طلب الصندوق تعليقات/إسهامات من طائفة من الشركاء الإنمائيين في البلد وأدرجها في وثيقة التقييم القطري للسكان. ويستند البرنامج القطري إلى أساس منطقي مؤداه أن البلد مستعد لإحراز انطلاقة في زيادة الوعي وتلبية الاحتياجات غير الملباة عن طريق زيادة إمكانية الاستفادة من معلومات وخدمات الصحة الإنجابية وتحسين نوعية تلك المعلومات والخدمات.

١٨٥ -وفيما يتعلق بالاستفسار المتصل بالشباب والمراهقين، قال إن ثلثي سكان باكستان دون سن الخامسة والعشرين وكانت احتياجاتهم الصحية الإنجابية مهملة كثيرا في البرنامج القطري السابق. وأوضح أنه سيجري تلبية تلك الاحتياجات في البرنامج الجديد باستخدام وسائل منها توفير خدمات التوجيه والإرشاد إلى الشباب والمراهقين. وسيستعمل البرنامج نهجا مزدوجا يجمع فيه بين المدارس والمجتمع: الأولى للوصول إلى الشباب والمراهقين المنتظمين في المدارس، والثاني للوصول إلى الشباب والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس. وذكر أن حالات الحمل خارج إطار الزواج لا تشكل نسبة كبيرة في باكستان. وفي معرض إشارته إلى الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار البرنامج الفرعي المتعلق باستراتيجيات السكان والتنمية، قال إن تعداد عام ١٩٩٨ هو أول تعداد يجري بعد فترة دامت ١٧ سنة. كما أن بيانات التعداد لا يتم تحليلها إلا على المستوى العام ولهذا يلزم إجراء تحليل أعمق حتى يتسنى تقييم الاتجاهات والعوامل المحددة للحركة السكانية وحتى يمكن استخدام التحليل في تنوير السياسة. وقد اتفق الصندوق مع فرقة العمل المعنية بالتنسيق بين المانحين على العمل في هذا المجال وسيتعاونان مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، في مجالات منها تعزيز لجنة تعداد السكان.

١٨٦ -وفيما يتصل بالبيانات الإحصائية الواردة في الوثيقة (DP/FPA/PAK/6)، أوضح ممثل الصندوق أن البيانات الواردة في صحيفة الوقائع الديمغرافية، كما ذكر في الحواشي، مستمدة من مصادر تابعة للأمم المتحدة بينما استُمدت البيانات الواردة في نص الوثيقة من مصادر تابعة لحكومة باكستان. وردا على التساؤل المتعلق بإعداد البرامج الفرعية،

ذكر أنه عقب موافقة المجلس التنفيذي، سيبدأ العمل في وضع البرنامج القطري في إطار تشغيلي بما في ذلك إعداد برامج فرعية ذات نواتج محددة جيدا ومؤشرات للتنفيذ ووسائل للتحقق من تلك المؤشرات. وقد روعيت في البرنامج القطري ضرورة تعزيز الرصد والإشراف بغية تحسين نواتجه. وفيما يتعلق بوحدة الدعم التقني، قد ذكر أن هناك حاجة في البلد إلى تعزيز الإسهامات التقنية والقدرة التقنية، وأن وحدة الدعم التقني هي الآلية التي تقدم بها الخدمات الاستشارية التقنية إلى المستعملين الحكوميين وغير الحكوميين على السواء. وقد دخلت الوحدة حيز التشغيل في آذار/مارس ١٩٩٩ ومن السابق لأوانه الآن القول برأي قاطع بشأن أدائها. بيد أن المؤشرات المبكرة مشجعة للغاية. فقد وضعت الوحدة، بالتشاور مع الحكومة والمانحين، خطة عملها في صيغتها النهائية، كما يتمثل أحد أنشطتها في وضع برنامج العمل الاجتماعي في إطار تشغيلي بالتعاون مع الشركاء الآخرين في برنامج العمل. وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، قال إن البرنامج القطري سيدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز مهارات مقدمي الخدمات الصحية غير الحكوميين. وعلى وجه الخصوص، سيجري تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات الصحة الإنجابية والإنصاف المساواة بين الجنسين. وأضاف أن الحكومة مهتمة أيضا بزيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشاريع. وأشار إلى التقييم الجاري حاليا للمؤسسة الاستئمانية الوطنية لرعاية السكان وإلى المناقشات المعقودة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بهدف التوصل إلى آلية تتسم بالشفافية والفعالية من حيث التكاليف ويمكن المساءلة عنها، بغرض توجيه الدعم إلى المنظمات غير الحكومية بالتكامل مع أولويات الحكومة، وخاصة الأولويات المحددة في برنامج العمل الاجتماعي.

تاسعا – مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٨٧ –قدم ممثل عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مكتب الاتصال في نيويورك، تقريرا شفويا عن ما قام به هذا البرنامج المشترك من أنشطة في عام ١٩٩٨ من حيث صلتها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ أن البرنامج المشترك يولي أهمية شديدة لتعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان، اللذين يؤديان، بوصفهما مؤسستين من المؤسسات السبع المشاركة في رعاية البرنامج المشترك، دورا حيويا في الجهود المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٨٨ –ومع إصابة ما يقدر ب ٥,٨ مليون شخص آخرين بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ١٩٩٨، زاد مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون وهم يعانون من الفيروس/الإيدز في جميع أنحاء العالم فبلغ ٣٣,٤ مليون شخص في عام ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ١٠ في المائة عما كان عليه عددهم في عام ١٩٩٧. ويتزايد اتضاح الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، حيث أن ٩٥ في المائة من جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يعيشون في بلدان نامية. وقد درس تقريران وطنيان عن التنمية البشرية صدرا مؤخرا، بشأن جنوب أفريقيا وناميبيا، العلاقة الحرجة بين التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المعترف به

أيضا أن التقرير السنوي الذي يصدره صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون AIDS Update، (معلومات مستكملة عن الإيدز)، والذي ينشر كل عام منذ عام ١٩٩١، يشكل مساهمة قيمة في هذا الشأن.

١٨٩ -ومن الأسباب الرئيسية لإنشاء البرنامج المشترك مسيس الحاجة إلى زيادة ترابط وتكثيف تصدي منظومة الأمم المتحدة لهذه الجائحة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، انتقل التنسيق إلى ما يتجاوز كثيرا مرحلة التحادث وتم إقرار أول خطة عمل موحدة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتمت الموافقة على ميزانية لأمانة البرنامج المشترك والمؤسسات السبع المشاركة في رعايته.

١٩٠ -بيد أن التحديات ما زالت هائلة، وتستلزم مواصلة بذل الجهود والالتزام على المدى البعيد، لا سيما في أفريقيا. ويمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الآن السبب العام الأول للوفيات في أفريقيا، وتوجد في تلك القارة ٧٠ في المائة من مجموع الإصابات العالمية الحالية. وقد توفى تسعة ملايين أفريقي بالفعل بسبب الإيدز وهناك أكثر من ٢٢ مليون شخص يعيشون حاليا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بدأت المؤسسات المشاركة في رعاية البرنامج المشترك والأمانة مشاركة دولية جديدة لمكافحة الإيدز في أفريقيا، تهدف إلى تكثيف أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة. وقد حظيت المشاركة الجديدة بتأييد قوي في آخر اجتماع عقده مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩. وتقوم جميع المؤسسات المشاركة في رعاية البرنامج بوضع استراتيجيات متكاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا استجابة لهذه المشاركة.

١٩١ -وتشمل مجالات التعاون الأخرى العمل في علاقة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٩٢ -وقد شوهدت تحسينات على الصعيد القطري في تنسيق ودعم منظومة الأمم المتحدة للتصدي لجائحة الإيدز على الصعيد الوطني. وللأمم المتحدة حاليا ١٣٢ فريقا موضوعيا معنيا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغطي هذه الأفرقة أكثر من ١٥٠ بلدا. ومن بين رؤساء الأفرقة الموضوعية، هناك ٣١ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ١٣ من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور مهم آخر فيما يتصل بمسؤوليته عن إدارة نظام المنسق المقيم. ويتولى المنسق المقيم المسؤولية والمساءلة عن فعالية أداء الأفرقة الموضوعية. وقد أكد مدير البرنامج من جديد في رسالة مؤرخة ١ أيلول /سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين إدراك ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التي تحكم التعاون مع البرنامج المشترك على الصعيد القطري.

١٩٣ -وقد لفت ممثل البرنامج المشترك انتباه المجلس إلى حكمين من أحكام القرار ٣٦/١٩٩٩ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أحدهما إلى البرنامج المشترك أن يحيل استنتاجات وتوصيات اجتماعات لجنة المنظمات المشاركة في الرعاية ومجلس تنسيق البرنامج إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجالس إدارة المنظمات المشاركة في الرعاية. ثانيا، طلب المجلس الاقتصادي

والاجتماعي إلى المنظمات المشاركة في رعاية البرنامج والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم إلى مجالس إداراتها مساهماتها المقترحة في الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالفيروس/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

١٩٤ -وأعرب الممثل عن خالص تقدير البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لالتزامهما الأصيل بمسائل الفيروس/الإيدز، ولدعمهما في العمل من أجل تحقيق استجابة عالمية متضافرة لجائحة الإيدز. وطلب، باسم البرنامج المشترك، زيادة دعم المجلس وتحسين تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات المشاركة وأمانة البرنامج المشترك بشأن التخطيط المتكامل لمكافحة الفيروس /الإيدز على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، لا سيما في إطار مشاركة أفريقيا. وطلب إلى المجلس التنفيذي أيضا دعم الجهود الموسعة في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك تخصيص المزيد من الموارد في هذه المجالات.

١٩٥ -وأعرب وفدان عن تقديرهما للأعمال التي يقوم بها البرنامج المشترك. وارتئي أن التدخلات في أفريقيا تكتسي أهمية خاصة، حيث أن القارة تأثرت بهذا الوباء بدرجة خطيرة جدا. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد القطري، عن طريق تعجيل البرامج القطرية لزيادة الموارد والإنجاز والتوسع في ذلك. وفي هذا الشأن، يحتاج البرنامج المشترك إلى الدعم الكامل من المنظمات المشاركة في رعايته على الصعيد القطري. ويتسم دور المنسق المقيم بأهمية حاسمة في تحقيق اتخاذ إجراءات مشتركة فعالة من جانب المنظمات المشاركة في الرعاية. ويلزم توسيع نطاق الأفرقة المواضيعية مع اتخاذ حكومات البلدان المضيفة دورا قياديا في ذلك. ولوحظ أن توزيع الرفائل (الواقي الذكري) لم يكن كافيا في العديد من البلدان، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان معالجة هذا الموضوع. وطلب وفد آخر تقديم تقرير مستكمل عن أنشطة المشاركة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا.

١٩٦ -ووافق ممثل البرنامج المشترك على ضرورة الالتزام الكامل من جانب المنظمات المشاركة في الرعاية من أجل تحقيق فعالية الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري. وأعرب عن الأمل في أن يتسنى توسيع نطاق الأفرقة المواضيعية لتشمل الحكومات الوطنية والمنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية، ورابطات الأشخاص الذين يعيشون وهم يعانون من الإيدز، ولاحظ أن هذا قد حدث بالفعل في العديد من الحالات. وقد أجريت مشاورات في ٢٠ بلدا بشأن المشاركة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، بما في ذلك على أصعدة رؤساء الدول والأصعدة الوزارية. وتم في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ توقيع اتفاق تعاون بين البرنامج المشترك ومنظمة الوحدة الأفريقية. ومن المتوقع أن يعقد اجتماع رئيسي في أواخر عام ١٩٩٩ مع جميع الجماعات المعنية بالمشاركة.

١٩٧ -ولاحظ رئيس الفرع التقني، شعبة الشؤون التقنية والسياسات، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع البرنامج المشترك، لا سيما عن طريق المبادرة العالمية المعنية بإدارة سلع الصحة الإنجابية، من أجل تعزيز القدرة الوطنية على تلبية الاحتياجات من الرفائل (الواقي الذكري) وإدارة السوقيات، وزيادة حسن توقيت توفر الرفائل (الواقيات) الذكرية والأنثوية ذات النوعية الجيدة. وسيجري أيضا تعزيز أفرقة الدعم القطري التابعة

لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمشاركة مع البرنامج المشترك من أجل توفير مساعدات تقنية إضافية في هذه المجالات.

١٩٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي عن التقدم المحرز في أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ١٩٩٨ من حيث صلتها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ملاحظات ختامية

١٩٩ -أعرب معاون مدير البرنامج، باسم مدير البرنامج والمدير التنفيذي، عن التقدير للأعمال التي قام بها المجلس أثناء الدورة الحالية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمقررات بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميزانيات الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ثم أدلى بكلمة لتوديع الأعضاء الذين انتهت مدة خدمتهم في المجلس في نهاية عام ١٩٩٩ وهم: اسبانيا، أنتيغوا وبربودا، باكستان، تايلند، الجماهيرية العربية الليبية، الدانمرك، غينيا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا. وأتوجه بالشكر أيضا لأعضاء المكتب لما قاموا به من أعمال هامة أثناء العام: سعادة السيد أزدا جاياناما (تايلند)، والسيدة يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)، وسعادة السيد جون آش (أنتيغوا وبربودا)، والسيدة آن بارينغتون (أيرلندا)، والسيد كوابينا أوسي - دانكا (غانا). ولاحظ أن عددا من ممثلي جهات الاتصال سيغادرون مناصبهم قبل الدورة القادمة وهم: السيدة آرونرونغ فوتونغ (تايلند)، والسيد هشام حمدان (لبنان)، والسيدة آليسون بلاكبورن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيد آلان مارتش (أستراليا)، والسيد دينو بيتي (سويسرا). وتوجه بالشكر لهم لما ساهموا به من مساهمات هامة في أعمال المجلس.

٢٠٠ -ووجه نائب الرئيس، السيد كوابينا أوسي - دانكا (غانا)، باسم المجلس، الشكر لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قاموا به من أعمال فعالة على الرغم من اضمحلال الموارد. ونوه أيضا بالأعمال الممتازة التي قام بها المجلس، الذي اكتسب احتراما شديدا داخل الأمم المتحدة.

٢٠١ -واختتم المجلس التنفيذي أعماله بأن اعتمد المقرر التالي:

٢٥/٩٩ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.4) بصيغتيهما المعتمدتين شفويا؛

أقر التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/13)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠: ٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (دورة مشتركة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف))

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

وافق على القائمة الأولية للبنود التي ستناقش في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

وافق على قائمة البنود لعام ٢٠٠٠ (DP/1999/CRP.11) والتي ستدرج في مشروع خطة العمل لعام ٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/33)؛

أحاط علما بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المعلومات الاحصائية التفصيلية (DP/1999/32 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير عن التقرير الاحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المشتريات من السلع والخدمات (DP/1999/34)؛

أحاط علما بالتقرير عن المعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المرفق الاحصائي (DP/1999/35 و Add.1)؛

اعتمد المقرر ٢٠/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛

البندان ٢ و ٦: حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٢٤/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٣: أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/1999/36) وأذن له بمواصلة إقرار المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس كل مشروع على حدة؛

أقر أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/CCF/CAF/1 و Corr.1)؛

إطار التعاون القطري الأول لأنتيغوا وبربودا (DP/CCF/ANT/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لإكوادور (DP/CCF/ECU/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لهايتي (DP/CCF/HAI/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1/EXTENSION I)؛

البند ٤: الصناديق والبرامج الخاصة

اعتمد المقرر ٢٢/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

البند ٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ١٥/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/41)؛

اعتمد المقرر ١٦/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن مستوى الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اعتمد المقرر ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢١/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/FPA/1999/14)؛

أحاط علما بالتقرير عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13)؛

البند ٧: خدمات الدعم التقني

اعتمد المقرر ١٩/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن برنامج المشورة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛

البند ٨: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

تقديم المساعدة إلى حكومة أذربيجان (DP/FPA/AZE/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة كازاخستان (DP/FPA/KAZ/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة قيرغيزستان (DP/FPA/KGZ/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/6)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PHL/5)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة طاجيكستان (DP/FPA/TJK/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة تركمانستان (DP/FPA/TKM/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة أوزبكستان (DP/FPA/UZB/1)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لهايتي والموارد الإضافية له (DP/FPA/HTI/2/EXTI)؛

البند ٩: مسائل أخرى

اعتمد المقرر ١٨/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات (المؤتمر + ٥)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠
(٢٤-٢٨ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)

القائمة الأولية للبنود

البند ١ - المسائل التنظيمية، بما في ذلك خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٢ - خطة أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣ - إدارة التغيير

البند ٤ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة: النظام المالي المنقح والقواعد المالية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٥ - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ٧ - تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٩ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

البند ١٠ - برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٢ - زيارات ميدانية

البند ١٣ - مسائل أخرى

- استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاتصال المؤسسي والدعوة
- لجنة التنسيق المعنية بالصحة

الدورة المشتركة للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

المرفقات

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي

المحتويات

رقم المقرر	العنوان	الصفحة
	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ نيويورك، من الاثنين ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى الجمعة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	
١/٩٩	الإطار التمويلي المتعدد السنوات	٢٩٤
٢/٩٩	ترتيبات البرمجة الخلف	٢٩٥
٣/٩٩	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩	٢٩٧
	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ نيويورك، من الاثنين ٥ نيسان/أبريل إلى الجمعة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
٤/٩٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات	٣٠٣
٥/٩٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات	٣٠٣
٦/٩٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ	٣٠٤
٧/٩٩	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩	٣٠٤
	الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ نيويورك، من الاثنين ١٤ حزيران/يونيه إلى الجمعة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	
٨/٩٩	الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩	٣٢٤
٩/٩٩	إدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض الاحتياطي التشغيلي	٣٢٤
١٠/٩٩	استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة	٣٢٥

رقم المقرر	العنوان	الصفحة
١١/٩٩	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.....	٣٢٦
١٢/٩٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي	٣٢٦
١٣/٩٩	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وسلطة الإنفاق البرنامجي	٣٣٧
١٤/٩٩	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.....	٣٣٧
	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ نيويورك، من الاثنين ١٣ أيلول/سبتمبر إلى الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	
١٥/٩٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٣٣
١٦/٩٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: مستوى الاحتياطي التشغيلي.....	٣٣٣
١٧/٩٩	مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين.....	٣٣٤
١٨/٩٩	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات.....	٣٣٤
١٩/٩٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣	٣٣٥
٢٠/٩٩	صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية	٣٤٨
٢١/٩٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٤٨
٢٢/٩٩	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٣٤٩
٢٣/٩٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٤٠
٢٤/٩٩	حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٤٤
٢٥/٩٩	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ ...	٣٤٤

١/٩٩ – الإطار التمويلي المتعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ – يؤكد من جديد مقرره ٢٣/٩٨، ويحيط علما في هذا الصدد بتقرير مدير البرنامج عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/1999/CRP.4)؛

٢ – يؤكد أيضا من جديد ضرورة تحقيق زيادة في الموارد الأساسية ووضع التمويل الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس مستمر يمكن التنبؤ به، والوصول في أقرب وقت ممكن إلى الهدف المتمثل في توفير ١,١ بليون دولار، مع التسليم في الوقت ذاته بالخطر الذي ينطوي عليه الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين؛

٣ – يؤكد كذلك من جديد أهمية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات كعنصر يدخل في صلب استراتيجية التمويل التي وافق عليها المجلس في مقرره ٢٣/٩٨؛

٤ – يرحب بالخطوات التي اتخذها مدير البرنامج في هذا الصدد، ويحيط علما بوضع نظام لتقديم التقارير إلى المجلس يتضمن تقريرا سنويا يركز على النتائج المتحققة وتقييما يجري كل أربع سنوات للإطار التمويلي، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل تطوير الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونظام تقديم التقارير وفقا للجدول الزمني المبين في الفقرة ٦٥ من الوثيقة DP/1999/CRP.4، آخذا في الحسبان آراء المجلس ومع الاحترام التام للمبادئ الواردة في مقرره ٢٣/٩٨؛

٥ – يقرر، وفقا للفقرة ١٢ (ب) من مقرره ٢٣/٩٨، أن يعقد دورته التمويلية الأولى خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، ويطلب إلى مدير البرنامج وضع الترتيبات اللازمة على النحو المبين في الفقرات ٥٢ إلى ٦٣ من الوثيقة DP/1999/CRP.4؛

٦ – يطلب إلى جميع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تبلغ الأمانة العامة في موعد أقصاه أول نيسان/أبريل بتبرعاتها الأساسية، على النحو الموضح في المقرر ٢٣/٩٨، وكذلك مواعيد سدادها، وذلك لتيسير الإعداد الكفء لدورة التمويل؛ ويطلب إلى مدير البرنامج أن يوفر لتلك الدورة سجلا بالمساهمات الأساسية الفعلية والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية؛

٧ – يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يواصل عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة مع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مواصلة تطوير وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٨ – يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم التقريرين التاليين ضمن مواصلة تنفيذ استراتيجية التمويل:

(أ) تقرير مؤقت يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩ عن الآثار المترتبة على استراتيجية التمويل بالنسبة للصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ عن التوقيت المقترح للإطار التمويلي المتعدد السنوات وشكله ومحتواه، بما في ذلك بيان واضح للطريقة التي سيجري بها إدخال الدروس المستفادة من إطار تمويلي واحد متعدد السنوات في الدورة التالية؛

٩ - يقرر مواصلة النظر في السبل والوسائل اللازمة لمعالجة أشكال النقص في الموارد حسبما وعندما كان ذلك ضروريا.

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٢/٩٩ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالمعلومات الإضافية عن استعراض ترتيبات البرمجة الخلف الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.3؛

٢ - يشير إلى أن المجلس التنفيذي، في مقرره ١٩/٩٨، وفي جملة أمور:

(أ) قرر تطبيق البارامترات المختلفة للتخطيط المالي الواردة في المقرر ٢٣/٩٥ بالنسبة للسنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك أحكام الفقرة ٢٥؛

(ب) أيد إجراء التوسيع المقترح للنسب المئوية لتخصيص موارد البرنامج الموضحة في المقرر ٢٣/٩٥، مع إدخال بعض التعديلات عليها اعتبارا من سنة ٢٠٠١ (كما هو محدد في الفقرة ٤ من المقرر ١٩/٩٨)؛

(ج) أكد من جديد أن المنهجية الأساسية المتبعة في توزيع الموارد، حسبما وردت في الفقرات ٢١ إلى ٢٦ من المقرر ٢٣/٩٥، تعتبر أساسا لحساب هدف تخصيص الموارد من البند ١-١-١ من الأموال الأساسية المخصصة لفرادى البلدان، وكذلك لجميع المخصصات لتلك الأهداف، مع إدخال بعض التعديلات عليها اعتبارا من سنة ٢٠٠١ (كما هو محدد في الفقرة ٥ من المقرر ١٩/٩٨)؛

٣ - يؤكد من جديد المبادئ الأساسية لتخصيص الموارد البرنامجية وهي: التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، وفقا للفقرات ٢١-٢٦ من المقرر ٢٣/٩٥؛ وعلى التدرج لفائدة البلدان المنخفضة الدخل؛ وعلى الانتقال التدريجي إلى مركز المساهم الصافي والبلدان التي تحقق مستويات أعلى لناتجها القومي الإجمالي وإخراجها من فئة البلدان المساهمة غير الصافية؛

٤ - يقرر أن يستخدم بيانات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والبيانات السكانية لسنة ١٩٩٧ أو أحدث بيانات متاحة لدى حساب تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

٥ - يقرر تعديل نقطة الفصل بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٧٥٠ دولارا إلى ٩٠٠ دولار؛

٦ - يعرب عن القلق لأنه إذا لم يتوفر الرقم المستهدف وهو ١,١ بليون دولار فإن التركيز على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا لن يحقق أثره، ويطلب إلى مدير البرنامج اقتراح السبل والوسائل اللازمة لمعالجة أي نقص في توفير الرقم المستهدف؛

٧ - يعترف بالإسهام الهام الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان المساهمة الصافية في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة؛

٨ - يقرر أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعتبر البلدان المساهمة الصافية مجموعة منفصلة من بلدان البرنامج خارج نموذج التوزيع في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛

٩ - يؤيد المقترح الرامي إلى إلغاء نظام المخصصات القابلة للسداد في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، اعتبارا من سنة ٢٠٠١، رهنا بالأحكام التالية:

(أ) تواصل البلدان التي تصبح مساهمة صافية لأول مرة، خلال فترة إعفاء مدتها ثلاث سنوات، الحصول على موارد البند ١ من هدف المخصصات من الموارد الأساسية بنسبة ٦٠ في المائة من مخصصات الفترة السابقة؛

(ب) تواصل البلدان التي تصبح مساهمة صافية لأول مرة الاستفادة من الإعفاء من دفع تكاليف المكتب الحكومي المحلي خلال فترة الإعفاء التي مدتها ثلاث سنوات؛

(ج) بعد فترة الإعفاء، يكفل البلد المساهم الصافي سداد تكاليف المكتب القطري عن طريق مزيج مرن من الأدوات؛

(د) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتشاور مع الحكومات بشأن التكاليف المرتبطة بهيكل المكتب المحلي للبرنامج الإنمائي؛

(هـ) كلما تطلب الأمر وجود ممثل مقيم ونائب ممثل مقيم، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل تغطية التكاليف؛

١٠ - يؤيد أيضا مقترح إنشاء موارد دائرة قابلة للسداد محليا بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في جميع البلدان المساهمة الصافية المعنية، تكون أداة مرنة ومستجيبة تدعم البرنامج الإنمائي على النحو التالي:

(أ) تمول المصاريف الأولية للموارد الدائرة المسددة محليا في بلد مساهم صاف جديد خلال فترة الإعفاء التي مدتها ثلاث سنوات من البند ١ من هدف المخصصات من الموارد الأساسية. وبالنسبة لبلد مساهم صاف قديم، تمول المصاريف الأولية من طرف البلد المساهم الصافي نفسه. وأية مصروفات تدفع في إطار الموارد الدائرة تسدد فيما بعد من مساهمات الحكومة أو طرف ثالث في تقاسم التكاليف؛

(ب) تستخدم الموارد الدائرة المسددة محليا كمصدر تمويل أساسي للشروع في أنشطة إنمائية من خارج الأموال الأساسية للبرنامج الإنمائي؛

(ج) يناقش مستوى التمويل واستخدامه ويوافق عليه على الصعيد القطري؛

(د) يستمر تطبيق جميع قواعد البرنامج الإنمائي وأنظمته وإجراءاته، بما في ذلك وضع إطار تعاون قطري يُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة؛

١١ - يقرر الإبقاء على عتبة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحالية للبلدان المساهمة الصافية عند ٧٠٠ ٤ دولار؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبدأ حساب البند ١ من هدف المخصصات من الموارد الأساسية وفقا لأحكام هذا المقرر وأحكام الفقرتين ٤ و ٥ من المقرر ١٩/٩٨، مع استخدام بيانات عام ١٩٩٧ أو أحدث بيانات متاحة، وعلى أساس المضي في تخطيط البرامج وتنفيذها في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٢، تقريرا عن التحسينات الممكن إدخالها في النموذج الحالي للتوزيع وفقا لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، بما في ذلك استعراض العتبات.

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٣/٩٩ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٩:

الرئيس: سعادة السيد أسدا جاياناما (تايلند)

نائب الرئيس: السيدة يانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيس: سعادة الدكتور جون و.آشي (أنتيغوا وبربودا)

نائب الرئيس: السيدة آن بارنغتون (أيرلندا)

نائب الرئيس: السيد أبو بكر ديون (غينيا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.1) بصيغتها المعدلة شفويا؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ (DP/1999/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٩ المتعلقة بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصيغتها المعدلة شفويا؛

ووافق على إعادة تحديد موعد دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ من ٥-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛

ووافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ١٩٩٩:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩: ١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩: ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩: ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

ووافق على الجدول الأولي التالي لمواعيد دورات المجلس المقبلة لعام ٢٠٠٠:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠: ٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٢٧-٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠: ١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٩، على النحو الوارد في المرفق لهذا المقرر؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاستعراض العام المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك الجدول الزمني المستكمل (DP/1999/3)؛

وأحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاستعراض العام المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/FPA/1999/2)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ إدارة التغيير (DP/1999/CRP.2)؛

البند ٤: أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٢/٩٩ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والمتعلق بترتيبات البرمجة الخلف؛

ووافق على أطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الأول لكينيا (DP/CCF/KEN/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لمدغشقر (DP/CCF/MAG/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للنيجر (DP/CCF/NER/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لسورينام (DP/CCF/SUR/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لطاجيكستان (DP/CCF/TAJ/1)؛

البند ٥: استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن المجالات الرئيسية للاحتياجات في مجال الاتصال وبالتعليقات التي قدمتها الوفود عليه؛

البند ٦: الصناديق والبرامج الخاصة

أحاط علما بالتقرير المقدم عن أنشطة مرفق البيئة العالمي، وبروتوكول مونتريال، ومكتب مكافحة التصحر والجفاف، وصندوق الأمم المتحدة الدوار لاستكشاف الموارد الطبيعية (DP/1999/4)؛

البند ٧: تعبئة الموارد

اتخذ المقرر ١/٩٩ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والمتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٨: المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

قرر إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩؛

البند ٩: الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقارير المقدمة عن الزيارات الميدانية إلى بنغلاديش (DP/1998/CRP.13)، وإلى تونس ولبنان (DP/1998/CRP.14)، وإلى جنوب أفريقيا (DP/1998/CRP.15)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامجين القطريين التاليين:

تقديم المساعدة إلى حكومة بوروندي (DP/FPA/BDI/4)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة مدغشقر (DP/FPA/MDG/4)؛

البند ١١: مسائل أخرى

أذن للمكتب بالموافقة على تسمية عضو وعضو مناوب من مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى لمدة سنة واحدة في لجنة التنسيق المعنية بالصحة التي تشترك فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن يقر الترشيح في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩؛

البند ١٢: اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

عقد اجتماعا مشتركا قدمت فيه تقارير عن مجالات العمل المنسق في عام ١٩٩٩ وعن النموذج المقترح المنقح لميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة، بما في ذلك التقرير الذي تقدمه بشأنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1996/6-DP/FPA/1999/1-E/ICEF/1999/AB/L.2؛ DP/1999/7-DP/FPA/1999/3-E/ICEF/1999/AB/L.4).

٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

خطة العمل لعام ١٩٩٩

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (١٢-١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				المسائل التنظيمية
	رسمي (DP/1999/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، الشروح، قائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩
	رسمي	للعلم		المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩
			نصف يوم	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	رسمي	لاتخاذ إجراء		
٣				الأماكن والخدمات المشتركة
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تقرير مرحلي
٤			يوم واحد	بيانات عن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
				البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	
٦				خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقرير مرحلي عن فعالية التحسينات المدخلة على عمل نظام خدمات الدعم التقني (٦/٩٨)
			نصف يوم	
٧	رسمي	للعلم		النهج الشاملة للقطاعات
٨				المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	تقرير مرحلي عن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك نتيجة منتدى لاهاي الدولي

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
٩				تعبئة الموارد
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٢٤/٩٨ المتعلق باستراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٠				تقديم المساعدة في حالات الطوارئ
	رسمي	للعلم	نصف يوم	المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في حالات الطوارئ
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١				{ المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	{ إدارة المخاطر
				{ أطر التعاون القطرية والمسائل المتصلة بها
١٢	رسمي	لاتخاذ إجراء		{ أطر التعاون القطرية
١٣			نصف يوم	مسائل أخرى

٤/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان والنُهج المتبعة على نطاق القطاعات

إن المجلس التنفيذي،

١ – يحيط علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بالنُهج المتبعة على نطاق القطاعات الوارد في الوثيقة DP/FPA/1999/CRP.1؛

٢ – يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على القيام بدور فاعل في مراحل صنع السياسات والتخطيط في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات في البلدان التي تنفذ بها البرامج، مع تعاون الحكومات الوطنية وتوجيهها العام، وعلى الاضطلاع بدور هام في مجال الدعوة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية في هذه العمليات، مع مراعاة مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ – يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في هذا السياق، توسيع الاختصاصات المطلوبة وتعزيزها وذلك لضمان الاشتراك الكامل والنشط للصندوق في مراحل صنع السياسات والتخطيط في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات، ولتعزيز الترتيبات اللازمة للحصول على مجموعة كاملة من الخبرة التقنية؛

٤ – يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينظر، بالتشاور مع الشركاء، في التحديات والفرص السانحة لاشراك الصندوق الكامل في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات ودراسة الحاجة إلى ادخال تغييرات في القواعد الإدارية والمالية، إذا لزم الأمر، التي يمكن أن تسهل اشتراك الصندوق، مع مراعاة إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٥ – يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ ورقة غرفة اجتماع عن اشتراك صندوق الأمم المتحدة للسكان في النُهج المتبعة على نطاق القطاعات.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

٥/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ – يؤكد من جديد مقرره ٢٤/٨٩ بشأن استراتيجية تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي كرر فيه، في جملة أمور، أن يضع الصندوق إطارا تمويليا متعدد السنوات يتسم بدمج الأهداف البرنامجية، والموارد، والميزانيات والنتائج، بغية زيادة الموارد الأساسية، وفي هذا السياق يحيط علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية بشأن وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات (DP/FPA/1999/CRP.2)؛

٢ – يرحب بالخطوات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ المقرر ٢٤/٨٩ ويطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات، على أن تضع في الاعتبار آراء المجلس التنفيذي بهذا الشأن وأن تحترم بالكامل المبادئ الواردة في المقرر ٢٤/٩٨؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل على أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ الإطار الأول المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛ ويقرر عقد دورة التمويل الأولى كما ورد في الفقرة ١١ (ب) من المقرر ٢٤/٩٨ في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، عند مواصلة وضع الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات لما بعد عام ٢٠٠٠، التأكد من أن دورة التمويل وتقديم التقارير السنوية بشأن الإطار قد تمّا خلال الدورة العادية الثانية وفقا للمبادئ الواردة في المقرر ٢٤/٩٨؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل إجراء مشاورات عادية غير رسمية مفتوحة العضوية مع الدول أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مواصلة وضع وتنفيذ الإطار التخطيطي والإداري والتمويلي المتعدد السنوات.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

٦/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن دعم الصندوق للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (DP/FPA/1999/6)؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، مع مراعاة جميع الآراء التي أبديت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩، تقريرا يتضمن مقترحات عملية عن أساليب البرمجة الطارئة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

٧/٩٩ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.2 و Corr.1)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ (DP/1999/8)؛

واعتمد التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ بشأن البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

ووافق على الجـــدول التالـــي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي المقبلة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩:	١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ووافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية للمجلس لعام ١٩٩٩، بصيغتها المدرجة في خطة العمل (انظر المرفق الأول)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/10) والمديرة التنفيذية (DP/FPA/1999/5) المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووافق على إحالتهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاقتران بالتعليقات التي أبديت عليهما؛

البند ٣: أماكن العمل والخدمات المشتركة

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن برنامج دار الأمم المتحدة (DP/1999/CRP.5)؛

البند ٤: البيانات المقدمة عن التزامات التمويل المعقودة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عقد اجتماعه الأول المتعلق بالتمويل عقب اتخاذ المقرر ١/٩٩ وأحاط علما بالتقرير المقدم عن التزامات تمويل الموارد الأساسية المعقودة لبرامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ وما بعدها (DP/1999/CRP.6) والتعليقات المقدمة عليه، بما في ذلك الجدولان المنقحان ١ و ٢ (انظر المرفق الثاني)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على طلب تقديم المساعدة إلى بنن (DP/FPA/BEN/5 و Corr.1)؛

البند ٦ : خدمات الدعم التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن التحسينات التي أدخلت على تشغيل نظام خدمات الدعم التقني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/1999/4)؛

البند ٧: النهج المتبعة على نطاق القطاعات

اعتمد المقرر ٤/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والنهج المتبعة على نطاق القطاعات؛

البند ٨: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

أحاط علما بالإفادة الشفوية المقدمة عن عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، بما في ذلك نتائج منتدى لاهاي الدولي؛

البند ٩: تعبئة الموارد

اعتمد المقرر ٥/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع إطار تخطيطي وإداري وتمويلي متعدد السنوات؛

البند ١٠: المساعدة في حالات الطوارئ

اعتمد المقرر ٦/٩٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتعلق بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ١١: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بإدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ استعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/5/Rev.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن إدارة المخاطر المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض الاحتياطي التشغيلي (DP/1999/26) وقرر استئناف النظر في هاتين الوثيقتين في دورته السنوية لعام ١٩٩٩.

البند ١٢: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على إطار التعاون القطري الأول لأوروبا (DP/CCF/ARU/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/1999/11) مقرونا بالتعليقات التي أبديت عليه وأذن لمدير البرنامج بمواصلة الموافقة على المشاريع في الصومال في كل حالة على حدة؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى مونتيسيرات (DP/1999/12 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمخصصات الأولية للأرقام المستهدفة من أجل تحديد الموارد من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (DP/1999/27)؛

البند ١٣: مسائل أخرى

وافق على اختيار ممثلين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمدة سنة واحدة.

وأحاط علما بالإحاطة الإعلامية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن برنامج تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو.

١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩

المرفق الأول

الدورة السنوية لعام ١٩٩٩ (١٤-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩)

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الاثنين ١٤ حزيران/يونيه	صباحا	١	المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال والاتفاق على خطة العمل والموافقة على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩
		٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج
	مساء	٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج (تابع)
الثلاثاء ١٥ حزيران/يونيه	صباحا	٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة إصلاح الأمم المتحدة
	مساء	٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم
الأربعاء ١٦ حزيران/يونيه	صباحا	٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
		١٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: إدارة المخاطر المالية
	مساء	٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية الإعلام والاتصال
الخميس ١٧ حزيران/يونيه	صباحا	٧	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعبئة الموارد
		٨	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
	مساء	٩	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الجمعة ١٨ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
		١٠	مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية
		١٥	الزيارة الميدانية الى البرازيل
	مساء		مناسبة خاصة
			القطاع الخاص في أفريقيا: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الاثنين ٢١ حزيران/يونيه	صباحا		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩
	مساء	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
الثلاثاء ٢٢ حزيران/يونيه	صباحا	١١	صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ (تابع)
	مساء	١٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب تفويض بالإنفاق على البرامج

اليوم/التاريخ	الموعد	البند	الموضوع
الأربعاء ٢٣ حزيران/يونيه	صباحا	١٣	صندوق الأمم المتحدة للسكان: استراتيجية الإعلام والاتصال
	مساء	١٥	مسائل أخرى
			- تقرير عن المبادرة التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا
			- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
			- المقررات التي لم يبت فيها

إحاطات إعلامية غير رسمية مقترحة:

- إحاطة إعلامية من البنك الدولي بشأن إطار التنمية الشامل والصندوق الاستئماني العالمي
- المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى عملية الانتخابات الإندونيسية
- إفادة مقدمة من مكتب الدراسات الإنمائية
- متابعة الأنشطة المضطلع بها لمواجهة إعصاء ميتش

المرفق الثاني

الجدول ١

التعهدات بالمساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديراتها: والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية: ١٩٩٩-٢٠٠١ والإيرادات الواردة لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية: ١٩٩٧-١٩٩٨[أ]

(في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠١[ج] والتقديرات	
	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	النسبة المئوية للزيادة بالعملة المحلية	النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
١-أ الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي														
اسبانيا	٨٤١,٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠	٠,٨٠٪	٧٤١,٠	٥ ٢٩٢ ٨٥٧	٧,٠٪	٨١٥*	٥ ٢٥٥ ٦٢٣	٠,٧٪		١٠,٠٪	-٠,٧٪		
استراليا	-	-	٠,٠٪	١٣,٢[ج]	٨ ٢٥٧ ٣٤٨[ج]	١,١٪	٦,٧*	٤ ٢١٣ ٨٣٦	٠,٦٪	٦,٧*	٠,٠٪	٥,١٪	٦,٧*	٤ ٢١٣ ٨٣٦
ألمانيا	١٢٠,٠٠	٦٩ ٣٧٩ ٩٣٢	٩,١٪	١٠٠,٠	٥٦ ٨٢٥ ٩٠٠	٧,٦٪	٧٥,٠	٤١ ١٤٤ ٨١٣	٥,٦٪	-	٢٥,٠٪	-٢٧,٦٪		
أيرلندا	١,٨٥	٢ ٩٥٦ ٧٦٠	٠,٤٪	٢,٢	٣ ٠٨٤ ٤١٢	٠,٤٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨	٠,٤٪	٢,٤٢	١٠,٠٪	٦,٩٪	٢,٤٢	٣ ٢٩٦ ٩٥٨
إيطاليا	٣٢ ٠٠٠,٠	١٩ ٥٥٣ ٦٩٩	٢,٦٪	١٩ ٠٠٠,٠	١٠ ٧٣٤ ٤٦٣	١,٤٪	٢٢ ٠٠٠,٠	١٢ ١٩١ ٠٦٧	١,٧٪	٢٢ ٠٠٠,٠*	١٥,٨٪	١٣,٦٪	٢٢ ٠٠٠,٠*	١٢ ١٩١ ٠٦٧
البرتغال	-	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٤٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪	-	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٠,٢٪		-	١٤,٣٪		
بلجيكا	٦٦٠,٠٠	١٨ ٥٩١ ٥٤٩	٢,٤٪	٤٥٤,٢	١٢ ٢٤٥ ٢٨٣	١,٦٪	٤٦٤,٢	١٢ ٣٤٦ ٧٩٥	١,٧٪		٢,٢٪	٠,٨٪		
الدانمرك	٥٠٨,٥٥	٧٦ ٣٣٠ ٣٠٨	١٠,٠٪	٥٥٠,٠	٨٤ ٥٥٠ ٠٩٧	١١,٣٪	٥٧٥,٠*	٨٥ ٣٢٤ ٢٣٢	١١,٦٪		٤,٥٪	٠,٩٪		
السويد	٤٦٠,٠	٦١ ١٦٢ ٠٨٠	٨,٠٪	٤٧٠,٠	٥٩ ٩٦٨ ١٠٢	٨,٠٪	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩	٨,٠٪	٤٩٠,٠	٤,٣٪	-١,٠٪	٤٩٠,٠	٥٩ ٣٩٣ ٩٣٩
سويسرا	٥٦,٠	٣٨ ٦٢٠ ٦٩٠	٥,١٪	٥٦,٠	٤١ ٧٩١ ٠٤٥	٥,٦٪	٥٦,٠*	٣٧ ٥٨٣ ٨٩٣	٥,١٪		٠,٠٪	-١٠,١٪		
فرنسا	٨٠,٠٠	١٣ ٦٠٦ ٠٧٢	١,٨٪	٣١,٦	٥ ١٤٦ ٥٨٠	٠,٧٪	١٠٠,٠[ج]	١٦ ٣٥٧ ١٨٩[ج]	٢,٢٪		٥٥,٠٪	٥١,٦٪		
فنلندا	٦١,٠٠	١١ ٨٨٨ ١٠٤	١,٦٪	٦٢,٠	١١ ٤٥٣ ٢٧٣	١,٥٪	٦٥,٠	١١ ٧٢٩ ٨٤٥	١,٦٪		٤,٨٪	٢,٤٪		
كندا	٤١,٢٥	٢٩ ٧٨٣ ٧٨٢	٣,٩٪	٤١,٣	٢٩ ٢٩٠ ٧٨٠	٣,٩٪	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣	٣,٧٪	٤١,٣	٠,٠٪	-٦,٦٪	٤١,٣	٢٧ ٣٥٠ ٩٩٣

* استنادا الى مؤشرات غير رسمية مقدمة من المانحين أو الى أفضل تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لم تتح التعهدات النهائية قبل وضع هذا الجدول في صيغته النهاية.

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٩ والتقديرات[ب]			التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات		التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٠ والتقديرات[ك]	
	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية للحصة من مجموع المساهمات الأساسية	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة	العملة المحلية (بالملايين)	دولارات الولايات المتحدة
لكسمبرغ	١٥,٠	٤٣١ ٠٣٤	٠,١٪	٢٠,٠	٥٢٦ ٥٣٥	٠,١٪	٢٤	٦٣٨ ٣٥٢	١,٠٪	٢٠,٠٪	٢١,٢٪	٣٠	٧٩٧ ٩٤٠	٣٠	٧٩٧ ٩٤٠
المملكة المتحدة	٢٤,٠	٣٨ ٨٥٠ ٨٧٤	٥,١٪	٣٠,٠	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦,٧٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤	٧,٧٪	١٦,٧٪	١٣,٣٪	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤	٣٥,٠	٥٦ ٦٣٤ ٣٠٤
النرويج	٥٢٤,٠	٧٥ ٨٢٠ ٤٩٢	١٠,٠٪	٥٦٠,٠	٧٤ ٥٩٠ ٢٤٥	٩,٩٪	٥٥٠,٠	٦٩ ٩١٢ ٢٩٢	٩,٥٪	– ١,٨٪	٦,٣٪–				
النمسا	١٣٦,٩٠	١١ ٤٥٢ ٥٥٠	١,٥٪	١٢٥,٩	١٠ ٠٥٢ ٠٠٨	١,٣٪	١٤٣,٨[د]	١١ ٢١٤ ٣٨٥[د]	١,٥٪	٠,٠٪	٢,٤٪–	١٢٥,٨	٩ ٨٠٩ ٢٧٣	١٢٥,٨	٩ ٨٠٩ ٢٧٣
نيوزيلندا	٤,٤	٣ ٠٣٤ ٤٨٣	٠,١٪	٤,٤	٢ ٥٧٣ ٠٩٩	٠,٣٪	٤,٤*	٢ ٣٤٠ ٤٢٦	٠,٣٪	٠,٠٪	٩,٠٪–				
هولندا	١٧٠,٠	٨٧ ٤٨٠ ٨١٦	١١,٥٪	١٦٥,٠	٨٢ ٣٣٥ ٤٥٤	١١,٠٪	١٥٠,٠	٧٣ ٠٣٣ ٢١٦	٩,٩٪	– ٩,١٪	١١,٣٪–				
الولايات المتحدة	–	٧٢ ٣٥٠ ٠٠٠	٩,٥٪	–	٩٥ ٥٤٨ ٤٦٥	١٢,٧٪	–	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣,٥٪	–	٤,٧٪	–	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	–	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
اليابان	–	٩٩ ٢٧١ ٢٠٠	١٣,٠٪	–	٧٩ ٨٩٦ ٠٠٠	١٠,٦٪	–	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠,٨٪	–	٠,١٪				
المجموع الفرعي للجنة المساعدة الإنمائية		**٧٣٧٥٦٤٤٢٥**	**٩٦,٩٪**		**٧٢٥٥٦١٩٤٦**	**٩٦,٦٪**		**٧١١٥٦٢١٥٩**	**٩٦,٤٪**		**١,٩٪–**				
بلدان أخرى		٢٣ ٤٠٠ ٦١٣	٣,١٪		٢٥ ٣٦٣ ٤٥٥	٣,٤٪		٢٦ ٥٠٩ ٠٥٢	٣,٦٪		٤,٥٪				
مجموع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		**٧٦٠ ٩٦٥ ٠٣٨**	**١٠٠,٠٪**		**٧٥٠ ٩٢٥ ٤٠١**	**١٠٠,٠٪**		**٧٣٨ ٠٧١ ٢١١**	**١٠٠,٠٪**		**١,٧٪–**				
١ - ب البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية															
أندورا		٨ ٠٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
أيسلندا	٣١ ٨٠٠ ٠٠٠	٧٦٧ ٨٥٧	٠,١٪	٢٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦٤ ٩١٠	٠,٠٪	١٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧٢ ٣٢١	٠,٠٪	١٧,٢٪–	٢٥,٤٪–				
قبرص			٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
الكرسي الرسولي		٢ ٥٠٠	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪			٠,٠٪						
لختنشتاين	١٠ ٠٠٠	٦ ٩٤٤	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٨٤٩	٠,٠٪	١٠ ٠٠٠	٦ ٧١١	٠,٠٪	٠,٠٪	٢,٠٪–				
مالطة		١٤٨ ٩٣٤	٠,٠٪		٢٥ ٠٠٠	٠,٠٪			٠,٠٪						
موناكو	٧٥ ٠٠٠	١٣ ١٥٨	٠,٠٪		صفر	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠	١١ ٤٥٠	٠,٠٪						
اليونان		٧٨٨ ٣٤٦	٠,١٪	٧٠ ١٦٥ ٣٤٣	٢٧٦ ٢٩٦	٠,٠٪	٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٩ ٤٦٤	٠,٠٪	٠,٢٪–	١٣,٣٪–				
مجموع البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية		**١ ٧٣٥ ٧٣٩**	**٠,٢٪**		**٦٧٣ ٠٥٥**	**٠,١٪**		**٥٢٩ ٩٤٦**	**٠,١٪**						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
١ - ج البلدان التي تنفذ فيها البرامج حسب المنطقة												
أفريقيا												
إثيوبيا	١٤٨ ٩٣٨	صفر	١٤٨ ٩٣٨	١٥٢ ٢٥٧	صفر	١٥٢ ٢٥٧	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤	١٤٤ ٩٢٨	٧ ٥٩٤
بنن	٢٥٦ ١٧٣	٤ ٥٠٠	٢٥١ ٦٧٣	٣٠٤ ٣٧١	صفر	٣٠٤ ٣٧١	٥ ٠٠٠					
بوتسوانا	٤١ ٢٧٣	صفر	٤١ ٢٧٣	٤٣٦ ٧١٦	صفر	٤٣٦ ٧١٦						
بوركينا فاسو	صفر	صفر	صفر	٣٨ ٧١٩	صفر	٣٨ ٧١٩	٥٠ ٠٠٠					
بوروندي	٢٩ ٦٧٤	صفر	٢٩ ٦٧٤	١٢ ٤٢٩	صفر	١٢ ٤٢٩	١٠ ٠٠٠					
تشاد							٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٣ ٨١٠	صفر	٢٣ ٨١٠	صفر	صفر	صفر						
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨ ٤٥٣	صفر	٨ ٤٥٣	صفر	صفر	صفر	٥٠ ٧١٨	١ ٠٠٠ ٠٠٠				
جنوب أفريقيا	٢٠٠ ٢٢٦	صفر	٢٠٠ ٢٢٦	١٧٤ ٠٨١	صفر	١٧٤ ٠٨١	١٤٤ ٦٩٥					
رواندا	صفر	صفر	صفر	١٦ ٩٩٠	صفر	١٦ ٩٩٠						
زامبيا	صفر	صفر	صفر	١ ٩٧٦	صفر	١ ٩٧٦						
زمبابوي	١١٢ ٧٧٧	صفر	١١٢ ٧٧٧	صفر	صفر	صفر						
سان تومي وبرينسيبي	صفر	صفر	صفر	٤٥ ٩٣١	صفر	٤٥ ٩٣١						
السنغال							٢٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠				
سوازيلند	١٤٤ ٢٢٧	صفر	١٤٤ ٢٢٧	١٣٣ ٥٣٣	صفر	١٣٣ ٥٣٣						
سيشيل	٢٣ ٠٠٩	صفر	٢٣ ٠٠٩	صفر	صفر	صفر						
غامبيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠					
غانا	٤٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	
الكاميرون	٣٧ ٢٣٤	صفر	٣٧ ٢٣٤	صفر	صفر	صفر						
ليسوتو	١٠٥ ٣٥٢	صفر	١٠٥ ٣٥٢	٤١٢	صفر	٤١٢	٢١ ٤١٧	٥٧ ٨٧٨				
مالي	١١ ٧٢٦	صفر	١١ ٧٢٦	صفر	صفر	صفر						
مدغشقر	٥٢ ٢٦٦	صفر	٥٢ ٢٦٦	٥٣ ٠٢٤	صفر	٥٣ ٠٢٤						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
ملاوي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤ ١٢١					
موريشيوس	٩١ ٣٧٠	صفر	٩١ ٣٧٠	٩٧ ٢١٦	صفر	٩٧ ٢١٦						
ناميبيا	٥٠٠	صفر	٥٠٠	٤٤٤ ٩٢٩	صفر	٤٤٤ ٩٢٩						
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	٢٨٦ ٦٧٧	صفر	٢٨٦ ٦٧٧						
المجموع الفرعي	**١ ٣٢٧ ٠٠٨**	**٣٦ ٥٠٠**	**١ ٢٩٠ ٥٠٨**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**صفر**	**٢ ١٩٩ ٢٦١**	**٥٣٥ ٨٧٩**	**١ ٤٤٥ ٤٧٢**	**٢٣٤ ٩٢٨**	**١٠٧ ٥٩٤**	**٢٠٤ ٩٢٨**	**٧ ٥٩٤**
الدول العربية												
الأردن	٥٠٩ ٨٨٧	١٥٧ ٨٨٧	٣٥٢ ٠٠٠	٢٤٠ ١١٣	صفر	٢٤٠ ١١٣	٢٨٤ ٧٣٥	٣٣٥ ٤٢٠				
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٥ ٧٩٨	صفر	٦٨٥ ٧٩٨	١ ٣٥٨ ٧٧٢	٥٧٠ ٨٠٠	٧٨٧ ٩٧٢						
البحرين	٤٨٠ ٠٠٠	صفر	٤٨٠ ٠٠٠	٥٦٦ ٦٣٩	٥٦ ٠٠٠	٥١٠ ٦٣٩						
تونس	٣١٨ ٥٨٤	صفر	٣١٨ ٥٨٤	٤٦٧ ٤٢٠	١٦١ ٧٢٠	٣٠٥ ٧٠٠	٢٢٣ ٤٧٨	١٣٠ ٤٣٥				
الجزائر	٢٦٦ ٣١٩	صفر	٢٦٦ ٣١٩	١٠٠ ٠٠٠	صفر	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠					
الجماهيرية العربية الليبية	٦٦٥ ٩١٠	صفر	٦٦٥ ٩١٠	صفر	صفر	صفر						
الجمهورية العربية السورية	٩٩ ٠٩٥	صفر	٩٩ ٠٩٥	٩٦ ٩٤٢	صفر	٩٦ ٩٤٢						
جيبوتي	١ ٠٠٠	صفر	١ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١ ٠٠٠					
العراق	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	٨٥٨ ٠٢٠	صفر	صفر	صفر						
الكويت	٥٧٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	٥٧٠ ٠٠٠					
لبنان	٣٨٩ ٠٠٠	صفر	٣٨٩ ٠٠٠	٩٩٣ ١٧٧	صفر	٩٩٣ ١٧٧						
مصر	١ ١٢١ ٩٩٤	٣٥٥ ٠٨٠	٧٦٦ ٩١٤	٤٢٢ ٠٥٩	١٩٦ ٠٥٩	٢٢٦ ٠٠٠						
المغرب	٤٨٦ ٧٠٥	١٦ ٨٠٥	٤٦٩ ٩٠٠	٦٥٧ ٩١٥	١٩١ ٨٨٦	٤٦٦ ٠٢٩						
المملكة العربية السعودية	٢ ٣٥٩ ٩٦٧	١ ٩١٩ ٠٦٧	٤٤٠ ٩٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٢ ٠٠٠ ٠٠٠					
اليمن	٤٠ ١٥٢	صفر	٤٠ ١٥٢	٢٠١ ٠٦٢	صفر	٢٠١ ٠٦٢	٤٠ ٠٠٠					
المجموع الفرعي	**٨ ٨٥٢ ٤٣١**	**٣ ٠١٦ ٨٣٩**	**٥ ٨٣٥ ٥٩٢**	**٧ ١٠٤ ٠٩٩**	**٣ ١٧٦ ٤٦٥**	**٣ ٩٢٧ ٦٣٤**	**٣ ٢١٩ ٢١٣**	**٤٦٥ ٨٥٥**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**
آسيا/المحيط الهادئ												
إندونيسيا	١ ١٥٥ ٠٠٠	٨٣٧ ٥٠٠	٣١٧ ٥٠٠	صفر	صفر	صفر						

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٢١ ٣٣٣	صفر	١٢١ ٣٣٣	١٢١ ٥١١	صفر	١٢١ ٥١١		٦٦ ٠٧٩				
باكستان	٨٨٨ ٠٩٥	٦١١ ٥٢٩	٢٧٦ ٥٦٦	٧٧٥ ٧١٩	٥١٤ ٠١٩	٢٦١ ٧٠٠	٤٩٦ ٧٤٣	٢٣١ ٠٦٧	٥٤٦ ٤١٧			
بنغلاديش	٢٥ ٢٢٩	صفر	٢٥ ٢٢٩	٣٢٢ ٧٤٦	٦٥ ٦٤٦	٢٥٧ ١٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٧٤٦	٤٠٠ ٠٠٠		٤٠٠ ٠٠٠	
بوتان	٥٣ ٣٥٤	صفر	٥٣ ٣٥٤	٦٧ ٣٤٠	صفر	٦٧ ٣٤٠	١١ ٢٣٢		١١ ٢٣٢		١١ ٢٣٢	
تايلند	١ ٦٧٨ ١٠٠	٧٣٢ ٧٠٠	٩٤٥ ٤٠٠	١ ٨٧٩ ٣٢٣	٩٨٤ ٤٢٣	٨٩٤ ٩٠٠	٨٦٥ ١١٢	٤١٣ ٦٤٤				
تونغا	١٥ ٠٠٠	صفر	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	صفر	١٥ ٠٠٠						
جزر توكيلاو	١٨ ٩٥٣	صفر	١٨ ٩٥٣	٤٨ ٩٩٢	صفر	٤٨ ٩٩٢						
جزر كوك	٢٦ ٠١٦	صفر	٢٦ ٠١٦	صفر	صفر	صفر						
جمهورية كوريا	٣ ٣٩٣ ٥٠٨	٢ ٥٢٧ ٣٠٨	٨٦٦ ٢٠٠	٢ ٥٣٤ ٤٤٥	١ ٨٣٣ ٣٤٥	٧٠١ ١٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠					
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		صفر		١٤٠ ١٨٧	٨ ٤٨٧	١٣١ ٧٠٠						
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	صفر	صفر	١١٦	صفر	١١٦	٢١ ١٦٨					
ساموا	٥٩ ١٠٠	صفر	٥٩ ١٠٠	٤٦ ٠٦٨	٦ ٠٠٠	٤٠ ٠٦٨	٦ ٠٠٠					
سري لانكا	١ ٠٣٤ ٦٤٠	٩٨٠ ٥٤٠	٥٤ ١٠٠	٢ ٠٦٩ ٢٨٠	٢ ٠٠٨ ٥٨٠[ز]	٦٠ ٧٠٠						
سنغافورة	٢٥٥ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠	صفر	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠					
الصين	٣ ١٦٤ ٧١٩	٢ ٩٢٥ ٤١٩	٢٣٩ ٣٠٠	٣ ٢٥٢ ٣٧١	٢ ٩٥٠ ٠٠٠	٣٠٢ ٣٧١	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٢ ٢٩٧				
فانواتو	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠	صفر	٥ ٠٠٠						
الفلبين	١ ٣٥٤ ٢٧٢	٦٢٨ ١٦٣	٧٢٦ ١٠٩	٦٤٨ ٧٧٧	٣٠٢ ٩٤٩	٣٤٥ ٨٢٨	٧ ٠٠٠	٤٥٩ ٨٤٥				
فيجي	٤٨ ٦٨٦	صفر	٤٨ ٦٨٦	٤٣ ٨٢٥	صفر	٤٣ ٨٢٥	٣٤ ٠٢١	٩ ٦٣٩				
فييت نام	٤٠٨ ٧٨٩	٢٥ ٨٥٠	٣٨٢ ٩٣٩	٢٦ ٨٨٤	صفر	٢٦ ٨٨٤	٢٩ ٠٣٥					
ماليزيا	٤١٦ ٥٤٦	١٦ ٢٤٦	٤٠٠ ٣٠٠	٣٨٥ ٠٠٠	١١٨ ٥٠٠	٢٦٦ ٥٠٠	٣٨٥ ٠٠٠					
ملديف	١٠٢ ٥٠٠	صفر	١٠٢ ٥٠٠	١٢٠ ٠١١	١٠ ٠٠٠	١١٠ ٠١١	٧ ٥٠٠					
منغوليا	٧٩ ٥٥٩	صفر	٧٩ ٥٥٩	٩٢ ٧٢٧	صفر	٩٢ ٧٢٧	١٧ ٠٠٠					
ميانمار	١١٥ ٥٣٠	٥ ٧٤٥	١٠٩ ٧٨٥	صفر	صفر	صفر	٣ ٣٤٤					
ميكرونيزيا	صفر	صفر	صفر	٣ ٠٠٠	صفر	٣ ٠٠٠						
نيبال	١٣٨ ٢٢٨	١١ ٦٣٠	١٢٦ ٥٩٨	١٢١ ٧٣١	صفر	١٢١ ٧٣١	٨٠ ٠٠٠		٨٠ ٠٠٠			٨٠ ٠٠٠

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩		التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة											
نيوي	٢٠ ٣٠٢	١ ٤٠٠	١٨ ٩٠٢	٢٠ ٣١٦	صفر	٢٠ ٣١٦						
الهند	٤ ٣٩٤ ٣٦٦	٤ ٢٩٩ ٠٦٦	٩٥ ٣٠٠	٩ ٠٣٠ ٠٧٦	٨ ٩٢١ ٧٨٤[ط]	١٠٨ ٢٩٢	٤ ٥٠٠ ٠٠٠		٤ ٥٠٠ ٠٠٠		٤ ٥٠٠ ٠٠٠	
هونغ كونغ	٤٨ ٣٣١	٣٧ ٠٠٠	١١ ٣٣١	صفر	صفر	صفر						
المجموع الفرعي	**١٩ ٠١٥ ١٥٦**	**١٣٨٩٥ ٠٩٦**	**٥ ١٢٠ ٠٦٠**	**٢٢ ٠٧٠ ٤٤٥**	**١٨ ٠٢٣ ٧٣٣**	**٤ ٠٤٦ ٧١٢**	**١٢ ٣١٣ ١٥٤**	**١ ٥٠٥ ٣١٧**	**٥ ٥٣٧ ٦٤٩**	صفر	**٤ ٩٩١ ٢٣٢**	صفر
أمريكا اللاتينية												
الأرجنتين	٢٨٠ ٥٦١	صفر	٢٨٠ ٥٦١	٨٠١ ٦٠٤	صفر	٨٠١ ٦٠٤	٥٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠				
أروبا	١٠ ٩٨٨	صفر	١٠ ٩٨٨	صفر	صفر	صفر						
إكوادور	صفر	صفر		١١١ ٢٨١	صفر	١١١ ٢٨١						
أنغيلا	٢٦ ٨٠٧	صفر	٢٦ ٨٠٧	٢٤ ٦٠٠	صفر	٢٤ ٦٠٠						
أوروغواي	صفر	صفر		٢٦٣ ٠٠٠	صفر	٢٦٣ ٠٠٠						
باراغواي	٢٢٧ ٦٧٩	صفر	٢٢٧ ٦٧٩	٤٠ ٢١٣	صفر	٤٠ ٢١٣						
البرازيل	٦٠٠ ٠٠٠	صفر	٦٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر						
بربادوس	١٤٥ ١٧٥	صفر	١٤٥ ١٧٥	١٦٢ ٤٦٤	صفر	١٦٢ ٤٦٤						
بليز	٣٧ ٨٧٩	صفر	٣٧ ٨٧٩	٥٠ ٥٠٥	صفر	٥٠ ٥٠٥						
بنما	٧٢٢ ٩٦٠	١٤٨ ٧٤٠	٥٧٤ ٢٢٠	٤٣٣ ٧٦٠	١٤٠ ٨٦٠	٢٩٢ ٩٠٠						
بوليفيا	٧٠ ٠٠٠	صفر	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	صفر	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠					
بيرو	صفر	صفر		٤٥٠ ٠٠٠	صفر	٤٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠					
ترينيداد وتوباغو	١٥٩ ٢١٩	٢١ ٣١٩	١٣٧ ٩٠٠	١١ ٢١٨	صفر	١١ ٢١٨						
جامايكا	١٠٦ ٠٥٢	صفر	١٠٦ ٠٥٢	صفر	صفر							
جزر الأنتيل الهولندية	١٨ ٨٣٦	صفر	١٨ ٨٣٦	صفر	صفر							
جزر تركس وكايكوس	٢٩ ٩٠٠	صفر	٢٩ ٩٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٣ ٦٠٠	٢٦ ٤٠٠						
جزر فيرجن البريطانية	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢	١٧ ٤٢٨	٨ ٣١٦	٩ ١١٢						
جزر كايمان	صفر	صفر	صفر	١٨ ٨٠٠	صفر	١٨ ٨٠٠						
الجمهورية الدومينيكية	٣٧ ٧٤١	٣٧ ٧٤١		صفر	صفر							
سانت فنسنت	٣٢ ٩٧٣	صفر	٣٢ ٩٧٣	صفر	صفر							

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة												
سانت كيتس ونيفيس	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠	٥٨ ٣٠٠	صفر	٥٨ ٣٠٠							
سانت لوسيا	٤٦ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	٤٣ ٨٠٠	٥١ ٨٠٠	صفر	٥١ ٨٠٠							
السلفادور	٥٥٢ ٦٤٠	صفر	٥٥٢ ٦٤٠	٣٨٣ ٠٦٠	صفر	٣٨٣ ٠٦٠							
سورينام	٥١ ٤٤٥	صفر	٥١ ٤٤٥	صفر	صفر								
شيلي	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٨٣ ٨٠٠	٨١٦ ٢٠٠	٦١٢ ٠٠٠	صفر	٦١٢ ٠٠٠	٩٧٥ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠					
غواتيمالا	٩٨ ٣٢٥	صفر	٩٨ ٣٢٥	٢٥١ ٣٦٢	صفر	٢٥١ ٣٦٢		٢٥١ ٣٦٢					
غيانا	٦٠ ٠٠٢	١٦ ١٤٢	٤٣ ٨٦٠	٥٨ ٣٤٣	١٤ ١٦٠	٤٤ ١٨٣							
فنزويلا	صفر	صفر		٣٠٦ ٧٨٠	صفر	٣٠٦ ٧٨٠							
كوبا	١ ٥٥٧ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٥ ٠٠٠	١ ٥٥٢ ٧٥٤	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٥٢ ٧٥٤	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
كوستاريكا	٢٦١ ٢٥٢	صفر	٢٦١ ٢٥٢	٥٥٩ ٣٩٤	٢٧٩ ٩٩٤	٢٧٩ ٤٠٠							
كولومبيا	١ ٠١٦ ٠٥٧	٤٤٠ ٣٥٧	٥٧٥ ٧٠٠	٦٥٠ ٩٩٤	٧٩ ٨٩٤	٥٧١ ١٠٠	٤٥٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠					
المكسيك	١ ٠٠٢ ٤٢٦	٣٩٥ ٨٢٦	٦٠٦ ٦٠٠	٩٩٦ ٧٣٠	٣١٨ ٣٣٠	٦٧٨ ٤٠٠							
نيكاراغوا	صفر	صفر		١٩٨ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	١٥٨ ٠٠٠							
هايتي	٨٣ ٧٩٥	صفر	٨٣ ٧٩٥	٤٧٧ ٩٩٠	صفر	٤٧٧ ٩٩٠							
هندوراس	٤٥ ٢٧٩	صفر	٤٥ ٢٧٩	٧١ ١٠٦	صفر	٧١ ١٠٦							
المجموع الفرعي	**٨ ٤٥٧ ٤٧٣**	**٢ ٧٠٧ ١٩٥**	**٥ ٧٥٠ ٢٧٨**	**٨ ٧٣٣ ٤٨٦**	**٢ ٢٥٧ ٩٠٨**	**٦ ٤٧٥ ٥٧٨**	**٣ ٨٤٧ ٧٥٤**	**١ ٧٠١ ٣٦٢**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**	**١ ٣٥٢ ٧٥٤**	**٢٠٠ ٠٠٠**	
أوروبا													
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠	١٦٠ ٨٠٠	٢٨٩ ٢٠٠	٧٥ ٠٠٠	صفر	٧٥ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠[ط]						
إستونيا	٦٨ ٠٢٧	صفر	٦٨ ٠٢٧	٧٣ ٥٢٩	صفر	٧٣ ٥٢٩							
أوكرانيا	٧٢ ٤٥٦	صفر	٧٢ ٤٥٦	٥١ ٥٠١	صفر	٥١ ٥٠١							
بلغاريا	صفر	صفر		١٥٢ ٤٥٧	٥ ٧٢٢	١٤٦ ٧٣٥	١ ٠١٤	٥٠ ٠٠٠					
بولندا	٤٢٠ ٦٠٣	٢٣٠ ٢٧٩	١٩٠ ٣٢٤	٥١٠ ٧٦١	٢٩١ ٦٦٧	٢١٩ ٠٩٤	٣٩٤ ٧٣٧	٢٠٠ ٠٠٠					
بيلاروس	١٢٣ ٥٤٣	صفر	١٢٣ ٥٤٣	١٠٠ ٠٠١	صفر	١٠٠ ٠٠١							
تركمانستان							٣ ٠٠٠						
تركيا	٢ ٨٩٩ ٧٠٧	١ ٣٧٨ ٦٤٤	١ ٥٢١ ٠٦٣	١ ٥٣٠ ٠٠٠	٦٨٨ ٤٠٠	٨٤١ ٦٠٠	٧٧٠ ٠٠٠						
الجمهورية التشيكية	٢٣٩ ٥٢١	٢٣٩ ٥٢١		٢٤٣ ٩٠٢	٢٤٣ ٩٠٢		١٧٠ ٠٢٠	٢١ ٢٥٢	٢٥٥ ٠٣٠[ج]		٢٨٣ ٣٦٦[ج]		

	الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٧			الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨			التبرعات المعلن عنها لعام ١٩٩٩ المتسلمة[ب] في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠٠[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩			التبرعات المعلن عنها لعام ٢٠٠١[ب] المتسلمة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩	
	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	مجموع الإيرادات[ط]	صافي المساهمة[ط] الأساسية	مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية	التبرعات المعلن عنها للموارد الأساسية	التبرعات المعلنة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية
	بدولارات الولايات المتحدة												
جمهورية مولدوفا	٢٦ ٦٠٠	صفر	٢٦ ٦٠٠	صفر	صفر	صفر							
رومانيا	٤٤ ٢٧٤	صفر	٤٤ ٢٧٤	١١٧ ٢٠٣	٨ ٦٠٣	١٠٨ ٦٠٠	١٦ ٨٤٩	٧٠ ٧٦٤					
سلوفينيا	صفر	صفر		٢ ٠٣١	صفر	٢ ٠٣١	١ ٤١٧						
لاتفيا	١٤٣ ٤٢٦	صفر	١٤٣ ٤٢٦	١٤٦ ٧٣٦	صفر	١٤٦ ٧٣٦							
ليتوانيا	٢٤٥ ٠٠٠	صفر	٢٤٥ ٠٠٠	صفر	صفر								
يوغوسلافيا	صفر	صفر		٩ ٧٤٣	صفر	٩ ٧٤٣							
المجموع الفرعي	**٤ ٧٣٣ ١٥٧**	**٢ ٠٠٩ ٢٤٤**	**٢ ٧٢٣ ٩١٣**	**٣ ٠١٢ ٨٦٤**	**١ ٢٣٨ ٢٩٤**	**١ ٧٧٤ ٥٧٠**	**٢ ٢٥٧ ٠٣٧**	**٣٤٢ ٠١٧**	**٢٥٥ ٠٣٠**	صفر	**٢٨٣ ٣٦٦**	صفر
التقديرات							**٤ ٣٣٦ ٠١٦**[ك]					
مجموع جميع المناطق	**٤٢ ٣٨٥ ٢٢٥**	**٢١ ٦٦٤ ٨٧٤**	**٢٠ ٧٢٠ ٣٥١**	**٤٣ ١٢٠ ١٥٥**	**٢٤ ٦٩٦ ٤٠٠**	**١٨ ٤٢٣ ٧٥٥**	**٢٦ ٥٠٩ ٠٥٢**	**٥ ٤٦٠ ٠٢٣**	**٧ ٣٨٠ ٣٦١**	**٣٠٧ ٥٩٤**	**٦ ٨٣٢ ٢٨٠**	**٢٠٧ ٥٩٤**

المصدر : تقرير إدارة الشؤون المالية 431A، للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ ومطبوعة مؤتمر الإعلان عن التبرعات لفترة السنتين الصادرة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

حواشي المرفق الثاني

(أ) استنادا إلى الإيرادات الفعلية التي تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل سنة تقويمية، لا التبرعات المعلنة لتلك السنة.

(ب) استنادا إلى أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في ١ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

(ج) لم تدفع استراليا أي مبالغ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من التبرعات المعلنة لتلك السنة. وبدلا من ذلك، قدمت مبلغين قدرهما ٦,٥ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) و ٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في عام ١٩٩٨، مما يمثل مدفوعات لكل من التبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي. وبإعلان استراليا عن التبرع لعام ١٩٩٩ بمبلغ ٦,٧ مليون دولار استرالي (يعادل ٤,٢١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) فإنها تكون قد أبقت على مستوى تبرعها محسوبا بالعملة المحلية عند مستوى عام ١٩٩٨. بيد أنه استنادا إلى سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ فإن النسبة المئوية للزيادة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة هي ٥,٠٨ في المائة تقريبا عن السنة الماضية.

(د) حسبما أكد، يظل التبرع الذي أعلنته النمسا لعام ١٩٩٩ عند مستوى عام ١٩٩٨ أي ١٢٥,٨ مليون شلن نمساوي؛ وبناء عليه، لا يوضح الجدول أي نسبة مئوية للتغير محسوبة بالعملة المحلية لعام ١٩٩٩. بيد أن المبلغ المبين لعام ١٩٩٨ هو إيراد فعلي جرى تسلمه ويبين جزءا من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨، فضلا عن مدفوعات جزئية عن السنوات السابقة. ونظرا لأن الجزء الأخير من التبرع المعلن من النمسا لعام ١٩٩٨ يتوقع تسلمه في عام ١٩٩٩ فإن التقديرات المبينة للنمسا لعام ١٩٩٩ تشمل الجزء المتبقي من التبرع المعلن لعام ١٩٩٨ زائدا التبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(هـ) أعلنت فرنسا عن التبرع بمبلغ ٥١,٦ مليون فرنك فرنسي لعام ١٩٩٨، ورد منه الدفعة الأولى وقدرها ٣١,٦ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٥,١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وورد المبلغ المتبقي وقدره ٢٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ٣,٤٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، وسيظهر، بناء على ذلك، كجزء من الإيرادات المتسلمة في السنة التقويمية ١٩٩٩. واستنادا إلى التبرع المعلن الفعلي لعام ١٩٩٨ (٥١,٦ مليون فرنك فرنسي، تعادل ٨,٦٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩ وقدره ٨٠ مليون فرنك فرنسي (تعادل ١٣,٠٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تمثل المساهمة زيادة قدرها ٥٥,٠٤ في المائة محسوبة بالعملة المحلية و ٥١,٦٣ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالزيادة المتوقعة لمدفوعات عام ١٩٩٩ على الإيرادات المتسلمة في عام ١٩٩٨، فإنها ستبلغ ٢١٧ في المائة محسوبة بالعملة المحلية و٢١٨ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة.

(و) لم تدفع الهند أي مبالغ من تبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ٤,٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة التقويمية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ قدرهما ٤,٣٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة و٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة مما يمثل مدفوعات للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، على التوالي. وبإعلان الهند عن تبرعها لعام ١٩٩٩ بمعدل ٤,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة تكون قد حافظت على مستوى تبرعها المعلن لعام ١٩٩٨.

(ز) لم تدفع سري لانكا أي مبالغ للوفاء بتبرعها المعلن لعام ١٩٩٦ وقدره ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة خلال السنة التقويمية ١٩٩٦. وبدلا من ذلك، دفعت مبلغين في عام ١٩٩٨ يبلغ كل منهما ١,٠٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل مدفوعاتها للتبرعين المعلنين لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ على التوالي.

(ح) تشمل مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية التي لم تقدم تفاصيل بشأنها.

(ط) مجموع الإيرادات المتسلمة من البلدان التي تنفذ فيها البرامج والتي تشمل التبرعات فضلا عن مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية. وقد تظهر أجزاء أو كل التبرعات الأولية بوصفها مدفوعات الحكومات مقابل المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية من خلال الربط المحاسبي. ويبين صافي المساهمة الأساسية التبرعات بعد تطبيق الربط المحاسبي.

(ي) وردت مدفوعات الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٨ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويبين مجموع التبرع المعلن وقدره ٠٠٠ ٩٠٠ دولار مجموع مدفوعات عام ١٩٩٨ والتبرع المعلن لعام ١٩٩٩.

(ك) يقدر أنه سيرد على الأقل ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من المساهمات الأساسية للبلدان التي تنفذ فيها البرامج. ويستند هذا الرقم إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتجاهات المعهودة.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الجدول ٢

الجدول الزمني للمدفوعات المؤكدة من التعهدات المعقودة في عام ١٩٩٩
من أجل الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
المانحون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	
استراليا	مطلع تموز/يوليه ١٩٩٩.
ألمانيا	أربعة أقساط. الدفعة الأولى قدرها ١٨,٧٥ مليون مارك ألماني (تعادل ١٠,٩٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) تسلمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن المقرر دفع مبالغ أخرى في ١٥ أيار/ مايو و ١٥ آب/أغسطس و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
أيرلندا	٢٠٠ ٠٠٠ جنيه أيرلندي (تعادل ٣٨٠ ٢٩٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتسلم الرصيد البالغ قدره ٢,٢٢ مليون جنيه أيرلندي (تعادل ٣,٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
إيطاليا	تموز/يوليه ١٩٩٩.
بلجيكا	أيار/مايو ١٩٩٩.
السويد	قسطان متساويان، الدفعة الأولى وقدرها ٢٤٥ مليون كرونا سويدية تسلمت في آذار/مارس ١٩٩٩. وسيدفع المبلغ النهائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
فرنسا	قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
فنلندا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
كندا	تسلم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبلغ بكامله وقدره ٤١,٣ مليون دولار كندي في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
لكسمبرغ	ورد المبلغ النهائي وقدره ٢٤ مليون فرنك من فرنكات لكسمبرغ (تعادل ٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
المملكة المتحدة	سيبدأ الدفع في نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النرويج	أربعة أقساط متساوية. وردت الدفعة وقدرها ١٣٧,٥٠ مليون كرونة نرويجية (تعادل ١٨,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ويتوقع تسلم الدفعة الثانية وقدرها ١٣٥,٥ مليون كرونة نرويجية بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
النمسا	أقساط شهرية.

المساهمون	الجدول الزمني للمدفوعات
هولندا	١٢ قسطا، دفعت فعلا ثلاثة مبالغ قدرها ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٩؛ و ١٢,٥ مليون غيلدر هولندي (تعادل ٦,٠١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) تسلمت في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
الولايات المتحدة	تسلم مبلغ ٧٧ مليون دولار في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
اليابان	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
البلدان التي تنفذ فيها البرامج	
باكستان	الأسبوع الأول من أيار/مايو ١٩٩٩.
بلغاريا	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
بوروندي	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.
بولندا	النصف الأول من عام ١٩٩٩.
تركيا	خريف عام ١٩٩٩.
الجمهورية التشيكية	نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩.
جمهورية كوريا	حزيران/يونيه ١٩٩٩.
رومانيا	النصف الثاني من عام ١٩٩٩.
غانا	النصف الأول من عام ١٩٩٩ (سيشمل مدفوعات عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على السواء).
نيبال	سيدفع التبرع المعلن في عام ١٩٩٩ في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبالنسبة للتبرعات المعلنة لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستقدم المدفوعات في كانون الثاني/يناير من كل عام.
الهند	الربع الثاني من عام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا إلى رسائل رسمية وردت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شعبة تعبئة الموارد/مكتب الموارد والشؤون الخارجية) في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وقدمت شعبة المراقب المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معلومات تكميلية، مكتب الخدمات المالية والإدارية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الجدول ٣

المساهمات العينية الحكومية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أفريقيا		
بنن	٣٤,٣	٣٢,٨
بوروندي	٦٠,٦	٦٥,٢
توغو	١٢٧,٩	١٢٢,٣
جزر القمر	٠,٠	١٨,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠,٨	٤٨,٦
جمهورية تترانيا المتحدة	١٧٥,٤	١٧٥,٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٧,٨	٠,٠
جنوب أفريقيا	*٧٠,٠	*٧٠,٠
سيراليون	٥٤,٢	٥٤,٢
سيشيل	٨,٢	٨,٠
غامبيا	١٨,٤	١٧,٨
غانا	٢٠٤,٦	١٧٥,٨
غينيا الاستوائية	١٥,٧	١٥,٠
كوت ديفوار	٨٥,٩	٨٢,٢
الكونغو	٠,٠	٩٠,٠
ليسوتو	٠,٠	٧٨,٣
ملاوي	٤٠,٥	٢٥,٢
النيجر	٧٥,٧	٧٢,٤
نيجيريا	٨٣,٣	٨٣,٣
مجموع منطقة أفريقيا	**١ ١٩٣,٣**	**١ ٢٣٥,١**
الدول العربية		
الإمارات العربية المتحدة	١٠٦,٥	١٠٦,٧
البحرين	٦٧,٠	٦٧,٠
تونس	٧١,٥	٧٦,٦
الجزائر	٤٢,١	٤٢,١
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٩,٧	١٣٥,٥
السودان	٤٤,٨	٤٤,٨
قطر	٦٧,٣	٦٧,٣

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
الكويت	٥٩,٠	٥٨,٦
لبنان	٠,٠	٤٢٤,٠
المملكة العربية السعودية	٢٨٠,١	٢٨٠,١
مجموع المنطقة العربية	**٨٧٨,٠**	**١ ٣٠٢,٧**
آسيا والمحيط الهادئ		
إندونيسيا	٣٥٤,٩	١٥٥,٨
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٤٤٧,٤	٠,٠
بوتان	٨,٩	٨,٠
جمهورية كوريا	٦٤,٤	٤١,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠	٣٢,١
سري لانكا	١١٣,١	١٠٥,٠
الفلبين	١٨٥,٨	١٩٠,٧
فييت نام	١٣١,٤	١١٧,١
ماليزيا	٣٢,١	١٠١,٣
ملديف	١٢١,٥	٠,٠
الهند	٠,٠	٣٢٠,٠
مجموع منطقة آسيا والمحيط الهادئ	**١ ٤٥٩,٥**	**١ ٠٧١,٥**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		
أوروغواي	١٠,٥	٤٠,٠
باراغواي	٥٠,٠	٣٩,٨
بربادوس	٩٦,٧	٩٦,٧
بنما	٤٠,٠	٤٠,٠
جامايكا	٥٣,٨	٥١,٨
الجمهورية الدومينيكية	١٨٣,٣	٢٢٧,٠
شيلي	٣٣٩,٢	٣١٦,٦
غيانا	٦٩,٦	٦٧,٢
كوبا	٨٤,٥	٩٣,٠
مجموع منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**٩٢٧,٦**	**٩٧٢,١**
أوروبا ورابطة الدول المستقلة		
أذربيجان	٧٢,٦	٧٢,٦
أوزبكستان	٠,٠	٢١٩,٥

المنطقة/المكتب القطري	١٩٩٧	١٩٩٨
أرمينيا	٤١,٠	٤٥,١
استونيا	٩,٩	٩,٩
ألبانيا	٧١,٦	٦٣,٧
أوكرانيا	٢٧٤,٢	٣٠١,٦
بلغاريا	٦٤,٨	٦٨,٤
بولندا	٢٣٢,٢	٢٣٢,٢
بيلاروس	١٩١,٨	١٨٥,١
تركمانستان	١٣٥,٦	١٣٥,٦
جمهورية مولدوفا	١١٨,٥	١١٨,٥
جورجيا	٤٣,٣	١٧٨,٠
رومانيا	٧٠,٣	٧٠,٣
طاجيكستان	٠,٠	١٥,٠
قبرص	٥٥,٢	٥٢,٤
قيرغيزستان	٥٩,٤	٦٥,٣
كازاخستان	٠,٠	٥٢٩,١
لاتفيا	٩٦,٠	١٠٥,٦
ليتوانيا	٤١,٠	٤٥,١
مجموع منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة	**١ ٥٧٧,٤**	**٢ ٥١٣,٠**
المجموع الكلي	**٦ ٠٣٥,٨**	**٧ ٠٩٤,٤**

* تبين المبالغ التقديرات الأولية لمساهمات جنوب أفريقيا العينية التي لم تسجل ولكن سينظر فيها لدى حساب المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية لعام ١٩٩٩.

المصدر: استنادا الى معلومات مقدمة من المكاتب القطرية الى مكتب الميزانية، مكتب التخطيط وإدارة الموارد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٨/٩٩ – الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سِبث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

إذ يلاحظ مع الأسف أن السيد جيمس غوستاف سِبث سيعتزل منصبه كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩،

وإذ يعترف بجهود السيد سِبث الدؤوبة المبذولة بلا كلل لكي يصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صميم عملية تعزيز التنمية البشرية المستدامة، وبالتقدم الذي حققه البرنامج في عمله الفائق الأهمية المتعلق بالقضاء على الفقر في عهده كمدير للبرنامج،

وإذ يعترف أيضا بالجهود التي بذلها السيد سِبث، دعما لتعددية الأطراف، ولوضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طليعة العاملين من أجل الإصلاح والتغيير في منظومة الأمم المتحدة، ولتزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل ولإقامة شراكات مع الفعاليات الإنمائية، بجميع صورها، لكفالة تعزيز دور البرنامج في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفعالية ذلك الدور وكفاءته،

١ – يعرب عن خالص تقديره وامتنانه للسيد جيمس غوستاف سِبث لأنه أدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة فعالة في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩؛

٢ – يعرب عن أطيب تمنياته للسيد جيمس غوستاف سِبث وأسرته بحياة مديدة سعيدة وباستمرار النجاح في جميع مساعيه المقبلة.

١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩

٩/٩٩ – إدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واستعراض الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ – يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1999/5/Rev.1) وبالإيضاحات الإضافية الواردة في الوثيقة DP/1999/CRP.9/Rev.1؛

٢ – يحيط علما بالنهج الذي أوصى به مدير البرنامج لتحديد درجة السيولة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ – يؤيد توصية مدير البرامج الداعية إلى إنشاء احتياطي للأنشطة الممولة من موارد أخرى وآلية لتمويله؛

٤ - يوافق على الصيغة الموصى بها لحساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية (انظر المرفق)؛ ويقرر إنقاص المعامل المستخدم لحساب ما ينطوي عليه الاحتياطي من عنصر مسؤولية ومخاطر هيكلية من ٢٥ في المائة إلى ١٠ في المائة.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المرفق

المعادلة المتعلقة بالاحتياطي التشغيلي للموارد العادية

المعادلة التي تستخدم لحساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية هي ما يلي:

محصلة العناصر التالية:

١ - عنصر الإيرادات: مكافئ الـ ١٠ في المائة من متوسط التبرعات السنوية الواردة على مدى آخر ثلاث سنوات، مدورا إلى أقرب مليون دولار؛

٢ - عنصر النفقات: مكافئ ٢ في المائة من متوسط النفقات السنوية الكلية المتكبدة على مدى آخر ثلاث سنوات، مدورا إلى أقرب مليون دولار؛

٣ - عنصر المسؤولية والمخاطر الهيكلية: مكافئ الـ ١٠ في المائة من محصلة عنصري الإيرادات والنفقات، مدورا إلى أقرب مليون دولار؛

٤ - عنصر التدفقات النقدية: مكافئ الاحتياجات النقدية لشهر واحد، محسوبا كواحد على إثنى عشر من مجموع نفقات آخر سنة، مدورا إلى أقرب مليون دولار.

١٠/٩٩ - استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالوثيقة DP/1999/19 المقدمة استجابة للمقرر ١٥/٩٨ ويلاحظ أيضا أن إعداد استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة مستمر بوصفه عملا جاريا؛

٢ - يرحب بالجهود المبذولة حتى الآن لزيادة إبراز نشاط البرنامج الإنمائي والنتائج التي تحققت حتى الآن في تشجيع ثقافة اتصال ودعوة في البرنامج الإنمائي؛

٣ - يرحب أيضا بالتركيز في استراتيجية البرنامج الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة على النتائج التي تحققت والتقدم المحرز نحو زيادة إبراز الإنجازات الإنمائية للبرنامج الإنمائي؛

٤ - يطلب مواصلة إعداد استراتيجية البرنامج الإنمائي العامة في مجال الاتصال والدعوة، التي تستهدف النتائج، بغية تقوية الارتباط بإطار التمويل المتعدد السنوات والإفادة عن الآثار المتعلقة بالميزانية والملاك؛

٥ - يدعو مدير البرنامج إلى تقديم تقارير أخرى في هذا الصدد، آخذا في الاعتبار نتائج المناقشة المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك أولا بتقديم تقرير شفوي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠، يعقبه تقرير فني ومناقشة في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١١/٩٩ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1999/21)؛

٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يعد تقريرا لتمكين المجلس التنفيذي من الاستجابة، بطريقة مناسبة وضمن عملية إطار التمويل المتعدد السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عندما تجري مناقشة الميزانية في سنة ٢٠٠٠، لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤٣ من قرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، مع مراعاة ولاية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١٢/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير السنوي للمدير التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1999/22 و Add.1)، ويلاحظ كذلك أن المكتب لا يزال يشتغل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي؛

٢ - يرحب بالتقدم المستمر الذي يحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنويع قاعدة زبائنه وزيادة مستوى الخدمات التي يقدمها إلى وكالات الأمم المتحدة؛

٣ - يحيط علما بالتقييم الذي يجريه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصلة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقديمه في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ ويطلب إلى مدير البرنامج كفالة التشاور التام مع المكتب في هذه العملية لزيادة التنسيق والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويدعو المدير التنفيذي ومدير البرنامج إلى التعليق على نتيجة ذلك؛

٤ - يسلم بضرورة ادخال تغييرات على نظام الموظفين الحالي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم، في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، وبالتعاون مع مدير البرنامج وبالتشاور مع كافة الأطراف المهتمة بشأن جميع الآثار ذات الصلة، القانونية منها والمتعلقة بالميزانية والموظفين والسياسة العامة، مقترحا مفصلا بشأن مسؤولية المكتب عن المسائل المتصلة

بالموظفين، على النحو المتوخى في المقررين ١٢/٩٤ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تفويض السلطة في مجالات الموظفين، وذلك بهدف اتخاذ مقرر في تلك الدورة.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١٣/٩٩ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وسلطة الإنفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مقترحات المديرة التنفيذية المتعلقة بتخطيط الموارد البرنامجية، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1999/9؛

٢ - يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لسنة ٢٠٠٠ بمستوى معادل للموارد الجديدة المتوقعة القابلة للبرمجة لسنة ٢٠٠٠، المقدرة حاليا بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا كلما حدثت أي زيادات أو انخفاضات ذات شأن في الإيرادات المقدرة لسنة ٢٠٠٠؛

٣ - يحيط علما بما يلي من تقديرات الموارد الجديدة القابلة للبرمجة المخصصة للتخطيط البرنامجي في فترة السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣: ٢٤٢ مليون دولار لسنة ٢٠٠١، و ٢٥٤ مليون دولار لسنة ٢٠٠٢ و ٢٦٧ مليون دولار لسنة ٢٠٠٣؛ ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعيد النظر في هذه التقديرات في خلال إعداد إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٤ - يؤيد استعمال الموارد الجديدة القابلة للبرمجة للتمويل الثنائي - المتعدد الأطراف، بمعدل ٣٥ مليون دولار سنويا للسنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم، في دورته العادية الأولى لسنة ٢٠٠٠ حسب المتوخى في مقرره ٥/٩٩، تقريرا عن التقدم المحرز في إعداد إطار التمويل المتعدد السنوات.

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١٤/٩٩ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٩ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.3/Rev.1) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

وافق على الجدول الزمني الآتي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ رهنا بموافقة لجنة شؤون المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩:	١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠:	٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:	١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

وافق على المواضيع التي ستناقش في دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٩، على النحو الوارد في المرفق؛

اتخذ المقرر ٨/٩٩ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، المعنون ''الإعراب عن التقدير للسيد جيمس غوستاف سبِث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩''؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٨، بما فيه التقرير المتعلق بتقارير وحدة التفتيش المشتركة، والمرفق الإحصائي، واستعراض إطار التعاون العالمي (DP/1999/15؛ DP/1999/15/Add.1؛ DP/1999/15/Add.2؛ DP/1999/CRP.7)؛

البند ٣: إصلاح الأمم المتحدة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإصلاح الأمم المتحدة (DP/1999/16)؛

البند ٤: التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/17)؛

البند ٥: أطر التعاون القطري وما يتصل بها من مسائل

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدات إلى ميانمار (DP/1999/18)؛

البند ٦: استراتيجية الإعلام والاتصال

اتخذ المقرر ١٠/٩٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العامة المتعلقة بالاتصال والدعوة؛

البند ٧: حشد الموارد

أحاط علما بالتقرير المؤقت المتعلق بآثار استراتيجية التمويل على الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1999/20)؛

البند ٨: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اتخذ المقرر ١١/٩٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

البند ٩: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٢/٩٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي عن متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (DP/1999/24)؛ وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ استعراضا مستكملا يشمل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/1999/25)؛

البند ١٤: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٩/٩٩ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن إدارة المخاطر المالية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعراض الاحتياطي التشغيلي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠: المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية

أحاط علما بالتقارير المتعلقة بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة الداخلية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1999/23؛ DP/1999/22/Add.2؛ DP/FPA/1999/8)؛

البند ١٥: الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية للبرازيل (DP/1999/CRP.8)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨ بشأن الأولويات البرنامجية، والعرض الإحصائي العام، والفعالية البرنامجية، والعرض الإقليمي والأقاليمي العام (Part I) DP/FPA/1999/7 و (Part I/Add.1) و (Part II) و (Part III) مشفوعا بالتعليقات الصادرة بشأنه؛

البند ١٢: خطة العمل وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي

اتخذ المقرر ١٣/٩٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وطلب سلطة الإنفاق البرنامجي؛

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية المجازة من مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1999/10)؛

البند ١٣: استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي المقدم عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الإعلام والاتصال؛

البند ١٦: مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير الشفوي المتعلق بمبادرة منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا؛

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المرفق

مشروع خطة العمل

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩

(١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

اليوم/التاريخ	الوقت	بند جدول الأعمال	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الموضوع
الاثنين ١٣ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	لاتخاذ إجراء	المسائل التنظيمية: جدول أعمال الدورة، والتقارير المتعلقة بالدورة العادية الثانية والدورة السنوية لعام ١٩٩٩، وقائمة بنود جدول الأعمال التي سيجري تناولها في عام ٢٠٠٠.
		٢		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			لاتخاذ إجراء	- إطار التمويل المتعدد السنوات، ٢٠٠٠-٢٠٠٣
			لاتخاذ إجراء	- تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١
			لاتخاذ إجراء	- الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٨
			للعلم	- استعراض وتنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			للعلم	- التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، بما فيه شراء السلع والخدمات
			للعلم	- معلومات بشأن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني في عام ١٩٩٨
			للعلم	- معلومات بشأن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني في عام ١٩٩٨: مذكرات إيضاحية

اليوم/التاريخ	الوقت	بند جدول الأعمال	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الموضوع
	مساء	٢		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)
الثلاثاء ١٤ أيلول/سبتمبر	صباحا	٢		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)
	مساء			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٦		صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			لاتخاذ إجراء	- ميزانية السنتين المخصصة للدعم
			لاتخاذ إجراء	- الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٨
الأربعاء ١٥ أيلول/سبتمبر	صباحا	٦		صندوق الأمم المتحدة للسكان: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة (تابع)
	مساء	٥		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			لاتخاذ إجراء	- تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١
			لاتخاذ إجراء	- الاحتياطي التشغيلي المناسب (٢١/٩٧)
			للعلم	- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
			لاتخاذ إجراء	- مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مسائل الموظفين (١٢/٩٩)
الخميس ١٦ أيلول/سبتمبر	صباحا	٤		الصناديق والبرامج الخاصة
			لاتخاذ إجراء	- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٨/٩٧)
	مساء	٧		صندوق الأمم المتحدة للسكان: خدمات الدعم

اليوم/التاريخ	الوقت	بنـــــد جـــدول الأعمال	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الموضوع
				التقني
			لاتخاذ إجراء	- خيارات المستقبل المتعلقة بخدمات الدعم التقني (٦/٩٨)
الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر	صباحا	٣	لاتخاذ إجراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري وما يتصل بها من مسائل
	مساء	٨	لاتخاذ إجراء	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل
		٩	للعلم	مسائل أخرى

١٥/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/39)؛

٢ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ١٠٢,٦ مليون دولار؛

٣ - يوافق على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١١٣,٨ مليون دولار؛

٤ - يوافق على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بما في ذلك نقل أربع وظائف من نيويورك إلى روما ونقل وظيفة واحدة من نيويورك إلى جنيف، وعلى إنشاء وظيفة رئيس شعبة وضع البرامج الخاصة، بالرتبة مد - ١.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٦/٩٩ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: مستوى الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/1999/38)؛

٢ - يقرر أن يُبقي مستوى ومعدل تغذية الاحتياطي التشغيلي المحددين في الفقرة ٢ من المقرر ٢١/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ساري المفعول لغاية فترتي السنتين الحالية والمقبلة؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا مفصلا عن مدى ملاءمة مستوى الاحتياطي التشغيلي في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠١.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٧/٩٩ - مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن مسؤولية مكتب المم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/1999/38)؛

٢ - يؤكد مجددا أنه ينبغي أن تُناط السلطة المناسبة والمساءلة المقابلة في مجال شؤون الموظفين بالمدير التنفيذي، وفقا للمقترحات الواردة في الوثيقة DP/1994/62، والتي أحاط المجلس التنفيذي علما بها في مقرره ٣٢/٩٤، وبمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٩، بما في ذلك سلطة إصدار خطابات التعيين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم كخطوة أولى بتفويض سلطة المدير التنفيذي بإصدار خطابات التعيين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبإدارة شؤون موظفي المكتب وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا منفصلا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٨/٩٩ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة ولا سيما بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/S -21/5)؛

٢ - يعترف جميل الاعتراف بالدور الذي أداه صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأنشطة التحضيرية وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة التي ضمنت نجاح الدورة الاستثنائية؛

٣ - يسلّم بأن:

(أ) تنفيذ الإجراءات الرئيسية المتفق عليها خلال استعراض تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده تستوجب قدرا أكبر من الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي؛

(ب) لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، دورا رئيسيا تؤديه في دعم العمل الفعال فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(ج) على صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفة خاصة، أن يضطلع بدور قيادي فعال لضمان تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية، بناء على ذلك، أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠، بغرض الموافقة عليه، تقريرا عن الدور الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير الدعم للبلدان في تنفيذها للإجراءات الرئيسية ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة. وينبغي أن يُعد التقرير بالموازاة مع إعداد الورقة الخاصة بإطار التمويل المتعدد السنوات، التي ستعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠. وينبغي أن يتضمن التقرير، بصفة خاصة، ما يلي:

(أ) وصفا للطريقة التي سيؤدي بها الصندوق دوره القيادي داخل منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لكفالة توافر خدمات ومواد الصحة الإنجابية؛

(ب) بيانا بترتيبات العمل وآليات التنسيق مع حكومات البلدان التي تنفذ فيها البرامج ومع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمانحين، بما في ذلك التنسيق ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين والنهوج المتعددة القطاعات، وذلك ضمانا للاتساق على الصعيد الدولي والإقليمي والقطري؛

(ج) عرضا للأولويات الاستراتيجية في إطار استعراض تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، التي سيسترشد بها الصندوق ويركز عليها فيما يتخذه من إجراءات وما يضطلع به من أعمال وما يخصصه من موارد على الأصعدة الدولي والمشترك بين الأقطار والقطري.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١٩/٩٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، لصندوق الأمم المتحدة للسكان كما ورد في الوثيقة DP/FPA/1999/12؛

٢ - يؤيد زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية في إطار برنامج المشورة التقنية؛

٣ - يعرب عن قلقه لأن التقرير لم يستجب بالكامل للمقرر ٦/٩٨ في تقديم تحليل استراتيجي تفصيلي للخيارات المتعلقة بكفالة حصول البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم تقني واستراتيجي ذي جودة عالية؛

٤ - يعرب أيضا عن قلقه لأن التقرير لا يصف بصورة كافية القيمة المضافة من ترتيبات خدمات المشورة التقنية إلى العمل الإجمالي للصندوق؛

٥ - يعرب كذلك عن قلقه للتكلفة المرتفعة للترتيبات المقترحة؛

٦ - يؤيد المقترحات الواردة في الفقرات من ٣٠ إلى ٥١ من التقرير بشأن الأساس المؤقت لمدة سنتين فقط؛

٧ - يأذن للمدير التنفيذي أن يلتزم بمبلغ قدره ٥٦.٥ مليون دولار على مدى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية، مع توفير مبلغ ٤٧,٥ مليون دولار من الموارد العادية، و ٩ ملايين دولار من الموارد المتعددة الأطراف والثنائية و/أو الموارد الأخرى، بما في ذلك الموارد العادية، في حالة زيادة مستويات الإيرادات؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم بما يلي عند تنفيذ برنامج المشورة التقنية:

(أ) إيلاء الأولوية الواجبة للبلدان من الفئة ألف؛

(ب) تأسيس التنفيذ على تحليل لبرنامج الاحتياجات القطرية فيما يتعلق بالوصول إلى الخبرة المحلية؛

(ج) عدم قطع إطراد البرامج الجارية؛

٩ - يطلب أيضا إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية. وينبغي أن يشتمل التقرير، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) تحليلا لبرنامج احتياجات الدعم التقني والاستراتيجي القطري وكيفية الوفاء بهذه الاحتياجات بواسطة وظيفة وتكوين أفرقة الدعم القطري وخدمات المشورة التقنية، مع التركيز بصفة خاصة على متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واحتياجات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرامج التنمية القطاعية؛

(ب) شرحا لكيفية رصد برنامج المشورة التقنية، لا سيما في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

(ج) وصفا لكيفية استخدام الخبرة الوطنية والإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والربط الشبكي في إطار برنامج المشورة التقنية؛

١٠- يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا بغرض إقراره من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ بشأن الخيارات الأخرى التي ستكفل تلقي البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمساعدة الاستراتيجية والتقنية التي تحتاجها. وعند قيامه بذلك ينبغي للتقرير أن يقوم بما يلي:

(أ) عرض الأساس المنطقي والمبادئ التوجيهية للترتيبات المقترحة، والتي ينبغي أن تشتمل على تقييم للاحتياجات القطرية والإقليمية للمساعدة التقنية والتوجيه الاستراتيجي؛

(ب) تقديم تبرير واضح لاستمرار الدعم، والنشر، والاستخدام الاستراتيجي لترتيبات خدمات المشورة التقنية مع وكالات الأمم المتحدة، على أن توضع في الاعتبار التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي تحت هذا البند من جدول الأعمال؛

(ج) وصف كيفية تسهيل الخيار المفضل للروابط الأوثق، والتعاون الأفضل، والتماسك الأكبر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما في ما بين تلك الوكالات التي تضطلع بدور خاص في كفالة تحقيق أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات؛

(د) شرح كيفية تمكين الخيار المفضل لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة أفضل من تعزيز أنشطته داخل البلد والاضطلاع بدور استراتيجي أكثر فعالية في الدفاع عن الصحة الإنجابية وسائر أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

(هـ) إيراد تحليل مع بيان التكاليف للخيارات البديلة لتقديم الدعم للبرامج القطرية؛

(و) وصف الترتيبات المؤسسية وترتيبات تقديم التقارير والإدارة للخيار المفضل والنهج التي سيجري بواسطتها رصده وتقييمه؛

(ز) وصف استخدام قائمة الاستشاريين لأفرقة الدعم القطري لتحديد ما إذا كانت هذه الأداة تُستخدم وكيفية استخدامها؛

(ح) دراسة الفرص الجديدة المتاحة لاستخدام الاستشاريين الإقليميين والوطنيين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز القدرة الوطنية؛

(ط) وصف القيمة المضافة لبرنامج المشورة التقنية بالنسبة للعمل الإجمالي للصندوق؛

١١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم المزيد من التفاصيل عن الاقتراح بإنشاء مكتب لأفرقة الدعم القطري لتغطية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم المعلومات بشأن الترتيبات الموصى بها بغرض إقرار المجلس التنفيذي لها في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٠.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٠/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية

إن المجلس التنفيذي،

يؤيد الخطط المتعلقة بالإنهاء التدريجي لأنشطة صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، بالصيغة الواردة إجمالا في الوثيقة DP/1999/42.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢١/٩٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ – يحيط علما بتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/1999/11 وكذا بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن هذه التقديرات (DP/FPA/1999/14)؛

٢ – يعرب عن قلقه إزاء الحالة العامة فيما يتعلق بتدني الموارد؛

٣ – يعترف بما يبذله الصندوق من جهود لاحتواء التكاليف، على النحو المبين في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، وبرد الفعل الإيجابي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على هذه الجهود، ويرحب بالتركيز على شبكة المكاتب الميدانية للصندوق وعلى قدرته في مجال المراجعة الداخلية للحسابات؛

٤ – يحث المديرة التنفيذية على أن تواصل، في هذا الصدد، بذل جميع الجهود الممكنة لاحتواء تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي على السواء في المقر، وكذا في الميدان عن طريق اتخاذ تدابير للحد من التكاليف دون أن يكون ذلك على حساب البرامج؛

٥ – يلاحظ النهج الذي اتبعته المديرة التنفيذية إزاء المشاركة في برنامج دار الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، ويلاحظ الحاجة، حسب الاقتضاء، لكفالة عدم وقوع عبء إضافي على عاتق البلدان المضيفة؛

٦ – يسلم بالجهود التي تبذلها المديرة التنفيذية من أجل إيجاد تمويل من خارج الميزانية بغرض تطوير نظام إدارة الموارد؛ بيد أنه يقرر على أساس استثنائي، إذا اتضح بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أن الاستجابات لتلك الطلبات لم تكن كافية، زيادة المخصص بالمبلغ اللازم، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٨١ من الوثيقة DP/FPA/1999/11، ويلاحظ الحاجة، حسب الاقتضاء، لكفالة عدم وقوع عبء إضافي على عاتق البلدان المضيفة؛

٧ – يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعادة النظر في أولوياته فيما يتعلق بأي نقص قد يحدث في ميزانية الدعم لفترة السنتين قبل السعي للحصول على موارد إضافية؛

٨ - يُقر اعتمادات إجمالية قدرها ٦٠٠ ٣٨٤ ١٤٩ دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، مما سيغطي اعتمادات صافية قدرها ٦٠٠ ٣٨٤ ١٢٧ دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:	
المكاتب القطرية	٧٥ ٢٠٢,٨
المقر	٢٧ ٨٣٦,٧
المجموع الفرعي	١٠٣ ٠٣٩,٥
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٦ ٣٤٥,١
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٤٩ ٣٨٤,٦
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	٢٢ ٠٠٠,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة	١٢٧ ٣٨٤,٦

٩ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

١٠ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن أي زيادة مهمة أو نقصان كبير في الإيرادات المقدرة لعام ٢٠٠٠، وأن تطرح مقترحات بشأن كيفية التعامل مع الوضع الجديد.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٢/٩٩ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير مدير البرنامج عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/1999/37)؛

٢ - يرحب بالعمل الذي اضطلع به الصندوق منذ عام ١٩٩٥ في مجال استعراض ووضع سياسات وكذلك في تعزيز بؤرة تركيز أنشطته البرنامجية ويؤيد بقوة جهوده لإنشاء تمويل متناهي الصّغر مبتكر وفعّال وبرامج إنمائية محلية، بما في ذلك في مجال الحكم المحلي؛

٣ - يرحب أيضا بالتقييم الإيجابي لعمل الصندوق في التقييم الذي تم مؤخرا لأنشطته منذ عام ١٩٩٥، والوارد بإيجاز في الوثيقة DP/1999/37؛

٤ - يلاحظ أن التقييم يورد عددا من التوصيات بشأن زيادة تعزيز أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ والموجهة إلى الصندوق ذاته، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى المانحين للصندوق؛

٥ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ التوصيات بالتعاون مع جميع العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أدائه في سياق التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج؛

٦ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في سائر المجالات ذات الصلة، وبالأخص في ميدانَي الحكم المحلي والتمويل المتناهي الصّغر، ويطلب إلى الأمين التنفيذي للصندوق أن يقدم، بالتشاور مع، مدير البرنامج وفي سياق التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي يركز على النتائج، تقريرا عن شراكة الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه الميادين، مع التركيز بصفة خاصة على الأدوار والمسؤوليات المتطورة؛

٧ - يحث صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعزيز تحالفاته الاستراتيجية مع الشركاء، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والمانحون الثنائيون والوكالات المتعددة الأطراف ومنها البنك الدولي، لتعزيز أثر سياساته وبرامجه؛

٨ - يسلم بالاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين مما يشكل مخاطر على الاستمرارية المالية في الأجل الطويل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ويدعو جميع البلدان التي هي في وضع يمكّنها من القيام بذلك أن تقدم تبرعات إلى الصندوق بغية كفالة تمويل كافٍ لبرامجه؛

٩ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييم مستقل لأثر برامج ومشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس في عام ٢٠٠٣.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٣/٩٩ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

ألف - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

١ - يؤكد من جديد مقرريه ٢٣/٩٨ و ١/٩٩؛

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/1999/30) وإطار النتائج الاستراتيجية (DP/1999/CRP.12) ؛

٣ - يرحب بالإنجاز الكبير الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وفي الميدان، على السواء في مجال وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٤ - يسلم بأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يؤدي إلى تكامل أهداف وموارد وميزانية ونواتج البرامج مع أهداف زيادة الموارد الأساسية وتعزيز إمكانية التنبؤ بها؛

٥ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور مستوى الموارد الأساسية عموما واستمرار الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين؛

٦ - يلاحظ مع التقدير جهود الحكومات التي واصلت تبرعاتها الأساسية إلى البرنامج الإنمائي، أو أبقت على ارتفاع مستواها أو زادتها، ويشجع جميع البلدان لا سيما البلدان المانحة وغيرها، التي هي في وضع يمكنها من زيادة تبرعاتها ودفع اشتراكاتها المقررة والمساعدة على إرساء تمويل البرنامج الإنمائي على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون والوصول إلى الرقم المستهدف للتمويل السنوي البالغ ١,١ بليون دولار، على أن تقوم بذلك؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يواصل، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، إعداد وتنقيح الإطار التمويلي المتعدد السنوات كأداة استراتيجية للإدارة على أن يضع نصب عينيه المقررات ١٤/٩٤ و ١/٩٨ و ٣/٩٨ و ٢٣/٩٨ من أجل تعزيز الوضوح والتركيز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيدين المؤسسي والقطري، مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٩؛

٨ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج الاستمرار في إجراء مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن مواصلة تنفيذ دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بما في ذلك استحداث المؤشرات المناسبة للقياس والنتائج ونطاق ومحتوى نظام إعداد التقارير، والتي ستبدأ بتقديم التقرير الأول من التقارير السنوية التي تركز على النتائج على المجلس التنفيذي، من أجل الإبلاغ عن النتائج والمجالات ذات الأولية التي تشملها ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل القضاء على الفقر لتحديد نواتج ونتائج برامج البرنامج الإنمائي بوضوح؛

٩ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج تمكين البلدان المستفيدة من البرنامج من المشاركة مشاركة كاملة في إعداد إطار النتائج الاستراتيجية ورصده وإعداد التقارير بشأنه؛

١٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ مقترحات لتنقيح وتحديد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، حسب الاقتضاء، ومؤشرات عن مدى مراعاة الدروس المستفادة من دورة لإطار تمويلي متعدد السنوات في الدورة اللاحقة، ومقترحات بالنسبة للشكل الذي سيأخذه التقرير المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات وموعد إصداره؛

١١ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم كل سنة، في الدورة العادية الثالثة، إطارا حديثا لتخصيص الموارد على أساس الجدول ٤ الوارد في الإطار المتكامل للموارد (DP/1999/30، الفصل الخامس)؛

١٢ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقدم النتائج الاستراتيجية وأطر الموارد المتكاملة، حسب الاقتضاء، بالنسبة للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي وأن يدمجها في الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

باء - ميزانية فترة السنتين

١٣ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الإطار المتكامل للموارد ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1999/31 ويحيط علما كذلك بالشواغل التي أعربت عنها الوفود خلال الدورة الرسمية؛

١٤ - يوافق على مقترحات مدير البرنامج، بصيغتها الواردة في الفقرات من ٣٨ إلى ٤٧ من الوثيقة DP/1999/31، بشأن الوظائف المخصصة للمكاتب القطرية حسب المنطقة؛

١٥ - يوافق على مقترح مدير البرنامج، بصيغته الواردة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٥ من الوثيقة DP/1999/31، بشأن المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية، وقبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالفقرات السابق الإشارة إليها، يضع في الاعتبار الحكمين التاليين:

(أ) يتعين على البرنامج الإنمائي أن يجري بصورة كاملة مشاورات مع الحكومات بشأن التكاليف المتعلقة بهيكل المكاتب المحلية التابعة للبرنامج الإنمائي،

(ب) يمكن الوفاء بالمساهمات الخاصة بتكاليف المكاتب المحلية عن طريق آليات وردت إجمالا في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ من الوثيقة DP/1999/31؛

١٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يتشاور مع البلدان المستفيدة من البرنامج بشأن الأساليب الأخرى للوفاء بالتزامات الحكومات إزاء تكاليف المكاتب المحلية وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي؛

١٧ - يوافق على مقترح مدير البرنامج، بصيغته الواردة في الفقرتين ١١٢ و ١١٣ من الوثيقة DP/1999/31، بشأن برنامج دار الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بما يضمن أنه لن يكون هناك أي عبء إضافي على البلدان المضيفة؛

١٨ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الحالة الراهنة لممارسات استرداد التكاليف على النحو الوارد في الفقرات من ١١٤ إلى ١٢٠ من الوثيقة DP/1999/31، ويطلب إلى مدير البرنامج أن يتشاور مع المجلس التنفيذي بشأن ممارسات استرداد التكاليف في ضوء الاستعراض الحالي الذي يجريه البرنامج الإنمائي وأي تعليقات تقدمها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

١٩ - يطلب إلى مدير البرنامج، عند اللزوم ومع مراعاة حالة الموارد، أن يتشاور مع المجلس التنفيذي بشأن ما إذا كان يلزم إصدار ميزانية منقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ويطلب إليه أن يواصل بذل كل جهد لاحتواء تكاليف الدعم الإداري وتكاليف دعم البرامج في المقر وفي الميدان؛

٢٠ - يوافق على مقترحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات من ١٠٥ إلى ١١١ من الوثيقة DP/1999/31 فيما يتعلق بإنشاء احتياطي لحالات انتهاء الخدمة يبلغ ٧ ملايين دولار، ويوافق على تخصيص ١,٥ مليون دولار لاحتياطي التدابير الانتقالية، مع مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية للشؤون الادارة والميزانية الواردة في الفقرة ١٧ من الوثيقة DP/1999/33؛

٢١ - يوافق على تخصيص مبالغ إجمالية تقدر ب ٦٠٠ ٣٧١ ٥٨٥ دولار للأغراض المشار إليها أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ١٢٧ ٦٧ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية مما نتج عن ذلك اعتمادات صافية تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٢٤٤ ٥١٨ دولار موزعة على النحو التالي:

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرامج:	
المكاتب القطرية	٢٧٢ ٣٤١,٩
المقر	٥٩ ٦٩٤,٥
المجموع الفرعي	٣٣٢ ٠٣٦,٤
التنظيم والادارة	١١٧ ١٩٣,٧
الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة:	
المكاتب القطرية	١٠٠ ٧٢٩,٢
مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	٢ ٥٨٣,١
المكتب المشترك بين الوكالات لخدمات الشراء	٣ ٦٠١,١
متطوعو الأمم المتحدة	٢٩ ٢٢٨,٢
المجموع الفرعي	١٣٦ ١٤١,٦
مجموع الاعتمادات الإجمالية	٥٨٥ ٣٧١,٦
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	٦٧ ١٢٧,٠
الاعتمادات الصافية المقدرة	٥١٨ ٢٤٤,٦

٢٢ - يأذن لمدير البرنامج بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

الصناديق

٢٣ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وصندوق الأمم المتحدة لاستكشاف الموارد الطبيعية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1999/31؛

٢٤ - يوافق على إجمالي المخصصات لكل من الصناديق على النحو التالي:

ميزانيات الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية	صندوق الأمم المتحدة لاستكشاف الموارد الطبيعية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
مجموع الاعتمادات	١٣ ٥٩٤,٠	٧٤٠,٠	١١ ٦١٢,١

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٤/٩٩ - حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع القلق التراجع المتواصل والكبير في المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا سيما ما يترتب على ذلك من نقص في الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية؛

٢ - يلاحظ مع القلق أيضا ما لهذا النقص في الموارد من تأثير على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلبية الاحتياجات المتزايدة من حيث تقديم المساعدة للبلدان المستفيدة من البرنامج؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية للصندوق توجيه انتباه الأمين العام إلى هذا الوضع الحرج فيما يخص الموارد بغية حشد دعم قادة العالم من أجل وقف هذا الاتجاه نحو تراجع المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٤ - يدعو الأعضاء في البرنامج والصندوق إلى تشجيع قادتهما على دعم جهود الأمين العام في تلك الحملة.

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٥/٩٩ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٩ (DP/1999/L.4) بصيغتيهما المعتمدتين شفويا؛

أقر التقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٩ (DP/1999/13)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٠، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠: ٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠*

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠: ١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (جنيف)

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

---

* دورة مشتركة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وافق على القائمة الأولية للبنود التي ستناقش في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر؛

وافق على قائمة البنود لعام ٢٠٠٠ (DP/1999/CRP.11) والتي ستدرج في مشروع خطة العمل لعام ٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/33)؛

أحاط علما بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المعلومات الإحصائية التفصيلية (DP/1999/32 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير عن التقرير الاحصائي السنوي لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المشتريات من السلع والخدمات (DP/1999/34)؛

أحاط علما بالتقرير عن المعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨، بما في ذلك المرفق الاحصائي (DP/1999/35 و Add.1)؛

اعتمد المقرر ٢٠/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية؛

البندان ٢ و ٦: حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٢٤/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن حالة تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٣: أطر التعاون التقني والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج عن المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (DP/1999/36) وأذن له بمواصلة إقرار المساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس كل مشروع على حدة؛

أقر أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الأول لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/CCF/CAF/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لأنتيغوا وبربودا (DP/CCF/ANT/1 و Corr.1)؛

إطار التعاون القطري الأول لإكوادور (DP/CCF/ECU/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لهايتي (DP/CCF/HAI/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1/EXTENSION I)؛

البند ٤: الصناديق والبرامج الخاصة

اعتمد المقرر ٢٢/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

البند ٥: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ١٥/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/1999/41)؛

اعتمد المقرر ١٦/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن مستوى الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

اعتمد المقرر ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢١/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/FPA/1999/14)؛

أحاط علما بالتقرير عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٨ (DP/FPA/1999/13)؛

البند ٧: خدمات الدعم التقني

اعتمد المقرر ١٩/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن برنامج المشورة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

البند ٨: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

تقديم المساعدة إلى حكومة أذربيجان (DP/FPA/AZE/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة كازاخستان (DP/FPA/KAZ/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة قيرغيزستان (DP/FPA/KGZ/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة باكستان (DP/FPA/PAK/6)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة الفلبين (DP/FPA/PHL/5)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة طاجيكستان (DP/FPA/TJK/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة تركمانستان (DP/FPA/TKM/1)؛

تقديم المساعدة إلى حكومة أوزبكستان (DP/FPA/UZB/1)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لهايتي والموارد الإضافية (DP/FPA/HTI/2/EXTI)؛

البند ٩: مسائل أخرى

اعتمد المقرر ١٩/٩٩ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

المرفق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٠

(٢٤-٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)

القائمة الأولية للبنود

البند ١ - المسائل التنظيمية، بما في ذلك خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

البند ٢ - خطة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٣ - إدارة التغيير

البند ٤ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة: النظام المالي المنقح والقائمة المالية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٥ - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

البند ٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ٧ - تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٩ - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

البند ١٠ - برنامج المشورة التقنية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٢ - زيارات ميدانية

البند ١٣ - مسائل أخرى

- استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاتصال المؤسسي والدعوة
- لجنة التنسيق المعنية بالصحة

الدورة المشتركة للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

المرفق الثاني

أعضاء المجلس التنفيذي عام ١٩٩٩

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (٢٠٠١)؛ بوتسوانا (٢٠٠٠)؛ الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩٩)؛ جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠٠٠)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٠)؛ جنوب أفريقيا (٢٠٠٠)؛ غانا (٢٠٠٠)؛ غينيا (١٩٩٩).

دول آسيا والمحيط الهادئ: باكستان (١٩٩٩)؛ تايلند (١٩٩٩)؛ جمهورية كوريا (٢٠٠٠)؛ الصين (٢٠٠٠)؛ قيرغيزستان (٢٠٠١)؛ لبنان (٢٠٠٠)؛ الهند (٢٠٠١).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا (١٩٩٩)؛ البرازيل (١٩٩٩)؛ جامايكا (٢٠٠٠)؛ غواتيمالا (٢٠٠١)؛ كوبا (٢٠٠١).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (١٩٩٩)؛ أوكرانيا (٢٠٠١)؛ بيلاروس (٢٠٠١)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٠).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: اسبانيا (٢٠٠٠)*؛ ألمانيا (٢٠٠٠)؛ أيسلندا (٢٠٠٠)؛ إيطاليا (٢٠٠١)؛ الدانمرك (٢٠٠٠)*؛ السويد (٢٠٠٠)؛ سويسرا (٢٠٠١)؛ كندا (٢٠٠٠)*؛ المملكة المتحدة (١٩٩٩)؛ النمسا (١٩٩٩)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).

---

* استنادا إلى اتفاق التناوب بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى ستحل فرنسا والنرويج ونيوزيلندا محل اسبانيا والدانمرك وكندا عام ٢٠٠٠.